

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،
 نبينا محمد ، وعلى اله وصحبه أجمعين .

وبعد فموضوع هذا البحث هو " البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن
 أبي الربيع - تحقيق ودراسة " .

وابن أبي الربيع هذا هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشي ، من
 أبرز علماء النحو في القرن السابع ، وكتابه البسيط من أجود كتبه ، عرف الأقدمون
 للرجل مكانته وللكتاب قدره ، فقالوا عن الرجل : إنه إمام أهل النحو في زمانه
 وقالوا عن الكتاب : لم تشذ عنه مسألة في العربية . ومهما يكن في هذين القولين
 من مبالغة فإنَّ لهما من الصحة نصيباً ليس باليسير .

وكتاب على الصفة التي ذكرت ، ورجل ضي مثل المنزلة التي قدمت جديراً
 بعناية العلماء الذين لهم قدم راسخة في نشر نفاثات التراث ، والتعريف بجهود
 الأسلاف . لكنَّ أحداً - فيما أعلم - لم يندب نفسه للكتابة عن ابن أبي الربيع
 كتابة شافية ، ولا لنشر شيء من آثاره ، فكان هذا من أهم الأمور التي دفعتني إلى
 اختيار (البسيط) - وهو أول آثار ابن أبي الربيع التي وقعت في يدي
 موضوعاً لهذا البحث .

وأمر آخر زاد حرصي على الكتاب ، وحبب إلي معاناة تحقيقه هو ما وجدته
 فيه من يسر العبارة ، ووضوح الفكرة ، ووسط الكلام في القضايا النحوية مع حسن
 استدلال وناقشة وتوبيخ .

وقدمت بين يدي النص دراسة عن ابن أبي الربيع وكتابه في بابين خصصت
 الأول للحديث عن ابن أبي الربيع : حياته وعصره ، وشيوخه ، ومكانته العلمية ،
 وتلاميذه ، ووفاته وآثاره ، وما دار بينه وبين مالك بن المرحل من خصومة .

أما الباب الثاني فكان عن كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي : تحدثت
 فيه عن : الجمل : عناية الناس به وشروحه ، والبسيط : توثيق نسبه وتجزئته -
 وزمن تأليفه ، ومنهج ابن أبي الربيع فيه ، وسناده ، وشواهد ، وآثاره في
 النماء الخالفين ، ثم عدت موازنة بينه وبين شرحي البطل لابن عسفور ولابن زينة .

(ب)

ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل / سعادة الدكتور / راشد الراجح
الذي كان لي شرف إشرافه على هذا البحث في مراحل الأولى ،
وأستاذي الفاضل / الدكتور / محمود الطناحي الذي كابد في قراءة
البحث ما كابد ، ومنحني من وقته الساعات الطوال ، ووجدت في سديده
ملاحظات ، وحسن توجيهاته ما هبني لي اخراج البحث على الصورة التي
ترى .

ولجميع الزملاء الأفاضل الذين أعانوني إنجاز هذا البحث - على أي صورة
كانت تلك الاعانة - شكر معترف بالفضل لأهله .

والله الهادي الى سواء السبيل

عياد الشبيتي

"بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ"

((الباب الاول : ابن أبي الربيع))

الفصل الاول : حياته وعصره

هو (١) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله
ابن أبي الربيع القرشي (٢) الأموي العثماني - من ذرية أمير المؤمنين الخليفة
الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه - .

(١) انظر عن ابن أبي الربيع الذيل والتكملة ١٠٥/٦ ، ٣٧٠ ، عنوان الدراية
ص ٣١٨ ، صلة الصلة ص ٨٣ ، ملء العيبة ١٠٨/٣ ، برنامج ابن أبي الربيع
جمع تلميذه ابن الشاط ، حققه وقدم له بمقدمة ضافية الدكتور عبد العزيز
الاهواني ، ونشره في المجلد الاول من مجلة معهد المخطوطات ١/٩١-١٢٠
٢٥/٢٥٥-٢٧١ ، برنامج التجيبى صفحات ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ،
٣٦ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ٢٢٩ ،
٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

تاريخ الاسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ ، الطالع السعيد ٤٧٧-٤٧٩ ،
برنامج الوادي آشي صفحات ٦٢ ، ٩٩ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ،
١٥٦ ، الوافي بالوفيات (مخطوط المكتبة الاحمدية بتونس " ٧/ل ٣٨٦ ،
والترجمة فيه مستقاة من تاريخ الاسلام للذهبي ، الاحاطة ١/٢٨٩ ، ٣/٧٧
٨١ ، ٩٣ ، ١٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، تاج الفرق ٢/٩٦ ، اختصار
الاخبار ص ١٦ ، غاية النهاية ١/٤٨٤ ، برنامج المجارى صفحات ٦٨ ،
١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، فهرسة الرصاع ص ١٣٦ ، بغية المعاة ٢/١٢٥ ،
فهرس ابن غازي صفحات ٦٣ ، ٩٦ ، ١١٠ ، ١١٨ ، درة الجبال ١/٣٣ ،
٦٠ ، ٤٢/٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
٣/٧٠ ، نفح الطيب ٢/٢١٠ ، ٦١٩ ، ١٤٥/٤ ، ٢٣٢/٥ ، ٢٧٤ ،
٣٥٦ ، ٤٢٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ازهار الرياض ٢/٢٩٨ ، ٣٤٨ ، ٣/٢٧ ،
٥/٤٤ ، كشف الظنون ١/٢١٢ ، ١٨١٩/٢ ، روضات الجنات ٥/١٧٤ ،
والترجمة فيه منقولة بالنص عن بغية الوعاة ، فهرس الفهارس ١/٣٣٣ ، تاريخ
الادب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٧ ، نشأة النحو ص ٢٦٤ ، الاعلام

٤/١٩١ ، معجم المؤلفين ٦/٢٣٦ ، المدارس النحوية ص ٣١٩

(٢) هكذا جاءت سلسلة نسبه في برنامجه جمع تلميذه ابن الشاط ، وفي برنامج
تلميذه التجيبى وغيرهما . وجاء في صلة الصلة : "عبيد الله بن محمد بن
عبيد الله بن ابن الربيع " يسقوط " احمد بن عبيد الله " وهو سهو كما ذكر
الدكتور الاهواني في مقدمة البرنامج .

أصله من قرطبة وخرج منها جده في واخر دولة بني امية - زمن الفتنة
 - فاستوطن لبلدة هو وينوه ثم انتقلوا الى اشبيلية .
 وفي اشبيلية - على ما أُرَجِّح - ولد أبو الحسين بن أبي الربيع في شهر
 رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة .

ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ، عند انتقالها من قرطبة الى لبلدة ثم
 الى اشبيلية غير ان تلميذه التجيبي يذكر والده فيقول : " الشيخ الأجل " (١) مما
 قد يشعر أن له مشاركة في العلم ، وان لم يكن من النابهين .

هذا كل ما أعرف عن أسرة ابن أبي الربيع ، ورأيت في بغية الوعاة ترجمة
 غريبة فقد ذكر السيوطي شخصاً سماه " محمد بن علي بن محمد ابن الربيع بن
 عبيد الله بن أبي الربيع ، أبو عمر القرشي العثماني الاندلسي الاشبيلي النحوي (١) " .
 ومنه يفهم ان لابن أبي الربيع عقباً . فله ولد يدعى محمداً ، وحفيد يدعى
 علياً ، وابن حفيد هو محمد الذي ترجم له السيوطي . لكن السيوطي يقول
 بعد ايراد ما تقدم : " ولد ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة سبع عشرة
 وستمئة باشبيلية " .

وهذا التاريخ - ان كان صحيحاً - فمن المستحيل أن يكون المترجم له من
 سلالة أبي الحسين ابن أبي الربيع ان يكون عمره حين ولادة حفيد ابنه ثمانية
 عشر عاماً . ويغلب على ظني أن محمداً هذا من أبناء عمومة أبي الحسين
 وعبيد الله المذكور في ترجمته هو جد أبي الحسين .

(١) برنامج التجيبي ص ١٧٠ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ١٩٠ .

- عصر ابن أبي الربيع :

عاش ابن أبي الربيع في المدة ما بين ٥٩٩ - ٦٤٦ هـ في اشبيلية وكانت اشبيلية منذ ان اتخذها بنو عباد قاعدة لملكهم محط انظار العلماء والادباء ، ولما اصبحت الاندلس قطرا من اقطار الدولة الموحدية اعتنى بها الموحدون ايما عناية فجعلوها عاصمة القطر " منها ينفذ أمرهم وفيها يستقر ملكهم ، وينوا بها قصورا عظيمة ، واجروا فيها الحياه ، وغرسوا البساتين " (١) وفي ظل هذه العناية زاد أمرها " على صفة كل واصف واتى على نعت كل ناعت " (٢) . وكان بلاط واليها الموحدى ملتقى رجالات العلم والادب ، لما عرف عن الموحديين من تشجيع للعلماء والمفكرين . وحسبك ان تعلم ان من ولاه اشبيلية الموحديين ابا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الذى وليها من قبل أبيه من عام ٥٥١ الى ٥٥٨ وهو العام الذى مات فيه والده فيبيع بالخلافة . وكان يعقوب مشهورا بحدّبه على العلماء ، وحببه للعلم ومشاركته فيه .

ذكر عبد الواحد المراكشى عن بعض من لقيه " أنه أحسن الناس ألفاظا بالقرآن ، وأسرعهم نفون خاطر في غامض مسائل النحو ، وأحفظهم للغة العربية " (٣)

وقال في موضع آخر : " ولم يزل يجمع الكتب من اقطار الاندلس والمغرب ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر الى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله من ملك المغرب " (٤)

(١) المعجب ص ٥٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٢٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٤) المصدر نفسه ص ٣٤٩ .

وسار على نهجه ابنه أبو يوسف يعقوب المنصور الذي خلفه في ولاية
 اشبيلية ثم في الخلافة. وظلت اشبيلية حتى سقوطها في أيدي النصارى
 سنة ٦٤٦ بعد حصار دام بضعة عشر شهرا (١) تحتفظ بمكانتها العلمية
 المرموقة ، وبرز فيها عدد من مشاهير الشعراء والعلماء منهم : ابن الصابوني^(٢)
 و ابراهيم بن سهل الاسرائيلي (٣) ، وأبو الحسن الدباج ، وأبو علي
 الشلوبين ، وابن بَقِيَّ ، وابن خَلْفُون ، وغيرهم .

...

(١) انظر عصر المرابطين والموحدين ٢ / ٤٨٤ .
 (٢) انظر ترجمته في اختصار القدر المعلى ص ٦٩ ، المغرب ١ / ٢٣ .
 (٣) انظر ترجمته في رايات المبرزين ص ٥١ ، المغرب ١ / ٢٦٤ .

الفصل الثاني : شيوخه

تلقى أبو الحسين العلم عن جماعة من كبار علماء عصره ، جاء ذكرهم في برنامج الذي جمعه تلميذه أبو القاسم بن الشاطب الأنصاري ، وعدتهم اثنا عشر شيخاً . وما تضمنه البرنامج من الشيوخ عدد ضئيل إذا قيس بكثير من كتب البرامج والفهارس والمشیخات التي يصل فيها عدد الشيوخ إلى المئات (١) . لكن ذلك يبدو مقبولاً إذا تأملنا ثلاثة أمور :

- ١ - ان ابن أبي الربيع لم يفاد را شبيلية - فيما أعلم - في وقت الطلب للقضاء الشيوخ في البلدان الأخرى .
 - ٢ - أنه تصدر للاقراء مبكراً ، فقد ذكروا أن شيخه أبا علي الشلوبين أذن له في الاشتغال ، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار ، ويحصل منهم ما يكفيه فانه كان لاشيء له (٢) .
 - ٣ - أن المصادر التي اطلعت عليها لم تذكر لأبي الحسين بن أبي الربيع شيوخاً غير المذكورين في برنامجه ، بل إن بعض شيوخه المذكورين في البرنامج لم اجد لتلميذه لهم ذكراً في غيره .
- ومهما يكن من أمر فهذه تراجم موجزة لشيوخ ابن أبي الربيع المذكورين :

١ - أحمد بن محمد العزقي (٥٥٧ - ٦٣٣) (٣) .

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي عزقة اللخمي العزقي السبتي . فقيه محدث مشهور ، من آثاره : برنامج

(١) انظر مقدمة برنامج ابن أبي الربيع / مجلة معهد المخطوطات المجلد

الاول ١/١١٣ .

(٢) بعينه الوعاء ٢/١٤٥ .

(٣) ذكره ابن القاضي في درة البحال ٣/٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ،

وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ ، نيل الابتهاج ص ٦٣ ،

الاعلام ١/٢١٨ .

احتفل فيه ومنهاج الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ .

أخذ عن أبي زيد السهيلي وأبي القاسم بن بشكوال ، وأبي بكر بن خبير وأبي محمد بن الفرس .

قال ابن أبي الربيع : " كتب إلي بإجازة جميع ما رواه عن جميع شيوخه " (١) . ومن الكتب التي رواها عنه بالإجازة : صحيح مسلم وسنن الترمذي وسيرة ابن هشام^١ الشفا ، الكافي لابن عبد البر ، مقامات الحريري (٢) .

ابن بقی (٥٣٧ - ٦٢٥ هـ) (٣)

- ٢

قاض القضاة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي ، يعرف بابن بقی فهو من ذراري بقی بن مخلد .

نقل النباهي عن ابن الزبير قوله : " كانت له إمامة في اللغة وعلم العربية ، وألف كتابا في الآيات المتشابهات قيل : انه من احسن شيء في بابها " (٤) .

أخذ عن أبيه وجده ، وأبي زيد السهيلي ، وأبي بشكول . و" انفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق قراءة ، وعن ابن الطلاع سمعا " (٥) .

قال ابن أبي الربيع : " قدم علينا اشبهلية ، وهو شيخ كبير ، فسمعت عليه بعض كتاب الكافي لابن عبد الله بن شريح ، وبعض كتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى واجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه " (٦) .

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦١ .

(٢) برنامج التجيب صفحات ٩١ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ، برنامج

ابن أبي الربيع صفحات ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ .

(٣) ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع اكثر من ترجم له وانظر ترجمته في تاريخ

قضاة الاندلس ص ١١٧ ، بغية الوعاة ١/٣٩٩ ، نيل الابتهاج ص ٦٣ ،

الإعلام بمن حل مراكزها وغمات من الاعلام ٢/١٣٥ ، الأعلام ١/٢٧١ .

(٤) تاريخ قضاة الاندلس ص ١٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٧ .

(٦) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ .

وروى عنه غير ذلك كتباً كثيرة في القراءات والحديث ، والفقه كما روى عنه كتاب الجمل للزجاجي (١) .

٣ - ابن سِتَارِي (٦٤٧ هـ) (٢) .

أبو محمد عبد الله بن ^{عليه} محمد بن إبراهيم الأنصاري الإستجوي ، المعروف بابن ستاري قال ابن الأَبَّار : " وكان من أهل الفهم والتيقظ والاستنباط الحسن ، وله جوابات فيما سئل عنه - تدل على نباهته ، ومثانة علمه " (٣)

قال ابن أبي الربيع : " سمعت عليه بعض المستصفي ، وأبعضاً من كتب فقهية وأجازنى كتاب المبرازعي ، حدثنى به عن أبي الحسن الأبياري " (٤) .

٤ - الشلطيَشِي (٥)

أبو محمد عبد الله بن محمد الجَدَامِ الشلطيَشِي .

ذكر ابن الأَبَّار أنه " كان فقيهاً مدرساً لمذهب مالك ولم تكن عنده رواية " (٦)

قال ابن أبي الربيع : " سُرَّأت عليه بعضاً من كتاب المختصر لأبي محمد

ابن أبي زيد وسمعت منه بعضاً ، ولم أكمله ، وسمعت عليه أبعاضاً من غيره من كتب الفقه " (٧) .

(١) انظر برنامج التجيب صفحات ٢٣ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٧٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩

، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، برنامج ابن أبي الربيع صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) ذكره ابن القاضى فى شيوخ ابن أبي الربيع، وانظر ترجمته فى التكملة ٢/ ٩٠٧ .

(٣) التكملة ٢/ ٩٠٨ .

(٤) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .

(٥) ترجمته فى برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، التكملة ٢/ ٨٨٨ .

(٦) التكملة ٢/ ٩٠٨ .

(٧) برنامج ابن أبي الربيع ص ٤٦٣ .

٥ - الدِّبَاج (٥٥٦ - ٦٤٦) (١)

أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن محمد بن يحيى اللخمي الاشبيلي
المعروف بالدباج .

أخذ عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن نجبة وأبي ذر الخشني ، وأبي
الحسن بن خروف وأبي بكر بن صاف .

قال ابن الزبير : " كان نحوياً أدبياً مقرئاً جليلاً فاضلاً " (٢)

وقال ابن سعيد : " وكان مع رقة حاشيته وتلطفه مع اصناف غاشيته
أمتن الناس دينا وأخلصهم يقينا حتى إن أهل اشبيلية ارتضوه لجامع
العديس إماماً ورزقه الله من حب الخاص والعام ما صير حبه لزاماً " (٣) .

قال ابن أبي الربيع : " حضرت مجالسه بجامع العديس ، وسمعت
عليه بعض كتاب سيبويه وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه " (٤) .

٦ - الشلوبيين (٥٦٢ - ٦٤٦ هـ) (٥)

الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي .

قال ابن سعيد : " وكان والده خبازاً باشبيلية فأثفت نفسه من صنعته
وانحرفت همته عن حرفته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك
أحداً - في عصره - يوازيه ، شهدت مجلس إقرائه باشبيلية غاصاً بالبلديين

-
- (١) ذكره أكثر من ترجم لابن أبي الربيع في شيوخه وانظر ترجمته في برنامج
ابن أبي الربيع ص ٢٥٧ ، اختصار القدر المعلى ص ١٥٥ ، آيات المبرزين
ص ١٦ ، المغرب ١ / ٢٦٠ ، صلة الصلة ص ١٣٧ ، غاية النهاية
١ / ٥٢٨ ، بغية الوعاة ٢ / ١٥٣ .
- (٢) صلة الصلة ص ١٣٧ .
- (٣) اختصار القدر المعلى ص ١٥٥ .
- (٤) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
- (٥) ذكره كل من ترجم لابن أبي الربيع من شيوخه - وانظر ترجمته في اختصار القدر
المعلى ص ١٥٢ ، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٨ ، صلة الصلة ص ٧٠ ،
بغية الوعاة ٢ / ٢٢٤ ، مقدمة التوطئة .

والغرباء من الافاق ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام
والعراق وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلية^(١).

ولأبي علي الشلوبين مصنفات كثيرة منها : التوطئة ، شرح الجزولية
كبير وصغير ، شرح كتاب سيويه ، تقييد على المفصل ، الاعتراض والافعال^(٢)
أخذ عنه مشاهير علماء النحو واللغة في القرن السابع أمثال ابن عصفور
وابن الحاج وابن أبي الربيع وابن الضائع ، والأبدي والصفار.

قال ابن أبي الربيع : " لزمت مجلسه وقرأت عليه جميع كتاب الايضاح
وأكثر كتاب سيويه وسمعت بعضه بقراءة غيري وقرأت عليه بعض الحماسة
الاعلمية وبعض الامثال لابن عبيد وسمعت عليه بقراءة غيري بعض شعـر
حبيب وبعض الامالي للبغدادي وبعض المفصل للزمخشري قال : وكانت
الجزولية تقرأ عليه وأنا أسمعها واجازلي جميع ما رواه عن جميع شيوخه"^(٣).
وأخذ عنه غير ذلك كتباً كثيرة منها : الكامل ، والجمل ، واصـلاح
المنطق (٤) .

وقد أكثر ابن أبي الربيع من النقل عن شيخه أبي علي الشلوبين - كما
سيأتى - ويتضح في نقله احترامه له واعتداده بأقواله .

٧ - ابو الفتوح العبدري (٦٣٦ هـ) (٥)

-
- (١) اختصار القدر المعلى ص ١٥٢ .
(٢) سأتكلم عن هذا الكتاب عند الحديث عن مصادر البسيط .
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٩ .
(٤) المصدر نفسه صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
٢٧١ ، وانظر برنامج التجيب صفحات ١٥١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .
(٥) ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، صلة الصلة ص ٢١٩ ، بغية
الوعاء ٢ / ٢٤٤ .

قال ابن الزبير : " كان متقدما في الاصول والفقہ نحويا عارفا " (١) أخذ
عن ابن خروف وغيره .

قال ابن أبي الربيع : " وأخذت عنه المستصفي بين قراءة وسماع ،
وسمعت عليه ابعاضا من كتب الفقہ " (٢) .

٨ - ابن زغل (٣)

أبو عمرو محمد بن ابراهيم بن محمد بن يوسف الأزدي الاشبيلي . أخذ
عن أبيه قال ابن عبد الملك : " روى عنه شيخنا أبو الحسين عبيد الله بن أبي
الربيع وكان من جلة العاقدين للشروط ببلده مبرزا في العدالة فقيها حافظا ،
عارفا بالنوازل فرضيا " (٤) .

وقال ابن أبي الربيع : " حملت عنه إجازة كتاب أبي القاسم الحوفي فـ
الفرائض ، وحدثنى به عن أبيه عن القاضي أبي القاسم المذكور " (٥) .

٩ - ابن أبي هارون (٥٧٥ - ٦٤٧) (٦)

أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الاشبيلي .
أخذ عن أبيه أبي القاسم وأبي الحسن بن خروف وأبي بكر بن طلحة وأبي
محمد بن حوط الله .

-
- (١) صلة الصلاة ص ٢١٩ .
(٢) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .
(٣) ذكر ابن القاضي في دورة الحجال ٣ / ٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر
ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، الذيل والتكملة ٦ / ١٠٥ .
(٤) الذيل والتكملة ٦ / ١٠٥ .
(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .
(٦) ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع أكثر من ترجم له وانظر ترجمته في برنامج ابن
أبي الربيع ص ٢٥٦ ، الذيل والتكملة ٦ / ٣٢ .

قال ابن عبد الملك : " وحد ثنا عنه ابوبكر بن يربوع وابوالحسين بن
ابن الربيع ، وكان من جلة المقرئين وكبار الاستاذين متقدما في النحو
والادب صالحا متغافلا عن الناس " (١) .

وقال ابن أبي الربيع : " قرأت عليه الكتاب العزيز بقراءات السبعة حسبما
تضمنه كتاب الكافي ، وبالادغام الكبير وقراءة يعقوب ، وسمعت منه كتاب
الكافي لابن عبد الله بن شريح وقرأت عليه كتاب المفردات من تأليف ابنه
شريح ، والجمل مرتين ، والتبصرة للصيهرى ، والأشعار الستة ، والفصيح
وعرضتها عليه ، وادب الكتاب وعرضت عليه من أوله الى " اقامة الهجاء " واصلاح
المنطق وعرضته عليه دولا والحامسة العلمية وعرضتها عليه دولا الا يسييرا
من اخرها وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه " (٢) .

١- ابن خلفون (٥٥٥ - ٦٣٦ هـ) (٣)

أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن خلفون الازدي
الأوثني . اخذ عن ابوبكر بن الجدي وابي القاسم بن الملحوم وابي محمد بن حوط
الله وابن بقي ، وابي نذر الخشني وغيرهم .

" وكان من متقني صناعة الحديث ، متقدما في معرفة رواته ، وتمييز طبقاتهم
واحوالهم ، معروفا بالصدق والدين المتين ، والجرى على سنن السلف
الصالح " (٤) .

له آثار منها : أسماء شيوخ البخاري ، والمعلم بأسماء شيوخ البخاري
ومسلم والتقريب في علوم الحديث .

(١) الذيل والتكملة ٦ / ٣٢٠ .

(٢) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، وانظر برنامج التجييس صفحات ٣٣ ، ٣٦ ،

٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ .

(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣ / ٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر
ترجمته في التكملة ٢ / ٦٤٣ ، الذيل والتكملة ٦ / ١٢٨ ، تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٠٠

(٤) الذيل والتكملة ٢ / ١٢٩ .

قال ابن أبي الربيع : " لقيته بأشبيلية وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع
شيوخه " (١) .

ومما رواه عنه التيسير للداني صحيح البخاري ، الجمل ، اصلاح
المنطق ، والفصيح وغيرها . (٢) .

١١ - محمد بن عبدالله القرطبي (٦٢٨) (٣)
أبو بكر محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن يحيى الانصاري المعروف
بالقرطبي .

أخذ عن أبي الحسن نجبة ، وأبي العباس بن مضاء ، وأبي الحسن بن
خروف وابن صاف وأبي محمد بن حوط الله وأبي نذر الخشني .
وكان مقرئاً مجوداً متواضعاً عابداً ورعاً فاضلاً ، متقللاً من الدنيا ، عاكفاً
على التقييد ، حريصاً على استفاضة العلم ، وأخذه عن اهله صفاراً وكباراً (٤)
قال ابن أبي الربيع : " لزمته وحضرت مجلسه وقرأت عليه بعض كتاب
الموطأ وسمعت عليه بعض تاليفه في التفسير وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع
شيوخه " (٥) .

-
- (١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ .
(٢) المصدر نفسه صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ وانظر
برنامج التجيب ص ٧٧ ، ٢٨٢ ، برنامج المجاري ص ١٠٠ .
(٣) ذكره ابن القاضى فى درة الحجال ٧٠ / ٣ ، فى شيوخ ابن أبي الربيع
وانظر ترجمته فى برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، التكملة ترجمة رقم " ٩٩١ " ،
عن هوامش البرنامج الذيل والتكملة ٢٣٩ / ٦ .
(٤) الذيل والتكملة ٢٤٠ / ٦ .
(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

١٢ - محمد بن نبيل (٦٣٩ هـ)

انفرد بذكره برنامج ابن أبي الربيع ، وجاء فيه : " القاضي الفرضي
ابوبكر محمد بن نبيل مولو عبدالعزیز بن محمد بن نوح الغافقي
قال الاستاذ - رضی اللہ عنہ - : تعلمت عليه الفرائض" (١)

...

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .

الفصل الثالث

ابن أبي الربيع في سبته

انتقل أبو الحسين بن أبي الربيع من اشبيلية الى سبته مارا بـ بشرون (١) ، على إثر سقوط اشبيلية في يد النصارى سنة ٦٤٦ وخروج المسلمين منها . وفي سبته ألقى عصا التسيار ، وظل سائر حياته مكبا على التعليم منقبضا عن الناس ، فلا نعرف له رحلة الى المشرق او الى العواصم المغربية كما فعل كثير من العلماء وكانت سبته ايام ورود ابن أبي الربيع عليها قد آلت امرتها - باجماع ذوي الحل والعقد فيها - الى الفقيه أبو القاسم محمد بن أحمد العزفي ، ابن القاضي الفقيه المحدث احمد بن محمد العزفي ، الذي سبق ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع .

وكان أبو القاسم من العلماء المشهورين ، والساسة المذكورين ، ونعمت سبته في عهده بأزهى ايامها رخاء واستقرارا ، ومما زاد في علو مكانة سبته انها ورثت اشبيلية علمها وعلمائها الذين وجدوا في رعاية ابن القاسم ما شجعهم على معاودة نشاطهم في التعليم فتوافد طلاب العلم على سبته من اقطار المغرب (١) .

وكان ابن أبي الربيع واحدا من أولئك العلماء الذين شملتهم عناية العزفيين تجد دليل ذلك فيما ذكره ابن أبي الربيع في مستهل كتابه البسيط والكافي من ثناء عاظم على العزفيين وذكر أنهم السبب في نشاط همته لشرح كتابي الجمل والايضاح .

(١) انظر عن سبته اختصار الاخبار عما كان بسبته من سنن الآثار ، ودراسة قيمة للأستاذ محمد بن تاويت نشرت في مجلة البحث العلمي على ثلاث حلقات بعنوان " سبته الأسيرة " انظرها في العدد ٢٥ ص ١٠٧ - ١٦٧ ، العدد ٢٦ ص ١١١ - ١٤٧ ، العدد ٢٧ ص ١١٩ - ١٨٤ ، مقدمة رسائل ديوانية من سبته في العهد العزفي .

وفى سبته التقى أبو الحسين بن أبي الربيع ومالك بن المرحل الشاعر
الشهير وحدث أن سمع ابن أبي الربيع رجلا ينشد شعرا لمالك استعمل فيه
" كان ماذا " فانكرها ابن أبي الربيع وأصر مالك على أنها صحيحة فصيحة
فحصلت مشادة بين الرجلين انتهت بكل منهما الى تأليف كتاب فى نصرته مذهب
وسياتى هذا بعد .

...

الفصل الرابع

مكانته العلمية

أفاضت كتب التراجم في الثناء على أبي الحسين بن أبي الربيع فوصفته بالتبحر في علوم اللسان والتمكن من الفقه والفرائض مع انقباض عن زخرف الدنيا ومباعدة لاهلها وصفه تلميذه التجيبى فقال : " شيخ الأستاذين وامام المقرئين ، وخاتمة المعريين العلامة الاوحد ، الحافظ النحوى ، اللغوى ، الفرضى الحسابى ، المتفنن " (١) .

وقال تلميذه الآخر ابن الشاط : " أعلم من لقيناه واعظم من روينا عنه العلم ولقناه واجل من نظم بين يديه اجتماعنا وعظم بما لديه انتفاعنا " (٢) .

وقال ابن الزبير : " . . . ونفع الله به كثيرا وكان نحويا لغويا جليلا فقيها فرضيا معانا ، على علمه بما جبل عليه من الانقباض عن الناس ، ومباعدة أهل الدنيا وقلة العيال وشغل البال ، منعكفا على التدريس والتعليم حتى أتاه اليقين " (٣) .

وقال السيوطى : " إمام أهل النحو فى زمانه . . . ولم يكن فى طلبه الشلوبين انجب منه " (٤) وقال ابن القاضى : " وكان زعيم وقته فى النقل وجوده التاليف ودقة النظر وكان اليه المفزع فى المشكلات . بصيرا بالفقه واصولها والقراءات والحساب والفرائض إمام الناس فى النحو " (٥) .

-
- | | |
|-------|---|
| (١) | برنامج التجيبى ص ١٦ . |
| (٢) | مستهل برنامج ابن ابي الربيع من جمع تلميذه ابن الشاط ص ٢٥٥ . |
| (٣) | صلة الصلة ص ٨٣ . |
| (٤) | بغية الوعاة ٢ / ١٢٥ . |
| (٥) | درة الحجال ٣ / ٧١ . |

ومما يشهد لعلو رتبة أبي الحسين العلمية ما نقله تلميذه ابن رُشيد في ملء العيبة من حديث دار بينه وبين ابن عبد الله بهاء الدين بن النحاس ان سأله ابن النحاس :

من اى بلاد المغرب هو ؟ فقال : من سبته .

قال ابن رشيد : " فكان أول ما فاتخني به ان قال : ايعيش سيدنا

أبو الحسين بن ابي الربيع ؟

قلت : نعم .

فقال : ذاك شيخنا افادة بوصول كتابه الينا أو بوفادته علينا ، أو معنى

هذا يعنى شرحه لكتاب ايضاح الفارسى المسمى بالكافى فى الافصاح .

ثم قال : وما قرأت عليه ؟

فقلت : ما يقرأ طلاب العلم والعربية . فاستفسرنى فقلت : قرأت الجمل

والايضاح والكتاب ، فلما ذكرت له الكتاب قال : اعبر الى جانبى . فامتنعت ،

فعزم على واقعدنى الى جانبه " (١) .

وكذلك ما نقله المقرئ فى ازهار الرياض عن ابن خلدون وغيره من قوله :

" لم نشاهد فى المائة الثامنة من سلك طريق النظار بفاس ، بل (فى) جميع

هذه الاقطار لا نقطاع ملكة التعليم عنهم ولهذا لم يتصير من الفاسيين

من يقرئ الكتاب كما هو متداول بين اهل الاندلس مثل ابن ابي الربيع والشلوبيين

وغيرهما " (٢) .

كما يشهد لذلك حرص العلماء على كلامه وقياهم على كتبه . قال ابن

غازى فى فهرسه عن شيخه أبو عبد الله محمد بن الحسين النيجى الشهير بالصفين :

" ولازمت مجلس قرائه للافية ابن مالك وكان ينقل عليها كلام المرادى مستوفى

ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن ابي الربيع وكان مولعا به مستحضرا له " (٣) .

(١) ملء العيبة ٣ / ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) ازهار الرياض ٣ / ٢٦ - ٢٧ .

(٣) فهرس ابن غازى ص ٦٣ .

وقال الرصاع : " وقد م إلى الحضرة العلية رجل من اهل الاندلس
يقال له : الفقيه الاجل النحوى ابو عبد الله البلسنى له يد كبيرة فى علم اللغة
العربية يقوم بكتب ابن ابي الربيع قياما عظيما " (١) .

ولقد انتشرت كتب ابن ابي الربيع فى حياته واعتنى بها العلماء ،
وظل كتابه القوانين من الكتب التى يعتنى باقراءها العلماء فى عصور متأخرة .
فقد كان من الكتب التى تدرس فى زاوية ابن مهدي - محمد بن مهدي الجرارى
الدرعى ٠٩٧٩ (٢)

.....

-
- (١) فهرسة الرصاع ص ١٣٦ .
(٢) انظر الحركة الفكرية فى عهد السعديين ٥٣٤ / ٢ ، حضارة وادى درعة
- فصله من مجلة دعوة الحق - للاستاذ محمد المنوتى ص ١١ .

الفصل الخامس

تلاميذه

تصدر ابن أبي الربيع للاقراء في اشبيلية مبكرا ، فقد ذكروا أن شيخه ابا علي الشلوبين^١ اذن له في الاشتغال وصار يرسل اليه الطلبة الصغار^(١) .

وينبغي ان انبه هنا على خطأ - لعله طباعى - وقع في درة الحجال لابن القاضي ، وذلك قوله : " وقعد للاقراء عام ٥٢٤ " (٢) فهذا محال ان أن ابن القاضي نفسه ذكر ان ابن ابي الربيع ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ولعل صواب التاريخ عام ٦٢٤ ، وعليه يكون ابن ابي الربيع قد تصدر للاقراء في حدود الخامسة والعشرين من عمره ، وظل يقري^٢ باشبيلية حتى خرج منها عقب سقوطها في ايدى النصارى سنة ٦٤٦ فوصل الى سبتة واستقر بهما منعكفا على التدريس والتعليم^(٣) و " نفع الله به كثيرا " (٤) .

إن رجالا يقعد للاقراء هذه المدة الطويلة لابد ان يكون عدد تلاميذه كبيرا غير ان ما استطعت معرفته من تلاميذ ابن ابي الربيع لا يتجاوز بضعة وثلاثين تلميذا وهم :

- ١ - أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الاشبيلي (٦٤١ - ٧١٦) (٥) .

خرج من اشبيلية صغيرا بعد تغلب النصارى عليها سنة ٦٤٦ ،

-
- (١) بغية الوعاة ٢ / ١٢٥ .
 (٢) درة الحجال ٣ / ٧٢ .
 (٣) (٤) صلة الصلة ص ٨٣ .
 (٥) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٣٣ ، غاية النهاية ١ / ٨ ، بغية الوعاة ١ / ٤٠٥ ، درة الحجال ١ / ١٧٦ .

فلازم ابن أبي الربيع بسببته ، وتصدر بعده للاقراء مكانه ، اعتمد عليه شيخ نحاة غرناطة ابو عبد الله محمد بن علي الخولاني - ابن الفخار من آثاره : شرح الجمل ، وكتاب في قراءة نافع . اخذ عن ابن أبي الربيع كتاب التيسير لابن عمرو الداني ، والجمل للزجاجي ، والتلقين للقاضي عبد الوهاب كما اخذ عنه كتابه القوانين . (١)

ويوجد الجزء الرابع من شرح الايضاح لابن أبي الربيع بخط تلميذه ابراهيم الغافقي المذكور - في الخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٩ ك .

٢ - أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (٦٢٧-٧٠٨) (٢)
قال ابن الخطيب : " اليك انتهت الرياسة بالاندلس في صناعة العربية ، وتجويد القرآن ، ورواية الحديث الى المشاركة في الفقه والقيام على التفسير والخوض في الاصلين " .

أخذ عن ابن فرتون وابن سيد الناس ، وابن أبي الربيع (٣) .
من آثاره : صلة الصلة ، ملاك التاويل في المشابه اللفظ من التنزيل ، تقييد على كتاب سيوييه .

أخذ عنه ابو حيان ، وابن جابر الوادي آشي .

٣ - أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي (٦٤٩-٧٢٨) (٤)

وصفه في الاحاطة بالتفنن " في كثير من المآخذ العلمية ، والرياسة في تجويد القرآن والمشاركة في العربية ، والفقه ، واللغة ، والادب ،

(١) انظر برنامج المجارى صفحات : ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ .

(٢) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ٩٩ ، الديباج المذهب ١/١٨٨ ،

غاية النهاية ٣٢/١ ، بغية الوعاة ١/٢٩١ ، درة الحجال ١/١١٠ .

(٣) درة الحجال ٣/٧٠ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ١/٢٨٧ ، الديباج المذهب ١/١٩٥ ، غاية النهاية

١/٤٧ ، بغية الوعاة ١/٣٠٢ ، درة الحجال ١/٦٠ .

- والعروض . . . والحفظ للتفسير " (١) .
- أخذ عن ابن أبي الربيع وأبو اسحاق الفافقى .
- من آثاره : لذات السمع من القراءات السبع " نظم " ووصف نفائس اللآلىء - فى النحو - .
- ٤ - أحمد بن عبد الله الانصارى ، المعروف بالرّصافى (٦) .
- وصفه البلوى فى تاج المفرق بالصلاح ثم قال : " له حظ من الاداب وافرة . . . امام ناظم ناشر " (٣) .
- سمع على ابن أبي الربيع كثيرا من كتاب سيبويه ومن الايضاح ومن الجمل ومن شرحيه عليهما وأجاز له وكتب له بخطه . (٤)
- ٥ - أبو الحسين بن سليمان القرطبى .
- أخذ عن ابن أبي الربيع سيرة ابن هشام (٥) .
- ٦ - أبو القاسم خلف بن عبد العزيز بن محمد بن خلف القبتورى (٦١٥ - ٧٠٤) (٦) .
- جاء فى بغية الوعاة " قال الصفدى : كان له معرفة بالنحو واللغة . وقال الذهبى : كان له باع مديد فى الترسل والنظم مع التقوى والصلاح " (٧) .

-
- (١) الاحاطة ٢٨٨/١ .
- (٢) ترجمته فى تاج المفرق ٩٦/٢ ، درة الحجال ٣٣/١ ، الحلل السندسية ٨٢٤/٤ ، عن تاج المفرق " .
- (٣) تاج المفرق ٩٦/٢ .
- (٤) المصدر نفسه
- (٥) فهرس ابن غازى ص ١١٠ .
- (٦) ترجمته فى برنامج الوادى آشى ص ٦٢ ، بغية الوعاة ٥٥٥/١ ، درة الحجال ٢٦٢/١ ، نفح الطيب ٥٩٥/٢ ، مقدمة رسائله التى نشرها الدكتور السهيلة بعنوان " رسائل ديوانية من سبته فى العهد العرفى " بغية الوعاة ٥٥٥/١ (٧)

نشرت له مجموعة رسائل ديوانية بتحقيق الدكتور محمد الحبيب السهيلة .

٧ - عبد الملك بن شعيب الغشتالي .

قال ابن القاضي " كان قاضيا بفاس سنة ٧٠٦ " (١) .

أجاز له ابن أبي الربيع رواية السفر الرابع من كتابه الكافي ، كما أجاز له رواية جميع ما يصح عنده أنه ألفه أو رواه عن جميع شيوخه وكتب له ذلك بخطه على صفحة العنوان من نسخة من السفر الرابع من كتاب الكافي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٩ ك .

٨ - أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي (٦٧٦ - ٧٤٩) (٢)

قال في الحاطة : " له القدح المعلى في علم العربية ، والمشاركة الحسنة في الأصلين ، والامامة في الحديث ، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغة والعروض " (٣) .

أخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع ، وأبي بكر بن عبيدة ، وأبي جعفر ابن الزبير وأجاز له من المشرق ابن عبد الهادي وأبو حيان والدمياطي .

٩ - علي بن سليمان بن أحمد الانصاري

قال ابن القاضي : " أبو الحسن صهر أبو الحسن الصغير . كان فقيها استاذا نحويا توفي بفاس سنة ٧٣٠ " (٤) .

-
- (١) درة الحجال ١٤٨/٣ .
 (٢) ترجمته في الحاطة ١١/٤ ، بغية الوعاة ١١٦/٢ ، درة الحجال ١٧٣/٢ ، نفح الطيب ٤٦٥/٥ ، ٤٦٨ .
 (٣) الحاطة ١١/٤ .
 (٤) درة الحجال ٢٤٥/٣ .

١٠ - على بن عبد الله بن محمد التياني

أخذ عن ابن أبي الأحوص ، وابن أبي الربيع ، وابن الضائع ،
وأخذ عنه ابن جابر الهادي أشي (١) .

١١ - قاسم بن عبد الله بن محمد الانصاري السبتي : ابن الشاط (٦٤٣ -
٧٢٣) (٢) .

قال ابن فرحون : " اقرأ عمره بمدنية سبته : الأصول ، والفرائض ،
مقدما موصوفا بالامامة ، وكان موفورا الحظ من الفقه ، حسن المشاركة
في العربية ، كاتباً مترسلاً ، ريان من الادب ، له نظر في
العقليات " (٣) .

من آثاره : أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق . غيبه
الرائض في علم الفرائض .

وابن الشاط هذا هو الذي جمع برنامج شيخه ابن أبي الربيع .

١٢ - أبو القاسم بن عمران الحضرمي (- ٧٥٠)

لم أقف على اسمه غير أن الذهبي ذكره في آخر ترجمة ابن أبي الربيع
فقال : " قرأت هذه الترجمة على قائلها ابن القاسم بن عمران . قال :
حضرت مجلس الاستاذ أبي الحسين وسمعت عليه ، وأجازني قبل
موته لكل من أدرك حياته بعد ان رغب في ذلك طلبته " (٤) .

وبقيت أتمس أخباره فيما يقع تحت يدي من كتب التراجم ، فلم
أظفر بشيء حتى عثرت له على ترجمة موجزة في بلفة الامنية - لمحمد
الحضرمي السبتي - الذي أعاد نشره الأستاذ محمد بن تاييت في

(١) ترجمته في برنامج الرادي أشي ص ١٥٥ - ١٥٦ ، درة البحال ١٦٧/٣ ،
(٢) ترجمته في برنامج الهادي أشي ص ١٦٨ ، الديباج المذهب ١٥٢/٢ ،

درة البحال ٢٧٠/٢ .

(٣) الديباج المذهب ١٥٢/٢

(٤) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ .

الحلقة الثالثة من بحثه الممتع " سبتة الاسيرة " المنشور في العدد السابع والعشرين من مجلة البحث العلمي المغربية وجاء في تلك الترجمة : " سبتى ، حاج ، رحال ، مصنف ، راوية ، يحمل صحيح البخارى عن الحجاز وهو سند عال متصل السماع لانتسير له فى المغرب وله معرفة بالقراءات والعربية ، وكان ناظرا فى خزائن الجامع الاعظم " (١) .

وعد من تلاميذه أبا عبد الله بن خميس الانصارى وأبا الحسن الجذامى " النباهى " (٢) صاحب " المرقبة العليا " .

١٢ - القاسم بن يوسف التجيبى (- ٧٣٠) (٣)

قال التتبتكى : " صاحب الرحلة المشهورة ، وكان عالما بارعا ، محدثا حافظا متقنا عارفا بالحديث قيما على انواعه ضابطا ثقة " (٤) .

عرض على ابن أبى الربيع القرآن الكريم بالأربع عشرة رواية المعروفة عن القراء السبعة فى ثمان عرضات فى " مدة اخرها شهر ربيع الاخر سنة ست وثمانين وستمائة " (٥) . كما عرض عليه القرآن بقراءة يعقوب من فاتحة الكتاب الى سورة المؤمنون ، وأخذ عنه من كتبه الشرح الاوسط على الجمل والملخص فى ضبط قوانين العربية ، وقرأ عليه برنامجه جمع تلميذه ابن الشاط . قال التجيبى : " قرأت جميعها على الامام ابى الحسين بداره من سبتة حرسها الله تعالى ورحمه فى محرم سنة

(١) مجلة البحث العلمي المغربية عدد ٢٧ ص ١٢٣ .

(٢) المرجع نفسه

(٣) ترجمته فى نيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٢٢٢ .

(٤) نيل الابتهاج ص ٢٢٢ .

(٥) برنامج التجيبى ص ١٧ - ٢٢ .

ست وثمانين وستمائة" (١) . كما أخذ عنه غير ذلك كثير من كتّاب
القراءات والحديث والسير واللغة والادب. (٢)

١٤ - محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن الحاج السلمي البلقيني -
من ذرية العباس بن مرداس (- ٦٩٤) (٣) .

قرأ على ابن أبي الربيع "فتلا عليه القرآن العزيز بالقراءات السبع
وتفقه عليه في رسالة ابي محمد بن ابي زيد ، واخذ عنه العربية
واللغة واستظهر عليه فصيح ثعلب واجاز له" (٤) .

١٥ - أبو الطيب محمد بن ابراهيم بن محمد السبتي القوصي (- ٦٩٥) (٥)

فقيه أدب فاضل له إلمام بالهندسة والهيئة وعلوم كثيرة .
قرأ على ابن أبي الربيع شرحه على الايضاح كما قرأ عليه كتاب سيوييه
وقف الادقوى على اجازة ابن ابي الربيع له رواية كتاب سيوييه عنه - بخط
ابن ابي الربيع على ظهر نسخة من نسخ الكتاب وأورد نص تلك الاجازة (٦) .
اختصر شرح الايضاح لابن أبي الربيع وهو الذي أدخله ديار مصر .

-
- (١) برنامج التجييس ص ٢٤٧ .
(٢) المصدر السابق صفحات ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٣٨ ،
١٥١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ،
٢٨٤ ، ٢٨٥ .
(٣) ترجمته في الاحاطة ٣/٢٤٨ ، درة الحجال ٢/٥٩ .
(٤) درة الحجال ٢/٦٠ وانظر برنامج الوادي آش ص ١٢٤ .
(٥) ترجمته في الطالع السعيد ص ٤٧٧ ، الوافي بالوفيات ٢/٦ ، بغية الوعاة
١٤/١ .
(٦) الطالع السعيد ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

١٦ - أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن القصرى الأشبيلى
السبتى (- ٧٢٣) (١) .

قال المقرئ : " من ولد شداد بن أوس الانصارى - الجزيرى ،
نسبة الى الجزيرة الخضراء ، الامام المقرئ الزاهد ، عرض على
الاستاذ ابن أبي الربيع الموطأ من حفظه واخذ عنه النحو وكان ممن
اولياء الله الصالحين وعباده الناصحين آمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر
لاتأخذه فى الله لومة لائم عارفا بمتون الحديث واحكامه فقيها
متقنا لمذاهب الائمة الأربعة والصحابة والتابعين " (٢) .

توفى ببيت المقدس سنة ٧٢٣ .

وينبغى التنبيه الى تحريف وقع فى الذيل والتكلمة فى قوله : " نشأ
بسيته وتأدب بها بالعلامة بن الحسين بن ابن الزبير " (٣) فصوابه
ابن أبي الربيع - فيما اعتقد - .

١٧ - أبو بكر محمد بن أحمد بن ادريس بن مالك بن عبد الواحد القلوسى
(- ٧٠٧) (٤)

من اهل اصطبونة .

قال ابن فرحون : " كان رحمه الله - اماما فى العربية ، والعروض
... والف فى الفرائض جزءا شهيرا " (٥) ، من آثاره : شرح ملاحن
ابن دريد وشرح الفصح .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وابن القاسم الحصار وابن الزبير .

(١) ترجمته فى الذيل والتكلمة ٥٠٦ / ٦ ، غاية النهاية ٤٧ / ٢ ، درة الحجال

٢٥٨ / ٢ ، نفح الطيب ٢٠٧ / ٢ ، وانظر برنامج الوادى اشى ص ٩٩ .

(٢) نفح الطيب ٢٠٧ / ٢ .

(٣) الذيل والتكلمة ٥٠٦ / ٦ .

(٤) ترجمته فى الدياج المذهب ٢٨٥ / ٢ ، الاحاطة ٧٥ / ٣ ، بغية الوعاة

٢٢١ / ١ .

(٥) الدياج المذهب ٢٨٥ / ٢ .

١٨ - محمد بن أحمد بن محمد القيسي (٦٢٥ - ٧٠١)

قال ابن القاضى : " كان فقيها سنيا ، محدثا مسندا حافظا ، ضابطا ، حسن الخط والتقييد ، وكان يعقد الشروط بالمرية ، وقد ناب عن بعض القضاة بها ، وكان له عناية بلقاء الشيوخ والاخذ عنهم رحل الرسبته فو طلب العلم فاخذ بها عن أبى الحسين بن أبى الربيع والقاضى ابى عبد الله : محمد الأزدي القرطبي " (١) .

١٩ - أبو خالد محمد بن أحمد بن محمد بن رضوان بن أرقم النميرى الحوادي أشى (- ٦٩٤) (٢) .

قال السيوطى : نقلا عن ابن الخطيب - : " . . كان متضلعا من العربية قارضا للشعر ، شاركا فى الفرائض والحساب ، جم التحصيل . . . خرج عن بلده فى الفتنة فظن سبته ولازم ابن ابى الربيع واخذ عنه العربية والادب وكمل عليه كتاب سيبويه وغيره وانتفع به كثيرا " (٣) .

٢٠ - أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الطنجالى الهاشمى (٦٤٠ - ٧٢٤) (٤) .

ولو القضاء بمالقة فحدث سيرته ثم استعفى فأعفى .
أخذ عن ابن أبى الربيع وابن أبى الحوص وأبى جعفر بن الزبير .

٢١ - أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم الرندى (٦٦٠ - ٧٠٨) (٥)
كاتب بليغ وأديب شهير رافق ابن رشيد فى رحلته الى المشرق ولما

(١) درة الحجال ٢/٦٢ .

(٢) ترجمة فى بنية الوعاة ٤٢/١ وانظر برنامج التجيبى ص ٩٠ .

(٣) بنية الوعاة ٢/٤٢ .

(٤) ترجمته فى المرقبة العليا ص ١٥٥ ، الا حاطة ٣/٢٤٥ ، نفح الطيب ،

٢٨٩/٥ ، وانظر درة الحجال ٢/١١٣ فى تاريخ وفاته - بالارقام -

٧٣٣ هـ .

(٥) ترجمته فى الا حاطة ٢/٤٤٤ ، نفح الطيب ٥/٤٩٨ .

فقل استكتبه أبو عبد الله محمد بن محمد بن نصر - صاحب غرناطة - فلما مات قلده أبو عبد الله المخلوع الوزارة والكتابة ، وأشرك معه في الوزارة عبد العزيز الداني فلما هلك أفرده بها ولقبه ذا المزارتين .

قال المقرئ : " وأخذ ببجاية عن خطيبها أبي عبد الله بن رحيمية وبتونس عن قاضيها ابن الفماز ، اليلنسي ، وأخذ العربية عن قـدوة النحاة أبي الحسين عبد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي " (١) .

٢٢ - أبو القاسم محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن لطيب القيسـي
(- ٧٠١) (٢)

قال ابن عبد الملك : كان مجوداً للقران العظيم من احسن الناس صوتاً به واطيبهم نفمة في ايراده ذا حظ صالح من رواية الحديث وعلم الفقه والعربية شديد القوة الحافظة فاستظهر في صفره أو ان طلبه جملة وافرة من دواوين العلم " (٣) .

تلا " بحرف نافع من طريقه والادغام الكبير عن ابي عمرو ، وبرواية يعقوب علي ابي الحسن عبيد الله بن ابي الربيع " (٤) .

-
- (١) نفع الطيب ٦١٩ / ٢ .
(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٣٧٠ / ٦ ، برنامج الوادي آش ص ١٢٢ ،
غاية النهاية ١٧١ / ٢ ، درة الحجال ٢٤٨ / ٢ .
(٣) الذيل والتكملة ٣٧١ / ٦ .
(٤) المصدر نفسه ٣٧٠ / ٦ .

٢٣ - محمد بن عبد الله بن عبيد الأشبيلي (٧٠٦ -) (١) نقل السيوطي عن ابن رشيد قوله عنه : " استاذ مقرئ ، أديب نحوي ، بارع " (٢) اخذ عن أبي الحسن الدباج وأبو الحسين بن أبي الربيع واخذ عنه الوادي آشي .

٢٤ - محمد بن علي التجاني

قال عنه ابن رشيد " يشارك في فنون من الطلب : نحو ، ولفظة ، وبيان ويتقدم في الكتابة والخطابة ونحوهما بابلغ معنى واحصف نسج ، وافصح لفظ " (٣) .

قال ابن رشيد : " وأصحبني عند إرادة الانصراف استدعاءً بحظه لأخذ به خطوط الشيوخ والأصحاب . . . فلما وافيت مسببة وطني حامدا لله وشاكرا عرضت هذا الاستدعاء على جماعة أشياخنا وأصحابنا فكتب فيه نظما جميع ادبائهم (٤) .

ومن أجاز التجاني ابن أبي الربيع وقد نظم الاجازة على لسانه مالك ابن المرحل فقال :

-
- (١) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٢١ ، غاية النهاية ١٨٢/٢ ، بغية الوعاة ١٧٠/١ ، درة الحجال ٢٥٩/٢ ، وانظر اختصار الاخبار ص ١٨ .
- (٢) بغية الوعاة ١٧٠/٢ .
- (٣) و(٤) انظر ابوالفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته / مقالة للشيخ محمد الحبيب ابن الخوجه بالعدد الاول من السنة الاولى للنشورة العلمية للكلية الزيتونية ص ٢٥٨ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ .

اكرم الله مستجيزا اتانا
 صدرت عنه قطعة سخرتنا
 منه شعر سامي السماك وجازه
 اي سحر احله واججازه
 اطلعت سبعة كمثل الدراري
 يا فضل يا فضل يا فضل
 ان تكن تؤثر الاجازة فاقبل
 هو ينس الى قريش ويكنى
 جدّه بالربيع فاغذ مجازه
 واروعه مقاله وروراه
 فالكلام المنظوم فيه وجازه
 وعلى الشرط في حقيقة نقل
 اننا لانجيز فيه مجازه
 قاله عام ستة وثمانين من ست من المئات مجازه (١)

٢٥ - أبوبكر محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد ^{بن} الفخار
 الجذامي الأركشي (٧٢٣) (٢).

قال ابن الخطيب : " استوطن مالقة وتصدر للاقراء بها ، مفيد
 العلم متفنه : من فقه وعربية وقرآيات وأدب وحديث . . وقرأ بسببته
 على الأستاذ الغرضي امام النحاة أبو الحسين بن أبي الربيع " (٣) .
 له مؤلفات منها : شرح مختصر ابن أبي زيد . وأجوبة الاقناع
 والاحساب في مشكلات مسائل الكتاب وابتداء فوائد الدول - شرح الجمل -

- (١) أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في حلقة ص ٢٩١ - ٢٩٢ .
- (٢) ترجمته في الاحاطة ٣ / ٩١ وفيه " محمد بن عبد الرحمن " الديباج
 المذهب ٢ / ٢٨٨ ، بغية المعاة ١ / ١٨٧ ، درة الحجال ٢ / ٨٣ ،
 ١٢٦ ، الاعلام بمن حل مراکش وأغامت من الاعلام ٤ / ٣٤٢ .
- (٣) الاحاطة ٣ / ٩٢ .

٢٦ - أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس الفهرى : ابن
رُشيد (٦٥٧ - ٧٢١) (١)

قال فى الاحاطة : " كان رحمه الله فريد دهره عدالة وجلالة
وحفظا وأديبا . . . واسع الأسمعة على الاسناد صحيح النقل أصيلا
الضبط تام العناية بصناعة الحديث قيدا عليها بصيرا بها محققا فيها ،
. . . مطلقا بغيرها من العربية واللغة والعروض ، فقيها أصيلا
النظر ذاكرا للتفسير ، ريان من الادب ، حافظا للاخبار والتواريخ
مشاركا فى الاصلين عارفا بالقراءات . . . " (٢) .

اخذ عن ابن أبي الربيع القران الكريم بالقراءات السبع بمضمن
كتاب التيسير وقرأ عليه كتاب سيبويه ، والجمل والايضاح وقيد عنه
تقييدا حسنا على كتاب سيبويه .

من آثاره / ملء العيبة ، السنن الأبين فى السند المعنعن ، تلخيص
القوانين فى النحو .

٢٧ - محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحل :

اخذ عن أبيه وأبى على الشلوبين وأبى الحسن الدياج وأبى الحسين
ابن أبي الربيع . (٣)

-
- (١) ترجمته فى الاحاطة ١٣٥/٣ ، الوافى بالفيات ٢٨٤/٤ ، بفيضة
العبادة ١٩٩/١ ، جذوة الاقتباس ٢٨٩/١ ، درة الحجال ٩٦/٢ ،
ازهار الرياض ٣٤٧/٢ ، الاعلام بمن حل مراكش واغامت من الاعلام
٣٤٢/٤ ، وانظر ملء العيبة ١٠٩/٣ .
- (٢) الاحاطة ١٣٧/٣ .
- (٣) ترجمته فى برنامج الوادى اشى ص ١٣٢ ، درة الحجال ٢٦٤/٢ .

- ٢٨ - محمد بن محمد بن ابراهيم العبدري القرشي .
اخذ عن ابن أبي الربيع الشفا للقاضي عياض (١) .

٢٩ - أبو عبد الله محمد بن محمد بن القرطبي

اخذ عن ابن أبي الربيع الكافي لابن شريح الرعيني (٢) .

٣٠ - محمد بن محمد بن أبي عمر بن خليل السكوني السبتي (٣) .

٣١ - محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي / أبو عبد الله (-٧٠٣) (٤)

جاء في المرقية العليا نقلا عن ابن الزبير وصفه : " كان نبيل الأعراس عارفا بالتاريخ ، الاسانيد ، بعيد التصرف ، أدبيا بارعا ، شاعرا مجيدا ذا معرفة بالعربية واللغة والعروض . والف كتابا جمع فيه بين كتابي ابن القطان وابن المواق على كتاب الاحكام لعبد الحقيق مع زيادات نبيلة من قبله وكتابا اخر سماه بالذيل والتكملة لكتاب الصلة " (٥) .

وابن عبد الملك من تلاميذ ابن أبي الربيع صرح بذلك ابن عبد الملك في قوله في ترجمة محمد بن ابراهيم الازدي - ابن زغلل - " روى عنه شيخنا ابو الحسين عبيد الله بن أبي الربيع " (٦) .

-
- (١) فهرس ابن غازي ص ١١٨ .
(٢) فهرس ابن غازي ص ٩٦ ولعل القرطبي هذا هو المترجم في درة الحجال ١٠٨/٢ .
(٣) فهرس ابن غازي ص ١٢٩ .
(٤) ترجمته في المرقية العليا ص ١٣٠ ، الديباج المذهب ٣٢٥/٢ ، درة الحجال ٢٤/٢ ، الاعلام بمن حل مراكش واغامت من الاعلام ٣٣١/٤ ، وانظر مقدمة " بقية السفر الرابع من كتاب الذيل والصلة " .
(٥) المرقية العليا ص ١٣٠ .
(٦) الذيل والتكملة ١٠٥/٦ .

- ٣٢ - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن إبراهيم الأُمي (١) .
 نزيل المرية " له مشاركة في العربية وتحقق بعلم الحساب والفرائض
 وتقدم في ذلك " (٢) .
 رحل الى سبتة فاخذ بها عن ابن ابي الربيع وابن الشاط وابو
 اسحاق الفافقي ومالك بن المرسل .
- ٣٣ - محمد بن يوسف النفزي الفرناطي (٧٤٥) (٣)
 أبو حيان الأندلسي ، علم مشهور جدا أخذ عن ابن ابي الربيع
 بالاجازة ونقل عنه كثيرا في كتبه وسماه في بعض تلك النقول شيخه (٤) .
- ٣٤ - محمد بن يوسف التجيب .
 ذكر القاسم بن يوسف التجيب أنه سمع طائفة من كتاب الاحكام
 لعبد الخق - النسخة الصفري - على ابن أبي الربيع بقراءة اخيه محمد
 هذا (٥) .
- ٣٥ - يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي (- ٧٠٣) (٦)
 قال ابن القاضي : " له حظ وافر من العربية والادب وحفظ اللغة
 وقرض الشعر . (٧)
 اخذ عن ابن أبي الربيع وأبي الحسن الأبيدي وأجاز له ابن فرتون .

-
- (١) ترجمته في درة الحجال ٥٨ / ٢ .
 المصدر نفسه (٢)
 مصادر ترجمته كثيرة فانظر منها / الوافي بالوفيات ٢٦٧ / ٥ ، الاحاطة ٣
 / ٤٣ بغية الوعاة ٢٨٠ / ١ ، نفح الطيب ٥٣٥ / ٢ ، وانظر " ابو حيان
 النحوي " للدكتورة خديجة الحديثي .
 (٤) انظر على سبيل المثال منهج السالك لابي حيان صفحات ٢٦٦ ، ٨٠ ،
 ٣١٠ ، ٤٠٤ .
 (٥) برنامج التجيب ص ١٥١ .
 (٦) ترجمته في درة الحجال ٢٤٥ / ٣ .
 (٧) المصدر نفسه .

الفصل السادس

وفاته وأثاره

- وفاته : توفى أبو الحسين بن أبي الربيع بسبته " يوم الجمعة السادس عشر لشهر صفر سنة ثمان وثمانين وستمائة " (١) . ودفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء (٢)

وليس صحيحاً قول بروكلمان " ثم عاد إلى اشبيلية مرة أخرى وتوفى بها " (٣) ولست أدري من أين أتى بهذا ؟ فهولم يذكر من مصادر ترجمة ابن أبي الربيع سوى بغية الوعاة وليس فيه ذكر للمكان الذي توفى به . (٤)

وجاء في دورة الحجال " ودفن بالميناء " (٥) . ويبدو أن هذا تصحيف فقد سبق أن ابن أبي الربيع دفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء .

...

-
- (١) صلة الصلة ص ٨٣ .
 (٢) اختصار الأخبار ص ١٦ .
 (٣) تاريخ الأدب العربي ٣٦٧/٥ .
 (٤) انظر بغية الوعاة ١٢٥/٢ .
 (٥) دورة الحجال ٧١/٣ .

- آثاره :

على الرغم من اتفاق اكثر المصادر على وصف أبي الحسين بن أبي الربيع بالتبريز في الفقه والفرائض ، والامامة في النحو ، فان احدا ممن مترجميه لم يذكر له - فيما اعلم - كتباً في الفقه ولا في الفرائض . واقتصر كتبها التي ذكرها على العربية والتفسير وهذه قائمة باسماء كتب ابن ابي الربيع مع نبذة مختصرة عن كل كتاب منها :

- ١ - البسيط في شرح الجمل : ام أجد منه الا السفر الاول ، وهو الذي قمت بتحقيقه، وسأفرد فصلاً لدراسته سائلاً الله عونه وتوفيقه .
- ٢ - تفسير القرآن الكريم وهو آخر آثاره تصنيفاً ، ذكره تلميذه التجيبي في برنامجه فقال : " . . . ماتسنى لشيخنا العلامة ابي الحسين القرشي رحمه الله من تفسير الكتاب العزيز وعرابه وذلك من فاتحة الكتاب الى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (١) وعاقته عن اتمامه منيته . . وهو آخر ما ألف " . (٢)

ولم يذكر هذا الكتاب احد غير التجيبي - فيما اعلم - ، ومن الجزء الاول منه نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط رقمها ٣١٥ ق ومنها مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة وفي مركز البحث العلمي بكلية الشريعة - مكة المكرمة - بقلم اندلسي قديم في ١٥٠ ورقة مبتورة الاخر تنتهي في اثناء تفسير قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمَنْ ذُرِّيَّتَنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ (٣) ، والنسخة مقابلة وبها آثار رطوية

(١) سورة المائدة آية ١٠٩ .

(٢) برنامج التجيبي ص ٥٠ .

(٣) سورة البقرة آية ١٢٨ .

وعليها تملك لمحمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي (ت ٨٩٩) .
ثم لولده محمد .

٣ - الشرح الاوسط على كتاب الجمل . ذكره التجيبى فى برنامجہ فقال
" الشرح الأوسط على كتاب الجمل من املاء شيخنا العلامة أبى الحسين
ابن أبى الربيع . . " (١)

قلت : وفى مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش نسخة خطية من
الجزء الأول من شرح الجمل لابن أبى الربيع رقمها ١٠٠ ، تمكنت
من الحصول على مصورة لها بمعونة الأستاذ الفاضل : " الصديق بن
العربى " جاء فى نهايتها : " كمل النصف الأول من شرح جمل
الزجاجى املاء الشيخ الأوحى الصالح النهوى اللغوى الفرضى أبى
الحسين عبيد الله بن أبى الربيع ، والنسخة مكتوبة بخط أندلسى نسخها
محمد بن احمد بن مخلوف سنة ٧٢٤ وعليها تملك لابراهيم الرشيد بن
عبد الله بن محمد وبالنسخة عيى أرضة وآثار رطوبة .

وهذا الشرح أقل بسطا للمسائل والابواب من كتاب البسيط الذى
اعمل على تحقيقه غير أنه ليس شديد الاجاز فهو وسط بين البسيط
والاختصار وهذا مع ملاحظة كلمة " املاء " التى جاءت فى نص التجيبى
وفى نهاية النسخة المخطوطة ما يجعلنى أن يكون هو الشرح الأوسط
الذى ذكره التجيبى .

٤ - تقييد على كتاب سيبويه :

قال الذهبى : " وله تعليق على سيبويه " (٢) وذكر ابن الخطيب
وغيره فى ترجمة ابن رشيد انه قيد عن ابن أبى الربيع تقييدا حسنا
على كتاب سيبويه (٣) . وقال السيوطى : " وصف . . شرح سيبويه " (٤)

(١) برنامج التجيبى ص ٢٨٠ .

(٢) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث ٦٨٨ .

(٣) الاحاطة ١٤٦/٣ ، جذوة الاقتباس القسم الاول ص ٢٨٩ - ٢٩٠ .

(٤) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

والاظهر انه تقييد على الكتاب ، وليس شرحا كالذى نفهمه من كلمة شرح . وعلماءنا الاقدمون - عليهم سحائب الرحمة - يسمون ما كان من هذا القبيل تقييدا وتعليقا وطررا ونكتا ، وقد يسمونه شرحا . ومهما يكن من امر فانى لم اقف لهذا التقييد على اثره وجدت - فيما اطلعت عليه من كتب النحو - نقلا عنه .

٥ - كان ماذا ؟

جاء فى ترجمة مالك بن المرحل المصمودى : ان ابن أبى الربيع سمع منشدا ينشد شعرا لمالك جاء فيه هذا التركيب - كان ماذا ؟ - فأنكره ابن أبى الربيع ، وقال : هو خطأ ، وابى مالك الا انه صحيح مستعمل فاختم الرجلان فى ذلك ، وألف كل واحد منهما تاليفا فى نصرة مذهبه . (١)

ولم يذكر العلماء الذين ذكروا ذلك اسم تاليف ابن ابى الربيع هذا ولا حجمه ولا نقلوا شيئاً منه .

٦ - الكافى فى الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح :

كذا جاء اسمه فى مقدمته وسماه التجيبى فى برنامجه : " الكافى فى الافصاح عن نكت كتاب الايضاح " (٢) ، وسماه الذهبى : " الافصاح " وبعضهم يكتفى بتسميته بشرح الايضاح . وهذا الكتاب اشهر كتب ابن ابى الربيع واكثرها انتشارا وصل الى مصر فى حياة مؤلفه فامتدحه بهاء الدين بن النحاس (٣) . وكان الذى ادخله مصر تلميذ ابن ابى الربيع محمد بن ابراهيم بن محمد السبتي القوصى واختصره كما تقدم فى ترجمته .

١- نفع الطيب ٤/١٤٥

٢- برنامج النكت ٨٠

٣- ملك العبيد ١٠٩/١٠٩

والكتاب في عدة مجلدات ، منه نسخ متعددة يكمل بعضها بعضا

وهي :

١ - الجزء الأول : منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس من تحبير السلطان

أبي عنان المريني سنة ٧٥٠ رقمها ٥١٢ .

ومنه نسخة أخرى بمكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقمها ١٧ .

ونسخة ثالثة - نيهني اليها الأستاذ الفاضل محمد المنوني - بمكتبة

الجامع الكبير بمكناس رقمها ٤٨

٢ - الجزء الثاني : منه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزاوية رقمها ١٧ .

ومنه نسخة ثانية بالخزانة الملكية بالرباط رقمها ٥٢٩٨ .

٣ - الجزء الثالث : منه نسخة بخط ابن آجروم حبسها على خزانة

القرويين بفاس .

٤ - الجزء الرابع : منه نسخة نفيسة بالخزانة العامة رقم ٣٧٩ ك بخط

احمد بن ابراهيم الفافقي - تلميذ ابن أبي الربيع ، مؤرخة في

شهر شوال سنة ثمان وخمسين وستمائة وفي صدر الجزء اجازة

يخط ابن أبي الربيع لأبي مروان عبد الملك بن شعيب الفشتالي - ويوجد

السفر الخامس من نسخة أخرى في دار الكتب المصرية رقمه ١٦ نحو

ومنه مصورة في معهد المخطوطات ونسب خطأ في فهرسة السناد

والمعهد الي ابن هشام الخضراوي مع ان اسم ابن أبي الربيع مشيت

على صفحة العنوان .

ومن هذا الكتاب نقول كثيرة في كتب النحو :

انظر على سبيل المثال منهج السالك لأبي حيان ٢٢٥ ، ٢٧١ ،

٣١٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، الجنى الدانى ص ٣٠٩ ، توضيح المقاصد

١٨٩/١

الاشباه والنظائر (١/ صفحات ٣٠ ، ٤٠ ، ٧٠ ، ٢٠١ ، ٢٤١ ،

٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ٢/ صفحات ١٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧١ ،

١٠٤ ، ١١٤ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ .

٦ - الملخص في ضبط قوانين العربية :

هكذا سماه التحييبي في برنامجه . وقال السيوطي في بغية الوعاة " وصف . . الملخص ، القوانين - كلاهما في النحو " وكلامه يقتضي انهما كتابان وهو ما استقر في ذهني حتى فطن اخي الاستاذ عبد الرحمن العثيمين الى أن نسخة الخزانة العامة بالرباط من القوانين ونسختي الاسكوريال من الملخص كتاب واحد ، لكن هذا لم يحل الاشكال تماما ، إذ أن نسخة الخزانة العامة من القوانين تتقصها أوراق من أولهما منها صفحة العنوان ، فبقيت أظن أن القوانين كتاب آخر حتى حصلت على مصورة لنسخة الملخص المحفوظة بمكتبة الزاوية الحمزاوية ووقفت على نسخة تامة بمكتبة القرويين بفاس ، فاذا النسختان كتاب واحد ، وليس بينهما من فروق الا ما يكون بين نسخ الكتاب الواحد عادة . ثم اطلعت بعد ذلك - في منزل الاستاذ محمد المنوني بالرباط على مصورته من برنامج التحييبي ولم يكن قد طبع حينذاك ، فوجدت فيه التسمية التي قدمتها وتلك في نظري هي التسمية الصحيحة لكني وجدت العلماء عند النقل منه والاشارة اليه مختلفين فمنهم من يسميه الملخص ومنهم من يسميه القوانين ، وهذه التسمية أشهر - ومن هنا ظنه السيوطي كتابين .

ومن هذا الكتاب نقول في عدد من المصادر . ومن أطرفها ما جاء في رحلة العياشي ان قال : " ومما رايت به بمكة لابن أبي الربيع في علم النحو وقيدت منها ما نصه . . . " ثم أورد نصا منه .

ويقوم بتحقيق الكتاب لنيل درجه الدكتوراة الزميل الأستاذ علي سلطان الحكمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

...

الفصل السابع

بين ابن أبي الربيع وبين مالك بن المرحل

مما ينبغي الوقوف عنده ما جرى بين ابن الحسين بن ابن الربيع وبين
ابن محمد مالك بن المرحل المصمودي من مناظرة ووحشة ، سببها " كان ماذا ؟"
فقد ضم الاثنان مجلس فانشد رجل قول مالك :

وانا عشقت يكون ماذا ؟ هل له ؟ دين على فيفتدي ويروح

فقال ابن ابي الربيع : لحن هذا الناظم . لا يقال : كان ماذا ؟ ولا يكون ماذا ؟
ولا فعل ماذا ؟ ولا افعل ماذا ؟ ولا يجوز ما كان على هذه الطريقة ولا سمع " (١)
فعارضه مالك في هذا ، فلج الخصام بين الرجلين ، وقال في ذلك
شعرا : قال مالك :

ليتشعري لم هذا ؟

عاب قوم كان ماذا ؟

دون علم كان ماذا ؟

وانا عابوه جهلا

وقال ابن ابي الربيع :

جنبوها قريبا ندم

كان ماذا ليتها عدم

انها كالنار تضطرم (٢)

ليتنى يا مال لم ارها

والف كل من الرجلين في نهرة مذهبه مصنفا .

أما ما ألفه ابن أبي الربيع فقد تقدم أني لم أقف له على أثر ~~منه~~ ، وأما
ما كتبه مالك بن المرحل فقد سماه " الرس بالحصا والضرب بالعصا " وقد بقيت
منه قطعتان نشر احدهما الاستاذ عبدالله كنون في كتابه النبويع المغربي ووقفت
على ثانيتهما في مكتبة الاستاذ الفاضل محمد المنوني وهذه القطعة خطها
ردى وبها آثار ارضة .

(١) انظر النبويع المغربي ٢ / ٥٩٠ .

(٢) انظر نوح الطيب ٤ / ١٤٥ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٧١ ، ماسية يسرى على النحر ١ / ٣٣٩ .

وغياب مصنف ابن أبي الربيع في هذا يعني اننا امام وجهة نظر واحدة في هذه القضية ، غير انه لا مانع من الاعتماد على القطعة التي نشرها الاستاذ عبد الله كنون في تفهم وجهة نظر مالك ابن المرحل - على أقل تقدير - ولا ينبغي ان يصرفنا عن ذلك ما ذكره المقرئ عن كتاب " الرسي بالحصي " من أن فيه " هناك لا ينبغي لعاقل ان يذكرها ولا لذي طي في البيان ان ينشرها " (١) ، ان تضمنت القطعة ادلة كثيرة ساقها ابن المرحل لبيان ان ما ورد في شعره صحيح فصيح كما تضمنت شيئا من مناقشة ابن ابي الربيع لتلك الادلة ولا يتسع المجال لايراد الادلة التي ذكرها مالك . لذا ساكتفي بالاشارة الى دليل واحد منها اورده مالك وذكر توجيه ابن ابي الربيع له . وذلك هو ما روى ان ام حبيبة - رضى الله عنها - قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : هل لك في بنت ابي سفيان ؟ فقال : أصنع ماذا ؟ (٢)

وناقش ابن ابي الربيع هذه الحجة فوجه الحديث توجيهين :

احدهما : انه نقل بالمعنى وعليه لا تثبت به حجة .

الثاني : أنه لحن ، فطرقة - كما ينقل ابن المرحل عن ابن ابي الربيع

- تجتمع في هشام بن عروة بن الزبير ، وكان ابن أمة (٣) .

وهذه المناقشة تظهر نهج ابن ابي الربيع في الاستشهاد بالحديث فهو من العلماء المتشددين في قبول الشواهد من الحديث الشريف وسيأتى لهذا فضل بيان . كما يتضح منها معرفة ابن ابي الربيع باحوال الرواة .

ولا ينبغي أن ينسينا هذا أن مالكاً لم يقتصر على الحديث السابق ، بل ساق نصوصاً أخرى جرت على السنة الفصحاء نقلها عن أبي علي القالي ، وابن قتيبة وأبي الفرج الأصبهاني وغيرهم ، وقراءه النصوص التي أوردها مالك تجعل

(١) نفع الطيب ٤ / ١٤٥ .

(٢) انظر النبوغ المغربي ٢ / ٦٣ والحديث في صحيح البخاري ٦ / ٢٧ / ١ كتاب

النكاح باب " وريائكم اللاتي في حجوركم " وصحيح مسلم بشرح النووي

كتاب الرضاع ١٠ / ٢٥ .

(٣) النبوغ المغربي ٢ / ٦٤ .

الباب الثاني

اليسيط في شرح جمل الزجاجي

الفصل الاول : الجمل ، عناية الناس به وشروحه

الحديث عن ابن القاسم الزجاجي حديث معاد لاطائل تحته ، فقد خص الرجل بدراسات ضافية منها ما جاء تصديرا لما نشر من مؤلفاته كالايضاح في علل النحو والامالي ، والاخبار . . ومنها ما جاء مستقلا بذاته .

والذي يهمنى هنا كتاب الجمل ، ذلك الكتاب الذي ملأت شهرته الافاق فاعتنى بشرحه وشرح ابياته والتعليق عليه والتنبيه على خطئه جهابذة العلماء على مدار العصور حتى قال الياقبي : " واخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحا " (١) .

وقد تيسر لي - بفضل الله ومنه - التعرف على عدد لا بأس به من شروح الجمل وشروح ابياته هي :

- ١ - شرح الجمل لابن العريف (٣٩٠) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية ويعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه أحد الطلبة العراقيين بكلية دارالعلوم بالقاهرة .
- ٢ - شرح الجمل لأبي الفتوح ثابت الجرجاني (٤٣١) / فهرسه ابن خير ٣١٥ / بغية الوعاة ٤٨٢ / ١٥ ، كشف الظنون ٦٠٤ .
- ٣ - شرح مشكل جمل الزجاجي لخلف بن فتح القيسي (٤٣٤) بغية الوعاة ٥٥٦ / ١ .

- ٦٤٥٤٤ - ثلاثة شروح لابي العملاء المعنى (٤٤٩) هو : تعليق الجليين ، جزء اسعاف الصديق ، ثلاثة اجزاء عون الجمل - شرح شواهد الجمل - وهو آخر ما املاه / انباء الرواة (٦٤ / ١ - ٦٦) ، معجم الادبياء ١٥٧ / ٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، وانظر بغية الوعاة ٣١٧ / ١ .
- ٧ - شرح أبيات الجمل لابن سيدة (٤٥٨) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس .
- ٨ - شرح الجمل للواسطى الضيرير (قاسم بن محمد بن مباشر) بغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ .
- ٩ - ١٠ - شرح الجمل - واسمه الحلل - وشرح أبياته لسعيد بن عيسى الرعيلى القصرى الأصغر (٤٦٢) / الذيل والتكملة ٤ / ٣٩ .
- ١١ ، ١٢ ، ١٣ - ثلاثة شروح لابن بابشاذ (٤٦٩) ، شرح كبير ، وشرح صغير وشرح فيه اكمال ما بين الشرحين / انظر البلغة ص ١٠٠ ، فهرسة ابن خير ص ٣١٥ ، مقدمة شرح المقدمة المحسبة .
- وقد حقق الشرح الصغير مصطفى امام ونال به درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة الازهر .
- ١٤ - شرح الجمل لعلى بن محمد بن الحسن الماشعى (٤٧٩) ذكره القاضى عياض فى الفتنى ص ٢٢٧ .
- ١٥ - شرح الجمل لاسحاق بن الحسن الزيات / التكملة ١ / ١٩٢ .
- ١٦ ، ١٧ - شرحان لابن السيد البطليوسى (٥٢١) أحدهما للإبيات واسمه " الحلل فى شرح أبيات الجمل " - مطبوع ، والثانى : إصلاح الخلل الواقع فى الجمل - مطبوع . وكثير من العلماء يسميه الحلل ايضا ، وهو مطبوع بهذه التسمية فى بغداد . وسيأتى عند الرقم (٢٦) ما يدل على أنه لابن السيد شرحا ثالثا للمجمل وقف فيه عند باب النديبة .
- ١٨ - شرح الجمل لابن الباندى الفرناطى (٥٢٨) بغية الدعاة ٢ / ٤٣ ، كشف الظنون ص ٦٠٤ .
- ١٩ - شرح أبيات الجمل لابي يسعون (٥٤٠) ، منه نقل فى شرح أبيات معنى اللبيب ٢ / ٣٣ .
- ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ - توطئة المدخل الى كتاب الجمل ، وشفاء الصدور - شرح أبيات الجمل - ، ومختصره " المختزل " .

لأحمد بن عبد الجليل التدميري (٥٥٥) قال ابن عبد الملك فسى
الذيل والتكلمة ٢٣٦/١/١ : " وشرح أبيات الجمل بكتاب جـم
الافادة كثير الامتاع وسماه " شفاء الصدور " وفرغ من تاليفه سنة ثمان
وثلاثين وخمسائة ثم اختصره في كتاب سماه " المختزل " وانظر
جذوة الاقتباس ١/١٣٨ ، كشف الظنون ص ٦٠٤ ومن شرح الابيات
نقل في المزهري ١/١٨٠ ، وأما توطئة المدخل فمنه نقل في تذكرة النحاة
لأبي حيان ٢/ص ٨٢ .

٢٣ - الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل الخشاب (٥٦٧) بغية الوعاة
٣٠/٢ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٢٤-٢٥ - شرحان لمحمد بن ميمون العبدري القرطبي (٥٦٧) كبير وصغير/
الذيل والتكلمة ٦/٣١٥ ، بغية الوعاة ١/١٤٧ ، وانظر كشف
الظنون ص ٦٠٤ .

٢٦ - اكمال شرح أبي محمد بن السيد علي الجمل لعلي بن ابراهيم الأنصاري
ابن سعد الخير (٥٧١) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكلمة
٥/١/١٨٨ " ومنها اكمال شرح ابي محمد بن السيد علي الجمل من
حيث انتهى اليه وتوفى عنه وذلك ما يعد باب الندية .
وفي كشف الظنون أنه سماه الحل ، لكنه ذكره في شروح الجمل
الجرجانية / كشف الظنون ٦٠٣ .

٢٧ - شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي (٥٧٧) منه نسخ في الزاوية
الحمزاوية ومكتبة ابن يوسف العامة بمراكش والاحمدية بتونس .

٢٩ - شرح الجمل لابن ملكون (٥٨٤) / التكلمة ترجمة رقم " ٤٠ " .

٢٨ - شرح الجمل للسهيلى (٥٨١) لعله نتائج الفكر - الذى نشره
الدكتور محمد ابراهيم الينا .

- ٣٠ - شرح الجمل لمحمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الانصارى
البلنسى (٥٨٦) / الذيل والتكملة ١٦١/٦ ، بغية الوعاة
٠ ٦٨/١
- ٣١ - شرح الجمل لعلو بن قاسم الاشبيلي ابن الزقاق (٦٠٥) ، قال
القفطى فى إنباه الرواة ٢/٣٠٤ : " وصف فى النحو " شرحا لكتاب
الجمل للزجاجى " فى اربع مجلدات كبار ملكته بخطه " وانظر كشف
الظنون ٠٦٠٤
- ٣٢ - شرح الجمل لابن خروف (٦٠٩) ، الذيل والتكملة ٥/١/٣٢١ ،
بغية الوعاة ٢/٢٠٣ ومنه نسخة فى مكتبة جامع ابن يوسف العامة
رقمها ٢١٤ وبها خروم .
- ٣٣ - شرح أبيات الجمل لعبد الكريم بن عطايا القرشى الزهرى (٦١٢)
بغية الوعاة ٢/١٠٧
- ٣٤ - إغراب العمل فى إغراب أبيات الجمل لسليمان بن بنين بن خلف الدقيقى
(٦١٤) بغية الوعاة ٢/١٧٢ .
- ٣٥ - شرح أبيات الجمل لعلو بن عبد الله الوهرانى (٦١٥) بغية الوعاة
٢/١٧٢ ، كشف الظنون ٠٦٠٤
- ٣٦ - شرح الجمل لابي علو الرندى - عمر بن عبد المجيد (٦١٦) الذيل
والتكملة ٥/٢/٤٥٣ .
- ٣٧ - شرح الجمل لأبى بكر بن طلحة اليابرى الاشبيلي (٦١٨) واسمه
بغية الامل فى شرح الجمل كما ذكر الرعينى فى شرح الفية ابن معطى
٧/ ٦٦ وانظر بغية الامل ص ٣٣ .
- ٣٨ - شرح الجمل ل احمد بن عبد المؤمن القيسى (٦١٩) الذيل والتكملة
١/١/٢٧٠ ، نفح الطيب ٢/١١٥ .

- ٤٠، ٣٩ - الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة لابن حريق البلنسى
 (٦٢٢) "ضمنها أبيات الجمل موطأ لكل بيت بما يستدعي معناه،
 قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة "وقفت عليها بخطه وشرحها"
 ومن شرحها نسخة خطية بمكتبة الاسكوريال .
- ٤١ - كتاب التمشية على أبواب الجمل لعبد العزيز بن علي السمانى القرطبى
 (٦٢٤) منه نقل في تذكرة النحاة لابي حيان ٢/ص ٢٥١ .
- ٤٢ - شرح الجمل لمحمد بن أحمد بن أبى غالب العبدرى (٦٢) قال
 ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/٢/٥٨٧ : "وقفت له على شرح
 الجمل من تأليفه بخطه وسماه "بالمنتخل" وهو مختصر مفيد ."
- ٤٣ - شرح الجمل لابن معطى (٦٢٨) بغية الوعاة ٢/٣٤٤ .
- ٤٤ - شرح الجمل للاعلم البطليوسى (٦٣٧) التكملة ترجمة رقم ٤٩٦ .
- ٤٥ - الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه الى الاختلال
 لابن علي الشلوين (٦٤٦) ذكره في شرحه الكبير على الجزولية ل ٣٨ .
- ٤٦ - تعليق على الجمل لفضيل بن محمد المعاضرى (قبيل ٦٥٠) قال ابن
 عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/٢/٥٤٢ : "وله تعليق مستحسن على
 جمل الزجاجى دل على فهمه وتنبه وتناقله الناس استجادة له ."
- ٤٧ - شرح رسالة ابن حريق البلنسى لأبى الحجاج يوسف بن محمد بن
 ابراهيم الانصارى البياسى (٦٥٣) منه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزاوية
 رقمها ١٣٢ . (وانظر رقم ٣٩ - ٤٠) .
- ٤٨ - غاية الأمل في شرح كتاب الجمل لابراهيم بن عبد العزيز القرشى
 التونسى / ابن بزيمة (٦٦٣) نبهنى اليه وأعاننى مشكورا مصورته
 منه صديقى الأستاذان عبد الرحمن العثيمين ، ويعمل على تحقيقه
 لنيل درجة الدكتوراه الزميل / محمد غالب عبد الرحمن بكلية دار العلوم
 بالقاهرة .

- ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ - ثلاثة شروح لابن عصفور (٦٦٩) بغية الوعاة ٢ / ٣١٠ ،
بقي منها شرحان / حقق الشرح الكبير الدكتور جعفر صاحب ابوجناح
وطبع الجزء الاول منه بالعراق .
- ٥٢ - شرح الجمل لابي علي الملقى (؟) ذكره مالك بن المرغل في الجزء
المنشور من كتابه الرمي بالحصى / انظر النبوغ المغربي ٢ / ٦٣ .
- ٥٣ - شرح الجمل لابن الضائع (٦٨٠) منه نسختان بدار الكتب المصرية
وثالثة بالخزانة العامة بالرياض ويعمل على تحقيق الجزء الاول منه
الزميل / يحيى علوان البلداوى لنيل درجة الدكتوراة من كلية اللغة
العربية بالازهر .
- ٥٤ - شرح الجمل للحسين بن عبد العزيز بن ابي الاحوص الفهرى البلسنى
ابن الناظر (٦٨٠) بغية الوعاة ١ / ٥٣٥ ، كشف الظنون ٤٠٤ .
- ٥٥ - شرح الجمل لمحمد بن محمد بن مخلد الشاطبي / التكملة ٢ / ٥٨٠ ،
وانظر بغية الامال ص ٣٩ .
- ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ : شروح لابي الحسين بن ابي الربيع (٦٨٨) ذكرها تلميذه
التجيبى فقال في برنامجه ص ٢٨٠ : " وله على كتاب الجمل عدت نشرحات "
فلعلها ثلاثة : كبير وأوسط وصغير بقي منها : السفر الاول من
الشرح الكبير " البسيط " وهو موضوع هذه الرسالة . والنصف الاول من
الشرح الاوسط - ظنا - وقد تقدم الكلام في هذا .
- ٥٩ - ٦٠ - وشى الحلل في شرح ابيات الجمل لابي جعفر اللبلى (٦٩١) منه
نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، وله شرح الجمل ذكره في مواضع
من وشى الحلل .
- ٦١ - الاملاء المنتخل في شرح كتاب الجمل لابراهيم بن احمد بن يحيى
البهارى السبتي منه نقل في تذكرة النحاة لابي حيان ٢ / ٢٦ وانظر بغية
الوعاة ١ / ٤٠٧ ، همع الهوامع ٢ / ٣١ ، ١٣٤ ، ٢٤ / ٥ .

- ٦٢ - شرح الجمل لمحمد بن احمد بن عبد الله الانصارى الاشبيلي الخفاف /
 سماه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٦٥١ / ٢ / ٥ " الموضوع
 الأكمل " وتوجد نسخة مسنن الجزء الثالث منه في المكتبة المحمودية
 بالمدينة المنورة واسمه على صفحة عنفوانها " المنتخب الاكمل . . " .
- ٦٣ - تقييد علي الجمل لابن عبد النور الملقى (٧٠٢) / الاحاطة ١ / ٨٠ .
- ٦٤ - شرح الجمل لابي بكر بن عبيدة الاشبيلي (٨٠٦) / اختصار الاخبار
 ص ١٨ وله ذكر في الجزء الثاني من شرح الفية ابن معطى للرعيى -
 مخطوطة برلين - ل ١٤٩٠ .
- ٦٥ - شرح الجمل لبراهيم بن احمد الغافقى (٧١٠) بلفية الوعاة /
 ٤٠٥ / ١ ، كشف الظنون ٦٠٤ وفيه " وهو شرح كبير " وتوجد نسخة
 من شرح له في الخزانة العامة بالرباط رقمها ٢٢ ق ومنها مصورة
 بمعهد المخطوطات ومركز البحث العلمى ، واوراقها ١١٣ فقط ،
 والنسخة كاملة فلعلهما شرحان .
- ٦٦ - شرح الجمل لمحمد بن علي الفرناطسى المعروف بالشامى (٧١٥) البلفية
 ١٩٣ / ١ ، كشف الظنون ٦٠٤ .
- ٦٧ - املاء فوائد الدول في ابتداء مقاصد الجمل لأبى بكر محمد بن على /
 ابن الفخار الجذامى الاركشى (٧٢٣) الاحاطة ٣ / ٩٤ .
- ٦٨ - شرح الجمل لأبى عبد الله محمد بن على / ابن الفخار الخولانى / البيهقى
 (٧٥٤) منه عدة نسخ ، نسخة في غرناطة ذكرها بروكلمان ١٧٥ / ٢ ،
 وثانية في الخزانة العامة بالرباط وثالثة في مكتبة الزاوية الحمزاوية .
- ٦٩ - المنهاج الجلبى في شرح جمل الزجاجى ليحيى بن حمزة العلوى (٧٤٩)
 منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء - الكتب المصادرة - رقمها
 ٦٦ - نحو / انظر مصادر الفكر العربى الاسلامى في اليمن ص ٥٦٩ .

- ٧٠ - شرح أبيات الجمل لابن هشام الانصارى (٧٦٢) كشف الظنون ٦٠٤ وينسب اليه شرح الجمل الموجودة نسخته بالمكتبة الاحمدية بحلب رقم (٩٧٦ م) ومنه مصورة بمعهد المخطوطات ومركز البحث العلمى بمكة .
- ٧١ - تقييد على بعض جمل الزجاجى لابن سعيد بن لب الفرناطى (٧٨٠) ومنه نسخة بمكتبة الاسكوريال رقمها ٠١٠٩ .
- ٧٢ - شرح الجمل لابن هطيل (٨١٢) انظر مصادر الفكر العربى الاسلامى فى اليمن ص ٣٧٧ .
- ٧٣ - شرح الجمل للقصادى (٨٩١) انظر مقدمة رحلة القصادى ص ٤٥ ، عن البستان لابن مريم ص ١٤٣ .
- ٧٤ - شرح ابيات الجمل للصنهاجى / محمد بن على بن عبد الرحمن / اثنته سنة ٨٩٨ منه نسخة بـيرلين (١٠٠٨) .
- ٧٥ - شرح الجمل الكبيرة لادريس الادريسى / رأيت اسمه فى فهرس دارالكتب المصرية رقمه (هـ ١٩٤٠) ولم أطلع عليه . وتوجد للجمل ولابياته شروح مجهولة منها :
- ٧٦ - تحصيل الأمل فى شرح كتاب الجمل من السفر الثانى منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقمها ١١٨٥ ذكرها ابن ابى شذب فى مقدمة الجمل ص ١٥ ووهم فى تاريخ نسخها فقال : بتاريخ ٦٤٨ والصواب ٧٦٢ وهى تبدأ بباب ما ينصرف وما لا ينصرف وتنتهى بنهاية الجمل وظنه بروكلمان شرحا للشواهد .
- ٧٧ - شرح آخر لمجهول مخروم الأول والأخر مجلد كبير / منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بمكناس رقمها ٠٣٥١ .

- ٧٨ - شرح الشواهد لمجهول / منه نسخة في مكتبة كوبرلي رقمها ١٥٠٧ /
 ذكره بروكلمان في تاريخ الادب العربي ٢ / ١٧٥ .
- ٧٩ - شرح الجمل لمجهول / منه نسخة في باتنة بالهند رقمها ١٥٦٢ ذكره
 بروكلمان ايضا .

ومن الكتب التي تتعلق بجمل الزجاجي مقدمة الجزولي المسماة بالجزولية
 والكراسة والقانون . . وله نسخ كثيرة وشروح عديدة . قال السيوطي
 في بغية الوعاة ٢ / ٢٣٦ : " وله المقدمة المشهورة وهي حواشي على
 الجمل للزجاجي " .

ومما يحسن ذكره هنا أن شروح جمل الزجاجي اختلطت بشروح
 جمل عبد القاهر الجرجاني في كشف الظنون، وفي تاريخ الادب العربي
 لبروكلمان . فقد عد الحاج خليفة - رحمه الله - في شروح جملة
 الجرجاني / شرح ابن السعيد البيطلوسي وابن خروف واحمد بن
 عبد المؤمن الشريشي، والرندي ، وعلى بن ابراهيم الانصاري - ابن
 سعد الخير - ، ومحمد بن علي الفرناطي - الشامي ، وذكره ايضا في
 شراح جمل الزجاجي - وابن عصفور (١) ، وهي كلها شروح لجملة
 الزجاجي .

أما بروكلمان فقد جعل شرح البعلی لجمال الجرجاني كتابين وعده
 في شروح جمال الزجاجي (٢) والصواب انه من شروح جمال الجرجانية ،
 واسمه " الفاخر في شرح جمال عبد القاهر " .

...

(١) كشف الظنون ص ٦٠٣ وجاء في هامشه عن شروح ابن عصفور " وهذه الشروح
 الثلاثة لجمال الزجاجي " هكذا في هامش الاصل بخط بعض الفضلاء " .

(٢) تاريخ الادب العربي ٢ / ١٧٥

الفصل الثاني

البيسط توثيق نسبه ، تجزئته ،

وزمن تأليفه

البيسط من كتب ابن أبي الربيع قليلة الذكر في المصادر التي عرضت لأثاره
 ونقلت عنها لكن ذلك لا يفسح مجالاً للشك في نسبه اليه ان ذكره التجيبى
 في برنامجه ضمن مؤلفات شيخه ابن أبي الربيع فقال : ^{على} ^{أجل} كتاب ^{عنه} الجمل شرحات
 أعظمها الكتاب الموسوم بالبيسط وهو فوعة مجلدات ظهر فيه حفظه وتبريزه (١) .
 كما ذكره بهذا الاسم / الرعيني في شرح القية ابن معطى (٢) والشاطبي
 في شرح الالفية (٣) .

- تجزئته :

وقال الذهبي : " . . . وكتاب كبير في عشر مجلدات ، شرحاً للجمل
 لم تشذ عنه مسألة من العربية " (٤) . ونحوه في بغية الوعاة . (٥)
 ويستوقف الباحث قول الذهبي "في عشر مجلدات" وما أظنه الاتحريفاً
 صوابه ما ذكره التجيبى في برنامجه وهو قوله : "عدة مجلدات" .
 وأظن أن البسيط في أربعة مجلدات أو أسفار فالباقي - وهو السفر الاول -
 يحتوى على شرح ربع كتاب الجمل ، وقد وقفت على نسخة خطية قديمة من الجمل تاريخ
 نسخها سنة ٥٩٠ مقسمة الى اربعة ارباع في مستهل كل ربع فهرس الابواب

(١) برنامج التجيبى ص ٢٨٠ .

(٢) شرح القية ابن معطى للرعيني - مخطوطة برلين - ٢ / ل ١٢١ .

(٣) شرح الالفية للشاطبي ٢ / ل ٩٠ .

التى فيه وينتهى الربيع الأول بنهاية باب الصفة المشبهة وهو الباب الذى ينتهى به السفر الأول من كتاب البسيط .

- زمن تأليفه :

يظهر لى أن البسيط من أوائل مؤلفات أبي الحسين بن ابي الربيع فقد جاء فى مقدمته انه الذى اعانه على اكماله وتتميمه الذى اتفق الانام على فضله وتقديمه . . " ابوالقاسم محمد بن احمد العزفى وابوالقاسم هذا هو امير سبتة حين قدمها بن ابي الربيع وظل اميرها حتى وافته المنية سنة ٦٧٧ . وذكر فى مقدمة شرحه للايضاح انه لم يتخلص لشرحه لولا " الجلة الفقهاء السادة العظام ، الصفوة الكرام " ابو حاتم ، وابوالوفا ، وابوطالب بنو ابي القاسم محمد بن احمد العزفى .

فالبسيط - اذاً - اقدم تأليفاً من شرح الايضاح " الكافى " والكافى - بكل تأكيد اقدم من الملخص ، ان جاء ذكره فى الملخص - والتفسير آخر مؤلفات ابن ابي الربيع وهذا يعنى ان البسيط من أقدم مؤلفات ابن ابي الربيع .

الفصل الثالث

منهج ابن ابي الربيع في كتابه " البسيط "

غير خاف أن ابن ابي الربيع يشرح في هذا السفر الربع الاول من كتاب
الجمل وهو يشتمل على بضعة وعشرين بابا ، مدار القول فيها ما يحدث شه
العامل من رفع ونصب وخفض وجزم .

وقد التزم بترتيب الجمل فلم يقدم ولم يؤخر ولم ينقص شيئا من ابوابه
وانا كان الايجاز والاختصار قد حالا بين الزجاجي وبين تقسيم الابواب الى
فصول ومباحث فان مدار القول في المسائل والافاضة في شرحها قد مكنا ابن ابي
الربيع من تجزئة الابواب الى فقرات تبدأ كل فقرتها بيراد نص من كلام الزجاجي
يوردها ابن ابي الربيع ثم ياخذ في ايضاحه وشرحه وقد يقسم الكلام على نص الزجاجي
الى فصول فيقول عقب ايراد كلامه : " الكلام هنا في ثلاثة فصول " او نحو
ذلك (١) . وقد يفتح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان او يحده او يوطئ
للكلام في مسأله .

ففي باب الاعراب مثلا ابتداء ببيان المعاني اللغوية لكلمة " اعراب " ثم
حد الاعراب وذكر انه مشتق من قولهم " اعراب الرجل عن حاجته اذا اُبان
عنها أو من : عَرِبَت معدة الرجل اذا تغيرت ، وأجاز أن يكون مشتقا من قوله
تعالى : (عُرِبَا أُتْرَابَا) اي حسانا ويكون معنى اعرابه حسنته . ثم ذكر
أن الاعراب يكون في اللفظ ويكون في التقدير واخذ يوضح ذلك . (٢)

(١) البسيط ص ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٢ . . . (من المخطوط ، وكذا ما بعده)

(٢) البسيط ص ٧ - ٨ .

وفي باب البدل حدَّ البدل بانه : " التابع على تقدير تكرار العامل " ثم ذكر ان المبرد يذهب الى ان النية في المبدل منه الطرح ثم تطرق الى اظهار العامل في البدل وما فيه من خلاف (١) . ثم ابتداءً في ايراد كلام الزجاجي وشرحه ومثل ذلك يقال في باب اسم الفاعل ان قدم له بمقدمة طويلة قبل ايراد كلام الزجاجي .

ورغبة من ابن ابي الربيع - رحمه الله - في استيفاء الكلام على المسائل والقضايا التي يعالجها نراه يفرد أحياناً مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب التي لم يجد لها مجالاً مناسباً في اثنائها ايضاً حه كلام الزجاجي .

وقد يورد قولاً من اقوال العرب او مثالا يتصل بالباب ثم يرسـل العنان في الحديث عنه ففي باب العطف يفرد مسألة يتكلم فيها عن العطف على معمولي عاملين فيذكر اختلاف النحاة فيه ثم يذكر أدلة من اجازته ثم يناقش هذه الأدلة في استفاضة يعز نظيرها . (٢)

وفي باب ما تتعدى اليه الافعال يفرد مسألة للحديث عن الالفاء في باب أعلمت (٣) .

وفي باب الابتداء يفرد عدداً من المسائل للكلام على الضمير الذي يربط الخبر اذا كان جملة بالابتداء وشروط حذفه وما ينوب منابه والكلام على قولهم : " كل رجل وضعته " والكلام على " ضربى زيدا قائماً " وعن دخول الفاء في خبر المبتدأ (٤) .

-
- (١) البسيط ص ٧٣ .
 (٢) المصدر نفسه ص ٦٣ - ٦٤ .
 (٣) المصدر نفسه ص ٦٣ .
 (٤) المصدر نفسه ص ١٢١ - ١٢٩ .

وإذا تجاوزت ترتيب ابواب الكتاب وفصوله ومسائله وارتدت ان تتعرف على الكتاب من داخله استوقفتك امور عدة كل امر منها يساعد في رسم صورة واضحة لطريقة ابن ابي الربيع في معالجة القضايا النحوية وموقفه من الميراث النحوي الضخم الذي تركه الاسلاف والنهج الذي ارتضاه في توجيهه مانداً عن القواعد او بدا مخالفاً لبعض جزئياتها : منها :

- ١ - طول تفسير ابن ابي الربيع في الشرح والتحليل وذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشة تلك الاستشهادات والشواهد على هذا كثيرة جداً . واكتفى بالتمثيل هنا ببابين ومسألتين . أما البابين فقد راعيت في اختيارهما ألا يكونا مما يطول فيه الكلام عادة .
- واول هذين البابين باب الاشتغال فقد أورد ابن ابي الربيع اعتراض بعض النحويين على عنوان الباب . وعلى قول الزجاجي فيهِ " اذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء " .
- فذكر وان الفعل لا يشتغل بالضمير حتى يرتفع المفعول بالابتداء ثم اعتذر عن الزجاجي واورد قوله : " ويجوز نصبه " فقال : " اعلم ان نصب هذا الاسم باضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس لانه لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يدل على الفعل - واما أن يحذف الفعل على شريطة التفسير فخرج عن القياس وشبهه سيويه بالاضمار على شريطة التفسير نحو : نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ، ونحو ربه رجلا فلما أن الاضمار على شريطة التفسير لا يقال الا بالسمع ولا يقدم عليه بالقياس ، لانه خارج عن طريقة الاضمار فلزم أن يكون الحذف على شريطة التفسير يحفظ ولا يقاس عليه . فيجب عما ذكرته أن تضبط الموضع الذي ورد فيه

فاعلم أنه جاء بسبعة شروط (١) ، ثم أورد تلك الشروط شارحا لها ذاكرا ما في بعض الأمور التي يوردها خلال ذلك من خلاف ، وشغل ذلك من المخطوط خمس صفحات ، وهو مع ذلك لا يزال في مستهل الباب وتلك الشروط باجمال هو :

١ - أن يكون المشغول عنه مساويا للضمير والسبب في اعرابه وفيه تفصيل ينظر في مكانه .

٢ - أن تكون جهة النصب واحدة .

٣ - ألا يحول بين الاسم والفعل بحرف صدر نحو حروف الاستفهام وحروف الشرط .

٤ - ألا يعمل الفعل المفسر الا في واحد وهنا يورد ثلاثة اقوال للنحاة في مثل قولك : " ان زيد عمرا يضربه " .

٥ - أن يكون الفعل الظاهر المفسر يلي الاسم المنصوب باضمار فعل .

٦ - ألا يدخل على الاسم ما يطلب بالجملة الاسمية ولا يصح ان تقع بعده جملة فعلية .

٧ - ألا يكون المفسر الا فعلا او ما جرى مجرى الفعل (٢) .

وبالباقي الثاني الذي بسط ابن أبي الربيع الكلام فيه وأفاض ماشاء هو

باب الفرق بين إنَّ وأنَّ فقال : " لما قدم أن (إن) المكسورة ، و (أن)

المفتوحة متفقان في التوكيد ومتفقان في الدخول على المبتدأ والخبر اخذ يبين

الفرق بينهما واخذ الناس في الفرق بينهما ماخذ : احدهما تبين مواضع (إنَّ)

المكسورة لا غير وتبين المواضع التي تكسر فيها وتفتح ، وما يبقى بعدها

فتكون فيه مفتوحة ، فقالوا : إنَّ (إنَّ) تكسر في أربعة مواضع ، وتكسر وتفتح

في أربعة آخر ، وما عدا هذه المواضع الثمانية تفتح لا غير " (٢) ثم أخذ في بيان

تلك المواضع شارحا لها ذاكرا ما عن له من اختلافات النحاة مناقشا أقوالهم

واستدل لااتهم .

(١) البسيط ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) البسيط ص ٢٠٨ فما بعدها .

أما المواضع التي تكسر فيها " ان " فهي مجردة :

- ١ - أن تكون أول الكلام .
 - ٢ - أن تدخل معها اللام .
 - ٣ - أن تقع بعد حتى التي هي حرف ابتداء .
 - ٤ - أن تقع بعد واو الحال .
- وأما المواضع التي تكسر فيها وتفتح فهي مجردة :

- ١ - أن تقع بعد القسم .
- ٢ - أن تقع بعد القول الذي يصحبه اعتقاد وفيه تفضيل يراجع في مكانه .
- ٣ - أن تقع بعد (اذا) الفجائية .
- ٤ - أن تقع بعد (أما)

وذكر أن ما عدا هذه المواضع عالمكم فيه الفتح ثم قال : " ومن الناس من ضبط هذا بأن قال : كل موضع أصله للمفردات فان فيه مفتوحة وكل موضع أصله للجمل فتتنظر فان عمل فيها عامل لفظي فاذا وقعت (ان) فيه فهي مفتوحة ، فان كان غير ذلك فهي مكسورة . فقد تحصل ما ذكرته انها تفتح في ثلاثة مواضع وتكسر فيما عدا ذلك " ثم اخذ في بيان تلك المواضع ثم ذكر أن ^س من العلماء من ذهب الى أن (ان) اذا وقعت في موضع المفردات او في موضع يختص باحدى الجملتين فهي مفتوحة واذا وقعت في موضع تتعاقب فيه الجملتان فهي مكسورة قال : " وهذه الطريقة اخصر ما يوضح في ضبط (ان) و (أن) " (١) .

أما المسألتان اللتان أشرت اليهما فأولهما : استعمال (أحد) فقد بسط القول في ذلك بما يعز وجود مثله ، استمع اليه يقول : اعلم أن أحداً اختلف النحويون فيه فمنهم من ذهب الى أن أحداً بمنزلة عالم ، ومنهم من قال : هو بمنزلة انسان ، وان العرب تستعملها بهذين الوضعين ، فتقول : ما في

تريد بذاتك : ما في الدار انسان

الدار أهله وهذا بلاشك المراد ، لا تريد ان الدار ليس فيها جن ولا انس ،
واما قوله تعالى : " أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ " (١) فالظاهر من احد هنا أن
معناه كل من ترى . وتكون (أحد) بمعنى واحد مع غيرها فتقول : احد وعشرون
وتاتي وحدها كذلك ، فاذا كانت بمعنى واحد استعملت في الواجب والنفى ،
وفي العام والخاص ، وأما أحد اذا كانت بمعنى انسان فلا تكون الا في
النفى العام نحو : ما في الدار أحد وما عندك احد ، ولا يقال : عندك أحد ،
الا أن يراد معنى واحد ، وعلى هذا جرى كلام سيويه ولا أعلم له مخالفا
الا المبرد فانه قال : ^{ان} أحد اذا كان بمعنى انسان لا يستعمل الا في
العام ويستعمل في الواجب وفي النفي فتقول : ما جاءني احد وتقول : كل احد
يفعل هذا ولا يستعمل في النفي الخاص ولا في الواجب^{الخاص} ، وهذا الذي ذكره
ابو العباس لا أعلم له نظيرا . كل ما يستعمل في الواجب العام يستعمل في
الواجب الخاص ، وما ذهب اليه سيويه له نظائر : قالوا : ما بها ارم ، وما بها
شجر ، ولا يقولون : كل شجر يقول هذا ، ولا يقال : كل ارم يقول
هذا ، كما تقول : كل انسان يقول هذا ولما ذكرته نظائر كثيرة (٢) . ثم
أورد شاهدا للمبرد ووجه ما جاء في الشاهد وما لى رأى سيويه .

والمسألة الثانية التي اطلال فيها ابن أبي الربيع هي ضمير الشأن والقصة
وذلك عند شرحه لقول الزجاجي - في باب كان - : " والوجه الرابع

(١) سورة البلد آية ٧ .

(٢) البسيط ص ١٨٠ .

: أن يكون اسمها مستقرا فيها معنى الأمر والشأن ، وتقع بعدها حطة
تفسر ذلك المضمرة ، لأنه مضمرة فلا بد مما يفسره " (١)

فقد تحصل أن كان اذا وقعت بعدها حطة فعلية كانت أو اسمية فاسمها
ضمير شأن مستتر ، وأن الاصل في مثل : " كان زيد قائم " : هو زيد قائم
ثم دخلت كان فارتفع الضمير بها فاستتر ، ومثل ذلك الكلام في " كانت
هند قائمة " . والاكثر في الضمير أن يكون مذكرا اذا كان المخبر عنه مذكرا ،
ومؤنثا الى كان المخبر عنه مؤنثا ، ويجوز أن يكون مذكرا مع المؤنث
مؤنثا مع المذكر ، فنقول : كان هند قائمة ، وكانت زيد قائم على معنى
الخبر الذي يعول عليه هند قائمة ، والقصة التي يعول عليها زيد قائم ،
واستشهد على صحة ما ذكر ، بما حكاه سيبويه من قولهم : انه أمة الله
ناهية . ثم أورد قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٢) وقوله جل
شأنه : ﴿ لِكَيْلَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٣) وذكر مذهب الزجاج في (لكننا) وناقشه مناهج
جيدة ، ثم أفاد أن ما ذكر في كان في اضرار ضمير الشأن يكون في أخواتها
وأورد ما حكاه سيبويه من قولهم : " ليس الطيب الا المسك " وذكر أن
سيبويه حطه على اضرار ضمير الشأن وأجاز أن تكون (ليس) قد أجريت محرى
(ما) وناقش ذلك .

ثم ذكر أن الأفعال الناسخة تأتي تامة ، وذكر معانيها اذا كانت كذلك
ثم عاد الى ضمير الشأن فقال : " وهذا الذي ذكرته في ضمير الأمر والشأن
لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافا ، وجاء ابن الطراوة فقال :
قولهم : ضمير الأمر والشأن ، لا منقول ، ولا معقول . أما كونه غير
معقول فلا مرين :

(١) الجمل ص ٣٣ ، وانظر البسيط ص ١٦٦ فما بعدها

٢ - سورة الاخلاص الآية الأولى

٣ - سورة الكهف آية ٣٨

أحدهما : أنهم قالوا في قول العرب : هو زيد قائم : المعنى الخبر الواقع في الوجود زيد قائم ، ولا شك أن الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) ، وإنما الواقع في الوجود قيام زيد ، وقولك : زيد قائم اخبار عنه .

الثانى : أن الجملة التى وقعت بعد الضمير هى مفسرة عندهم ، وخبر عنه ، وذلك متناقض ، لأنها من حيث هى مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد ، ومن شرط مبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر ، يفيد الثانى من المعنى ما لم يفده الأول .

الجواب : أما قوله ، الخبر الواقع قيام زيد فصحيح ، إلا إن الخبر الذى أرادَه النحويون ليس هذا ، إنما مرادهم الخبر الذى ينبغى أن يعمل عليه ، ^{ويشترط} به زيد قائم ، فأوقعه فى هذا الاشكال اشتراك اللفظ وذلك أن الخبر يطلق باطلاقين : أحدهما ما ذكره ، والثانى ما ذكرته ، وهو المتعارف فى الصنعة ، وهذا كان الاستان أبو على ينفصل عن هذا الاعتراض وهو صحيح . *

وأما قوله : إن التفسير والاخبار يتضادان ، فيظهر لى منه انفصالان : أحدهما : أن الأصل : زيد قائم لكنهم أرادوا تعظيم الخبر ، وتحقيقه ، فأضروه أولاً ، لأن الشئ إذا أرادوا تعظيمه أضروه ، وتارة يبهمونونه وتارة يعرفونه ، والثلاثة ترجع إلى شئ واحد ، فقالوا : هو ، وهو ضمائر للخبر الذى يعظمونه ، ويريدون الاعلام بتحقيقه ، ثم فسروه ، فقالوا زيد قائم ، فصار قولك : هو زيد قائم بمنزلة قولك : زيد ضربته ، لأن الأصل : ضربت زيدا ، وإنما قدمت زيدا وأخبرت عنه لتأتى به ظاهراً ومضمراً ، وفى ذلك من التأكيد ما ليس فى قولك ضربت زيدا . . .

الثاني : أن يقال : انك اذا قلت : هوزيد قائم ، فهو ضمير صالح
 أن يكون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضميرا لخبر ، فاذا فسرت بزيد
 قائم على أنه ضمير الخبر ، فهو من هذه الجهة تفسير ، وهو من جهة
 تعيين الخبر خبر ، فيكون تفسيرا من جهة ، وخبرا من أخرى ، ويظهر
 لى أن أبا على انفصل بهذا الثاني فى بعض كتبه - وأظنها البغداديات ،
 فقد صح بما ذكرته أنه معقول ، فلم يبق الا أن يكون منقولا . قال الله
 تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ (١)

وقال تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ (٢) فهذان ضميران لا يعودان
 على شىء ، ولا على ما دل عليه الكلام ، ولا يصح أن يقال فيهما الا أن
 الضمير من انه ضمير الخبر ، والضمير من انها ضمير القصة .

فان قلت : اجعل الهاء من (انه) ومن (انها) كافتين بمنزلة (ما)
 فى : انما زيد قائم ، وهذا مذهب ابن الطراوة .

قلت : هذا لا نظيره ، لأن العرب لا تجعل الاسماء كافة ، وانما استقر
 هذا للحروف نحو : انما ، و(ان) مع (ما) فى قوله :

* وما إن طينا جبن *

وما ذكرته من أن الشىء اذا عظم أبهم وأضر ، له نظائر ، وكذلك الضمير
 يفسره ما بعده له نظير نحو : ربه رجلا ، واذا قدرنا على أن يبقى على
 ماله نظير من كلام العرب فهو أولى من أن يحدث فى كلام العرب ما لم
 يثبت له نظير " (٣)

(١) سورة طه آية ٧٤

(٢) سورة الحج آية ٤٦

(٣) البسيط ص ١٨٩ - ١٩٠ .

وقد أتاح لابن أبي الربيع هذا المنهج الذي ارتضاه في بسط القضايا والمسائل التي يناقشها التوسع في الاستشهاد والتنظير والتعليل والمناقشة ، فكثيرا ما تجده - رغبة في إيضاح جوانب القضية التي يثيرها أو المسألة التي يناقشها - يقول : فان قلت . . . قلت ، أو : فالجواب : كما أتاح له ذلك المنهج ذكرآراء ومذاهب يعز وجودها في كتب النحو المتداولة ، وبعضها لم أوقف عليه عند غيره . من ذلك

- ١- ما ذهب اليه ابن مكيون من أن الاصل في الظروف عدم التصرف (١)
- ٢- ما ذهب اليه السهيلي من عدم جواز حذف المفعول الأول ، وابقاء الثاني نحو : " أضريت الفحل الناقة ، لأنه قبل النقل كان فاعلا فلا يجوز حذفه مراعاة للاصل . (٢)
- ٣- ما ذهب اليه السهيلي أيضا من أن واو القسم ليست بدلا من الباء لأنها لو كانت كذلك لكانت مكسورة مثل الباء . (٣)
- ٤- ما ذهب اليه بعض النحاة من أن (أن) الناصبة للفعل المضارع محمولة على (أن) الناصبة للأسماء . (٤)
- ٥- خلاف البصريين والكوفيين في نحو " غلام حين بقل وجهة " ، إذ (حين) عند الكوفيين زائدة ، وليست كذلك عند البصريين ، بل الكلام على الاتساع . (٥)

٦- ما ذهب اليه ابن الطراوة من مخالفة النحويين في كون (حتى) في نحو : قام القوم حتى زيد ، للغاية بمنزلة الي ، وقوله : " ذلك محال ،

-
- (١) البيهقي ص ١٠١
 - (٢) المصدر نفسه ص ٨٥
 - (٣) المصدر نفسه ص ٢٤١ - ٢٤٢
 - (٤) المصدر نفسه ص ٢١٣
 - (٥) المصدر نفسه ص ١٣٧ - ١٣٨

لأنك اذا قلت : قام القوم حتى زيد ، فزيد بلا شك قد دخل في القائمين ،
 واذا قلت : قام القوم الى زيد ، فزيد لم يقم " (١)

ويتصل بهذا ما نقله من اعتراضات على كلام الزجاجي لم أجد لها عند غيره ،
 وكذلك ما نقله عن شيخه أبي علي الشلمونين من انفصالات وآراء مما لم
 أجد في كتبه التي اطلعت عليها .

٢- العناية بالاعتراضات والردود :

من الأمور البارزة في السفر الموجود من كتاب البسيط عناية
 ابن أبي الربيع عناية فائقة بذكر الاعتراضات الموردة على كلام أبي القاسم
 الزجاجي ، ومناقشتها وردها .

تجد ذلك في أبواب السفر كافة .

والاعتراضات التي يوردها ابن أبي الربيع تشمل : اعتراضات
 على الترجمة " العنوان " واعتراضات على الحدود واعتراضات على اللفظ
 واعتراضات على الآراء ، واعتراضات على الاستشهاد .

فمن الاعتراضات على العنوان ما جاء في باب أقسام الأفعال في
 التعدى ، قال ابن أبي الربيع : " انما وضع الباب لذكر أقسام التعدى .
 ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرج منها ما وضع له الباب ، وهذا منزع
 صحيح ، وهو في استعمالهم كثير ، وانما اجتجت الى هذا لأن من
 النحويين من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام
 الأفعال في التعدى ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدى ، حتى احتج
 بعض الناس الى أن ينفصل عن هذا فقد ر : باب أقسام الأفعال في

في التعدي وغير التعدي ، وحذف (غير التعدي) ، وجعل هذا مثل قوله تعالى : (= جعل لكم سراويل تقيكم الحر) (١) المعنى : والبرد ، وحذف للعلم به " (٢)

ومن الاعتراضات على الحدود : الاعتراض على حد الاسم عند الزجاجي ، فقد حده بقوله : " الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً . . " فاعتراض بأن هذا الحد ليس بجامع ولا مانع ، أما كونه غير جامع فلأن من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف الخفض ، كالمصادر التي لا تتصرف ، والظروف التي لا تتصرف ، ومنذ ومنذ ، وأيمن .

وأما كونه غير مانع فلأن ظروف الزمان تضاف إلى الأفعال (٣)

ورد ابن أبي الربيع هذا الاعتراض رداً جيداً فيه طول .

ومن الاعتراضات على اللفظ ما ذكره عند إيراد قول الزجاجي " وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين "

قال ابن أبي الربيع : " ورأيت بعض المتأخرين أبطل هذا اللفظ ، وقال : لمن العدد لا يضاف إلى الصفة ، وإنما يضاف العدد إلى الأسماء ، وإضافة العدد إلى الأسماء شيء لا يقاس عليه ، لأنه جاء على غير قياس ، والمفعول صفة ، فقوله : ثلاثة مفعولين خطأ " (٤)

ورد ابن أبي الربيع هذا الاعتراض بأن سيويه استعمل مثل هذا التعبير ، ووجهه أن " المفعول " استعمل استعمال الأسماء ، فصحت الإضافة إليه ، كما يقال : ثلاثة أصحاب ، وصاحب في الأصل صفة . (٥)

(١) سورة النحل آية ٨١

(٢) لليسيط ص ٨٠ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤ - ٦ .

(٤) (٥ ، ٤) المصدر نفسه ص ٩١ .

ومن الاعتراضات على الآراء ما ذكره عند قول الزجاجي : " والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة " ومن أن بعض المتأخرين اعترض هذا من وجهين : أحدهما : " أنه جعل هذه الأسماء معربة بالحروف ، وأعرابها بالحروف يؤدي إلى بقاء الاسم الظاهر على حرف واحد ، ولا يوجد في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد ، وإن كان مبنيا ، فكيف المعرب " (١)

وقد تكلم ذلك المعترض عن سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، فقال ابن أبي الربيع : " الجواب عن هذا الاعتراض الثاني : ما أجاب به هذا المعترض عن ذهاب الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم . وذلك أن هذه الحروف لما تنزلت منزلة الحركات - على حسب ما ذكره - قال أبو القاسم : إنها معربة بها ، لأنهم قد حكموا لها بحكم الحركات إذ أسقطوها عند الإضافة إلى ياء المتكلم " (٢)

ومن الاعتراضات على الاستشهاد ما جاء عند ذكر استشهاد الزجاجي بقوله تعالى : ﴿ وَاذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ ﴾ (٣) على جواز تقديم المفعول على الفاعل من قول ابن أبي الربيع : " رد بعض الناس هذا بأن قال : أتى بما لا يجوز فيه إلا التقديم ، وهو قد قال قبل : " وقد يجوز تقديم المفعول " فكان يجب عليه أن يأتي بما يجوز تقديمه ، ولا يأتي بما يلزم تقديمه " (٤)

وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بقوله : " إن هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمه ، ويقال : ابتلى سيد زيد زيدا ، ثم إن العرب قدمت المفعول لجواز تقديمه عندهم ، ثم أضمر لما تقدم ذكره طلبا للاختصار " (٥)

(١) البسيط ص ١٣٠ . (٢) المصدر نفسه ص ١٤٠ .
 (٣) سورة البقرة آية ١٢٤ . (٤) البسيط ص ٤١٠ .

ومما يحسن ذكره هنا أن ابن أبي الربيع ان يورد الاعتراضات على كلام الزجاجي يقف الى جانبه ، كالمعتزله ، المدافع عنه ،
الاعتراضات مما جعل بعض رده ضعيفة .

من ذلك ما جاء عند ايراده قول الزجاجي - في باب القسم -
" وربما حذف لا ، وما " من قول ابن أبي الربيع : " رد بعض الناس هذا ، فقالوا : لا تحذف (ما) ، وانما تحذف (لا) ، ألا ترى أن المبتدأ والخبر اذا كان جوابا للقسم فانك تقول : والله ما زيد قائم ولا يجوز أن تقول : والله زيد قائم ، وأنت تريد : والله ما زيد قائم ، وكذلك لو كان الفعل ماضيا فقلت : والله ما قام زيد ، لم يحز حذف (ما) ، وكذلك لو كان الفعل مضارعا يراد به الحال ، فلا يجوز حذف (ما) لا تقول : والله يقوم زيد الآن ، وأنت تريد : والله ما يقوم وانما يحذف حرف النفي في المستقبل والمستقبل انما ينفي بلا . . . " وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بقوله : " ان المستقبل أصله أن ينفي بلا ، وقد توضع (ما) - موضع (لا) ، فيقال : والله ما يقوم زيد . يريد أبو القاسم : أن (لا) تحذف ولا يجعل مكانها (ما) ، واذا لم يجعل مكانها (ما) فكأن العرب حذف (ما) و (لا) . . . وهذا سمعت الأستاذ أبا علي ينفصل عن هذا الموضع ، وهو حسن " (١)

وأدرك ابن الفخار ما في هذا الجواب من الضعف فقال : " وتأوله الأستاذ علي عاداته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : وهذا الذي قاله الأستاذ ممكن في الموضع لكنه تلفيق كما ترى " (٢)

(١) البسيط ص ٢٤٠ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٣ .

٣- العناية بنص الجمل ، وشرح ألفاظه :

وتتمثل هذه العناية في الاشارة الى اختلاف نسخ الجمل كما في قوله : . . . والعذر له أن ما دام توجد في بعض النسخ ، وأكثر النسخ على اسقاطها " (١)

وتتمثل عناية بشرح ألفاظه في مثل شرحه لقول الزجاجي :
" الله رُئنا "

يقوله : " الرب المصلح ، يقال : ربه بره ووزنه فعل بكسر العين " (٢)

وقوله عند ايراد قول الزجاجي " ومحمد نبينا "

" . . . وأما قوله : " ومحمد بنينا " فيقال : نبي " بالهمز ويفسر همز " ثم تكلم عن اشتقاقه ورد ما ذكره ابن السكيت من امكان اشتقاقه من النبوة ، وهي الارتفاع ، وان كان صحيحا من جهة الاشتقاق لانهم قالوا : تبنأ مسيلمة الكذاب بالهمز . . . (٣)

(١) البسيط ص ١٦٣ .

(٢) نفس المصدر ص ١٢١ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٢١ .

الفصل الرابع

مصادر السفر الأول من البسيط ، ومذهب ابن أبي الربيع النحوى فيه

ليس من السهل الالمام بالمصادر المتعددة التى استفاد منها أبو الحسين ابن أبي الربيع ، فالرجل من نحاة القرن السابع ، وهذا يعنى أن ميراثا ضخما من المعارف الاسلامية والعربية المتشابهة التى دونها الأسلاف على مدى عدة قرون أتيح له منه قدر ليس باليسير ، فقد ذكروا أن ابن أبي الربيع كان مبرزا فى علوم عدة منها النحو والفقه والفرائض ، ولما كنت فى هذه العجالة انما أتحدث عن مصادر سفر واحد من كتاب فى عدة أسفار - النحو لحتمه وسداه تحتم على أن أقتصر على مصادر هذا السفر التى لم تقتصر على كتب النحو - وان كان لها النصيب الأوفى - بل تعدتها الى كتب اللغة والأدب والحديث . . وغيرها .

ولم ينص ابن أبي الربيع فى كثير من الأحيان على مصادر ، واكتفى بقوله : ذهب بعضهم أو ذهب بعض العلماء ، أو منهم ^{من} قال ، أو قال بعض المتأخرين أو نحو ذلك . كما استفاد ابن أبي الربيع من بعض المصادر ولم يصرح بذلك . وسيأتى بيان ذلك .

والكتب التى ذكرها ابن أبي الربيع متعددة ، والعلماء الذين سماهم كثير ، وليس من هنى هنا التطرق الى جميع تلك الكتب ، ولا الكلام عن كل أولئك العلماء ، وانما سأقتصر على العلماء البارزين الذين أكثر ابن أبي الربيع من نقل كلامهم ، وآرائهم ، واستشهاداتهم وناقشهم فى بعض تلك الآراء ، وارتضى ما رآه منها صوابا .

ويأتى فى مقدمة العلماء الذين أكثر ابن أبي الربيع من نقل كلامهم وآرائهم : سيويه ، والأخفش ، والمبرد ، والفارسي ، وابن السيد ، والأستاذ أبو على الشلويسين .

١ - سيبويه :

أما سيبويه فهو امام النحاة ، وكتابه النبع الفيض الذى لا يخلو كتاب نحو معتبر من الارتشاف من فيضه ، والعب من معينه ، وابن أبى الربيع أحد سدنة كتاب سيبويه الذين جدوا فى تفهمه وتفهميه ، يقول النجيبى فى برنامجه : " سمعت طائفة منه - كتاب سيبويه - تفقها على آخر أئمة المقرئين له بمفرنا الأقصى ، العارفين بغوامضه العلامة ابى الحسين عبيد الله بن أبى الربيع القرشى " (١)

لقد أقرأ أبو الحسين كتاب سيبويه فأخذه عنه بعض تلاميذه ، ولم يكتف بذلك بل كتب عليه تقييدا او تعليقا ، وقد تقدم ذكر ذلك .

واذا كان الأمر كذلك فلا غرابة فى كثرة نقول ابن ابى الربيع عن سيبويه التى يصرح فيها باسمه فى غالب الأحيان ، ومن تلك النقول ما لم أجده فى كتاب سيبويه المطبوع منها قوله : " وقد فعل ذلك سيبويه قال : ان سوى لا تستعمل الا ظرفا ، ولا يدخل عليها حرف الجر إلا فى الشعر ، ثم جاء فى كلامه وقال : وهى فى سوى اسم الظاهر قليل " (٢)

ومثل ذلك قوله : " وقد صح التعليق فى الاسم ، وان كان قليلا حكى سيبويه : قطع الله يد ورجل من قالها ، وأنشد :

يامن رأى عارضا أسريه بين ذراعى وجبهة الأسد (٣)

والبيت موجود فى الكتاب ، أما الشاهد النثرى فلم أجده فيه ، وقد بينت ذلك فى موضعه .

واذا عدنا الى طريقة ابن أبى الربيع فى الاستفادة من كتاب سيبويه وجدناه يعول عليه فى شواهد شعرا ونثرا كما يكثر من نقل آرائه

(١) برنامج النجيبى ص ٢٧٧ .

(٢) البسيط ص ٧٧ .

(٣) البسيط ص ٩٤ .

ويقف الى جانبها في أغلب الأحيان ، وقد يشرح رأى سيويه ويوضحه ،
وأجتزى ببعض الآراء التي وافق فيها سيويه :

١- رجع مذهب سيويه في أن ^{يا} تفعلين اسم ، وليست حرفا كما ادعى
الأخفش ، واجتج له . (١)

٢- وافقه على أن نون المشني والجمع عوض من التنوين والحركة معا ،
قال بعد ايراد ثلاثة ^{مذاهب} هذه النون : " ومنهم من قال : انها عوض
من الحركة والتنوين ، وكأن هذا القول أحسن ، وسطه أن تقول : ان
المفرد آخره محرك منون ، فأزرا ثنيت أو جمعت بالواو والنون صار الآخر
غير محرك ولا منون ، فضعف لذلك آخر التثنية ، وآخر الجمع ، فالحقوهما
النون ، لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين وكذلك
قال سيويه " كأنها عوض من الحركة والتنوين " ، فلما صارت كأنها عوض
من الحركة (والتنوين) غلبوا عليها حكم التنوين في حال وحكم الحركة
في حال أخرى ، فأسقطوها مع الاضافة تغليا لحكم التنوين ، وأثبتوها مع
الألف واللام تغليا لحكم الحركة . وكان ذلك عدلا فيهما . ولو أسقطوها
في الموضعين لضيعوا حكم الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين لضيعوا
حكم التنوين . وهذا هو الصحيح في هذه النون " (٢)

٣- وما أخذ فيه برأى سيويه واهتج لمذهبه ما ذكره من أن سيويه
فرق بين : سرت رمضان ، وسرت شهر رمضان ، فذكر أن السير في المثال
الأول يستغرق الشهر كله . في حين لا يستغرقه في المثال الثاني ،
قال : " وهذا بلاشك انما أخذ عن العرب ، وليس مأخوذا بالقياس ، ولا
بالنظر قال الله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾^(٣)

(١) المصدر نفسه ص ١٩٠

(٢) البسيط ص ٣٤ ، ٣٥

(٣) سورة البقرة آية ١٨٥

وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مَبْرُكَةٍ ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ (٢) . فيتحصل من هذه الآتي أن الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة القدر ، وأن القرآن أنزل فيها ولم ينزل في الشهر كله . (٣)

٤- وتابعه على أن اعراب الأسماء الستة بحركات مقدره . (٤)

٥- وأخذ بمذهبه في تصرف خلف وأمام ، ورجحه على مذهب الجرسي أنهما لا يتصرفان . (٥)

ولا تقف منزلة سيويه عند ابن أبي الربيع عند هذا الحد بل تتعداه ، واستمع اليه يتحدث عن الابتداء بالفكرة فيفضل رأى سيويه على رأى المبرد ويعمل ذلك : " وقال سيويه ، وقد جاء في قليل من الكلام ، وحكى أمت في الحجر لا فيك ، وقال المبرد ليس هذا بشان ، لأن فيه معنى الدعاء . وجعله من قبيل :

* فترب لأفواه الوشاة وجندل *

وسيويه أعرف بهذا ، لأنه يشر العرب ، وسمع المتكلم بهذا ، وطم مراده " (٦)

واستمع اليه يعتذر عن بعض الالفاظ أو التراكيب التي وقعت في كلام الزجاجي فيقول " قوله : " فأما بدل البعض من الكل " هذا يدل على أن استعماله لبعض وكل بالالف واللام إنما هو على طريقة المسامحة ، ولا استعمال الجماعة له ، فجرى على ذلك ، وإن كان فساده من جهة كلام العرب وقد فعل ذلك سيويه وإذا وجد هذا في كلام سيويه فإن يوجد في كلام غيره أيسر ، لأن سيويه لحق العرب ، فكلام

(١) سورة الدخان : آية ٣

(٢) سورة القدر الآية الأولى

(٣) البسيط ص ١٠٢ - ١٠٤

(٤) المصدر نفسه ص ١٥ ، وانظر الكتاب ٣ / ٤١٣ .

(٥) البسيط ص ١٠٧ - ١٠٨ ، وانظر الكتاب ١ / ٤٠٧ .

(٦) البسيط ص ١١٧ ، وانظر الكتاب ١ / ٣٢٩ .

حيله أقرب لكلام العرب من غيره " (١)

غير أن هذه المنزلة الرفيعة لسيبويه عند ابن أبي الربيع لم تمنعه من أن يسوى بين مذهبه ومذهب المبرد في " نبئت عبد الله " فمذهب سيبويه أن الأصل : نبئت عن عبد الله ومذهب المبرد أن (نبأ) يتعدى السى ثلاثة مثل " أعلم " قال ابن أبي الربيع : " كلاهما عندي صحيح " (٢)

بل إنه يرجح مذهب ابن جنى في " لا أبا لزيد " الذي يتضح بأن " زيد " مجرور بحرف الجر الزائد ، على ما ذهب إليه سيبويه من أن " أب " مضاف لزيد ، وحرف الجر معلق (٣)

(١) البسيط ص ٧٧
 (٢) البسيط ص ٩٣
 (٣) البسيط ص ٩٤ ، وانظر الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، الخصائص ٣ / ١٠٦ .

٢ - أبو الحسن الأُخْفَش

تردد اسم الأُخْفَش في كتاب البسيط كثيرا ، ولم يصرح ابن أبي الربيع في المواطن التي ذكره فيها باسم شيء من كتبه ، الأمر الذي يدعونا إلى الظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، هذا أمر ، وأمر آخر قارأ الأُخْفَش يسوقها ابن أبي الربيع في الطرف المقابل لآراء سيويه وجمهرة النحاة ومن هنا كانت مجالا للرد والمناقشة ، تجد مثلا واضحا في مناقشات ابن أبي الربيع لآراء الأُخْفَش التالية :

١- يا تفعلين حرف عند الأُخْفَش ، واسم عند سيويه ، واستدل الأُخْفَش بأن الضمير في الظهور والاستتار لا يختلف بحال التأنيث والتذكير ، فإذا ظهر في أحدهما ظهر في الآخر ، وإذا استتر في أحدهما استتر في الآخر (١)

ورد ابن أبي الربيع هذه الحجة فقال : " وينفصل عما احتج به أبو الحسن الأُخْفَش بأن يقال : المضمرة لا يختلف في الكون والظهور إذا أمكن لحوق علامة التأنيث ، نحو : زيد قام ، وهند قامت ، وإذا تعذر لحاق علامة التأنيث فلا بد من الظهور والمخالفة للمذكر ، ليكون ذلك فارقا بين المذكر والمؤنث ، وأنت إذا قلت : أنت يا زيد تضرب ، بالتاء للخطاب ، وإذا قلت : أنت يا هند تضربين وجب ظهور المضمرة ليفرق بين المذكر والمؤنث ، إذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق " (٢)

٢- أجاز الأُخْفَش دخول الفاء في خبر المبتدأ ، ورد ابن أبي الربيع ناقلا أن " أكثر النحويين منعوا ذلك ، وقالوا : إن الزيادة في الحروف خروج عن القياس فلا تدعى إلا بدليل " (٣)

(١) البسيط ص ١٩٠

(٢) المصدر نفسه ص ١٩ - ٢٠

(٣) البسيط ص ١٢٧

٣- وقال ابن أبي الربيع : " اختلف النحويون في العطف على عاملين فأجازوا الأخفش ومعهم جمهور النحويين ثم ذكر أدلة الأخفش فردها واحداً واحداً وأطال في ذلك . (١)

٤- وأجاز الأخفش عمل الوصف المشتق دون اعتماد على نفي أو استفهام أو ما أشبهه ، وناقشه ابن أبي الربيع في ذلك مفضلاً رأي سيبيويه والجمهور . (٢)

٣- أبو العباس المبرد

نقل ابن أبي الربيع عن أبي العباس المبرد في عدة مواضع ناقشه في أكثرها فرد ما ذهب إليه ، ووافق في قليل منها ، ومن آراء المبرد التي نقلها :

١- أن المبرد يذهب إلى أن لا جمعين معنى زائداً على معنى كل في نحو قولك : " ذهب القوم كلهم أجمعون " وذلك المعنى هو : " أفاد فالاجتماع في المجيء " ، فإذا قلت : جاء القوم كلهم أفاد الا حاطة وزوال المجاز في تعلق الفعل ببعضهم فإذا قلت : أجمعون ، أفاد أن المجيء وقع من الجميع في وقت واحد " (٣)

قال ابن أبي الربيع - نقلاً عن شيخه أبي علي الشلمونين - : " لو كان ما ذكره صحيحاً لكان منصوباً على الحال " (٤)

٢- ومن ذلك ما ذكره عن المبرد أنه منع أن يكون النقل بحرف الجر قال المبرد : لا تقول : ذهبت به ، ألا وأنت قد ذهبت معه ، ولا يقال :

(١) المصدر نفسه ص ٦٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٩ ، ١٣١ .

(٣ ، ٤) المصدر نفسه ص ٧٢ .

ذهبت بزيد على معنى ، أذهبتة " ورد ابن أبي الربيع ما ذهب اليه المبرد فقال : " وهذا الذي ذهب اليه لم يساعد عليه ، فان لسان العرب مخالف له ، حكى ابن قتيبة تكلم فلان فمأسقط بحرف " فبلاشك أن المعنى : فيها أسقط حرفا ، وقال الله تعالى ﴿ ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم ﴾ (١) المعنى بلاشك : أذهب بسمعهم وأبصارهم ، وقال تعالى ﴿ ما إن فاتحه لتنوء بالعصبة ﴾ (٢) (٣)

٣- ومنه ما نقل عن المبرد أنه أجاز زيادة اللام في المفعول ، واستدل على ذلك بقوله سبحانه : ﴿ قل عسى أن يكون رديا لكم ﴾ (٤) المعنى : رد فكم ، قال ابن أبي الربيع : " ويمكن أن تكون هذه الآية على التضمين كأنه ضمن معنى خلص لكم ، ولا يثبت بمحتمل قاعدة ، والتضمين كثير في كلام العرب وفي القرآن " (٥)

٤- وما يحسن ذكره أن ابن أبي الربيع نسب الى المبرد أن البديل على تقدير طرح الأول واحلال الثاني محله ، وقد وافق في فهم مذهب المبرد ابن بابشاذ ، ثم قال : " وهذا يبطل عندهم من وجهين " (٦) ذكر ذلك في مستهل باب البديل ، وبينت في حواشي التحقيق أن هذا الفهم ليس دقيقا ، ^{على}

٥- كما يحسن أن أنبه أن ابن أبي الربيع لا يقف من أبي العباس المبرد موقف المعارض في كل رأى من آرائه ، فيها هو يذكر أنه لا يجيز : مررت بالرجل الضارب الغلام وزيد ، ويحمل قول الشاعر :

* الواهب المائة الهجان وعدّها *

-
- | | |
|-----|----------------------|
| (١) | سورة البقرة آية ٢٠ . |
| (٢) | سورة القصص آية ٧٦ . |
| (٣) | اليسيط ص ٨١ . |
| (٤) | سورة النمل آية ٤٢ . |
| (٥) | اليسيط ص ٩٦ . |
| (٦) | المصدر نفسه ص ٧٣ . |

على أن الهاة عائدة على المائة فقله وجدها بمنزلة : عبد المائة
 الهجان وعيدها ، فنزل هذا منزلة : مررت بالرجل الحسن الأخ ووجهه
 وعقب على هذا ابن أبي الربيع بقوله : " وهذا الذي ذهب إليه أبو
 العباس صحيح " (٢)

٤- أبو على الفارسي

أبو على الفارسي من القم الشوامخ في النحو العربي ، ومنزلته عند
 أبي الحسين بن أبي الربيع تقترب من منزلة امام النحاة سيبويه ، ونقله
 عن سيبويه ، ولا غرابة في ذلك ، فكتاب الايضاح للفارسي مما قرأه ابن
 ابي الربيع قراءة تفقهه ، وأقرأه " وكان له رحمه الله بهذا الكتاب اعتناء ،
 وله فيه نفوذ وشرحه شرحا شافيا " (٣)

والايضاح من مصادر ابن أبي الربيع المهمة ، فقد نقل منه كثيرا من
 آراء أبي على وشواهد وتوجيهاته ، ولا يتسع المجال للافاضة في ذلك
 بل سأجتزئ ببعض آراء أبي على التي أوردتها ابن أبي الربيع مؤيدا
 لها أو مناقشا ، مختصرا أو شارحا ، ومن تلك الآراء ما لم أقف عليه في
 شيء من كتب أبي على :

١- ذهب أبو على الى أن أجمع وجمعا ليسا بمنزلة أحمر وحمرا ، وتبعه
 ابن أبي الربيع : قال : " فإن قلت : للزومهما لتبعية على طريقة التوكيد
 أجرى مجرى النعت ، فوضع أفعال للمذكر وفعلا للمؤنث ليجرى على
 طريقة أحمر وحمرا .

-
- (١) البسيط ص ٢٦٦ .
 (٢) برنامج التجيب ص ٢٧٨ .
 (٣) البسيط ص ٦٧ .

قلت : لو كان الاًمر كما ذكرته لم يقل : أجمعون أبدا ، لأن أحمراً لا يقال منه أحمر ، وأجمعون وان لم يكن جمعا لا جمع - فكأنه جمعه ، وانما جاء أجمع وجمعا بمنزلة سلمان للمذكر وسلمى للمؤنث ، فكما لا يصح أن يقال : سلمان وسلمى ، بمنزلة سكران وسكرى . وانما كانت الموافقة بالاتفاق من غير قصد ، لا يصح أن يقال : أجمع وجمعا بمنزلة أحمراً ، وانما كان ذلك بالاتفاق ، وهذا الذى ذكرته هو الذى ذهب اليه أبو على واختاره * (١)

٢- ذكر ابن أبى الربيع أن الحال مشبه بالظرف ، والظرف يعمل فيه المعنى ، لكن المشبه لا يقوى قوة المشبه به ، لذا أعطوا المعنى فى الظرف مقدما ومؤخرا ، وأعطوه فى الحال مقدما لا مؤخرا . قال ابن أبى الربيع : ذكر هذا أبو على فى الايضاح وهو صحيح * (٢)

٣- ذهب الجرمى الى أن (دخل) تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ، ورده أبو على واستدل على أن الاصل حرف الجر بخمسة أدلة ، وسط ابن أبى الربيع تلك الأدلة الخمسة ، ثم ذكر أنها ترجع الى ثلاثة : النظير والنقيض ، والحكم . (٣)

٤- من آراء أبى على الذى ذكرها ابن أبى الربيع ، ولم أجد لها فيما رجعت اليه من كتبه ما ذكره عند الكلام على المذهب فى " لما " التى هى حرف وجوب لوجوب " ان قال : " الثالث : وهو مذهب أبى على ، أنها حرف ، وأنها مركبة من الم () الجازمة ، و (ما) وحدث بالتركيب التفسير فى اللفظ والمعنى ، فأما التفسير فى المعنى

(١) البسيط ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١١٠ .

(٣) انظر البسيط ص ٩٥ والايضاح ١ / ١٧١ .

فكانت نافية فصارت بما موجبة ، وأما التغيير في اللفظ ، فكانت تدخل على المواضع
الماضي ^{فَصَا} رَحَّ سَدَّ عَلَى بِلَاغِي ^(١)

هـ- ومن آراء أبي علي المرجوحه في نظر ابن أبي الربيع ما نقل عنه في
قوله تعالى : ﴿ وما يشعركم أنها اذا جاءت لا يؤمنون ﴾ (٢) من قوله
بزيادة (لا) وأن التقدير : وما يشعركم أنها اذا جاءت يؤمنون .
قال ابن أبي الربيع : " وأخذها الخليل على أن (أن) هنا بمعنى
(لعل) ، والتقدير : لعلها اذا جاءت لا يؤمنون ، وقد ثبت من كلام
العرب : ائت السوق أنك تشتري سويقاً " : أي : لعلك تشتري سويقاً .
وهذا المأخذ أظهر في الآية " (٣)

ولا تقتصر المواضع التي أفاد فيها أبو الحسين بن أبي الربيع من أبي
علي الفارسي على المواضع التي صرح باسمه ، فيها بل وجدت ينقل
عنه في مواضع ، ولا يصرح بذلك النقل :

من ذلك ما ذكره عند كلامه على "يمين" و "شمال" وإيراده لقوله
تعالى : ﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾ (٤) ، واستشهاده بقول
الشاعر :

* وكان الكأس مجراها اليمين *
—

فتعويله على أبي علي ظاهر (٥)

ولم تقتصر إضافة ابن أبي الربيع من أبي علي على كتابه الايضاح ، فقد
صرح بالنقل عن الأغفال (٦) ، وأشا رالي الحلبيات . (٧)

- (١) البسيط ص ٢٩ .
(٢) سورة الانعام آية ١٠٩ .
(٣) البسيط ص ٨٩ .
(٤) المعارج آية ٣٧ .
(٥) انظر البسيط ص ١٠٨ ، والايضاح ١/ ١٨٧-١٨٨ .

(٦) البسيط ص ٩٧
(٧) المصدر نفسه ص ١٥٦

٥- أبو محمد بن السيد البطليوسي

أبو محمد بن السيد البطليوسي من علماء الأندلس الذين عنوا بكتاب
الجمال ، فشرحه وشرح أبياته كما تقدم . ومن أشهر ما كتب حول الجمال
كتاب ابن السيد " اصلاح الخلل الواقع في الجمال " الذي أثار عليه
ثائرة محبي الجمال ، وابن أبي الربيع واحد منهم ، فتعقبه في اعتراضاته
على أبي القاسم ورد أكثرها ، وهو الذي يشير إليه - في أكثر الأحيان -
بقوله : اعترض بعض المتأخرين .

وأحب أن أنبه هنا أن ابن السيد لم يكن مصدرا لابن أبي الربيع فـسـى
الاعتراضات المورده على أبي القاسم الزجاجي فحسب ، بل كان مصدرا
يستقى منه آراءه وشواهد .

يصرح به تارة ، ولا يصرح أخرى .

فما صرح فيه بنقله عن ابن السيد ما جاء في قوله :
" ومع هذا فقد ذكر ابن السيد أعمال فعل ، وثبته بغير هذا البيت ،
واستدل بقول زيد الخيل :

أتاني أنهم مزقون عرض جحاش الكرطين لهم فديد

وهذا مما لا يمكن فيه التأويل " (١)

ومما لم يصرح فيه بالنقل عن ابن السيد ما جاء في كلامه عن تنزل الفعل
والفاعل بمنزلة الشيء الواحد من استدلاله بقوله : كنتي ، والقياس :
كوني - وقد قيل - " لكنهم قالوا : كنتي ، لا فهم نزول الفعل والفاعل
كالشيء الواحد ، فتنزل (كنت) عندهم منزلة فعل " (٢)

(١) المصدر نفسه ص ٢٨٢ وانظر اصلاح الخلل ص ٥٩

(٢) البسيط ص ٤٠ ، وانظر اصلاح الخلل ص ٥٥ - ٥٦

٦- أبو علي الشلوبين

للاستاذ أبي علي الشلوبين منزلة خاصة لدى أبي الحسين بن أبي الربيع فهو شيخه الذي أخذ عنه علوم العربية وغيرها - كما تقدم - ، وهو إضافة الى ذلك من أبرز أعلام النحو الأندلسي ، وابن أبي الربيع من أكثر تلاميذ الشلوبين افادة منه ، واعتدادا بآرائه وإشادة بفضله ونقول ابن أبي الربيع عن شيخه أبي علي الشلوبين تكتسب أهمية خاصة ، لأن أكثرها مما لم أجده فيما أعرفه من آثار الشلوبين .

ومما يحسن ذكره هنا أن لأبي علي الشلوبين مصنفاً سماه " الاعتراض ، والانفصال في ما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه الى الاختلال " (١) أظن أنه من مصادر ابن أبي الربيع المهمة ، لكنه لم يصرح بهذا الكتاب في شيء من انفصالات شيخه التي ذكرها .

ومن آراء أبي الشلوبين وانفصالاته التي أوردها ابن أبي الربيع ما يلي :

١- ذكر ابن أبي الربيع أن الكوفيين يجرون جمع المؤنث السالم مجرى جميع التكسير في جواز حذف تاء التانيث من فعله وإثباتها ثم قال : " وهذا الذي ذهب اليه الكوفيون لا يبعد أن يأتي في ضرورة ، أو في كلام ، قليلاً . . . " .

فان قلت : قد جاء في الكتاب (= اذا جاءك المؤنثات) (٢) ، والمؤنثات جمع سالم . قلت هذا من اقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل : اذا جاءك النساء المؤنثات ، كما جاء (= وقال نسوة) (٣) . ثم حذف (النساء) ، وأقيم (المؤنثات) مقامه ، فيبقى الفعل مع الصفة على حاله مع الموصوف . مراعاة للأصل . وهذا كان الأستاذ أبو علي يتعمل لهذا الموضوع وهو عندي صحيح (٤)

- (١) ذكره في شرحه الجزولي ، ص ٣٨ من مخطوطه برلين ، وهو من كتبه المفقودة - فيما أعلم -
- (٢) سورة الممتحنة آية ١٢ .
- (٣) سورة يوسف آية ٣٠ .
- (٤) البسيط ص ٣٧ - ٣٨ .

٢- نقل ابن أبي الربيع أن ابن الطراوة خالف النحاة في افادة (لكن) للاستدراك ، وقال : إنما هي ضد (لا) توجب للثاني ما نفى عن الأول فنقول : ما قام زيد لكن عمرو ، فالمعنى أن عمرا هو الذي قام ثم أورد رد شيخه على فقال : " وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ويقول : ان الكلام لا يقع الا جوابا لمن قال : قام زيد ، فخرید أن تثبت القيام وتنفيه عن زيد ، وتوجه لغيره ، فاذا قلت : ما قام زيد زيد ، فقد جئت بأحد مطلوبيك ، ومضى الآخر ، فاستدركته : لكن عمرو ، فهذا معنى قولهم : لكن للاستدراك بعد النفي " (١)

٣- وذكر أن الأحفص زاد في الأمور التي تنوب مناب الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمتبداً أن يتكرر الأول بمعناه ، فتقول : زيد جاءني الرجل الصالح ، وأنت تريد بالرجل الصالح زيدا ، واستدل بقول الشاعر :

إذا المرء لم يفش الكريهة أو شكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعها
قال ابن أبي الربيع : " وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا فيقول : ليس جواب الشرط كخبر المتبداً ، لأن خبر المتبداً اذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير ، وان لم تأت بضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً ، وجواب الشرط يصح أن يكون جواباً ، وان لم يكن فيه ضمير يعود الى الاسم الذي في الجملة الأولى ، فتقول : ان قام زيد قام عمرو ، واذا قام زيد خرج خالد ، فالضمير في الجواب لا تطلبه الجملة لكونها جواباً ، والضمير في الخبر يطلبه كونه خبراً ، فلا يصح القياس مع اختلاف الوصف " ثم عقب ابن أبي الربيع على انفصال شيخه بقوله : " وهذا عندي ممكن أن تراعيه العرب ، وتفرق بين الموضعين ، فتجعل مكان الضمير فس

الجواب تكرار الأول بمعناه ، ولا تفعل ذلك في الخبر .
ويمكن عندي انفصال آخر ، وهو أن يقال : انه على حذف الضمير
لأن المرء انما يراد به الناس كلهم ، والفتى انما يراد به من عظم من
الناس ، ألا ترى أنه قال :

إذا القوم قالوا : من فتى ؟ قلت أنى عنيت فلم أكسل ولم أتبلد (١)

هذا ومصادر أبي الحسين بن أبي الربيع كثيره متنوعه كما أسلفت ،
والعلماء الذين نقل عنهم كثير منهم عدا من تقدم : الخليل ، والكماشي ،
والفراء ، وابن كيسان ، ويعقوب بن السكيت ، وشعلب ، وابن قتييبه ،
والزمخشري ، وابن الطراوة ، وابن طاهر وغيرهم .

والكتب التي صرح بذكرها كثيره أيضا منها : الحفاسة ، الأملس ،
اصلاح المنطق ، تفسير الزمخشري ، والمفصل ، الحلل ، وشرح أبيات
الجميل لابن السيد ، والموطأ . . .

مذهب ابن أبي الربيع النحوى فى السفر الاوّل من كتاب الوسيط

اذا كان لا بد من التعرض لما اعتاده الناس من بيان انتماء النحاة المتأخرين الى مدارس تكثر عند بعضهم وتقتصر عند آخرين على مدرستى البصرة والكوفة فلا بأس أن أذكر أن ابن أبي الربيع بصرى الهوى الى أبعد الحدود ، ويتجلى ذلك واضحا فى موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ، فما ذكر مذهب البصريين والكوفييين فى مسألة من مسائل الخلاف الا أخذ برأى البصريين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، أجتزى منها ما يلى :

- ١- وافق البصريين فى عدم جواز حذف التاء من الفعل المسند الى جمع مؤنث سالم . (١)
 - ٢- وافق البصريين فى عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور . (٢)
 - ٣- وافق البصريين فى عدم جواز عطف الظاهر على المضمرة المجرور دون اعادة حرف الجر . (٣)
 - ٤- وافق البصريين فى عدم جواز توكيد الفكرة بتوكيد الاحاطة . (٤)
 - ٥- وافق البصريين فى عدم جواز تعريف التمييز . (٥)
 - ٦- وافق البصريين على عدم جواز اضافة الشئ الى نفسه . (٦)
- وكل هذا قد أثبت عليه فى حواشى التحقيق .

× × × × × × × × × ×

-
- (١) البسيط ص ٣٧ ، وانظر همع الهوامع ٦/٦٥ ، التصريح ١/٢٨٠ - ٢٨١
 - (٢) البسيط ص ٥١ ، وانظر شرح الكافية ١/٢٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ .
 - (٣) البسيط ص ٦١ ، وانظر الانصاف ٢/٤٦٣ .
 - (٤) البسيط ص ٧٠ ، وانظر الانصاف ٢/٤٥١ .
 - (٥) البسيط ص ٢٩٠ ، وانظر منهج السالك ص ٢٢٠ ، شرح الكافية ١/٢٢٣ .
 - (٦) تبسيط ص ٢٩٠ ، وانظر الانصاف ٢/٤٣٦ .

الفصل الخامس

شواهد ابن أبي الربيع في كتابه البسيط

شواهد القرآن الكريم :

ما يحمد لأبي الحسين بن أبي الربيع كثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقل أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، وقد يحكى اختلاف العلماء في توجيهها ويوازن بين آرائهم ، وقد يذكر ما فيها من أوجه القراءات مع توجيهها .

وابن أبي الربيع يجعل القراءات ، سبعة كانت أو عشرية أو شانذة فما رأيت له لحن قارئاً إلا مرة واحدة نقل عن أبي زيد قوله : " كان أبو السمال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ (١) ثم قال " وجعله أبو زيد لحناً ، وكذلك هو عند جميع النحويين " (٢)

وليس في المجال متسع لضرب أمثله توضح موقف ابن أبي الربيع من القراءات وإنما سأكتفي هنا بما ذكره عند إيراده قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٣) بخفض الأرحام إذ اكتفى بقوله : " وللبصريين أن يقولوا : إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى (به) ، والأرحام قسم ، والتقدير : وَحَقُّ الأَرْحَامِ " (٤) ، مع العلم أنه يذهب مذهب البصريين في هذه المسألة .

(١) سورة الصافات آية ٣٨ .

(٢) البسيط ص ٢٧٦ .

(٣) سورة النساء الآية الأولى .

(٤) البسيط ص ٢٦٠

وذكر القراءات في قوله تعالى : (= قد بلغت من لدني عذرا) = (١) فلم
يفاضل بينها وإنما اكتفى بتوجيه كل قراءة . (٢)

شواهد الحديث :

ابن أبي الربيع من المتشددين في الاستشهاد بالحديث الشريف
فلم يورد في السفر الذي بين أيدينا إلا بضعة أحاديث ، وتوقف عند
أحدها وقفة توضح موقفه الذي ذكرته ، وذلك هو قوله صلى الله عليه
وسلم (لا م المؤمن عاتشة رضى الله عنها : " لولا قومك حديث
عهد هم بكفر " فقد استدل به بعض العلماء على أن خبر المبتدأ الواقع
بعد لولا لا يلزم الحذف ، وأنكر ذلك ابن أبي الربيع ، وقال عمن
الحديث : " والكلام في هذا الحديث من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة في الحديث : " لولا حدثان
قومك بالكفر " كذا رواه مالك في موطئه ، وهذه الرواية لم أرها في موطئه
الصحيح فيبعد الأخذ بها .

الثاني : أنه يمكن أن يكون (حديث عهد هم بكفر) جملة اعتراضية ^(٣) .
وقد بينت في حواشي التحقيق أن الرواية التي أخرجها ابن أبي الربيع حصى على
ثابته في صحيح البخاري .

شواهد الشعر :

شواهد الشعر في السفر الأول من كتاب البسيط لا تصل إلى
ثلاثمائة شاهد ، وهذا العدد ليس كثيرا ، وقد عول في كثير منها
على ما أنشده سيويه وأبو علي الفارسي والزجاجي ، غير أن شواهد

(١) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٢) البسيط ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) البسيط ص ١٣٥ ، وانظر ما تقدم في مسألة " كان ما ذا ؟ "

البيسيط اشتطت على أبيات قليلة الذكر في كتب النحو المتداولة، وعلى
أبيات أخرى لم أقف عليها في مكان آخر،
فمن الصنف الأول :

قول طرفة - وهو الشاهد رقم ٤ :

وكم دون سلمي من عدو وبلدة يحاربها الهادي الحفيف لذاته

قول امرئ القيس - وهو الشاهد رقم ٢٣ :

لعمري لقوم قد نرى أمن بينهم مرابط للامهار والعكر الدشر

قول الحماسي - وهو الشاهد رقم ٤٤ :

* وفي الأرض ميثوثا شجاع وعقرب *

قول طرفة - وهو الشاهد رقم ١٥٥ :

له شريتان بالنهار وأربع من الليل حتى آض سخدا مورما

قول النابغة - وهو الشاهد رقم ١٩٤ :

* لكفتني ذنب امرئ وتركته *

قول الشاعر - وهو الشاهد رقم ٢٢٨ :

لئن كنت لا أرى وترى كنانتي تصب جانحات النبل كسحى ومنكبى

قول عبد الله بن همام السلولى - وهو الشاهد رقم ٢٣٨ :

* يذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها *

قول قيس بن الحظيم - وهو الشاهد رقم ٢٤٠ :

وكنت امرءا لا أسمع الدهر سبة أسب بها الا كشفت غطاءها

أما الصنف الثاني، والذي يشكل اضافة حقيقية، فهو يتمثل في الشواهد
التالية :

١- قول امرئ القيس - وهو الشاهد رقم ٩٥ :

* الا انما الدهر ليال وأعصر *

ولم أجده في ديوانه المطبوع :

٢- قول النابغة - وهو الشاهد رقم ١٢١ :

* لبعض أربابها حانية حرم *

ولم أستطع العثور عليه في ديوانه المطبوع

٣- قول قيس بن عاصم المنقري - وهو الشاهد رقم ١٢٦ :

* أيا ابنة عبد الله وابنة مالك *

ولم أقف عليه في مكان آخر

٤- قول الشاعر - وهو الشاهد رقم ١٣١ :

إذا الناس قالوا : من فتى لعظيمه فما كلهم يدعى ولكنه الغتى

وهو كسابقة

٥- قول الشاعر - وهو الشاهد رقم ١٣٨ :

* ألا يريته وأديك غنى سقى *

وهو كسابقه

٥- قول الأوفى الأوى - وهو الشاهد رقم ١٤٩ :

تخلي الجماجم والأف سيوفنا ورما حنا بالطعن تنتظم الكلى

ولم أجده في ديوانه المطبوع .

٦- قول العديل بن الفرخ العجلي - وهو الشاهد رقم ١٨٥ :

* وهل النوى في الدار يجمع بيننا *

ذكر المؤلف تمامه في كتابه الكافي ، وهو :

* وهل يجمع السيفان ويحك في غمد *

ولم أجده في شعر العديل الذي جمعه الدكتور نوري القيسى غير أنه

أورد له قصيدة البيت من بحريها وروبيها .

وأحب أن أنبه هنا الى بعض هنات وقعت في رواية بعض الابتيات :

١- قول الفرزدق - وهو الشاهد رقم ٧ :

* ما أنت بالحكم الترضى حكومته *

جاء في أكثر من موضع : " ما أنا " ، والصواب الاوّل .

٢- قول الحماسي - وهو الشاهد رقم ١٤٥ :

* كغصن الأراك وجهه حين وشما *

جاء مرة " حين بقلا " ، وأخرى " حين وشما " ، وهو الصواب

٣- قول امرئ القيس - وهو الشاهد رقم ١٤١ :

* ديار لهند والرباب وفرتني *

هكذا جاء ، وصواب روايته * دار لهند *

وان مضى الكلام عن الجديد في شواهد البسيط ، والتنبيه على بعض

الهنات في روايته بقي أن أشير الى أن تلك الشواهد تعود جميعها

الى عصور الاجتجاج ، ما عدا بيتين اثنين .

أولهما قول الحريري - الشاهد رقم ٢٤ :

جاد بالعين حين أعى هواه عينه فانشى بلا عينين

ولم يورده ابن أبي الربيع - في الحقيقة مستشهدا بل منتقدا . (١)

وثانيهما قول أبي تمام - وهو الشاهد رقم ١٦٣ :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا

ولم يأت به مستشهدا ، وانما أتى به متابعاً لابن أبي الفارسي - كما تأتي

بأى مثال ثم تذكر ما يجوز فيه من الأوجه الاعرابية .

(١) انظر البسيط عند الشاهد رقم ٢٤ .

كما تجدر الاشارة الى أن ابن أبي الربيع يعتنى فى كثير من الشواهد التى يوردها بشرح ما يحتاج الى شرح من ألفاظها ، واعراب ما يراه فى حاجة الى اعراب ، واكتفى بالاشارة الى ما ذكره عند ايراده ، قول علقمة - وهو الشاهد رقم ٧٧ = :

فلست لانسى ولكن لمسلاك تنزل من جو السماء يصب
فقد تكلم عن اشتقاق ملك ، واستشهد على ما ذكره ، ثم ذكر أن (يصب)
بمعنى : ينزل واستدل على ذلك ، ثم قال : " ويصب فى موضع
الحال ، والجملة من (تنزل من جو السماء يصب) فى موضع الصفة
لملأك ، والعطف فى قوله (ولكن) بالواو ، ولكن هنا مجردة للاستدراك^(١)"

(١) البسيط ص ١٨٢ ، وانظر صفحات ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ .

الفصل السادس

أثر البسيط في النحاة الخالفين

تقدم أن كتاب البسيط من أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة وانتشارا ، ومن هنا قلت النقول عنه ، والاشارة اليه ، ومع ذلك فقد تمكنت - يعون الله - من تبين أثره في مؤلفات بعض النحاة المتأخرين كتلميذه ابراهيم بن أحمد الفافقي ، وتلميذ الفافقي ابن الفخار الخولاني الالبيري ، وابن لسب وغيرهم . وعينت في هوامش التحقيق مواضع تأثرهم به ،

أما الفافقي فشرحه للجمل يشبه أن يكون تلخيصا لشرح ابن أبي الربيع استمع اليه يقول في معنى الاعراب : " الاعراب عند العرب يكون بمعنى البيان ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته اذا أبان عنها ، ويكون بمعنى التغير يقال : عربت معدة الرجل اذا تغيرت ، وأعربها الطعام اذا غيرها ويكون بمعنى الحسن قال الله تبارك وتعالى : ﴿ عربا أترابا ﴾ (١) ، وهو عند النحويين : اختلاف الأواخر لا اختلاف العوامل " (٢)

وعد الى الموضوع ذاته في البسيط فستجد أن ما ذكره الفافقي تلخيص لما جاء في البسيط "

وأما ابن الفخار فشرحه أكمل من شرح الفافقي ، وقد اعتمد فيه كثيرا على ابن عصفور ، وابن أبي الربيع وهو اليه أميل ، وقد صرح باسمه مرارا ، واستفاد من شرحه مرارا ولم يذكره .

ومن المواضع التي استفاد فيها منه ولم يصرح ما ذكره عند الكلام على حد الاسم عند الزجاجي وما اعترضه به بعض الناس من كونه ليس جامعا ولا مانعا

(١) سورة الرّاحم آية ٧٤

(٢) شرح الجمل للفافقي ص ٢ ، وانظر ص ٢٩ ، ٣٠ مع ربطها بما جاء

في البسيط صفحات ٧ ، ٨ ، ١٠٤ ،

ثم ذكر أن قول الزجاجي : " ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا " يحتمل أن يريد الجواز العقلي . وذكر أن (سبحان الله) في معنى براءة الله من السوء ، براءة الله يجوز استعمالها بالأوجه الثلاثة . (١)

وهذا الكلام منظور فيه إلى ما ذكر ابن أبي الربيع في الموضع ذاته واستمع إلى قول ابن الفخار عند الكلام على قول الزجاجي : " لان الأفعال لا تملك شيئا ولا تستحقه : " وأما الهاء من (تستحقه) فتحتمل أن تعود على (شيئا) ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من تملك ، والأول أوجه من أربعة أوجه :

أحدها : أن شيئا أقرب إليه

الثاني : أنه مفعول به ، ومراعاة الأقرب والمفعول به أولى من مراعاة الأبعد وغير المفعول به .

الثالث : أن الكلام حينئذ يفهم أن الإضافة تكون على وجهين : على جهة الملك . . . وعلى جهة الاستحقاق . . .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول تملك يصير ما اتصل به توكيدا إن كان الفرض حاصلًا دونه ، وحمل الكلام على التأسيس إذا أمكن أولى من حمله على التوكيد " (٢)

وعد إلى البسيط تجد أن ما ذكره ابن الفخار هو ما ذكره ابن أبي الربيع مع اختلاف يسير في العبارة .

وكذلك صنع ابن لب في تقييده على الجمل فاستفاد من البسيط ، وصرح بابن أبي الربيع حينئذ ، ولم يذكره أحيانا أخرى فمن ذلك أن ابن أبي الربيع ، ذكر أنه يشترط في المبتدأ شرطان :

أحدهما : الأفراد

والثاني : التعريف

(١) شرح الجمل لابن الفخار ص ٨ ، وانظر البسيط ص ٥٥ .
 (٢) شرح الجمل لابن الفخار ص ١٧ ، وانظر البسيط ص ١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ١٨ ، ٢٥ ، والبسيط ص ١٢ ، ٢٤ .

ذبيح

وشرح شرحاً وافياً فأهبطه ابن لب في تقييده في ذكر الشرطين ، والكلام على الشرط الأول ، وبعض مواضع الابتداء بالنكرة التي ذكرها ابن أبي الربيع عند شرحه الشرط الثاني . (١)

ومن نقل عن البسيط الشاطبي في الجزء الثاني من شرح ألفية ابن مالك قال : " وذلك أن من المتأخرين من يقول : لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط ثم يذكر من المواضع التي وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم كالجزولي وابن عصفور في المقرب ، وابن أبي الربيع في البسيط " (٢)

ونقل منه نصاً مطولاً بدايته قول : " وقال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث ، ولا يكون خبراً عن الجثة . قال : " ولا أعلم فـى ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة ، فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخباراً عن الجثة إذا أفادت ، فإن لم تفد لم تكن أخباراً ، ولا فرق فـى هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان ، ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زعمه . . " (٣)

وهذا هو نص كلام ابن أبي الربيع في البسيط .

ومن نقل عن شرح الجمل الراعي في الأوجه المرضية . (٤)
هذه النقول تمثل أثر كتاب " البسيط " خاصة في الخالفين ، وقد ذكرت سابقاً أنه أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة ، وانتشاراً ، أما أثر آثار ابن الربيع الأخرى ، فهو من الواضح بحيث لا يخفى على دارس كتب النحو المتداولة وحسبى أن أشير هنا إلى بعض المصا در التي تكرر فيها اسم ابن أبي الربيع مع ذكر الصفحات التي جا فيها : فانظر مثلاً : منهج السالك لابن حيان صفحات ٨٠ ، ٨٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ٠٠٠٠ ،

(١) شرح الألفية للشاطبي ٩٧/٢ .

(٢) المصدر نفسه ٧/٢ ، وانظر البسيط ص

(٣) انظر الأوجه المرضية - تحقيق المزين - ص ١١٦ ، ١٢١ .

الجنى الدانى صفحات : ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ، ٥٩١ ، ٦٠١ ،
 توضيح المقاصد والمسالك ١/١٨٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٥/٢ ، ٨٧/٣ ،
 ١٥١ ، مفنى اللبيب صفحات ٢٨٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ ، ٧٦٠ ، همسج
 الهوامع ١/٢٠ ، ٦٩ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٦/٢ ، ٤٢ ، ٧٥ ،
 ١٢١ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٨ ، ١٠٨/٣ ،
 ١٨١ ، ٢١٧ ، ٢٧٢ ، ٣٢/٥ ، ٣٤ ، ١٠٤ ، ١٤٥ ، ٢١٨ ،
 ٢٦٢ ، ٣٠٣ ، ٣٩/٦ ، الاشباه والنظائر ١/٣٠ ، ٧٠ ، ٢٠١ ، ٢٣١ ،
 ٢٤٨ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ١٢/٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١١٤ ،
 ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، وغيرها .

الفصل السابع

موازنة بين البسيط وبين شرحي الجمل لابن عصفور ،
 و ابن بزيزة في الأبواب المشتركة بين الكتب الثلاثة

أ - بين البسيط وبين شرح الجمل لابن عصفور :

شرح الجمل لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور
 الحضرمي الأشبيلي ، من أجل مؤلفاته ، كما أنه من أجل شرح الجمل ،
 وقد طبع الجزء الأول منه ، وهو - في علي - الشرح الوحيد الذي طبع
 من شروح الجمل على كثرتها .

ويمتاز شرح ابن عصفور بعناية فائقة بالحدود ، تلمسها في كل أبوابه
 تقريبا ، مع الأفاضة في أحيان كثيرة - في شرح الحد ، وبيان محترزاته .^(١)
 كما أنه ما ان يتجاوز الأبواب الثلاثة الأولى حتى يتخلص من عبارة الزجاجي
 فيبتدىء الكلام في الأبواب ابتداءً ، وكأنك أمام كتاب مستقل ، وليس شرحا
 من شروح الجمل .

ولابن عصفور فوق ذلك جرأة على مناقشة أبي القاسم الزجاجي في الحدود
 والآراء ، من ذلك قوله عند حد الزجاجي الفعل بأنه : " مادل على
 حدث وزمان ماض أو مستقبل " ^(٢) وهذا الحد أيضا فاسد من
 وجهين :

أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ " ما " و " أو " ، وقد تقدم أنهما من
 الألفاظ التي لا تورث في الحدود .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٥١ في ردها // المعرفة ٤

(٢) البسيط ص ١٢٤ - ١٢٥ .

والآخر : أنه ليس بجامع من وجهين :
 من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بل
 كان الظاهر من الحد أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصه على
 اثباته في باب الأفعال .

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث
 ككان الناقصة . . * (١)

وعلى النقيض من ذلك ابن أبي الربيع فهو - كما تقدم - حريص على نص
 الزجاجي ، يميل معه ، فيرد الاعتراضات الموردة عليه .

* وشواهد الشعر عند ابن عصفور أوفر منها عند ابن أبي الربيع انبلفت
 عند ابن عصفور الى نهاية باب الصفة المشبهة . ٤١ شواهد في حين
 لم تتجاوز عند ابن أبي الربيع ٢٦٢ شاهدا ، وفي المقابل فان شواهد
 القرآن الكريم لدى ابن عصفور لا تصل الى نصف الشواهد القرآنية
 لدى ابن أبي الربيع .

* وابن أبي الربيع أكثر بسطا للمسائل وتوسعا في الأبواب ، ويتضح
 ذلك جليا في أبواب / حتى ، والقسم ، وباب الأمثلة .

* أما في المسائل فمما يوضح ذلك ما يلي .

١- فصل ابن أبي الربيع ما ينوب عن الضمير العائد من الخبر اذا كان
 جملة الى المبتدأ (٢)

ونذكر ابن عصفور ذلك مجملا ، لكنه زاد أن تكون الجملة هي المبتدأ في
 المعنى (٣) غير أن هذه لا تحتاج الى رابط .

٢- أطال ابن أبي الربيع في الكلام على تقديم خبر المبتدأ ، وذكر
 مذهب المانعين وفند رأيهم (٤) في حين مر به ابن عصفور مرورا عابرا .
 (٥)

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٥ .
 (٢) البسيط ص ١٢٤ - ١٣٥ .
 (٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣ - ٣٥٤ .
 (٤) البسيط ص ١٨٩ - ١٩٩ .
 (٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٣ - ٤٥٤ .

٣- أطال ابن أبي الربيع في الكلام على معاني أخوات "كان" إذا كن تامات (١) ، في حين مر ابن عصفور مرورا سريعا بكان وأصبح وأضحى وأمسى التامات (٢) .

٤- أطنب ابن أبي الربيع في الكلام على مجىء (على) اسما ، وذكر أن ابن الطراوة يذهب الى أنها لا تكون حرفا ، وأطال مناقشته (٣) ، في حين اكتفى ابن عصفور بذكر مجيئها اسما إذا دخل عليها حرف الخفض ، واستدل بقول الشاعر -

غدت من عليه بعد ما تم ضموها تصل ، وعن قيس بيزا^(٤) مجهل

٥- لم يتعرض ابن عصفور في باب الخفض للكلام على الخفض بالاضافة في حين تكلم على ذلك ابن أبي الربيع - تبعا للزجاجي - وأطال فيه^(٥) .

٦- وما يتصل بما تقدم أن ابن أبي الربيع ، وإن كانت شواهد الشعرية أقل من شواهد ابن عصفور - يتوسع في الكلام على الشاهد - في كثير من الأحيان - فيفسر ما غمض من ألفاظه ، ويعرب بعضها منها كما جاء عند إيراده قول خرنق بنت هفان :

لا يبعدن قومي الذين همو سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر

إن قال : "العداة" : جمع عاد ، كما تقول : غار وغزاة ، وفعلية بضم الفاء قياس في جمع فاعل الممثل العين ، نحو : غاب وغياة ، وسم يضم أوله ويفتح ، والمعنى : أنهم سم للاعداء ، يصفهم بالشجاعة .

وقوله : " وآفة الجزر " يصفهم بالكرم ، والجزر جمع جزور ، والأصل : جزر بضم الزاي ، ويجوز التسكين كما تقول في حمر : حمر ، وفي عنق : عنق ، ولزم التسكين هنا للوزن والقافية . وكل ما أعد من النوق والجمال

(١) انظر البسيط ص ١٨٨ - ١٨٩ . (٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٣

(٣) البسيط ص ٢١٩ - ٢٢٠ . (٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨١

(٥) البسيط ص ٢٢٧ .

للنحر مطلقا فهو جزور ، فان أعد ليكون هديا أو أضحية قيل له : بدنه
ويقال في الشاة المعدة : جزرة ، والجمع جزر ، وجزرات ، وقولـه :
" والطيون معاقد الأزر " يصفهم بالعفة كما قال عنتره :

وأغفن طرفي ما بدت لي جارتى حتى يوارى جارتى مأواها
(ومعاقد) منصوب على التشبيه ، ويجوز في غير هذا الموضع أن يقال :
الطيون معاقد الأزر على الاضافة ، ويجوز معاقد أزر ، كما تقول :
مررت بالرجل الحسن وجهها ، ولا صد : الطيب معاقد أزرهم ، فنقل
الضمير ، وصير فاعلا ، ونصب على التشبيه بالمفعول به " (١)

ومن الانصاف أن أذكر أن في شرح الجمل لابن عصفور بسطاً
لسائل لا يوجد مثله في البسيط ، وذكرنا لأخرى لم تذكر فيه . ومن أمثلة
ذلك :

١- ما ذكره من زيادة الكوفيين في الأفعال الناسخة - كان وأخواتها -
(مررت) في مثل قولك : مررت بهذا الأمر صحيحا ، والفعل المكرر
في نحو قولك : لكن ضربته لتضربه الكريم ، ولئن أكرمته لتكرمه العاقل
، فالكريم والعاقل عندهم خبرا للفعلين ، وكذلك الحقوا بها اسم
الإشارة في نحو : هذا زيدا عاقلا ، ان جعلوا هذا تقريبا ، وزيدا
اسم التقريب ، وعاقلا خبر التقريب . (٢)

٢- فصل ابن عصفور الخلاف في وقوع الفعل الماضي خبرا للأفعال
الناسخة غير مقترن بقدر (٣) في حين مر به ابن أبي الربيع مرورا عابرا .

(١) البسيط ص ٥٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٨٠ - ٢٨٢ .

ومهما يكن من أمر ، فإن السفر الأول من كتاب البسيط يفضل ما يناظره من شرح الجمل لابن عصفور ، في غزارة مفادته ، وتوسعه في الشواهد القرآنية ، وهو أجدر بأن يسمى شرحا ، من شرح ابن عصفور لمحافظة على نص الجمل ، والكلام على أسننته وشواهدة .

ب - بين البسيط وبين غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيمة

ابن بزيمة هذا هو : عبد العزيز بن ابراهيم بن أحمد القرشي التونسي ، ترجم له صاحب نيل الابتهاج ، فذكر أنه كان عالما فقيها جليلا ، له تأليف منها : الاسعاد في شرح الارشاد ، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الاشيلي ، وتفسير القرآن
وذكر أنه توفي سنة ٦٧٣ هـ . (١)

وكتابه " غاية الأمل في شرح الجمل " لم تذكره المصادر التي ترجمت له ، لكن نسبته اليه ثابتة فقد جاء في مستهله قوله : " وقال العبد الفقير الى الله سبحانه عبد العزيز بن ابراهيم ابن بزيمة " ، كما ذكر فيه بعض شيوخه ، وبعض مصنفاته .

وتتضح في شرح ابن بزيمة أمور ، يجعل ابرازها لتكون الموازنة بينه وبين شرح ابن أبي الربيع أقرب ما تكون الى الدقة ، إذ أن الدقة التامة لا تأتي في مثل هذه العجالة ، ومن أهم تلك الأمور .

(١) نيل الابتهاج ص ١٧٨ .

١- لابن بزيمة قدم راسخة في الفقه ، وأصوله ، والحديث والتفسير
 وطم الكلام ، لذا لم يكن شرحه نحوًا خالصًا ، بل حشد فيه كثيرًا من
 معارفه المتنوعة . ومن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن الكلام ومعناه -
 وقد أطال فيه ^{قال} واختلف المتكلمون في وضع الأسماء على مذاهب ،
 فقالوا : هو الله سبحانه ، وهو مذهب الأشعري ، وابن فورك "بدليل
 قوله سبحانه : ﴿ وطم آدم الأسماء كلها ﴾ (١) ، وقوله سبحانه :
 ﴿ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف السنتكم واللغات ﴾ (٢)
 وليس المقصود من الألسنة الألسنة اللسانية لتساويها ، بل اللغات .
 وقيل : هي اصطلاحية ، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي وأتباعه
 وقيل : ابتداءؤها من الله سبحانه ، وتامها من الناس ، وهو قول
 أبي اسحاق الإسفراييني - من علماء الأشعرية :

الخامس : الوقف .

وقيل : إنها تدل على سمياتها بالذات ، وهو قول عباد بن سليمان
 الصيمري ، وهو متفق على فساده ، واختلف الأصوليون : هل
 الاسم هو المسمى أو غيره ؟ وكلامهم فيها طويل (٣) ثم أورد
 قول الأشعرية ، وقول مالك بن أنس رحمه الله ، وتفسير ابن عطية له
 واستدل لصحته بحديث شريف . (٤)

ومن أمثله أيضا قوله - بعد ^{إيراد} اختلاف النحاة في الآية الكريمة ﴿ ولله على
 الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ (٥) في أعراب " من " : " وروى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم فسّر الاستطاعة بالزاد والراحة ، وكذلك
 روى عن ابن عباس وابن عمر - وعليه أكثر العلماء - وعن ابن الزبير ، وهو
 مذهب مالك رضي الله عنه أنها على قدر الطاقة والقوة ، قال مالك

(١) سورة البقرة آية ٣١ . (٢) سورة الروم آية ٢٢ .

(٣) غاية الأمل ١ / ص ٥ - ٦

(٤) المصدر نفسه ١ / ٦٢٩

(٥) سورة آل عمران آية ٩٧ .

رحمه الله : وقد يجد الزاد من لا يقدر على السفر ، ويقدر على السفر من لا راخلة له ولا زاد ، وقال الضحاك : اذا قدر أن يواجر نفسه فهو مستطيع ، وقيل له في ذلك فقال : لو كان لبعضهم ميراث بمكة أكان يتركه ؟ بل كان ينطلق اليه ، روي حوا ، وكذلك يجب عليه الحج .^(١)

٢ - ويتصل بما تقدم توسع ابن بزيمة في الاستشهاد بالحديث ، حسبك أن تعلم أن أبواب التوابع من الأحاديث مثل ما في السفر الأول من البسيط كله .

٣ - شواهد الشعر في السفر الأول من البسيط أقل من الشواهد الشعرية فيما يقابله من غاية الأمل ، غير أن ابن أبي الربيع يتوسع في الكلام على بعض الشواهد التي درجة لا نجد نظيرها لدى ابن بزيمة الذي قل أن يتكلم عن معنى الشاهد ، وما قبله ، وقائله كما في قوله : " وأنشد في الباب :

وكنت كذلك رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

البيت لكثير عزة ، أم عمرو الضمرية ، وكان مقدا في شراء بني أمية وقصيدته هذه من غرر قصائده ، واختلف أرباب المعاني في معنى هذا البيت ، ولا يعرف الا بما قبله ، وهو :

فليت قلوبى عند عزة قيدت بحيل ضعيف غر منها فضلت

فقال بعضهم : الذي يقابل رجله السليمة اقامته عندها ، والذي يقابل رجله الشلاء ، ضياع ناقته . وقال أبو الحسن بن سيده : الذي يقابل رجله الصحيحة ثبوته على عهدا ، والذي يقابل الشلاء خثرها عهدا ،

(١) غاية الأمل / ١ ص ٩٣ ، وانظر صفحات ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٤٢ .

واخلالها به، وهذا بعيد من طريق المعنى و(رى فيها الزمان)
جملة في موضع الصفة لرجل ، وحذف مفعول (رى) ، وهو كثير ، والتقدير
رى فيها الزمان الداء ، والشاهد فيه بدل النكرة من النكرة " (١)

وأمثال هذا قليل جدا في غاية الأمل ، وأما في البسيط فقد تقدم
كلام ابن أبي الربيع عن قوله خزنق :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة ، وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر

ومثله ما جاء عند أيراد قول النابغة :

طين بكديون وأشورن كرة فهن اضا صافيات الغلائل

فقد تكلم عن معاني ألفاظ البيت ، وذكر أن في (اضاء) / روايتين ، ووازن
بين تينك الروايتين .

٤- ابن أبي الربيع أكثر توسعا في الأبواب ، وبسطا للمسائل النحوية
وأشد عناية بالاعتراضات ، والردود ، من ابن بزيمة ، ويتضح ذلك جليا
في أبواب الابتداء ، وحتى ، ومن مسائل ما لم يسم فأكله ، والصفة
المشبهه . .

أما المسائل التي أطال فيها ابن أبي الربيع ، وأجملها ابن بزيمة أولم
يتناولها أصلا فكثيرة جدا ، اجتزى منها بما يلي :

(١) غاية الأمل ١ / ٩١ - ٩٢

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٧

(٣) انظر البسيط ص ١٤٠ .

١- اقتضب ابن بزيمة الكلام عن الجواز فقال : قوله : " والجازم لم ، ولما
ولام الأمر ، و(لا) في النهي " وعلى الجملة فالجواز على قسمين :
جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ، فالأول : لم ، ولما ، و(لا) في النهي
ويدخل على لم ، ولما أداة الاستفهام ، والفرق بين لم ، ولما أن لم
ولما لنفى فعل معه قد . وجازم الفعلين على قسمين : ظرف ، وغير
ظرف ، والظرف قسمان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، وسنذكره مفصلاً
في باب " (١) في حين أطال : ابن أبي الربيع الكلام في الجواز جدا .^(٢)

٢- أوجز ابن بزيمة مسألة العطف على عاملين فقال : " وكذلك مسألة
العطف على عاملين ، وفيه ثلاثة مذاهب : جوازه مطلقاً ، ومنعه مطلقاً
وجوازه فيما تقدم فيه المخفوض على المرفوع وقوفاً مع السماع " (٣) في حين
أفرد لها ابن أبي الربيع مسألة أورد فيها شواهد المجيزين ، وناقشها
دليلاً دليلاً . (٤)

٣- أطنب ابن أبي الربيع في الكلام على رأى ابن الطراوة أن (على) اسم
ولا تكون حرفاً ، وناقش مذهبه هذا (٥) على حين اكتفى ابن بزيمة بقوله
: " وفهم أبو الحسين ابن الطراوة عن سيويه ، أنها لا تكون عنده إلا اسماً
ولا تكون حرفاً البتة ، واستقره فيما زعم من كلامه ، وأراد أن يخطئ
أبا القاسم فيما ذكره فيها " (٦)

٤- اقتضب ابن بزيمة الكلام على الأسماء الموصولة فقال : " قوله : " أعجب

(١) غاية الأمل ١/ص ٢٩٠

(٢) البسيط ص ٢٩ - ٣٠

(٣) غاية الأمل ١/ص ٧٦

(٤) البسيط ص ٦٣ - ٦٤

(٥) المصدر نفسه ص ٢١٩ - ٢٢٠

(٦) غاية الأمل ١/ص ١٥٥ - ١٥٦

زيداً ما كره عمرو " الى آخر الباب كل ما ذكره ظاهر " ثم تكلم في ايجاز شديد عن الموصول ، والصلة ، وحذف العائد ،^(١) في حين أورد ابن أبي الربيع كلام الزجاجي المتقدم فشرحه ، ثم أورد قوله : " ولكنه اسم ناقص لا يتم الا بصلة وعائد ، فقال :

" اعلم أن الكلام هنا في خمسة فصول :

أحدها : بناء الأسماء الموصولة .

الثاني : في الصلة .

الثالث : في الضمير العائد من الصلة الى الموصول .

الرابع : في بيان الحروف الموصولة . " (٢)

ثم تكلم عن هذه الفصول بافاضة ، شغلت أربع صفحات من المخطوط . (٣)

ولا ينبغي أن أغفل هنا أمراً يمتاز به ابن بزيزة ، وهو كثرة عزوه الى المصادر التي استفاد منها ، وكثرة تعقبه لابن بابشاذ ، وابن خروف .

وما تقدم تتضح المنزلة الرفيعة التي يحتلها كتاب البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الذي وصفه تلميذه التجيبي بقوله : " ظهر فيه حفظه وتبريزه " (٤) فأصاب .

(١) المصدر نفسه /

(٢) البسيط ص ٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٢ - ٤٦ .

(٤) برنامج التجيبي ص ٢٨٠ .

نسخة الكتاب

هي نسخة وحيدة لم أظفر بثانية لها مع شدة فحصي ، وهي محفوظة بالخزانة العامة بالمغرب الأقصى برقم (٢٠٦ ق) .
والنسخة بقلم أندلسي دقيق ، تم نسخها سنة خمس وثلاثين وسبعمائة (٧٣٥) ومسطرتها تسعة وعشرون سطرا (٢٩) ، في كل سطر نحو سبع عشر كلمة ، وقد أغمض الناسخ بعض الكلمات مما اقتضى وقنأطويلا في الاهتداء الى وجه الصواب فيها . والنسخة آثار رطوبة ، وأكل أرضة زادت من غموض بعض الكلمات ، وأول النسخة فهرس للأبواب بخط الناسخ ، ثم ترجمة المصنف ، لم يظهر منها سوى سطر وبعض سطر ، وضاع الباقي من أثر الترميم . والورقة الأخيرة تمزق في الجزء الأعلى منها ، ضاع لسببه كلام كثير .

* *

*

وعد : فهذا جهدي في درس الكتاب وتحقيقه ، ولست أرى حاجة في بيان ما كابدته من مشقة وعناء ، فهذا ما توجهه أمانة العلم والاخلاص له ، وما ينبغي الادلال بمثل هذا الجهد ، ثم لست أرى فائدة أيضا في ذكر منهجي والخطوات التي سرت عليها في تحقيق الكتاب فهذا شيء يظهر في تعليقاتي وحواشي ان شاء الله . غير أنني حرصت على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتحقيق التي استقرت عند شيخ هذه الصيغة . . .

والله الهادي الى سواء السبيل

بسم الله الرحمن الرحيم ——— صلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم تسليماً .

قال الشيخ الفقيه العلامة النحوي الأستاذ المقرئ أبو الحسين بن أبي
الربيع : اللهم إنا نحمدك على ما مننت به من نعمة الايمان ، ونشكرك على ما أوليتنا
من النعم بتلاوة القرآن ، والنظر من أجله في علم البيان ، حتى اقتطفنا يانبع
شماره ، وروينا (١) من عذب أنهاره ، بتعليل يرق ، ومعنى جليل يدق ، وتصريف
يعتاص ويشق ، ان كان باعث النشاط ، وداعية الانبساط ، به تنبسط الاحكام ،
ومنه يقتصر الحلال (٢) والحرام ولولاه ما علم المحكم والمجمل ، ولا اتضح الظاهر
والمؤول ، ولا عرفت دلالة اللفظ بفحواه ومفهومه ومعقوله ، ان ذلك ثان عين
معرفة موضوع اللفظ ومدلوله ، وان كانت المعاني في النفس خفية ، والألفاظ الدالة
عليها هي البينة الجلية ، وكيف يعرف مردود المعنى ومقبوله ، من لا يعرف موضوع
اللفظ ومدلوله ، هذا بين لا إشكال فيه ، وواضح بأول النظر فيه ، فكيف من ينقح
النظر ويستوفيه ، فيجب على الطالب الموفق أن ينظر في علم اللسان أولاً ويتخذ
قراءته عملاً يتقرب به الى مولاه ، ليحمد في الآخرة مستقره ومشواه ، وبعد ذلك ينظر في
العلوم الشرعية ، ويحمل المآخذ الدينية ، وعند هذا يكون نظره جارياً على طريق
السدان ، ويعد من أهل النظر والاجتهاد ، فان حاد عن هذه الحالة ، فهو مقلد
لامحالة . على هذا درج الأئمة ، وهذا أوصى علماء الأمة ، انظر الى ما قلته تجده
في كتبهم مسطوراً ، ومن كلامهم ووصاياهم مشهوراً ، وانما بان الحق وأضاه فليقل
الاخر ماشاء ، أجرى الله كلامنا على وجهه ، وجعله خالصاً لوجهه ، وكتبنا فيمن

(١) كلمة غامضة في الأصل ، وما أثبتته اجتهادي في قراءتها .

(٢) ما بين الاشارتين أصابه طمس في الاصل من جراء الرطوبة ذهب بأكثر حروفه ،
ونحو ما أثبت يتجه الكلام .

عرف الحق واتبع سنته ، واستمع القول فاتبع احسنه ، بمنه وامتنانه ، وفضله واحسانه
 صلى الله على صفوة أنبيائه ونخبة أصفياؤه محمد سيد البشر، الشفيخ في المحشر ،
 الذي ختمت به النبيين ، وأعليت درجته في عليين ، فقلت وأنت أصدق القائلين :
 (= وما أرسلناك الا رحمة للعالمين = (١) ، ورضي الله عن أصحابه الذين
 اجتهدوا في تشييد الإيمان ، نار البهتان ، وأذلوا عبدة الأوثان ، الذين
 استضاءت لهم مدارك العلوم ، شهد لهم بذلك قوله صلى الله عليه وسلم " أصحابي
 كالنجوم " (٢) جعلنا الله من اقتدى بآثارهم ، واهتدى بانوارهم ، وتخلق
 بآدابهم ، وعرف منازع كلامهم ، وحشرنا في زمرةم ، ولا عدل بنا عن سنتهم وأحظانا
 بمحبتهم ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وبعد : فإن (٣) كتاب أبي القاسم الزجاجي النحوي السني قد أجمع مقررؤ
 هذه الصنعة على تقديمه ، وأخذ النشأة الصغار بحفظه وتفهمه ، لما رأوا من
 بركته ، وخبروا من معرفته ، فرأيت رأيهم ، وأخذت في ذلك أخذهم ، ووضعت
 عليه تواليف عدة ، منها مختصرة ومنها معتدة ، فرأيت أن أضع كتابا مبسوطا ،
 يضم ما فيها ويجمع معانيها ويستوفيها ، ولم أمر بلفظ مطلق إلا قيدته ، ولا ناقص
 إلا كملته ، ولا مغلوق إلا شرحتة ، ولا اعتراض إلا أزلته ، ولا شاهد إلا أوضحتة ، ولا

(١) الأنبياء آية ١٠٧ .

(٢) اورد هذا الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث

الضعيفة والموضوعة ٧٨/١ رقم ٥٨ " فقال : " موضوع . رواه ابن عبد البر في

جامع العلم " (٢/٩١) ، وابن حزم في الأحكام " (٦/٨٢) من طريق سلام

ابن سليم قال : حدثنا الحارث بن غصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر

مرفوعا به . وقال ابن عبد البر : " وهذا اسناد لا تقوم به حجة لأن الحارث

ابن غصين مجهول . . . الى آخر ما قال .

(٣) الفاء مطموسة في الاصل من أثر الرطوبة .

والكلام يطلق باطلاقين :

أحدهما وهو الأشهر فيه : أن يراد به اللفظ المركب المفيد بالوضع .

الثاني : أن يراد به كل لفظة وضعت لمعنى ، وسميت كلاما لأنها مبدأ الكلام

فإذا أخذنا الكلام على الاطلاق الأول كان (أقسام) بمعنى أجزاء ، ولا يصح

أن يكون بمعنى أنواع ، لأن نوع الشيء ينطلق عليه اسم ذلك الشيء ، فتقول :

الانسان نوع من الحيوان ، وينطلق على الانسان حيوان ، وكذلك جميع انواع الحيوان

إذا اطلقت عليه اسم الحيوان صح ، ولا تقدر أن تطلق على الفعل كلاما ، ولا على

الحرف ، لأن الفعل دون الاسم لا يكون كلاما ، وكذلك الحرف لا يكون كلاما .

ولن أخذنا الكلام على الاطلاق الثاني كان (أقسام) بمعنى أنواع ، لأن الفعل

يكون منه الكلام إذا ضم إلى الاسم ، وكذلك الحرف يكون منه كلام إذا ضم إلى الاسم ،

وأولى الاسم والفعل ، واطلاق الكلام على اللفظة الموضوعية لمعنى ، صحيح ومستعمل

عند أئمة الصنعة (١) ، والأشهر في الكلام أن يطلق على اللفظ المركب .

ومعنى " بالوضع " : أن يضعه اللفظ للإفادة ، وهذا تحرز من لفظ الطائر

فإنه يلفظ بالفاظ مركبة مفيدة ولا يسقى كلاما ، لأنه لم يضعها لإفادة أحد ، وإنما

لفظ بما هو عود وعلم أن ينطق به في ذلك الحين . والتركيب في الكلام يكون على وجهين :

أحدهما : تركيب الاسم [والاسم] (٢) . والثاني : تركيب الفعل والاسم ، ويدخل

الحرف على كل واحدة (٣) من الجملتين لما تريد من المعنى .

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٨٧ - ٨٨ : " وأراد بالاقسام : الاجزاء

او المواد التي يأتلف منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأن الأقسام انما

تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم . . . والمؤلف هنا يوجه كلام الزجاجي

على نحو يزيل عنه هذا الاعتراض .

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام مستمدة من املاء المؤلف على الجمل ص ٢ .

(٣) في الاصل : " واحد " ، والتصويب من املاء المؤلف على الجمل ص ٢ .

وأما " زيد في الدار " و " زيد عندنا " فأصله من تركيب الاسم والاسم ،
 لأن الظروف والمجرورات إذا وقعا خبرين فلا بد أن يتعلقا بمحذوف تقديره :
 مستقراً واستقراً ، فإن جعل أحد من النحويين هذا قسماً ثالثاً (١) فانما فعل
 ذلك مسامحة ، فإن الاسم لا يظهر والظرف والمجرور قد نايا منابه ، فصار بذلك
 كأنه لم يكن إذا ناب غيره منابه .

وقوله : (جاء لمعنى) (٢) تحرز من حروف الهجاء ، لأن الحرف يطلق فسى
 هذه الصنعة بثلاث اطلاقات :

أحدها : أن يراد بالحرف الكلمة ، وهو الذي أراد أبو القاسم بقوله فسى
 باب حروف الخفض : أى كالم خفض ، إلا أنه قد قال هناك : (الخفض يكون بحروف
 وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف) (٣) . وهذا الاطلاق فاش عندهم (٤) ، ومعلوم

(١) نقل هذا المذهب أبو علي الفارسي في العسكريات ل ٣ عن شيخه أبي بكر بن
 السراج ، واستحسنه ، وكذا عزاه ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٣٤٤ نقلاً عن
 الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، والمؤلف في الكافي ١ / ص ٣٣ ، والسيوطي
 في همع لهوامع ٢ / ٢٢ ، ولكن ابن السراج يوافق الجمهور في كتابه الاصول
 ١ / ٨٠ ، ونقل عنه هذا ابن الخباز في توجيه اللمع ٢٣ ، وابن يعيش
 في شرح المفصل ١ / ٩٠ ، فلعل ابن السراج ذكر ما نقله عنه أبو علي فسى
 مكان آخر .

(٢) الجمل ص ١٧٠ .

(٣) المصدر نفسه ص ٧٣ .

(٤) " عندهم " ليست واضحة في الأصل .

أن أبا القاسم لم يرد بالحرف هنا الكلمة ، لأنه أتى به في مقابلة الاسم والفعل ،
والكلمة^(١) تنطلق ويراد بها^(٢) // الاسم والفعل والحرف ، لأنها الجنس ،
والاسم والفعل والحرف أنواع لها .

الثاني : أن يراد بالحرف حرف الهجاء ، ويعلم أيضاً أن أبا القاسم لم
يرد بالحرف هنا هذا ، لأنه قال : " جاء لمعنى " ، ولأنه جاء في مقابلة الاسم
والفعل ، وحرف الهجاء مبدئ الكلم الثلاث ، ولأجل هذا قال أبو علي في كتاب
الايضاح : " اسم وفعل وحرف " (١) . ولم يقل : " جاء لمعنى " ، لأن مجيئه في
مقابلة الاسم والفعل يدل على أنه لا يراد بالحرف هنا إلا حرف المعنى .

قوله (فالاسم ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً) (٣)

فاعل جاز (أن يكون) ، والتقدير : ماجاز كونه فاعلاً أو مفعولاً ، ودخول
حرف الخفض عليه ، أي : فاسم من جهة النظر والقياس ، واستعماله فاعلاً ومفعولاً .
اعترض بعض الناس هذا الحد . قال : ليس بجامع ولا مانع ، ولا بد في
كل حد ، حقيقياً كان أو غير حقيقي من أن يكون جامعاً مانعاً (٤) .

(١-١) اصاب هذه العبارة عيب الأثرة فاتى على كثير من حروفها .

(٢) الايضاح ٦/١ .

(٣) الجمل ص ١٧ .

(٤) أورد هذا الاعتراض ابن السيد في اصلاح الخلل ص ٦ - ٨ ، وابن عصفور في شرح

الجمل ١/٩٠ ، واعتذر عنه ابن السيد بأمرين :

" احدهما : أن أبا القاسم لم يسمه حدّاً فيلزمه هذا وإنما هو (رسم رسم نبيه
الاسم) على وجه التقريب والتمثيل .

والثاني : أن أكثر النحويين المتقدمين قد فعلوا هذا ، لأنهم حدوا الاسم

بحدود لا تستغرق أحسنائه " اصلاح الخلل ص ٨ .

أما كونه ليس بجامع فإننا نجد أسماء كثيرة لا تكون فاعلة ولا مفعولة ، ولا يدخل عليها حرف من حروف الخفض ، منها : كل مصدر لا يتصرف نحو : سبحان الله ، وريحانه (١) ، وغيرهما من المصادر التي لا تستعمل إلا منصوبة نائبة مناب الفعل . ومنها : كل ظرف لا يتصرف نحو (سحر) إذا أردته ليوم بعينه ، و (عشيّة) و (عتمة) وغير ما ذكرته من (٦) الظروف التي تلزم النصب على الظرف ، ولا توجد تجرى بالاعراب على حسب الظروف المتصرفة . ومنها : كل اسم لا يستعمل إلا في النداء ، ولا يستعمل في غيره ، ومن ذلك (أيمن الله) ، فانه لا يستعمل إلا مبتدأ ، ومنها (مذ) و (منذ) على من رفع بهما .

وأما كونه غير مانع فإن العرب تقول : جئتك يوم خرج زيد ، وكذلك تقول : جئنا حين جاء زيد ، ولا شك أن ظروف الزمان كالم يجوز أن يخفض بها . وهي يصح دخولها على الأفعال ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ هذا يوم ينفخُ الصّادِقِينَ صِدْقَهُمْ ﴾ (٣) ، وقال تعالى ﴿ يوم لا تملكُ نفسٌ لنفسٍ شيئاً ﴾ (٤) ،

[وقال النابغة] (٥)

١ - * على حين عاتبت المشيب على الصبا * (٦)

(١) في اللسان " روح " : " والعرب تقول : سبحان الله ، وريحانه ، قال أهل اللغة : معناه ج واسترزاقه ، وهو عند سيوييه من الاسماء الموضوعية موضع المصادر " وانظر الكتاب ٣٢٢/١ ، والمقتضب ٢٢٠/٣ .

(٢) في الاصل : " في " .

(٣) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٤) سورة الانفطار آية ١٩ .

(٥) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام ، وسيورد المؤلف الشاهد ص ٣٧٨٤ مع النص على نسبه الى النابغة .

(٦) تمامه * وقلت : ألما أصح ، والشيب وانع *

والبيت في ديوانه ص ٧٢ ، الكتاب ٣٣٠/٢ ، شرح أبياته لابن السيراف ص ٥٣

معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، ايضاح الوقف والابتداء

٣٥١/١ ، الزاهر ٤١١/٢ ، الايضاح في علل النحو ص ١١٤ ، القطع =

الجواب عن الاعتراض الأول من وجهين :

أحدهما : أنه قال : أو مفعولا ، والمفعول يكون على خمسة أوجه :
 مفعولا مطلقا ، ومفعولا فيه ، ومفعولا من أجله ، [ومفعولا معه] (١) . فالمفعولُ
 المطلقُ : المصدرُ انتصب بفعله ، والمفعولُ فيه : الظروف وما جرى مجراها ،
 والمفعول به : المحلُّ الذي وقع الفاعلُ به فعله ، فسبحان الله مفعول مطلق ،
 لأنه مصدر انتصب بفعله ، إلا أن فعله ناب هو منابه ، و (سحر) إذا أردتَه ليوم
 بعينه ، وما جرى مجراه انتصب على المفعول فيه ، لأنه من قبيل الظروف . والمنادى
 مفعولٌ به ، ألا ترى أن قولك : يا عبد الله ، انتصب باضمار فعلٍ تقديره : أنادى
 وأريد ، وما أشبه ذلك على حسب ما يبيِّن في باب النداء ، فلا تجد يخرج عن هذا
 إلا (أيمن) ، فإنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر ، والتقدير : أيمن الله قسي . إلا أن
 مذهبه في المبتدأ أنه ارتفع على التشبيه بالفاعل ، ذكر ذلك في باب الابتداء (٢) .
 وأما (مذ) و (منذ) فمذهبه فيهما أنهما ظرفان ، وما بعدهما
 المبتدأ ، والتقدير عنده : بينى وبين لقاءه يومان ، على حسب ما يبيِّن ، ففى
 باب مذ ومنذ (٣) ، ولو كان مذهبه فيهما كمذهب أبي علي (٤) لكان الانفصالُ
 عنهما كالانفصال عن (أيمن الله) .

= والائتناف ص ٦٨٠ ، ٧٦٧ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٥٣٣ ، الافصاح
 للفاروق ص ٢٧٤ ، الانصاف ١/٢٩٢ ، شرح المفصل ٣/١٦ ، خزانة
 الأدب ٣/١٥١ .

- (١) تكلمة بها يتم الكلام مستمدة من كلام المؤلف في املائه على الجمل ص ٣ .
 (٢) الجمل ص ٤٨ ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٩٢ : " وأما أيمن " الذي
 هو اسم مفرد من اليمين فلم يستعمل مع ذلك الا مبتدأ ، فلذلك لم يدخل
 تحت الحد ، لأن هذا الحد انما وضعه ابو القاسم على التسامح . وقد بيين
 ذلك في الايضاح له ، فزاد في الحد : في حيز ذلك ، فيدخل بهذه الزيادة تحت
 الحد جميع الاسماء " .
 (٣) انظر الجمل ص ١٥١ .
 (٤) " مذ " و " منذ " اذا رفعت الاسم بعدهما - عند الفارسي - مبتدأ ، والاسم
 المرفوع بعدهما الخبر / انظر الايضاح ١/٢٦١ - ٢٦٢ .

وأما أسماء لأفعال نحو: نَزَلَ ، وَهِيَ ، وَرَبِيْهِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا ، فَاخْتَلَفَ النحويون فيها فمنهم من ذهب إلى أنها أفعالٌ ، جرت في الفاعل على طريق الأسماء فقالوا في (نَزَلَ) : ، إِنَّهَا أَنْزَلَ ، ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ أُجْرَتْ لَفْظَهَا كَلْفِظِ الْأَسْمَاءِ ، وَكَذَلِكَ (شَتَّانَ) أَصْلُهُ شَتَّتَ ، ثُمَّ عُدِلَ مِنْ شَتَّتَ إِلَى شَتَّانَ ، وَأَجْرُوا اللَّفْظَ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ، فَتَسَمَّيْتُمْ لَهَا عَلَى هَذَا أَسْمَاءً ، إِنَّمَا هِيَ مِرَاعَاةٌ لِلْفِظِ وَإِنَّمَا هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ أَعْمَالٌ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ (١) ، وَمِثْلُ هَذَا (لَيْسَ) فَإِنَّهَا حَرْفٌ مِنْ جِهَةِ مَعْنَاهَا ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (مَا) // تَتَفَى الْجُمْلَةَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا ، فَكَمَا أَنَّ (مَا) لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهَا : إِنَّهَا فَعَلٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهَا (لَيْسَ) : فَعَلٌ (٢) ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ أُجْرَتْ لَفْظَهَا مُجْرَى الْأَعْمَالِ فَالْحَقْوَاهَا ضَمَائِرُ الرَّفْعِ فَقَالُوا : الزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قائمين ، والحقوها أيضا علامة التانيث فقالوا : ليست هند قائمة ، وكان الأصل فيها : لَيْسَ بِكسر الياء ، وكان القياس أن تُقَلَّبَ الياءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَيُقَالُ : لَيْسَ كَمَا يُقَالُ : بَاعَ ، لَكِنَّ الْعَرَبَ سَكَنَتِ الْيَاءَ لِتُخَالَفَ الْأَعْمَالُ فِي الْحَقِيقَةِ ، فَجَرَتْ لِذَلِكَ مُجْرَى (لَيْتَ) (٣) ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَصِحُّ الْإِعْتِرَاضُ بِأَسْمَاءِ الْأَعْمَالِ لِأَنَّهَا أَعْمَالٌ فِي الْحَقِيقَةِ .

(١) انظر الكافي ٣٤٣/١ ، منهج السالك ص ٥ ، توضيح المقاصد ٧٥ / ٤ ،

شرح اللوحة البدرية ٨٠ / ٢ ، همع الهوامع ١٠٥ / ٢ .

(٢) القول بحرفية "ليس" مذهب جماعة من النحاة منهم: ابن شقير، والفارسي

ونقله عن شيخه أبي بكر بن السراج ، ونسب في اللسان إلى ابن كيسان / انظر على وجه النصيب ص الحلبيات ص ١٦٣ - ١٦٤ ، كتاب الشعر

ل ٣ ، رصف المبانى ص ٣٠٠ ، الجنى الدانى ص ٤٩٤ ، وانظر الأصول

٩٣ / ١ ففيه يوافق ابن السراج الجمهور على أن (ليس) فعل .

(٣) انظر المرتجل ص ١٢٧ ، شرح المفصل ١١٢ / ٧ ، وانظر ما سيذكر ص ٦٤

ومن النحويين من ذهب إلى أنها أسماء لا أفعال ، فنزال : اسم انزل ،
 وشتان اسم شئت ، وهيئات : اسم بعدد ، كما أن حسان اسم لشخص ولا موضع
 لها من الاعراب ، لأن الاعراب في الاسماء ، إنما يوجد دلالة على معانٍ فـسـى
 مدلولاتها (١) ، وهي الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، وهذه المعاني لا يمكن
 أن توجد في الفعل ، فلا توجد الاعراب في الالفاظ الدالة عليها (٢) ، فعلى
 هذا القول يثبت الاعتراض عليه بأسماء الافعال .

ومن النحويين من ذهب إلى أنها أسماء للأفعال ، ولها موضع من الاعراب ،
 وهي منصوبة وذلك أنها أسماء ، والاسماء اذا وقعت في الكلام المفيد فلا بد أن تكون
 مرفوعة ، أو منصوبة ، أو مخفوضة ، في اللفظ أو في التقدير ، أو في الموضع ، فلا بد
 لهذه - إن هي أسماء مبنية - أن يكون لها موضع من الاعراب ، فنظروا بماذا تلحق
 من الاسماء فأقرب الاسماء اليها المصادر النائية (٣- ، فاجروا ٣-) رويدا مجرى :
 ضربا زيدا ، لأن كل واحد منهما ناب مناب فعل ، وهذه النائية منصوبة فجعلوا
 موضع هذه الاسماء نصب ، فقد دخلت على هذا تحت قوله : أو مفعولا ، بهذه
 الملاحظة ، وعلى هذا المذهب الثالث أكثر النحويين ، ويظهر من كلام سيوييه
 وهو أقوى من جهة النظر . (٤)

(١) في الاصل : "أولاتها" والتصويب مستمد من كلام المؤلف في الكافي ١/ص ٣٤٤ .

(٢) هذا هو مذهب البصريين / الكتاب ١/ ٢٤١ ، المقتضب ٣/ ٢٠٢ ، الاصول

١/ ١٦٧ ، وانظر منهج السالك ص ٥ ، توضيح المقاصد ٤/ ٧٥ ، شرح

اللمحة البدرية ٢/ ٨٠ .

(٣) في الاصل "الثابتة لو اجروا" تصحيف فتحريف .

(٤) قال المؤلف في الكافي ١/ ٣٤٤ - ٣٤٥ : "ومن المتأخرين من ذهب إلى
 أن موضعها نصب . . . وفي لفظ سيوييه بعض ظهور يقتضى أن موضعها =

الثاني : أنه قال : مجاز أن يكونَ فاعلا ، أى : مجاز من جهة تصور معناه وحقيقته أن يكونَ فاعلا ، ألا ترى أن (سبحان الله) بمعنى : براءة الله من السوء . فكما يصح أن يكونَ (براءة الله) فاعلة يصح من جهة القياس أن يكونَ (سبحان الله) فاعلا ، وأن كانت العرب لم تستعمل ذلك ، ألا ترى أنك تقول : صحت براءة الله من السوء (١) ، وكذلك جميع المصادر التي لا تتصرف إذا رجعت الى تصورها ودلالاتها وجدتها سالحة أن تكونَ فاعلة ، وإن كانت العرب رفضت ذلك ، فليس رفض العرب ذلك بالمزيل حقيقة الشيء ، وكان هذا الانفصال أقوى ، لأنه لو أراد الاستعمال لقال : ما استعملته العرب فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر ، وكان يكون بلاشك أخصر فعدوله الى أن قال : " مجاز " دليل على أنه إنما أراد من جهة تصورهِ ودلالته وعلى هذا (أيمن الله) يجوز من جهة دلالة أن يستعمل فاعلا ، لأن (أيمن الله) بمنزلة : يمين الله ، واليمين : البركة ، فكما يستعمل اليمين فاعلا يجوز أن يستعمل (أيمن الله) فاعلا (٢) ، فقد صح بما ذكرته أن هذا الحد جامع .

وأما الاعتراض الثاني : وهو أنه غير مانع ، فالانفصال عنه أن تقول : إن الأضافة في مثل قولك : جئتكَ يومَ خرج زيدٌ ، وجئتكَ حينَ (٣) جاء زيدٌ ، إنما هو المصدر ، فكان القياس أن يكونَ بما أوبان ، لأن الفعل لا يكون في تأويل المصدر إلا بحرف يقترن به ، وذلك نحو قوله تعالى (ود ما عنتم) (٤) ، وكذلك تقول :

= أن موضعها نصب ، وإن لم يكن واضحا " وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ١/ ٤١ أن هذا مذهب سيويه والمازني وأبي علي الدينوري وأبي علي الفارسي في تذكرته ، وفي توضيح المقاصد ٤/ ٧٥ أنه مذهب " المازني ومن وافقه ، ونقل عن سيويه وعن الفارسي القولان " يريد أنها لا محل لها من الأعراب وأنها في موضع نصب .

- (١) انظر هذا في الكافي ١/ ٤١ والأشباه والنظائر ١/ ٧٠ - ٧١ عنه .
- (٢) اقتفى ابن الفخار الخولاني اثر المؤلف في دفع الاعتراض عن كلام أبي القاسم الزجاجي في شرح الجمل ص ٨ ، فأورد الوجهين اللذين أوردهما المؤلف بالفاظ قريبة ما هنا .
- (٣) في الأصل : " فيمن " .
- (٤) سورة آل عمران آية ١١٨ .

أعجبنى أن قام زيد ، التقدير: اعجبنى قيام زيد ، لكن العرب اتسعت فسى
ظرف الزمان باضافته الى الفعل غير مقرون بحرف ، وقد فعلت ذلك في (آية)
في قوله : (بآية اكلت معكم حيسا) (١) . وقال الشاعر:

٢ - * بآية تقدمون الخيل شعنا * (٢)

وفى (ذى) في قوله (لا أفعل بذى تسلّم) (٣) اى : لا أفعل والله يسلمك ، وقد

فعلت العرب ذلك فى (حيث) من ظروف المكان ، فتقول : جلست حيثُ جلست

زيد ، وهذا كله خروج عن القياس ، وكذلك : (تسمع // بالمعدي خير ممن أن

تراه) (٤) الاصل : أن تسمع بالمعدي ، وسيأتى الكلام فى هذا مكلا فى ابوابه .

وقوله (والفعل : ما دل على حدث وزمان ماضى ومستقبل) (٤) .

(١) الحيس : الاقط يخلط بالتمر والسمن " اللسان / حيس " وهذه العبارة
قالها ناشب بن بشامة العنبرى " الأعر " وكان أسيرا فى بكر من وائل - وكانوا
يعدون لغزو قومه - فأرسل الى قومه بحضرتهم - رسولا يبلغهم رسالة منها
هذه العبارة ، وأراد أن اخلاطا تجهزوا لغزوكم فظنوا لمراده . انظر
القصة فى النقائص ص ٣٠٥ ، الملاحن ص ٥ ، العقد الفريد ١٨٢/٥ ، الامالى
٦/١ ، المزهر ١/٥٦٩ . وفى هذه المصادر : (بآية ما اكلت) ، ولا شاهد
فى العبارة على هذه الرواية .

(٢) تمامه * كأن على سنانكها مدا * *

والبيت فى الكتاب منسوب الى الاعشى ، وليس فى ديوانه المطبوع ، وقال البغدادي

" ولم أره منسوبا الى الأعشى الا فى كتاب سيبويه " انظر الكتاب ١١٨/٣ ،

الايضاح فى علل النحو ص ١١٣ ، ١١٧ ، شرح المفصل ١٨/٣ ، مغنسي

اللبيب ص ٥٤٩ ، ٨٣٦ ، همع الهوامع ٢٨٧/٤ ، خزانة الأدب ١٣٥/٣ ،

وما بعدها .

(٣) انظر الكتاب ١١٨/٣ ، الايضاح فى علل النحو ص ١١٤ ، ١١٨ .

(٤) من امثال العرب انظر الفاخر ص ٦٥ ، جمهرة الامثال ٢٦٦/١ ، فصل

المقال ص ١٣٦ ، مجمع الامثال ١٢٩/١ ، وانظر توجيهه فى الكتاب ٤٤/٤ ،

الخصائص ٤٣٤/٢ ، سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١ ، ٢٨٩ ، الشعر ص ٢٦٥

ويروى " أن تسمع " و " لان تسمع " .

صراخر

اعترض بعض الناس هذا بأنه لم يذكر الحال ، والأفعال على ثلاثة أقسام :
 منها ما يدل على الماضي ، ومنها ما يدل على الحال ، ومنها ما يدل على الاستقبال .
 فكان قياسه أن يقول : ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو حال أو مستقبل (١) .
 الجواب : أن الماضي له بنية تخصه ، وذلك : قام وقعد وانطلق وما أشبه
 ذلك ، والمستقبل له بنيتان : أحدهما تخصه ، وذلك صيغة الامر ، اضرب
 واقتل ، وما أشبه ذلك ، والثانية توجد للحال والاستقبال ، وذلك الفعل
 المضارع نحو : يضرب ، ويقتل ، فإذا نظرت إلى هذه الابنية الثلاثة علمت أنها
 أفعال من قوله " ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل " لأن (قام) وما أشبهه
 يعلم أنه فعل لدلالته على الحدث والزمان الماضي ، و (اضرب) وما أشبهه يعلم
 أنه فعل بدلالته على الحدث والزمان المستقبل ، و (يضرب) وما أشبهه يعلم أنه
 فعل بذلك أيضا ، لأنه وضع للحال ووضع للمستقبل (٢) ، فلما رأى هذا اللفظ
 كافيا في تعريف الأفعال كلها لم يحتج إلى ذكر الحال إذ ليس مقصوده بيان
 أقسام الأفعال ، إنما مقصوده أن يأتي برسم يعلم منه الفعل ، ويفصل به عن الاسم
 والحرف ، وسيأتي في باب الأفعال ويذكر أقسامها ، وقد ذكر هناك الحال وتقريبه
 على المبتدئ أن تقول : الفعل ماضٍ معه (قد) أو كان صيغة للامر .

وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطرد وجامع ومانع في الأكثر وليس مانعا على
 الإطلاق ، ألا ترى أن أسماء الأفعال تدل على الحدث والزمان الماضي والمستقبل

(١) انظر إصلاح الخلل ص ١٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٥ .

(٢) قال ابن بزيمة في غاية الأمل ١ / ص ٧ " ولم يذكر فعل الحال بخصوصيته
 لدخوله تحت اشتراك صيغة يفعل " .

لأنك إذا قلت : نَزَلَ فُهِمَ مِنْهُ مَا يُفْهِمُ مِنْ (انزَلَ) و (انزَلَ) يفهم منه الحدث والزمان المستقبل ، وكذلك (نَزَلَ) يفهم منه الحدث والزمان المستقبل ، وكذلك (شَتَّانَ) يفهم منه ما يفهم من (شتت) ، وكذلك (هيهات) يفهم منه ما يفهم من (بعد) ، وكذلك جميع أسماء الأفعال يفهم منها ما يفهم من الأفعال ، فمن ضرورتها أن يفهم منها الحدث والزمان ، فليس بمانع . والمانع (١) أن يقول : " الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما وقع ولم ينقطع ، ولما لم يقع " (٢) . ويقول : " أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت " يخرج أسماء الأفعال . والعدر لأبي القاسم أن يقال : قد جاء بعد ذلك بما يقتضى هذا ، وهو قوله : " والحدث : المصدر " على ما يتبين .

وقوله : (والحدث : المصدر) (٣)

يريد أن الحدث هو الذى صدر (٤) منه الفعل ، أى خرج ، فالأصل القيام فلما أرادوا الإخبار بإيقاعه فى زمن ماضٍ قالوا : قام ، فقام ماضٍ ، والقيام المصدر ، وكذلك القعود هو الذى وُضِعَ دالاً على هذه الحركة فلما أرادوا الإخبار عن زيد مثلاً بأنه أوقعه فيما مضى [قالوا : قعد] (٥) ، وكذلك جميع الأفعال إنما هى مأخوذة من الحدث (٦) ، فهى تدل على الحدث بالحروف والمادة ، ودالة على المعنى الزائد على الحدث وهو الزمان ، وأن الفعل جىء به للإخبار عن الفاعل

(١) فى الأصل : " والجامع " تحريف .

(٢) هذا هو حد الفعل عند سيويه / الكتاب ١ / ١٢٠ .

(٣) الجمل ص ١٧٠ .

(٤) فى الأصل " صار " تحريف .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٦) هذا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المصدر - الحدث - مأخوذ

من الفعل / انظر الايضاح فى علل النحو ص ٥٦ ، الانصاف ١ / ٢٣٥ ،

شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٨ .

أوعن المفعول بالبنية ، وأسماء الأفعال ليست كذلك ، لا تدل على الزمان بالبنية ، وإنما هي أسماء للأفعال ، فتدل على الحدث والزمان لأنها أسماء ما وضع دالاً على الحدث والزمان ، فبهذا تفترق الأفعال وأسماء الأفعال .

وقوله : (وهو اسم الفعل) (١) أي الأسماء المأخوذة منه الفعل كما تقول

تُرَابُ الْآنِيَةِ أَي : التراب المعمول منه الآنية . وَزَهَبُ السَّوَارِ ، وَفِضَّةُ الْخَلْخَالِ أَي :

الذهب الذي عمل منه السوار ، فكما أن السوار إنما يدل على الذهب بذاته //

لا يشكله سمي سواراً ، كذلك الفعل يدل على ما أخذ منه - وهو الحدث -

بحروفه ، ويدل على المعنى الزائد الذي به استحق أن يقال له فعل ، بالشكل

والبنية ، وكذلك : كَتَانُ هَذَا الثوب ، وصوف هذا الثوب ، المعنى بلا شك :

الكتان الذي عمل منه هذا الثوب .

وقوله : (والفعل مشتق منه) (٢) : هذا اللفظ أجلى فيما أراد من

الكلامين المتقدمين ، فهذه ثلاث جمل معناها واحد (٣) ، ويسمى هذا التثبيح

قال امرؤ القيس :

٣ - * مَكْرٌ مَقْبِلٌ مَدْبِرٌ مَعًا * (٤) .

ومن الناس من قال : إن الفعل الأول غير الثاني ، وإن معنى (هو اسم

الفعل) أي : اسم الحدث وأطلق الفعل هنا على الحدث ، وأراد بالفعل الثاني

(١) الجمل ص ١٧٠ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) كلمة مطموسة في الأصل ، مستمد من املاء المؤلف على الجمل ص ٥٠ .

(٤) تمامه : * كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ * .

والببيت من معلقته / انظر ديوانه ص ١٩ ، شرح القصائد السبع الطوال

الجاهليات ص ٨٣ ، شرح القصائد التسع المشهورات ١/١٦٥ .

الفعل الصناعي (١) ، وهو بلاشك "خروج" عن الكلام ، واضطراب فيه ، وإنما ينبغي أن يجري الأول والثاني على الإطلاق الصناعي ، ويكون مأخذه ما ذكرته .
وقوله : (والحرف ما دل على معنى فو غيره) (٢) .
قال بعض المتأخرين : هذا رسم مردود لأن الأسماء الموصولة تدخل تحت هذا الرسم ، فليس يمانع وإن كان جامعاً ، لأن جميع هذه الحروف تدل على معنى فو غيرها ، إلا أن من الأسماء ما هو كذلك ، وإنما كان ينبغي أن يقول : الحرف ما دل على معنى فو غيره ، ولم يكن أحد جزأى الجملة وبهذا يقع الفصل (٣) .
الجواب : أن هذه الأسماء الموصولة لا تدل على معنى فو غيرها ، وإنما هي تدل على معنى مع غيرها ، فإذا قلت : جاءني الذي قام ، لا يدل على معنى فو (قام) وإنما يدل على معنى مع (قام) ، بخلاف الحرف ، وكذلك جميع الأسماء الموصولة تدل على معان ، إلا أن تلك المعاني لا تفهم إلا بالصلة ، وكذلك (ما) إذا كانت نكرة موصوفة و (من) إذا كانت كذلك ، ونحو قولك : مررت بمن معجب لك ، فمن هي الموصوفة والمعنى ، إلا أن ذلك المعنى لا يفهم إلا بالصلة وليس الحرف كذلك ، وإنما جيء بالحرف ليدل على معنى في الجملة وهو (٤) الاستفهام عنها ، [في نحو : هل زيد قائم] (٥) ، ولولا الحرف ما فهم ذلك المعنى الذي قصد في الجملة ، وكذلك : ما زيد قائم ، وبعد المجيء بهل يثبت الاستفهام ، وكذلك بعد المجيء بما ، ثبت النفي ، وكذلك الألف واللام الداخلتان على الاسم

(١) إصلاح الخلل ص ٢٦ .

(٢) الجمل ص ١٧ .

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ٢٧ .

(٤) في الاصل : " وهي " .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

الشائع ، إنما دخلت على معنى ، وهو العهدُ فيما دخلت عليه ، فجميعُ الحروف
تدلُّ على معانٍ فوغيرها ، والحرفُ يأتى لمعنى فوالاسم ، ويأتى لمعنى فسو
الفعل ، ولهذا كله أبوابٌ تبينُ فيه إن شاء الله تعالى .

.....

باب الاعراب

الإعرابُ عند العرب يكونُ على وجهين :
أحدهما : أن يكونَ بمعنى البيان ، يقال : أعربَ الرجلُ عن حاجته إذا
أبانَ عنها ، ومنه الحديث (البكر تستأمر في نفسها ، وإنَّها صماتها ، والشيبُ
تُعربُ عن نفسها) (١) أي : تبين .
الثاني : أن يكونَ منقولاً من : عربتُ معدةَ الرجل ، إذا تغيرت ، لأنَّ الفعلُ
الثلاثي إذا كان لا يتعدى فنقله بالهمزة قياساً .

وقد يأتي الإعراب على غير هذين الوجهين يقال : أعربَ الرجلُ : إذا كان
له خيلٌ "عرباً" ، ويقال : أعربَ الرجلُ : إذا كان عارفاً بالخيلِ العراب ، إلا أن
الإعراب عند النحويين ليس منقولاً من هذين الأخيرين ، وإنما هو منقول من الأولين
لأنَّ الإعرابَ عند النحويين تغييرٌ الأواخر لدخول العوامل ، فكل كلمة يتغير آخرها
إذا دخلت عليها العوامل فهي معربةٌ ، وإذا لم يتغير آخرها لدخول العوامل
فهي مبنيةٌ ، وهذا التغيير إنما قصد به في الأصل الدلالة على المعاني من
الفاعلية والمفعولية ، والإضافة ، فيصحُّ على هذا أن يكونَ النحويون نقلوه من : أعربَ

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٩٢/٤ ، مسند عدى بن عميرة الكندي ، وابن
ماجه في سننه ٦٠٢/١ " كتاب النكاح - باب استثمار البكر والشيب " عن عميرة
الكندي : " الشيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها " وانظر في
القدير للمناوي ٣٤٢/٣ ، واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم " الشيب تعرب
... الزجاجي في الجمل ص ٢٦١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٠٢/١ ،
وانظر في معاني " اعراب " واشتقاقه / اللسان " عرب " الخصائص ٣٦/١ - ٣٧ ،
شرح المهجة البدرية ٢٣٥/١ ، الأشباه والنظائر ١/٢٥ - ٢٦ ، وقد اقتفى
الغافقي شيخه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٢ ، فذكر ثلاثة معانٍ للإعراب
بالفاظ قريبة مما ذكر ابن أبي الربيع .

٨ الرجل عن حاجته : اذا // أبان عنها ، لأن هذه الحركات وضعت في الأصل لفهم هذه المعاني . ويكون من أعرب الطعام المعدة : اذا غيرها ، لأن هذا تغيير في الآخر ، وكان هذا أقرب ، لأنك اذا جعلته من الأول فيكون التصرف فيه بالنقل ، واذا جعلته من الثاني فيكون التصرف فيه بالاقتصار على بعض ما وضع له بأصل اللغة ، ويكون مثل دابة لأنها بأصل اللغة تنطلق على كل ما يدب ، وهي بعرف الاستعمال تنطلق على ذوات الأربع ، وهذا أقرب من التصرف بالنقل .

ويمكن أن يكون النحويون قد اشتقوا من مثل قوله سبحانه = عرباً أتراباً (١) المعنى : حسناً (٢) ، ويكون معنى أعربته : حسنته ، لأن جعل الحركات في الآخر دالة على المعاني من أحسن ما عمل في الكلام ، وأخصره ، وهذا أبعد الثلاثة (٣) .

ثم إن الإعراب يكون في اللفظ ، ويكون في التقدير ، فالذي في اللفظ بين ، والذي في التقدير يعلم بالنظائر ، فاذا قلت : جاءني موسى ، ورأيت موسى ، فهمو متغير في التقدير بالعوامل ، ويعلم ذلك بأن موسى اسم أعجمي بمنزلة ابراهيم ، وابراهيم اذا دخلت عليه العوامل تغير ، فيعلم أن موسى كذلك ، لأن الآخر ألف ، والألف لا تقبل الحركات ، وبهذا النوع يعلم أن (سبحانه الله) معرب ، وإن كانت العرب لم تغير آخره بدخول العوامل وألزمته طريقة واحدة ، لأن (سبحانه الله) بمنزلة : براءة الله من السوء ، و (براءة الله من السوء) يتغير آخره بدخول

(١) الواقعة آية ٣٧ .

(٢) في التاج " عرب " ٣ / ٣٣٨ : " فأما العُرب : فجمع عروب ، وهي المرأة الحسنة "

المتحبيه الى زوجها . . . وسيد ذكر المؤلف هذا بعد ص

(٣) عول ابن الفخار الخولاني الالبيري في شرح الجمل ص ١٢ - ١٣ على ما ذكره

المؤلف في بيان معاني (أعرب) وما ذكره من أمثله .

العوامل ، فتقول : صحّت براءة الله من السوء ، فيرتفع ، فيعلم بهذا أن (سبحان الله) لو دخل عليه ما دخل على البراءة ، وتعريف كتصرفها لتغيير بالعوامل ، فهو لذلك معرب ، لأنك لو قدرت اختلاف العوامل لوجب تغيير الآخر ، فعلم ذلك بالقياس والنظائر ، كما أن (ذا) يعلم أنه مبني وأن آخره لا يتغير في التقدير بنظيره (١) ، وذلك أن نظيره ما ليس آخره ألفا يتغير بدخول العوامل إلا تسرى أن نظير (ذا) : هؤلاء ، لأن كل واحد منهما من أسماء الإشارة ، و (هؤلاء) لا يتغير آخره عند دخول العوامل فعلم أن (ذا) لا يتغير في التقدير .
والتغيير الذي يكون في التقدير لا يكون إلا بالحركات ، وأما الذي في اللفظ فيكون بالحروف ، ويكون بالحركات ، ويتبين مكملاً إن شاء الله في الباب الذي بعد هذا .

قوله : (إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها) (٢) .

يريد إعراب الأسماء المتمكنة ، وهي التي لم تشبه الحروف ، ولم تتضمن معانيها لأن الأسماء على ثلاثة أقسام : قسم أشبه الحرف كالأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، فهذا القسم يكون مبنيًا .

الثاني : ما تضمن معنى الحرف ، نحو : أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ،

فهذا أيضا مبني .

الثالث : ما لم يتضمن معنى الحرف ، ولم يشبه الحرف ، فهذا هو المعرب ، نحو :

زيد وعمرو ورجل ، وما أشبه ذلك ، وقد يطرأ على هذه الأسماء التي لم توضع وضع

(١) في الأصل : " بنظير " .

(٢) الجمل ص ١٨ .

الحرف ، ولا تضمنت معنى الحرف في بعض أبواب العربية ، طواريء توجب بناءها .

منها التركيب مع الحرف ، وذلك نحو: لارجل ، قال الله تعالى = (لا ريب فيه) = (١)

ومنها التركيب مع الصوت ، وذلك نحو: سيويه وعمرويه .

ومنها شبه المبني من الأسماء نحو: يسار ويدان (٢) .

ومنها الإضافة إلى الحرف ، نحو قوله = إنه لحق مثل ما انكم تنطقون = (٣) ،

فيمن قرأ بالفتح . (٤)

ومنها إضافة الزمان إلى الفعل الماضي ، نحو قول النابغة :

* على حين عاتبت المشيب على الصبا * [١]

ومنهم من قال : إضافة الزمان إلى الجملة .

ومنها عدم التمكين في الكلام ، وهذه كلها تبين في مواضعها إن شاء الله ،

وإنما الكلام هنا فيما بُني من الأسماء بأصل الوضع ، وهو : ما وضع شبيها للحرف ، أو متضمنا معنى الحرف .

(١) سورة البقرة آية ٢ .

(٢) فعال من الميسرة والتبدد / انظر الكتاب ٣ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، الجمل ص ٢٦٣ ،

شرح المفصل ٤ / ٥٣ - ٥٤ .

(٣) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٤) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقراء عاصم

في رواية أبي بكر ، وحمزة والكسائي بالرفع / السبعة ص ٦٠٩ ، حجة

القراءات ص ٦٧٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢٨٧ ، وانظر في

توجيه نصب اعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٣٥ ، مشكل اعراب القرآن ٢ /

قوله : (وإعرابُ الأفعالِ رفعٌ ونصبٌ وحزمٌ ولا خفضٌ // فيها) (١) . يريد
الأفعالَ المضارعةَ الخاليةَ من إحدى النوناتِ الثلاثِ لأنَّ الأفعالَ على ثلاثة
أقسام :

صيفةُ الأمر ، فهذه مبنيةٌ على السكون ، ولا سؤالٌ في هذا ، لأنَّ أصلَ
الفعلِ البناءُ ، وأصلُ البناءِ السكون .

الثاني : الفعلُ الماضي : وهو مبنيٌّ على الفتح مالم يلحقه ضميرٌ رفعٍ [غير] (٢)
الألفِ في التشنية ، وفي هذا سؤالٌ : لم بُنيَ على حركةٍ ؟ .

الثالث : الفعلُ المضارع : وهو الذي يتغيرُ أولُه بالحروفِ بحسبِ ما يسندُ
إليه وهذا هو المعربُ إذا سلِمَ من النوناتِ الثلاثِ . وسيأتى الكلامُ في هذا كله
مكملًا في باب الأفعالِ (٣) .

وقد أعطى بما ذكره أنَّ القابَ الإعرابِ : الرفعُ والنصبُ والخفضُ والحزمُ ، ولم
يذكر القابَ البناءِ هنا ، وذكرها في باب المعربِ والمبنيِّ في النصفِ الثاني من هذا
الكتاب وقال : ان القابَ البناءِ ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ . (٤)

قوله : (تنفردُ الأسماءُ بالخفضِ والتنوينِ) (٥)

اعلم أنَّ التنوينَ على أربعةِ أقسامٍ :

أحدُها : تنوينُ التمكنِ : وهو الذي يسقطُ لعللِ (٦) ما لا ينصرفُ نحو :
زيدٌ وعمرو ، وما أشبه ذلك .

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) تكلمة بها يلتئم الكلام .

(٣) انظر ما سيأتي ص

(٤) الجمل ص ٢٦٢ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٨ .

(٦) في الأصل " للعلل " بلامين قبل العين احد هما مقحمة .

الْيَائِي، نَوَسِيهِ التَّلْبِيرُ؛ وَهَوَالِدِي يَلْوَعُ أَكْسَامَ الْأَفْعَالِ، كَوَالِيهِ، وَصَبِيهِ، وَالْأَصْوَاتِ
كَوَالِيهِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمُرْتَبَةِ فَعَالِ الْأَصْوَاتِ كَوَالِيهِ، وَحَالِيهِ ذَلِكِ.

الثالث : تنوين المقابلة : وهو الذي يلحق الجمع المؤنث السالم ، نحو :

هندات ، وزينات ، وما أشبه ذلك .

الرابع : تنوين العوض : وهو يلحق في موضعين :

أحدهما : كل اسم آخره ياء قبلها كسرة ، وفيه مانع الصرف ، نحو : جوار
وغواش ، وامرأة سميتها بقاض . فهذا النوع ينون في الرفع والخفض ، لنقصان
البناء ، ولا ينون في النصب ، لكمال البناء .

الثاني : تنوين (يومئذ) عوضاً (١) من الجملة ، لأن الأصل : يومئذ كان ذلك

ثم حذف الجملة وعوض منها تنوين . ونظير هذا (بلى) في مثل قوله سبحانه

(= بلى قادرين) (٢) المعنى : بلى (٣) نجمها قادرين ، فحذف (نجمها)

وجعلت الألف عوضاً من ذلك . وذكر سيبويه في قول العرب : نذل - وهو جمع -

أن التنوين عوض من الألف (٤) ، لأن الأصل (نذل) ، قال طرفة :

٤- وكم دون سلمى من عدو وولدة يحاربها الهادي الخفيف نذله (٥)

فحذف الألف كما حذف من (عذافر) (٦) وعوض منها التنوين ، وذهب أبو علي في

الإيضاح إلى أن هذا التنوين تنوين صرف (٧) . وسيأتي هذا في باب مكملان شاء

الله .

(١) في الأصل : "عوض" وهو خطأ .

(٢) سورة القيامة آية ٤ .

(٣) في الأصل (بلى) وما أثبتته هو المتجه يعضده قول المؤلف في الكافي ١/ص ٢٣

" ونظير ذلك بلى ، الأصل : بلى " .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٨ .

(٥) ديوانه بشرح الأعلام ص ١٢١ وفيه : " وقوله : الخفيف نذله " يقال لمن

رفع نيله : خفت نذله أي : شمر وأسرع ، وهو مثل في السرعة .

(٦) في التاج ١٢/٥٦٠ "عذافر" : (و) العذافر : (العظيم الشديد من الإبل

كالعدو قر ، وهي بها " يقال : جمل عذافر ، وناقعة عذافرة " .

(٧) الإيضاح ١/٣٠٣ .

وزاد بعض النحويين في التوين قسماً خامساً ، وقال : تنوين الترنم (١) ،

وأنا أذكره .

اعلم أن العرب إذا لم تنرم في القوافي ، على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يتركوا المدات على حالها ولا يبدلون منها شيئاً وعلى هذه

اللغة أكثر العرب (٢) .

ومنهم : من يحدفها ويجعل مكانها النون الساكنة إن كانت الكلمة مما يجوز

أن يلحقها التنوين ، وإلا فييقون المدة ولا يعوضون ، فيقولون : منزلن ، فيبدلون

من الياء النون ، ويقولون :

٥ - * من طلل كالأتحى أنها * (٣)

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ١/ص ١٤ " وهذه التسمية مشكلة ، لأن الترنم

هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك كما يتأتى مع حرف المد ون التنوين ، ووجه

ذلك أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه للعلم به . والأصل

تنوين عدم الترنم ، ويكون سمي بذلك إعتباراً بالموضع الذي يكون فيه الترنم إذا

كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية بهذه الملابس " وانظر الكتاب

٢٠٤/٤ - ٢٠٦ ، الجنى الداني ص ٢٤٦ .

(٢) في الأصل : " وعلى هذه اللغة هم أكثر . " باقحام " هم " . وهذه اللغة هي

لغة أهل الحجاز / انظر الكتاب ٢٠٦/٤ ، القوافي للأخفش ص ١٠٥ .

(٣) البيت للعجاج ، وقبله - وهو مطلع الأرجوزة - :

* ماهاج أحزانا وشجواً قد شجا *

والشاهد يروى " أنها " بألف الاطلاق ، وهي رواية الديوان ، ويروى " أنهاجن "

بالنون كما ذكر المؤلف بعد . انظر ديوان العجاج ص ٣٤٨ ، الكتاب ٢٠٧/٤ ،

الخصائص ١/١٧١ ، الصاحبى ص ١٧٣ ، شرح المقدمة المحسبه ١/١٨٦ ،

شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠ ، توضيح المقاصد ٢٧/١ مغنى اللبيب ص ٤٨٧ ،

والأتحى : ضرب من برود اليمن ، وأنهاج : يلى .

ولا يبدلون من الألف النون ، وكذلك يقولون :

٦ - * يا صاح ماهاج الدموع الذرفا * (١)

ولا يبدلون من الألف النون .

ومنهم من يجعل مكانها النون في كل حال (٢) ، وهم أقل العرب فيقولون :

* من طلل كالأحصى أنهجن [٥]

و * ... الدموع الذرفن * [٦]

فعلى هذه اللغة يأتي التنوين على خمسة أقسام ، وهي لغة ضعيفة لا إعتداد

بها ، وإنما المعول عليه اللغتان المتقدمتان ، وعليهما فصحاء العرب .

قوله : (ودخول الألف واللام) (٣)

اعلم أن الألف واللام يوجدان في كلام العرب على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون للعهد ، وتارة يكون العهد في الشخص ، وتارة يكون في

الجنس .

الثاني : أن تكون الزائدتين الداخلتين في الذي والتي وما جرى مجراها ،

لأن التعريف للموصول بالصلة .

الثالث : أن تكون بمنزلة (الذي) ، وهذه لا أذكرها // جاءت إلا في

الشعر ، وهي فيه قليلة . قال :

(١) هذا البيت مطلع أرجوزه للعجاج في ديوانه ص ٤٨٨ ، ويروى "الذرفن" انظر

الكتاب ٢٠٧/٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٥٢/٢ ، أمالي السهيلي

ص ٤٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١١٠/١ ، توضيح المقاصد ٢٧/١ .

(٢) قال سيويه في الكتاب ٢٠٦/٤ : "وأما ناس كثير من تميم فيبدلون مكان

المدّة النون . . . وقال الأخفش في القوافي ص ١٠٥ "ناس كثير من تميم وقيس"

(٣) الجمل ص ١٨ .

٧* ما أنت بالحكم الترضى حكومته * (١)

والألف واللام اذا كانت بمنزلة (الذى) فلا يوصلان إلا باسم الفاعل واسم

المفعول ، على هذا كلام العرب ، والشأن القليل لا يعتد به ولا يبنى عليه .

قوله : (والنعت) (٢)

وهو لا يكون إلا في الاسماء وسيأتى بيانه في باب النعت (٣) .

قوله : (والتصغير) (٤)

اعلم ان التصغير في الاسم يجرى مجرى وصفه بالصغر ، فاذا قلت : رجيل

فكانت قلت : رجل حقير ، فاذا صح ان الوصف لا يكون في الفعل ، فالتصغير

كذلك ، والدليل ان التصغير في الاسم يجرى مجرى وصفه بالصغر ان اسم الفاعل

(١) تمامه : * ولا الأصيل ولا ذو الرأي والجدل * وقبله : يا أرغم الله أنفا أنت حامله

يا اذا الخنا ومقال الزور والخطل

والبيتان للفرزدق يهجو رجلا من بني عذرة ، فضل عليه جريرا ، وليس في

ديوانه المطبوع ، ولم أقف لهما على سابق ولا لاحق / انظر الشاهد في

التهذيب ١١٩/١٣ ، ٤٦٢/١٥ ، رسائل ابو العلاء ص ٨٢ وفيه

"الجدل" فكان "الجدل" ، الانصاف ٥٢١/٢ ، التوطئة ص ١٦٤ ، شرح

الجمل لابن عصفور ١١٢/١ ، المقرب ٦٠/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٨ ،

شرح عمدة الحفاظ ص ٩٩ ، شرح التمهيل ص ٢٢٥ ، رصف المبانى

ص ٢٥ ، ١٤٨ ، شرح اللمحة البدرية ٢١٩/١ ، ٨٤/٢ ، المساعدي

١٥٠/١ ، المقاصد النحوية ١١٤/١ ، خزنة الادب ١٤/١ ، شرح

ابيات معنى اللبيب ١١٤/١ .

وفي الاصل : " ما انا بالحكم " وكذا في ص

الجمل ص ٨ ، وهو خطأ والصواب " أنت " فالشاعر يخاطب رجلا من بني

عذرة كما تقدم - وسها جاءت الرواية في المصادر السالفة كافة كما رواه المؤلف

نفسه على الوجه الصحيح في الكافي ١/ ص ٢٢ .

(٢) الجمل ص ١٨ .

(٣) انظر ماسياتي ص

(٤) الجمل ص ١٨ .

إذا وُصِفَ لا يعمل ، وإذا صُفِّرَ لا يعمل ، وأنَّ رجلاً وما جرى مجراه لا يجمع
 بالواو والنون فإذا صُفِّرَ جُمِعَ بهما ، فتقول : رَجِيلُونَ ، وجاز ذلك لأنه جرى
 مَجْرَى : رِجَالٌ حَقِيرُونَ ، وسيأتي بيان هذا في باب التصغير إن شاء الله .
 فان قلتَ فقد قالوا : ما أُمِلِّحُ زيدا (١) ، وأملحُ فعلٌ .

فالجواب : أن التصغير جاء في هذا النوع من الفعل كما جاء منه الصحيح ، ألا
 ترى أَنَّهُمْ قالوا : ما أَقُولُهُ وما أُبِيعُهُ (٢) ، وأفعل إذا كانت العين منه واوا ويا ١٤ فإنك
 تنتظر ، فان كان فعلاً عملت تقول : قام وباع ، وإن كانت اسماً صحت فتقول : أسود
 وأبيض ، وجرى هذا في الحكمان في هذا النوع الواحد من الفعل ، وإن كانا من
 أحكام الأسماء لما بين هذا الفعل والاسم من الشبهه بأفعل التي للتفضيل .

والشبهه من خمسة أوجه :

أحدها : أن اللفظ واحد .

الثاني : أن كل واحد منهما يؤتى به للزيادة والتعظيم .

الثالث : أن كل واحد منهما يحمل الضمير .

الرابع : أن الضمير في كل واحد منهما لا يظهر .

الخامس : أن كل واحد منهما لا يتغير بنقله للدلالة على الزمان ، لأن فعل

التعجب وإن كان فعلاً فلا يتصرف على حسب ما يتبين بعد هذا ، والعرب تعطي الشيء
 حكماً ما أشبهه ، وعلى مراعاة الشبه وضع باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وكثير من أبواب
 العربية على حسب ما يتبين .

(١) كما في قول العرجي : سَ
 يا ما أُمِلِّحُ غزلاً لنا شَدَنٌ لنا
 من هؤلئياكن الضال والسمر
 ديوانه ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ .
 (٢) انظر شرح المفصل ٧ / ١٤٣ .

فان قلت : ما المراد بالتصغير في قوله : ما اميلح زيدا ؟

قلت : المراد بالتصغير الموصوف بالملاحة ، وهو زيد ، ونظير هذا قولك : قامت هند ، لانهم الحقوا الفعل علامة التأنيث ، وهم يريدون بذلك الدلالة على تأنيث الفاعل .

قوله : (والنداء) (١)

المنادى مفعول في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولا ، ووضعه ايضا ذلك على حسبا ذكر في الباب الأول (٦) ، ألا ترى أنك اذا قلت : يا عبد الله فالمعنى : أريد عبد الله ، وأنادى ، وسيأتى الكلام في هذا في باب النداء .

قوله : (تنفرد الأفعال بالجزم والتصرف) (٣)

التصرف أراد به في هذا الموضع اختلاف الأبنية لإختلاف الأزمنة ، ويطلق ايضا التصرف على استعمال الكلمة في جميع أبواب العربية فيقولون : سبحان لا يتصرف لأنه لا يستعمل إلا مفعولا مطلقا ، وكذلك يقولون في : سحر وغدة وسكرة ، اذا كن ليوم بعينه : إنهن غير متصرفات ، لأنهن لا يستعملن إلا ظرفا ، وكذلك يقولون في : هنا (٤) وفي : ملعنان (٥) ومخبثان ، وما كان مثلها : لا يتصرفن لأنهن

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٦ فما بعدها

(٣) الجمل ص ١٨ .

(٤) معنى : ياهناه : يارجل سوء قال في الكافي ٢/١٤٧ ، ١٤٨ " قالوا : ياهناه وهو كناية عن منكور ، والأصل : هنو ، ثم حذفت لام الكلمة فقليل : هن ، وعلى هذا جرى في الكلام ، فلما جاؤا الى النداء قالوا : ياهن فاجرى في النداء على ما اجرى في غير النداء وقالوا : ياهناه ، وكانهم ردوا المحذوف قال امرؤ القيس :

وقد رايتي قولها ياهننا ه ويحك ألحقت شرا بشر

وينو هذه الكلمة على فعال فجاء : ياهناو ، فجاءت الواو طرفا بعد الألف زائدة فانقلبت همزة فقالوا : ياهنا ، ثم ابدلت الهمزة ها كما قولوا : هراق والأصل : أراق . فجاء : ياهناه ، وهذا أحسن ما أخذ عليه هذا " وانظر المقتضب ٤/٢٣٥ هـ " الأصول ١/٤٢٤ ، شرح كتاب سيبويه للمسيراني ٣/٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٢/١٠١ ، شرح الجمل لابن الضائع ٢/٥٣-٥٤ ، اللسان " هنا " .

(٥) في الاصل : ملعان بسقوط النون التي بعد العين . و" ملعنان " و" مخبثان " =

لا يَسْتَعْمَلْنَ إِلَّا فِى النِّدَاءِ ، والأفعال هي التي وُضِعَتْ ابْنِيَّتُهَا دَالَّةٌ عَلَى الزَّمَانِ ،
فهى التي تَخْتَلِفُ لِاخْتِلَافِ الأَزْمَنِ .

قوله : (وَأَمَّا لَمْ تُجْزَمِ الأَسْمَاءُ ، لِأَنَّهَا مُتَمَكِّنَةٌ يَلْزَمُهَا حَرَكَةٌ وَتَنْوِينٌ) (١) .

يَحْتَمِلُ هَذَا المَوْضِعُ أَنَّ يَرِيدُ الأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ ، لِأَنَّ الأَسْمَاءَ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مُنِعَتْ الخَفْضَ وَالتَّنْوِينَ لِشَبْهِهَا بِالفِعْلِ وَخَفِضَتْ بِالفَتْحَةِ ، فَيُقَالُ :
لَمْ لَمْ تُجْزَمِ فِى مَوْضِعِ الخَفْضِ ، وَلَمْ يُجْعَلْ خَفْضُهَا كَنْصَبِهَا ، إِنْ عَدِمَ الخَفْضُ فِيهَا
إِنَّمَا كَانَ لِشَبْهِهَا بِالفِعْلِ ، فَكَانَ الواجِبُ أَنْ تَسْتَحِقَّ بِذَلِكَ الجِزْمَ ؟

يُقَالُ : الأَسْمَاءُ المُتَمَكِّنَةُ قِيَاسُهَا أَنْ تَكُونَ بِالحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فَحِينَ حُذِفَ

منها // التَّنْوِينُ لِشَبْهِ الفِعْلِ لَا تَسْقُطُ الحَرَكَةُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِجْحَافٌ بِالكَلِمَةِ
وَإِخْلَالٌ بِهَا .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا فَنَقُولُ : الأِسْمُ مُتَمَكِّنٌ يَدْخُلُهُ لِذَلِكَ التَّنْوِينُ
وَالتَّنْوِينُ : نُونٌ سَاكِنَةٌ ، فَلَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ حَرَكَةٍ فَلَوْ جِزِمَتْ أَلِاسْمُ لَذَهَبَتْ الحَرَكَةُ ،
وَلَوْ ذَهَبَتْ الحَرَكَةُ لَذَهَبَ التَّنْوِينُ ، وَلَوْ ذَهَبَ التَّنْوِينُ لَخْتَلَّ الأِسْمُ بِزَوَالِ الحُرُوفِ
الَّذِي دَخَلَ بِإِزَاءِ تَمَكُّنِهِ .

وَمِنَ المُتَأَخِّرِينَ مَنْ اعْتَرَضَ هَذَا فَقَالَ : عِلَّةُ الإِخْتِصَاصِ لَا تَلْزَمُ ، فَهَذَا لَا يَلْزَمُ ،
لِأَنَّ المَعَانِي الَّتِي وُضِعَ الأَعْرَابُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ : الفَاعِلِيَّةُ وَالمَفْعُولِيَّةُ وَالإِضَافَةُ ، فَجُعِلَ
الرَّفْعُ دَلِيلًا عَلَى الفَاعِلِيَّةِ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا ، وَالنَّصْبُ دَلِيلًا عَلَى المَفْعُولِيَّةِ وَمَا جَرَى
مَجْرَاهَا وَالخَفْضُ دَلِيلًا عَلَى الإِضَافَةِ . (٢)

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ يَكُنِ الجِزْمُ عَوْضًا عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا ؟

= صَفْعَلَانٌ مِنَ اللَّعْنِ ، وَالخُبَيْثُ .

(١) الجمل ص ١٨٠ .

(٢) عزاه السهيلي في نتائج الفكر ص ٩١ الى شيخه أبى الحسين بن الطراوة .

قيل : لو كان عوضاً من واحدٍ منها لقيل : ولم يدخل الجزم ، وسقطت الحركة التي تقدرها عوضاً منها ، وكلُّ سؤالٍ ينعكسُ على صاحبه لا يُسأل عنه ؟ .

قلت : علة الاختصاص تطلب وتُسأل عنها . فان وُجد للاختصاص وجهٌ علليٌّ به ولا فلا يلزم ، وهذا مما وُجد له وجهٌ فيلزم أن يؤتى به على حسب ما تقدم .
وعلل بعض المتأخرين امتناع الجزم من الاسم بأن عوامل الجزم لا معنى لها في الاسم ، وهذا إنما يكون جواباً لمن يسأل (١) فيقول : لم لم يدخل الجزم فسي الاسماء بالعوامل التي دخل بها في الفعل (٢) ؟

فقد تحصل مما ذكرته امتناع الجزم من الاسم بالعوامل التي يكون بها الجزم في الفعل ، وامتناع دخول الجزم في الاسم بدلاً من الرفع أو النصب ، أو الخفض حتى يكون دليلاً على ما يدل عليه احدى هذه الحركات . ولا يمكن أن يسأل عن أكثر من هذين .

قوله : (ولم تخفض الأفعال ، لأن الخفض لا يكون إلا بالاضافة) (٣) .

اعلم أن السؤال هنا من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لم لم تخفض الأفعال بما خفضت به الأسماء ؟

والثاني : أن يقال : لم لم تخفض الأفعال بغير ما خفضت به الأسماء كما نصبت

بغير ما نصبت به الأسماء وكما رفعت بغير ما رفعت به الأسماء ؟

الانفصال عن السؤال الأول يكون من وجوه أربعة :

(١) في الاصل " يسأل " .

(٢) شرح ابن الفخار الخولاني قول الزجاجي : " وانما لم تجزم الاسماء " بنحو ما ذكره ابن ابي الربيع . وانظر المسألة في الايضاح في علل النحو ص ١٠٢ ،

شرح كتاب سيويه للسيرافي ١ / ص ٣٨ .

(٣) الجمل ص ١٨ .

أحدها : أن يقال : إنَّ الخفض في الأسماء إنما يكون بالاضافة ، والاضافة
إنما تكون لتخصيص الأول وتعريفه . ولا يتعرَّف الأول إلا بما يكون معلوماً عند
المخاطب نحو : غلامٌ زيد ، وصاحبهم عمرو ، فعمرو بلا شك معروف عند المخاطب
ولو لم يكن معلوماً ما صحَّ أن يتعرَّف صاحبُ به .

والفعل إنما جيء به لإفادة المخاطب ما لم يكن عنده فمن ضروراته أن يكون
مجهولاً عند المخاطب ، إذ لو كان معلوماً لما كان في ذلك فائدة ، وكنت تخبره
بما يعلمه ، فقد تناقض مدلول الفعل والاضافة .

الثاني : أن يقال : إنَّ الأفعال أدلةٌ ، والدليل ليس المدلول ، والاضافة
إنما تكون للمدلول ، بخلاف الاسم ، فإنَّ العرب تنزل الاسم منزلة المسمى ، فنزلت
زيداً وعمراً وما أشبههما منزلة المسميات حتى كأنها هي . والدليل على الشئ
لم يتنزل عندهم بتلك المنزلة فلا يُضاف إلى الدليل (١) ، ويضاف إلى الاسم .

وقوله : (ولا معنى للإضافة للأفعال) (٢) صالح أن يكون على هذا الوجه ،
وصالح أن يكون على الوجه الأول .

فإذا ما أخذناه على الوجه الأول فيكون المعنى : مدلول الأفعال مجهول عند
المخاطب فلا يصح به تخصيصه ولا تعريفه ، فلا معنى للاضافة ، إذ الاضافة إنما
يبرأ منها التخصيص والتعريف ، فإذا أخذناه على هذا كان على الوجه الأول .
ويمكن أن يريد أن الأفعال أدلةٌ فلا معنى للاضافة إلى الأفعال ، لأن الاضافة
للمدلول لا للدليل .

(١) هذه العلة للاختصاص/انظر الايضاح في علل النحو ص ١٠٩ ، شرح كتاب سيبويه

للسيرافي ١/٣٩٠

(٢) و (٣) الجمل ص ١٨٠

قوله : (لا تملك شيئاً ولا تستحقه) (١) .

هذا يَبْطِلُ المَأْخُذَ الأول ، وَاِنَّمَا يريدُ أَنَّ الأفعالَ أدِلَّةٌ ، فمدلولها هو

الذى يملك ويستحقُّ ، وَاِنَّمَا الأَدِلَّةُ فلا // تملك ولا تستحقُّ ، وأعطى بهـ هذا

أَنَّ الإضافة تكونُ على وجهين : إضافةً مُلكٍ ، وإضافةً استحقاقٍ ، وإضافةً المُلْكِ

نحو قولك : غلامٌ زيدٌ ، ودارُ عمرو ، وإضافةً الاستحقاقِ نحو قوله = (أعوذُ بِرَبِّ

النَّاسِ) = (٢) ، فَالنَّاسُ يستحقُّونَ رَبًّا ، ولا يمكنُ أَنْ يُقالَ يملكونَ رَبًّا ، وهذا كُلُّهُ

إذا جعلنا الهاءَ من (تستحقه) عائدةً على الشيء .

فإنَّ جعلنا الهاءَ عائدةً على المُلكِ فلا يكونُ في كلامه ما يدلُّ على أَنَّ الإضافة

تكونُ على وجهين ، بل الظاهرُ حينئذٍ من كلامه أَنَّ الإضافة تكونُ على جِهَةِ المُلْكِ

لا غير . وقد صحَّ بما ذكرته أَنَّ الإضافة تكونُ على وجهين ، فالذي ينبغي أَنْ يُقالَ

: إِنَّ الهاءَ عائدةٌ على الشيء لا على المُلكِ .

وقال صاحبُ الكراسة (٣) : " لاعادة الضمير على الشيء " مزية " (٤) .

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) أول سورة الناس .

(٣) و(٤) هو أبو موسى / عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي ، أخذ عن ابن

برِّى ، أقرأ القرآن مدةً ببيجاية ثم تولى الخطابةً بجامع مراكش ، توفي سنة ٦٠٧ هـ

والكراسة : مقدمة في النحو جعلها كالحواشي على الجمل للزجاجي ، واعتمد فيها

على شيخه ابن برِّى . وتسمى القانون ، والمقدمة الجزلية ، الكراسة ، وقد شرحها

جماعة من العلماء منهم أبو علي الشلوطين وابن معطى ، وعلم الدين اللورقي ، وابن

مالك ، وابن الخباز ، انظر ابنا الرواة ٢ / ٣٧٨ ، صلة الصلة ص ٥٣ ، وفيات

الاعيان ٣ / ٤٨٨ ، وانظر كشف الظنون ٢ / ١٨٠٠ ، وانظر ما نقله عن

الكراسة في شرحها للشلوطين " خ برلين " ل ٢٨ .

وقال الأستاذ أبو علي في التوطئة : " مزايا " (١) وهي عندى خمس :
أحدها : أنك اذا أعدته على الشئ * أفاد الكلام أن الاضافة تكون على وجهين .
الثانى : اذا أعدته على الملك أعطى الكلام بظاهرة أن الاضافة لا تكون إلا على
وجه واحد ، وهو خطأ على حسب ما ذكرته .

الثالث : أن الاعادة على الأقرب أولى .

الرابع : أن اعادة الضمير على منطوق أولى من اعادته على مضمّن ، فإن الملك لم
يجر له ذكر لكن تضمنه الفعل .

الخامس : أنك اذا أعدت الضمير على الملك يكون (ولا تستحقه) توكيدا ،
وانما أمكن أن يحمل الكلام على غير التوكيد فهو أولى (٢) .

الثالث :

أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين ، فاذا قلت : غلام زيد ، فزيد قد قام مقام
تنوين الغلام ، فلو أضيف الى الفعل لكان الفعل قد قام مقام تنوين المضاف ، والفعل
لا بد له من فاعل فيكون التنوين قد قام مقام جملة (٣) .

الرابع :

أن الفعل لو [أضيف (٤)] اليه لصار مع المضاف كالشئ الواحد ، والفعل
لا يخلو عن الفاعل ، فيلحق على هذا الاسم وهو المضاف زيادتان والاسم لا يتحمل
زيادتين ، ولذا لم يتحمل الألف واللام والتنوين . (٥)

(١) التوطئة ص ١١٩ ، وقد ذكر في شرح الجزولية ٢٨ المزايا : الثانية والثالثة ،
والرابعة .

(٢) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٧ هذه المزايا ولكنه جمع الاولى والثانية
في مزية واحدة .

(٣) هذه العلة للاخفش ايضا انظر الايضاح في علل النحو ص ١١٠ - ١١١ ، شرح
كتاب سيويه للسيرا في ١/ ص ٣٩ .

(٤) كلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر الايضاح في علل النحو ص ١١١ .

وأما الانفصالُ عن السؤالِ الثاني فيكون من وجهٍ واحدٍ ، وهو : أن المجرورُ قد تقرر أنه مع جارِّه كالشيءٍ الواحدِ ، فلو جرَّ الفعلُ لكان مع جارِّه كالشيءٍ الواحدِ والفعلُ ثقیلاً ، والثقیلُ لا یحتملُ الزیادةَ ، ألا ترى أنه لم یتحملِ التنوینَ ، وجعلِ التنوینُ فی الاسمِ لخِفَّتِهِ ، وهذا الانفصالُ لو لم یوجد لم یکن السؤالُ لازماً لأنه انفصالٌ عن علةِ الاختصاصِ .

...

بابُ معرفةِ علاماتِ الاعرابِ (١)

اعترض بعضُ الناسِ هذه الترجمة ، بأنَّ قال : العلامات هي الاعرابُ ، فكيف اضافها الى الاعرابِ ، والشئُ لا يضاف الى نفسه ؟

والانفصالُ عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكونَ مثلُ : عِرْقُ النَّسَاءِ (٢) ، لأنَّ العِرْقَ عامٌ ، والنساءَ خاصٌّ ، فأضافَ العامُّ الى الخاصِّ ، وكذلك العلاماتُ عامَّةٌ والاعرابُ علاماتٌ خاصَّةٌ .

الثاني : أنَّ الاعرابَ قد بُيِّنَ في البابِ الذي قبلَ هذا أنه جنسٌ تحته أنواعٌ

أربعةٌ : [الرفعُ (٣)] ، والنصبُ ، والخفضُ ، والجزمُ ، فهذا البابُ لبيانِ ما يحتوى عليه كلُّ واحدٍ من هذه الأنواعِ ، فالضمةُ والواوُ والألفُ والنونُ أنواعُ الرفعِ ، وكذلك السكونُ والحذفُ نوعا الجزمِ ، فأطلق العلاماتِ على أنواعِ اَحَادِ الاعرابِ ، فكأنَّه قال : بابُ معرفةِ أنواعِ الرفعِ ، وأنواعِ النصبِ ، وأنواعِ الخفضِ ، وأنواعِ الجزمِ (٤) . وهذا الانفصالُ أبينُ وأقربُ لكلامه .

(١) الجمل ص ١٨٠ .

(٢) في اللسان " نساء " : " النساءُ بالفتح مقصور بوزن العما : عِرْقٌ يخرج من الورك مستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر . . . والأفصح أن يُقالَ له : النساءُ لا عرقُ النساءِ . ابن سيده : النساءُ من الورك التي الكعب ، ولا يقال عرقُ النساءِ ، وقد غلط فيه ثعلب فأضافه " وانظر اصلاح المنطق ص ١٦٤ .

(٣) تكلمة بها يتم الكلام .

(٤) انظر الاعتراض والانفصال عنه في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٨ ، وهو هناك على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع .

قوله : (للرفع أربع علامات)

يحتاج في هذا الفصل الى معرفة خمسة أشياء :

أحدها : عددُها ، وقد ذكره .

الثاني : تعيينُها ، وقد ذكره .

الثالث : بيانُ المشترك منها والمختص .

الرابع : تعيينُ ما يرفعُ بواحدٍ منها .

الخامس : متى يكونُ الاعرابُ ظاهرا ومتى يكونُ مقدرا ؟

١٣ // فالضمة : هي مشتركةٌ خاصةً ، تكونُ في الأسماء ، وتكونُ في الأفعال ، وأما

الواو والألف فمختصان بالأسماء ، والنون مختصةٌ بالفعل .

والذي يرفعُ بالضمة من الأسماء : الاسمُ المفرد ، والجمعُ المكسر ، والجمعُ

المؤنثُ السالم .

والذي يرفعُ بالضمة من الأفعال : كلُّ فعلٍ مضارعٍ لم يلحقه من آخره ضميرٌ ،

ولا علامةٌ ، ولا النونُ الخفيفةُ و (١) الشديدةُ .

والذي يرفعُ بالواو والجمعُ المذكرُ السالم .

والذي يرفعُ بالألف التثنيةُ .

والذي يرفعُ بالشون كلُّ فعلٍ لحقه أحدُ الضمائر الثلاثة على حسب ما يتبين بعد

هذا ان شاء الله .

وكلُّ ما يرفعُ بالحروف فالاعراب فيه ظاهرٌ .

وما يرفعُ بالضمة فالضمة فيه ظاهرةٌ ، إلا ما آخره من الأسماء يا قبلها كسرةٌ ،

وما آخره من الأفعال واو قبلها ضمةٌ ويا (٢) قبلها كسرةٌ ، وما آخره ألفا اسما كان

(١) هكذا في الاصل ، والاولى : " ولا الشديدة " .

(٢) هكذا في الاصل ، والاولى " أو " .

أو فعلا . فهذه جملة الباب ، ونرجع الى كلامه .

قوله : (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَشْتَرِكُ فِيهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ) (١)

اعترض بعض المتأخرين هذا بأن قال : بَيْنَ أَنَّ الضَّمَّةُ تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا يَرْفَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالضَّمَّةِ ، فَهَذَا الْفَصْلُ نَاقِضٌ .

الجواب : أَنَّهُ إِذَا بَيَّنَّ مَا يَرْفَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِالْوَاوِ ، وَمَا يَرْفَعُ بِالْأَلْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَمَا يَرْفَعُ بِالنُّونِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا بَقِيَ مِنْ مَعْرِبَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بَعْدَ مَا عِينُ يَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ ، إِنْ لَوْ كَانَ يَرْفَعُ بِغَيْرِ الضَّمَّةِ ، أَوْ مِنْهُ مَا يَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ وَمِنْهُ مَا يَرْفَعُ بِغَيْرِ الضَّمَّةِ لَكَانَتْ عِلَامَاتُ الرَّفْعِ خَمْسَةً ، وَهُوَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ ، فَتَفْطِنُ لِهَذَا ، فَانْسَهْ صَاحِبِ ، وَاخْتَصَارِ فِي التَّعْلِيمِ وَتَقْرِيبِ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَبْتَدَى يُسَهَّلُ عَلَيْهِ هَذَا الْمَأْخُذَ وَلَا يُسَهَّلُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ : يَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ الْأِسْمَ الْمَفْرُودَ وَالْجَمْعَ (٢) الْمَكْسُرَ ، وَالْجَمْعَ الْمُؤَنَّثَ السَّالِمَ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا مَعْنَى الْجَمْعِ الْمَكْسُرِ ؟ وَإِنَّمَا يَدْرِي بِعَمْدٍ هَذَا فِي بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَهَذَا بَيْنٌ .

قوله : (وَالْوَاوُ عِلَامَةُ الرَّفْعِ فِي خَمْسَةِ أَسْمَاءٍ مَعْتَلَّةٍ مِثْلَ) (٣)

اعترض بعض المتأخرين هذا من وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ قَالَ : خَمْسَةٌ ، وَهِيَ سِتَّةٌ ، زَادَ سِيَّوِيهِ فِيهَا " هُنَاكَ " وَقَالَ :

إِنَّهَا تَكُونُ فِي الرَّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَفِي النَّصْبِ بِالْأَلْفِ ، وَفِي الْخَفْضِ بِالْيَاءِ . (٤)

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) في الأصل : " وَلَا الْجَمْعَ " بِأَقْحَامِ " لَا " .

(٣) الجمل ص ١٨ - ١٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٣٦٠ .

الثاني : أنه جعل هذه الأسماء معربة بالحروف ، وعرابها بالحروف يؤدي الى بقاء الاسم الظاهر على حرف واحد ، ولا يوجد في الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد ، وان كان مبنيا ، فكيف المعرب ؟ وانما يوجد على حرف واحد المضمرة المتصلة نحو : الكاف من ضربك ، والياء من غلامي على حسبا يتبين في المضمرة . وأمر ثان (١) : أن هذه الأسماء قبل الاضافة تعرب بالحركات ، فكيف تعرب بالحروف بعد الاضافة ؟ لا يظير لهذا ، لاتجد اسما يتغير اعرابه عند الاضافة عما كان يعرب به قبل الاضافة .

الثالث : أن أخاك من الاسماء المفردات ، نحو صا حيك ، وغلماك ، ولا تجد شيئا من هذا النوع يعرب بالحروف ، وانما هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأن الأصل (أخوك) في الرفع ، و (أخوك) في النصب ، و (أخوك) في الخفض ، فلو بقي على هذا لانبغي أن تقلب الواو ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فتكون من الأسماء المقصورة فيقال : أخاك في الأحوال الثلاثة . وقد قيل ذلك ، وان كان قليلا ، وعليه جاء (مكره أخاك لا يطل) (٢) إلا أن الأكثر عند العرب أن يتبعوا ما قبل الآخر الآخر ، فجاء في الرفع بعد الاتباع (أخوك) فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت بقي (أخوك) ، وجاء في النصب (أخوك) فانقلبت الواو ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فصار (أخاك) ، وجاء في الخفض (أخوك) فاستثقلت الكسرة في الواو فحذفت ، فبقيت الواو ساكنة ، فجاءت بعد كسرة فانقلبت ياء ، ففيه

(١) في الأصل : " ثالثا " .

(٢) من أمثال العرب انظر / الفاخر ص ٦٣ ، جمهرة الأمثال ٢/ ٢١٣ ، ٢٤٢ ، مجمع الأمثال ٢/ ٣١٨ ، المستقصى ٢/ ٣٤٧ ، وفي هذه المصادر " أخوك " فلا شاهد فيه ، وقد جاء المثل بالرواية التي اوردها المؤلف في

امالي السهيلي ص ١١٤ .

في الرفع حذف الحركة ، وفيه في النصب القلب ، وفيه في الخفض الحذف والقلب
على حسب ما ذكرته وكذلك الكلام في أبيك ، وفي حميك .

وَأَمَّا (فُوكُ) : فالأصل فيه (فَوْهَكَ) فحذفت // الهاء كما حذفت من : ١٤
يَدٍ وَدَمٍ ، فصار الاعراب في الواو ، فجاء (فُوكُ) في الرفع فَاتَّبَعَتْ الْفَاءُ الْوَاوَ فَصَارَ
(فُوكُ) فَاسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ فَحُذِفَتْ فَبَقِيَ (فُوكُ) ، وفي النصب (فُوكُ) انْقَلَبَتِ
الْوَاوُ وَالْفَاءُ لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فصار (فَاكُ) ، وفي الخفض (فُوكُ) فَاتَّبَعَتْ
الْفَاءُ^{الواو} فَصَارَ (فُوكُ) ، فَاسْتَثْقَلَتِ الْكَسْرَةُ فَحُذِفَتْ فَبَقِيَ (فُوكُ) فجاءت الواو ساكنة
بعد كسرة فقلبت يا^{١٤} .

وَأَمَّا (نُو) فالأصل فيها (نُوي) بدليل قوله تعالى : ﴿ نَوَاتِي أَكَلٍ ﴾ (١)
فحذفت اللام كما حذفت من يَدٍ وَدَمٍ ، فَبَقِيَ (نُومَالُ) في الرفع فَاتَّبَعَتْ الذَّالُ
الْوَاوَ فَصَارَ (نُومَالُ) ثُمَّ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ وَاسْتَقَالَا لَهَا فَصَارَ نُؤُومٌ ، وفي النصب
نُومَالٍ فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ وَالْفَاءُ لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وفي الخفض نُومَالٍ فَاتَّبَعَتْ
الذَّالُ الْوَاوُ ثُمَّ قَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ نِي مَالٍ .
ووزنها كلها فعلٌ بفتح العين ، إلا (فَاكُ) فوزنه فعلٌ ، والأصل (فَوْهٌ) ،
لأن الحركة لا تدعى في الحرف إلا بدليل ، وقد قام الدليل على تحريك العين فيما عدا
فَاكُ .

أما الدليل في : أَخِيكَ ، وَأَبِيكَ ، وَحَمِيكَ فبالاتباع ، لأن العين لو كانت ساكنة
لم تتغير ألفا بالاتباع ، لأن الاتباع إنما يكون لتحريك في الأصل ، وقالوا : آباءٌ ،
وَأَحْمَاءٌ ، وَأَفْعَالٌ لَا يَكُونُ لِفَعْلٍ السَّاكِنِ الْعَيْنِ الْمَفْتُوحِ الْفَاءُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ
مَعْتَلَةً ، نحو : شَيْخٌ وَسَوَاطٌ .

وَأَمَّا (نُوْمَالٍ) : فالدليل على أَنَّ العَيْنَ متحركةٌ تحركها في قوله تعالى
 ﴿ نَوَاتِي أَكُلٍ ﴾ ويكون هذا بمنزلة امرئٍ فَإِنَّكَ تقولُ : هذا امرؤٌ ورأيتُ
 امرءاً ، ومررتُ بامرئٍ ، فالاعرابُ في الهززة ، وأتبعَتِ الرَّاءُ الهَمْزَةَ وكذَلِكَ
 ابْنُ (١) .

فإن قلتَ : الدليلُ على أَنَّ الواوَ في أُبَيْكِ وَأَخِيكَ ، والألفُ والياءُ إعرابٌ ،
 زوالها عند الإضافة إلى ياءِ المتكلمِ .

الجوابُ : أَنَّ هذه الأسماءُ قد بطلَ أَنَّ يكونَ إعرابها بما ذكرته ، ولكنَّها
 صارتِ الحروفُ في أواخرها بمنزلةِ الحركاتِ من حيثُ يفهمُ منها ما يفهمُ من الحركاتِ
 لو ظهرت ، ألا ترى أَنَّك إذا رأيتَ (أَخَاكَ) بالواوِ علمتَ أَنَّهُ مرفوعٌ ، وإن كانتِ
 الواوُ لامَ الكلمةِ ، وكذلك إذا رأيتَهُ بالألفِ علمتَ أَنَّهُ منصوبٌ ، وكذلك إذا رأيتَهُ
 بالياءِ علمتَ أَنَّهُ مخفوضٌ ، فصار ذلك بمنزلةِ الحركاتِ في زيدٍ وعمرو ، وما جرى
 مجراها ، فلما صارت هذه الحروفُ بمنزلةِ الحركاتِ لما ذكرته أَزْهَبَها ما يذهب
 الحركاتُ وهو الإضافةُ إلى ياءِ المتكلمِ .

الجوابُ عن هذا الاعتراضِ الثاني : ما أَجابَ به هذا المعترضُ عن ذهابِ
 الحروفِ عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ . وذلك أَنَّ هذه الحروفَ لما تنزلتْ منزلةَ
 الحركاتِ على حَسَبِما ذكره ، قال أبو القاسمِ : إِنَّها معربةٌ بها ، لأنهم قد حكموا
 لها بحكمِ الحركاتِ ، إذ أسقطوها عند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلمِ .

(١) قال ابنُ عصفورٍ في شرحِ الجملِ ١ / ١٢٢ : " لأنهم يقولون : جاءني ابنُمنَّ^٧
 ورأيتُ ابنَمنَّ ، ومررتُ بابنِمنَّ ، فيتبعون حركةَ النونِ حركةَ الميمِ ، تنبيهها
 على أَنَّ النونَ قد كانت محللاً للاعرابِ قبل زيادةِ الميمِ " وانظر الكتابَ ٢ / ٢٠٣ ،
 التهذيبُ ١٥ / ٥٠٢ .

وأما الانفصال عن الاعتراض الأول ، وهو أن هذه الأسماء قال فيها خمسة
وهي ستة ، وذكر (هناك) - : أن قصده أن يذكر الأشهر في كلام العرب والأكثر
في كلامهم في (هفوك) أن يعرب بالحركات ، وأما اعرابه بالحروف فانما هو
عند بعض العرب ، وكذلك هذه الأسماء المشهور فيها والمعلوم أنها تتغير
الحروف التي في أواخرها بالعوامل فلو ذكر (هناك) (١) معها لتخيل أنها سواء
وليس الأمر كذلك . وفي هذه الأسماء مقالات في اعرابها ، أنا أبينه ، إن شاء الله .
فمنهم من قال : إنها معربة بالحروف ، فإن أراد ما ذكرته من الاتباع ، وأنه
اطلق الاعراب على الحروف لأنها يفهم منها ما يفهم من الحركات لو ظهرت ، فيكون
صحيحاً على حسب ما تقدم ، وإن أراد أنه معرب بالحروف حقيقة (٢) فقد مضى ذكر
بطلانه بما يغني عن إعادته (٣) .

ومنهم من قال : إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف التي
هي الواو والألف // والياء متولدة عنها (٤) ، والأصل : جائي أخك ، ورأيت ١٥

- (١) في الأصل : " فيذكر هناك معها " وهو خطأ .
(٢) هذا هو رأي قطرب ، وهشام بن معاوية الضرير الكوفي والزيادي ، والزجاجي .
انظر أسرار العربية ص ٢٣ ، التبيين ص ٩٠ ، شرح المفصل ١ / ٥٢ ، منهج
السالك ص ٧ ، همع الهوامع ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، ورجحه ابن مالك في شرح
التشهيل ١ / ٤٦ فقال : " وهذا أسهل المذاهب ، وأبعدها عن التكلف ،
لأن الاعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر
متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . "

(٣) انظر ص ٣٨

(٤) هذا هو رأي المازني والزجاج / انظر التبيين ص ٩٠ ، شرح المفصل ١ / ٥٢ ،
همع الهوامع ١ / ١٢٥ .

أَخْكَ كما كان ذلك قبل الاضافة ثم أُشْبِعَتِ الحركات فتولد عنها حروفٌ مجانسة لها .

وهذا يبطل في (نِي مَال) و (فَيْك) من وجهين :

أحدهما : بقاء الاسم على حرف واحد ، وهو معرب ، ولا يوجد اسمٌ يكون

على حرف واحد ، إلا أن يكون مضمراً متصلاً نحو الكاف في رأيتك ، والياء في غلامي .

الثاني : أن الأشباع إنما وقع في الشعر للضرورة الى الوزن او القافية (١) وكلام

العرب : جاءني أخوك بالواو ، ولا يقول احد فيما اعلمه : جاءني أخك ، وان جاء

هذا في الشعر فقد يكون على حذف الواو للضرورة .

ويبطل في : أخيك وأبيك وحميك من الوجه الثاني ، وهو أن الاتباع لا يكون

للضرورة كما تقدم .

ومنهم من قال : هي معربة بإعرابين الحروف والحركات (٢) ، فان أراد أن المعنى

يفهم منهما (٣) ، فأطلق هذا اللفظ بحكم المسامحة ، فالأمر قريب ، وان أراد أن العرب

جعلت اعرابه بشيئين فيبطل في (نِي مَال) و (فَيْك) من وجهين : أحدهما : بقاء

الاسم على حرف واحد .

(١) انظر ضرائر الشعر ص ٣٢ فمابعدھا ، الانصاف ١ / ٢٤٠ .

(٢) نسبة المبرد في المقتضب ٢ / ١٥٣ وأبو البركات بن الأنباري في الانصاف ١ / ١٧٠ ،

وابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٥٢ الى جمهور الكوفيين ونسبه ابن الشجري في

أماله ٢ / ٤٠ ، والعكبري في التبيين ص ٩٠ الى الفراء ونسبه السيوطي في همس

الهوامع ١ / ١٢٥ الى الكسائي والفراء .

(٣) في الاصل : " منها " .

الثانى : أَنَّكَ لم تجد اسماً يُعْرَبُ باعرابين . ويطلق فى : أُخِيكَ وَأَبِيكَ وَحَمِيكَ من وجهين :

أحدهما : أَنَّهُ نظيرٌ لهذا . الثانى : أَنَّ هذه الاسماء قبل الاضافة تُعْرَبُ باعراب واحد ، فيجب أَن تكون الاضافة كذلك .

ومنهم من قال : إِنَّ هذه الأسماء نُقلَ اعرابها من الآخر الى قبل الآخر (١) ، والأصل : جاءنى أَخُوكَ فنقلت حركة الواو الى الخاء ، والأصل فى النصب رأيت أَخُوكَ ، تحركت الواو وقبلها فتحة انقلبت ألفاً ، والأصل فى الخفض أَخُوكَ نُقلت حركة الواو الى الخاء ثم انقلبت الواو ياءً للكسرة التى قبلها ، ففيها فى الرفع النقل ، وفى النصب البدل . وهذا القول فاسد ، لأنَّ نقل حركة الاعراب من الآخر الى ما قبل الآخر إنما يكون فى الوقف . ولا يكون فيه إلاَّ أَن يكون ما قبل الآخر ساكناً صحيحاً ، على حسبما يتبين فى الوقف . وهم يقولون : أَخُوكَ ، وَأَخَاكَ ، وَأَخِيكَ فى الوصل ، ثُمَّ إِنَّ ما قبل الآخر متحركٌ هنا .

فقد تبين بما ذكرته أَنَّ الأقوال كلها فاسدة . وأقربها الى القياس أَن تكون معرفة بالحركات ، وَأَنَّ ما قبل الآخر أتبع الآخر ، وهو مذهب سيويوه (٢) ، ونص عليه أبوعلی فى النصف الثانى من الإيضاح .

قوله : (فوك) (٣)

الأصل فى (فيك) : فوه بدليل قولهم فى الجمع : أفواه ، ثُمَّ إِنَّ العرَبَ حذفَت الهاء ، وهى لام الكلمة على غير قياس ، كما حذفَت اللام من يدٍ ودمٍ ، فبقي على حرفين ،

(١) هذا هو رأي الرِّبِّعي . انظر شرح المقدمة المحسبة لابن باشان ١٢٢/١ ، المرتجل ص ٥٧ ، الانصاف ١٧/١ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، منهج السالك ص ٧ ، همع الهوامع ١٢٥/١ .

(٢) الكتاب ٤١٢/٣ ، وانظر أمالي ابن الشجرى ٤١/٢ ، شرح المفصل ٥٢/١ .

(٣) الجمل ص ١٩ .

أحدهما معتلٌّ ، فإن كان مضافاً جازلك فيه وجهان : أحدهما : بقاء الواو ، فيقولون : فوك ، الثاني : أن يبدلوا ميماً ، فيقولون : فمك . فان كان غير مضاف أُبدل من الواو ميماً . ولا يتركون الواو ، لأنهم لو تركوها للحق التنوين فكان يجب حذفها فيبقى الاسم على حرف واحد ، وليس هذا من كلام العرب إلا أنه قد جاء في الشعر ، أنشد يعقوب :

٨ * خالط من سلمى خياشيم وفا * (١)

وهذا شأن ضرورة ، ولا أعلمه في الكلام (٢) ، وسيأتي الكلام في النسب إليه

إن شاء الله .

قوله : (حموك) (٣)

فيه خمس لفات :

إحداها : أن يجري مجرى الاسم المقصور فتقول " حماك " في الرفع والنصب والخفض ، وهو لا يتبعون إلا آخر الآخر .

الثانية : أن يتبع ما قبل الآخر الأخير - وهو الأشهر - فيقولون : (حماك) في

النصب ، وحموك في الرفع ، وحميك في الخفض . وقد تقدم الكلام في هذا .

(١) اصلاح المنطق ص ٨٥ ، ونسبه للعجاج وهو في ديوانه ص ٤٩٢ ، وقيله :

* حتى تناه في صهاريج الصفا *

والشاهد في المقتضب ٣٧٥/١ ، التهذيب ٤١/١٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، شرح

المفصل ٨٩/٦ ، همع الهوامع ١/١٣١ ، خزانة الارب ٦٢/٢ ، ٢٦١ .

(٢) ذكر البهرد في المقتضب ٣٧٥/١ أن كثيراً من الناس لحن العجاج في هذا ، وذهب

هو إلى أنه ضرورة . وجاء في تهذيب اللغة ٤١/١٥ " وقال الأصمعي : قال

بشار بن عمر : قلت لذي الرمة : رأيته قوله :

* خالط من سلمى خياشيم وفا *

قال : إنا لنقولها في كلامنا . قبح الله ذافا . قال أبو منصور : وكلام العرب الأول ،

وذانادر X همع الهوامع ١/١٣١ .

(٣) الجمل ص ١٩ .

الثالثة : أن تكون على حرفين بمنزلة **يَدٍ** و **دَمٍ** فتقول : **حَسُكٍ** .

الرابعة : أن تكون بمنزلة (**غَزْوٍ**) ، فتقول : هذا **حَمُوكِ** ، و **حَمُوكِ** ، و **حَمُوكِ** .

الخامسة : أن تكون بمنزلة (**خَبٍّ**) ، فتقول : **حَمُوكِ** ، و **حَمَاكِ** . و **حَمَّتِكِ** (١)

وقد تقدم الكلام في (**دي مال**) وأن وزنه فعلٌ بفتح العين .

قوله : (وفي الجمع المذكر السالم) (٢)

اختلف الخويون في هذا الجمع :

فمنهم من ذهب // الى أنه معربٌ بالحروف (٣) ، وأن الواو علامة الرفع ،

والياء علامة النصب والخفض ، وهذا القول فاسدٌ ، لأن الاعراب اذا سقطت لا يسقط

بسقوطه إلا ما جيء بالاعراب دليلاً عليه ، وهو الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، وأنت

اذا أسقطت هذه الحروف سقطت بسقوطها الدلالة على الجمع ولا نجد شيئاً من الاعراب

يسقط بسقوطه غير ما ذكرته .

الثاني : أنه معربٌ بالحركات (٤) ، وأن الواو لحقت بمنزلة الواو في قولك : ضربوا

(١) ذكر الشلوبين - شيخ المؤلف - في التوطئة ص ١٢٢ - ١٢٣ ست لغات في :

" حموك " الخمس المذكورة هنا : (السادسة أن تكون عن (كذا) باب رشاء " .

(٢) الجمل ص ١٩ .

(٣) هذا مذهب جماعة من النحاة منهم : **قُطْرِب** و **الفراء** و **الزيادي** ، ونسبه بعض

العلماء الى جمهور الكوفيين . انظر الايضاح في علل النحو ص ١٣٠ - ١٣١ ،

شرح المقدمة المحسبة ١/١٢٩ ، الانصاف ١/٣٣ ، التبيين ص ١٠٣ ،

شرح الرضى على الكافية ١/٨٦ ، ومنهج السالك ص ٩ ، وارتضى هذا المذهب

ابن مالك والشاطبي انظر شرح الالفية للشاطبي ١/٤٠ .

(٤) هذا مذهب جماعة من البصريين قال العكبري في التبيين ص ١٠٣ " حروف المد

والتثنية^١ اعراب عند سيبويه ، واختلف أصحابه في الاعراب ، فقال بعضهم :

١ حروف

هو مقدر عليها كما يقدر على المقصور ، وقال آخرون : لا يقدر عليها اعراب "

ونسبه الزجاجي في الايضاح في علل النحو ص ١٣٣ - ١٣٤ الى البصريين ، وانظر

الكتاب ١/١٧ ، المقتضب ٢/١٥٣ ، شرح المفصل ٤/١٣٩ ، شرح الرضى

على الكافية ١/٨٥ .

الزيدون ، الواو لِحَقَّتْ دَلَالَةٌ عَلَى جَمْعِ الْفَاعِلِ ، بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ ، فَوَ قَامَتْ هُنْدٌ ، وَإِذَا
صَحَّ هَذَا لِيُزْمَ أَنْ يَنْتَقَلَ الْأَعْرَابُ إِلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَائِمٌ ، فَلَا عَرَابَ
فِي الْمِيمِ ، فَإِذَا لِحَقَّتِ التَّاءُ فَقُلْتَ : قَائِمَةٌ انْتَقَلَ الْأَعْرَابُ ، لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَعْنَى
وَالْوَاوِ جِيءَ بِهِ لِمَعْنَى الْجَمْعِ ، فَيَلْزَمُ انْتِقَالُ الْأَعْرَابِ إِلَيْهِ ، فَالزَّيْدُونَ مَرْفُوعٌ بِفَتْحِ
مَقْدَرَةٍ فِي الْوَاوِ .

وهذا القول أيضا فاسد ، لأن الواو لو كان فيها إعرابا مقدر لوجب ألا يتغير
الحرف ، ألا ترى أن الألف من الاسم المقصور لا يتغير ، لأن الإعراب مقدر فيه ،
وهو في الرفع والخفض والنصب على حال واحدة ، ونحن نجد الجمع في الرفع بالواو ،
وفي النصب والخفض بالياء .

الثالث : أنه معرب بالانتقال وعدمه ، وأن الواو لِحَقَّتْ دَلَالَةٌ عَلَى الْجَمْعِ
كما لحقت في (ضربوا) من قولك : ضربوا الزيدون ، لكن جعلوا دليلا على الرفع
عدم الانقلاب ، وبقاء الحرف على حاله ، ودليلا على النصب والخفض الانقلاب الذي
الياء ، فقالوا في الرفع : جاءني الزيدون ، [وفي النصب والجرح (١)] : رأيت
الزيدين ، ومررت بالزيدين ، والمذهب منقول عن المازني (٢) ، ويظهر من كلام
سيبويه في باب ما لا ينصرف (٣) ، فجعل ترك العلامة في الرفع علامة ، والعدم لا يكون

(١) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) هكذا نسب المؤلف هذا الرأي إلى المازني هنا ، وفي إملائه ص ١٢ ، والكافي

١/ص ٨٢ ، والمشهور نسبته للجرمي / انظر المقتضب ٢/١٥١ ، الخصائص

٣/٧٣ ، الانصاف ١/٣٣ ، التبيين ص ١٠٣ ، شرح المفصل ٤/١٤٠ ،

ومذهب الجرمي أخذ ابن عصفور وابن عبد النور المالقي انظر المقرب ١/٤٨ ،

وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٤ ، رصف البياني ص ٢١ ، شرح اللامعة

البيدرية ١/٧٨ . أما المازني فمذهبه مذهب شيخه الأخفش وهو : أن الواو

والياء والألف في جمع المذكر السالم والمثنى : دليل إعراب ، وليست باعراب

ولا حروف إعراب واختاره المبرد . انظر المقتضب ٢/١٥٢ ، الايضاح في علل

النحو ص ١٣٠ ، الانصاف ١/٣٣ ، التبيين ص ١٠٣ ، منهج السالك ص ٩٠ .

(٣) في الكتاب ٣/٢٠٩ : " ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل ، قال : هذا

ضربون ورأيت ضربين . . . "

علامة ، إلا أن هذا القول الثالث أقرب من القولين الأولين .
 الرابع : أن الذي لحق دليلاً على الجمع حرف المد واللين ، على أن يكون
 ما قبله من جنسه ، فيكون مع عامل الرفع واواً ، ومع عامل النصب والخفض ياء ، وكان
 القياس أن يكون في النصب ألفاً ، لأن الألف من جنس الفتحة ، والفتحة في المفرد
 علامة النصب ، كما كانت الواو في الرفع ، لأنها من جنس الضمة ، والياء في الخفض
 لأنها من جنس الكسرة ، لكن العرب تجنبت الألف ، لأن الألف لا يكون ما قبلها
 إلا مفتوحاً ، فلو قالوا : زيدان ، لوجب أن يقولوا في التثنية : زيدان ، في النصب ،
 لأن هذا الجمع جارٍ على حد التثنية ، فما يجب في الواحد يجب في الآخر ، ولو فعلوا
 ذلك لم يكن فرق بين التثنية والجمع إلا بحركة النون ، والنون تسقط في الإضافة ،
 وتسكن في الوقف ، فلم يقولوا على ذلك الفرق ، لأنه غير ثابت ، فأزالوا الألف من
 النصب محافظةً على الفرق بين التثنية والجمع ولم يزيلوا الألف من أحدهما ، وبيقوها
 في الآخر ، لما ذكرته من موافقة هذا الجمع التثنية ، ثم حمل في النصب على
 الخفض لأمرين :

أحدهما : أن الخفض لازم الأسماء لا يوجد في غيرها ، والرفع ينتقل عنه .

الثاني : أن النصب أقرب إلى الخفض منه إلى الرفع ، لأن الكلام قد يستغني

عن المنصوب ، وكذلك يستغني عن المخفوض ، ولا يستغني الكلام عن المرفوع فوجب
 لهذا جعل المنصوب كالمخفوض ، ولما وضعوا دليل الجمع حرف المد واللين لم يقبل
 الحركات ، لأنه لا يمكن أن يلفظ به ، ولا يكون الأعراب إلا في حرف موجود قبل
 التركيب ملفوظ به ساكناً فاذا دخل العامل غير ذلك الحرف ، وهذا لا وجود له ،
 قبل التركيب ، وإنما حدث عند التركيب . ونظير هذا الحرف ما ألحق دليلاً على
 الإنكار . فأنهم يلحقون مدة تكون واواً إذا كان الآخر مضموماً ،

وَأَلْفًا إِذَا كَانَ الْآخِرُ مَفْتُوحًا ، وَيَاءٌ إِذَا كَانَ الْآخِرُ سَاكِنًا أَوْ مَكْسُورًا ، وَكَذَلِكَ

يَفْعَلُونَ فِي التَّذْكِيرِ .

١٧ فان قلت : فكيف كان هذا الاسم // قبل التركيب مع العامل ؟

قلت : كان الأصل في الجمع أن يكرر الاسم ثلاث مرات أو أكثر على حسب ما يراد بالجمع وكان الأصل في التثنية أن يكرر الاسم فتقول : زيدٌ وزيدٌ ، فارادت العرب الاختصار عند التركيب فحذفوا أحد (١) الأسمين ، وألحقوا الآخر علامة تدل على أنهم أرادوا اثنين ما يقع عليه هذا (٢) اللفظ ، وفي الجمع حذفوا جمع الأسماء وألحقوا واحدا منها ما ذكرته ، يدل على ذلك وجود (٣) التثنية والجمع على هذا إنما هو بعد التركيب ، ولا وجود لها قبل التركيب ، والدليل على ذلك الرجوع في الشعر إلى العطف في قوله :

٩- * كَأَنَّ بَيْنَ فِكْمِهَا وَالْفَكِّ * (٤)

(١) في الأصل : "آخر" تحريف .

(٢) في الأصل : "لهذا" تحريف .

(٣) في الأصل : "موجود" تحريف . وبعد هذا فنظم الكلام ينبغي ان يكون : يدل على ذلك أن وجود "بزيادة" أن .

(٤) البيت لمنظور بن مرثد بن فروة الفقعسي الأسدي / شاعر إسلامي / ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٨١ ، خزنة الأدب ٥٥٣/٢ / ويعدده

* فارة سدك ذُبِحت في سَكِّ *

وينسب الشاعر إلى أبي نخيلة ، وإلى رؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٩١

وانظر اصلاح المنطق ص ٧ ، الجمهرة ٩٥/١ ، التهذيب ٤٧٣ / ٤ ،

٤٥٩/٩ ، أمالي ابن الشجري ١٠/١ ، أسرار العربية ص ٤٨ ، شرح

المفصل ١٣٨/٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١

شرح التسهيل ٧٢/١ ، خزنة الأدب ٣٤٣/٣ .

وهذا كقول الآخر :

١٠ - * أَنَّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضُنِنُوا * (١)

وهذا مذهب سيويه نصر عليه في أول الكتاب (٢) .

قوله : (والألف علامة الرفع في تثنية الأسماء خاصة) (٣) .

قد تقدم أنَّ النحويين اختلفوا في الجمع على أربعة مذاهب ، فكذلك لا اختلاف في التثنية .

[فتحه ، والذي أجمع حروف المد واليسر قبله حركة *]

والأظهر أنَّ الذي أُلْحِقَ التثنية حرف المدِّ واللين قبله من جنسه ، فقد استويا في لحاق حرف المدِّ واللين علامة لهما ، واختلفا في أنَّ علامة التثنية قبلها فتحة ، وعلامة الجمع قبلها [حركة] (٤) من جنسها ، وكان القياس أنَّ يقال في الرفع جائس الزيدون ، لأنه في المفرد يرفع بالضمة ، والواو تجانس الضمة ، وفي النصب :

(١) صدره * مهلاً أعانل قد جريت من خلقي *

وهو لقعنب بن أم صاحب [وهو من نسب إلى أمه من الشعراء . واسم أبيه : ضمرة : شاعر غطفاني أموي هجا الوليد بن عبد الملك / انظر ترجمته في كتابي ابن حبيب : من نسب إلى أمه من الشعراء ، وألقاب الشعراء / نوادر المخطوطات ١/٩٢ ، ٢٠/٣١٠ ، شرح الحماسة للتبريزي ٤/٢٤ ، التاج "قعنب" .]

والببيت من قصيدة من مختارات ابن الشجري ص ٢٣ والشاهد في ص ٢٧ ، وانظره في الكتاب ١/٢٩ ، ٣/٣١٦ ، ٥٣٥ ، شرح أبياته لابن السيران ١/٣١٨ ، نوادر أبي زيد ص ٤٤ ، المقتضب ١/٣٨٨ ، ٣/٣٥٤ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٦٨٨ ، الموشح ص ١٤٨ ، المنصف ١/٣٣٩ ، سر الفصاحة ص ٨٩ ، درة الفصوص ص ١١٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٠ .

(٢) الكتاب ١/١٧-١٨ وانظر شرحه للسيران ١/١٣٥ ، شرح المقدمة الحسبية ١/١٢٩ ، شرح الكافية للرضي ١/٨٥ (ط . ليبيا) ، رصف المبانى

ص ٢١ .

(٣) الجميل ص ١٩ .

(٤) تكلمة بعثها يلتئم الكلام .

* تكلمة بعثها يلتئم الكلام ص ١٣
على الجمل ص ١٣

رَأَيْتُ الزَيْدَانَ ، وفى الخفض : مررتُ بالزَيْدِيَيْنِ . سقط الألفُ من النصب لما ذكرته من طلبِ الفرقِ على حَسَبِما ذكرته فى الجمعِ ثم حُمِلَ النصبُ على الخفضِ لما ذكرته هناك أيضاً ، فصار فى الرفعِ : جاعى الزيدون . ورأيتُ الزيدِينَ ، ومررتُ بالزيدِينَ . فقال صاحبُ الكراسية : " استعملتِ الضمةُ ومجانسُها فى الأعرابِ ، والكسرةُ ومجانسُها ، والفتحةُ ولم يستعملِ مجانسُها وهو الألفُ ، فأرادوا أن يوفوا حقَّ الفتحةِ فى استعمالِ مجانسِها ، ومن كلامهم : يا جَلْ فى يُوَجِّلُ " (١) . وهى لغةٌ فاشيةٌ ، فقلبوا الواو فى التثنيةِ أُلِفًا ، فقالوا الزيدانِ ، فالألفُ فى الرفعِ منقلبةٌ عن الواو كما كانت الألفُ فى يا جَلْ منقلبةٌ عن الواو فى يُوَجِّلُ ، فمن قال : الألفُ علامةُ الرفعِ ، ومذهبه هذا الذى ذكرته راعى اللفظَ ولم ينظر إلى الأصلِ ، لأنَّ الأصلَ لم يظهر قطَّ .

ومن الناس من قال : كان الأصلُ أنْ يقالَ فى الرفعِ : الزيدونِ بفتح ما قبل الواو ، لكنَّ العربَ رفضت ذلك لما رفضت الألفَ فى النصبِ ، لأنَّهم لو قالوا : زيدونِ لالتبستِ التثنيةُ بجمعِ المقصورِ ، ألا ترى أنك تقول فى جمعِ موسى : مُوسَوْنَ فى الرفعِ وموسِيْنَ فى النصبِ والخفضِ ، فلو قالوا فى التثنيةِ : جاعى الزيدونِ فى الرفعِ لم يكن بين التثنيةِ وجمعِ المقصورِ فرقٌ ، إلاَّ بحركةِ النونِ ، وحركتها تزولُ فى الوقفِ ، والنونُ تزولُ فى الإضافةِ ، فلم يعتمدْ على ذلك عند طلبِ الفرقِ ، فأسقطوا الواو فى الرفعِ كما أسقطوا الألفَ فى النصبِ ، ولم يكن بدٌّ من جعلِ حرفِ مكانه فى الرفعِ ، فكانت الألفُ أولى . وكلا الوجهين عندى ممكن فى الموضع . وسيأتى الكلام فى النونِ فى باب التثنيةِ والجمع ان شاء الله (٢) .

(١) انظر شرح الجزولية للشلوميين ل ٨٢ - ٨٣ ، المشكاة والنبراس شرح الكراس ، ٤١ ل / ١ ، رصف المبانى ص ٢٣ .

(٢) انظر ماسياتى ص ١٠٥ .

قوله : (والنونُ علامةُ الرفعِ في خمسةٍ مِثْلَةٍ مِنَ الفِعْلِ) (١)

اعترض بعضُ المتأخرين هذا الموضع فقال : إنما كان ينبغي أن يقول : النون
علامة الرفع في الفعل المضارع إذا لحقه ألف التثنية أو واو الجمع أو ياء التأنيث ويكونُ
أبين وأضبط .

والجواب : أن الذي ذكره يعطى هذا ويزيد زيادة لا تفهم ما قال هذا
الرائد : كان ينبغي أن يقال ، وهي أن الفعل المضارع إذا كان بالهمزة لم يرفع بالنون
ولا يرفع بالضممة ، وكذلك الفعل المضارع إذا كان بالنون لم يرفع إلا بالضممة ، وإنما
يرفع بالضممة والنون الفعل المضارع إذا كان أوله ياء ، رُفِعَ بِالضَّمَّةِ ، إن لم يلحقه ألفُ
التثنية ولا واو الجمع فإن لحقه واحدٌ من هذين رُفِعَ بالنون . فان // كان أوله تاءٌ
رفع بالضممة ان لم تلحقه ألف التثنية ولا واو الجمع ، ولا ياء التأنيث ، فان لحقه واحدٌ
من هذه الثلاثة رُفِعَ بالنون ، ولا تلحق الياء إلا مع التاء التي للخطاب . فقد تحصل
ما ذكرته أن الفعل إذا كان بالتاء من أوله ، فان كانت للتأنيث فلا يلحقه إلا الألفُ
خاصةً ، فان كانت التاء للخطاب لحقه الألف والواو والياء ، وتلحق الألف مع تاء
الخطاب ، ومع تاء التأنيث ، وكذلك الواو إذا لحقت مع التاء فلا تكون إلا للخطاب .

والكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول :

أحدها : لم أعرب هذا الفعل بالحروف ولم يعرب بالحركات ؟

الثاني : فيما يلحق هذا الفعل من آخره .

الثالث : في الياء من تفعلين .

فَأَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فَأَقُولُ : إِنَّ الْفِعْلَ كَانَ قَبْلَ لِحَاقِ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ يُرْفَعُ
بِالضَّمَّةِ ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ ، وَيَجْزَمُ بِالسُّكُونِ ، فَإِنَّ لِحَقَّتِ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ لُزِمَ أَنْ
يَزُولَ الْأَعْرَابُ مِنَ الْبَاءِ (١) لِأَنَّهَا صَارَتْ بِلِحَاقِ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ وَسَطًا ، كَمَا انْتَقَلَ
الْأَعْرَابُ مِنَ الْمِيمِ فِي قَائِمِ إِلَى التَّاءِ حِينَ قُلْتَ : قَائِمَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَرِيشٌ وَقُرَشِيٌّ .
فَإِنْ قُلْتَ : يَلْزِمُ هَذَا عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْوَاوُ عِلْمَةٌ لِلْجَمْعِ (٢) ،
وَأَمَّا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُمَا فَاعِلَانِ فَلَا يَلْزِمُ .

قُلْتَ : قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مَتَّصِلًا تَنْزِلُ مَعَ فِعْلِهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ
الَّذِي تُرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : ضَرَبْتُ فَسَكَنُوا الْبَاءَ عِنْدَ لِحَاقِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ، وَقَالُوا : ضَرَبْتُكَ ، فَلَمْ
يَسْكُنُوا عِنْدَ ضَمِيرِ النِّصْبِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ
وَالْمَفْعُولُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . فَإِذَا لُزِمَ أَنْ يَزُولَ الْأَعْرَابُ مِنَ الْبَاءِ مِنْ (يَضْرِبُ) عِنْدَ لِحَاقِ
هَذِهِ الْعَلَامَاتِ ، لِأَنَّهَا صَارَتْ وَسَطًا عَلَى حَسْبِ مَا ذَكَرْتُهُ ، وَجِبَ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى هَذِهِ
الْعَلَامَاتِ ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ : يَضْرِبُ فِي الرَّفْعِ ، وَتَكُونُ عِلْمَةُ الرَّفْعِ ضَمَّةً مُقَدَّرَةً ، لَكِنَّهُمْ
لَمْ يَفْعَلُوا هَذَا ، لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوهُ لَصَارَ مِثْلُ يَخْشَى ، وَلَصَارَ (يَضْرِبُوا) مِثْلُ : يَغْزُوا ،
وَلَصَارَ : هَنْدٌ تَرْمِي بِمَنْزِلَةِ أَنَا أُرْمِي ، وَيَخْشَى ، وَيَغْزُوا ، وَيُرْمِي تَحْدِثُ مِنْهُنَّ الْحُرُوفُ
الَّتِي فِي آخِرِهَا عِلْمَةٌ لِلْجَزْمِ ، وَلَا يُمْكِنُهُمْ حَذْفُ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يُحْدَفُ ،
وَلَا نُهُمْ لَوْ حَذَفُوهَا كَانَ ذَلِكَ نَقْضَ الْغَرَضِ ، فَلَمْ يُمْكِنْ بَقَاؤُهَا فِي الْأَعْرَابِ فِيمَا قَبْلَ آخِرِ
هَذِهِ الْعَلَامَاتِ ، لِأَنَّهَا صَارَتْ وَسَطًا ، وَالْأَعْرَابُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَلَا يُمْكِنُ
أَنْ يَنْتَقِلَ الْأَعْرَابُ إِلَى هَذِهِ الْعَلَامَاتِ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْتَى بِحَرْفٍ بَعْدَ الْآخِرِ يَكُونُ فِيهِ

(١) فِي " يَضْرِبُ " مِثْلًا وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي كَلَامِهِ .

(٢) سَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

الاعراب ، لأن الاعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة ، والعوامل إنما تغيّر الأواخر ، فلا بد أن يكون الحرف الذي تغيّره العوامل موجوداً قبل العامل ، فلما تعذّرت هذه الوجوه الثلاثة أزالوه ، فضعف آخر هذا الفعل عند لحاق هذه العلامات عن آخره قبل لحاقها في الرفع والنصب ، وأما في الجزم فلم يقع ضعف ، لأن الفعل في الجزم قبل لحاق هذه العلامات ساكن الآخر ، وبعد لحاقها كذلك ، فألحقوا النون في الرفع لتكون عوضاً من الضمة ، وخصوا بذلك النون ، لأن النون شبيهة بحرف المدّ واللين بسبب الغنة . وكان القياس أن تلحق في النصب أيضاً ، لكن منعهم عن ذلك أن (يضربان) في الفعل نظير (الزيدان) وقد كان منصوباً الزيدان يحمل على مخفوضه ، فجعلوا (يضربان) في النصب محمولاً على الجزم ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، لمكان الاختصاص ، فلزم عن هذا أن يقال في الرفع: يضربان ، وفي النصب: لن يضربا ، وفي الجزم: لم يضربا ، وكذلك (يضرّبون) نظيره من الاسم: الزيدون ، والزيدون ينصب كما يخفض ، فيضرّبون يجزم كما ينصب . (١)

وأما (تضرّبين) فجرى مجرى: يضربان ويضرّبون ، لأن كل واحد منهما لحقه ضمير مرفوع على مذهب سيويوه . وعلى مذهب الأخفش كل واحد منهما لحقه علامة لأن الألف من يضربان ، والواو من يضرّبون يكونان حرفين واسمين على ما أعلمتك .

وتوجد هذه النون ثابتة في النصب قال : //

(١) انظر الكتاب ١٩/١ ، شرحه للسيرافي ١/١٥٧ فابعدها ، الايضاح

١١ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِّنَ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تَشْعِرَا أَحَدًا (١)

ووجهه ما ذكرته لك من إيراد تقدير هذا الحرف (٢) .

الفصل الثاني : فيما يلحق هذا الفعل .

يلحقه ثلاثة أشياء : النون الخفيفة ، والنون الشديدة ، ونون جماعية النسوة ، وتلك العلامات المذكورة ، فاذا لحقت تلك العلامات وهي : الواو والألف والياء رفَع بالنون ، ونَصِبَ وجَزَمَ بحدِّها على حَسِيمَا أَعْلَمْتُكَ ، فان لَحِقَتْ أَحَدَى النونَاتِ الثَلَاثِ بُنِي وَزَالِ الْأَعْرَابِ ، فَأَمَّا نُونُ جَمَاعَةِ النَّسْوَةِ فَإِنَّهَا لَمَّا لَحِقَتْ صَارَ مَاقِبَلَهَا لِلْحَاقِهَا وَسَطًا : فَوَجِبَ (٣) لِذَلِكَ زَوَالُ الْأَعْرَابِ ، وَيَقِي لَذَلِكَ سَاكِنًا

(١) هذا ثالث ثلاثة أبيات أنشد هاشعلب في مجالسه ٣٢٣/١ ، وابن الأنباري في الانصاف ٥٦٣/٢ ، والعكبري في اعراب الحديث ص ٢٣ ، ولم ينسبوها ،

وهي :
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
أن تحملًا حاجة لي خف حملها
وحيثما كنتما لقيتما رشدا
تستوجبا نعمة عندي بها ويذا
ان تقرأ البيت .

والشاهد في الخصائص ٣٩٠/١ ، المنصف ٢٧٨/١ ، شرح المفصل ١٥/٧ ،
ضرائر الشعر ص ١٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١ ، صف البيان ص
١١٣ ، الجنى الدانى ص ٢٢٠ ، المغنى ص ٤٦ ، خزنة الأدب ٥٥٩/٣ .

(٢) هذا الكلام راجع الى قوله الذى سبق قريبا : " وكان القياس ان تلحق
في النصب ايضا " .

(٣) أصاب " فوجب " طمس من أثر الرطوبة ابقى الفاء والواو ، ونقطتين
لحرفين باهتين .

فقالوا : يَضْرِبَنَّ ، فصار يَضْرِبَنَّ على هذا شبيهاً بَضْرِبَنَّ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعل آخره (١) متحرّكٌ لحقه نونٌ جماعة النسوة فسكّن للحاقها كلاً الفعلين آخره . وقد كان الفعل المضارع أصله البناء (٢) ، وإنما أعرب لشبهه بالاسم من جهة العموم والاختصاص ، على حسبما تبين في باب الافعال ، فإن يرجع (٣) إلى أصله من البناء أيسر وأقرب .

وأما النونُ الشديدةُ فإنها اذا لحقت الفعلَ المعرب صار للحاقها مبنياً عند أكثر النحويين ، لأنَّ الفعلَ المعرب عند لحاقها يصير شبيهاً بصيغة الأمر ، فبني لذلك كما بُني اذا لحقت نونُ جماعة النسوة لشبهه بالفعل الماضي على حسبما أعلمتكم ، وكذلك النونُ الخفيفة . وسيأتى الكلام فيها .

الفصل الثالث : اعلم أن الياءَ من تفعلين ذهب سيويه إلى أنها اسمٌ ، ونصَّ على ذلك في باب " وجوه " (٤) القوافي في الإنشاد " (٥) . وذهب أبو الحسن إلى أنها علامة التانيث ، والفاعل مضمحلٌ يظهر وأنا أتى ان شاء الله بما أخذ كلَّ واحدٍ منهما ، وأرجح بعد ذلك بين القولين على حسبما يظهر لي . فحجة سيويه أن الياءَ لم تثبت علامةً للتانيث في شيء من كلام العرب ، فهذا القولُ مخالفٌ لما اشتهر من

-
- (١) في الأصل : " آخر " وأنت الأرضة على الهاء .
 - (٢) في الأصل : " الياء " وسقطت النون .
 - (٣) أصاب " أن يرجع " طمس ذهب ببعض حروفها .
 - (٤) في الأصل : " ونحوه " والتصحيح من الكتاب ٢٠٤ / ٤ .
 - (٥) انظر الكتاب ٢١٣ / ٤ .

كلام العرب ، وإنما اشتهر أن يكون التانيث بالتاء والألف ، وأما الياء فلم يستقر ذلك فيها .

فان قلت : فقد جاء ذى للمؤنث وذا للمذكر

قلت : ليس حرف الإشارة الذال خاصة ثم ألحق الياء علامة للتانيث ، وإنما الإشارة للمذكر بالذال والألف ، والإشارة للمؤنث بالذال والياء ، فقد تنزل (ذا) و (ذى) منزلة جددي وعناق وحمل ورجل مما فصل فيه بين المذكر والمؤنث باختلاف الاسمين ، وأيضاً فإن الياء لو كانت علامة للتسائيث بمنزلة التاء من قائمة وقامت والألف من حبل ، لوجب ألا تسقط مع ضمير التثنية ، ألا ترى أنك تقول : هند قامت والهندان قامتا ، فثبتت التاء مع ضمير التثنية ، وأنت هنا تقول : أنت ياهند تضرين ، وأنتما ياهندان تضران ، ولم ينقل عن أحد من العرب : أنتما ياهندان تضرين ، فهذان حجتان مقويتان كلام سيويه . (١)

وأما الأخفش فحجته أن الضمير في الظهور والكمن لا يختلف بحال التانيث والتذكير ، فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر (٢) ، ومتى استتر في أحدهما استتر في الآخر ، ألا ترى أنك تقول : زيد قام ، فيستتر الضمير ، وتقول في المؤنث : هند قامت فيستتر (٣) ، وكذلك تقول : الزيدان قاما ، والهندان قامتا ، وزيد يقوم ، وهند تقوم ، ولا تجد هذا النوع ينكسر ، فيجب أن يقال في مثل قولك : أنت ياهند تضرين : إن الفاعل مضر ، والياء دالة على تانيث ذلك المضر ، كما يقال في المذكر : أنت يازيد تضرب ، والفاعل ضمير مستتر .

(١) انظر أوجهاً أخرى لترجيح ما ذهب إليه سيويه والجمهور في رصف الجاني ص

(٢) أصاب " الآخر " طمس من أثر الرطوبة ذهب بحرفيها الأخيرين .

(٣) أصاب " فيستتر " طمس أتى على أكثر حروفها .

والذى يظهر لى ما ذكر سيويه ، ويُفصل عما احتج به أبو الحسن الأفش
بأنَّ يقال : المضمَر لا يختلفُ فى الكُمون والظهور اذا أمكنَ لِحوقِّ علامة التانيث
نحو : زيدٌ قام ، وهندٌ قامت ، واذا تعذر لِحاقِّ علامة التانيث فلا بدُّ من الظهور
والمخالفة للمذكر ، ليكونَ ذلك فارقاً بين المذكر والمؤنث ، وأنت اذا قلت : أنتِ
يازيد تضرب بالتاء // للخطاب ، واذا قلت : أنتِ يا هند تضربين وجب ظهورُ
الضمير ، ليفرقُ بين المذكر والمؤنث ان لو لم يظهر ، لم يكن بين المذكر والمؤنث
فرقٌ ، لأنَّ الفعلَ المذكر (١) لا يلحقه علامة التانيث من آخره ، وإنَّما يكون ذلك فى
الماضى ، فلم يبق إلا ما ذكره سيويه .

قوله : (وللنصب خمسُ علاماتٍ) (٢)

علاماتُ النصب إنما هى أربعةٌ : الفتحةُ والياءُ والكسرةُ وحذفُ النون .
فأما الألفُ فليست علامةً للنصب ، لأنَّ الأسماءَ الخمسةَ إنما هى منصوبةٌ بالحركاتِ
المقدَّرة على الحروف حسبما تقدَّم (٣) .

قوله : (وأما الفتحةُ فتشتركُ فيها الأسماءُ والأفعالُ) (٤)

كلُّ ما يرفعُ من الأسماءِ بالفتحةِ ينصبُ بالفتحةِ إلاَّ الجمعَ المؤنثَ السالمَ فإنه ينصبُ
بالكسرة ، وسيتبيَّن لم نَصِبْ بالكسرة (٥) ؟

والفتحةُ تكونُ ظاهرةً إلاَّ كلَّ ما كانَ آخره ألفاً ، فعلاً كان أو اسماً ، هذا هو

الأعرَفُ .

ثم قال : (والياءُ علامةُ النصبِ فى التثنية والجمع) (٦)

(١) يريد الفعل المسند الى مذكر .

(٢) و (٤) و (٦) الجمل ص ١٩٠ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٤٤

(٥) انظر ما سياتى ص

قد تقدم أن اللاحق علامة للتثنية حرف المدّ واللين مفتوحاً ما قبله ، واللاحق علامة للجمع حرف المدّ واللين مكسوراً ما قبله ، إلا أن يكون جمع اسم آخره ألف فإنه يكون قبله فتحة في اللفظ نحو : موسين ، وقد تقدم ما في ذلك من الخلاف ، والذي أوجب حمل النصب على الخفض في التثنية والجمع أن الأصل كان فيهما أن ينصبا بالألف ، وسيأتي الكلام في النون في التثنية والجمع. (١)

قوله : (وحذف النون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون) (٢)
 قد تقدم أن هذه الأفعال كان الأصل فيها أن تكون في النصب بحرف ، ليكون ذلك الحرف عوضاً من الفتحة التي كانت في الآخر قبل لحاق هذه الحروف ، إلا أن العرب أجرت : يضربان ويضربون ، مجرى الزيدون والزيدان ، والزيدون والزيدون قد جريا في النصب مجراًهما في الخفض ، والجزم نظير الخفض ونقيضه من جهتين مختلفتين ، فأجرى يضربان ويضربون في النصب مجراًهما في الجزم ، وأما تضربيين فأجرى مهري يضربان ويضربون ، لأن كل واحد منهما فعل لحقه من آخره ضمير ، فيلزم عن هذا كله أن تكون هذه الأفعال في الرفع بالنون ، وفي النصب والجزم بحذف النون . قال سيبويه : " والنون في يضربان كسرت لتجرى مجرى النون في الزيدان ، والنون في يضربون فتحت لتجرى مجرى النون في الزيدون ، ولا ثبات لهذه النون في الجزم ، لأنها إنما جاءت عوضاً من الحركة ، ولا حركة في حال الجزم ، وكل حرف استحق حركة فلا يقبل الاعراب ، وإنما تغير العوامل الآخر إذا لم يستحق من نفسه حركة ، وكل حرف لا ثبات له في كل أحوال الكلمة فإنه لا يقبل الاعراب ، لأن الاعراب إنما يجب أن يكون في حرف باق في جميع أحوال الكلمة (٣) ، فقد منع على

(١) انظر ما سيأتي ص

(٢) الجمل ص ٢٠ . وفي نسخه الثلاث : المطبوعة ، ونسختين خطيتين نفيستين ، "الأفعال الخمسة" .

(٣) هذا معنى كلام سيبويه في الكتاب ١/١٩ ، وانظر شرحه للسيرا في ١/ص ١٥٩ والايضاح للزجاجي ص ٧٣ .

هذا أن يكون الاعراب في النون أمران :

أحدهما : استحقاق النون الحركة .

الثاني : عدم لزومها ، وإنما يجب أن تسقط في حال الجزم .

قوله : (والكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم) (١)

اعلم أن الجمع المؤنث السالم كان يجب أن ينصب بالفتحة فيقال : رأيت الهندات

لكن العرب حافظت في هذا على إجراء الفرع مجرى الأصل (٢) ، والمذكر أول ، والمؤنث

ثان ، وقد كان الجمع المذكور السالم يجري منصوبه كمخفوضه ، فأجروا الجمع المؤنث

في النصب على حاله في الخفض تحقيقا للفرعية ، واعطاء الأصل للأصالة حكمها . فقد

تنزلت على هذا - التاء بحركتها منزلة الواو والياء ، لأن الواو يفهم منها الجمع

والرفع ، والياء يفهم منها الجمع ، وأن الاسم غير مرفوع ، والتاء بضمها يفهم منها

الجمع والرفع ، والتاء بكسرتها يفهم منها الجمع وأن الاسم منصوب أو مخفوض ، وليس

بمرفوع ، فلما تنزلت التاء بحركتها منزلة الواو والياء في الزيدين والزيدون ، والحقت

العرب الواو والياء نونا لتكون عوضا عن الحركة والتنوين على حسب ما // يتمين في باب

التثنية والجمع ان شاء الله (٣) - ألحقمة بعد التاء في جمع المؤنث السالم تنوينا ،

ليكون ذلك مقابلا للنون ، والدليل على ذلك : أنك لو سميت رجلا أو امرأة بهندات

وزينات وما أشبهها فلا تسقط التنوين ، لأن علل ما لا ينصرف إنما تسقط تنوين التمكن

قال تعالى ﴿ فَإِذَا أَفْتَمَمْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ ﴾ (٤) . وحكى سيويوه : " هذه عرفات مباركا

فيها " (٥) ، وسيأتي التنوين وأقسامه في باب الحكاية مستوعبا ، ويجرى فيه الكلام

(١) الجمل ١٩ - ٢٠ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي (ط . لييا) ٧٦ / ١ ، شرح اللامحة البدرية ١ / ٢٤٥

(٣) انظر ماسياتي ص

(٤) سورة البقره آيه ١٩٨ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٣٣ .

في باب ما لا ينصرف .

قوله : (وللخفص ثلاث علامات) (١)

قد تقدم أن الخفص لا يكون إلا في الأسماء ، فعلامته لا تكون إلا في الأسماء ، وهي

ثلاث : الكسرة ، والياء ، والفتحة .

فالياء يخفص بها التثنية والجمع ، ولا سؤال في هذا ، لأن الاسم قبل أن يثنى

أو يجمع يخفص بالكسرة ، فيجب إذاثنى وجمع وتعذر الخفص بالكسرة أن يجعل

مكانها ما يناسبها ، والذي يناسبها الياء . وقد تقدم الكلام في هذا مستوعباً (٢) .

وأما الأسماء الخمسة فإنما هي مخفوضة بالكسرة القدرية ، وإن الأصل : مررت بأخوك ،

فأتبعوا الخاء الواو ، فصار : بأخوك ، فاستثقلوا الكسرة على الواو ، فحذفوها ،

فصار : بأخوك ، جاءت الواو ساكنة بعد كسرة فانقلبت ياء ، وقد مضى الكلام

في صحة هذا القول ، وأنه أرجح الأقوال المقولات في هذه الأسماء الستة (٣) . هذا

مذهب أبي القاسم ، وهو الظن به ، وإنما قال : بالياء سامحة ، لأنه رأى أن الحركات

لا تظهر ، وأن الفاعلية والمفعولية والإضافة إنما تفهم من هذه الحروف فقال لذلك :

إنها معرفة بالحروف .

وأما الكسرة فيخفص بها ما ينصرف من الأسماء ، والمنصرف من الأسماء : كل

مالحقه الألف واللام أو التنوين أو الإضافة ، نحو : زيد ، وأحمرم ، والأحمر ، وما أشبه

ذلك . ولا سؤال في هذا ، لأنه جاء على القياس ، لأن أصل الخفص أن يكون بالكسرة

كما أن أصل الرفع أن يكون بالضمة ، وأصل النصب أن يكون بالفتحة .

(١) المحل ص ٤٤

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٤

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٤ ، ٤٥

وأما الفتحةُ فيخفُضُ بها ما لا ينصرف من الأسماء المفردات ، ومن الجمع المكسرة ،
وغير المنصرف منها : ما يلحقه واحدٌ من تلك الثلاثة (١) نحو: ابراهيم واسماعيل
وما أشبه ذلك .

وكان القياس أن يخفُضَ هذا النوع بالكسرة ، وإنما خفُضَ بالفتحة ، لأن هذه
الاسماءُ أشبهت الأفعال من جهتين من جهات تسع ، ووجه الشبهان الفعلُ شأن
عن الاسم ، لأن الفعلَ إنما جيءُ به ليسندَ إلى الاسم ، ويخبرَ به عنه ، فهو ممن
توابعه ، وما جيءُ به له ، ويكون في الاسم ثنويةً من الوجوه التسعة وهي : الصفة ،
والتأنيث والجمع والتعريف ، ووزن الفعل ، والعدل والتركيب ، والعجمة ، وزيادة
الألف والنون ، ويجري مجراهما أَلْفُ اللاحق ، وألف التطويل (٢) ، وسأزيد هذا
بيانا في باب ما لا ينصرف ان شاء الله تعالى .

فإذا وُجِدَ في الاسم اثنان من هذه غلبَ عليه حكمُ الفعل ، والفعل لا ينونُ
ولا يدخله الخفضُ ، فأزالوا عن هذه الاسماء عند اجتماع هاتين التثويتين الخفضُ
والتثوين ، ولم يمكنهم أن يحلوا مكان الخفض الجزم ، لأنهم لو فعلوا ذلك لكان فيه
إخلالٌ بالاسم ، من حيث ذهب منه شيان كانا في الأصل له ، فلم يوجد من حمل
الخفض على الرفع ، أو على النصب ، ان لا يوجد وجهٌ ثالثٌ ، فكان الحمل على النصب
أولى لأمرين :

أحدهما : أن النصب قد حمل على الخفض في التثنية والجمع . ولم يوجد الرفع

(١) ذهب بعض النحاة إلى أن المحذوف من المنوع من الصرف هو التثوين وحده ثم
يتبعه الجر في الزوال بدليل أن المنوع من الصرف في حالتي الرفع والنصب
إنما يفقد تثوينه فقط . انظر شرح المفصل ٥٨ / ١ ، شرح التسهيل ٤٣ / ١ ،
توضيح المقاصد ١١٩ / ٤ .

(٢) قال الكافي ٢ / ص ٣٢١ : " وزاد بعض المتأخرين عاشراً وذلك أَلْفُ اللاحق
نحو: أرطى ، وزاد آخر الفاء التطويل نحو: قبعترى " ونحو هذا في المنتخب
الاکمل للخفاف الاشبيلي ٣ / ل ٤ ، وانظر الكتاب ٢١١ / ٣ - ٢١٢ ، المقتضب
٤ / ٤ ، شرح الكافية للرضي ١ / ١٥٥ .

حُمِلَ عَلَى الْخَفْضِ ، فَحَمَلُوا الْمَخْفُوضُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِيَكُونَ ذَلِكَ كَالْمَعَاوِضَةِ .
 الثَّانِي : أَنَّ الرَّفْعَ دَلِيلٌ عَلَى الْعَمْدِ ، وَمَا لَا يَسْتَفْنِي عَنْهُ ، وَالنَّصْبَ وَالْخَفْضَ
 يَسْتَفْنِي عَنْهُمَا ، فَحُمِلَ الْمَخْفُوضُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ ، وَلَمَّا كَانَتْ
 هَذِهِ الْفَتْحَةُ قَدْ وُضِعَتْ مَكَانَ الْكُسْرَةِ ، لَمْ تَظْهَرِ إِلَّا حَيْثُ تَظْهَرُ الْكُسْرَةُ ، وَالْكُسْرَةُ
 لَا تَظْهَرُ فِي الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ، فَالْفَتْحَةُ لَا تَظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا ، فَتَقُولُ :
 مَرَرْتُ بِجَوَارٍ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَّ ، وَلَمْ يَقُولُوا : مَرَرْتُ بِجَوَارِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ وَاحِدًا
 فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ (١) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْفَتْحَةَ عَوِضٌ مِنَ الْكُسْرَةِ ، وَنَظِيرُ
 هَذَا أَنَّهُمْ // قَالُوا : يَعِدُ فَحَذَفُوا الْوَاوَ ، لِأَنَّ الأَصْلَ يُوْعِدُ ، بِمَنْزِلَةِ يَضْرِبُ ، لَوْ قَوَّعَ
 الْوَاوُ بَيْنَ يَاءٍ وَكُسْرَةٍ ، وَقَالُوا : يُوَجِّلُ فَأَثْبَتُوا الْوَاوَ لِمَكَانِ الْفَتْحَةِ الَّتِي بَعْدَهَا (٢)
 وَقَالُوا : يَهْبُ ، وَلَيْسَ عَرَبِيٌّ يَقُولُ : يُوْهَبُ ، وَلَوْ قَالُوا : يُوْهَبُ لَكَانَ فِي اللَّفْظِ
 مِثْلُ يُوَجِّلُ إِلَّا أَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ مُخْتَلِفَانِ ، ذَلِكَ أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي يَهْبٍ عَوِضٌ مِنَ الْكُسْرَةِ
 لِأَنَّ المَاضِيَّ فَعَلَ مَفْتُوحَ العَيْنِ ، وَكُلُّ مَا مَاضِيهِ كَذَلِكَ ، وَالْفَاءُ مِنْهُ وَوَاوُ فَالمَضَارِعُ يَفْعَلُ
 بِكُسْرِ العَيْنِ ، فَكَانَ الأَصْلُ : يُوْهَبُ بِكُسْرِ الهَاءِ لِكُنْهَافَتْحَتِ لِمَكَانِ حَرْفِ الحَلْقِ (٣)
 فَالْفَتْحَةُ فِي مَكَانِ الْكُسْرَةِ ، فَنَزَلَتْ عِنْدَهُمْ هَذِهِ الْفَتْحَةُ مَنْزِلَةَ الْكُسْرَةِ لَوْ وَجِدَتْ ، وَلَوْ
 وَجِدَتْ لَحُذِفَتِ الْوَاوُ فَحُذِفَتِ الْوَاوُ فِي يَهْبٍ ، وَالمَاضِي مِنْ يُوَجِّلُ وَجِلُّ بِكُسْرِ العَيْنِ
 وَمَا كَانَ المَاضِي مِنْهُ عَلَى فَعَلٍ ، فَأَصْلُ المَضَارِعِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَفْعَلُ ، فَلَيْسَتْ الْفَتْحَةُ
 فِي يُوَجِّلُ مُغْيِرَةً مِنْ كُسْرِهِ كَمَا كَانَتْ فِي يَهْبٍ (٤) .

(١) انظر الكتاب ٣/٣١٢ ، المقتضب ١/٢٨٢ .

(٢) و(٤) انظر المنصف ١/١٨٤ ، ١٨٨ .

(٣) انظر شرح الشافيه للرضي ١/١٣٠ .

ومن هذا أيضا أنهم قالوا : تراميت تراميا ، منونا ، وكل ما كان على هذا الوزن لا ينصرف نحو : تناضب ، لكنه انصرف لأن الكسرة في الميم بدل من ضمة ، والأصل : ترامي بمنزلة: تضارب تضاربا ، لأنه ليس في كلام العرب ما آخره واو قبلها ضمة ، ومتى أدى قياس إلى ذلك رُفِضَ ، بقلب الضمة كسرة ، والواو يا ١٤ .

فقد تحصل بما ذكرته أن الأسماء كلها ترفع بالضمة ، وتنصب بالفتحة ، وتخفص بالكسرة ، وهذا هو الأصل ، وخرج عن هذا الأصل أربعة أنواع :
أحدها : التثنية خرجت في الأحوال الثلاثة .

الثاني : جمع المذكر السالم خرج في الأحوال الثلاثة .

الثالث : الجمع المؤنث السالم خرج في النصب ، وبقي في الرفع والخفض على

الأصل . وقد بينت العلة في خروج الجمع المؤنث السالم عن القياس في النصب (١) .

الرابع : الاسم الذي لا ينصرف ، خرج في الخفض ، وبقي في الرفع والنصب على القياس وقد بينت سبب خروجه في الخفض ، وقد مضى الكلام في الأسماء الخمسة أنها مرفوعة بالضمة ومنصوبة بالفتحة ، ومخفوضة بالكسرة (٢) ولهم في تسميته غير منصرف ثلاثة أوجه :
أحدها : أنهم سمو ما لا يدخله التنوين غير منصرف ، وما يدخله التنوين منصرفا ،

واشتقوا من الصريف : وهو الصوت قال :

١٢ - * له صريف صريف القعو بالمسد * (٣)

(١) انظر ما تقدم ص ٥٩

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣

(٣) البيت للنايعة وتامه :

* مقدوفة بد خيس النحض بازلها *

ديوانه ص ١٦ ، الكتاب ١/٣٥٥ ، شرح أبياته للنحاس (ت : أحمد خطاب العمر) ص ١٥٤ ، شرح القوائد التسع ٢/٧٤١ ، التهذيب ٧/١٦١ ، ٢١٧/١٣

والقعو : البكرة . والمسد : الحبل .

وقد جاء الشاهد في الأصل : " لها صريف " والصواب ما أثبت ، فالضمير =

الثاني : أَنَّهُمْ سَمَوْهُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، أَي لَمْ يَنْصَرَفْ مِنْ حَالِ النَّصْبِ ، إِلَى حَالِ الْخَفْضِ ، أَي أَنَّ خَفْضَهُ كَنَصْبِهِ وَالْمَنْصَرَفُ قَدْ انْصَرَفَ عَنْ حَالَةِ النَّصْبِ ، وَصَارَ خَفْضُهُ بِغَيْرِ مَا كَانَ نَصْبُهُ بِهِ .

الثالث : أَنَّهُ سَمِيَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، يَرِيدُ وَنَ يَذَلِكُ أَنَّهُ لَمْ يَنْصَرَفْ عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ (١) وَهَذِهِ كُلُّهَا وَجْوهٌ مُمْكِنَةٌ ، وَنَظِيرٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَعْرَابِ ، فَانَّ النَّحْوِيِّينَ أَطْلَقُوهُ عَلَى التَّغْيِيرِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَوَّخِرِ ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ : أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ حَاجَتِهِ إِذَا أَبَانَ عَنْهَا ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ أَعْرَبَ الطَّعَامَ مَعْدَةَ الرَّجُلِ : إِذَا غَيَّرَهَا ، أَوْ يَكُونُ مَشْتَقًّا مِنْ امْرَأَتُ عَرُوبٍ : وَهِيَ الْمَحَبَّةُ إِلَى زَوْجِهَا الْحَسَنَاءُ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا كَلِمَةً . (٢)

وقوله : (وللجزم علامتان : الحذف والسكون) (٣)
قد تقدم أن الجزم لا يكون إلا في الأفعال ، فعلامتاها لا تكون إلا في الأفعال (٤) .
والحذف : نَهَابُ الْآخِرِ . وَكُلُّ فِعْلٍ يَجْزَمُ بِالسُّكُونِ إِلَّا نَوْعَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : مَارْفِعٌ بِالنُّونِ .

= يعود على " بازل " المذكور في صدر البيت ، كما أن الخفاف الأشبيلي نقل في المنتخب الاكمل ٣/٢ عن المؤلف قوله : " . . . والصريف : الصوت قال النابغة :

* له صريف *
كما ان المصادر التي رأيت فيها البيت على " له " بضمير المفرد المذكور . x جمع
(١) هذه الواجهة الثلاثة انتزعتها المؤلف من كلام شيخه الشلوبين . قال الخفاف في المنتخب الاكمل ٣/٢ : " . . . فقال الأستاذ الأجل أبو الحسين بن أبي الربيع : سمعت الأستاذ أبا علي - رحمه الله - يذكر في هذا الاصطلاح ثلاثة أوجه " وذكر الأوجه الثلاثة بعبارة أتم ما هنا .
(٢) انظر ما تقدم ص ١٨ - ١٩ .

(٣) الجمل ص ٢٠ .

(٤) انظر ما تقدم ص

الثاني : مَرْفَعٌ بِالْهَمْزِ . وَالضَّمَّةُ مَقْدَرَةٌ .

وقد تقدم الكلام فيما رُفِعَ بالنون (١) ، وهي خمسة الأمثلة ، بما يعني عن الاعادة . وَأَمَّا مَرْفَعٌ بِالضَّمَّةِ مَقْدَرَةٌ فَكُلُّ مَا آخِرُهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ فَتَعْلَمُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِسُكُونِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، فَتَنْزَلَتْ بِذَلِكَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مَنْزِلَةَ الضَّمَّةِ ، فَكَمَا زَالَتْ لِلجَازِمِ زَالَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ لَهُ وَجَرَتْ الْإِلْفُ مَجْرَاهَا وَمَا ذَكَرْتَهُ أُولَى فِي التَّعْلِيلِ . نَذَرَهُ سَيَبِيهِ (٢) .

قوله : (في تثنية // الأفعالِ وجمعها ومخاطبةِ المؤنث) (٣) .

هذا الكلام منه مسامحةٌ . فَإِنَّ الْأَفْعَالَ لَا تُثْنَى وَلَا تُجْمَعُ ، لِأَنَّ مَدْلُولَاتِهَا أَجْنَاسٌ ، وَالْجِنْسُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ ، لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنْ جِنْسِهِ . وَقِيلَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ تَنْزَلَتَا مَعَ الْفِعْلِ مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِدَلِيلِ كَحِقَاقِ عِلْمَةِ رَفْعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَتَقَدَّمَ .

فقد تحصل ما ذكرته أن الفعل المضارع على خمسة أقسام :

أحدها : أن يكون مبنياً : وهو ما لحقه إحدى النونات الثلاث .

الثاني : ما لحقه أحد الضمائر الثلاث (٤) ، فهذا يرفع بالنون ، وينصب ويجزم

بحذفها .

الثالث : ما آخِرُهُ الْإِلْفُ ، فحَوِي خَشَى وَيَسَعَى ، فهذا يرفع بالضمة مقدرة ، وينصب

بالفتحة مقدرة ، ويجزم بحذف آخره .

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) الكتاب ١ / ٢٤ .

(٣) الجمل ص ٢١ .

(٤) هكذا في الاصل ، والوجه " الثلاثة " .

الرابع : ما آخره "واو أويا" ، فهذا يُرْفَع بالضمّة مقدّرة ، وينصّب بالفتحة ظاهرة ، ويجزم بحذف آخره في أفصح اللغات .
الخامس : ما عدا ما ذكرته من الأفعال المضارعة ، يُرْفَع بالضمّة ، وينصّب بالفتحة ويجزم بالسكون ، والاعرابُ كله ظاهر .
وقوله : " (فجميعُ علامات الاعراب أربع عشرة علامة ، أربع للرفع ، وخمس للنصب) (١) .

قد تقدّم أنّ علاماتِ النصبِ إنما هي أربع (٢) ، وقوله (خمس) مسامحة ، فعلى هذا جميع علامات الاعراب ثلاث عشرة علامة .

وقوله : (وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء) (٣) .
إنما جعلها تسعة لأن علامات النصب تتكرر ، ألا ترى أنّ الفتحة والكسرة والياء يُكُن في الخفض ، والألفُ تكون في الرفع ، والحذفُ يكون في الجزم .
وقوله : (ثلاث حركات ، وهي الضمّة والفتحة والكسرة) (٤) .
أما الضمة فلا تكون إلا في الرفع ، وتكون في الأسماء والأفعال .
وأما الفتحة فتوجد في اعرابين ، في النصب والخفض ، هي في النصب مشتركة تكون في الأسماء والأفعال .

وأما الكسرة فتوجد في اعرابين أيضاً : في النصب وفي الخفض ، تكون في النصب

(١) و (٣) و (٤) الجمل ص ٢١ .

(٢) انظر ما تقدم ص

في جمع المؤنث السالم .

قوله : (وأربعة أحرفٍ وهي الواو والألف والياء والنون) (١)

اعلم أن الواو خاصة بالرفع ، وهي فيه خاصة بالأسماء ، وأما النون فخاصة أيضاً بالرفع وهي فيه خاصة بالأفعال . وأما الياء فتوجد في اعرابين في النصب والخفض ، في النصب خاصة بالأسماء .

وأما الألف فتوجد أيضاً في الرفع وفي النصب ، هي في الرفع خاصة بالأسماء ، وهي في النصب خاصة بالأسماء أيضاً ، وقد تقدم الكلام أن الأسماء الخمسة المعتلة المضافة إنما هي معرفة في الأصل بالحركات ، ومن قال : إن اعرابها بالحروف إنما قاله مسامحةً . وقد ذكرت ذلك كله بما يفني عن الاعادة . (٢)

قوله : (وحذف وسكون) (٣)

اعلم أن السكون خاص بالجزم ، لا يكون في غيره ، والجزم لا يكون إلا في الأفعال . وأما الحذف فيكون في اعرابين : في النصب وفي الجزم ، يكون في النصب خاصاً بخمسة الأمثلة ، على حسب ما ذكرته (٤) . وقد أتيت على جميع هذا الباب بجميع فصوله .

...

(١) الجمل ص ٢١ وفيه : " . . وهي الياء والواو والنون والألف) ، وفي (ج) : " وهي

الواو والياء والألف والنون " وفي (س) : " وهي الياء ، والواو ، والألف والنون " .

(٢) انظر ما تقدم ص

(٣) الجمل ص ٢١

(٤) انظر ص

باب الأفعال

لا يريد أن يحدَّ الفعل هنا ، قد حدَّه قبل ، وإنما مراده : بيان أقسامه ،
وبيان كلِّ قسمٍ منه حتى ينفصل من صاحبه .

فاعلم أنَّ الفعل : ما دلَّ على الحدِّث بحروفه ، وعلى الزمان بينيته ، وإنما
اشتقَّ من الحدِّث ليدلَّ على الزمان .

والأزمنة ثلاثة : زمانٌ ماضٍ ، وزمانٌ حاضرٌ ، وزمانٌ مستقبلٌ . والماضي : ما وقع
وانقطع ، والحال : ما وقع ولم ينقطع ، والمستقبل : ما لم يقع . ولا ينظر إلى أجزاء
الفعل وإنما ينظر إلى جملة الفعل ، ولذلك قال أبو القاسم : " ويسمى الدائم " (١) أي
كلَّ ما وقع ودام فهو الحال ، ولا ينظر (٢) إلى ماضٍ منه ولا ما يستقبل .

قوله : (فالماضي ما حسن فيه أمس) (٣)

يريد بذلك ما وقع وانقطع ، والعرب تقول : كان ذلك أمس : أي كان ذلك فيما
مضى ، وإن كان الاظهر فيه اليوم الذي قبل يومك . وكذلك غدا ، توقعه العرب على
ما يستقبل ، وإن كان الاظهر فيه اليوم الذي بعد يومك ، قال :

١٣ - وأعلم علم اليوم وال أمس قبله ولكنني عن علم ماضٍ غدٍ عم (٤) //

فلا شك أن ما وقع في يومه قبل حينه قد علمه ، وما ينتظر لم يقع ، فما يقع في يومه لا يعلمه
فالأمس هنا يريد به ماضٍ من الزمان ، والغد يريد به ما يستقبل . وكذلك اليوم يطلق

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) في الاصل : " ولا ما ينظر " باقحام " ما " .

(٣) الجمل ص ٢١ .

(٤) لزهير بن أبي سُلَيْمٍ من معلقته / انظره في ديوانه ص ٢٩ ، شرح القصائد
السبع الطوال ص ٢٨٩ ، شرح القصائد التسع (١ / ٣٥٥) ، شرح الجمل
لابن عصفور (١ / ٢٩٠) .

على وجهين :

أحدهما : وهو الأشهر فيه أن يطلق على يومك الذي أنت فيه .

الثاني : أن يطلق على الحال . قال الله سبحانه : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (١)

وحكى سيويه : " اليوم يومك " (٢) .

قوله : (وهو مبني على الفتح أبداً) (٣)

الكلام هنا في ثلاثة فصول :

أحدها في بناءه على الفتح ، ولا سوءاً في بناءه ، لأن الأصل في الفعل أن يكون مبنياً ، والأصل في البناء أن يكون على السكون . فيقال : لم لم يبن الفعل الماضي على الأصل ، وهو السكون ؟

الجواب : أن الفعل الماضي وقع موقع الأسماء المعربة ، ووقع موقع الفعل المعرب ،

فمثال وقوعه موقع الاسم المعرب قولك : مررتُ برجلٍ قام ، فقام وقع موقع قائم ، قال الله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٤) فَأَنْزَلْنَاهُ في موضع الصفة للكتاب فهو في موضع منزل ، وهو كثير .

ومثال وقوعه موقع الفعل المعرب : إن قمتُ قمتُ . والمعنى : إن تقم أقم ، لأن

(ان) الشرطية لا تطلب الماضي وإنما تطلب المستقبل . وقال تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ

فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ (٥) ، وهو كثير ، فلما كان له بهذا مزية على صيغة الأمر بُعِي على

الحركة وزال السكون (٦) ، ليكون له مزية في اللفظ . وهذا من أساس الالفاظ أشباه

المعاني .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) الكتاب ٤١٩/١ .

(٣) الجمل ص ٢١ .

(٤) سورة الانعام آية ١٥٥ .

(٥) سورة الحجرات آية ٦ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧ - ٥ وشرح الجمل لابن بزيمة ١/ص ٢٦ .

فان قلت : وقد قالوا : أمرته بأن قم ، والتقدير : أمرته بالقيام ، فهو بمنزلة أمرته بأن يقوم ، فقد وقعت صيغة الامر موقع الفعل المعرب .

قلت : اذا قلت : أمرته بأن يقوم ، فالمعنى أمرته بالقيام ، ولم تذكر ما وقع به الأمر ، ولا اللفظ الذى فهم منه . وان قلت : أمرته بأن قم فقد فهم من هذا ان امرك كان بهذا اللفظ . فلا يصح من هذا الوجه أن يقال قام مقامه لا اختلاف المعنيين .
وانا قلت : إن قمت قمت ، وإن تقم أقم لم يكن بين اللفظين فرق فى المعنى (١) .
وخص بالفتح ، لأن الفتح أخف الحركات ، ومتى وجب الانتقال فى المبنى الى الحركة فالأولى أن ينتقل الى الفتح لما ذكرته ، ولا ينتقل الى غيره (٢) إلا لموجب .

الفصل الثانى : فى لزوم الفتح الماضى

اعلم أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، لا يزول عنه ، إلا فى مواضع تتبين فى أثناء الكلام .

اعلم أن الفعل الماضى اذا كان آخره ياء ، او واوا قبلها فتحة ، فإن العرب تقبله ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله . تقول : رمى وغزا ، والأصل رمى وغزوا ، وهذا النوع تحذف الفه اذا لحقت علامة التأنيث او واو الجماعة لالتقاء الساكنين ، فتقول : هند رمت ، وزينب غزت ، وتقول : الزيدون رموا ، والعمرون غزوا ، فان لحقت ألف التثنية فترد الياء والواو ، فتقول : الزيدان رميا ، والعمران غزوا ، فان لحقت أحاد الضمائر الثمانية (٤) ، فإن الواو والياء ترجع ساكنة ، وذلك نحو : رميت ورمينا ، ورميت

(١) ذكر ابن الفخار فى شرح الجمل ص ٢٥ علة بناء الماضى على الفتح وأورد الاعتراض على تلك العلة بنحو " أمرته بان قم " ثم ذكر الانفصال عن هذا الاعتراض على النحو الذى ذكره ابن ابي الربيع ثم قال بعد ذكر الانفصال " فتأمل ذلك فإنه بديع " .

(٢) فى الاصل : " الى غير " .

(٣) فى الاصل : " للالتقاء الساكنين " .

(٤) هنا بهذا معنى قولهم : " قطعت بعض أصابعه " .

ورميت ، ورميتما ، ورميتم ، ورميتين ، والهندات رمين ، وكذلك تقول : غزوت ،
وغزونا ، وغزوت ، وغزوت ، وغزوتما ، وغزوتن ، والهندات غزون . فان
كان الآخر ياءً قبلها كسرة نحو : رضي وشفي ، فان الياء تبقى على فتحها الا في
موضعين :

أحدهما : اذا لحقت واو الجميع ، فالعرب تحذف الياء وتضم ما قبلها
فتقول : الزيدون رضوا ، والعمرسون شقوا .

الثاني : اذا لحق أحد الضمائر الثمانية ، فالعرب تسكن فتقول : رضيئت
ورضيينا ، ورضييت ، ورضييتما ، ورضييتم ، ورضييتن ، والهندات رضيين .

فان كان الآخر صحيحاً فالعرب لا تزول عن الفتح إلا في موضعين :

أحدهما : اذا لحقت واو الجميع ، فترجع الى الضم ، لان الواو تطلب بذلك ،
فتقول : الزيدون ضربوا ، والعمرسون قتلوا .

الثاني : اذا لحقت الضمائر الثمانية المذكورة ، فالعرب ترجع الى السكون ،

فتقول : ضربت ، وضربنا ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ، وضربت ،
ضربن ، وانما سكن الآخر عند لحاق هذه // العلامات الثمانية ، لأنها تنزلت عندهم

مع الفعل منزلة الكلمة الواحدة فكروها توالي أربع متحركات ، فلم يجدوا بداً من
تسكين حرف ، فلم يسكنوا الأول لانهم لو فعلوا ذلك ، لاحتاجوا الى أن يأتوا بألف
الوصل ، ولا يسكنون الثاني ، لانهم لو فعلوا ذلك لم يعرف وزن الكلمة ، فلم يجدوا
بداً من تسكين الآخر ، ولما فعلوا هذا فيما تتوالى فيه أربع متحركات لو لم يسكنوا
فعلوا ذلك في الباقي ليجري الماضي كله مجرى واحداً .

الفصل الثالث : في بيان الحروف الصارفة الى الاستقبال . وذلك
 حروف الشرط فتقول : ان قمتُ ، والمعنى : ان تَقَمِ اَقَمِ ، فاللفظ لفظُ
 الماضي ، والمعنى مستقبلٌ ، ويكون ذلك أيضاً في القسم قال الله تعالى : **﴿وَلَوْ لَشَنَّ
 زَالَتَا اِنْ اَمَسَكُمَا مِنْ اَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾** (١) . والمعنى : ما يمسكهما من اَحَدٍ
 من بعده . وتقول : **﴿عَمَرَكَ اللهُ اَلَا فَعَلْتَ﴾** . والماضي في هذا كله في موضع المستقبل
 وأكثر ما يكون هذا في الشرط . وأما قوله سبحانه **﴿اَتَى اَمْرُ اللهِ﴾** (٢) فهو بمنزلة
﴿اِنْ اِنَّا اَغْلَالُ فِي اَعْنَاقِهِمْ﴾ (٣) . و (اِنْ) انما تكون للماضي .
 والجواب عن هذا ان يقال : ان المستقبل اذا كان مقطوعاً به أشبه الماضي ،
 فجري على طريقته في العبارة (٤)

قوله : (والمستقبل ما حسن فيه غد) (٥)

اعلم ان المستقبل له بينتان :

احدهما : صيغة الأمر ، نحو : **اَضْرِبْ** ، و**اَفْعَلِ** ، وهذه خاصة بالاستقبال .
 الثانية : مشتركة بين الحال والاستقبال ، وهي التي ذكر ابوالقاسم ، ولاجله
 لم يذكر صيغة الأمر ، لأن الكوفيين يذهبون الى انها محذوفة من الفعل المضارع ،
 وان الاصل في **اَضْرِبْ** : **لِتَضْرِبْ** ، وفي **اَقْتُلْ** **لِتَقْتُلْ** فحذف حرف المضارعة وتاء الخطاب ،
 فبقيت الضاد ساكنة ، فاجتلبت ألف الوصل ، فقيل : **اَضْرِبْ** و**اَقْتُلْ** .

(١) سورة فاطر الآية ٤١ .

(٢) سورة النحل الآية الاولى .

(٣) سورة غافر الآية ٧١ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن ٢ / ١٢ .

(٥) الجمل ص ٢٢ .

وأما البصريون فيذهبون الى أنها صيغة على حدتها ، وليست مختصرة من الفعل المضارع ، ولكنها جارية عليه حتى كأنها مختصرة منه . والصحيح ما ذهب اليه البصريون ، لأن حرف المضارعة لم يجرى قط محذوفاً ، وحذف الجازم لم يأت إلا فسى الشعر قال :

١٤ - * محمدٌ تغدِ نفسك كل نفس * (١)

وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب ، ولم يجرى الأمر للمخاطب إلا بها ، إلا في قراءة يعقوب = فَبِذَلِكَ فلتفرحوا = (٢) . فكيف يدعى في هذا الذي كُسر

(١) تمام البيت * اذا ما خفت من أمرتبالا *

ينسب البيت الى ابي طالب ، وحسان ، والاعشى ، وليس في ديوان احمد منهم من دواوينهم المطبوعة ، والأظهر أنه قائله مجهول . قال ابن المستوفى في اثبات المحصل ل ١٩٩ - ٢٠٠ : " قال ابوبكر بن السراج : قال ابوالعباس : هذا البيت ليس بمعروف ، على انه في كتاب سيويه . وقال السيرافى : أنكره أبوالعباس وقال هذا باطل . وقال أبوجعفر أحمد بن محمد : سمعت على بن سليمان يقول : سمعت المبرد ينشد هذا البيت ويُلحِّنُ قائله ويستبرده . وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتاج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره ، لان الجازم لا يضر ، لانه اضعف من حروف الخفض ، وحروف الخفض لا تضر ، فبعد أن حكى لنا ابوالحسن هذه الحكاية وجدت هذا البيت في كتاب سيويه يقول فيه : وحدثني ابوالخطاب : انه سمع هذا البيت من قائله . قال ابواسحاق الزجاج احتجاجا لسيويه : فسى هذا البيت حذف اللام اى : ليفد ."

انظره في الكتاب ٨/٣ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١ اعراب ثلاثين سورة ص ٤٣ ، ص ٢٣٣ ، مايجوز للشاعر في الضرورة ص ٩٥ ، أمالى الشجرى ٣٧٥/١ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، خرائر الشعر ص ١٤٩ ، رصف الباني ص ٢٥٦ ، الجنى الدانى ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٣٩٧ ، ٨٤٠ شرح شواهد ٥٩٧/٢ ، خزنة الادب ٦٢٩/٣ .

(٢) سورة يونس آية ٥٨ ، بالتاء في قراءة يعقوب [ابن اسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة / امام أهل البصرة ومقرئها ، توفي سنة ٢٠٥ هـ / ترجمته في غاية النهاية ٣٨٦/٢ فما بعد ها] وانظر هذه القراءة في حجة القراءت ص ٣٣٣ ، وانظر معاني القرآن ٤٦٩/١ ، اعراب القرآن للنحاس ٦٥/٢ ، المحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/١ .

في كلام العرب واطرد أمران : أحدهما لانظيره ، والآخر : لانظيره إلا في الشعر . وسيعود الكلام في هذا ، وأبين ما أوقع الكوفيين في ادعاء ذلك ، وزواله بحول الله . (١)

قوله : (وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع) (٢)

هذا يحتاج الى تقييد ، وكأنه استغنى عن ذلك التقييد بالمثال . ألا ترى أن (أكرم) في أوله الهمزة وهي زائدة ، وليس بفعل مستقبل . وكذلك تكرم . فيجب أن يقيّد هذا الموضع بأن يقال : كل فعل في أوله همزة تدل على المتكلم وحده ، أو نون تدل على المتكلم ومعه غيره ، أو ياء تدل على الغيبة ، أو تاء تدل على الخطاب أو التأنيث . وأعطى ذلك بقوله : (نحو : أقوم ونقوم وتقوم ويقوم) (٣) .

وسط هذا أن تقول : الفعل المستقبل : كل فعل يتغير آخره بالحروف بحسب ما يسند إليه . فان أسند الى الضمير ، فان كان متكلما كان بالهمزة مذكرا كان أو مؤنثا . فان كان متكلما ومعه غيره كان بالنون نحو : نقوم ، مذكرا كان الغير أو مؤنثا . فان كان مخاطبا كان بالتاء نحو : أنت تقوم ، وأنت تقومين ، وأنتما تقومان ، وأنتن تقومون ، وأنتن تقمن . فان كان غائبا ، فتتظر ، فان كان مذكرا كان بالياء ، ان عاد على المفرد ، أو المشى أو المجموع جمع سلامة ، فان عاد على الجمع المكسر كان بالياء ، وبالتاء ، فتقول : زيد يقوم ، والزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، والزيدات يقومون ، والزيدات يقمن . وان كان مؤنثا فيكون بالتاء ، إلا أن يكون الضمير جمعا فيكون بالياء ، فتقول : هند تقوم ، والهندان تقومان ، والهندات يقمن ، وتقول : الهنود تقوم ، والهنود

(١) الموضع الذي أحال عليه المؤلف في الاجزاء المفقودة من البسيط . وانظر مسألة

الخلافة في الانصاف ٢ / ٢٤٤ فما بعدها ، شرح المفصل ٦١ / ٧ ، هـ

الهوامع ١ / ٢٦ - ٢٧ .

(٢) و (٣) الجمل ص ٢٢ .

يَقْنَن ، وكذلك [ضمير^١] المؤنث متى (٦) عاد على مؤنث غير حقيقي . وإنما لم يقل هنا بالتاء ، لأنَّ النون (٣) تدل على تأنيث الفاعل لأنها لا تكون إلا ضمير جمع مؤنث ، والتاء تلحق هنا علامة للتأنيث // ولا يجمع بين علامتي تأنيث . ٢٦

فان أُسْنِدَ الى الظاهر ، فان كان مذكرا فيكون بالياء في المفرد ، والمثنى ، والمجموع بالواو والنون ، ويكون في الجمع المكسر بالياء والتاء ، فتقول : يقوم زيد ، ويقوم الزيدان ، ويقوم الزيدون ، ويقوم الزيود ، وتقوم الزيود . فان كان مؤنثا غير حقيقي كان بالياء والتاء على كل حال . فان كان مؤنثا حقيقيا كان في الأعراف بالتاء ، إن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا بالالف والتاء . فان كان جمعا مكسرا كان بالياء والتاء . هذا الذي ذكرته مذهب البصريين . والكوفيون يجرون الجمع السالم مجرى الجمع المكسر ، واستدلوا بقوله سبحانه (يا اِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤَنَاتُ) (٤) . فاذا صح أن العرب تقول : جاءك المؤمنات ، صح أنها تقول : يجيئك المؤمنات ، بالياء (٥) .

الجواب : أن المؤمنات صفة ، والأصل : اذا جاءك النساء المؤمنات ، والنساء جمع مكسر فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، فبقي الفعل على حسب ما كان قبيل إقامة الصفة مقام الموصوف . وما استدلووا به قوله :

١٥ - * قالت بنوعامر خالوا بني أسد * (٦)

- (١) تكلمة بنحوها يتضح المراد .
 (٢) " متى " ليست واضحة في الأصل .
 (٣) في الأصل : التاء تحريف .
 (٤) سورة الممتحنة الآية ١٠ .
 (٥) انظر المسألة في منهج السالك ص ١٠٥ ، توضيح المقاصد ١٤ / ٢ ، التصريح ٢٨٠ / ١ .
 (٦) تمام البيت * يابوس للجبل ضارا لأقوام * وهو للنايفة / ديوانه ص ٨٢ ، الجمل ص ١٨٢ ، شرح أبياته لابن سيده / ل ١٣٠ ، الحل ص ٢٤٤ ، الفصول والجمل لابن هشام اللخمي ص ١٦٩ ، أمالي الشجري ٢ / ٨٠ ، الانصاف ١ / ٣٣٠ ، شرح النفاص ٥ / ١٠٤ ، التوطئة ص ١٥٦ ، رصف المبانى ص ١٨٦ ، ٢٤٥ ، خزنة الادب ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ١١٩ .

وينون جمع سالم . واذا صحَّ أن يقال : [قالت (١)] بنوع عامر ، صحَّ أنه

يقال : تقول بنوع عامر .

الجواب : أن الواحد من بني : ابن . ولم يستعمل (بن) فكأنه لذلك

جمع تكسير ، فجرى عليه حكم جمع التكسير ، لشبهه به لما ذكرته . ولا يبعد عندي

أن يأتي ، مذهب الكوفيين في ضرورة شعر أوفى قليل من الكلام ، والقياس والأكثر

ما ذهب اليه البصريون ، وهو الصحيح .

قوله : (وهو مرفوع أبداً) (٢)

اعلم أن المعرب من الأفعال الفعل المضارع ، اذا سلم من احدى النونات

الثلاث : وهى النون الخفيفة ، والنون الشديدة ، ونون جماعة النسوة نحو :

هل يضرين ؟ وهل تضرين ؟ والهندات يضرين . والأصل فى الفعل أن يكون مبنياً ،

وانما أعرب لشبهه بالاسم النكرة . ووجه الشبه أن كل واحد منهما عاماً ، فتخصص

بالحرف . ألا ترى أنك تقول : رجل فيصلح أن يقع على كل واحد من جنسه . فاذا

أدخلت الألف واللام صار واقعاً على واحد مخصوص من ذلك الجنس ، وزال الشيع ،

والفعل المضارع اذا اعتبرته وجدته كذلك فتقول : يقوم ، فيصلح للحال والاستقبال

فاذا أدخلت السين أو سوف تخلص للاستقبال ، فهو عام بأصل الوضع ، يتخصص بالحرف

على حسيما تقدم فى رجل والرجل ، فأعرب لذلك ، فإن الشئ اذا أشبه الشئ

قد يجرى عليه حكمه .

ومن الناس من ذهب الى أن الشبه وقع من ثلاثة أوجه :

أحدها : ما ذكرته .

(١) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٢) الجمل ص ٢٢ .

الثاني : دخول اللام في خبر إن ، على الفعل المضارع ، كما تدخل على

الاسم فتقول : إن زيدا ليقوم كما تقول : إن زيدا لقاتم . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (١) . فهو في المعنى بمنزلة : إن ربك لحاكم . ولا تقول : إن زيدا لقام .

الثالث : الوقوع موقع الاسم ، فتقول : إن زيدا يقوم . كما تقول : إن زيدا

قائم . وتقول : مررت برجل يقوم ، كما تقول : مررت برجل قائم (٢) . ولا يثبت من هذه الوجوه الثلاثة إلا الوجه الأول وهو العموم والاختصاص (٣) . وأما دخول اللام على اللاحق فلا يصح إلا بعد الشبه ، لأنها لام الابتداء ، ولا م الابتداء مختصة بالاسماء كما أن الأعراب مختصة بالاسماء . فكل واحد منها طالب دخول في الفعل موجبا (٤) أوجب له ذلك . وليس قول من يقول : إن دخول اللام سبب في دخول الأعراب بأولى من يقول : إن دخول الأعراب سبب في دخول اللام لما ذكرته من أن كل واحد منهما أصله الاختصاص بالوضع . فقد تحصل بما ذكرته أن الذي أوجب دخول الأعراب هو الذي أوجب دخول اللام ، وهو الشبه بالاسم ، فلزم أن يكون الشبه قبل دخول اللام . ذكر هذا أبو علي وهو صحيح (٥) .

وأما الوقوع موقع الاسم فلا يصح أن يكون مما يوجب جملة الأعراب ، لأنه الذي

أوجب الرفع في الفعل ، وهو نظير النواصب // والجوازم ، فكما لا يصح أن يقال : ٢٧

(١) سورة النحل الآية ١٢٤ .

(٢) انظر الكتاب ١٤/١ - ١٥ ، المقتضب ٢/١ - ٢ ، الانصاف ٢/٥٤٩ - ٥٥٠ .

شرح المفصل ٦/٧ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٩ .

(٤) في الأصل : " موجب " .

(٥) الايضاح ١٣/١ - ١٤ .

د خولُ النواصب أوجب د خولُ الاعراب لا يصحُّ أن يقال : الوقوعُ موقعُ الاسم أوجب
 د خولُ الاعراب . وهذا ايضا ذكره أبوعلى في الايضاح وهو صحيح (١) . فقد صحَّ
 مما ذكرته أن الذي أوجب د خولُ الاعراب في الفعل ، وضعه عاماً فيتخصَّص بالحروف
 وهو الذي ذكر أبوعلى . وسيأتى الكلام في الفعل المضارع لم يني إذا لحقه احدى
 النونات الثلاث (٢) .

قوله : (وهو مرفوع أبداً حتى يدخله ناصب أو جازم) (٣)

يقتضى بظاهره أن الرفع عنده في الفعل أوجب التعرّي ، وهو مذهب

الكوفيين (٤) . والبصريون يذهبون الى أن الرفع للفعل الوقوعُ موضع الاسم (٥) . وهو
 الصحيح لأمرين :

(١) الايضاح ١٣/١ - ١٤ .

(٢) انظر ماسياتي ص

(٣) الجمل ص ٢٢ وفيه " حتى يدخل عليه " في ثلاث النسخ .

(٤) هذا هو مذهب الفراء . انظر معاني القرآن ٥٣/١ ، شرح المفصل ١٢/٧ ،

واختاره كثير من المختصين . قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٩ " ورفعـه

بعدم الجازم والناصب لا بوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال كما زعم الفارسي

لأن ذلك لا يطرد ولا يعم " وقال ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ١٠٩ " وهو

أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد " وبعض العلماء ينسب مذهب الفراء الى

جمهور الكوفيين . انظر الانصاف ٥٥١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١

غاية الأمل لابن بزيمة ١/١ ص ٢٨ ، شرح ابن الناطم ص ٢٦٠ ، توضيح المقاصد

١٧٢/٤ ، تقييد ابن لب ل ٩ ، التصريح ٢٢٩/٢ ، وانظر همع الهوامع

٢٧٣/٢ - ٢٧٤ .

(٥) انظر الكتاب ٩/٣ - ١٠ ، المقتضب ٥/٢ ، الاصول ٥٣/١ ، الانصاف

٥٥١/٢ ، اسرار العربية ص ٢٨ ، ٢٩ . الاشباه والنظائر ٢٣٨/١ ، همع

الهوامع ٢٧٤/٢ .

أحدهما : أن التعرّي عدمٌ ، والعدم لا ينسب له شيءٌ ، وسواء كان مطلقاً أو مقيداً ، ومن الناس من ذهب إلى أن العدم المقيد يوجب ويقع به الارتباط بخلاف العدم المطلق ، والذي ذهب إليه المحققون من أهل النظر التسوية بين العدم المطلق والعدم المقيد ، لأن العدم ضد الوجود ، فمالم يوجد موجوداً يستحيل أن يوجد غيره (١) .

فان قلت : فقد ذهب البصريون في المبتدأ أنه ارتفع بالتعري (٢) والاسناد فقد جعلوا للتعري حظاً في العمل .

قلت : الصحيح أن العامل : الاسناد ، وأما التعري فهو شرط في وجود الرفع . فالاسناد يرفعه بشرط تعريه عن العوامل اللفظية ، وهي كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وإنما اطلقوا اللفظ سامحة ، ولأن الرفع لا يوجد إلا بوجودهما .
الثاني : أن التعري عن العوامل لوجاز أن يكون عاملاً ، لم يصح أن يكون في الفعل عاملاً ، لأنه قد صحّت مراعاته في رفع المبتدأ ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ، لأن عوامل الأسماء مخالفة لعوامل الأفعال (٣) ، والتعليل الأول أقوى .

قوله : (فالناصب أن ولن وإن وحتي) (٤)

(١) انظر شرح المفصل ١٢/٧ ، غاية الأمل لابن بزيمة ٢٨/١ ، قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٢٦١ : " لانسلم أن التجريد من الناصب والجازم عد من لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره . واستعمال الشيء والمجى به على صفة مالم يبعده من " وانظر توضيح المقاصد ١٧٣/٤ .

(٢) انظر ما سيأتي ص

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٥ .

(٤) الجمل ص ٢٢ وقد رسمت (اندا) فيه بالنون . وقد اختلفت في رسمها فمن النحاة من يرى رسمها بالالف كما هنا ، وعليه رسم المصاحف ، وذهب المازني والمبرد إلى رسمها بالنون ، وروى عن المبرد قوله : أشتهى أن أكوي يد =

اعلم أن النواصب بنفسها أربعة ، وما عداها إنما انتصب الفعل بعدها
 باضمار (أن) ، وهذه الأربعة : أن ، ولن ، وإذ ، وكي الناصبة ، لا كسى
 الجارة ، فان (كي) توجد على قسمين :

أحدهما : أن تكون ناصبةً بنفسها ، وهو التي في قوله سبحانه : ﴿ لِكَيْلَا
 تَأْسَوْا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (١) ، ولا يصلح أن يقال هنا : إنها الجارة ، لأن حرف الجر لا يدخل
 على مثله .

الثاني : أن توجد جارة ، وحكى عن العرب : كيّه ؟ (٢) يريدون : له ؟
 يقول لك : فعلت كذا وكذا ، فتقول له : كيّه ؟ كما تقول : له ؟ اي : لم
 فعلت ؟ فكي هنا بلا شك جارة ، لأنها دخلت على (ما) الاستفهامية ، ونواصب
 الأفعال لا تدخل على الأسماء هذا بين . فإذا قلت : جئتكم كي تكرموني أمكن
 أن تكون ناصبةً ، ويكون الأصل : جئتكم لكي تكرموني بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ لِكَيْلَا
 تَأْسَوْا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ثم حذف اللام ، ويمكن أن تكون جارة ، ويكون الفعل منصوباً بعدها
 باضمار (أن) كما ينتصب بعد (حتى) ولام الجحود ، على حسب ما يتبين . ثم إن
 (كي) تنصب ظاهرةً ، ولا يجوز حذفها ، وكذلك (أن) تنصب ظاهرةً ولا يجوز حذفها .
 وأما (إذا) فتتصب ظاهرةً بشروط ثلاثة :

أحدها : أن تكون أولاً .

الثاني : أن يكون الفعل الواقع بعدها مستقبلاً .

= من يكتب (اذن) بالألف لأنها مثل " أن " و " لن " ولا يدخل التنوين الحروف
 وقيل : أن أعطت رسمت بالنون وأن الغيت رسمت بالألف . وقيل : إن وصلت
 في الكلام كتبت بالنون . وإن وقف عليها رسمت بالألف . انظر الجنى
 الداني ص ٣٦٦ . معنى اللببص ٣١ ، اللسان " اذن " .

(١) سورة الحديد الآية ٢٣ .

(٢) انظر الكتاب ٦/٣ .

الثالث : الأ يفصل بينها وبين الفعل بفاصل عدا القسم ، والنداء ، ولا (١)
فإن الفصل بهذه الثلاثة كلا فصل ولا يجوز حذفها (٢) .

وأما (أن) فهي أم الباب . وهي تنصب محذوفة ، ولا يجوز اظهارها ، وتنصب
محذوفة يجوز اظهارها ، وتنصب محذوفة يجوز اظهارها ، وتنصب ظاهرة ولا يجوز
حذفها .

فأما نصبها وهي محذوفة ولا يجوز اظهارها ففي ستة مواضع :

أحدها : بعد كي الجارة .

الثاني : بعد حتى في قولك : سرت حتى أدخلها . اذا أردت معنى : سرت

الى أن أدخلها ، وهي نحو قولك : كلمت الامير حتى يأمر لي بشيء ، تريد : كي يأمر
لي بشيء .

الثالث : بعد لام الجحود ، وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى :

﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْرِلَهُمْ ﴾ (٤) .

الرابع : بعد الفاء في الأجومية // نحو : ما أتيتني فأكرمك ، ونحو : ائتني

فأحسن اليك ، وكذلك : هل أتيتني فأكرمك ؟ ويجمع هذا كله انك تقول : اذا كان

ما بعدها جوابا لما قبلها ، وما قبلها غير واجب (٥) ، فهو منصوب .

الخامس : بعد الواو اذا اردت معنى الجمع ولتهد معنى العطف ، نحو قوله :

(١) انظر الجني الداني ص ٣٦١ - ٣٦٣ ، توضيح المقاصد ٤ / ١٨٧ - ١٨٩ ، مغنى

اللبيب ص ٣١ ، التصريح ٢ / ٢٣٤ .

(٢) بعد قوله " ولا يجوز " في الاصل : " فأما نصبها وهي محذوفة ، وهو خطأ ويظهر
لوانه من قبيل سبق النظر ، فسيأتى قول المؤلف عن (أن) : " وتنصب
ظاهرة ولا يجوز حذفها فاما نصبها وهي محذوفة " .

(٣) سورة الانفال اية ٣٣ .

(٤) سورة النساء آية ١٦٨ .

(٥) قال أبو علي الفارسي في الايضاح ١ / ٣١٢ : " والواجب : الخبر المثبت " .

١٦ - * لَاتَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِيْ مِثْلَهُ * (١)

لمترد أن تنهاه عن الفعلين إنما أردت : لاتجمع بينهما . وكذلك : هل تأتيني وتكرمني ؟ وما تأتيني وتكرمني . لمترد أن تستفهم عن الفعلين ، ولا أن تنفسى الفعلين . وإنما أردت أن تستفهمه (٢) عن الجمع بينهما .
السادس : بعد (أو) إذا أردت معنى (الأن) نحو : لألزمك ، وأتقضي حقى ، لم ترد أن تقسم على الاول والثانى ، وإنما قسمت على الاول خاصة ، والمعنى : لألزمك الى أن تقضى حقى . وكذلك : لأسيرن فى البلاد أو أستغنى ، المعنى الى أن أستغنى .

وأما نصبها وهى محذوفة ويجوز اظهارها فى موضعين :

أحدهما : بعد لام كى ما لم تقترن بها (لا) النافية نحو : جئتك لتكرمنى ، وجئتك لأن تكرمنى . فان قلت : جئتك لئلا تشتمنى ، لم يكن بد من اظهار (أن)

(١) تمامه : * عار عليك اذا فعلت عظيم *

وينسب الى الأخطل والى حسان رضى الله عنه ، والى سابق البربرى ، والى المتوكل الليثى ، والى ابى الاسود الذؤلى - وهو الراجح / انظره فى مستدركات ديوان ابى الاسود ص ١٦٥ . ديوان المتوكل الليثى ص ٢٨٤ ، الكتاب ٣ / ٤٢ ، شرح أبياته لابن السيرافى ١٨٨ / ٢ ، معانى القرآن ١ / ٣٤ ، المقتضب ٢ / ٢٥ ، الاصول ٢ / ١٦٠ ، اعراب القرآن للنحاسى ١ / ١٦٩ ، ٢٤١ ، الجمل ص ١٩٨ ، شرح أبياته ل ١٣٢ ، الحلل ص ٢٦١ ، الفصول والجمل ص ٦٣ ، ١٧٩ ، الايضاح ص ٣١٤ ، الازهية ص ٢٤٣ ، شرح المفضل ٧ / ٢٤ ، رصف الجانى ص ٤٢٤ ، خزانه الادب ٣ / ٦١٧ ، وليس فى ديوان حسان رضى الله عنه ، ولا فى ديوان الأخطل المطبوعين .

(٢) فى الاصل : " وانما اراد ان يستفهمه " والوجه ما أثبت .

وكانهم كرهوا التقاء اللامين .

الثاني : اذا كانت (أَنْ) والفعل قد عطف على اسم قبله . وأكثر ما تجد

الحذف اذا عطف على المصدر نحو :

١٧ - * للبس عباة وتقر عيني * (١)

فلو كان في الكلام لجاز : وَأَنْ تَقْرَعِيْنِي ، وتقرعيني ، ومنه :

١٨ - * تقضي لبانات ويسأم سائم * (٢)

ولو كان في الكلام لجاز : وَأَنْ يَسْأَمَ سَائِمٌ . وسواء عطف بالواو أم بغيرها

تقول : لِإِقْدَامِكَ ثُمَّ تَرْجِعُ سَالِمًا أَحَبُّ إِلَيَّ . ويجوز : وَأَنْ تَرْجِعَ سَالِمًا .

(١) تمامه : * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ *

والبيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه من أبيات
تشوق فيها الى البادية . والشاهد في الكتاب ٤٥/٣ ،

المقتضب ٢٧/٢ ، الأصول ١٥٥/٢ ، الجمل ص ١٩٩ ، شرح أبياته
لابن سيد ٥ ل ١٣٢ ، الحلل ص ١٢ ، ٢٦١ ، الفصول والجمال

ص ٢١ ، ٦١ ، ١٨١ ، اعراب القرآن للنحاس ٥٤/١ ، سر صناعة
الاعراب ٢٧٥/١ ، مشكل اعراب القرآن ٢٣٤/١ ، الافصاح للفارقي

ص ٣٤١ ، أمالي ابن الشجري ٢٥١/١ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، رصف
المباني ص ٤٢٣ ، الجنى الدانى ص ١٥٧ ، معنى اللبيب ص ٣٧٣ ،

٤٧٢ ، شرح شواهد ٦٥٣/٢ ، ٧٧٨ ، خزانة الادب ٥٩٣/٣ ، ٦٢١ ،
صدره : * لقد كان في حول ثواء ثويته * (٢)

والبيت للأعشى . انظر ديوانه ص ٧٧ ، الكتاب ٣٨/٣ ، المقتضب
١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الجمل ص ٣٨ ، شرحه لابن خروف

ل ١٥ ، نتائج الفكر ص ٣١٧ ، شرح أبيات الجمل لابن سيد ص ١١١
"ضمن مجموع" ، الحلل ص ٣٠ ، الفصول والجمال ص ٢٤ ، ٧١ ، شرح

ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٩٤ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٣/١ ، الرد
على النحاة ص ١٢٥ ، شرح المفصل ٦٥/٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٩٠ ،

رصف المباني ٦٥/٣ ، معنى اللبيب ص ٦٥٨ ، شرح شواهد ٨٧٩/٢ ،
شرح أبياته ٩١/٧ ،

وانظر ما سيأتى ص

وقد وُجِدَ (١) اذا عَطِفًا على الاسم ، وإن لم يكن بكثرة ما ذكرته في المصدر
أنشد سيبويه :

١٩ - فما أنا بالشئ الذي ليس نافعى

ويغضب منه صاحبى بقول (٢)

فقوله (ويغضب) معطوف على الشئ ، ولو كان في غير الشعر لكان الأحسن

وأن يغضب ، وأنشد ايضا :

٢٠ - ولولا رجال من رزام أعزة^١ وآل سبيع أو يسوءك^٢ علقما (٣)

فعطف (أو يسوءك) على رجال ، ولو كان في غير الشعر لكان الاختيار:

أو أن يسوءك . وإنما كان هذا في المصدر أكثر ، لأن المصدر والمعطوف عليه

(١) المصدر المستتر في " وجد " يعود الى حذف (أن) .

(٢) الكتاب ٤٦/٣ ، والبيت لكعب بن سعد الغنوي (شاعر اسلامي يعرف
بكعب الأمثال ، لكثرتها في شعره / ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٢٨ ،
اللائق ص ٧٧١ ، خزنة الادب ٦٢١/٣) . انظره في الاصعيات
ص ٧٦ ، المقتضب ١٧/٢ ، المنصف ٥٢/٣ ، الأمل ٢٠٤/٢ ، شرح
المفصل ٣٦/٧ ، خزنة الادب ٦١٩/٣ ، و " بالشئ " هكذا واضحة
تماما في الاصل ، والرواية " للشئ " وهي الوجه .

(٣) الكتاب ٥٠/٣ ، والبيت للحصين بن الحمام المري (جاهلي ادرك الاسلام
فأسلم ، من اوفياء العرب ، وهو ، والمسيب بن عكس ، والمتلمس اشعر
النقلين في الجاهلية / ترجمته في الاشتقاق ص ٢٨٩ ، الشعر والشعراء
٦٥٢/٢ ، اللالكى ١٧٧/١ ، خزنة الادب ٩/٢) انظره في
المفصلات ص ٦٦ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، سر صناعة الاعراب ٢٧٥/١ ،
شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٠/٤ ، التصريح
٢٤٤/٢ . والياء من " يسوءك " ليست واضحة بالاصل . ولكن ماجاء
بعد دل عليها ، والرواية " أسوءك " بالهزة وهي الوجه .

في تقدير أن والفعل ، وكأنك اذا قلت : لليس عباءة وتقرعيني ، قلت :
 لأن البس عباءة وتقرعيني ، وانت لو قلت هذا لجاز أن تشرك الثاني مع
 الاول في (أن) الاولى ، ولا تذكرها مرة أخرى ، فجاز ذلك فيما هو
 معطوف على ما هو في تأويله . وليس (رجال) وما شبهه في تقدير : أن والفعل
 وقال صاحب الكراسة : ٣ اذا كان معطوفا على مصدر قبله " وعلى ما ذكرته
 جمهور علماء الصنعة ، وهو الصواب (١) . وأما الموضع (٦) الذي تنصب فيه
 ظاهرة ، ولا يجوز حذفها فكل موضع تقع فيه عدا المواضع الثمانية المذكورة (٣) .
 فان قلت : فقد صح ما ذكرته أن النواصب أربعة ، وأن (حتى) وما بعدها
 ما ذكره ابوالقاسم (٤) إنما ينتصب الفعل بعدها باضمار (أن) فكيف جعلها
 ابوالقاسم ناصبة بنفسها ؟

قلت : كذا قال هنا ، وقال في : باب (حتى) إن الفعل ينتصب
 بعد (حتى) باضمار (أن) (٥) فيظهر من هذا أن جعله (حتى) ولام الجحود
 من النواصب مسامحة ، وفعل ذلك لأنه رأى أن (أن) لا تظهر بعدها لأنها
 قامت مقامها ، وصارت معاقبة لها ، كما يقال في : ضرباً زيدا : ينتصب بضرب ،
 لأنه نائب مناب الفعل ، والشئ اذا عاقب الشئ لم يظهر معه ، فإن العرب

(١) انظر الكتاب ٤٦/٣ ، المقتضب ٢٥/٢ ، الأصول ١٥٤/٢ ، رصف
 المباني ص ٤٢٣ ، مغنى اللبيب ص ٤٧٢ .

(٢) في الأصل : " المواضع . . . فيه " ولعل الصواب ما اثبت .

(٣) لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٢٥ ما ذكره المؤلف من حالات " أن "
 الناصبة ومواضعها .

(٤) قال الزجاج في الجمل ص ٢٢ : " فالناصب : أن ، ولن ، واذن ،
 وحتى ، وكى ، وكىلا ، ولكيلا ، ولام لكن ، ولام الجحود ، والجواب
 بالفاء والواو ، وأو ، ولها موضع تذكر فيه .

(٥) انظر الجمل ص ٢٠١ .

تحكم له بحكمه ، وتنزله منزلته ، وكأنه هو ، فنسب النحويون لذلك العمل للمعاقبة ، على حسب ما ذكرت . وعلى هذا انبنى كثير من هذه الصنعة ، وسيأتى أمثاله في أثناء الكلام .

فان قلت : هذا الذى ذكرت صحح فيها كلها ، إلا لام كي ، فانه لا يصح// ان يقال فيها : انها معاقبة ، لان (أن) تظهر بعدها ، فادخالها في النواصب معترض ، لانها غير ناصبة بنفسها ولا معاقبة للناصب يظهر الناصب بعدها .

قلت : يظهر من كلامه أن من العرب من ينصب بعد لام كي (١) ويجعلها معاقبة ، وان كان من العرب من يظهر على حسب ما ذكرت ، وتكون العرب على فريقين : احدهما لا تظهر والاخرى قد تظهر ، فيكون كلامه على لغة من لا يظهر ، وهو الأظهر ، والاظهار قليل عندهم .

قوله : (وكى وكَيْلا) (٢)

هذا تكرر ، لأن الناصب كي ، و (لا) انما هي للنفي ، ولا حظ لها في النصب .

قوله : (والجواب بالفاء) (٣)

كان ينبغي أن يقول : والفاء ، لكن لما كانت الفاء لا تنصب الفعل بعدها إلا بشرط أن يكون جوابا لما قبلها أقام السبب مقام السبب ، ونظير هذا قول العرب : " أعددت الخشبة ليميل الحائط فأدعمه " (٥) لم يعد الخشبة

(١) قال الزجاج في الجمل ص ٢٢ " فالناصب : أن ولام كي " وقال في موضع آخر ص ١٩٦ " وقصدتك لتحسن التي تنصب بلام كي " .

(٢) الجمل ص ٢٢ .

(٣) في الأصل : أعدت ، وفي الكتاب ٥٣/٣ : " كما يقول الرجل : أعددت ان يعيل الحائط فأدعمه " وانظر ما سيأتى ص

(٤) في الأصل : " أعدت " .

(٥) يريد في قول الزجاج في الجمل ص ٢٢ : " فالناصب والجواب بالفاء والواو " .

ليميل الحائط إنما أعد الخشبة ليدعم الحائط إن مال ، فأقام السبب مقام
 المسبب . وينبغي أن يقال : والواو بالرفع ، ولا يخفض بالعطف على الفاء
 لأن الواو لا تكون جوابا ، وإنما ينتصب الفعل بعد الواو إذا اردت يهـا
 معنى الجمع ، ولم ترد معنى العطف ، على حسب ما ذكرته .

قوله : (والجازم : لم ولما) (١) .

اعلم أن الجوازم أربعة : ثلاثة تجزم فعلا واحدا وهي : لم ولا الأمر ،

و (لا) في النهى ، وواحد يجزم فعلين من غير تبعية وهي : إن .

أما (لَمَّا) فالأصل (لَمَّ) ولحققتها (ما) في مقابلة (قد) في الواجب .

فإذا قلت : لم أضرب ، فهو في مقابلة : ضربت . وإذا قلت : لما أضرب ، فهو

في مقابلة : قد ضربت . والدليل على ذلك أنك لا تحذف الفعل بعد (لم) ،

فلاتقول : جئت ولم ، تريد : جئت ولم ادخل ، وتقول : جئتك ولما ، تريد :

ولما ادخل ، كما تقول : قد ، وتقف ، وأنت تريد : قد فعلت . قال :

٢١ - * لما تزل برحالنا وكان قد * (١)

أراد : وكان قد زالت .

وأما (لَمَّا) التي هي حرف وجوب لوجوب ، ففيها ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها ظرف بمنزلة حين . فتقول : لما قمت قمت ، أي : حين

قمت قمت .

(١) الجمل ص ٢٢ .

(٢) صدره : * أفد الترحل غير أن ركابنا *

وهو للنايعة . انظر ديوانه ص ٨٩ . والشاهد في الخصائص ٣٦١/٢ ،

١٣١/٣ ، الازهية ص ٢٢١ ، شرح شواهد ٤٩٠/١ ، ٤٩٠/٢ ، ٧٦٤/٢ ،

المفصل ٥/٨ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨/٩ ، ١٨/٩ ، ٧٢ ، مغنى

اللبيب ص ٢٢٧ ، ٦٤٠ ، شرح شواهد ٤٩٠/١ ، ٤٩٠/٢ ، ٧٦٤/٢ ، خزنة

الادب ٢٣٢/٣ ، ٦٢٧ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٥٥٥ .

الثاني : أنها حرفٌ . وهي في معناها ضدُّ (لو) ، [لو (١)] تنفسي
الثاني لنفي الأول ، (ولما) توجب الثاني لوجوب الأول .

وليس اصلها (لَمْ) الجازمة تركبت مع (ما) فحدث بالتركيب هذا
التغيير ، وانما هي كلمة واحدة . فعلى هذا القول اذا سميت بلما لحقها
الاعراب ، إلا أنه لا يظهر ، لمكان الالف .

الثالث : وهو مذهب أبي علي أنها حرف (٢) ، وانها مركبة من (لم) (٣)
الجازمة و (ما) وحدث بالتركيب التغيير في اللفظ والمعنى . فأما التغيير في
المعنى فكانت نافية ، فصارت بما موجبة . واما التغيير في اللفظ فكانت تدخل
على المضارع فصارت (٤) تدخل على الماضي . و (لما) الجازمة تغيرت في اللفظ
خاصة ، وذلك انها صارت يحذف الفعل بعدها بعد أن لم يكن كذلك ، على
حسب ما ذكرته . وعلى هذا المذهب اذا سميت بها حكيت وسيعود الكلام في
هذا بعد ان شاء الله تعالى .

وأما (أَلَمْ) و (أَلْمَا) فلاحظ للهزة في الجزم ، لانها للتقرير ، والجزم
عنا وقع بما كان قبل دخول الهزة . وأما أسماء الشرط فانها جزمت لتضمنها
معنى (إِنْ) ، والاصل في : (من يكرمني اكرمه : إِنْ يَكْرِمْنِي أَحَدٌ أَكْرَمَهُ) وكذلك
يقدر في مثل قولهم : "أثنتي اكرمك" إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ ، وهذا كله يتبين

(١) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٢) لما وقف على هذا المذهب لابي علي الفارسي في كتبه التي تحت يدي ، ولا فيما
بين يدي من المصادر ، وفي ابیات الشعر ل ٢٤ " . . . استعملت استعمال
الاسماء في قولهم : لما جئت جئت ، الا ترى انه ظرف من الزمان " .
وانظر رايه هذا في وصف المباني ص ٢٨٤ ، الجنى الداني ص ٥٩٤ ، معنى
اللبيب ص ٣٦٩ ، همع الهوامع ٣/٢١٩ .

(٣) في الاصل : "لما" .

(٤) في الاصل : "صارت" بسقوط الفاء .

بعدُ بحول الله . (١)

قوله : (وحروفُ المجازاة ، وهي إنَّ الخفيفة ومهما) (٢) .

اعلم أنَّ الأصل في (مهما) : (ما) دخلت عليها (ما) فصارتا (ماما)

فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا من الالف ها ، فقالوا : مهما (٣) ونظير هذا

قولهم : حا حيت الأصل : حي حيت ، فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا من

الياء الفا (٣) ، فقالوا : حا حيت . ونظير ابدال الالف ها ها هنا قولهم :

٢٢ - * من ها هنا وها هنة * (٤)

٣٠ و(ما) // هذه توكيد للشرط ، وهي توجد مع أسماء الشرط على ثلاثة

أقسام :

أحدها : تلحقُ على اللزوم ، وذلك : إنَّ ما وحيثما ، فان (إنَّ) و(حيث)

لا يوجدان للشرط الا بما ، تقول : حيثُ تجلسُ اجلسُ ، فلا تجزم ، وان كان فيها

معنى الشرط ، فلما لحقت (ما) صارت جازمة . واما (إنَّ) فكانت لما مضى من

الزمان ، فلما لحقت (ما) صارت للمستقبل وجزمت .

الثاني : ما أنت فيه بالخيار ، إن (٥) شئتُ لحقت ، وان شئتُ لم تلحق ،

(١) الجمل ص ٢٢ .

(٢) هذا هو مذهب الخليل . انظر الكتاب ٥٩/٣ ، المقتضب ٤٧/٢ ، الأصول

١٦٥/٢ ، الجنى الدانى ص ٦١٢ .

(٣) في الأصول : فأبدلوا من الألف فقالوا ، وفي الاملاء ص ٢٥ ، " فكرهوا

اجتماع المثليين ، فأبدلوا الياء ألفا " .

(٤) الشاهد من رجز لم أقف له على نسبة . والرجز بتمامه كما في المنصف ١٦٥/٢

قد وردت من أمكنة

من ها هنا ومن هنة

ان لم أروها فمه

وانظر المحتسب ٢٧٧/١ ، سر صناعة الاعراب ١٨٢/١ ، شرح المفصل

١٣٨/٣ ، ٦/٤ ، ٨١/٩ ، ٤٣/١٠ ، همع الهوامع ٢٦٩/١ ، ٣٤١/٥

شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ .

(٥) في الأصل : " وإن " باقحام الواو .

وذلك : ما ، وأَيُّ ، وكيف ، وإن ، ومتى ، وأَيِّنْ ، هذه تأتي جازمة بما
وبغيرها ، إلاَّ أنَّ (ما) إذا لحقتها (ما) المؤكدة للشرط وجب ابدال
الالفها^١ على حسيما أعلمتك : وأَيُّ توجد مضافة وغير مضافة ، وتلحق (ما)
مع المضافة ومع غير المضافة . قال الله تعالى : ﴿ أَيُّ مَاتَدْعُوهُ أَلْسَمَاءُ
الْحُسْنَى ﴾ (١) .

القسم الثالث : ما يلحقه (ما) ، وتلك : مَنْ ، وَأَنْى ، وَأَيَّانَ .

فقد تحصل ما ذكرته أنَّ الأسماء التي تضمنت [معنى (١)] إنَّ عشرة : مَنْ
وما ، وكيف ، ومتى ، وإِذَا ، وَأَيَّانَ ، وَأَنْى ، وَحَيْثُما ، وَأَيِّنْ ، وَأَيُّ ، ثلاثة
منها ظروف مكان ، وهي : أَيِّنْ ، وَأَنْى ، وَحَيْثُما ، وثلاثة ظروف زمان وهي : متى
وَأَيَّانَ ، وإِذَا . واسمان وهما : مَنْ وما ، وكيف وَأَيُّ ، بحسب ما تضاف اليه ،
إنَّ أُضِيفَت إلى الزمان فهي زمان ، وإنَّ أُضِيفَت إلى المكان فهي مكان ، وإنَّ أُضِيفَت
إلى الاسم فهي اسم ، وسيأتى الكلام فيها بأوعب من هذا .

قوله : (وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ) (٣)

قد تقدم أنَّ الفعل المعرب هو المشترك بين الحال والاستقبال ، وهو فسى
الحال أظهر ، وقد يقترن به ما يخلصه للاستقبال ، وقد يقترن به ما يخلصه للحال ،
فإذا تعرَّى من المخلصات كان مشتركا ، وكان في الحال أظهر ويقع أيضا بحكم
الاقتران على الماضي قال :

٢٣ - * لَعَمْرِي لَقَوْمٌ قَدْ نَرَى أَمْسِ فِيهِمْ * (٤)

(١) سورة السراء آية ١١٠ .

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام . وقد مضى للمؤلف نظيرها قريبا .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) تمامه : * مرابط للأمهار والعكر الدثر * .

والبيت لامرئ القيس . انظر ديوانه ص ١١٢ ، رصف العاني ص ١١ ، البحر

المحيط ١/٢٧٤ .

وقال سيويوه : إنَّ يفعل يقع مكان فعل ، ولا يقع فعل مكان يفعل إلا في الشرط (١) . وقال أبو علي : " وفي القسم " .

فقد تحصل ما ذكرته أنَّ يفعل يطلق للماضي والمستقبل والحال ، إلا أنه في الحال أظهر .

ويتخلص للحال بثلاثة أشياء :

أحدها : اللام الداخلة في خبر (إنَّ) ، فإذا قلت : إنَّ زيداً ليقوم ، تخلص للحال . قال سيويوه : " ويأتي قليلاً للاستقبال " (٢) ، وأتى بقولـه سبحانه : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٣) وذهب أبو علي إلى أنَّ هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٤) وهذا عندهم على جهة الحكاية .

الثاني : (ما) النافية ^{فقول} ما يقوم زيد ، إذا نفيت الحال ، ويجوز أن تقول في المستقبل قليلاً ، إلا أنَّ أكثر أن يُنفى بها الحال .

الثالث : ظرفُ الزمان الحاضر نحو : الآن والساعة ، وما أشبههما . ويتخلص للاستقبال بثلاثين كلمة : النواصب كلها ، ما ينصب بنفسه ، وما ينصب الفعل بعده بإضمار (أنَّ) وهي عشرة ، والجوازم كلها ما عدا كم ولماء ، فتلك أربع عشرة ، فتلك أربعة وعشرون ، والنون الخفيفة ، والنون الشديدة ، ولا النافية الأكثر فيها أن تنفي المستقبل ، وقد تقع موقع ما ينفي الحال ، حكى

(١) في الكتاب ٣/٢٤ " وقد تقع نفعل في موضع فعلنا " وفي ٣/٥٥ " ويجوز

أن يجعل أفعل في موضع فعلت ولا يجوز فعلت في موضع فعل ، إلا في مجازاة "

(٢) في الكتاب ٣/١٠٩ " وقد يستقيم في الكلام : إنَّ زيداً ليشرَّب ، وليذهب

ولم يقع ضرب . والأكثر على ألسنتهم - كما خبرتكَ - في اليمين ، فمن شم

الزمو النون في اليمين . لثلا يلتبس بما هو واقع . قال الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا

جعل السبوت على الذين اختلفوا فيه وإنَّ ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ .

(٣) سورة النحل آية ٢٤ .

(٤) سورة الحجر آية ٢ .

”مَرَضٌ حَتَّى لَا يَرْجُوَنَهُ“ (١) أَى : هُوَ لَا يَرْجُو ، وَهَذَا مَوْضِعُ (مَا) وَظَرْفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ . وَالسَّيْنُ وَسُوفَ (٢) . وَلِهَذَا كَرَّرَ أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ هَذِهِ الْمَخْلَصَاتِ إِلَّا السَّيْنَ وَسُوفَ لِأَنَّهُمَا لَا مَعْنَى لِهَذَا إِلَّا التَّخْلِيصَ لِلِاسْتِقْبَالِ . وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ الْمَخْلَصَاتِ لَهُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى التَّخْلِيصِ ، فَلِذَلِكَ خَصَّيْنَاهُمَا بِالذِّكْرِ .

وَيَصْرِفُهُ لِلْمَاضِي أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَوْ ، وَرَبَّمَا ، فَتَقُولُ : لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُوهُ ، تَرِيدُ بِذَلِكَ : لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُوهُ ، لِأَنَّهَا حُرُفُ امْتِنَاعٍ لَا مَتْنَاعَ ، فَهِيَ طَالِبَةٌ بِالْمَاضِي ، وَكَذَلِكَ رَبَّمَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٣) فَلَمَّا كَانَ أَمْرًا مَقْطُوعًا بِهِ صَارَ لِذَلِكَ كَالْمَاضِي ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنْ الْأَغْلَالُ فِى أَعْنَاقِهِمْ ﴾ (٤) وَ (إِنْ) إِنَّمَا هِيَ لِلْمَاضِي . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِنَّهُ حِكَايَةٌ ، وَهَذَا الَّذِى ذَكَرَ ، يَرِيدُ لِأَنَّهُ لَمَّا صِيرَ كَأَنَّهُ // مَاضٍ جَرَى فِيهِ مَا يَجْرَى فِى الْمَاضِي .

٣١

وَاعْتَرَضَ بِنُطْرَاوَةِ (٥) هَذَا الْمَوْضِعَ ، وَهُوَ قَوْلُ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ ، لِأَنَّ مَسْأَلَةَ قَالُوا : إِنْ (يَفْعَلُ) بَيْنَ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ . فَقَالَ : هَذَا غَلَطٌ إِنَّمَا هُوَ يَقُومُ لِلْحَالِ ، وَلَا يَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ . وَأَمَّا الَّذِى هُوَ لِلْمُسْتَقْبَلِ فَقَوْلُ الْعَرَبِ : سَيَقُومُ ، وَسُوفَ يَقُومُ . فَقِيلَ لَهُ : الْعَرَبُ تَقُولُ : يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا غَدًا ، قَالَ : الْمَعْنَى يَنْوِي

(١) الْكِتَابُ ٣ / ٣٠ .

(٢) ذَكَرَ هَذِهِ الْمَخْلَصَاتِ مَعْدَا نَوْنِ التَّوَكِيدِ الشُّلُوبِيِّينَ فِى التَّوَطُّعَةِ ص ٣٤ -

٠١٣٥

(٣) سُورَةُ الْحَجْرِ آيَةٌ ٢ .

(٤) سُورَةُ غَافِرٍ آيَةٌ ٧١ .

(٥) أَبُو الْحَسَنِ سَلِيمَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ السَّبَّخِيَّ (٥٢٨ هـ) تَلْمِيزُ الْأَعْلَمِ الشَّعْبِيَّ وَشَيْخُ السَّمِيلِيِّ : / تَرَجَمَتْهُ فِى بَغِيَّةِ الْمَلْتَمَسِ ص ٢٠٩ ، الذَّيْلُ وَالتَّكْلِمَةُ ٧٩ / ٤ ، أَنْبَاءُ الرِّوَاةِ ١٠٨ / ٤ ، أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الطَّرَاوَةِ وَآثَرُهُ فِى النُّحُوْلِ لِدَكْتُورِ مُحَمَّدِ الْبِنَاءِ .

الضرب غدا ثم إِنَّ الْعَرَبَ اختصرت فأخذت من (ينوى) البنية ، ومن الضرب الحروف فقالت : يضربُ (١) .

وهذا الذى قاله معترض من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّهُ فَرَسَ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فَوَقَعَ فِيهِ ، لِأَنَّ مَالَ قَوْلِهِ : إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : يضرب ، وهى تريد [الحال] (٢) ، وتقول : يضرب وهى تريد الاستقبال ، وهو فسى الحال أظهر . وهكذا قال النحويون .

الثانى : أَنَّكَ تَقُولُ : يَنْطَلِقُ زَيْدٌ غَدًا ، فمتى كان ينطلق على نية ينوى ؟ وكذلك يستخرج ويقعد ، ويفرح . وَإِنَّمَا يَتَّصِرُ لَهُ هَذَا عَلَى بُعْدٍ فَيَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، فَإِنْ رَامَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ يَقُومَ ، ويفرح ، وينطلق ، وغير ذلك بمنزلة ينوى فى كونها مبنية للفاعل ، رام شيئاً بعيداً ، ولا يوجد له فى كلام العرب نظير .

الثالث : قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ (٣) فَإِنْ قَالَ : التقدير : تَنْوِي الْكَسْبِ غَدًا ، فهو بلاشك مخالفاً للمعنى ، لأنَّ الْإِنْسَانَ يَدْرِي مَا يَنْوِي ، وقد حصل ذلك أمر لا يحصل ، وإنما الذى لا يدري ما يقع فى غد .

...

(١) انظر نتائج الفكر ص ١٢٠ ، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ٣ ، ارتشاف

الضرب ص ١٠١٩ ، همع الهوامع ١/١٧ ، وانظر بدائع الفوائد ١/٨٩ .

(٢) تكلمة بها يلتئم المعنى .

(٣) سورة لقمان آية ٣٤ .

باب التثنية والجمع

اعلم أنَّ الاسم إذا أردت أن توقعه على اثنين مما يقع عليه الحقتَه من آخره حرف مدٍّ ولين قبله فتحةً وتُلحق بعد ذلك الحرف نوناً ، وكان القياس أن تُكسَّر الاسم ، لكنهم فعلوا ذلك طلباً للاختصار . ولا تفعل ذلك العرب إلا عند التركيب مع العوامل ، وتفعل ذلك بشروط خمسة :

أحدها : أن يكونا متَّعِقَيْنِ في اللَّفْظِ ، فان قلت : فقد قالوا : العُمرانُ ،

والقمرانُ ،

قلتُ : لا تفعل هذا في المختلفين حتى تُقدَّرَ فيهما الاتفاق ، فالقمرانُ كلُّ

واحدٍ منهما قمرٌ ، فلما كانوا يقولون : النَّيِّرَانِ لوقوع النَّيْرِ على كلِّ واحدٍ منهما

قدَّروا اسم كلِّ واحدٍ منهما قمرًا على الآخر ، فقالوا : القمرانُ ، ولم يقولوا الشَّمانِ لأنَّ القمرَ مذكَّرٌ ، والشَّمسُ مؤنثَةٌ ، وإذا اجتمع المذكر والمؤنثُ غلبَ المذكر ، لأنَّه

الأصل ، والتأنيثُ فرعٌ وثانٍ ، ويتبيَّن هذا في باب ما لا ينصرف .

الثاني : أن يكون الاسم مفرداً لا جملةً ، فلا يجوز تثنيةُ تَابَطَ شَرًّا ، ولا بَرِقَ

نحرُه ، ولا ذَرَا حَبًّا ، ولا بُدَّ أن تقول : جَاءَنِي تَابَطَ شَرًّا وتَابَطَ شَرًّا ، أو تقول :

جَاءَنِي رَجُلَانِ اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَابَطَ شَرًّا ، لأنَّ التثنيةَ لا بُدَّ من أن تُغَيَّرَ بالعوامل

على حَسَبِ ما أذكره (١) ، والاعراب لا يدخل الجُمْلُ .

الثالث : أن يكون الاسم معرباً لا مبنياً ، لأنَّ المثني لا يفارقه الاعراب ، على

حَسَبِ ما ذكرته .

فان قلت : فقد قالوا : اللذانِ .

(١) انظر ما سيأتي ص

قلتُ : هذا جرى على طريقة التثنية ، وليس بتثنية .

الرابع : أَنْ يَكُونَ الاسم نكرةً ، ومتى أردتَ التثنية المعرفة فلا بُدَّ من تنكيرها

نحو : زيد ، تقول : زيدان ، فلم تُثَنِّ حتى جعلتَ زيداً مثلَ رَجُلٍ ، والدليل على

ذلك دخول الالف واللام عند إرادة التعريف ، وإن لم تُرد التعريف قلتُ : زيدان .

فان قلتُ : فقد جاء أَبَانان اسمٌ لجبلين مخصوصين (١) . قلتُ : أَبَانان (٢) اسمٌ

للجبلين وما حولهما ، فقد صارا كرجل يسمى باسمٍ مثني ، ونظير هذا عرفات ، فإنه

اسمٌ لذلك الموضع وسُمِّي بجمع مؤنث ، والدليل على تعريفه قول العرب : " هذه عرفاتٌ

مباركاً فيها " (٣) ولا يقال : مباركٌ ولو كان نكرةً لكان الرفع أفصح ، ولم يسقط

التنوين ، لأنه تنوين مقابلة ، ويتبين هذا في باب ما ينصرف .

الخامس : أَنْ تَتَغَيَّرَ الدلالة فتقول : عينين ، إذا أردتَ عينين باصرتين ،

فإذا أردتَ عيناً باصرةً وعين الماء لم تقل : عينان ، ولا بُدَّ من العطف هنا . ويأتى

هذا مثني في كلام المولدين ، وإن كان المعنى مختلفاً بتعريفه تدل عليه ، قال

الحريري : (٤)

(١) قال ياقوت في معجم البلدان ٦٢/١ " أَبَانان " : " أَبَانان : تثنية لفظ

أَبَان . . . ، وقد روى بعضهم أن هذه التثنية هي لأَبَان الابيض وأَبَان الأسود

المذكورين قيل ، قال الاصمعي : وادي الرمة يمر بين أَبابين ، وهما جبلان

يقاها لحدهما : أَبَان الابيض ، وهوليتي فزارة ، ثم لبني جريد منهم ، وأَبَان

الاسود لبني أسد ، ثم لبني واليه . . . وانظر الكتاب ٢/١٠٣ ، ١٠٤ ، ٣ /

٢٣٣ ، المقتضب ٤/٣٢٤ .

(٢) في الاصل : " أَبَان " والوجه ما اثبت لقوله بعد : " فقد صارا كرجل يسمى باسمٍ

مثني " .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ ، المقتضب ٤/٣٢٤ ، وسبق هذا .

(٤) القاسم بن علي الحريري (٥١٦ هـ) صاحب المقامات المشهورة ، ودرة الغواص .

٢٤ - جَاءَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنَهُ فَانْشَى بِبَلَاعَيْنِ (١)

يريد العين الباصرة // والدَّراهم ، وهذا منهم على طريق الاستحسان ٣٢
لا يريدون بذلك أن هذا من كلام العرب . ومن الناس من ذهب إلى أن هذا الخامس
لا يُشترطُ (٦) ، والصحيحُ عندى ما ذكرته .

فصل : اعلم أن هذا الاختصار عن العطف بهذه الشروط الخمسة إنما يكون
مع التركيب ، ولا يكون قبل التركيب ، فتقول : رَجُلٌ وَرَجُلٌ ، فاذا تركبَ هذان الاسمان
مع العوامل اختصراً فحذف أحد الاسمين ، وألحق الآخر ألفاً ونوناً في الرفع ، ويا
نوناً في النصب والخفض ، واذا اضطرَّ الشاعر رجع إلى الأصل [كقوله] (٣)

* كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ *
*

وقد تقدم الكلام في التثنية ، وما فيها من الاختلاف ، وذكرت ما ظهر لى فى
ذلك (٤) . وَحَدَّ التثنية أَن تقولَ : كُلُّ اسمٍ آخِرُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ فى الرفع ينقلب الألفُ
يا فى النصب والخفض ، وبهذا حَدَّهُ الزَّمْخَشَرِيُّ (٥) . ومن الناس من حَدَّهُ فقال :

(١) انظر البيت فى المقامات بشرح الشريشى ٤٣٧/١ ، المقامة الرحيبة ، شرح
الجزولية للشلميين " خ . برلين " ل ٢٩ ، غاية الأمل ١/٣٠ ، همع الهوامع
١٤٣/١ .

(٢) هذا هو مذهب أبو بكر بن الانبارى وارتضاه ابن مالك . انظر شرح التسهيل
٦٣/١ ، توضيح المقاصد ٨٣/١ ، همع الهوامع ١٤٣/١ .

(٣) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) قال فى المفصل ص ١٨٣ : " وهو ما لحقت آخره زيادتن : أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مُفْتَوِحٌ " ما قبلها ونونٌ مكسورة ، لتكون الأولى علماً لضم واحد النى واحد ، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين .

التثنية : " ضم اسم الى مثله بشرط اتفاق اللفظين " (١) وفي هذا الحد إشكال لا يزول إلا بما بسطته .

فصل : اذا كان آخر الاسم ألفاً ، فان كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، فانك تقلبها ياءً ، ثم تلحق علامة التثنية ، وسواء كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي أم كانت لللاحق ، أم كانت للتأنيث فتقول في حُبلى : حُبليان ، وحُبليين ، وأرطيان (٦) وأرطيين ، ومُهَيَّان ، ويحييان ، ويحيين . فان كان الاسم على ثلاثة أحرف فانظر الى الألف ، فان كانت منقلبة عن ياء ، فاقلبها ياءً ، فتقول في (رحى) : رَحِيان ، ورَحِيين ، وفي (هدى) : هُدَيان ، وهُدَيين ، لأنه من هديت ، فان كانت منقلبة عن واو فانك تقلبها واواً فتقول : عَصَوَان ، وعَصَوِين ، لأنك تقول : عَصَوْتُ بالعصا (٣) ، وكذلك تقول في (قبعثرى) : قَبَعَثَرِيان وقَبَعَثَرِيين ، ولا تنظر الى قلة الحروف ، ولا الى كثرتها ، كله يجري على ما حسبنا ذكرته .

فصل : اذا كان آخر الاسم همزة قبلها ألف ، فانظر الى الهمزة ، فان كانت من ذات الكلمة فانك لا تقلبها فتقول في (قراء) : قُرَائِين ، وقُرَائِن (٤) ، وفي (وضاء) : وُضَائِن وُوضَائِين (٥) ، لا يجوز غير ذلك في أفصح كلام العرب . ولا يعقد أن يقال : قُرَاوَان وقُرَاوِين ، فتقلب الواو همزة على قياس قُرَاوِي ، إلا أن هذا لا يقاس عليه ولا يحفظ إلا للمجىء بالنظير عند السماع . (٦)

- (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/١ ، غاية الأمل ١/ص ٣٠ .
 (٢) الأرطى : شجر .
 (٣) في شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١ " عَصَوْتُ بالعصا ، أى : ضربت بها " ، وانظر التهذيب " عصا " ٧٨/٣ .
 (٤) هكذا في الاصل بتأخير المرفوع ، والعادة تقديمه .
 (٥) قال ابن السكيت في اصلاح المنطق ص ١٠٩ في باب فَعِيل ، وَفَعَال وَفَعَّال : " ورجل وُضَاءٌ للوضي . ورجل قُرَاءٌ للقارىء " وانظر التهذيب " قرأ " ٢٧٥/٩ .
 (٦) انظر المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ ، غاية الأمل لابن بزيزة ٣٦/١ ، وانظر شرح المفصل ١٥١/٤ ، همع الهوامع ١٤٨/١ .

فان كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ألفِ التانيثِ نحو : حمراءُ ، وصحراءُ ، فإنك تقلبُها في الأعرافِ واواً ، فتقولُ : حمراوانٍ وحمراوينِ ، وصحراوانٍ وصحراوينِ . ولم يقلبوا ياءاً ، لأنَّ الياءَ قريبةٌ من الألفِ ، وهم يكرهونَ اجتماعَ الأمثالِ . ولم يبقوها طلبَ التفرقةِ بين الهمزةِ الأصليةِ وغيرِ الأصليةِ . وقد حكى : حمراءُ^(١) ان وحمراءُ^(١) إلا أنَّ هذا كله لم يأتِ به الكتابُ العزيزُ ، ولا نطقُ به فصحاءُ العربِ^(٢) .

فان كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ من ذاتِ الكلمةِ فلك فيها وجهانِ : أحدهما : الإثباتُ ، وأنَّ تجريها مجرى قراءِ ووضاءِ ، لأنها أصليةٌ .

الثاني : أنَّ تقلبها واواً ، سواءً^(٣) كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ ، فتقول في رداءٍ : رداءانٍ ورداوانٍ ، وإنَّ كانتِ الهمزةُ فيها منقلبةً عن ياءٍ ، لقولهم : فلان حسنُ الرديَّةِ ، ولأنَّ اللامَ اذا لم تكنْ محذوفةً فالأغلبُ عليها أن تكونَ ياءاً . والأولُ أحسنُ ، لأنَّ القلبَ إنما هو بالحملِ على ألفِ التانيثِ ، وشبهه كساءٌ ورداءٌ بألفِ التانيثِ^(٤) من وجهين :

أحدهما : أنَّ كلَّ واحدٍ من اللفظينِ آخره همزةٌ قبلها ألفٌ .

الثاني : أنَّ الهمزةُ فيها منقلبةٌ ، لأنَّ همزةَ التانيثِ منقلبةٌ عن ألفِ التانيثِ

ويتبين هذا بعدُ .

-
- (١) في الأصل : حمراوين .
 (٢) في شرح المفصل ٤ / ١٥١ : " قال أبو عمرو : وكلُّ العربِ تقول : حمراوانٍ ، وربما قالوا : حمراءُ ان فلم يقيموها تشبيهاً بهمزةِ علباءِ " وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٣ .
 (٣) في الأصل : " سواءً " باقحام الواو .
 (٤) كذا بالأصل . والمراد بما آخره همزةٌ منقلبةٌ عن ألفِ التانيثِ كحمراءُ . وقد سبق في كلامه .

وأما الإثبات فهو الأصل في الكلمة ، لأن كساء بمنزلة قراء ، فكما لم تتغير
 الهمزة في التثنية في قراء لم تتغير في كساء . فان كانت الهمزة منقلبة عن ياء
 لللاحق ، نحو : علباء ، وقوباء (١) فيمن سكن الواو فلذلك أيضا وجهان :
 أحدهما : الإثبات ، وهو أحسن لأن علباء ملحق بسرداح (٢) ، وقوباء
 ملحق بقرطاط (٣) ، فكما تقول في تثنية سرداح بسرداحان ، ولم تغير الحاء ،
 تقول في علباء : علباءان ، ولا تغير الهمزة .

الثاني : أن تقلب الهمزة واوا ، فتقول : علباوان ، وقوباوان . وهذا القلب // ٣٣
 بالحمل على همزة التانيث . وشبهه علباء بصحراء من ثلاثة أوجه :
 أحدها : اللفظ .

الثاني : أن الهمزة في كل واحد منقلبة .

الثالث : أن كل واحد منها الهمزة فيه منقلبة عن حرف زائد .

فقد تحصل ما ذكرته أن القلب في علباء أحسن من القلب في كساء ورداء ، لأن
 الشبه في علباء من ثلاثة أوجه ، والشبه في كساء ورداء من وجهين على حسيما ذكرته .
 والقلب إنما كان للشبه فمهما كثر الشبه قوي القلب . والاثبات في الفصلين أحسن من
 القلب .

(١) قال ثابت في خلق الانسان ص ٢٠٢ : " وفي العنق العلباوان وهما العصبتان
 الصفراوان الممتدتان في طول العنق الدالكاهل بينهما النقرة " وفي التهذيب
 ٤٠٨/٢ : " العلب : عصب العنق : الغليظ خاصة ، وهما علباوان ،
 وعلباوان " وفي اللسان " قوب " : " القوباء ، والقوباء : الذي يظهر في الجسد
 ويخرج عليه وهو داء معروف يتقشر ويتسع " .

(٢) السرداح : الناقة الطويلة / التهذيب ٢٢/٥ .

(٣) في الكتاب ٢١٥/٣ " واعلم ان من العرب من يقول : هذه قوباء كما ترى ،
 وذلك لانهم ارادوا ان يلحقوه ببناء فسطاط " وانظر شرح الشافية ١٧/١ ،

٠١٩٦

(٤) القرطاط - بضم القاف وكسرهما - ما يوضع تحت الرجل ، ومن معانيه : العجب ،
 والداهية / انظر اللسان " قرطط " .

فصیل : كَلَّا لا تكون إلا مضافة ، وتضاف الى الظاهر ، وتضاف الى المضمرة ، فان اُضيفت الى الظاهر فلا تُقلب الألف ، وتبقى في الرفع والنصب والخفض ، فتقول : جاءني كِلَا الرجلين ، ورأيتُ كِلَا الرجلين ، ومررتُ بِكِلَا الرجلين ، والاعراب بحركات مقدرة في الألف ، بمنزلة المَها (١) . فان اُضيفت الى المضمرة فمن العرب من يقيس أَلْفَهَا في الأحوال الثلاثة ، ويجريها مع المضمرة على حالها مع المظهر فيقول : جاءني الرجلان كِلَاهما ، ورأيتُ الرجلين كِلَاهما ، ومررتُ بالرجلين كِلَاهما ، وهي لغة قليلة (٢) . واللغة الفصيحة في هذا ان تُثبت الألف في الرفع وتقلبها يا في النصب والخفض فتقول : رأيتُ الرجلين كليهما ، ومررتُ بالرجلين كليهما ، تصير في اللفظ بمنزلة التثنية ، تكون في الرفع بالألف ، وفي النصب والخفض بالياء ، إلا ان القلب في التثنية للعامل ، والقلب في هذه اللغة ليس للعامل ان لو كان للعامل لكان القلب عند الاضافة الى الظاهر ، وعند الاضافة الى المضمرة ، وإنما القلب في (كلا) بالحمل على (لدى) و (على) للزوم كل واحد منهما الاضافة (٣) ومما يدل على ما ذكرته ان الخليل حكى ان الذي لا يقلب لدى وعلى ، لا يقلب كلا (٤) .

(١) في الأصل : "الها" ولا يتجه لها معنى . فعمل الصواب ما أثبت .

(٢) هو لغة بني الحارث بن كعب كما ذكر الشاطبي في شرح الالفية ١/ل. ٤٠ ،

وانظر شرح الكافية (ط. ليبيا) ١/٩٢ ، منهج السالك ص ٩ ، توضيح

المقاصد ١/٨٦ ، التصريح ١/٦٨ ، همع الهوامع ١/١٣٦ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤١٣ ، المرتجل ص ٦٨ ، الانصاف ٢/٤٥٠ ، شرح

المفصل ١/٥٤ - ٥٥ .

(٤) قال سيوييه في كتابه ٣/٤١٣ : " وحدثنا الخليل ان ناسا من العرب يقولون

علاك ، ولدك ، والاك . . . وسألت الخليل عن قال : قال رأيتُ كـ

أخويك ومررت بكلا أخويك ثم قال : مررت بكليهما ، فقال : جعلوه بمنزلة

عليك ولديك في الجر والنصب . "

وأمر آخر أن (كلا) لو كانت تثنية لم يعد عليها ضمير مفرد ، ولا أُخبر عنهم —
بالمفرد . قال الله تعالى : ﴿ كَلَّا الْجَنَّتِينَ أَتَتْ أَكْهَبًا ﴾ (١) .

وقال الشاعر :

٢٥ - * كلا يومين أمانة يوم صد * (٢)

فكلا على هذا مفردة في اللفظ ، تثنية في المعنى بمنزلة كل (٣)

قوله : (ورفع الجميع بالواو) (٤)

اعلم أن الجمع يكون على وجهين :

أحدهما : مكسر ،

الثاني : مسلم

والجمع المسلم مذكر ومؤنث ، وكلامه هنا في الجمع السالم المذكور . والشروط
المذكورة في التثنية مشرطة في الجمع كله مكسره وسلميه ، إلا أن الجمع المكسر
لا يشترط فيه أكثر من ذلك ، وأكثر ما يكون في الأسماء ويقال في الصفات ، على حسيما
يتبين في باب جمع التكسير .

(١) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٢) تمامه : * وان لم نأتها إلا لماما * .

والبيت لجرير/ ديوانه ٢ / ٧٧٨ ، التكملة ل ١٢ ، أبيات الشعر ل ٣٣ ،
الشيرازيات ل ١١٠ ، شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١١ ، الاقتضاب ص ٢٨٤ ،
الانصاف ٢ / ٤٤٤ ، شرح المفصل ١ / ٥٤ .

(٣) هذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها مثناة لفظا ومعنى ،
انظر معاني القرآن ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، المقتضب ٣ / ٢٤١ ، أبيات
الشعر ل ٣٣ فمابعدا . الشيرازيات ل ١١٠ ، شرح المقدمة المحسبة
٢ / ٤١٠ فمابعدا ، الاقتضاب ص ٢٨٤ ، الانصاف ٢ / ٤٣٩ فمابعدا ،
شرح المفصل ١ / ٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٥ ، شرح الكافية
١ / ٩٣ ، توضيح المقاصد ١ / ٨٦ ، بدائع الفوائد ١ / ٢١٨ ، همع الهوامع

١ / ١٣٧ ، خزنة الادب ١ / ٦٣ .

(٤) الجمل ص ٢٣ وفيه " الجمع " وفي الخطيبتين " الجميع " كما هنا .

وأما الجمعُ السالمُ إذا كان لمذكر فإنه يكون في الأسماء وفي الصفات ، فإذا كان في الأسماء اشترط فيها ثلاثة شروط زائدة على الشروط المذكورة في التثنية وهي : (١)

- أن يكون تنكيره من علمية ، نحو : زيد وعمرو ، وأما رجلٌ وغلانٌ وما أشبههما فلا يكون فيها ذلك .

- وأن يكون عاقلاً . فلا يقال : دا حسون ، وإن كان دا حس اسماً علماً لفرس معلوم . (٢)
- وأن يكون خالياً من تاء التانيث ، فطلحة ، وحمزة ، وما جرى مجراهما لا يجمع بالواو والنون لمكان التاء .

فإن كان صفة فيشترط أيضاً فيه ثلاثة شروط زائدة على الشروط المذكورة فسي التثنية وهي :

- أن تكون صفة لمن يعقل .

- وأن تكون خالية من التاء .

- وأن يكون مؤنثه جمع بالألف والتاء . وهذا الشرط الثالث إنما اشترط من أجل فعل الذي مؤنثه فعلاً نحو : أحمر ، وأصفر ، فلاتقول : أحمران ، ولا أصفرون ، لأنهم لا يقولون في المؤنث : حمراوات ، ولا صفراوات . ومن أجل فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو : سكران ، وعطشان ، فلا يقال : سكرانون ، ولا عطشانون . وتقول : جاءني رجلٌ ربعة (٣) ورجالٌ ربعات ، ولا تجمع بالواو والنون لمكان التاء ،

(١) في الأصل : وهو ، والوجه ما اثبت ، وسيأتى للمؤلف نظيره بعد أسطر .

(٢) فرس قيس بن زهير العيسى ، وكان لبني يربوع فأفهار عليهم قيس فأخذه ، انظر

انساب الخيل لابن الكلبي ص ٢٤ .

(٣) رجلٌ ربعة وربعة لا بالطويل ولا بالقصير / اللسان " ربع " .

وكذلك تقول : فرسٌ سريعٌ ، وخيلٌ سريعٌ ، ولا يقال : سريعونٌ ، لأن الواو والنون لا يكونان إلا لمن يعقل ، أو ماجرى مجرى من يعقل نحو قوله سبحانه : ﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (١)

فصل (٦) : وإذا جمعت ما آخره ألفٌ ، فإنك تحذف الألف لالتقاء الساكنين (٣)

٣٤ فتقول في موسى موسون في الرفع ، وموسين في النصب والخفض // قال سبحانه : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ (٤) . وقال تعالى : ﴿ لِمَنِ الْمَصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾ (٥) وكذلك تقول في يحيى : يحيون ، ويحيين ، وزكريون ، وزكريين . ولو سميت رجلاً بعصاً لقلت : عصون في الرفع وعصين في النصب والخفض . ولا تنظر في هذا إلى ما عدته ثلاثة أحرف أو أكثر من ثلاثة أحرف كما نظرت (٦) ذلك في التثنية .

فصل : إذا جمعت ما آخره همزة قبلها ألف نحو: رجل سميت بحمراء ، أو بوضاء ، أو بقراء ، أو بعلياء ، فالحكم في هذا على ما تقدم في التثنية . فما آخره همزة التانيث قلب همزته واواً ، فتقول في رجل اسمه حمراء : حمراوون في الرفع وحمراوين في النصب والخفض . قال سيويه في رجل اسمه ورقاء : ورقاؤون وورقاوين (٧)

(١) سورة يوسف آية ٤ .

(٢) في الأصل : "قوله" وليس ما بعده من كلام الزجاجي . والتصويب مأخوذ من

قول المؤلف في إملائه ص ٢٩ : "فصل" : الاسم الذي آخره ألف إذا جمعته

جمع المذكر السالم حذفت الفه .

(٣) في الأصل "لالتقاء الساكنين" .

(٤) سورة آل عمران آية ١٣٩ .

(٥) سورة ص آية ٤٧ .

(٦) في الأصل : "كما نظر ذلك" ولعل الصواب ما أثبت .

(٧) انظر الكتاب ٣/٣٩٥ .

فان سميته بقرأٍ قلت : قراءون وقراءين ، بإثبات الهمزة لاغير . فان سميته بكساء (١)
فلك فيه وجهان :

أحدهما : إثبات الهمزة ، والآخر : قلب الهمزة واوا . كما كان ذلك
في التثنية والاثبات أحسن . وكذلك ان سميته برداءٍ قلت : رداون ورواين على
على حسب التثنية ، وان كانت الهمزة منقلبة عن ياء ، لأن القلب بالحمل على همزة
التأنيث على حسب ما ذكرته في فصل التثنية (٢) . وكذلك تقول في علباء اذا سميت به
رجلا : علباؤون في الرفع ، وعلباوين في النصب والخفض ، وان كانت الهمزة منقلبة عن
ياء . وإثبات الهمزة في كساء (٣) ورد أحسن من الإثبات في علباء ، والقلب في علباء
أحسن من القلب في كساء ورداء على حسب ما ذكرته في التثنية وللعلة التي ذكرتها في
التثنية (٤) .

فصل : تقول في : ماضٍ وغازٍ : ماضون وغازون في الرفع ، وقاضين وغازين في
النصب والخفض . والأصل : قاضيون وقاضيين ، إلا أن العرب تستثقل الضمة
والكسرة اذا كانت لا ما ، فأزالوها عنها وجعلوها في العين ، فصار على حسب ما ذكرته

(١) في الأصل : " بوضاً " وتقدم في باب التثنية قول المؤلف : " فانظر الى الهمزة
فان كانت من ذات الكلمة فلا تقلبها " ثم مثل بقراءٍ ووضاً . وقال هنا : " على
حسب التثنية . وما اثبتته ماخوذ من قول المؤلف في املائه ص ٢٩ : " وتقول
في رجل اسمه كساء ، ورداء ، وعلبا : كساؤون وكساوون في الرفع ، وكسائين
وكساوين في النصب والخفض والاثبات أحسن " .

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٨

(٣) في الأصل : " في علباء وكساء ، ورداء " ويظهر أن " علباء " مقحمة في النص
سهواً ، لقول المؤلف بعد ذلك : " أحسن من الإثبات في علباء ، والقلب
في علباء أحسن " .

(٤) انظر ما تقدم ص ٩٩

قال تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾ (١) . وقال : ﴿ إِنِّي لَعَلَّكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ (٢) .

قوله : (وسون الاثنين مكسورة أبداً ، ونون الجمع مفتوحة أبداً) (٣)
 لم يتكلم فيما قبل الياء في التثنية ، ولا فيما قبل الياء في الجمع ، لأنَّ ياء
 الجميع يكون ما قبلها مفتوحاً في اللفظ ، وذلك في جميع الأسماء المقصورة ، على حسب ما
 ذكرته . وأما النون فلا تكون إلا على حسب ما ذكر . وإنما كسرت النون في التثنية
 وكان قياسها أن تفتح وتحرك بحركة ما قبلها على طريقة الإتياع ، لأنَّ الإتياع عند
 التقاء الساكنين في كلمة واحدة ، والأول غير حرف مدّ ولين هو الأكثر ، لأنهم فتحوا
 نون الجميع ، لما كان يؤدي [اليه] (٤) كسرهما من ثقل الخروج من ضم إلى كسر
 وضمها من ثقل الخروج من كسر إلى ضم ، فلما فتحوا نون الجميع لزمهم كسر نون
 التثنية ليكون ذلك فرقاً بين النونين .

قوله : (وتسقطان للاضافة) (٥)

اختلف الناس في هذه النوع على أربعة مذاهب : (٦)

-
- (١) سورة النمل آية ٦٦ . وفي الأصل : " بل هم قوم عمون " .
 - (٢) سورة الشعراء آية ١٦٨ ، وفي الأصل : " وإنى " بواو مقحمة .
 - (٣) الجمل ص ٢٣ وفيه " الجمع " ، وفي الخطيتين " الجميع " كما هنا .
 - (٤) تكملة بها يلتئم الكلام .
 - (٥) الجمل ص ٢٣ .
 - (٦) انظر آراء النحاة في هذه النون في التبيين ص ١١١ ، شرح الجمل لابن
 عصفور ١٥٢/١ - ١٥٣ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٠ - ٣١ ، همص
 الهوامع ١٦٣/١ - ١٦٤ .

- فمنهم من قال : هي التثوين بنفسه ، وهذا القول يبطل بان التثوين لا يثبت مع الألف واللام ولا يثبت في الوقف .

- ومنهم من قال : هي عوض من التثوين نفسه ، وهذا القول أيضا يسقط من الوجهين المذكورين ، لأن من حق الشيء إذا كان عوضا من الشيء أن يجري عليه حكمه ، فيثبت حيث يثبت ، ويسقط حيث يسقط .

- ومنهم من قال : هي عوض من الحركة ، وهذا القول أيضا يبطل بسقوطها في الإضافة ، لأن الحركة لا تسقط عند الإضافة فيجب لها هو عوض عنها ألا يسقط .

- ومنهم من قال : إنها عوض عن الحركة والتثوين . وكان هذا القول أحسن ^{وهو} أن تقول : إن المفرد آخره محرك منون ، فإذا تثبت أو جمعت بالواو والنون صار الآخر غير محرك ولا منون ، فضعف لذلك آخر التثنية وآخر الجمع عن آخر المفرد ، فالحقهما النون لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتثوين منه ، فصارت النون لذلك كأنها عوض من الحركة ، وكذلك قال سيويه : " كأنها عوض من الحركة والتثوين " (١)

// فلما صارت كأنها عوض من الحركة [والتثوين] (٢) غلبوا عليها حكم التثوين فسي حال ، وحكم الحركة في حال أخرى ، فأسقطوها مع الإضافة تغليبا لحكم التثوين وأثبتوها مع الألف واللام تغليبا لحكم الحركة ، وكان ذلك عدلا فيهما ، ولو أسقطوها في الموضعين لضيعوا حكم الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين لضيعوا حكم التثوين ، وهذا هو الصحيح في هذه النون (٣) والله أعلم .

(١) عبارة الكتاب ١٨/١ : " كأنها عوض لما منع من الحركة والتثوين " .

(٢) تكملة بها يلتزم الكلام .

(٣) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣١ قول سيويه ثم قال : " لم يقل : عوض مخافة الزامه ما تقدم " والذي تقدم هو قوله ص ٣٠ بعد إيراده مذهب من يرى أن النون عوض من الحركة والتثوين معا : " ونقد بحصول التنافي من جهة أنها يجب إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة ، وحذفها من حيث هي عوض من التثوين فكان يجب أن يكون الشيء الواحد موجودا معدوما في حال واحدة وذلك محال " وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ .

قوله : (ويسقطان في الإضافة)

إعلامٌ بمذهبه ، أي لا تسقط مع الألف واللام . وقد جاءت هذه النون ساقطة في غير الإضافة في الشعر للضرورة (١) ، وأما قول الشاعر :

٢٦ - أَبْنَى كَلْبِيبٍ إِنَّ عَمِيَّ اللَّذَا قَتَلَا الطُّوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ (٢)

أراد اللذان ، فليس مما سقطت فيه النون للضرورة ، ويجوز هذا الكلام ، وحذف النون هنا للطول بالصلة ، فهذا نظيرُ حذف الياء من : إسهيباب فقالوا : إسهيباب (٣) ، وحذف الياء للطول ، ونظيرُ هذا قولهم : عذفر ، والأصل عذافر (٤) . هذا أولى لأنَّ الطول فيه أكثر . ولما قالوا : اللذا فعلا ، قالوا : هذان الضاربا زيدا ، وحذفوا النون للطول ، لأنه في معنى اللذان ضربا ، فلما كان في معناه سقطت منه النون كما سقطت من : اللذا ضربا .

وسياتى الكلام في الجمع المؤنث السالم وشروطه وأحكامه ، وفي جمع التكسير

في النصف الثاني من هذا الكتاب بحول الله تعالى .

(١) كما في قول تابت شرا

هما خطننا إما إيسار ومنسة وأما دم ، والقتل بالحرا جدر

ضرائر الشعر ص ١٠٧ ، والبيت في الحماسة ص ٣٦ ، شرحها للمرزوقى ٢٩١/١
خزانة الادب ٣/٣٥٦ .

(٢) البيت للأخطل . انظر ديوانه ١٠٨/١ ، الكتاب ١٨٦/١ ، المقتضب ١٦٢/١

المذكر والمؤنث لابن الانبارى ص ٢٠٦ ، ليس في كلام العرب ص ٣٣٦ ، المحتسب

١٨٥/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٤ ، ٨١ ، ١٠١ ، الافصاح للفاروقى

ص ٣٠٠ ، اصلاح الخلل ص ٢٠٥ ، امالي ابن الشجرى ٣٠٦/٢ ، شرح المفصل

١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، التوطئة ص ١٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/١ ،

شرح التسهيل ٢١٤/١ ، رصف العبانى ص ٣٤١ ، خزانة الادب ٢/٤٩٩ ،

٠٤٧٣

(٣) انظر الكتاب ٨٢/١

(٤) العذافر : العظيم الشديد من الابل / التاج (ط . الكويت) ١٢/٥٦٠ ،

عذفر .

بابُ الفاعل والمفعول به

يظهر من تقديمه بابُ الفاعل على غيره من المرفوعات أنَّ الرفع أصله أن يكون للفاعل ، وجميع ما يرفع من الأسماء راجع إليه بوجه ما ، ويظهر هذا أيضا من كلامه في رفع المبتدأ على حسب ما يتبين (١) . ويظهر من أبي على أن الرفع في الفاعل كالرفع في المبتدأ (٢) ، إلا أن الرفع وضعته العرب للدلالة على العمدة ، فكل عمدة ترفع . والنصب للفضلات ، ولا تجد عمدة منصوبة إلا أن تكون مشبهة بالفضلات ، وكذلك اسم إن وخبر كان ، فإنها عمدتان لا يستغني الكلام عنهما ، لكن نصبا لشبهتهما بالمفعول ، على حسب ما يتبين في باب كان ، وفي باب إن (٣) .

وهذا الذي يظهر من أبي القاسم ، هو أن أصل الرفع للفاعل ، وجميع ما يرفع من العمدة إنما يرفع بالحمل على الفاعل ، قد قال به جماعة من النحويين (٤) ، وقالوا : إن أصل الاعراب في مثل قولهم : ما أحسن زيدا ، أن هذا الكلام يأتي على [ثلاثة معان] (٥) قالوا : ما أحسن زيدا إذا أرادوا التعجب ، وقالوا : ما أحسن زيد (٦) إذا أرادوا النفي ، وقالوا : ما أحسن زيد ؟ إذا أرادوا (٧) أي شيء أحسن منه ؟ فلما رأت العرب هذه المعاني الثلاثة موجودة لهذه الألفاظ ، ولم يكن في اللفظ ما يفصل معنى عن معنى أو خلوا الاعراب في الاسم الواقع بعد (أحسن) وما أشبهه

(١) انظر ما سياتي ص

(٢) انظر الايضاح ١٨٧ ص ٣٣٤

(٣) انظر

(٤) انظر شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح اللحة البدرية ٣٣٦/١ ، همع الهوامع

٠٣/٢

(٥) تكلمه بمثلها يلتئم الكلام .

(٦) في الأصل : " زيدا " بالنصب ، وجاء على الصواب بعد أسطر .

(٧) في الأصل : " أردت " والوجه ما أثبت .

فرفعوا الفاعل ، ونصبوا المفعول ، وخفضوا المضاف ، فقالوا في النفي : ما أَحْسَنَ زيدٌ ، لأنَّ زيدا هنا فاعل ، وقالوا في التعجب : ما أَحْسَنَ زيدا ، لأنَّ زيدا هنا مفعول ، وقالوا في الاستفهام : ما أَحْسَنَ زيدٌ ؟ لأنَّ زيدا هنا مضاف ، ثُمَّ أَجْرُوا كُلَّ فاعل يقع في الكلام مُجْرَى الفاعل هنا ، وأَجْرُوا كُلَّ مفعول يقع في الكلام مُجْرَى المفعول هنا ، وأَجْرُوا كُلَّ مضاف يقع في الكلام مُجْرَى المضاف هنا . ثمَّ لَمَّا كان الفاعل عَمْدَةً رفعوا كُلَّ عَمْدَةٍ بالحمل على الفاعل ، ولَمَّا كان المفعول فَضْلَةً نصبوا كُلَّ فَضْلَةٍ بالحمل على هذه الفضلة ، وكذلك أَجْرُوا ما جاء على طريقة الاضافة وهو كُلُّ ما أُضِيفَ إِضافةً غيرَ محضةٍ مُجْرَى الاضافة فخفضوه . وهذه طريقةٌ حَسَنَةٌ وعليها جماعةٌ . وسيبويه قدَّم في الكتاب بابَ الفاعل على بابِ المبتدأ (١) ولعلَّ مذهبه مذهبُ أبي القاسم وطريقةُ أبي علي أيضا حَسَنَةٌ ، لأنَّ الاعرابَ إِنَّمَا يدخل عند التركيب ، وحدثتِ المعاني في الأسماء ، والأسماءُ في التركيب على وجهين :
 عَمْدَةٌ وَفَضْلَةٌ ، ففَرَّقَتِ العَرَبُ بَيْنَ العَمْدِ وَالفَضَلِ . فرفعتِ العَمْدَ ونصبتِ //
 الفَضَلِ ، وكلاهما عندِي مذهبٌ .

قوله : (الفاعلُ مرفوعٌ أَبَدًا) (٢)

الكلام هنا في فصلين :

أحدهما : في بيانِ الفاعلِ عندِ النحويين .

الثاني : في العاملِ فيه الرفعِ .

(١) انظر باب الفاعل في الكتاب ٤١/١ ، وباب الابتداء فيه ١٢٦/٢ .

(٢) الجمل ص ٢٣ .

الأول : الفاعل عند النحويين : كلُّ كلمة (١) تقدّمها فعلٌ أو اسمٌ جارٍ مجرى الفعل ، وأسند اليه على طريقة فعل أو فاعل . وهذا يحتاج الى بسط ، لأن قولهم : طريقة فعل معناه أن (فعل) مأخوذ من الفعل ليسند الى مَنْ صدر منه الفعل ، فكلُّ فعل أخذ من الحدث ليسند الى مَنْ صدر منه فهو على طريقة فعل . وهذا الحدُّ أحسن ما سمعت فيه وأقرب مع أنه يحتاج الى ما ذكرته من التفسير . ولا أعلم خلافاً في أن الفاعل من شرطه (٢) أن يقع بعد المسند إليه ، فان تقدّم لم يكن فاعلاً لأنَّ العرب لا تقدّم الفاعل . ويأتى هذا ، والاستدلال عليه بَعْدُ ان شاء الله (٣) .

وأما الثاني وهو العامل في الفاعل : فما ذكرته من الإسناد إليه ، وتفريغ الفعل له ، وبناء الفعل للإسناد إليه ، وهذه الالفاظ كلها مترادفة لمعنى واحد وقد أتى بها سيبويه في مواضع ، فدل ذلك على أنها على معنى واحد (٤) .

-
- (١) كلمة " هكذا في الاصل ، وفي املاء المؤلف على الجمل ص ٣٠ " الفاعل عند النحويين هو : الاسم الذي تقدّمه الفعل . . وهذا هو الذي عليه جمهرة النحاة فالفاعل لا يكون - عندهم - إلا اسماً او ما هو في تقديره / انظر الأصول ١ / ٨١ ، اللمع ص ٣١ ، التوطئة ص ١٥٤ ، غاية الأمل ١ / ص ٤٢ ، شرح الحمل لابن عصفور ١ / ١٥٧ ، شرح اللوحة البدرية ١ / ٣٣٧ .
- (٢) في الأصل : " شرطها " وهو خطأ .
- (٣) انظر ما سيأتى ص
- (٤) انظر الكتاب ١ / ٣٤ ، ٤٣ ، الكافي ١ / ص ١٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢ / ٦٢ .

وذهب الكوفيون الى أن الذي رفع هذا الاسم : كونه فاعلاً ، وأبطل هذا^(١)
أبو علي بالنفي ، وذلك أنك تقول : ما قام زيدٌ فيرتفع زيدٌ ، وأنت تعلم أنه لم
يفعل شيئاً (٢) ، وإنما ارتفع لأنَّ الفعل أُسند إليه ، وبني للاخبار عنه ، على
حسب ما ذكرته .

قوله : (أبدأ)

قد قال هو في باب ما حمل من المفعول على المعنى : إنَّ الفاعل يجسُ
منصوباً في ضرورة الشعر اذا فهم المعنى وأنشد عليه :

٢٧ - مثل القنافة هداجون قد بلغت نجران اوبلغت سواتهم هجر^(٣)

وقال غيره : يأتي أيضاً في الكلام قليلاً لكنه لا يقاس عليه . وحكي " خرق الثوبُ

السمار " (٤) .

وأما ابن الطراوة فقال : اذا فهم المعنى فارتفع فاعل ما شئت ، وانصب ما شئت (٥) ،
وانما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول اذا احتل كلُّ واحد منهما أن يكون

(١) نسب المؤلف هذا المذهب الى الكوفيين في الكافي ١/ص ١٨٢ ، ونسب
ابوحيان في منهج السالك ص ١٠٣ .
السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٥٤ ، وانظر التصريح ١/٢٦٩ ، ونقل
السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٥٤ عن ابن عمرو ان الفاعل عند الكوفيين
يرتفع باحداثه الفعل .

(٢) الايضاح ١/٦٤ .

(٣) الجمل ص ٢١١ ، والبيت للاخطل وروايته في ديوانه ١/٢٠٩ .

على العبارات هداجون قد بلغت نجران او حدثت سواتهم هجر
ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر البيت في مجاز القرآن ٢/٣٩ ، تأويل
مشكل القرآن ص ١٤٩ ، الكامل ١/٣١٧ ، المحتسب ٢/١١٨ ، مايجوز
للشاعر الضرورة ص ١٠٠ ، شرح أبيات الجمل لابن سيدة ل ١٣٣ ، الحلل
ص ٢٧٦ ، المحاجة بالمسائل النحوية ص ١٠٥ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٧
الفصول والجمل ص ١٨٧ ، ضرائر الشعر ص ٢٦٨ ، مغنى اللبيب ص ٩١٧ ،
شرح شواهد ٢/٩٧٢ ، همع الهوامع ٣/٨ .

(٤) انظر مغنى اللبيب ص ٩١٧ ، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧ ، التصريح ١/٢٦٩ -

٢٧٠ ، همع الهوامع ٣/٨ .

(٥) التصريح ١/٢٧٠ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٨ فما بعدها .

فاعلا ، وذلك نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، لو لم ترفع زيداً ، وتنصب عمراً لم يَعْلَمِ
الفاعلُ من المفعول ، فيلزم على قوله أنك اذا قلت : ضربتُ زيداً هنداً ، فيجوز
لك أن ترفع زيداً ، وتنصب هنداً ، لأن علامة التانيث اللاحقة الفعل دالة على
أن هنداً هي الفاعل ، فلا يحتاج الى المحافظة على الاعراب على قوله .

وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمتُ أحداً قاله قبله . النحويون كلهم - مَنْ
يعول عليه منهم - يقولون : إنَّ العربَ تلتزم رفعَ الفاعلِ ونصبَ المفعولِ ، فهِمَّ
المعنى من غير الاعراب أو لم يفهم ، إلا أن يضطرَّ الشاعر فيعكس ، وذلك عند
فهم المعنى ، وإن وُجد في الكلام فيكون كالغلطِ ، ويكون قول أبي القاسم : "أبداً"
يريد به : في الكلام، أي الفاعل مرفوعٌ في الكلام أبداً ، وأما في الشعر فقد يكون على
حسب ما ذكرته (١) .

قوله : (والمفعولُ به اذا ذكر الفاعلُ ، فهو منصوبٌ أبداً) (٢)

المفعول به : هو المحلُّ الذي أوقع به الفاعل فعله . فاذا قلت : ضربتُ زيداً
فليس زيدٌ مفعولك ، وإنما مفعولك الضربُ ، وزيدٌ إنما هو [من] (٣) وقع به الضربُ .
فهو مفعولٌ به ، موقعُ الفعلِ به ، وكذلك اذا قلت : أكلتُ الخبزَ ، فليس الخبزُ
مفعولك ، وإنما مفعولك الأكلُ ، والخبزُ وقع به الأكلُ . فالحدثُ هو : المفعول المطلق
وهذا يتبين مستوعباً بعد (٤) .

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣٣ : "والجواب عن هذه الشبهة أن المفعول
الذي حصل فيه اعراب الفاعل يسمى فاعلاً اعتباراً باللفظ لأن الاعراب إنما
يجرى على حسب اللفظ دون المعنى . فاذا كان كذلك حصل ما قاله في باب
الفاعل من كونه مرفوعاً أبداً لا ينفك عن ذلك ."

(٢) الجمل ص ٢٣ .

(٣) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) انظر ما سيأتي ص

وقوله : " اذا ذُكِرَ الفاعل " قاله تحريراً من المفعول الذي بُني له الفعل ،
نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَرَكِبَ الفرسُ .

وقوله : " اذا ذُكِرَ الفاعلُ فهو منصوبٌ أبداً " هذا لا ينكسر ، والعكس غيرُ
لازمٍ ، قد يَحذفُ الفاعلُ ، ويكونُ المفعولُ به منصوباً ، ويكونُ مرفوعاً ، يكونُ
مرفوعاً : اذا بُني له الفعلُ ، ويكونُ منصوباً اذا لم يَبينَ له الفعلُ ، فتقول : كَسِيَ زَيْدٌ
ثوباً ، فزيدٌ مرفوعٌ ، والثوبُ // منصوبٌ ، وهما مفعولانٍ ولكن رُفِعَ زَيْدٌ لأنَّ الفاعلَ
بُنِيَ له ، وَنصِبَ الثوبُ لأنَّ الفعلَ لم يَبينَ له .

قوله : (وفي التثنية قام الزيدان) (١)

اعلم أنَّ الفعلَ اذا أُسْنِدَ الى المؤنثِ ، فإن كان التأنيثُ غيرَ حقيقي كنت فسي
الحاق التاء الفعلَ بالخيار ، تقول : طَلَعَ الشَّمْسُ ، وطلعتِ الشَّمْسُ . قال تعالى :
{ وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ } (٢) . وذهب ابنُ الطراوة الى أنَّ هذا ليس من قبيل : طلَعَ
الشَّمْسُ ، لأنَّ (جَمَعَ) إنما يسندُ الى اثنين ، وهو هنا قد اسندُ الى الشَّمْسِ ، والى
القمرِ فغلبَ المذكرُ ، وإنما هذا عنده بمنزلة زَيْدٌ وهندٌ قاما غلبَ المذكرُ على المؤنثِ
كما تقول : هذانِ ، تشير بذلك الى المذكرِ والمؤنثِ (٣) . وهذا الذي ذهب
اليه ابنُ الطراوة يدفعه السماعُ ، قال سبحانه { أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ } (٤)

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) سورة القيامة آية ٩ .

(٣) نقل السيوطي عن تذكرة ابن مكتوم نصاً من مقدمات ابن الطراوة ذكر فيه اعزاه اليه

المؤلف هنا فانظره في الأشباه والنظائر ٣ / ١٦٨ .

(٤) سورة الرعد آية ١٦ .

قُرئَ بالياءِ والتاءِ (١) ، لأنَّ تَأْنِيثَ الظلماتِ غيرَ حَقِيقٍ . ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يكن ما ذكره هذا (٢) إلا بالياءِ خاصة . وليس هذا مما يُغلبُ فيه المذكورُ على المؤنثِ وإنما ينظر هنا إلى المقدمِ والمؤخرِ ، فإن كان المقدمُ المذكورُ لم يلحق الفعلُ علامةً ، وإن كان المقدمُ المؤنثُ الحَقُّ الفعلُ علامةً ، فتقول : اختصمت هُنْدٌ وزَيْدٌ ، واختصم زَيْدٌ وهُنْدٌ . وسيعود الكلامُ في أمثال هذا . (٣) فإن كان التَأْنِيثُ حَقِيقاً لم يكن بُدٌّ من الحاقِ التاءِ فتقول : قامت هُنْدٌ ويجوز إسقاطُها قليلاً مع الفُصلِ . حكى سيويوه : " حضر القاضي اليوم امرأةً " (٤) وأما إسقاطُها بغير فصل فبِحَيْثُ لا يَعْلَمُ ، لكنَّهُ قد جاء ، حكى سيويوه : " قال فلانةً " (٥)

وهذا كله إذا كان المؤنثُ ظاهراً ، فإن كان مضمراً مُتصلاً لم يكن بُدٌّ من الحاقِ التاءِ الفعلُ ، حَقِيقاً كان التَأْنِيثُ أو غيرَ حَقِيقٍ ، فتقول : الشمسُ طلعتْ ،

(١) سياقي ص قول المؤلف : " فقد قرأ حمزة ، والكسائي ، وابوبكر . . بالياءِ " وقرأ الباقر بالتاء . وانظر حجة القراءات ص ٣٧٢ - ٣٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٩ / ٢ - ٢٠ .

(٢) هكذا وردت العبارة في الأصل . وجواب " لو " في كلام ابن أبي الفريسي ينفي أن يكون خاصاً بالآية الكريمة . فكان الوجه أن يقول : " لم تكن القراءة إلا بالياءِ خاصةً " بدل : " لم يكن ما ذكره هذا . . . " التي آخر ما قال .

أو تكون كلمة " هذا " معرفة عن " هنا " .

(٣) انظر ما سياقي ص

(٤) في الكتاب ٣٨ / ٢ : " نحو قولك : حضر القاضي امرأةً " وانظر المذكور والمؤنث لابن الأباري ص ٦١٦ = ٦١٧ ، وشرح المفصل ٩٣ / ٥ .

(٥) الكتاب ٣٨ / ٢ .

وهند قامت ، ولا يجوز : الشمس طلع إلا في الشعر قال :

٢٨ - فلا مزنة ودقتود قها ولا أرض أبقل إبقالها (١)

فان قلت : ليس في هذا ضرورة ، ألا ترى أنه لو قال : ولا أرض أبقلت

إبقالها ، لم ينكسر الشعر ، ونقل حركة (٢) الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحذفها

قياسي ، وقد قرئ به (٣) .

الجواب : النقل ليس من لغات جميع العرب ، فهذا الشاعر ليس من لغته

(١) البيت لعامر بن جوين الطائي / جاهلي من بني جرّم بن عمرو بن الغوث من

طوى ، سيد فارس شاعر قتله بنوكب ، وهو شيخ كبير / ترجمته في "سما" مغتالين - ضمن المجلد الثاني من نوارير المخطوطات ص ٢٠٩ ، المعمرين

ص ٥٣ ، خزانة الأدب ٢٤/١

انظر الكتاب ٤٦/٢ ، شرح أبيات لابن السيرافي ٥٥٧/١ ، فرحانة

الأديب ص ١٠٢ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ١٢٤

اعراب القرآن للنحاس ٦١٩/١ ، الخصائص ٤١١/٢ ، المحتسب ١١٢/٢

مايجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٣ ، أمالي الشجرى ١٦١/١ ، الرد على النحاة

ص ٨٣ ، شرح المفصل ٩٤/٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، رصف المبانى

ص ١٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، شرح اللوحة البدرية ٢٩٢/٢ ،

التصريح ٢٧٨/١ ، خزانة الأدب ٢١/١ ، ٣٣٠/٣ .

(٢) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٣) قال في النشر ٤٠٨/١ " وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لفظة

لبعض العرب اختص بروايته ورشى بشرط أن يكون آخر كلمة وأن يكون غير حرف

مد ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لا تعريف

أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة ويسقط هي من اللفظ . . . "

وأورد أمثلة لذلك منها قوله تعالى : ﴿ إِنِّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

والتَّصَارِي وَالصَّابِئِينَ مِنْ آمَنْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمَلٍ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ

عِنْدَ رَبِّهِمْ = (سورة البقرة آية ٦٢) .

وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤/١ ، ٨٩ .

النقل^(١) ، فلما لم يكن من لغته اضطر الى حذف التاء ، وأجرى الضمير مجرى
الظاهر . وأما قوله سبحانه = وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ . . . = (١) الى قوله :
= فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ = (٢) فالهاء عائدة على الإرث ، لأن القسمة دالة عليه ومقتضية
له او تكون القسمة يراد بها المقسوم (٤) . وأما قوله سبحانه = إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ
قَرِيبًا مِنَ الْمُحْسِنِينَ = (٥) فلهم فيه تأويلان :

أحدهما : أن الرحمة هنا يراد بها المطر .

الثاني : أن هذا بمنزلة امرأة حائض ، وطاهر ، وطامث ، وهو عندهم

على طريقة النسب ، وليس جار مجرى الفعل (٦) . وسيأتى الكلام في هذا النوع
مكملًا (٦) .

١- قال ابن بريزة في غاية الأمل ١/ص ٤٦ : " وأما بيت عامر بن جوين فلا ضرورة
فيه الا على لغة بني تميم الذين لا ينقلون الهمزة واما اهل الحجاز فيلحقون
العلامة وينقلون الحركة وقد رواه السيرافي وغيره بذلك . وانظر شرح كتاب
سيويه للسيرافي ٢/١٧٧ ، وما ذكره المؤلف من أن الشاعر ليس من لغته
النقل ذكره ابن عبد النور الملقى في رصف المبانى ص ١٦٦ ، وابن لب في
تقييده ل ١٧ ، غير أن ابن لب قال في ل ١٩ في قول الطائيين : " بالفضل
نكروا أكرمكم الله به ، والكرامة ذات اكرمكم الله به " أرادوا أيضا بها ولكنهم
نقلوا حركة الهاء الى الباء ووقفوا بالسكون " ونحوه في شرح الألفية للشاطبي
١/ل ١٠٦ ، وهذا دليل على أن قبيلة الشاعر - طي - من لغتها النقل .

(٢) و (٣) النساء آية ٨ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن ١/١٨٣ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١/٢٤٤

تفسير القرطبي ٥/٥٠ .

(٥) الاعراف آية ٥٦ .

(٦) انظر اعراب القرآن للنحاس ١/٦١٩ وما قبلها ، مشكل اعراب القرآن ١/٣٢١ ،

أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٥ ، وفي بدائع الفوائد لابن القيم ٣/١٨ - ٣٥ ،

أوجها آخر ومناقشات حمة الفوائد ، عزيزة النظير .

(٧) انظر ما سيأتى ص

فان كان الضمير منفصلا فتكون في الحاق العلامة بالخيار ، وذلك : ماقام
 إلا هند ، ولك أن تقول : ماقامت إلا هند ، لأنه في معنى : قامت هند وحدها
 والأول أكثر ، وعلى حسبا ذكرته تجرى التثنية . فتقول : قامت الهندان ولا يجوز :
 قام الهندان ، إلا قليلا ، وتقول : قامت الطائفتان ، وقام الطائفتان لأن تأنيث
 (الطائفة) على غير قياس . وكذلك الجمع السالم عند البصريين فتقول : قامت
 الهندات ، ولا يجوز : قام الهندات ، كما لم يجوز : قام الهندان وأجراه (١) الكوفيون
 مجرى الجمع المكسر . والجمع المكسر كله - لمذكر كان أو لمؤنث - يجرى مجرى المؤنث
 غير الحقيقي ، فتقول : قامت الرجال ، وقام الرجال ، وقامت الهنود ، وقام الهنود ،
 قال الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى
 الْمَدِينَةِ ﴾ (٣) . وهذا الذى ذهب اليه الكوفيون لا يبعد أن يأتي في ضرورة
 أو في كلام ، قليلا لأن كل واحد منهما جمع ، إلا أن القياس ما ذهب اليه البصريون
 لأنه الجمع الجارى على طريقة التثنية ، فيلزم فيه ما يلزم في التثنية .

فان قلت : قد جاء في الكتاب : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ (٥) والمؤمنات

جمع سالم .

(١) في الأصل : " وأجرى الكوفيون " .

(٢) سورة الحجرات آية ١٤ .

(٣) سورة يوسف آية ٣٠ .

(٤) منهج السالك ص ١٠٥ ، توضيح المقاصد ١٤/٢ ، همع الهوامع ٦٥/٦ ،

التصريح ١/٢٨٠ - ٢٨١ ، وانظر ما تقدم ص ٧٥ - ٧٦ .

(٥) سورة الممتحنة آية ١٢ .

قلت : هذا من إقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل : إذا جاءك النساء
 // الْمُؤْمِنَاتُ كَمَا جَاءَ = (وَقَالَ رَسُولٌ) (١) ثُمَّ حُذِفَ النَّسَاءُ ، وَأَقِيمَ الْمُؤْمِنَاتُ
 مَقَامَهُ ، فَبَقِيَ الْفِعْلُ مَعَ الصِّفَةِ عَلَى حَالِهِ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، مِرَاعَاةً لِلْأَصْلِ . وَبِهَذَا
 كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ أَبُو عَلِيٍّ يَتَعَلَّلُ لِهَذَا الْمَوْضِعِ ، وَهُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ (٢) .
 فَانْ أَسْنَدُ الْوِشْيِيِّ ، فَالْأَكْثَرُ أَلَّا يَلْحَقَ الْفِعْلُ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
 تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ التَّأْنِيثَ لَا زَمَّ لِلْمَوْثُوتِ لَا يَفَارِقُهُ ، وَالتَّشْنِيَةَ عَارِضَةً ، وَالْأَصْلُ فِيهَا
 الْعَطْفُ ، وَعَدَلَ إِلَيْهَا إِيحَارًا وَاخْتِصَارًا ، وَ أَنْتَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ الزَّيْدَانِ ، فَكَأَنَّكَ
 قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، وَلَوْ قُلْتَ هَذَا لَمْ تُلْحَقِ الْفِعْلَ عَلَامَةَ لِتَشْنِيَةِ الْفَاعِلِ ، فَيَلْزَمُ
 عَنْ هَذَا أَلَّا يَلْحَقَ الْفِعْلُ شَيْءًا إِذَا قُلْتَ : قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَأَشَارَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى هَذَا
 فِي الْإِيضَاحِ (٣) ، وَهُوَ صَحِيحٌ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْرِي التَّشْنِيَةَ مُجْرَى الْمَوْثُوتِ ، فَيُلْحِقُ الْفِعْلَ عَلَامَةَ لِتَشْنِيَةِ
 الْفَاعِلِ فَيَقُولُ : قَامَا الزَّيْدَانِ ، كَمَا تَقُولُ : قَامَتِ هِنْدٌ ، وَهَذَا قَلِيلٌ .
 فَانْ أَسْنَدُ إِلَى الْجَمْعِ فَالْأَكْثَرُ عِنْدَ الْعَرَبِ أَلَّا يَلْحَقَ الْفِعْلَ عَلَامَةَ لِجَمْعِ الْفَاعِلِ ،
 لِمَا ذَكَرْتَهُ فِي التَّشْنِيَةِ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَارِضٌ فِي الْأَسْمِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَطْفُ ، فَإِذَا قُلْتَ
 قَامَ الزَّيْدُونَ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ [وَزَيْدٌ] (٤) ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ هَذَا لَمْ يَلْحَقِ
 الْفِعْلُ شَيْءًا بِاتِّفَاقٍ ، فَكَذَلِكَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، وَهُوَ فَرَعٌ لَهُ .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ قَلِيلًا : قَامُوا الزَّيْدُونَ (٥) ، وَعَلَيْهِ أَخَذَ بَعْضُ النَّاسِ قَوْلَهُ

(١) سُورَةُ الْمَتَحْنَةِ .

(٢) تَقْيِيدُ ابْنِ لُبِّ ل ١٧ ، التَّصْرِيحُ ١ / ٨١ .

(٣) لَمْ أَجِدْ فِي الْإِيضَاحِ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ .

(٤) تَكْمَلَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

(٥) هَذِهِ اللَّفْظَةُ يُسَمِّيهَا النَّحَاةُ لَفْظَةَ "أَلْكَلُونِي الْبِرَاغِيثَ" وَتَنْسَبُ إِلَى طِيٍّ ، وَازْدَ

شَنْوَةَ ، وَبِلِحَاثِ أَنْظَرَ مِنْهَا جِ السَّالِكُ ص ٢ . (تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٢ / ٧ ،

الْجَنِيِّ الدَّانِي ص ١٤٩ ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢ / ٨٠ ، الْمَسَاعِدُ ١ / ٣٩٤ .

سبحانه : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (١) . وذهب سيويه الى أن الواو فاعلة ، وهى عائدة على ما تقدم . و (الذين ظلموا) بدل ، او محمول على اضمار (٢) و اذا احتمل الشيء أن يكون على فصيح كلام العرب ، فلا ينفى ان يحمل على ما قل . وعلى هذا قول الشاعر :

٢٩ - * بحوران يعصرن السليط أقاربه * (٣)

وأقاربه فاعل ، والنون لحقت علامة للجمع ، وللتأنيث ، وحكى : أكلوني البراغيث (٤) فهذا على هذه اللغة القليلة ، وفيه شذوذ ، وذلك أن الواو إنما تكون لمن يعقل ولا تكون لما لا يعقل ، إلا أن يُجرى ما لا يعقل مجرى من يعقل كما قال سبحانه : ﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٥) لأن السجود من وصف من يعقل ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ (٦) لأنه وصفها بأنها قالت وفهمت ، فجرى حكمها على حكم من يعقل (٧) .

(١) الأنبياء آية ٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢ / ٤١ .

(٣) البيت للفرزدق ، و صدره :

* ولكن دياقو ابوه وأمه *

ديوانه ١ / ٤٦ ، الكتاب ٢ / ٤٥ ، شرح ابياته للنحاس ص ١٧٣ ، معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٦٣ ، اعراب القرآن للنحاس ١ / ٥١١ ، الخصائص ٢ / ١٩٤ ، الافصاح للفرارقي ص ٣٥٤ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٣٣ ، شرح المفصل ٣ / ٧٩ ، ٧ / ٧ ، صف المبانى ص ١٩ ، ٣٣٢ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ١٩ ، ٢ / ٤١ ، معانى القرآن للأخفش ١ / ٢٦٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١ / ٥١١ ، مشكل اعراب القرآن ١ / ٢٤١ (عند الكلام على) ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ الآية الثالثة من سورة الأنبياء ، أمالي الشجري ١ / ١٣٢ ، شرح المفصل ٣ / ٨٧ ، صف المبانى ص ٤٣٤ .

(٥) سورة يوسف آية ٤ .

(٦) النحل آية ١٨ .

(٧) انظر شرح سيويه للسيرافي ١ / ص ١٦٠ ففيه ما ذكر المؤلف من ان الواو لمن

يعمل إلا أن يجرب ← =

ومن الناس مَنْ ذهب إلى أنَّ الواوَ في قولك : قاموا الزيدون فاعلةٌ ، وهى اسمٌ والأصل : الزيدون قاموا ، ثم قُدِّم الخبرُ ، كما تقول : ضربته زيدٌ . والأصل زيدٌ ضربته ، ثم قُدِّم الخبرُ ، وهذا مما لا يُخْتَلَفُ فيه ، فيجب أن يكون قاموا الزيدون على (١) هذا الوجه المتفق عليه . وكذلك يجب أن يقال في التثنية إذا قلت : الزيدان قاما ، ثم قُدِّم الخبرُ فقل : قاما الزيدان (٢) .

الجواب : أنَّ التثنية والجمع إنما يجب أن يجرى حكمها على حكم المفرد ، وانت إذا قلت : قام زيدٌ ، فلا بد أن يكون فاعلاً بquam ، ولا يجوز لأحد أن يقول : إن زيدا هنا مبتدأ ، وما قبله خبره ، لما في ذلك من نقض الغرض ، ولأنَّ العاملَ اللفظي أقوى من المعنوي ، فإذا لم يجز هذا في المفرد فلا يجوز في التثنية ولا في الجمع .

وذهب أبو عثمان المازني إلى أن هذه العلامة ليست باسم ، وإنما هي حرفٌ ، فإذا قلت : الزيدان قاما ، فالفاعل مستترٌ ، والألف علامة التثنية . وإذا قلت :

= ما لا يعقل مجرى من يعقل ، واحتج السيرافي بالآيتين اللتين أورد هما المؤلف ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٣٤ - ١٣٥ فقد أورد قول السيرافي ثم عقب عليه بقوله : " وأقول : إنَّ حمل الأكل على السجود والخطاب في الاختصاص بالعقلاء سهو منه لأنَّ البهائم مشاركة للعقلاء في الوصف بالاكل . والقول عندي أننا لا نحمل قولهم : اكلوني البراغيث على الأكل الحقيقي بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغي " .

١ - في الأصل : " وعلى " باقحام الواو .
 (٢) انظر شرح كتاب سيويه للسيرافي ١/ص ١٦١ ، أمالي ابن الشجري ١/١٣٤ ، شرح الجمل لابن الفخار ١/١٦٧ ، رصف المبانى ص ١٨ ، البحر المحييط

الزيدون قاموا ، فالفاعل مستتر ، والواو علامة لجمعه ، بمنزلة التاء في قولك : هند قامت ، التاء علامة لتأنيث الفاعل المضمر في قامت (١) .

فقد تحصل ما ذكرته ان النحويين في الألف من (قاما) والواو من (قاموا)

على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنهما اسمان تقدم الاسم أو تأخر ، فإذا قلت : قاما الزيدان ، فقاما خبر مقدم ، والزيدان مبتدأ مؤخر .

الثاني : أنهما حرفان وعلامتان ، فإذا قلت : الزيدان قاما ، فالفاعل مضمّر

والألف علامة لتثنيته بمنزلتها إذا قلت : قاما الزيدان .

المذهب الثالث : التفرقة بين أن يكون الفعل مقداً ، وأن يكون متأخراً ،

فإذا كان الفعل مقداً ، فالألف حرف وعلامة لتثنية الفاعل ، وإذا كان الفعل

متأخراً فالألف // اسم ، وهذا مذهب سيوييه (٢) ، وهو الصحيح . وقد ذكرت وجهه . ٣٩

قوله : (وإنما قلت : قام ، ولم تقل : قاموا وهم جماعة ، لأن الفعل

إذا تقدم الأسماء وحده ، وإذا تأخر ثني وجمع للضمير الذي يكون فيه) (٣) .

قوله : " ثني وجمع " فيه مسامحة (٤) ، لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع ، وإنما يثنى

الضمير ، وهو الذي يجمع لكنه تسامح ، لأن علامة التثنية إنما لحقت الفعل ، وقد

(١) انظر رأي المازني في شرح كتاب سيوييه للسيرافي ١/ ٧٩ ، اصلاح الخلل

ص ٤٠ ، شرح المفصل ٣/ ٨٨ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٩ ، ٢٤/ ٤١ .

(٣) الجمل ص ٢٣ وفيه " الضمير " وكذا في " ج " ، وجاء في " س " واصلاح الخلل ص ٥٥ " للضمير " .

(٤) انظر اصلاح الخلل ص ٥٥ ، وتقدم أن في الجمل المطبوع وفي نسخه " س " ، " الضمير " وعليه فلا وجه لانتقاد ابن أبي الربيع . ومن قبله ابن السيد .

أزال هذا بقوله بعد : " للضمير الذي يكون فيه " فأعطى أن الألف إنمَّا
لحقت لمكان الضمير ودلالة على تثنيته .

قوله : (وظفرت يداك) (١)

اليَدُ مؤنثة ، فلحقت الفعل علامة التانيث ، وقد تقدم أن التانيثُ
إذا كان غير حقيقي فأنت في الحاق العلامة بالخيار ، وإذا كان التانيثُ حقيقياً
فالعلامة لازمة في الأعراف .

قوله : (واعلم أن الوجهَ تقدِّمُ الفاعلِ على المفعول ، وقد يجوز تقديس
المفعول على الفاعل كما ذكرت لك) (٢) .

يريد بذلك قوله : (ركبَ الفرسَ عمرو ، وأرهدى أخاك الماءً) (٣) والكلامُ

هنا في ثلاثة فصول :

أحدها : الوجه الذي أوجب أن يكون الفاعل مقدماً .

الثاني : أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل ولا يجوز أن يقدم عليه .

الثالث : أن المفعول به يكون مقدماً ، وموسطاً ، ومؤخراً .

فأما الوجه الذي أوجب تقدِّمُ الفاعل فهو أن الفاعل عمدة ، لا يستغني

عنه الفعل ، لأن الفعل بُني له ، وللإخبار عنه أخذ من المصدر ، فلا يمكنُ

حذفه ، لأن ذلك نقضُ الفرض ، وأما المفعول فإن شئت جئت به ، وإن شئت لم

تأت به ، لأن الفعل لم يبين للإخبار عنه ، وإنما يطلبه بالمعنى ، لا يطلبه

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ص ٢٤ . والمثال الثاني قبل الأول في نسخه الثلاث .

بالبنية ، فإن بني له الفعل ف قيل : ضرب ، صار المفعول به عمدة ، لا بد من ذكره بمنزلة الفاعل .

فقد حصل من هذا أن كل ما يطلبه الفعل بينيته فهو عمدة لا يجوز حذفه وكل ما لا يطلبه الفعل بينيته فهو فصلة ، ويستغنى عنه ، وأنت في اثباته بالخيار . فتقديم ما لا بد للفعل منه ، وما اشتق الفعل منه ، من المصدر للاخبار عنه ، أولى مما أنت في اثباته بالخيار .

وأما الفصل الثاني وهو : أن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فلا أعلم فيه خلافا بين النحويين ، إلا خلافا ضعيفا نقل عن بعض الكوفيين ، قال في قولك : زيد قام : إن زيدا فاعل مقدم ، والأصل : قام زيد ، وكذلك : محمد قعد ، وما أشبه ذلك . وهذا عند جمهور النحويين خطأ (١) . واستدلوا على بطلانه بأربعة أدلة :

أحدها : أن فصحاء العرب تقول : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، فإذا تقدم الزيدان قالوا : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فلو كان الزيدان في تقدمه على حاله في تأخره لكان الاختيار أن يقال : الزيدان قام ، والزيدون قام ، كما كان الاختيار : قام الزيدان وقام الزيدون . لأنه لو تقدم فالنية فيه التأخير عنده .

الثاني : أن العرب تقول : طلع الشمس ، وطلعت الشمس ، فإذا تقدم الشمس لم يقولوا إلا : الشمس طلعت . فدل على أن حال الشمس في تقدمه على الفعل على غير حاله في تأخيره . وليس فاعلا تقدم .

الثالث : أن العرب تقول : الزيدان أبواهما قائمان ، ولا يجوز غير ذلك فإن قدمت قائما فقلت : الزيدان قائم أبواهما جازك في قائم وجهان : أحدهما : الافراد ، وهو أحسن .

١ - انظر المأثور في المطبوعات ١/٤ ، الأصول ٢/٣٧ ، أسرار العربية ٧٩-٨٠ ، ص ١١٠ ، عن اللبیب ص ٥٨ ، المخرج ١/٧١ ،

الثاني : التثنية. فَمَنْ شَىْ جَعَلَهُ خَيْرًا مَقْدَمًا ، ومن أفرد جعله خسرًا
 عن زيد ، وأبوه فاعلٌ به . فلو جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : الزيدان
 أبواهما قائمٌ ، ويكون قائمٌ خبيراً عن الزيدين ، وأبواهما فاعلٌ مقدّمٌ .
 الرابع : أنك تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، ويكون قائماً نعتٌ لرجلٍ
 فإذا تقدّم الأب لم يكف في قائم إلا الرفع ، لأنه يكون خبيراً عن الأب ، فلو
 جاز للفاعل أن يتقدم لجاز أن تقول : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ، بخفض قائم ،
 وكذلك تقول : كان زيدٌ قائماً أبوه ، فإذا قدّمت الأب قلت : كان زيدٌ أبوه قائمٌ ،
 لم يكن في قائم إلا الرفع ، لأن الأب عند التقديم لا يكون إلا مبتدأ ، فلو كان
 الفاعل يجوزُ فيه التقديم لجاز أن تقول : كان زيدٌ أبوه قائماً . وقد جاء في
 الشعر تقديم الفاعل قالت الزباء :

٣٠ - * ما لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَئِيْدًا * (١)

// رُوِيَ (٢) برفع (مشيها) وهو فاعل بئويد ، والتقدير : ما لِلْجَمَالِ
 وَئِيْدًا مَشِيْهَا . وَمَنْ رَوَى مَشِيْهَا بِالْخَفْضِ فَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْجَمَالِ (٣) ، والتقدير :
 ما لِمَشِي الْجَمَالِ وَئِيْدًا . وهو بدلٌ اشتغال .

(١) بعده : * أَجْنَدًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيْدًا *

انظر معاني القرآن ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، أمالي الزجاجي ص ١٦٦ ، مجمع
 الأمثال ٢١٦/١ ، الفوائد المحصورة ص ٢٠١ ، شرح الجمل لابن
 عصفور ١٥٩/١ ، مغنى اللبيب ص ٧٥٨ ، همع الهوامع ٢/٢٥٥ ، خزنة
 الادب ٢/٣٦٨ .

(٢) في الاصل " وروى " باقحام الواو .

(٣) انظر معاني القرآن ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، وفي الفوائد المحصورة ص ٢٠١ :
 " وروى الكوفيون (مشيها) بالرفع والنصب والخفض فمن رفع أراد :
 ما لِلْجَمَالِ وَئِيْدًا مَشِيْهَا . فقدّم الفاعل ضرورة . . . ومن نصب فعلى
 المصدر لفعل مضمراً أراد : تمشى مشيها ، ومن خفض فعلى البدل من
 الجمال : بدل اشتغال . "

فان قلت : فقد صح أن العرب لا تقدم الفاعل ، ومتى تقدم فإنما يتقدم

على تقدير الابتداء ، بخلاف المفعول فما وجه ذلك ؟

قلت : لما كان الفاعل يطلبه الفعل بالبنية ، صار الفعل والفاعل لذلك

كالشيء الواحد ، فكروا تقدمه عليه ، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على

أوله . وما يدل ذلك على أن العرب تجعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد أنهم

يقولون : ضَرَبَ فينونه على الفتح ، وقد بينتُ علة ذلك (١) ، وأن الأصل بناؤه

على السكون ، فإذا اتصل به ضمير الفاعل سَكَتِ الباء ، فقالوا : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ

وضَرَبْنَا ، وإذا اتصل به ضمير المفعول ، بقي على فتحه ، فقالوا : ضَرَبْتُكَ ، وضَرَبْنِي

وضَرَبْنَا ، وإنما فرقت العرب بينهما ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، وليس

الفعل والمفعول كذلك فكروا توالي أربع حركات ، فيما هم كالشيء الواحد

لأن توالي أربع متحركات لا يوجد في كلمة واحدة .

فإن قلت : فقد جاء : عَذِرْهُ وَهْدَيْدٌ .

قلت : هذا محذوف ، والأصل : عَذِرْهُ ، وَهْدَايِدٌ (٢) ، ثم حذف الألف

ثم جرى كل فعل ماضٍ مجرى هذا ، فقالوا : أَكْرَمْتُ ، إن لم يتوال فيه أربع

متحركات لتجري كلها مجرى واحدا .

ومما يدل ذلك على جعل العرب الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، لحاق

علامة إعراب الفعل المضارع بعد الفاعل في قولهم : يضربان ، ويضربون ،

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) في التاج " ط . الكويت " ٣٤١ / ٩ : " (الهديد ، كعلايط : اللبن الخاثر

جدا) . قال شيخنا : وهو من الألفاظ التي استعملوها اسما وصفة ، ولا

فعل له (كالهديد) كعلايط . . . إلى آخر ما قال .

وتضريبن ، لأن إعراب الشئ إنما يلحق في آخر الكلمة . فلولا ما تنزل
 الفعل والفاعل كالشئ الواحد مالحق إعراب الفعل بعد الفاعل . الأتري
 أن المفعول إذا اتصل بهذا الفعل لم يكن إلا بعد النون . فتقول : هما
 يضربانك ويضربونك لأن المفعول لم يتنزل مع الفعل كالشئ الواحد . ومن
 هذا أيضاً قولهم في النسب إلى كنت : كنتي (١) ، وإنما كان القياس أن يقال :
 كوني ، وقد قيل هذا ، لكنهم قالوا : كنتي لأنهم نزلوا الفعل والفاعل
 كالشئ الواحد ، فتنزل (كنت) عندهم منزلة فعل ومن هذا أيضاً لحاق
 الفعل علامة لتأنيث الفاعل .

ومن ذلك قولهم : ما أحسن زيداً ، وما أميلح عمراً ، فإنهم أحقوا الفعل
 علامة لتصغير الفاعل . فإن قلت : زيد في قولك : ما أحسن زيداً إنما هو مفعول .
 قلت : هو فاعل في الحقيقة . والأصل : حسن زيد جداً . وسيأتي الكلام في
 هذا مكملاً بحول الله فهذه جملة تدل على أن الفعل والفاعل تنزلاً عند
 العرب منزلة الشئ الواحد . وذكر ابن جنى أكثر من هذا (٢) وفيما ذكرته
 كفاية .

وأما الفصل الثالث : وهو تقديم المفعول وتوسطه ، فاعلم أن المفعول
 يأتي مقدماً وموسطاً ومؤخراً . والأصل فيه التأخير . ويتقدم ويتوسط لأربعة
 أمور :

(١) انظر اصلاح الخلل ص ٥٦ .

(٢) بسط ابن جنى هذه المسألة في كتابه سر صناعة الاعراب ١/٢٢٥ - ٢٣١
 وكان المؤلف رحمه الله يشير إلى ذلك الكتاب . وانظر لمع الادلع -
 مع الاعراب في جدل الاعراب - ص ١١٩ ، الأشباه والنظائر ٢/٦٣ .
 وفي اللسان (كون) : " ورجل كنتي : كبير ، نسب إلى كنت " .

أحدهما : الاعتناء بالمفعول ، ولكون الكلام إنما جيء به لبيان
المفعول ، وذلك أن تقول لمن يعلم أن زيدا قد ركب ، وجهل ماركب : الفرس
ركب زيد ، والخبر أكلت ، تقول ذلك لمن يعلم أنك ، وجهل ما كوك . قال
سيويه : " كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا
جميعاً يهتئانهم ويعنيانهم " (١) .

الثاني : شرف المفعول على الفاعل ، وإن كان المقصود بيانهما فتقول :
أكرم الأمير زيد ، فتقدم الأمير لشرفه في نفسه .

الثالث : طروء ما يوجب التقديم أو التوسط . فمثال ما يوجب التقديم : أيهم

ضربت ؟ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وكذلك تقول : أيهم تضرب أضرب .

ومثال ما يوجب التوسط قولهم : ما ضرب زيداً إلا عمرو ، وما ركب الفرس

إلا خالد . لأنك لو أخرت المفعول ، وقلت : ماركب خالد إلا الفرس ، لكان المعنى

غير معنى الأول ، وذلك (٢) إذا قلت : ماركب الفرس إلا زيد ، لم يركب أحد

الفرس إلا زيد ، وأما أن زيدا ركب غير الفرس فمستكوت عنه . فان قلت : ماركب زيد

إلا الفرس ، فمعناه أن زيدا لم يركب إلا الفرس // لم يركب غيره . وأما أن غير

زيد ركب الفرس فمستكوت عنه .

وتطراً أيضاً طواريء تلزم ألا يتقدم . ويتوسط ويتأخر ، وذلك نحو :

هل ضرب زيد عمراً ، وهل ضرب عمراً زيد ، ولا تقول : هل عمراً ضرب زيد ، لأن (هل)

إذا دخلت على الجملة الفعلية فلا يليها إلا الفعل . وكذلك جميع حروف الاستفهام

عدا الهمزة ، فإن العرب اتسعت فيها ، لأنها أمُّ الباب ، على حسب ما يتبين في

(١) الكتاب ١ / ٣٤ ، وفيه " كأنهم إنما يقدمون " .

(٢) كذا في الأصل . ولعل الصواب : " وكذلك " .

باب الاشتغال . (١)

وتطراً أيضاً طواريءٌ تلزمُ ألاَّ يتوسَّطُ . ويتقدَّمُ ويتأخَّرُ ، وذلك نحو
قولك : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، ولا يجوزُ أن يتوسَّطَ المفعولُ ، لأنَّ الضميرَ
يطلبُ بالاتصالَ بالفعل ، ولا يجوزُ أن تأتيَ بالمضمرِ المنفصلِ وأنتِ قادرٌ على
المتَّصلِ .

وتطراً أيضاً طواريءٌ تلزمُ ألاَّ يتأخَّرُ . ويتقدَّمُ ويتوسَّطُ ، وذلك نحو
قولك : ضرب زيداً غلامه ، وزيداً ضرب غلامه ، ولا يجوزُ : ضرب غلامه زيداً ،
لأنَّ الضميرَ يكونُ مقدَّماً لفظاً ورُتبةً . وهذا لا يجوزُ إلاَّ في أبوابٍ مخصوصةٍ ، يأتي
بيانها بعدُ .

فقد تحَّصلَ ممَّا ذكرتهُ أنَّ المفعولَ في كلامِ العربِ يأتي على سبعةِ أقسامٍ :
مفعولٌ يلزمُ التقدُّمُ ، وقد ذكرتُ مثاله ، ومفعولٌ يلزمُ التوسُّطُ ، وقد ذكرتُ مثاله ،
ومفعولٌ يلزمُ التأخيرَ ، وقد ذكرتُ مثاله ، ومفعولٌ يلزمُ ألاَّ يتقدَّمُ ، ومفعولٌ يلزمُ
ألاَّ يتوسَّطَ ، ومفعولٌ يلزمُ ألاَّ يتأخَّرَ ، وقد ذكرتُ مثالَ هذه كلها . والسابعُ :
يتقدَّمُ ويتوسَّطُ ، ويتأخَّرُ ، وهو الأصلُ . وإنما توجد تلك الأقسامُ لطواريءٍ تطراً
على حسبِما أعلمتُك . (٢)

قوله : (٣) قال سبحانه = وإذا ابتلى إبراهيمَ ربهُ = (٤) .

-
- (١) انظر ماسياتي ص —
(٢) قسم ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣٤ المعاني من حيث تقدُّمها وتوسُّطها
وتأخرها الى سبعة أقسام على نحو يقرب مما ذكره المؤلف وكذلك فعل
الفافقي في شرح الجمل ل ١١٠ .
(٣) الجمل ص ٢٤ .
(٤) سورة البقرة آية ١٢٤ .

رَدَّ (١) بعضُ الناس هذا بأنَّ قال : أتى بما لا يجوز فيه إلاَّ التقديمُ ، وهو قد قال قَبْلُ : (وقد يجوز تقديم المفعول) (٢) فكان يجب عليه أنْ يأتي بما يجوز تقديمه ولا يأتي بما يلزم تقديمه (٣) .

الجواب : أنَّ هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمه . ويقال : ابتلى سيِّدُ زيدٍ زيداً ، ثم إنَّ العرب قدَّمت المفعولَ لجواز تقديمه عندهم ، فقالوا : ابتلى زيداً سيِّدُ زيدٍ ، ثم أضمر لما تقدَّم ذكره طلباً للاختصار . وكذلك لا يُنفع نفساً إيمانها (٤) لو كان في غير القرآن لجاز أن تقول: نفع إيمانُ زيدٍ زيداً لكنَّ العرب قدَّمت المفعولَ لجواز تقديمه عندهم . ثم أضمروا طلباً للاختصار ، على حَسَبِما تقدَّم . فلزوم التقديم ثانٍ على جوازه ، إذ لو كان التقديم غير جائز لقليل : نفع إيمانُ زيدٍ زيداً ، لكن لما كان التقديم جائزاً وكان في التقديم اختصارٌ فَعِلَ ذلك .

نوعٌ منه آخرٌ (٥)

الهاءُ عائدةٌ على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوعٌ منهما (٦) .
اعلم أنَّ الفاعلَ ينفصل من المفعول بواحدٍ من خمسة أشياء :

-
- (١) في الأصل : " فرد " .
 - (٢) الجمل ص ٢٤ .
 - (٣) انظر اصلاح الخلل ص ٥٩ .
 - (٤) سورة الأنعام آية ١٥٨ .
 - (٥) الجمل ص ٢٤ .
 - (٦) ذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ١٣ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٦٨/١ إلى أنَّ الهمزة عائدةٌ على الفاعل والمفعول . واقتضى الغافقي في شرح الجمل ص ١١ اثر المؤلف في مرجع الضمير .

أحدها : الإعراب ، على ما تقدم .

الثاني : التابع ، فتقول : أعجب موسى وزيداً عيسى ، فيعلم أن موسى مفعولٌ بعطف زيدٍ عليه ، لأن المنصوب لا يعطف إلا على منصوب مثله ، وكذلك تقول : أعجب موسى نفسه عيسى ، وكذلك النعت وسائر التوابع .

الثالث : لحاق علامة التانيث الفعل ، نحو قولك : أكرمت موسى سعدى فيعلم أن موسى مفعول ، وأن سعدى هي الفاعلة للحاق علامة التانيث الفعل ، إذ لو كان موسى هو الفاعل لقلت : أكرم موسى سعدى .

الرابع : المعنى : ولهذا الفصل وضع هذا ، وذلك أن من الأفعال أفعالاً يكون المرتفع بعدها عاقلاً لا غير ، ويكون المنصوب بها عاقلاً وغير عاقل وشم أفعالٌ بعكس ذلك ، يكون منصوبها عاقلاً لا غير . ويكون المرتفع بها عاقلاً وغير عاقل (١) . فمثال الأول : كره وأحب ، ورضي وما أشبهها ، فإن فاعل : كره وأحب ، ورضي لا يكون إلا عاقلاً ، ويكون المفعول عاقلاً وغير عاقل . فتقول : كره زيدُ الفرس ، وكره زيدُ عمراً ، وأحب محمدُ خالداً ، وأحب محمدُ الثوب ، وكذلك رضي .

ومثال الثاني : أعجب ، وأسخط ، وأرضى ، فالمفعول لهذه ، وما أشبهها لا يكون إلا عاقلاً ، والفاعل يكون عاقلاً وغير عاقل .

الخامس : المرتبة ، وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليهما التزمَتِ العربُ تقديمَ الفاعل وتأخيرَ المفعول . فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ولم يكن معهم ما يدلُّ على // الفاعل ، علمت أن المقدم هو الفاعل ، إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دالٍّ على ذلك ، لما في ذلك

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ١٣ .

من نَقَضِ الغرض (١) . ولنَعُد الى كلامه .

قوله : (وتقول : أُعجب زيدا ماكره عمرو) (٢)

وقد تقدم أنَّ مفعول أُعجب لا يكون إلا عاقلاً وما قد بين هو أنها تقع

على ما لا يعقل (٣) فلا يتصور في (ما) أنَّ تكون مفعولة أُعجب ، فقد تبيَّن

أنَّ زيدا مفعول لأعجب بأمرين :

أحدهما : نصبه ، والفاعل لا يكون منصوباً .

الثاني : أنَّ (ما) هي الفاعلة لأنها لا يصحُّ أن تكون مفعولة لما ذكرته

من وقوعها على ما لا يعقل . فإذا صح أنها فاعلة صحَّ أن زيدا مفعول إن لا يكون

للفعل فاعلان .

قوله : (ولكنه اسم ناقص لا يتمُّ إلا بصلةٍ وعائد) (٤)

اعلم أنَّ الكلام هنا في خمسة فصول :

أحدها : بناء الأسماء الموصولة .

الثاني : في الصلة .

الثالث : في الضمير العائد من الصلة الى الموصول .

الرابع : في بيان ما يقع عليه الموصول .

الخامس : في بيان الحروف الموصولة .

الفصل الأول : اعلم أنَّ الأسماء الموصولة بُنِيَتْ ؛ لشبَّهها بالحروف ،

لافتقارها في دلالتها على مسماها الى الصلة والعائد ، لأنَّ الحرف إنما وُضِع

ليدلَّ على معنى في غيره . فكلُّ واحدٍ منهما يحتاج الى غيره ، غير مستقلِّ بنفسه ،

(١) ذكر هذه الفوارق الغافقي في شرح الجمل ص ١١ - ٢ (على نحو يقرب

بما من هنا .

(٢) الجمل ص ٢٤ .

(٣) انظر الجمل ص ٢٥ .

(٤) الجمل ص ٢٤ .

فَبِنَيْتِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ لِذَلِكَ إِلَّا (أَيًّا) فَإِنَّهَا أُعْرِبَتْ ، وَكَانَ قِيَاسُهَا أَنْ تُبْنَى
لِذَا ذَكَرْتَهُ مِنْ شِبْهِ الْحَرْفِ ، لِأَنَّهَا مَحْتَاجَةٌ إِلَى الصَّلَةِ وَالْعَائِدِ ، وَلَكِنَّهَا أُعْرِبَتْ
لِشَبْهِهَا بِكُلِّ وَبَعْضٍ ، لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ كُلِّ ، وَنَظِيرَةٌ بَعْضٍ ، وَالشَّيْءُ يَحْمَلُ عَلَى
نَقِيضِهِ كَمَا يَحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ .

فَقَدْ تَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرْتُهُ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِأَعْرَابِ (أَيًّا) ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا : الشُّبْهُ .

الثَّانِي : أَنَّهَا نَقِيضَةٌ كُلِّ .

الثَّالِثُ : أَنَّهَا نَظِيرَةٌ بَعْضٍ .

وَوَجْهَ الشُّبْهِ أَنَّ (أَيًّا) تَسْتَعْمَلُ مِزْجًا وَمِزْجًا وَغَيْرَ مِزْجًا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ

كُلِّ وَبَعْضٍ ، تَسْتَعْمَلَانِ مِزْجًا وَمِزْجًا وَغَيْرَ مِزْجًا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ . (١)

وَمِمَّا أُعْرِبَتْ الْعَرَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ : اللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ فَإِنَّهُمَا يَجْرِيَانِ

مَجْرَى التَّثْنِيَةِ ، فَيُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ ، وَيُنْصَبَانِ وَيُخَفَّضَانِ بِالْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ الذَّوْنُ فَيُجْرَى

بَعْضُ اللُّغَاتِ (٣) ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْرِيهِ مَجْرَى الْجَمْعِ السَّالِمِ ، فَيَقُولُ فِي الرَّفْعِ

الذَّوْنَ [وَفِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ] (٣) الذِّينَ ، وَالْأَعْرَفُ غَيْرُ ذَلِكَ فَيَقَالُ : الذِّينَ فَيُجْرَى

الرَّفْعِ وَالنِّصْبِ وَالْخَفْضِ .

...

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧ ، الانصاف ٢/٧١٢ ، شرح التسهيل

١/٢٣٤ .

(٢) هذه لغة هذيل وعقيل وطي كما في المساعد ١/١٤٢ ، همع الهوامع

١/٢٨٥ ، وانظر شرح اللوحة البدرية ١/٣١٨ ، شرح الألفية للشاطبي

١/١٠٢ ل .

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام .

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي : ففِي الصَّلَاةِ : (١)

اعلم أن الصَّلَاةَ تَكُونُ جُزْءًا مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مَا إِنْ

مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (٢) . وَتَكُونُ فِعْلًا وَفَاعِلًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (٣) .

الثالث : الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّا بِدِينَارٍ

لَأَيُّدِيهِ إِلَيْكَ ﴾ (٤) .

الرابع : الْقِسْمُ وَالْجَوَابُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقِيَنَّهُمْ ﴾ (٥) .

الخامس : الْمَجْرُورُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٦) .

السادس : الظرف قال تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٧)

فَيَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ خَيْرَانِ لِمَا ، وَالظَّرْفَانِ صِلَتَانِ . وَإِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ صِلَتَيْنِ (٨)

فَيَتَعَلَّقَانِ بِمَحذُوفٍ ، وَتَقْدِيرُ الْمَحذُوفِ اسْتَقْرَرُ ، فَإِذَا قُلْتَ : الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ ،

فَالْتَقْدِيرُ : الَّذِي اسْتَقْرَرُ فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَفِي (اسْتَقْرَرُ) ضَمِيرٌ هُوَ الْفَاعِلُ وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى

الَّذِي ثُمَّ حُذِفَ (اسْتَقْرَرُ) وَنَابَ (فِي الدَّارِ) مَنَابِهِ ، فَصَارَ ذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي الْمَجْرُورِ

(١) فِي الْأَصْلِ "فِي الصَّلَاةِ" وَلَعَلَّ الْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ .

(٢) سُورَةُ الْقَصَصِ آيَةٌ ٧٦ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ الْآيَةُ الْأُولَى .

(٤) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ آيَةٌ ٧٥ .

(٥) سُورَةُ هُودٍ آيَةٌ ١١١ .

(٦) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةٌ ٥٣ .

(٧) سُورَةُ النَّحْلِ آيَةٌ ٩٦ .

وَقَدْ ذَكَرَ الْفَافِقِيُّ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ الْبَصْفَةِ ١٢ أَنْوَاعَ الصَّلَاةِ الَّتِي ذَكَرَهَا

ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ بِاجْتِمَالٍ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : صِلَتَانِ .

لنيابته مناب الفعل . ولا بُدُّ من تقدير الفعل هنا ، لأنَّ الصَّلَةَ لا تكونُ إلاَّ جملةً
فلو قدرتُ المجرورُ : الذي مستقرُّ في الدار لا تحتجُ إلى تقدير مبتدأ محذوف ،
ومهما قلَّ الحذفُ كان أولى . ولأنَّ قولك : الذي قائمٌ زيدٌ قبيحٌ ومجىءُ الصَّلَةِ
ظرفاً أو مجروراً كثيراً .

وَأما الفصلُ الثالثُ : فهو في الضميرِ العائدِ من الصَّلَةِ إلى الموصولِ .

اعلم أنَّ الضميرَ العائدَ من الصَّلَةِ إلى الموصولِ يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ،

فإذا كان منصوباً فيجوزُ حذفُهُ بشرطين : أحدهما : أن يكونَ متصلاً . الثاني
ألاَّ يوقعُ حذفُهُ لبساً . وذلك نحو قولك : الذي ضربتهُ زيدٌ ، ويجوزُ أن تقولَ :

٤٣ الذي ضربتُ زيدٌ . فإن قلتُ // الذي ما ضربتُ إلاَّ بإياهُ زيدٌ ، لم يجزُ حذفُهُ
لانعصاله ، فإن قلتُ الذي ضربتُ من داره زيدٌ لم يجزُ حذفُهُ
هذا الضميرُ ، لأنك لو قلتُ : الذي ضربتُ في داره زيدٌ ، لم يعلم أنَّ زيداً هو
المضروبُ ، وأنت تريدُ بيانَ أنَّ المضروبَ زيدٌ ، وأنه ضرب في داره . فإن كان
مخفوضاً فتنظرُ فإن اجتمع فيه ثلاثةُ شروطٍ كنت بالخيار في الإظهارِ والحذفِ .

والشروطُ الثلاثةُ :

أَنْ يَكُونَ الخافِضُ حرفاً .

وَأَنْ يَكُونَ الحرفُ قد تقدَّم .

وَأَنْ يَكُونَ متعلقَ الحرفينِ واحداً . ومثال ذلك : مررتُ بالذي مررتُ به ،

ومشيتُ على الذي مشيتُ عليه ، ولك أن تُحذفَ .

فإن نقص من هذه الشروط الثلاثة شرطاً واحداً ، فلا بُدَّ من إظهارِ حرفِ

الجرِّ ، فإذا قلتُ : ضربتُ الذي ضربتُ أخاهُ لم يجزُ الحذفُ ، لأنَّ الخافِضَ اسمٌ

فإن قلتُ : مررتُ على الذي مررتُ إليه لم يجزُ حذفُ الضميرِ ، لأنَّ الحرفينِ قد

اختلفا ، وكذلك لو قلت : ضربت الذى مررت به لم يحز حذف الضمير ، لأن الحرف لم يتقدم .

فان قلت : أمرت بالذى أمرت به (١) ، لم يكن الحذف فصيحاً والاختيار الإظهار ، وإن حذف ، جاز في غير الأعراف . وليس هذا الشرط في الالتزام بمنزلة الشرطين المتقدمين .

فان كان الضمير مرفوعاً فهو ينقسم ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يكون فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله أو اسماً لكان .
الثاني : أن يكون مبتدأ .
الثالث : أن يكون غير ما ذكر .

فان كان الضمير فاعلاً أو مفعولاً لم يسم فاعله ، أو اسم كان وأخواتها ، كان الضمير مستتراً في الأفراد ، ظاهراً (٢) في التثنية والجمع . فتقول : الذى قام زيد ، واللذان قاما الزيدان ، والذين قاموا الزيدون ، والذى قامت هند ، واللذان قامتا الهندان ، واللاتى قمن الهندات . وكذلك تقول : الذى ضرب زيد والذين ضربا الزيدان . والذين ضربوا الزيدون . فان كان مبتدأً فالاختيار الاظهار ويجوز الحذف ، وليس بالقوى (٣) . فتقول : الذى قائم زيد ، والأصل :

(١) هكذا في الأصل . وليس هناك فرق بين هذا المثال والمثال السابق ، وهو قوله : " مررت بالذى مررت به " فكيف اختار هنا الاظهار ولم يختاره هناك ؟
(٢) في الأصل جو " ظاهر " .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٨٣ : " وان لم يكن في الصلة طول . . . لم يحز حذفه إلا حيث سُمِعَ " وقال المرادى في توضيح المقاصد ١/٢٤٦ : " ومذهب البصريين أن ذلك لا يقاس عليه ، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً ، واتفقوا على عدم اشتراطه في أى " .
وانظر المساعد ١/١٥٣ .

الذى هو قائمٌ ، حكى الخليلُ : " ما أنا بالَّذِي قائلٌ لك سُوءاً " (١) وكان هذا أحسنٌ ، لما فى الكلام من الطول . قال سيويه (٢) : وقُرئَ : = تمامًا على الذى أحسنٌ = (٣) " التقدير : هو أحسنٌ ، ولم يُقرأ به فى السَّبْع .

فإن كان الضميرُ المرفوعُ العائدُ من الصلَّةِ الى الموصولِ غيرَ ما ذكره ، فلا بُدَّ من إظهاره ، فتقول : الذى زيدٌ هو ضاحكٌ ، وكذلك تقول : الذى ضاحكٌ هو عمروٌ ، والذى هو قائمٌ عمروٌ ، ولا يجوز حذفُ هذا الضميرِ . وهذا كله يجرى فى جميع الموصولاتِ عدا (أياً) والألفِ واللامِ . فأما (أى) (٤) فإنَّ الضميرَ العائدَ إذا كان منصوباً أو مجروراً ، فحكمه على ما تقدَّم ، وكذلك إن كان مرفوعاً فحكمه ما تقدَّم إلا أن يكونَ مبتدأً فإنَّه يحسنُ فى (أى) [حذفُ الضميرِ] (٥) ويُقبَّحُ فى غيرها ، فتقولُ : أمرر على أيَّهم هو أفضلُ ، وعلى أيَّهم أفضلُ ، كلاهما حسنٌ إلا أنَّك إذا أظهرتَ الضميرَ لم يكن بُدٌّ من الإعرابِ . فإن حذفْتَ الضميرَ جاز لك الإعرابُ ، والبناءُ ، فتقولُ : امرر على أيَّهم أفضلُ ، قال الله تعالى : = ثم لننزلنَّ من كُسلٍ شيعَةً أيَّهم أشدُّ = (٦)

(١) الكتاب ١٠٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٠٨/٢ وفيه : " كما قرأ بعضُ الناس هذه الآية . . . " .

(٣) سورة الانعام آية ١٥٤ برفع أحسنٌ وهى قراءة الحسن وابن يعمر ، وأبى عبد الرحمن السلمى ، وأبو رزين ، وابن أبى اسحاق / انظر زاد المسير ١٥٤/٣ ، البحر المحيط ٤ / ٢٥٥ .

(٤) فى الاصل : "أياً" .

(٥) تكلمة يقتضيهما السياق ، ويستأنس لها بقول المؤلف فى الملل

ص ٣٣ : " وان كان مبتدأً قبح حذفه الا فى أى " .

(٦) سورة مريم آية ٦٩ .

فِيهَا إِلَى

فان كانت (أى) غير مضافة لم يجز الأعراب وسواء أتيت بالضمير أم حذفته فتقول : امرؤ على أئى أفضل ، وعلى أئى هو أفضل . ولا يجوز البناء ، والحذف فى أئى مضافة وغير مضافة سواء .

وأما الألف واللام فلا توصلان إلا باسم الفاعل واسم المفعول ، ويكون الضمير مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومخفوضاً فإذا كان مرفوعاً فيستتر فى الأحوال كلها فإن كان منصوباً أو مجروراً ، فيظهر ولا يجوز حذفه ، فان جاء محذوفاً فى الشعر فللضرورة (١) ، أو فى قليل كلام .

الفصل الرابع : اعلم ان (ما) تقع على ما لا يعقل قال :

٣١- فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لمانسجتها من جنوب وشمال (٢)

٤٤ وتقع على جنس من يعقل . قال سبحانه // : فانكحوا ما طاب لكم من

النساء مثنى = (٣) . وتقع على صفة من يعقل . قال تعالى : قال فرعون :

وما رب العالمين = (٤) . ولا تقع على الواحد من يعقل . على هذا أكثر البصريين ، وذهب

بعض الكوفيين الى أنها تقع عليه (٥) ، ورأيت من يحتج لذلك بما حكى وهو : " سبحان ما سخركن

(١) كما فى قول الفرزدق :

أصبحت قد نزلت بحمزة حاجتى إن المنوه باسمه الموشوق

أى : الموشوق به . انظر ديوانه ٣٤ / ١ ، ضرائر الشعر ص ١٧٥ ، خزائنة

الادب ٢ / ٥٢١ .

(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته / انظر ديوانه ص ٨ ، شرح القصائد السبع

ص ٢٠ ، شرح القصائد التسع ١ / ١٠٠ .

(٣) سورة النساء آية ٣

(٤) سورة الشعراء آية ٢٣ .

(٥) ينسب هذا الرأى الى جماعة من المفسرين والنحاة منهم : الحسن ، ومجاهد

وأبوعبيدة ، وابن درستوية ، ومكى ، وابن خروف ، ولم اجد فى المصادر

التي اطلعت عليها من نسبة الى الكوفيين . وذكره المؤلف فى املائه ص ٣٥

ولم ينسبه / راجع المسألة فى المقتضب ١ / ١٨٠ ، ٥١ / ٢ ، ٢٩٥ ، فى اصلاح

الخليل ص ٦٤ ، شرح الحمل لابن عصفور ١ / ١٧٣ ، تفسير القرطبي

٢٠ / ٧٤ ، شرح التسهيل ١ / ٣٤٤ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٨ ، توضيح

المقاصد ١ / ١٢٩ ، همع الهوامع ١ / ٣١٥ .

لنا* (١) فخطب السحاب ، وأضاف سُبْحَانَ الى (ما) فما واقعة عليه سبحانه لأنه الذي سَخَّرَهَا . وليس في هذا حجة لأنَّ (سبحان) هنا يمكن أن تكون إسماعاً علماً ، ومنعه من الصرف التعريف وزيادة الألف والنون بمنزلة عمران ، ويجعل بمنزلة قول الأعشى :

٣٢ - اقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَةِ الْفَخْرِ (٢)

فَسُبْحَانَ هَذَا اسْمٌ لِلْبِرَاءَةِ بِمَنْزِلَةِ بَرَّةِ اسْمٍ لِلْبُرُورِ . قال الشاعر :

٣٣ - * فَحَطَّتْ بَرَّةٌ وَاحْتَمَلَتْ فَجَارٌ * (٣)

وتكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع الظرف بمنزلة (قُدوم) ، في قولهم أُتِيَتْهُ قُدُومَ الْحَاجِّ أَي : أُتِيَتْ زَمَانَ قُدُومِ الْحَاجِّ . ويكون الضمير مضمراً في سُبْحَانَ عَائِداً عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ ، والضمير يعود على ما دلَّ عَلَيْهِ

(١) قال ابن العريف في شرح الجمل ل ٢٠ : " وكان أبو زيد الانصاري يحكي أنه سمع أعرابياً يقول : سُبْحَانَ مَا سَخَّرَهُنَّ ، وهى لغة بني أسد " وانظر المقتضب ٢٩٥/٢ ، شرح المفصل ٥/٤ - ٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٣/١ ، شرح التسهيل ٢٤٤/١ .

(٢) ديوانه ص ١٤٣ ، الكتاب ٣٢٤/١ ، شرح ابياته لابن السيرافي ١٥٧/١ ، مجاز القرآن ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، مجالس شعلب ٢١٦/١ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، همع الهوامع ٣ / ١١٥ .

(٣) الشاهد للنايفة وصدوره : * انا اقتسمنا خطيتنا بيننا * انظر ديوانه ص ٥٥ ، الكتاب ٢٧٤/٣ ، شرح ابياته لابن السيرافي ٢١٦/٢ ، مجالس شعلب ٤٦٤/٢ ، الجمل ص ٢٣٤ ، شرح ابياته لابن سيده ل ٢٩ ، الحلل ص ٣٠٧ ، الجمل ص ٢٠٤ ، الخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، امالي ابن الشجري ١١٣/٢ ، المرتجل ص ٩٧ ، شرح المفصل ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، خزانة الادب ٦٥/٣ .

الكلام ، وهذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (١) فالضميرُ
 في (توارت) يعود على الشمس ، وأضهر لدلالة الكلام عليه ، ويتبين هذا مكملاً
 في باب الإضمار .

وأما قوله سبحانه : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ
 وَمَا بَنَاهَا ﴾ (٣) فما هنا ، وفي ما أشبهها حرف ، وهي مع الفعل الذي بعدها
 فتأويل المصدر . والتقدير : وَالسَّمَاءِ وَمِنَاهَا ، وكذلك التقدير : لَا أَعْبُدُ
 عِبَادَتِكُمْ . (٤)

وأما قوله سبحانه : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٥) فالمراد الجنس ، وليس
 المراد واحداً . ويظهر لي من قول سيويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل ، لأنه
 قال : " إِلَّا أَنْ (ما) مُبَهَمَةٌ تَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ " (٦) هكذا قال في باب " عِدَّةٌ
 مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْكَلِمُ " وهذا لا يبعد ، لأنَّ العرب توقع الصفة موقع الموصوف ، ولا
 يبعد أن توقع (ما) موقع (من) .

وأما (من) فتقع على من يعقل . فإن قلت : فقد قال سبحانه : ﴿ فَمِنْهُمْ
 مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ (٧) والذي يمشى على بطنه ليس يعاقل ، وكذلك الذي
 يمشى على أربع .

-
- (١) سورة ص آية ٣٢ .
 (٢) سورة الكافرون آية ٢ .
 (٣) سورة الشمس آية ٥ .
 (٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٥١٦ ، ٥٤٢ ، تفسير القرطبي ٢٠ /
 ٧٤ ، ٢٢٨ ، البحر المحيط ٨ / ٤٧٨ ، ٥٢٢ .
 (٥) سورة النساء آية ٣ .
 (٦) الكتاب ٤ / ٢٢٨ .
 (٧) سورة النور آية ٤٥ .

الجواب : أن هذا من تغليب مَنْ يعقل على مَنْ لا يعقل ، وذلك أنه قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي ﴾ (١) فهذا يجمع مَنْ يعقل ، ومن لا يعقل ، ثم نوع سبحانه الدواب ، فأتى به على طريقة واحدة فغلب من يعقل على من لا يعقل فقال : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ (٢) .

وأما (الذي) فتقع على مَنْ يفعل ، وما لا يعقل ، بشرط أن يكون مذكراً ، مفرداً . و(التي) تقع على مؤنثة مفردة .

وأما (أى) فتقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل ، مفرداً ومثنى ومجموعاً ، مذكراً ومؤنثاً ، وكذلك الألف واللام .

و(أى) اذا وقعت على المؤنث جازان تلحق التاء ، فتقول : أيتها ^{السيدة} وأيتها .

الفصل الخامس : فر بيان الحروف الموصولة ، وهى أربعة : أن ، وأن ، مفتوحة مشددة ، وكى ، وما .

فأما (أن) فتوصل بالفعل الماضى والمضارع ، وتخلصه للاستقبال ، فتقول : يعجبني أن قام زيد ، ويمعجني أن يقوم زيد .

وأما (أن) المفتوحة المشددة فتوصل بالجملة الاسمية ، وتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، فتقول : يعجبني أن زيدا جالس ، وأن عمرا شاخص ، وسياتسى الكلام فيها فى باب الفرق بين إن وأن .

(١) و(٢) سورة النور آية ٤٥ .

(٣) انظر ما سياتى ص

وَأَمَّا (كَيَّ) فلا توصل إلا بالفعل المضارع ، وتُخَلَّصُهُ للاستقبال ، فققول :

جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي . قال الله سبحانه = لِكَيْلَا تَأْسَوْا = (١) وقد تقدّم الكلام

في أَنَّ (كَيَّ) توجد على قسمين : ناصبة وجارّة (٢) . وَأَمَّا (ما) فتوصل

بالفعل الماضي ، نحو قوله سبحانه : = وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا = (٣) ، وتوصل

بالفعل المضارع ، ويكون معناه الحال ، قال تعالى : = لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ = (٤)

وتوصل بالجملة الاسمية ، وذلك قليل (٥) . قال :

٣٤- أَعِلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَاكَ رَأْسُكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلَسِ (٦)

٤٥ // والفرق بين الحروف الموصولة والأسماء الموصولة ، أَنَّ الأسماءَ

الموصولة لا بُدَّ في صلاتها من ضمير يعود إليها ، لأنَّ الضمائر أسماءٌ ونائبيةٌ

منابها ، وكانك إذا ذكرتها قد ذكرت ما تعود عليه ، والحرف لا يدخل عليه

(١) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٢) انظر ما تقدم ص

(٣) سورة الشمس آية ٥

(٤) سورة الكافرون آية ٢ .

(٥) هذا مذهب طائفة من النحاة منهم الأعلام / انظر شرح الجمل لابن

عصفور ١/١٨١ ، شرح التسهيل ١/٢٥٥ .

(٦) للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي (شاعر أمويٌّ ، وأدرك الدولة

العباسية ، وكان مفرط القصر ضئيلا ، وكان يهاجى المساورين هند /

ترجمة في الشعر والشعراء ٢/٧٠٣ ، معجم الشعراء ص ٣٣٧ ، اللآلئ

١/٢٣١ ، خزنة الأدب ٢/١٩٦) .

انظر البيت في شعره (شعراء أمويون / القسم الثاني ص ٤٦١) ، الكتاب

١/١١٦ ، ٢/١٣٩ ، المقتضب ٢/٥٣ ، الأصول ٢/٢٦٨ ، معاني

الحروف ص ١٥٦ ، الأزهية ص ٨٨ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٢ ، شرح

المفصل ٨/١٣١ ، التوطئة ص ٢٥٣ ، المقرب ١/١٢٩ ، رصف المباني

ص ٣١٤ ، مغني اللبيب ص ٤٠٩ ، شرح شواهد ٢/٧٢٢ ، همع الهوامع

٣/١٩٤ ، خزنة ٤/٤٩٣ .

ما يدخل على الضمير لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الحروف ، ولا تعمَّل فيها .

فهذه جملٌ صالحةٌ من الموصولات والصلَّة . وسيعود الكلام فيها عند ذكر الإخبار عن الأسماء بالذمِّ أو بالألف واللام إن شاء الله .

قوله : (ونظير (ما) من الأسماء النواقص من والذي) (١) .

استغنى بالذم عن تثنيها وجمعها ، وعمّا هو في معناها ، وعمّا هو في

معنى جمعها . فالذي هو في معناها (ذو) في لفظة طي ، وقال :

٣٥ - قَوْلًا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ طَالِبًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ (٢)

المعنى: الذي جاء طالباً .

(و ذ ا) (انما وقعت بعد (ما ومن) الإستفهاميتين نحو: ماذا فعلت ؟ ،

على من قال في الجواب : خيرٌ بالرفع ، ونحو: من ذ ا يقول هذا ؟ ، والسند

هو في جمعها الألى (٣) . قال :

٣٦ - * رَأَيْتُ بَنِي عَمِي الْأَلِيَّ يَخْذِلُونَنِي * (٤)

قوله : (والتي) (٥)

(١) الجمل ص ٢٥ . إسلامي

(٢) لقوال الطائي / شاعر أدرك الدولة العباسية / ترجمته في الخزانة ٢٩٦/٢ والبيت أول ثلاثة أبيات قالها في ساع جاء يطلب إبل الصدقة / اوردها أبوتمام في الحماسة ص ١٨٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٤٠ ، والشاهد في الانصاف ٣٨٣/١ ، شرح الألفية للشاطبي ١ / ١٠٥ ، خزانة الادب ٢٩٥/٢ ، ٥١٤ .

(٣) في الأصل : ٣ الأولى * وهكذا جاء رسمها في ثلاثة مواضع بعد ، وما أثبتته من إملاء المؤلف على الجمل ص ٣٤ ، وهو أولى . قال ابن هشام في شرح

اللمحة البدرية ١ / ٣١٩ : * وتكتب بغير واو * .
(٤) نسبة المؤلف في املائه ص ٣٤ الى بعض بني فقّص وتماه :

* على حدّثانِ الدَّهْرانِ يَتَّقَلَّبُ *

وانظر الحماسة ص ٦٧ ، شرحها للمرزوقي ١ / ٢١٣ ، التوطئة ص ١٦٠ ،

شرح اللمحة البدرية ١ / ٣١٩ ، المساعد ١ / ١٤٣ ، التصريح ١ / ١٣٢ ،

همع الهوامع ١ / ٢٨٦ ، خزانة الادب ١ / ٤٤٩ .

(٥) الجمل ص ٢٥ .

استغنى بالتي عن تثنيتهما وجمعها ، وتثنيتهما اللتان في الرفع ، وبالياء في
النصب والخفض ، وليس بتثنية ، وإنما هو على طريق التثنية . والكلام هنا
كالكلام في اللذين (١) ، وجمعها : اللاتي ، واللاء ، واللاتي ، واللات ، واللواتي
واللواتر ، وتبدل الهمزة فيقال : اللاتي ، وعما هو في معناها ، وعما هو في
معنى جمعها ، والذي هو في معناها (نؤ) في لغة طيء أيضا - قال :

٣٧ * وَيَعْرِى نُو حَفَرَتْ وَذُو طَوَيْتُ * ()

المعنى : ويعرى التي حفرت والتي طويت ، لأن البئر مؤنثة ، والذي هو

في معنى جمعها الألى قال :

٣٨ - تَبَدُّ الألى يَأْتِينَهَا مِنْ وَرَائِهَا (٢) *

المعنى : تبدُّ اللاتي يأتينها من ورائها .

قوله : (فَاَمَّا (ما) فانها تقع على ما لا يعقل) (٤)

قد تقدم الكلام في هذا ، وأن ظاهرا كل كلام سيويه أنها تقع على من يعقل (٥)

(١) انظر ما تقدم ص ١٣٤

(٢) البيت لسنان بن الفحل الطائي (شا عراموى / خزانة الادب ٥١٣/٢)

وصدوره : * فان الماء ماء ابى وجدى *

انظر شرح الحماسة للمرزوقى ٥٩١/٢ ، المحاجة بالمسائل النحوية

ص ١٦٨ ، امالى ابن الشجرى ٣٠٦/٢ ، الانصاف ٣٨٤/١ ، شرح

المفصل ١٤٧/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٧/١ ، شرح التسهيل

١٢٢/١ ، توضيح المقاصد ٢٢٨/١ ، شرح الالفية للشاطبى ١٠٥ ل/١

همع لهوامع ٢٨٩/١ ، التصريح ١٣٧/١ ، خزانة الادب ٥١١/٢ .

(٣) نسبة المؤلف في املائه ص ٣٤ الى زهير وهو في ديوانه ص ٢٢٩ وتماه :

* وان تتقدمها السوابق تصطد *

(٤) الجمل ص ٢٥

(٥) انظر ما تقدم ص ١٣٩

قوله : (وتقريبُ هذا الباب أن تَرَدَّ الفعلُ إلى نفسك ، فإن ظهر اسمك فيه بالياء والنون ، فغيرك منصوبٌ ، لأنهما ضميرُ المفعول به كقولك : أعجبتني وأسخطني وأرضاني وسررتني ، وإن ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه مرفوعٌ لأنهما ضميرُ الفاعل نحو قولك : كرهتُ ، وأحببتُ واشتهيتُ) (١) .

اعترض الناس هذا بأن قالوا : الذي أعلم به أن اسمي بالياء والنون ، هو الذي أعلم به أن غيري منصوبٌ ، وكذلك الذي أعلم به أن اسمي بالتاء ، هو الذي أعلم به أن غيري مرفوعٌ وهما الفاعلية والمفعولية . إلا ترى أنك لا تقول : ضربتُ زيدٌ حتى تعلم أنك مفعولٌ ، وزيدٌ فاعلٌ ، فإن كنتَ فاعلاً وزيدٌ مفعولٌ ، قلتَ : ضربتُ زيداً ، فكونى فاعلاً أو مفعولاً أعلم أن اسمي النون والياء ، وأن اسمي التاء ، وسهذين أعلم أن غيري منصوبٌ ومرفوعٌ ، فليس أحدهما تقريباً للآخر ، لأن أمرهما

سواء .

وهذا الذي قاله صحيحٌ ، والعذر لأبي القاسم أن موضع النون والياء موقع التاء [(٢)] ، وموقع النون والياء أثقلُ في اللسان من رَفَعِ (٣) ما قياسه أن يكون منصوباً ، ونَصَبِ ما قياسه أن يكون مرفوعاً ، إلا ترى أنك إذا قلتَ : الفرسُ كره زيداً ، رفعتَ الفرسَ ، ونصبتَ زيداً ، فلا تجدُ ثِقْلَهُ ثِقْلَ . الفرسُ كرهني ، وكذلك : الفرسُ أعجب زيداً (٤) لا تجدُه كَثِقْلَ : الفرسُ أعجبتُ ، ومع هذا فالذي يعلمُ به الرفعُ والنصبُ في الأسماء الظاهرة به يعلمُ أن اسمك فيه بالنون والياء ، وإن اسمك

(١) انظر الجمل ص ٢٥ وفيه " فان ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع . . . وان ظهر بالتاء فغيرك فيه منصوب " . وفي الخطيتين كما ذكر ابن ابي الربيع كلاهما متجه .

(٢) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٣) في الأصل : " موقع " .

(٤) في الأصل : " زيد " .

فيه بالتاء . هذا لاشك فيه .

قوله : (مادعا زيدا الى الخروج) (١)

اعلم أن (ما) فاعلة في المعنى ، لكنها تقدمت لتضمنها أداة الاستفهام والفاعل انا تقدم صار مبتدأ ، وصار الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل .

قوله : (وتقول : ماكره أخوك من الخروج) (٢) .

(ما) واقعة هنا على ما هو مفعول في المعنى ، والمفعول انا تقدم ييقى

مفعولاً ، لأن المفعول يتقدم على حسب ما أعلمتك (٣) .

...

(١) و (٢) الجمل ص ٢٥ .

(٣) انظر ما تقدم ص

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

// (وهي أربعة أشياء) (١)

التوابع خمسة ، الأربعة التي ذكرها وعطف البيان ، وإنما لم يذكره هنا (٢) ، لأنَّ عطف البيان جاء على غير القياس ، لأنَّه جامدٌ ، فقياسه أن يلي العوامل ولا يكون تابعاً ، ومتى جيء به لبيان الأول قدر تكرر العامل ، ليكون والياً للعوامل ، فجعل الجامد تابعاً لما قبله تبعية النعت والتوكيد ، على غير تقدير تكرر العامل ، خروجاً عن القياس ، ووضع الجامد في غير موضعه ، فلا يقال ما وجد عند مندوحة ، وقد وجدت عنه مندوحة في جميع أبواب العربية إلا في بابين أحدهما ج : اسم الفاعل . الثاني النداء . فاما اسم الفاعل فنحو قوله (٣)

٣٩ - أنا ابن التارك البكرى بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوا (٤)

بخفض بشرٍ ، فلا يصح أن يقال فيه : إنه بدلٌ ، لأنَّ البدل على تقدير تكرر العامل ولو قدرت هنا تكرر العامل لصرت كأنك قلت : مررت بالرجل التارك بشرٍ ، وهذا لا يجوز ، لأنَّ اسم الفاعل بالالف واللام لا يضاف إلا إلى ما فيه

(١) الجمل ص ٢٦

(٢) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ٦٧ عقب إيراد قول الزجاجي في الجمل ص ٢٦ في باب ما يتبع الاسم في إعرابه " هو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل "

قال المفسر : هذا كلام مختل ، لأنَّه جعل التوابع أربعة وهي خمسة ، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها " فكان المؤلف يريد اعتراض ابن السيد بما ذكره . وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٧ . فقد اعتذر عن الزجاجي بنحو ما ذكر المؤلف .

(٣) في الأصل " قولك "

(٤) البيت للمرار الأسدي / انظر شعره (ضمن القسم الثاني من : شعراء

أمويون ص ٤٦٥ " الكتاب ١/١٨٢ ، شرح أبياته لابن السيرا في ١/١٠٦ ،

الأصول ١/١٦٠ ، الافصاح للفارقي ص ١٦١ ، شرح المفصل ٣/٧٢ ،

٧٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٦ ، المقرب ١/٢٤٨ ، توضيح

المقاصد ٣/١٨٨ ، همع الهوامع ٥/١٩٤ ، التصريح ٢/١٣٣ ، خزنة

الادب ٢/١٩٣ ، ٣٦٤ .

ألف ولام ، على حسيما يتبين في باب اسم الفاعل . (١)

وأما النداء فنحو قولك : يا أخانا زيدا ، بالنصب والتنوين ، ولو كان بدلا لقال : يا أخانا زيد بالبناء على الضم ، لأن البدل في تقدير تكرار العامل ، وأنت لا تقول : يا زيدا (٢) - ولو جعله بدلا لقال : يا أخانا زيد (٢) . وسيتبين هذا في باب النداء ، إن شاء الله .

على أن باب النداء يحتمل أن يقال فيه : منصوب باضمار فعل . وفي باب من أبواب النداء ذكر أبو القاسم عطف البيان (٣) ، فهناك أتكلم فيه ، على حسيما يظهر بحول الله .

وهذه التوابع كلها تكون في الأسماء على حسيما ذكر ، ومنها ما يوجد في الفعل ، ولا يوجد شيء منها في الحروف ، إلا أن بعض الحروف يوجد فيها التوكيد اللفظي نحو : نعم نعم ، ولى ولى ، ولا لا ، وسيأتى في باب التوكيد لم جرى التوكيد اللفظي في هذه الحروف ؟ (٤)

...

(١) انظر ماسياتي ص

(٢) هكذا في الأصل ، وهو تكرار لقوله " ولو كان بدلا . . . الضم " فلعله مقحم .

(٣) انظر الجمل ص ١٦٩ .

(٤) انظر ماسياتي ص

باب النعت

النعتُ : هو الاسم الجارى على ما قبله ، لإفادة وصفٍ فيه ، أو فيما هو من سببه . والأوصافُ أربعة :

أحدها : الحُلَى : وهى الصفات الظاهرة ، نحو : الكحلُّ والزرقُ وما أشبهها
الثاني : الصفاتُ الباطنة ، وتسمى الغرائز ، نحو : الشجاعةُ والجبنُ ،
وما أشبهها من الصفات الباطنة .

الثالث : النسبُ نحو : تميميٌّ ، وقرشيٌّ ، وقرظبيٌّ ، وما أشبه ذلك .

الرابع : الأفعال نحو : الهاشمي والراكب .

فقد تحصل ما ذكرته أن الصفات على قسمين : صفاتٌ حقيقيةٌ ، وصفاتٌ سببيةٌ . فالصفةُ السببيةُ يلزم فيها اثنان من خمسة : واحد من الرفع والنصب والخفض ، وثنان من التنكير والتعريف . والصفة الحقيقية يلزم فيها أربعةٌ من عشرة : الاثنان المشترطان في الصفة السببية ، واثنان من خمسةٍ أُخرى ، وهى : الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

والنعتُ جىءَ به لتخصيص النكرة ، أو لزوال اشتراكٍ عارضٍ في معرفة ، أو للمدح ، أو الذم ، أو الترحم . (١)

ويجىءُ ، النعتُ توكيداً ، ومثاله قوله سبحانه (لا تتخذوا الهينين

اثنين) (٢) فإثنان نعتٌ لإلهين (٣) ، والمراد بذلك التوكيد .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٣ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٨

(٢) سورة النحل آية ١ هـ

(٣) فى الاصل : " للإهين "

قوله : (فَأَمَّا النِّعْتُ فَتَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ) (١)

يريد أن هذه الخمسة المذكورة لا بد أن توجد في كل صفة ، ولا تخلو صفة منها ، وفي ذلك تنبيه على أن هناك صفات غيرها توجد ولا تلزم ، ولذلك جاء بـ **أَمَّا** ، كما تقول : **أَمَّا زيد ففائم** ، أي لا يخلو زيد من القيام .

وجاء بعض المتأخرين ، ورد على أبي القاسم بأن قال : النعت الحقيقي يشترط فيه هذه الخمسة وخمسة أخرى على ما ذكرته ، فكان ينبغي أن يذكرها على حسب ما تقدم . (٢)

قلت : إنما يذكر ما يلزم في كل نعت ، وأما ما انفرد به نعت دون نعت ، فلا يجب ذلك ، لأنه لم يستحقه النعت من حيث هو تابع ، وإنما استحقه بأمر خارج عن التبعية ، ولو استحقه من جهة التبعية لوجب أن يكون في كل نعت . فتعلم لهذا ، فإنه صحيح ، فإذا قلت : مررت برجلين عاقلين ، فلم يلزم في العاقلين أن يكون مثنى مذكراً لأن نعت نعت لمذكر مثنى ، إذ لو كان ذلك كذلك للزم في النعت السببي ، كما لزم الأعراب والتعريف أو التنكير . (٣)

فان قلت : ولم وصف الاسم بصفة ما هو من سببه ؟ قلت : العرب تجرى السببي مجرى الضمير في أبواب ، منها هذا الباب ،

(١) الجمل ص ٢٦

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ٧٦

(٣) انظر اصلاح الخلل ص ٧٧ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٨

يجري عندهم : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه مجرى : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، ألا ترى
 أنك تخبر عن الاسم بما يكون من سببه ، فتقول : كان زيدٌ عالماً أبوه ،
 وألا ترى أن السببي والضمير في باب الاشتغال يجريان مجرى واحداً ، فتقول :
 زيدٌ ضربته ، كما تقول : زيدٌ ضربتُ أخاه ، وكان ذلك لأنَّ العربَ تقول :
 أكرمتُ زيداً ، وزيداً لم تكررهُ نفسه ، وإنما أكرمتُ أخاه أو أحداً بسببه ، فلما
 كان ذلك عندهم يكثرُ جرى السببي عندهم في أبوابِ مجرى الضمير .

مسألة : قد تصِفُ العربُ بالجامد ، إذا كان الجامدُ موصوفاً بالمشتقِّ
 فتقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، فلك أن تجعلَ رجلاً صالحاً نعتاً
 لرجلٍ ، ويسمى هذا النعتُ الموطأً أي قد وطأ له أن يجرى نعتاً ما وُصفَ
 به ، والأحسنُ في مثل هذا أن يُعربَ بدلاً بمنزلة قوله سبحانه (لنسفعاً

بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَانِذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) (١)

فهذا لا يصحُّ فيه [الأ] (٢) البدلية ، لأنَّ الأولَ معرفةٌ ، والثاني
 نكرةٌ ، ولا توصفُ المعرفةُ بالنكرة ، على حسبِما يتبين . (٣)

فإن قلت : فما الذي دلَّكم على أنَّ العربَ تجعلُ مثلَ هذا
 وصفاً مع احتمالهِ أن يكونَ بدلاً ؟

قلتُ (٤) : جعلهُ حالاً ، ألا ترى أنَّهم يقولون : جئني زيدٌ رجلاً

(١) سورة الفلق آية ١٥ ١٦

(٢) تكلمة بها يلتئم الكلام

(٣) انظر ما سيأتي ص

(٤) في الأصل : " فقد " تحريف

صَالِحًا ، وميرت بزیدِ رجلًا صالحًا ، فلما صحَّ عندهم أن يكونَ حالًا من المعرفةِ جاز أن يكونَ نعتًا للنكرة . وسيأتى الكلامُ في هذا ، في باب الهدلِ عند ذكره . (١)

٤٠ - * وكنتُ كذبي رجلينِ رجلٍ صحيحَةٍ * (٢)

قوله : (واعلم أن النكرة تنعت بالنكرة ، كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة ، ولا تدخل إحداهما على الأخرى) (٣) - اعلم أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة ، لما بينهما من التضاد لأن النكرة لشياعها [كالجمع] (٤) ، والمعرفة لاختصاصها كالواحد ، فكما لا يمكن أن يكون الواحد جمعًا ، والجمع واحدًا لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة ، فإذا لم يكن ذلك في الشيء الواحد ، تعذر فيما هما كالشيء الواحد على حسبما ذكرته .
والدليل على أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، أنك إذا قلت :

(١) انظر ماسياتي ص

(٢) البيت لكثير عزة كما سيذكر المؤلف بعد ، وتامه

* ورجل رمى فيها الزمان فشلت *

الحمل ص ٣٦ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١١ ، الحلل ص ٣٦ ، الفصول والجمال ص ٧٠ ، والبيت في ديوانه ص ٩٩ ، الكتاب ١/٤٣٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٤٢ ، المقضب ٤/٢٩٠ ، الافصاح للفارقي ص ٢٣٢ ، ٢٨٢ ، نتائج الفكر ص ٣١٥ ، الفصول ص ٢٣٩ ، شرح المفصل ٣/٦٨ ، شرح الحمل لابن عصفور ٥/٢٨٦ ، مغنى اللبيب ص ٦١٤ ، خزانة الأدب ٢/٢٨٦

(٣) الجمال ص ٢٦

(٤) تكلمه يلتئم بها الكلام .

مررت بزید الأَكْهَلِ ، فَيَتَنَزَّلُ زَيْدُ الأَكْهَلِ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّخْصَ بِزَيْدٍ وَحَدَهُ ، مَنْزِلَةَ زَيْدٍ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهُ بِذَلِكَ فَصَارَ زَيْدُ الأَكْهَلِ كُلَّهُ عَلَى هَسْنَادِ مَنْزِلَةَ زَيْدٍ وَحَدَهُ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهُ بِهِ . (١)

قوله : (فَأَمَّا النِّكَرَةُ فَكُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يُخَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ) . (٢)

اعلم أَنَّ النِّكَرَةَ كُلُّ اسْمٍ يَقْتَضِي الأَشْرَاقَ بِوَضْعِهِ نَحْوُ : رَجُلٍ فَإِنَّهُ لَسَمٌ يَوْضَعُ لِيَقَعَ عَلَى وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، وَإِنَّمَا وَضِعَ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ هُوَ عَلَى هَذِهِ الحَقِيقَةِ ، وَقَدْ يَطْرَأُ عَلَى النِّكَرَةِ إِخْتِصَاصٌ عَارِضٌ كَمَا طَرَأَ عَلَى الشَّمْسِ وَالقَمَرِ ، لِأَنَّ شَمْسًا إِنَّمَا وَضِعَتْ عَلَى كُلِّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ ، لَكِنَّهُ إِخْتِصَاصٌ بِهَذَا المَوْجُودِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مِثْلُهَا ، وَكَذَلِكَ قَمَرٌ ، وَلَوْ كَسَانِ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ قَدْ وَضِعَا لِهَذَيْنِ المَوْجُودَيْنِ بِإِخْتِصَاصٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِشَيْعَانِ لَمْ يَصِحَّ دَخُولُ الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا ، كَمَا لَا يَدْخُلَانِ عَلَى الأَسْمَاءِ الأَعْلَامِ . (٣)

(١) انظر شرح الجمل لابن بزيرة ١ / ص ٥٩ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٩ - ٤٠

(٢) الجمل ص ٢٦ .

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٠ : معقبا على قول الزجاجي : " فَأَمَّا النِّكَرَةُ فَكُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ " : " ظاهراً هذا الرسم أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير إلا بشرط أن يكون فيه شائعا ، فيلزمه لذلك القول شمس وقمر ، وهما نكرتان بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى : (وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ حَسْبَانِ) فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك عبارتان : إحداهما أن يكون المعنى : النِّكَرَةُ : كل اسم شائع في جنسه وضعا ، وشمس وقمر وضعهما وضع النكرات بدليل جريان أحكام النكرات عليهما . فيكون على هذا رسمه صحيحا بهذا الاعتبار والعبارة الثانية : أن الإختصاص في النِّكَرَةِ نظير الإشتراك وكلاهما عارض ، والعارض لا يعتد به ، فلهذا لم يعتد أبو القاسم بالتنبيه على إختصاصهما لهذا المعنى ، والله أعلم . وهذا مجمل كلام المؤلف في شرح قول الزجاجي السابق ، وقوله : " والمعرفه خمسة أشياء " فعمل ابن الفخار يريد بالأستاذ ابن أبي الربيع مصنف هذا الكتاب .

قوله : (والمعرفة خمسة أشياء) (١)

تَقَدَّمَ أَنَّ الاسمَ المَعْرِفَةَ هُوَ : الاسمَ الَّذِي يَقْتَضِي بِوَضْعِهِ الْخُصُوصَ ، وَقَدْ يَطْسُرُ عَلَى المَعْرِفَةِ اشْتِرَاكٌ عَارِضٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَوْضَعْ لِيَفْصَلَ شَخْصًا مِنْ شَخْصٍ ، وَإِنَّمَا وَضَعْ لَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَوْضَعْ لِيَقَعَ عَلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ وَكُلِّ مَنْ شَابَهَهُ ، إِنَّمَا وَضِعَ لِيَقَعَ عَلَيْهِ بِعَيْنِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُسَمَّى آخَرَ وَوَلَدَهُ زَيْدًا ، وَيُقْصِدُ مَاقْصِدَهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ ، فَيَقَعُ لِذَلِكَ اشْتِرَاكٌ ، فَالِاِخْتِصَاصُ فِي النِّكْرَةِ

عارضٌ // والاشترار في المعرفة عارضٌ .

قوله : (منها الأسماء الأعلام) (٢)

علم أَنَّ الأسماءَ الأعلامَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

الأولُ : عِلْمِيَّةُ الشَّخْصِ .

الثاني : عِلْمِيَّةُ الْجِنْسِ .

فَعِلْمِيَّةُ الشَّخْصِ تَكُونُ فِيمَا يَعْنِي الْوَاضِعُ مَعْرِفَةَ أَحَادِهِ ، فَتَكُونُ فِيْمَنْ يَعْقِلُ ،

وَتَكُونُ فِي الْمَخَالِطِ مِمَّا لَا يَعْقِلُ نَحْوُ : دَاحِسٍ ، اسْمُ فَرْسٍ مَعْسُوفٍ ،

وَكذلكَ لَاحِقُ (٣) وَأَعُوجُ (٤) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ الْمَوْضُوعِ

(١) الجمل ص ٢٧

(٢) نفس المرجع

(٣) من خيول غني / انظر أنساب الخيل لابن الكلبي ص ٢٢

(٤) في الأصل " أعرج " تحريف ، وعن " أعوج " يقول ابن الكلبي رواية

عن ابن عباس رضي الله عنهما في أنساب الخيل ص ٢١ : " أعوج كان

سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان لملك من ملوك كندة ، فغزا بسني

سليم يوم علاف ، فهزموه واخذوا أعوج فكان أوله لبني هلال " وانظر

ص ١٦ من المصدر نفسه .

للخيل ، لتفصل فرسا من فرس ، وكذلك الجديل (١) وشدقم (٢) اسمان لفحلين من الإبل بنجيان ، لأن الإبل أيضًا كانت مخالطة للعرب ، وكانوا ممن يعنيه معرفة آحاد الإبل ، كما كانوا يعنيه معرفة آحاد الخيل . وكذلك أسماء البلدان نحو : مكة ، وخراسان ، وغير ذلك من أسماء البلدان ، لأن البلدان مما يعني الناس معرفة آحاده .

وعلمية الجنس تكون فيما لا يعينك معرفة آحاده ، وهو غير المخالط نحو : الأسد ، والذئب ، والوحوش والحشرات ، فالذي يعينك نسي هذه الأشياء وما أشبهها معرفة حقائقها ، فوضعوا لكل حقيقة اسمًا ليفصلوا بين الحقائق في الذهن ، فقالوا لحقيقة الأسد التي تبقى في ذهن من عاين الأسد : أسامة ، وكذلك أوس وضع

علمًا لحقيقة الذئب التي تبقى في ذهن من عاين الذئب (٣) ، وكذلك ابن قتر اسم علم لضرب من الحيات (٤) ، وتوجد مفردات ومضافات ، كما توجد الأسماء التي هي أعلام للآحاد ، ووضعت لتفصل شخصًا من شخص . وسيعود الكلام في هذا في باب المعرفة والمنكرة فإن أبا القاسم تعرض للكلام فيها هناك . (٥)

(١) في اللسان (جدل) : " وجديل : فحل طهرة بن حيدان "

(٢) فحل كان للنعمان بن المنذر / اللسان " شدقم "

(٣) انظر التاج (أوس) ٤٢٤/١٥

(٤) الكتاب ٩٥/٢ ، التاج (قتر) ٣٦٥/١٣

(٥) الجمل ص ١٩٢

قوله : (والمضرب) (١)

اعلم أن الاسم لا يضمّر إلا بعد أن يُعرف ، ويكون معك ما يفسره ، ويدل

على الذي تريده به .

والمضرب على ثلاثة أقسام : متكلم ومخاطب وغائب . **فمنها** ثر المتكلم

تفسرها المشاهدة ، وكذلك ضمائر الخطاب .

وضمائر الغيبة توجد على خمسة أقسام :

أحدها : أن يُفسرها ما قبلها ، وذلك نحو : زيدٌ ضربته .

الثاني : أن يُضمّر على شريطة التفسير ، وهذا يكون في أبواب أربعة :

أحدها : ضمير الأمر والشأن .

الثاني : الضمير في باب نعم وبئس .

الثالث : الضمير في "رَبِّهِ رَجُلًا" .

الرابع : في باب الأعمال إذا عملت الثاني ، والأول يطلب عمده ،

نحو: ضربتُ وضربتُ زيدا ، وسيأتي الكلام في هذا في أبوابه .

وهذا خارجٌ عن القياس ، فلا يقاس على هذه الأبواب الأربعة غيرها .

الثالث : أن يعود على ما يتضمنه اللفظ المتقدم وذلك نحو قوله تعالى :

(وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ) (٢)

(١) الجمل ص ٢٧

(٢) سورة ص آية ٣٢

فالياء عائدة على الشكر ، ولم يتقدم ذكر الشكر وإنما تقدم ما يقتضيه ، لأنَّ الفعل يقتضي الحدث . فتشكروا يقتضي الشكر .

الرابع : أن يعود على ما يقتضيه سياق الكلام .

الخامس : أن يضم الاسم لأنه يعلم أن ليس يصح في الموضع غيره ، وذلك نحو قوله سبحانه ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ^(١) فالضمير في (توارت) يعود على الشمس ، وإن لم يجز لها ذكر ، لكن يعلم أنه لا يصح في الموضع غيرها ، وكذلك قوله سبحانه ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٢) فالياء ضمير الدنيا ، ولم يجز ذكر قبل ذكر (٣) ، لكن يعلم أنه لا يصح في الموضع غيرها . فعلى هذه الخمسة يأتي ضمير الغائب .

ثم إن الضمائر من جهة أخرى توجد على ثلاثة أقسام : ضمائر مرفوعة وضمائر منصوبة ، وضمائر مخفوضة .

فالضمائر المرفوعة : متصلة ومنفصلة ، فالمنفصل اثنا عشر ضميرا .

أنا : للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا .

نحن : للمتكلم ومعه غيره ، واحدا كان أو أكثر ، مذكرا كان أو مؤنثا .

أنت : للمخاطب المذكر .

(١) سورة ص آية ٣٢

(٢) سورة الرحمن آية ٢٦

(٣) هكذا ، ولعل الصواب حذف " ذكر " الثانية .

- أَنْتُمَا : للمخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين .
 أَنْتُمْ : للجميع المذكر المخاطب .
 أَنْتِ : للواحدة المخاطبة .
 أَنْتُنَّ : لجماعة النسوة إِذَا كُنَّ مَخَاطَبَاتٍ .
 هُوَ : للواحد المذكر الغائب .
 هِيَ : للواحدة المؤنثة . (١)
 هُمَا : للثنتين الغائبتين مذكرين كانا أو مؤنثين .
 هُمْ : للجمع المذكر الغائب .
 هُنَّ : للجمع المؤنث إِذَا كُنَّ غَائِبَاتٍ .
 والمُعْتَصِلَةُ عند أَبِي الْحَسَنِ اثْنَا عَشَرَ :

ضَرَبْتُ ، ضَرَبْنَا ، فَتُ نَظِيرُ أَنَا // ، وَ(نَا) نَظِيرُ نَحْنُ ٤٩

ضَرَبْتَ : نَظِيرُ أَنْتَ

ضَرَبْتُمَا : نَظِيرُ أَنْتُمَا

ضَرَبْتُمْ : نَظِيرُ أَنْتُمْ

ضَرَبْتُنَّ : نَظِيرُ أَنْتُنَّ

ضَرَبَ : نَظِيرُ هُوَ

ضَرَبَا : نَظِيرُ هُمَا

(١) يريد المؤنثة الغائبة .

ضَرَبُوا : نظير هم

ضَرَبْنَ : نظير هن

وزاد سيبويه الياء من تفعليْن ، وهي عند أبي الحسن علامة للتأنيث ،
بعنزة التاء في قامت (١) ، وَيَطُلُّ هذا بِأَنَّكَ تقول ؛ الهندان قامتا ،
تسقط التاء مع ضمير التثنية ، لِأَنَّ التاء دليلاً على تأنيث الضمير ، فكما
يحتاج الى معرفة تأنيث المفرد ، يحتاج الى تأنيث التثنية ، ولا تقسول ؛
أنتما تضربيان فتثبت الياء مع ظهور التثنية ، ولا شك أنه يحتاج الى
معرفة تأنيث ضمير التثنية ، كما يحتاج الى معرفة تأنيث المفرد ، ومع ذلك
فإن الياء لم تثبت علامة للتأنيث ، فضمائر الرفع المتصلة عند سيبويه
ثلاثة عشر ضميراً ، فتأتي على هذا ضمائر الرفع خمسة وعشرين ضميراً •

والضمائر المنصوبة متصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة اثنا عشر :

إِيَّايَ : وهي نظير أنا

وإِيَّانَا : وهي نظير نحن

وإِيَّاكَ : وهي نظير أنت

وإِيَّاكِ : وهي نظير أنتِ

وإِيَّاكُمَا : نظير أنتما

وإِيَّاكُمْ : نظير أنتم

إِيَّاكُنَّ : نظير أنتنَّ

[إيآء : نظير هو] (١)

إيآهما : نظير هما

إيآهم : نظير هم

وإيآها : نظير هي

وإيآهن : نظير هن

ونذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنَّ الضمير هنا (إيآء) ، ومازاد على الضمير فهو حرفٌ يدلُّ على الأفراد والتثنية والجمع ، وعلى الخطاب ، وعلى المتكلم ، وعلى الغيبة (٢) ، وكذلك مذهبيهم في أنتَ وأنتِ ، وأنتَما وأنتِمْ وأنتُنَّ ، الضميرُ عندهم إنما هو (أَنْ) ، ومالحقُه حرفٌ لبيان الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . (٣) وكذلك الكاف فسي ذلك خطابٌ .

(١) سقط ما بين الحاصرتين من الأصل .

(٢) ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنَّ "إيآء" عمادٌ ، والضمير هو: الكاف

والهاء والياء من "إيآك" وإيآء ، وإيآي وفروعها . انظر المسألة فسي

الكتاب ٣٥٥/٢ ، سر صناعة الاعراب ٣١١/١ فما بعدها ، شرح

المقدمة المحسبه ١٥٢/١ ، الانصاف ٦٩٥/٢ ، شرح المفصل

٩٨/٣ ، شرح الكافية ١٢/٢ ، همع الهوامع ٢١٢/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٢/٣ ، الانصاف ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ ، شرح المفصل

٩٥/٣ ، شرح الكافية ١٠/٢ ، ارتشاف الضرب ص ٣٠٩ .

الجنى الدانى ص ٥٨ ، همع الهوامع ٢٠٧/١ ، التصريح

١٠٣/١ .

والمتصله اثنا عشر :

ضَرَبْنِي : والضمير إنما هو الياء ، والنون وقاية لحقت لِتَقِيَّ الفعسل
عن الكسر ، كما لحقت النون فِي مَنِي وَعَنِي لتقي الحرف عن الكسر ،
وتبقيه على السكون ، وهذا نظير ضَرَبْتُ في المرفوع .
وَضَرَبْنَا نظير ضَرَبْنَا ، ولا فرق فيهما بين المرفوع والمنصوب إلا سكون آخر
الفعل .

وَضَرَبْتُكَ نظير ضَرَبْتُكَ

وَضَرَبْتُمَا نظير ضَرَبْتُمَا

وَضَرَبْتُمْكَ نظير ضَرَبْتُمْكَ

وَضَرَبْتُكَ نظير ضَرَبْتُكَ

وَضَرَبْتُكَنَّ نظير ضَرَبْتُكَنَّ

وَضَرَبْتُهُ

وَضَرَبْتُهَا

وَضَرَبْتُهُنَّ ، على حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ .

والمخفوضة اثنا عشر ، ولا تكون إلا متصلة وهي : لِي ، وَلَنَا ، وَلَسْتُكَ ،
وَلَكُمَا ، وَلَكُم ، وَلَكِنَّ ، وَلَهُ ، وَلَهَا ، وَلَهُمَا ، وَلَهُمْ ، وَلَهُنَّ .

فقد تحصل مما ذكرته أَنَّ الضمائر المتفق عليها ستون ضميراً ، وزاد

سببويه الياء من تفعلين فهي عنده أحد وستون ضميراً ، والمذكر والمؤنث

فيها (١) يتفقان في التثنية على حَسَبِ مَا أَعْلَمْتُكَ .

قوله : (وَالْمَبْهُمُ) (٢)

(١) في الاصل : فيهما

(٢) الجمل ص ٢٧

اعلم أنَّ المبهماتِ هي : الأسماءُ التي يُشار بها ، وسميتُ مبهمةً لوقوعها على كلِّ شيءٍ ، إلاَّ أنَّها معارفٌ لحضور ماتقع عليه ، والإشارة إليه ، وهي على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يُشار به للقريب ، وتلك خمسة (ذا) للمذكر (زان) للمذكرين (ألى) للجمع مذكرا كان أو مؤنثا ، (نى) و (تى) ، المؤنثة ، (تان) للمؤنثتين ، ومن العرب من يقول : (تا) للواحدة ، وعليه جاءت التثنية ، ومن العرب من يبدل (ا) من الياء ها في الوقف فيقول : (نى) في الوصل و (نه) في الوقف ، ومن العرب من يقسول : (نه) في الوصل والوقف ، وهذا من باب اجراء الوصل مجرى الوقف كما قالوا : أفعى ، وأفعو في الوصل (٢) ، لانهم يبدلون بها في الوقف ، ومن العرب من يقول : (نيه) في الوصل فيجره بجرى (بيم) ^(٣) فإذا وقف قال : (نه) كما يقول بيه .

(١) تكلمة يلتئم بها الكلام

(٢) في الممتع ١ / ١٠٤ " . . . كما قالوا : أفعى ، صابه أفعا في الوقف

ثم أُجرى الوصل مجرى الوقف " وفي اللسان " فعما " : " وفي حديث

ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن قتل المحرم الحيات فقال : لا

بأس بقتله الأفعو ، ولا بأس بقتل الحدو ، فقلب الألف فيهما واوا في

لغته ، أراد الأفعى ، وهي لغة أهل الحجاز . . . " وفي الاصل :

" وأفعوا " بزيادة ألف بعد الواو .

(٣) في الاصل " مجرايه "

القسم الثاني : ما يشار به للوسط ، وذلك خمسة : (ذاك) للمذكر ،
 (ذانك) للمذكرين ، ، (أولئك) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، ومسمن
 العرب من يقول : (ألك) . (تيك) للواحدة المؤنثة ، (تانك)
 للاثنتين .

القسم الثالث : ما يشار به للبعيد ، (ذلك) للواحد المذكر ، (ذانك)
 يتشديد النون للمذكرين . قرأ ابن كثير و أبو عمرو (فذائك برهانان) (١)
 (أولئك) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، ومن العرب من يقول : ألك (٢)
 وتلك : للواحدة المؤنثة ، تانك بتشديد النون للمؤنثتين . قال الكسائي :
 من قال : أولك فواحدهم ذاك ، ومن قال : أولئك فواحدهم ذلك (٣)
 ولا أعلم فيما ذكرته // خلافاً إلا أن العرب قد تتسع فتضع الشيء موضع
 الشيء فتقول : ذلك للقريب ، والأصل ما ذكرته . وتقرن العرب بما هو إشارة
 للقريب : (ها) التي هي للتنبيه مع الإشارة إلى الوسط . وأكثر ما يوجد
 مع المؤنث لما ذكرته قال :

- (١) سورة القصص آية ٣٢ بكسر النون مشددة من " ذانك " وهي قراءة ابن
 كثير وأبي عمرو كما ذكر المؤلف/ انظر السبعة ص ٤٩٣ ، حجة القراءات
 ص ٥٤٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٨١
 (٢) انظر اللسان " ألك "
 (٣) انظر الكسائي في اللسان " ألك "

وقد لخص الغافقي من شرحه للجمل ص ١٧ ، وابن الفخار في شرحه
 ص ٤١-٤٢ ما ذكره المؤلف ثم قال ابن الفخار : " هذا الترتيب
 كله على طريقة علماء سبته ، ومن الناس من أنكر المرتبة الوسطى ،
 وكان شيخنا أبو عبد الله بن عبد المنعم شديد الإنكار لذلك التقسيم
 وقائلاً بالثاني . . "

- ٤١ - وليس لعيشنا هذا مهابةٌ وليست دارنا هاتما (٢) بدار (٢)
 وأما قوله تعالى ﴿ هَا أَنْتُمْ أَوْلَا ﴾ (٣) فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ : أَنْتُمْ
 هو لا ، فَأَعْتَنِي بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ فَقَدِّمُ ، وَأَنْ لِيَكُونَ (ها) التَّنْبِيهِ ، وَلَا تَكُونَ الْمُقْرُونَةَ
 بِالْإِشَارَةِ كَمَا تَقُولُ : هَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَيَكُونُ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ ﴿ هَا أَنْتُمْ
 هُوَ لَا ﴾ (٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 قوله : (وما عرف بالألف واللام) (٥)

- (١) في الاصل : " الدنيا " وهي رواية أخرى ذكرها الأزهري في
 التهذيب ٣٨٥/٥ ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٧١/٢ ،
 لكن قول المؤلف " وتقرن العرب " بما هو إشارة الى القريب " ها " التي
 هي للتنبية . . . ، وأكثر ما يوجد مع الموثث " يدل على أنه أورد البيت
 شاهدا على اقتران " ها " التنبية باسم الإشارة " تا " وهذه الرواية
 جاء البيت في الكتاب وغيره ، أما على الرواية التي ذكرها الأزهري وابن
 السيرافي ، وجاءت في الأصل فلا شاهد في البيت .
 (٢) البيت لعمران بن حطان السدوسي ، شاعر أموي من الخوارج / انظر
 الشاهد في شعر الخوارج ص ١٨ ، الكتاب ٤٨٨/٣ ، شرح أبيات
 لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، المقضب ٢٨٧/٢ ، ٢٧٧/٤ ، شرح
 المغفل ١٣٦/٣ ، اللسان " مه " وروايته كرواية التهذيب ، مغنى
 اللبيب ص ٨١٨ شرح شواهد ٩٢٦/٢ ، خزنة الأدب ٤٤٠/٢
 (٣) سورة آل عمران آية ١١٩ ، وانظر توجيه الآية في معاني القرآن ٥٢٣١/١
 ٢٣٢ اعراب القرآن للنحاس ٣٦٠/١ .
 (٤) سورة آل عمران آية ٦٦
 (٥) الجمل ص ٢٧

اعلم أنَّ الألف واللام توجد للعهد في شخصٍ بعينه نحو : الرجل الذي
 جاءني أمس ، وتكون للعهد في الحقيقة فتقول : الرجل خيرٌ ممن
 المرأة ، لا تريد بذلك رجلاً بعينه ، بل تريد الحقيقة التي في ذهن
 الصالحة لكلِّ شخصٍ ، ممن هو على هذه الحقيقة ، وأما قولهم : النجم
 للثريِّ فهو من القسم الأول ، إلاَّ أنَّه غلبَ على الثريِّ بعرف الاستعمال ،
 كما غلبَ ابنُ مسعود وابنُ عباس وابنُ عمرُ على العبادلة ، وكذلك ابنُ
 الصَّعِقِ غلبَ على يزيد (١) ، وهذا كله راجع لعرف الاستعمال وأما
 الدبرانُ (٢) والثريُّ فهما بمنزلة الشمس والقمر ، وضعت لتقع عليهما
 وعلى كلِّ ما هو من جنسهما ، إلاَّ أنَّهما لما اتحدا ولم يوجد من ذلك
 الجنس إلاَّ واحدٌ بعينه ، وقع عليه وتعيين .

وأما قولهم : العباس في اسم الرجل فلم يريدوا التسمية بمنزلة زييد
 وعمر ، وإنما أرادوا المتصف بالعبوسة حتى شهِرَ بها ، وغلبَ عليه
 لذلك هذا الاسم . وهذا منهم على جهة التفاؤل ، وعلى هذا
 يحمل كل ما يأتي من هذا النوع ، فإنَّ جاء شيء لم يُعرفَ معناه

(١) الصَّعِقُ هو : عمرو بن خويلد الكلابي سمي الصَّعِقُ لأنه أصابته
 صاعقة في الجاهلية انظر الاشتقاق ص ٢٩٧ ، معجم الشعراء ص ٦١
 اللسان والتاج "صعق" خزنة الأدب ٢٠٦/١ .
 (٢) في التاج ٢٦٣/١١ "دبر" والدبران محرّك ، نجم بين الثريا
 والجوزاء ويقال له التابع التوبيخ ، وهو (منزل للقمر) سمي دبرانا
 لأنه يدبر الثريا . وانظر اللسان "دبر"

فإنما ذلك لأمر عَرَفَهُ غَيْرَكَ أو شيء عَرَفَهُ الْمُسَمَّى الْأَوَّل ، ثم رُفِضَ اسْتِعْمَالُهُ
وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي (الذِي) وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ
فَهِيَ زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ بِالصَّلَةِ بِمَنْزِلَةِ تَعْرِيفِ (مَنْ) وَ (مَا)
وغيرهما من الأسماء الموصولة ، وكأنها زيدت لتوكيد التعريف وأما مجسوس
الألف واللَّام بمنزلة (الذِي) فشيء لا يعرف إلا في الشعر قليلا نحو قوله

* ما أنت (١) بالحكم الترضى حكومته * [٧]

قوله : (وما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ تَعَرَّفَ بِهِ) (٢)

اعلم أَنَّ مَا أُضِيفَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّهُ فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ يُوجَدُ نَكْرَةً غَيْرَ مَعْرِفَةٍ :

أحدها : بَابِ (رُبِّ) نَحْوَ قَوْلِهِمْ : رَبِّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ (٣) ، وَهَذَا لَا يَكُونُ
إِلَّا نَكْرَةً ، لِأَنَّ (رُبِّ) لَا تَخْفُضُ إِلَّا النِّكَرَاتِ .

الثاني : فِي كُلِّ نَحْوِ قَوْلِهِمْ : كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهَمٍ (٤) ، وَهَذَا

تُوجَدُ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِنْ رَفَعْتَ (وَسَخَلَتْهَا) كَانَ مَعْرِفَةً ، وَإِنْ خَفَضْتَ (وَسَخَلَتْهَا)

كَانَ نَكْرَةً ، لِأَنَّ (كُلًّا) هُنَا لَا تَخْفُضُ إِلَّا النِّكَرَاتِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " مَا أَنَا " وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ / انظر ما تقدم ص ٢٠

(٢) الْجَمَلُ ص ٢٧

(٣) الْكِتَابُ ٢ / ٥٤

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ٢ / ٨٢ ، ٣٠

الثالث : باب (لا) نحو قولهم : لا رجل وأخاه (١) ، وهذا لا يكون إلا نكرة لأنَّ (لا) لا تُنصب إلا النكرات .
الرابع : (أي) في قولهم :

٤٢ * أَيُّ فِتْيٍ هَيَّجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا * (٢)

وهذا أيضا لا يكون إلا نكرة ، لأنَّ (أَيُّ) هنا لا تُخَفِّضُ إلا النكرات .
الخامس : قولهم : هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان ، (٣) من رفع الرافعيين جعل فصيلها نكرة ، لأنَّ المعرفة لا تُوصَفُ بالنكرة ، ومن جعل الفصيل هنا معرفة - وهو الأكثر - قال : هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين النصيب (٤) على الحال ، والتقدير في هذا كله الانفصال : والتقدير : كلُّ شاةٍ وسُخِّلَتْ لها ، وُرِبَّ رجلٌ وأخٌ له ، وأَيُّ فِتْيٍ هَيَّجَاءُ أَنْتَ وَجَارِ لَهَا .

(١) في المصدر نفسه ٣٠٠ / ٢ = ٣٠١ * . . فأما من قال : كل شاةٍ وسُخِّلَتْها بدرهم فإنه ينبغي له أن يقول : لا رجل لك وأخاه . . *

(٢) تمامه كما في الكتاب ٥٥ / ٢

* إذا ما رجالٌ بالرجال استقلت *

وانظر المصدر نفسه ١٨٧ / ٢ ، الأصول ٣٩ / ٢ ، المحاجة بالسائل

النحوية ص ٩٥ الرد على النحاة ص ١٠٩ ، شرح عمدة الحافظ

ص ٤٤٨ ، ص ٦٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٩٥٨ .

(٣) (٤) الكتاب ٨٢ / ٢ .

ولا رجل وأهاله ، وماعدا هذه الأبواب الأربعة فإن المضاف الى المعرفة لا يكون إلا معرفة إلا أربعة : أحدها : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، الثاني : أفعال من نحو قولهم : مررت برجل أفضل الناس ، الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والرابع : مثلك وشبهك ، وما جرى مجراها ، ولك في مثل هذا أن تقصد (١) التعريف فتعرف إلا الصفة

المشبهة باسم الفاعل ، فإنها لا تتعرف بالإضافة أبدا ، وأما قولهم : دار الآخرة ، ومسجد الجامع بالإضافة فيه معرفة وإن لم يكن القصد بالإضافة إلا التخفيف و // سنين هذا كله في أبوابه لعله . (٢)

قوله : (وتقول : جائي زيد الراكب ، ولو قلت : جائي زيد ركب على أن تجعل ركباً نعتاً لزيد لم يجز) (٣) .

قد تقدم أن المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ، وراكب نكرة ، فلا يجرى صفة على المعرفة .

قوله : (ولكن إن جعلته بدلاً جاز) (٤)

في البديل قبح ، لأنه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ،

(١) في الأصل : تفصل " بالقاء واللام تحريف

(٢) انظر ماسماتي ص

(٣) الجمل ص ٢٧

(٤) الجمل ص ٢٧ وفيه " اذا جعلته "

لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل والمشتق لا يلي العوامل ، فلا بدُّ أن يكون
الأصل : جائي زيدٌ رجلٌ راكبٌ ويكون من قبيل قوله تعالى ﴿ لِنُسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ
نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ (١) وهذا ذكره سييويه فإنه قال : تقول : هَذَا زَيْدٌ مُعْطَلِسِقٌ
فيجوز لك في مطلق ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون خبراً عن هذا ، الثاني
أن يكون خبراً مبتدأً محذوف .

الثالث : أن يكون بدلاً من زيد ، وهذا معنى كلامه ، (٢) وإن اختلف
لفظه .

قوله : (وإن جعلته حالا فنصبته كان أجود) (٣) لأنك إن نصبته على الحال
لم يلقك فيه شيء ، وإن جعلته بدلاً كان فيه ما ذكرته من إقامة الصفة مقام
الموصوف ، على ما بينته .

قوله : (وإذا تقدمت نعت النكرة عليها نصب على الحال) (٤)

اعترض الناس هذا الكلام ، فقالوا : النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإذا
قلت : هذا مقبلاً رجل لم يتقدم من قولك : هذا رجل مقبلاً ، إنما تقدم
من النصب على الحال ، لأن النعت لا يكون إلا تابعاً .

(١) سورة العلق آية ١٦

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٣-٨٦ ، وانظر شرح الجمل لابن العريف ل ٢١

(٣) الجمل ص ٢٧ وفيه " منصبه " وفي الخطيتين " فنصبته " كما هنا

(٤) الجمل ص ٢٧

قلت : إنما أراد إذا تقدم ما يجوز أن يكون نعتاً للنكرة ، فإنه ينصب على الحال ، فتسامح في العبارة ، فسماه نعتاً لجوازه أن يكون نعتاً مع التأخير ، وهذا النسوع موجود في كلامه كثيراً ، وسأنبه عليه في مواضعه إن شاء الله .

وهذا الكلام يحتاج إلى بسط ، وذلك أن تقول : النكرة لا تخلو أن تكون مخفوضة ، أو مرفوعة ، أو منصوبة ، فإن كانت النكرة مخفوضة ، فلا يجوز ذلك عند البصريين ، فلا تقول : مررت ضاحكةً بإمرأة ، وإن كنت تقول : مررت بإمرأة ضاحكة ، كما لا تقول : مررت ضاحكةً بهند ، وإنما تقول : مررت بهند ضاحكةً ونهت على هذا سيبويه (١) ، وخالف في هذا الكوفيون ، ولم يسمعه وإنما أجازوه بالقياس (٢) ، وسيأتي الكلام في تعليل هذا في باب الحال مستوفى (٣) .

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤

(٢) ممن ذهب إلى هذا أبو الحسن بن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان وابن مالك واحتجوا بشواهد متعددة منها قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ﴾ سورة سبأ آية ٢٨ - ومنها قول الشاعر :
فات تك أن وان أصبت ونسوة
فلن تذهبوا فرغا بقتل حبال
انظر شرح اللمع لابن برهان ص ١٢٣ - ١٢٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ، فمابعدا ، شرح الكافية ١/٢٠٧ ، توضيح المقاصد ٢/١٤٨ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ،
التصريح ١/٣٧٩ ،
(٣) انظر ماسياتي ص

فإن كانت النكرة مرفوعة أو منصوبة ، فيجوز أن تتقدم إن كان معك ما يصح أن يعمل في الحال ، والذي يعمل في الحال بإتفاق : الفعل ، ومعنى الفعل ، فمثل الفعل : جائئني اليوم رجل عاقل ، فيجوز أن تقول : جائئني اليوم عاقلاً رجلاً ، وكذلك جائئني اليوم ضاحكاً رجلاً ، ومثال معنى الفعل : هسندا رجلاً ضاحكاً ، فيجوز أن تقول : هذا ضاحكاً رجلاً لأن في (هذا) معنى التنبيه وكذلك : في الدار ضاحكاً رجلاً ، وأنشد سيويه :

٤٣ - * رطية موحشاً طلل * (١)

ومن أبيات الحماسة :

٤٤ - * وفي الأرض ميثوثاً شجاع وعقرب * (٢)

(١) البيت لكثير كما في ديوانه ص ٥٥٦ ، وتامه

* يلوح كأنه خلل *

وانظر الكتاب ١٢٣/٢ ، معاني القرآن ١٦٧/١ ، مجالس العلماء ص ١٧٤ ، الخصائص ٤٩٢/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٢٣/٢ ، أمانى ابن الشجرى ٢٦/١ ، أسرار العربيه ص ١٤٧ ، المرتجل ص ١٦٦ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، تبیین المشكل ص ٢٤ ، مغنى اللبيب ص ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦ ، شرح شواهد ٢٤٩/١ ، خزنة الآداب ٥٣٣/١ .

(٢) لبعض بني فقمس ، و صدره :

* وهلاً أعدوني لمثلي تفاقدا *

انظر الحماسة ص ٦٨ ، وشرحها للمرزوقي ٢١٤/١ ، وفيهما " ميثوث " بالرفع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

واختلف النحويون في الابتداء ، فمنهم من ذهب الى أنه يجوز أن يعمل (١) في الحال ، وهو ظاهر كلام أبي القاسم في النصف الثاني (٢) ، ويظهر من كلام سيويه بعض ظهوره ، وأكثر النحويين على منعه ، فعلى هذا يكون الخلاف في قولك : زيدٌ ركباً صاحبك ، فأكثر الناس لا يجيزه إلا على تقديره إذا كان ، ولا يجوز على غير ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في باب الحال (٣) .

قوله : (وإذا تكررت النعوتُ فإن شئتَ اتبعتها الأول) (٤)
اعلم أن الإتيان والقطع يكون مع تكرار النعوت ، ومع عدم تكررها ، وسأبين بعد إن شاء الله ، لم قال أبو القاسم : (وإذا تكررت النعوت) فيجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ العاقلُ ، وتنصبه باضمار فعل ، وترفعه باضمار المبتدأ ، وإنما تفعل هذا إذا كان زيدٌ معلوماً ، ولم تأتِ بالنعوت لتزِيلُ

(١) في الأصل " يقال " تحريف .

(٢) في الأصل : " وهو ظاهر كلام سيويه في النصف الثاني " ولعل

الصواب ما أثبت بدليل قوله بعد " ويظهر من كلام سيويه . . . " وقوله

فيما سيأتي ص ، الثاني الابتداء ، فيظهر من قول أبي القاسم

في باب الموصولات أن الابتداء يعمل في الحال "

(٣) انظر ما سيأتي ص

(٤) الجمل ص ٢٧ .

اشترك الاسم ، ولو جئت بالنعته للبيان لم يجوز إلا الإتياع ، ولم يجوز القطع ، وإنما يجوز القطع إذا كان الاسم معلوماً ، وجئت بالصفة للمدح أو السدِّم أو الترحم ، فإن قلت : مررتُ بزيدٍ ، وأنت تظن أنه معلومٌ عند مخاطبك مَنْ تعنى ، ثم تبين لك أنه قد أشكل عليه مَنْ تعنى ، فيجوز أن تنصب باضمار فعل ويجوز أن ترفع // باضمار المبتدأ فتقول : الخياطُ بالرفع ٥٢ والنصب ، ويجوز لك إظهار الفعل وحذفه ، وكذلك إظهار المبتدأ وحذفه فتقول : أعني الخياطُ إن نصبت ، أو : هو الخياطُ إن رفعت . (١) وأما إذا كانت الصفة المأرتي بها للمدح أو الترحم ، ثم قطعت فنصبت باضمار فعل ، أو رفعت باضمار المبتدأ ، فلا يجوز إظهار الفعل ، ولا إظهار

(١) قال المرادى في توضيح المقاصد ٣ / ١٥٤ " وان كان لتخصيص ، وليس أحد الثلاثة نحو : مررت بزيد الخياط " جاز قطعه الى الرفع على اضمار " هو " والى النصب على اضمار " أعني " . . . وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن ابي الربيع " وقال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٤ في معرض حديثه عن " مررت بزيد الخياط : " وأكثر الناس على لزوم الاتباع فيه ونهيب الاستاذ أبو الحسين ، ومن لقيناه من أشياخ سبته الى جواز على الأمرين وجهين مختلفين . . . " ثم أجمل ما ذكره المؤلف هنا .

المبتدأ ، وجوز أن تُتبع ثم تقطع فتقول : مرت بأخوتك الظرفاء الكرام^١
العقلاء ، وجوز أن تنصب الثاني باضمار فعل ، وترفع الأول باضمار
المبتدأ ، والعكس فتقول : مرت بأخوتك الظرفاء الكرام العقلاء تفصيلاً
الكرام وترفع العقلاء ، واختلف النحويون في الإتيان بعد القطع فمنهم من أجازة
وقال : ليس فيه إلا الفصل بين الصفة والموصوف ، وهذا جائز ، ومنهم
من منعه وقال : الأصل في صفة المدح والذم والترحم القطع ، لأن
المقصود الإخبار بحاله وصفته بعدما تم الإخبار عنه بفعله ، ألا ترى أنك
إذا قلت : مرت بزيد العاقل ، وأنت قد جئت بالعاقل للمدح فقدم
حصول إخبارك بالمرور ، ثم جئت بعد ذلك بكلام تقصد به غير الكلام
الأول ، وهو المدح والتعظيم ، إلا أن العرب أجرتُه فعلاً ، لأنه
يفهم منه في الأول صفة ، فجرى لذلك مجرى ما جرى به للبيان من
الصفات ، فإذا قطعوا وجاءوا على القياس ، فيكون رجوعهم بعد ذلك
إلى النعت نقضاً للغرض ، ويجرى هذا مجرى العودة على المعنى بعد
اللفظ ، والعودة على اللفظ بعد المعنى ، والعودة إلى المعنى بعد
اللفظ صحيحة لا خلاف فيها ، العودة إلى اللفظ بعد المعنى خروج^٢
عن القياس ونقض للغرض ، وقد اختلف الناس في هذا أيضاً ، كما اختلفوا
في الفصل الأول ، والأقوى ألا يتبع بعد اللفظ ، وألا يعاد على
اللفظ بعد العودة على المعنى ، (١) وكان الاستاذ أبو علي^٣

ينشد في هذا الموضع ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧ / ١ ، غاية الأمل ١ / ص ٦٤

٤٦- اذا انصرفت نفسى عن الشئ* لم تكذب اليه بوجه آخر الدهر تقبل (١)

وهذا الذى يظهر من كلام أبى القاسم ، لأنه قال فى قول خرنق (٢)

٤٦ - النازلين بكلِّ معترأه والطيِّيون معاقِد الأُزُر (٣)

التقدير: " وهم الطيِّيون " ، ولم يجعل : والطيِّيون وإن كان مرفوعاً ، معطوفاً على الذين ، لأنه لو فعل ذلك لكان اتباعاً بعد القطع .

قوله : (وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض) (٤)

(١) البيت من حماسية لمعن بن اوس المزنى صحابى ، شاعر مجيد من الحضرمين

مدح جماعه من الصحابة رضوان الله عليهم ، كان معاويه رضى الله عنه يشنى

على شعره / ترجمته فى معجم الشعراء ص ٣٢٢ ، اللانى ٢ / ٧٣٣ ، الاصابه

٣ / ٤٩٩ " ترجمة رقم ٨٤٥١ ، خزانه الادب ٣ / ٢٥٨

ديوان ص ٩٤ ، الحماسه ص ٣٢٧ ، شرحها للمرزوقى ٣ / ١١٣١ .

(٢) فى الاصل : " خرنق "

(٣) البيت لخرنق بنت بدر بن هفان أخت طرفه بن العبد لأمه / انظر

ديوانها ص ٢٩ ، الكتاب ٢٠٢ / ١ ، ٥٧ / ٢ ، ٥٨ - ٦٤ ، شرح أبياتسه

لابن السيرافى ١٦ / ٢ ، معاني القرآن ١ / ١٥٥ ، الأصول ٢ / ٤٠ ،

الجميل ص ٢٨ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١١ ، الحلل ص ١٥ ، الفصول

والجميل ص ١١ ، ٦٦٥ ، ٣٩٩ ، اعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٣١ ، المحتسب ١٩٨٢

أمانى ابن الشجرى ١ / ٣٤٥ ، الانصاف ٢ / ٤٦٨ ، ٧٤٣ ، نتائج الفكر

ص ٢٤٥ - ٢٤٨ ، همع الهوامع ٥ / ١٨٣ ، التصريح ٢ / ١١٦ ، خزانه

الادب ٢ / ٣٠١ .

(٤) الجمل ص ٢٨

(٥) الجمل ص ٢٨

اعلم أنَّ النعوت يعطف بعضها على بعض بجميع حروف العطف ، عدا (حتى) فإنَّ العطفَ في النعوت يبعد فيها ، مع أنَّ العطفَ بحتى قليل ، فتقول : مررت بزيدٍ العاقلِ والكريمِ والصالحِ ، وتقول في الفاء : مررت بزيدٍ الغاويِّ فالغانمِ فالآيبِ لأنَّ الآيبَ بعد الغنيمة . قال :

٤٧ - يالهِفَ زِيَادِيٍّ لِلْحَارِثِ فَالصَّالِحِ فَالْغَانِمِ فَالْآيِبِ (١)

وتقول : مررت بزيدٍ الغانمِ الآيبِ ، إن جعلتَ بينهما مهلةً ، وتقول : مررت بزيدٍ إِمَّا العاقلِ وإِمَّا الجبانِ ، وكذلك تقول : أُمِرَّتْ بزيدِ العاقلِ أم الجبانِ ؟ ذكر هذا كله سيويه (٢) وغيره والقياس يقتضيه ، ويجوز لك في العطف بالواو أن تقطع ، فتقول : مررت بزيدِ العاقلِ والشجاعِ والكريمِ. تنصب الشجاع باضمار أعني وترفع الكريه باضمار هو ، ولا يظهر على حسبما ذكرته . ورأيت بعض (٣) ممن يتعرض لهذه الصنعة يقول : لا يصح أن يقدر هنا : أعني ، وإنما يقدر : أمدح العاقل ، وحذف أمدح ، وهذا ليس بشيء ، لأنَّ الفعل لا يحذف حتى يكون معك ما يطلبه ، ويدل عليه ، ولا بد من هذين الشرطين في كل محذوف ، والدليل

(١) البيت أول ثلاثة أبيات لابن زيابة / انظر الحماسة ص ٥٠ ، شرحها للمرزوقي ١٤٧/١ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢١٠ ، مغني اللبيب ص ٢١٦ ، همع الهوامع ١٨٤/٥ ، خزانة الأدب ٢/٤٤٣٣١/٤٣٩٧ ، وروايته " للحارث الصابح "

(٢) انظر الكتاب ٤٢٩/١

(٣) في الأصل : بعد "

إنَّما يكون قبل الحذف ، ولا يكون المفسر بعد إلا سموعاً لا يقاس كباب الاشتغال ويجرى هذا مجرى الإضمار ، لا يضم الاسم حتى يكون قبله ما يفسره ، ولا يضم على شريطة التفسير ، إلا في أبواب سموعة تحفظ ولا يقاس عليها ، وليس معك هنا ما يدل على (أمدح) فتحذفه ، وإنما يدل على أنك ممدوح ذكرك الصفة

بعد ذلك ، وكذلك إذا قلت : مررت بزيد الجبان ، لا تقدر // الفعل ٥٣
أذم ، لأنَّ الذمَّ إنما فهم من قولك : الجبان ، والحذف قبل ذكر الجبان . ثم بعد ذكر الصفة يعلم أنه ممدوح ، أو ذام + قال سيبويه : وليس كل صفة يمدح بها ، ولا كل صفة يذمُّ بها ، لا تقول : مررت بزيد النجار ، فتدبه باضمار فعل ، ولا ترفعه باضمار المبتدأ على طريقة المدح ، لأنَّ العرب [لا] (١) تمدح بهذا . صفات المدح عندهم معلومة مثل : الغانم والشجاع . (٢)

وقال أيضا : ليس كل موضع يكون هذا القطع على المدح ، إنما يكون هذا حيث تعلم الصفة ما ذكرته ، أو تكون معلومة قبل ذلك ، ثم تأتي بها على جهة المدح لمن يعلم هذا ، كما تعلمه أنت . هذا معنى كلامه (٣) وقد تذكر الشخص وتصفه ، فيعلم من وصفك له التعظيم ، ثم تقطع بعد ذلك وإن كان

(١) تكلمة بها يستقيم الكلام

(٢) انظر الكتاب ٦٩/٢

(٣) انظر المصدر نفسه ٦٦/٢

قبل اخبارك مجهولا عند مخاطبك ، ومن هنا قال أبو القاسم : " وإن ا تكررت
 النعوت " عندما تتكرر يعلم من تعظيم الشخص ما لا يعلم قبل ذلك ، فيجوز
 عند ذلك القطع . ثم أنشد لخرنق بنت هفان

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
 النازلين بكل معترك والطيبون معاقدة الأزر [٤٥]

العداة : جمع عاد كما تقول : غاز وغزاة ، وفعلة بضم الفاء قياس فسي
 جمع فاعل المعتل العين نحو : غاب وغاة ، وسم بضم أوله ويفتح ، والمعنى
 أنهم سم للأعداء ، يصفهم بالشجاعة . وقوله (٢) : وآفة الجزر يصفهم (٢)
 بالكرم ، والجزر جمع جزور ، والأصل : جزر بضم الزاي ، ويجوز التسكين
 كما تقول في حمر : حمر ، وفي عنق : عنق ، ولزم التسكين هنا للوزن
 والقافية ، وكل ما أُعد من السوق والجمال للنحر مطلقا فهو جزور ، فإن أُعد
 ليكون هديا أو أضحية قيل له : بدنه ، ويقال في الشاة المعدة : جزرة ،
 والجمع جزر وجزرات ، وقوله (٢) : " والطيبون معاقدة الأزر " يصفهم (٢)
 بالعفة كما قال عنتره :

٤٨ - وَأَغْضُ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارَتِي حَتَّى يُوَارِيَ جَارَتِي مَا وَاها (٣)

(٢) كان حقه أن يقول : قولها ، تصفهم كما قال في إملائه ص ٣٩ ،

فالبيتان كما ذكر لخرنق بنت هفان .

(٣) ديوانه ص ٣٠٨

ومعاقِد منصوبٍ على التشبيه ، ويجوز في غير هذا الموضع أن يُقالَ : الطيبو
معاقِد الأزر على الإضافة ويجوز : معاقِد أزر كما تقول : مررت بالرجل
الحسن وجهاً ، والأصل : الطيب معاقِد أزرهم فنقل الضمير وصير فاعلاً
ونصب على التشبيه بالمفعول به وعلى حسب ما يتبين ذلك في باهه . (١)

قوله : (واعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمرة) (٢)

اعلم أن الأسماء على أربعة أقسام :

قسم لا ينعت ولا ينعت به ، وهو المضمرة ، لا ينعت به ؛ لأنه لا يدل على وصف
وقد تقدم أن حدَّ النعت هو : الاسم الجارى على ما قبله لإفادة وصف فيه ،
ولا ينعت هو لأمرين :

أحدهما : أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون
ظاهراً ومضمراً ، لأنَّ المضمرة وضعه مخالف لوضع الظاهر ، المضمرة إنما
يذكر حيث يعلم على من يعود ، ويكون معه ما يفسره ، والظاهر إنما وضع
لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسأله إلا به ، وسأزيد هذا بيانا في سباب
النداء بحول الله .

الثاني : ما ذكره أبو القاسم : أن " الاسم لا يضمراً إلا بعد أن يعرف " (٣)

(١) انظر ماسياتي ص

(٢) الجمل ص ٢٩

(٣) الجمل ص ٢٩

فقد استغنى عن النعت ، وهذا عللُ سيبويه . (١)

فإن قلتَ : إنما يجب هذا مع (٢) نعتِ البيان ، وقد تقدم أن النعتَ يكسون للمدح ، ويكون للذمِّ ، ويكون للترحمِّ ، ويكون للتوكيد .

قلتُ : الأصل في النعت أن يكون للبيان ، وأما نعت المدح وغيره مما ذكره ،

فليس بالأصل ، لأنَّ المقصود قد تمَّ بذكر الأول ، على حسب ما تقدم ، فلمَّا

امتنع الأصل امتنع ما جاء بالاتساع ، وعلى التشبيه به . وهذا كان الأستان

أبو علي ينفضل عن هذا الاعتراض ، وهو حسنٌ . (٣)

الثاني : يُنعت ولا يُنعتُ به ، وهو : الاسمُ العلمُ فتقول : مررتُ بزيدٍ

العاقل ، ولا يجوز أن تنعتُ بزيدٍ ، ولا بما أشبهه ، لأنَّ الأسماءَ الأعلامَ ليس

فيها دلالةٌ على الوصف ، لأنها إنما وضعت لتعيين ما وضعت عليه ، من غير

نظر إلى صفة من صفاته ، وتعيينه في جمع أحواله .

الثالث : ما ينعت وينعتُ به ، فإذا نعت لم يفصل بينه وبين نعتِه ، وإذا نعت

(١) الكتاب ٨٨ / ٢

(٢) في الأصل : " منع " ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) أجمل الاعتراضَ ^{جوازاً} عنه ابنُ الفخار في شرح الجمل ص ٦٥ ، وقال

ابنُ بزيروء في غاية الأمل ٦٤ / ١ عن الضمير : " . . . واختلفوا هل

ينعت على معنى المدح والذم أم لا فمنعه بعض المتأخرين ، وأجازوه

بعضهم ولم أر سيبويه نص عليه ، وظاهر تعليقه يقضى بجواز نعتيه

للمدح أو للذم ، واحتجاج مانعيه بأنَّه إذا امتنع فيه نعت البيان الذي

هو الأصل تبعه نعت المدح الذي هو الفرع ، باطلٌ من وجهين ؛ الأول

أنا لا ندعي واحداً منهما أصلاً سلمناه (كذا) لكن وجدنا الفروع تستعمل حيث

الأصول ، وهو كثير جداً " وانظر همع الهوامع ١٧٦ / ٥ .

لا تستعمل

والجواب

٥٤ به فصل بينه وبين منوعته ، وذلك الأسماء المبهمة ، فتقول أبهذا الرجل // ^{مررت}
 وجامنى هذا الرجل ، ورأيت هذا الرجل ، ولا يجوز أن يفصل بين هذا
 والرجل بفصل ، لأنه معه كالشيء الواحد ، وإنما صار معه كالشيء الواحد
 لأن جميع النعوت إنما هي بها لبيان وصف الأول بعد ما تبين جنسه ، ألا ترى
 أنك إذا قلت : جامنى زيد ، فقد تبين جنسه ، وإنما وقع الإشكال فسي
 الوصف فقلت : زيد العاقل ، وانفصل بذلك من غيره ، وهكذا جميع
 الصفات ، إلا المبهمة ، فإن أول ما ينضم فيه الجنس ، وجاء (الرجل) وما
 أشبهه ما يدل على الجنس لبيان ذلك من فصار عند ذلك بمنزلة (زيد) إذا
 جئت به . ثم إن وقع انضمام بعد ذلك ^{أزول} ما يدل على الصفة ، وجرى مجرى
 زيد ، فتقول : جامنى هذا الرجل العاقل ، فصار لهذا المبهمة مع صفة
 كالشيء الواحد .

فإن قلت : هذا صحيح إذا وصف بالجنس ، فإن كان الجنس معلوماً
 ووصف بما يدل على الصفة نحو : جامنى هذا العاقل ، فيجب أن يفصل
 بين الاسم ونعته .

قلت : إذا وصف المبهمة بالمشتق فإنما هو من إقامة الصفة مقام الموصوف ،
 فإذا قلت : جامنى هذا العاقل ، فالأصل أن تقول : جامنى هذا الرجل
 العاقل ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، لأن المشتقات إنما
 وضعت أن تكون جارية على الأسماء الجوامد الدالة على الجنس ، ونص أبو علي
 في الإيضاح (١) وغيره على هذا ، (٢) وهو صحيح إذا تأملت

(١) الإيضاح ٢٧٩/١

(٢) انظر الكتاب ٢٧/٢ شرح المفصل ٥٧/٣

فيجب لما ذكرته أن يجري المشتق إذا جرى على المبهم صفة مجرى الجامد ،
لأنه قام مقامه ، فالقياس أن يبقى عليه حكمه ، ويتنزل منزلته فلا يفصل بين المبهم
ونعته كأنا ما كان .

مسألة : إذا قلت : جائئى هذان الطويل ، والقصير ، فلا يجوز ، لأن
القصير نعت لأحد المبهمين فيجب ألا يفصل بينه وبين المبهم ، وأنت قد فصلت
بينهما بالطويل ، وإنما يقال في مثل هذا : جائئى هذا الطويل وهذا
القصير ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين البصريين . وكذلك لا تقول : مسرت
بهذين الطويل والقصير (١) فإن جرى المبهم صفة على ما قبله نحو : جائئى
زيد هذا فالقياس أن يفصل بينهما (٢) كما يفصل بين الأسماء كلها وصفاتها
قال الله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ ﴾ (٣) فهذه نعت لورقكم ،

(١) انظر الكعابى ٨/٢ ، الأصول ٣٢/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور

٢١٢/١ - ٢١٣

(٢) ذكر سيويه في الكتاب ٦/٢ ، والبرد في المقتضب ٤/٢٨١ ، وابن

السراج في الأصول ٣١/٢ ، والفارسي في الايضاح ١/٢٧٩ ، أن

العلم يوصف بالأسماء المبهمة - أسماء الإشارة - نحو : مررت بزيتك

هذا ، ويعمرونك ، ولم يذكروا ان القياس الفصل بين اسم وبين

منعوتة .

(٣) سورة الكهف آية ١٩ .

ويجوز أن يفصل ، كما يفصل بين الأسماء كلها ونعوتها قال سبحانه (قُلْ أَغْنِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَالِيَا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ) (١) . ولا أعلم في هذا الذي ذكرته خلافا .

الرابع : ما ينعت وينعت به ، ويفصل بينه وبين منعوته ، ويفصل بينه وبين نعتيه ، وذلك ما عدا ما ذكرته من الأسماء ، وهي الأسماء المعروفة بالالسف واللام ، وبالإضافة ، والأسماء النكرات ، فتقول : جاعني الرجل العاقل ، وجاعني صاحب عمرو العاقل ، وجاعني عمرو صاحب هدير ، وكذلك ما أشبهه ، ويجوز الفصل بين الأسماء ونعوتها ، وإن كان الأحسن ، والأصل ألا يفصل . قوله : (لو قلت : ضربته الكريم أو مررت به العاقل على النعت لم يجز) (٢) قال : (على النعت) لأنه يجوز على البدل ، ويجوز أن ينصب باضمار فعسل ويجوز أن يرفع باضمار المبتدأ ، على حسبما تقدم .

قوله : (وإن اختلف اعراب الأسماء المنعوتة أو العوامل فيها لم يجمع بين نعتيها) (٣)

أعلم أن الاسم إذا كان نعتها واحدا ، فلا يجوز أن يجمع بينهما إلا بشروط أربعة .

(١) سورة الأنعام آية ١٤

(٢) الجمل ص ٢٩

(٣) المصدر نفسه ص ٣٠ وفيه " أو العامل فيها " ومثله في " ج "

وفي " س " كما هنا .

أحدها : أَنْ يَتَّفَقَا فِي الْإِعْرَابِ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا ، وَالْآخَرُ مَنْصُوبًا ،
فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ نَعْتَيْهِمَا . وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ وَاحِدًا فَتَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ
زَيْدًا الْعَاقِلُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْعَاقِلَانَ ، لِأَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَ
نَعْتَ الْمَنْصُوبِ بِالْمَرْفُوعِ ، وَإِنْ نَصَبْتَ نَعْتَ الْمَرْفُوعِ بِالْمَنْصُوبِ ، لِأَنَّهُ نَعْتٌ
لِلْأَسْمِينَ ، وَلِأَنَّ الْأِسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ فَاعِلًا مَفْعُولًا . وَنَعْتَ الْفَاعِلِ يَتَنَسَّلُ
مَنْزِلَةَ الْفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ ، فَالْعَامِلُ هُوَ الْقَائِمُ ،
لِأَنَّهُ زَيْدٌ .

الثاني : أَنْ يَتَّفَقَا فِي الْعَامِلِ ، فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ وَهَذَا مُحَمَّدٌ
الْعَاقِلُ وَلَا // يجوز : قَامَ زَيْدٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ الْعَاقِلَانَ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ
فِي النِّعْتِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَنْعُوتِ ، وَلَا يَعْمَلُ عَامِلَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ . فَإِنْ
قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وَقَعِدَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانَ فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ (١) .

(١) قَالَ سَيِّوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢ / ٦٥ : " وَتَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ مِنْطَلِقَانِ ،
وَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ وَذَلِكَ الصَّالِحَانِ ، لِأَنَّهُمَا ارْتَفَعَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ وَهَمَّا
أَسْمَانِ بَنِيآ عَلَى مَبْتَدَأَيْنِ ، وَانْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ وَمَضَى إِخْوَكُ الصَّالِحَانِ ،
لِأَنَّهُمَا ارْتَفَعَا بِفَعْلَيْنِ ، وَذَهَبَ إِخْوَكُ وَقَدِمَ عَمْرُو الرَّجُلَانِ الْحَلِيمَانِ " .
فَهَذَا بَيْنَ أَنْ سَيِّوِيهِ يُجْرِمُ مَا اسْتَظْهَرَ الْمَوْلَفُ أَنَّهُ لَا يُجِيزُهُ . وَلَا يَبْعُدُ
أَنَّ "غَيْرَ" فِي قَوْلِهِ "غَيْرُ جَائِزٍ" مَقْحَمَةٌ .

وإنما جاز هذا لأنَّ الفعلين في معنى فعل واحد ، وكأنَّك قلتَ : اختلسف زيد وعمرو العاقلان ، وتضادَّ الرجلان ، فيظهر أنَّ العاملين إذا كانا فعائين فيجوز الجمع ، لأنَّك تقدر فيهما أن تردَّهما إلى فعل واحد .

الثالث : أن يتفقا في تعريف أو تنكير ، فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فلا يجوز الجمع بين نعتيهما ، لأنَّك إن فعلت ذلك وجعلته نكرة ، نعتت المعرفة بالنكرة ، فإن جئت به معرفة نعتت النكرة بالمعرفة ، لأنَّهما نعتت لهما ، ولا نعتت النكرة إلا بنكرة ، والمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة ، لا تدخل أحدهما على الأخرى .

الرابع : أن لا يكون (١) أحدهما مظهرا والآخر غير مظهر ، وكذلك المبهم وغير المبهم ، لا يجوز أن تقول جاعني هذا وزيد الرجلان العاقلان (٢) مسألة : هذه شاه وسخلتها راتعين فتنصب على الحال ، ولا يجوز الرفع على أن يكون نعتا للشاه والسخلة ، لأن نكرة ، والسخلة معرفة ، فإن جعلت السخلة نكرة - وتكون الإضافة هنا بمنزلة الإضافة في قولك : كل شاة وسخلتها بدرهم ، على من خفض السخلة - جاز الرفع في الرتعين ، لأن

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) قال ابن الفخار في شرح الحمل ص ٤٧ : " وأما اشتراط الا يكون

احد الموصوفين اسم اشارة ، فلما يلزم على الجمع بين النعتين من الفصل بين اسم الاشارة ونعته بخلاف غيره ، لأن اسم الاشارة لما أحد شفي نعته تعريف الحضور فنزل منزلة حرف التعريف فلم يجوز الفصل بينهما كما لم يجوز بين حرف التعريف والمعرفة " .

التقدير : هذه شاةٌ وسخلةٌ لها راتعان ، وأنتَ لو قلتَ هذا لم يكن فيها نعتٌ
المعرفة بالنكرة . (١)

قوله : (ولكن تنصبه باضمار أعني ، أو ترفعه باضمار المبتدأ) (٢)
هذا جارٍ في كل نعتٍ كما ذكرته ، إلا أن صفات المدح لا يجوز فيها اظهار الفعل
ولا اظهار المبتدأ وقد تقدم هذا كله .

واعلم أنك إذا اجتمعت لك هذه الشروط الأربعة ، فأنت بالخيار إن شئت
جمعت النعت ، وإن شئت فرقت ، وفتى نقر من هذه الشروط واحد فرقت النعت
ولا بد ، فإن جمعت فلا بد من جمع النعتين ، فتقول : جاشي الزيدان
العاقلان ، فإن جمعت الاسمين واختلف النعت فقلت : مررت برجلين مسلمين
وكافرين ، جازلك في مسلم وكافر وجهان : أحدهما : الرفع . الثاني :
الخفض . فإن رفعت كان خبر مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : منهما مسلم
ومنها كافر أو : أحدهما مسلم والآخر كافر ، فإن خفضت كان تابعا لما قبله (٣)
ولا يجوز لك القطع في قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأن مسلمين قد تهيساً
للجريان على رجلين فيكره القطع بخلاف : مررت برجلين مسلم وكافر ، لأن مسلماً
مفرد ، ورجلان تثنيه فلم يتهيساً للجريان للمخالفة التي ذكرتها .
فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك فكيف صح أن يجري صفة على التثنيه ، والصفة

(١) انظر الكتاب ٨٢ / ٢

(٢) الجمل ص ٣٠ وفيه : " تنصيها . . . أو ترفعهما "

(٣) انظر الكتاب ٤٣١ / ١

حقيقه ؟

قلتُ : ليس أحدهما هو الصفة ، وإنما الصفة مجموع الاسمين ، فسلم وكافر هما الجاريان صفة على رجلين ، ولاجل هذا كان القطع هنا قها ، وكذلك تقول في المعرفة : مررت بالزيدين راكبا ومشيا ، هجوز القطع فتقول : راكب ومشى ، على تقدير : أحدهما ماش والآخر راكب ، ولو قلت : مررت بالزيدين ماشيين لم يكن القطع لما ذكرته من التسمي ، والله أعلم .

مسألة : تقول : ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا (١) ، وخيسر نكرة ، والرجل معرفة ، وقد تقدم أن النكرة ، لا تنعت إلا بالنكرة ، والمعرفة بالمعرفة .

قلتُ : لما لم يمكن تعريف خير ، وكان الرجل وإن كان معرفة تقع في موضعه النكرة هنا على معنى واحد فتقول : ما يصلح برجل خير منك ، فجرى (خيسر) صفة على ما يصلح أن يقع في الموضع لتوهمه ، على حسبا ذكرته . ولهذا فسى كلام العرب نظائر كثيرة قال :

٤٩ - * إِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا * (١)

(١) انظر المصدر نفسه ١٣/٢ فالمثال من أمثله وفيه : " ما يحسن "

(٢) الشاهد للأعشى وروايته في ديوانه ص ١٧١

فإن تعهدتني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وانظره في الكتاب ٤٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيراني ٤٧٧/١ ، معاني القرآن ١٢٨/١ ، مايجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، مشكل اعراب القرآن ١٨/٢ ، الافصاح للغارقي ص ٩٩ ، اصلاح الخلل ص ٣٩٨ ، أمالي ابن الشجري ١٠٥/١ ، ٣٤٥/٢ ، نتائج الفكر ص ١٦٨ ، الانصاف ٧٦٤/٢ ، شرح المفصل ٩٥/٥ ، ٤١٤/٦ ، شرح الجمل لابن بزيه ٤٦/١ ، المعنى لابن فلاح ل ٣٦ ، رصف العاني ص ١٠٣ ، ٣١٦ ، التصريح ٢٧٨/١ ، خزنة الأدب ٥٧٨/٤ .

لأنَّ الحَدَّثانِ يُرادِفُ الحِوَاثِ ، وَإِذَا نَطِقَ بِالحِوَاثِ ، فَكَأَنَّهُ نَطِقَ بِالأَخْر ،
وعكس هذا قوله :

٥٠ - * أَلَمَتِ بِنَا الحَدَّثانِ * * (١)

على تقدير الحِوَاثِ ، وَأَشَدُّ مِنْ هَذَا قولُ زَهِيرِ :

٥١ - بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكُ ما مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذْ أَكُنْ جَائِيًا (٢)

(١) البيت بتمامه

وَحَمَلُ المَثِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَّثانِ وَالْأَيْفُ التَّصَوُّرُ

انظر معاني القرآن ١/١٢٩ ، مجالس شعلب ٢/٤٨٩ ، المذكور والمؤنث
ص ٣٩٩ ، اصلاح الخلل ص ٣٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١/١٠٦ ، الانصاف
١/٧٦٦

(٢)

ديوانه ص ٢٨٧ ، الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣

٥١ ، ١٦٥/٤ ، وشرح أبيات لابن السيرافي ١/٧٢ ، الجمل ص ٩٦ ،
شرح ابياته لابن سيده ل ٧ ، الحلل ص ١١٠ ، الجمل ص ١٠٦ ، الخصائص

٢/٣٥٣ ، ٤٢٤ ، الانصاف ١/١٩١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥/٢ ، شرح

المفصل ٢/٥٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٠ ، مغنى اللبيب ص ١٣١ ، ٦٠٠

٦١٩ ، ٧١٥ ، شرح شواهد ١/٢٨٢ ، همع المرواح ٥/٢٧٨

رواية الديوان : " ولا سابقى شيئا " باضافة سابق الى ياء

المتكلم ورفع شىء ، ويروى : " ولا سابقا شيئا " ينصبهما ، ولا شاهد

فيه على هاتين الروايتين .

// فيمن رواه بالخفض فهو معطوف على توهم الباء ، والباء هنا زائدة
 وإذا وجدت فكأنها لم توجد ، ومن هذا أيضا قولهم :

٥٢ - * ماهذه الصوت * (١)

لأن الصوت : الصيحة ، وهذا الذي ذكرته معنى قول الخليل رحمه الله .

-
- (١) هذا جزء من قول رويشد بن كثير الطائي :
- يا أيها الراكب العزجي مطيته سائل بني أسد ماهذه الصوت ؟
- انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٦٦/١ ، سرصناه الاعراب ١٣/١ ،
 الخصائص ٤١٦/٢ ، الانصاف ٧٧٣/٢ ، شرح المفصل ٩٥/٥ ،
 غزاة الأدب ١٦٧/٢ ،
 (٢) انظر الكتاب ١٢/٢ .

باب العطف

العطف يكون على وجهين : أحدهما : عطف المفردات . الثاني :
عطف الجمل . الكلام هنا في عطف المفردات وأما عطف الجمل فساذكره في
الاشتغال . (١)

والعطف حده أن تقول : تشريك الثاني مع الأول في عامله بحرفٍ من
هذه الحروف (٢) ، وهي عشرة على حسب ما تذكر بعد إن شاء الله
تعالى . فإذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالعامل في عمرو الفعل المتقدم ،
وكذلك إذا قلت : ضربت زيدا وعمرا فالناصب لعمرو الفعل المتقدم . (٣)

(١) انظر ماسياتي ص

(٢) آورد ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٧ حد العطف عند المؤلف
وعند ابن عصفور ووزان عبارتيهما .

(٣) قال ابن لب في تقييده ل ٣٤ : " المسألة الثالثة في العامل في
المعطوف عليه إذا كان مفردا ، وفيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه أنه
في المعطوف عليه لكن بوساطة حرف العطف " ، وانظر الكتاب

٣٧٧/٢ شرح المنفصل ٧٥/٣

ومن الناس من ذهب إلى أن حرف العطف نائبٌ منابِ العامل ، وأنك إذا قلتَ
 قام زيدٌ وعمرو فكَأَنَّكَ قلتَ : قام زيدٌ قام عمرو ، ثم حذفتُ الفعلَ الثاني
 وأُثِيبَ منابه حرفُ العطف (١) ، وأجراه مجرى ما حكاه سيويه : أمَّا
 أنتَ منطلقًا انطلقتُ معك (٢) ، والأصل : أن كنتَ منطلقًا انطلقتُ
 معك ، فحذفتُ كان ، وأُثِيبَ منابها الحرف ، وهو (ما) فظهر الضميرُ ،
 لأنَّ الضميرَ لا يتصلُ إلاَّ بعامله .

ومنهم من قال : إنَّ الفعلَ محذوفٌ بعد حرفِ العطف ، وأنَّ الأصلَ :
 قام زيدٌ وقام عمرو ، فحذفتُ الفعلَ (٣) وهذان المذهبانِ معترضان .
 أمَّا الأولُ فيبطلُ من أربعةِ أوجهٍ .

أحدها : أنَّ الحرفَ لم يوجد نائبا عن الفعلِ المُتعرِّفِ الباقي على
 أصالته ، وأمَّا : أمَّا أنتَ منطلقًا ، فالحرفُ هنا نائبٌ منابٌ كان ، وكان
 هنا ناقصةً ، وهي ضعيفةٌ لتعريفها عن الدلالةِ على الحدث . وأنها لم
 يؤتَ بها إلاَّ للدلالةِ على الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ
 ثم قلتَ : كان زيدٌ منطلقًا لم يُستفد من كان إلاَّ الزمانُ خاصةً ، فعلمنا
 بذلك أنها إنما سبقت للزمان . وسيأتى الكلامُ عليها في بابها . (٤)

(١) نسبة ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢٥٥ إلى أبي علي الفارسي .

وانظر نتائج الفكرة ص ٢٤٩ تقييد ابن لبل ٣٤ .

(٢) انظر الكتاب (١/٢٩٣) ، ٣/١٤٩ .

(٣) انظر نتائج الفكر ص ٢٤٩ .

(٤) انظر ما سيأتي ص

الثاني : أنك تقول : استوى (١) زيد وعمرو ، ولو قلت : استوى زيد
استوى عمرو ، لم يكن كلاما .

الثالث : أنك تقول : مررت برجل قائم زيد وأخوه ، ولو قلت : مررت
برجل قائم زيد قائم أخوه لم يجز لأنك تتعت الرجل بما ليس من سببه ،
وكذلك تقول : كان عمرو قائما زيد وأخوه ، ولو قلت : كان زييدا (٢)
قائما عمرو قائما أخوه ، لم يكن جائزا . لأنك أخبرت عن زيد ، بما
ليس له ولا لسببه .

الرابع : أنك تقول : أزيدا لقيت عمرا وأباه ، وتنصب زيدا بما ضم
فعل يفسره هذا الظاهر ، لأنه قد عمل فيما هو من سببه ، ولو قلت :
أزيدا لقيت عمرا لقيت أباه ، لم يجز ، لأن لقيت الأول ، عامل في أجنبي
فلا يحس أن يفسره والهيلان الثالث [والرابع] ذكرهما سيبيه (٤)

وأما المذهب الثاني : وهو أن الفعل مقدر بعد حرف العطف ،
فيبطل أيضا من الأدلة الثلاثة المذكورة الثاني والثالث والرابع . والسدى

(١) عدت الرطوبه على هذه الكلمة فأخذتها ، ونظرت في إثباتها الى
ما بعدها .

(٢) في الأصل : " كان زيد "

(٣) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٤) انظر الكتاب ١٠٧/١ - ١٠٨

عَوَّلَ عَلَيْهِ مَحَقَّقُو هَذِهِ الصَّنْعَةِ : أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَعْطُوفِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِمَا ذَكَرْتَهُ .

قوله : (وحرُوفُ العطفِ : الواوُ والفاءُ وَشَمَّ [وَأَمَّ] (١) وَأَوُّ وَإِمَّا مَكْسُورَةٌ مَكْرُورَةٌ) . (٢)

أعلم أن (إِمَّا) اختلف الناس فيها : فمنهم من ذهب إلى أنها حرف عطف (٣) وذهب أبو علي إلى أنها ليست بحرف عطف ، لأنك إن جعلتها حرف عطف فكيف دخل عليها حرف العطف (٤) ، ألا ترى أنك تقول : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو ،

(١) تكملة من الجمل

(٢) الجمل ص ٣٠

(٣) انظر الكتاب ٢٦٨/١ ، البديع ل ١١٧ ، شرح الجمل لابن الفخسار ص ٤٨ .

(٤) الايضاح ٢٨٩/١ ، وما ذهب إليه هو مذهب جماعة من النحاة السابقين له منهم يونس وابن كيسان والزجاج وابن السراج ، وارتضاه ابن عصفور وابن مالك / انظر البديع ل ١١٧ ، شرح المفصل ١٠٣/٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٣/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٧ ، مغني اللبيب ص ٨٤ ، الأشباه والنظائر ٣١٣/١ - ٣١٤ ، معجم الهوامع ٢٥٢/٥

ولا يجوز اسقاط الواو هنا ، وأما (إِمَّا) الأولى فاتفق النحويون على أنها ليست بحرف عطف ، لأنَّ زيدا فاعل بقام ، فكيف يكون معطوفا عليه ، لأنَّ المسند والمسند إليه لا يصحُّ أن يكون أحدهما معطوفا على الآخر ، على أنه قد يكون المعطوف نائبا مناب المسند نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ (١) ، وسيأتى بيان هذا .

قوله : (مكسورة مكررة) (٢)

يريد أن (إِمَّا) لاتقع إلا مكررة فلا تقول : قام زيدٌ وأما عمرو ، وإنما يقال : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو ويقتضى هذا بظاهره أنك لا تقول : قام // إِمَّا زيدٌ أو عمرو ، لأنها لم تتكرر ، وقد جاء مثل هذا قليلا ، وقد حذف إِمَّا الأولى في الشعر ، أنشد سيبويه :

٥٣ - سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَبْعَدَمَا (٣)

-
- (١) انظر الكتاب ١/٢٩٩ ، ٣٩٣ ، وانظر مآسياتي ص
 (٢) الجمل ص ٣٠
 (٣) البيت للثمر بن تُوَلِّب العكلى فارس جواد مخضرم من العمريين
 [ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣١٥ ، والمعمرين ص ٢٩ ،
 خزانة الأدب ١/١٥٦ ، مقدمة شعره] شعره ص ١٥٤ ،
 الكتاب ١/٢٦٧ ، ١٤١/٣ ، مجاز القرآن ٢/٢٣١ ، الخصائص
 ٢/٤٤١ ، المنصف ٣/١١٥ ، مايجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢
 مختارات ابن الشجري ص ٦٩ ، شرح المنفصل ٨/١٠٢ ، شرح
 الجمل لابن عمفور ١/٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٢١٢ ، توضيح
 المقاصد ٣/٢٢١ ، مغنى السيب ص ٨٤ ، شرح شواهد ١/١٨٥ ،
 خزانة الادب ٤/٤٣٤

الأصل : " سقته الرواعد إِمَّا من صَيْفٍ وَإِمَّا من خريف " فحذف (إِمَّا) الأولى وَأُهْلَ تركيبَ الثانية . (١) وهذا كله لا يكون إِلَّا في الشعر ، وهذا يقتضي أَنَّ (إِمَّا) مركبة من (إِنْ) و (ما) .
 قوله : (ولا بِلْ) (٢)

هذا تكرارٌ ، والعطفُ إِمَّا هو بِلْ و (لا) معها إِنْ كانت بعد النفي فهي توكيدٌ ، وإِنْ كانت بعد الواجب فهي نفيٌ ، فإذا قلتَ : قام زيد لا بِلْ عمرو ، فلا لنفي الأول ، وإِنْ قلتَ : ما قام زيد لا بِلْ عمرو ، فلا توكيد للنفي الأول ، وهذا هو الظاهر من كلام النحويين ، ففيها نظريتين بعد إِنْ شَاءَ الله .

قوله : (وحتَّى في بعض المواضع) (٣)

يريد أن العطفَ حتَّى قليلٌ ، وَأَنَّ أَكْثَرَ مَا تَسْتَعْمَلُ حَرْفَ جَسْرٍ ،
 أو حرفَ ابتداءٍ ، وحكى سيبويه أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ حَرْفَ عَطْفٍ (٤) ، وتكـمـون
 حرفَ عطفٍ متى وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منعوبٌ ، نحو : قام القومُ حتَّى زيدٌ .
 وضربتُ القومَ حتَّى عمراً .
 والأكثرُ فيها أن تُخَفِّضَ بِهَا فتقول : قام القومُ حتَّى زيدٍ ، فتكون حرفَ جسرٍ ،

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٣٣/١ : " محذف " اما " ثم

حذفاً من الثانية ، لأن اما مركبة من ان وما ثم ادعت النون من ان

في الميم من ما "

(٢)

(٣) الجمل ص ٣٠

(٤) الكتاب ٩٦/١

فَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ ، أَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَمْعٍ ،
وَأَمْكَنَ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ ، وَالْأَكْثَرُ فِي (حَتَّى) أَنْ تَكُونَ
حَرْفَ جَرٍّ ، فَيَنْبَغِي فِيهَا هُنَا أَنْ تُؤْخَذَ عَلَى الْأَكْثَرِ .

وَلَا تَكُونُ (حَتَّى) عَاطِفَةً حَتَّى يَكُونَ مَابَعْدَهَا جُزْأً مَاقْبَلَهَا ، وَسَيَعُودُ
الْكَلَامُ فِيهَا فِي بَابِ مَفْرُودٍ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى .

فصل : [قوله] (١)

(اعلم أن هذه الحروف تعطف ما بعدها على ما قبلها ، فتصير على مثل حاله
من الإعراب ، فإن عطفت على مرفوع فارفع ، وعلى منصوب فانصب ، وعلى
مخفوض فاخفض ، وعلى مجزوم فاجزم) (٢)

أعطى بهذا القول أن العطف يكون في الأفعال ، لأن الجزم لا يكون إلا في
الأفعال قال الله تعالى (يَضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ
مُهَانًا) (٣) فيخلد مجزوم بالعطف على (يضاعف) ، ومن رفع (يضاعف)
رفع (ويخلد) وقرئ بهما (٤) ، وقال تعالى (لِيُؤْفِكَهُمْ أَجْرَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ) (٥)

(١) تكلمة بعثها يلتئم الكلام

(٢) الجمل ص ٣٠ وفيه : " على مثل حاله في الاعراب " وجاء في " من " :
" على مثل حاله من الاعراب " أما " ج " فجا " النعر فيها كما هنا .

(٣) سورة الفرقان آية ٦٩

(٤) قرأ بالرفع أبو بكر وابن عامر غير أن ابن عامر يحذف الألف ويشدد العين
وقرأ الباقر بالجرم غير أن ابن كثير يحذف من يضاعف انظر السبعة
ص ٤٦٧ . حجة القراءات ص ٥١٤ ، الكشف عن وجوه القراءات

السيح ٢ / ٥١٤٧

(٥) سورة فاطر آية ٣٠ .

فنصب (يزيدهم) بالعطف على (لِيُوقِيَهُمْ) ، والعطف يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء .

قوله : (فَأَمَّا الْوَاوُ فَإِنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَلَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا) (١)
الواو معناها الجمع ، والشخصان اذا اجتمعا في الفعل ، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ مَعًا .

الثاني : أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ قَبْلَ الثَّانِي .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ .

فمتى جاءت الواو فلا يُفهم واحدٌ من هذه الثلاثة إلا بدليل يدلُّ من خارج ،

قال تعالى (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) (٢)

فعلم أنَّ الإخراج بعد الزلزلة ، ولم يعلم ذلك من لفظ الواو . وكذلك قول
حسان :

٥٤ - * هَجَوْتُ مُحَمَّدًا وَأَجَبْتُ عَنْهُ * (٣)

(١) الجمل ص ٣١

(٢) سورة الزلزلة آية ١ ، آية ٢ .

(٣) تمامة * وعند الله في ذاك الجزاء *

وروايته " فأجبت " بالفاء ، وكذا الرواية في الأغاني ١٣٩/٤ ، ومقاييس

اللغة ٢٧٣/٤ ، وأمالى المرتضى ١/٦٣٢ ، واللالى ٣٥٣/٢ ، خزانة

الادب ٤٤/٤ " عن السيرة " ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وجاء

البيت في سيرة ابن هشام (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)

٤٥/٤ " وأجبت " بالواو كما أورده المصنف ، وكذا الرواية في

الاقتضاب ص ٣٠١ .

والإجابة ثانية عن الهَجْوِ ، وهذا يعلم من غير الواو ، وقال تعالى ﴿ وَاسْجُدْ وَازْكَعْ ﴾ (١) والركوع قبل السجود ، وهذا كله ليس معلوماً من الواو . وقال سبحانه ﴿ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ ﴾ (٢) فهما في زمان واحد ، وليس أحدهما قبل الآخر ، والدليل على أَنَّ الواو لا تقتضي الترتيب قوله سبحانه ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾ (٣) وقال في موضع آخر ﴿ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ (٤) والقصة واحدة ، قدل على أَنَّ الواو لا تقتضي الترتيب (٥) ، لأنَّ المَعْلُومَ أَنَّ أحدهما وقع ، والدليل على أَنَّ الواو لا تقتضي الترتيب أنه لما نزل ﴿ إِنَّ الصَّافَاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (٦) قال الصحابة: بأيِّهما نبدأ يا رسول الله؟

-
- (١) سورة آل عمران آية ٤٣
(٢) سورة الرعد آية ١٦
(٣) سورة البقرة آية ٥٨
(٤) سورة الاعراف آية ١٦١
(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٥١
(٦) سورة البقرة آية ١٥٨

قال : " ابدو " ما بدأ الله به ، (١) فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لم يسألوا عن ذلك ، والدليل الأول أقوى .

فمن ذهب الى أن الواو تقتضي الترتيب فهو خطأ بين " ولا ينبغي أن يعتقد أن الشافعي أخذ فرض ترتيب الوضوء من الواو ، لما بينته من أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وبإبان مأخذه المذكور في موضعه .

٥٨ قوله : (والفاء معناها أن الثاني // بعد الأول بلا مهلة) (٢)
اعلم أن الفاء لها ثلاثة معان : - أحدها : الجمع ، والثاني : الترتيب ،
والثالث : الاتصال فتقول : قام زيد فعمرو ، فدل الفاء على أن عمرا
قام بعد زيد متصلاً به .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه " كتاب الحج / باب المواقيت * ٢٥٤ / ٢
عن جابر ، وجاء في فيض القدير ٧٦ / ١ " ورواه عنه أيضاً النسائي
باسناد صحيح في حديث طهليل ، وكذا البيهقي ،
وصححه ابن حزم ورواه مسلم بلفظ (ابدو) كذا بصيغة
المخارج للمتكلم ، وأحمد ومالك وابن الجارود ، وأبو داود والترمذي
وابن ماجه وابن حبان والنسائي أيضاً (بلفظ (نبدأ) بنون الجميع . . .
(٢) الجمل ص ٣١

ويرد على هذا ثلاثة (١) اعتراضات ، بزوالها يصح ما ذكرته :

أحدها : قوله تعالى ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَنَجَّاهَا بِأَسْنَا ﴾ (٢) و«لا شك أن مجيء البأس قبل الإهلاك .

الجواب : أن هذه الآية بمنزلة الآية التي في النحل وهو قوله تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ (٣) [المعنى : فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله] (٤) فكذلك هذه الآية ، المعنى : وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَرَدْنَا أَهْلَاقَهُمْ فَنَجَّاهَا بِأَسْنَا ، ولا شك أن مجيء البأس ثانٍ عن ارادة الإهلاك ، وهذا النوع في كلام العرب كثير .

الثاني : أن سيويه حكى : دخلت البصرة فالكوفة (٥) . ولا شك أن دخول الكوفة لا يكون إلا بعد أيام من دخول البصرة : لأن بينهما من المسافة ما لا يمكن معه الاتصال .

- (١) في الأصل * ثلاث *
 (٢) سورة الأعراف في آية ٤
 (٣) سورة النحل آية ٩٨ ، وفي الأصل * وإذا قرأت *
 (٤) تكملة بنحوها يتم الكلام .
 (٥) لم أجد هذا في الكتاب (طبعة عبد السلام هارون) ، وفي شرحه للسيراني ٢/١٥١ : ودخلت الكوفة فالبصرة ، فالثاني بعد الأول ، وهو متصل به وداخل في معناه . . . والبصرة داخلية في الدخول مثل الكوفة ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل الكوفة حتى وصله بالسير الذي دخل به البصرة * وانظر الإيضاح ٢٨٦/١ ، الجنى الداني ص ٦١-٦٢ .

الجواب : أن المعنى . دخلت البصرة فخرجت من فوري الى الكوفة ، فلما كان الخروج الى الكوفة سببا في دخول البصرة (١) ، وكان الخروج متصلا بدخول البصرة أقيم السبب مقام السبب ، والعرب تقيم السبب مقام السبب ، وتقيم السبب مقام السبب . وهذا المعلوم من كلام العرب حكى سيبويه : أعدت الخشبة أن يميل الحائط فأدعه (٢) . ولاحظ أنه لم يعد الخشبة ليميل الحائط ، إنما أعدها ليدعه إذا مال ، فلما كان الميل سببا في الدعم أقامه مقامه . وكذلك قوله سبحانه (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى (٣)) والمعنى لتذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت ، فلما كان الضلال سببا في التذكير أقيم مقامه .

الاعتراض الثالث : حكى سيبويه : مطرنا مكان كذا فمكان كذا (٤) . اعلم أن هذا الكلام يقال وإن كان المطر نزل بهذه المواضع في وقت واحد ، وذلك إذا أراد المتكلم أن يخبر بجميع ماغيث من الأماكن فيخبر عن جهة شمس يقرؤ (٥) الأماكن شيئا بعد شيء حتى ينتهي الى آخر ما أصابه المطر ،

(١) في الأصل " مكة "

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٠٣ وجمارته : " كما يقول الرجل : " أعدت أن يميل "

الحائط فأدعه " ، وانظر المقتضب ٣/٢١٥

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٤) الكتاب ٤/٢١٧ وجمارته : " سقط المطر بمكان كذا وكذا ، فمكان "

كذا وكذا "

(٥) يقرؤ : يتبع

فدخلت الفاء لهذا القصد ومن هذا : بعته بدرهم فصاعدا ، لا يزيد أن
 تخبر بأنك بعته أولا بدرهم ، وانس أردت أن
 تخبر أن أقل ما وقع البيع به درهم . وقد تقول : جاءني زيد فعمره ، وفعل
 هذا زيد فعمره ، إذا كانت منزلة زيد أفضل من منزلة عمرو .

قوله : (وَمِثْلُ الْفَاءِ إِلَّا أَنْ فِيهَا مَهْلَةٌ) (١)

اعلم أن موضعت للدلالة على ثلاثة أشياء : الجمع والترتيب والمهلة والترخي
 فإذا قلت : جاءني زيد ثم عمرو ، فزيد جاءك أولا ، وعمرو بعده وبينهما
 مهلة ، وتقول ساد زيد ثم أبوه ، ثم جده ، ومعلوم أن سيادة الجد كانت
قبل سيادة الأب ، وسيادة الأب كانت قبل سيادة الابن ، فالمسراد :
ساد عندى : أى نظرت في زيد فرأيتُه سيِّداً ، ثم نظرت في أبيه فرأيتُه
كذلك ، ثم نظرت في الجد فرأيتُه كذلك ، وتقول : أكرمت زيدا ثم
عمرا ولم تقل وعمرا ، لأن زيدا أعلى منه في الشرف ، وأرفع منزلة ، فجئمت
بشئ لذلك ، والاتساع في كلام العرب كثير ، فلا يحملك اتساعهم على أن
تجعل للكلمة معنى لم توضح له كما يفعل ضعفاء هذه العنقة .

قوله : (وَلَا لِإِخْرَاجِ الثَّانِي مَا دَخَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ) (٢)

اعلم أن (لا) لا يعطف بها إلا بعد الإيجاب ، لأنها تنفي [عن] (٣)
 الثاني ماوجب للأول ، وفيها تأكيد لايجاب الأول ، فتقول : قام زيد

(٢٠١) الجبل ص ٣١

(٣) تكلمه بمثلها يلتزم الكلام .

لا عمرو ، وكانت مائلا قال : قام عمرو ، فصدت : قام زيد
 " لا عمرو " ، أي زيد هو الذي قام لا تظن غيره ، ففيها تأكيد لقيام الأول ،
 والدليل على أن (لا) تستعمل عاطفة قولهم : مرتت بزيد لا عمرو ، وإن
 (لا) التافية لا تدخل على المبتدأ والخبر ، والمبتدأ معرفة حتى تكرر ، وكذلك
 لا تدخل على الفعل الماضي وليس فيها معنى الدعاء إلا مع التكرار فهذا هو
 الذي يمنع أن يقال في قام زيد لا عمرو : أن عمرا مبتدأ والخبر محذوف ،
 والتقدير : لا عمرو القائم ، لأنه لو كان كذلك للزم تكرار (لا) ، وكذلك
 أيضا لا يمكنك أن تقول في : رأيت زيدا لا عمرا أن عمرا منصوب // باضمار ٥٩
 فعل ، وأن التقدير : لا رأيت عمرا ، لأن هذا ليس يدعى ولم تكرر .
 قال :

٥٥ - * عقاب تنوفا لعقاب القواعل * (١)

فالثاني معطوف على الأول . وقوله :

٥٦ - * إنما يجزي الفتى ليس الجمل * (٢)

- (١) لا مري القيس ، وصدرة ،
 * كأن دشاوا حلقت بلبونه *
 ديوانه ص ٩٤ ، مجالس ثعلب ٣٩٨ / ٢ ، الخصائص ١٩١ / ٣ ،
 الصاحبي ص ٢٦٦ ، المستقصى ٢١ / ١ ، شرح الجمل لابن عصفور
 ٢٤٠ / ١ ، المتع ١٠٤ / ١ ، الجنى الداني ص ٩٥ ، مغنني
 اللبيب ص ٣١٨ ، شرح شواهد ٤٤١ / ١ ، ٦١٦ / ٢ ، التصريح
 ١٥٠ / ٢ ، خزنة الأدب ٢٧١ / ٤ .
- (٢) للبيد بن ربيعة رضي الله عنه وصدرة كما في ديوانه ص ١٢٩
 * وإذا جوزيت قرضا فاجزه *
 وانظر الكتاب ٣٣ / ٢ ، شرح أبياته ٤٠ / ٢ ، المقضب ٤١٥ / ٤ ،
 مجالس ثعلب ٥١٥ / ٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٢٠ / ١ ، مجمع
 الأمثال ٢٤ / ١ ، التصريح ١٣٥ / ٢ ، خزنة الأدب ٦٨ / ٤ ، ٤٧٧

فذهب بعض الكوفيين الى أن (ليس) هنا حرف عطف بمنزلة (لا) (١) ،
وليس ذلك صحيحاً ، والتقدير : ليس الجازي الجمل ، ففي ليس ضمير
هو اسمها ، والجمل خبرها ، أو يكون الجمل اسمها ، والخبر محذوف ،
والتقدير : ليس الجمل الجازي ، ولولا ما استدلت به لم يدع أنها حرف
عطف .

قوله : (وأم للاستفهام) (٢)

يريد أن (أم) إنما جيء بها للاستفهام ؛ فإن الاستفهام بها يعبر
استفهاماً عن التعيين ، فإذا قلت أقام زيد ؟ فهذا سؤال عن القيام
أوقع ؟ ، فإذا جئت بأم فقلت : أم عمرو صار السؤال عن التعيين لا عن
الوقوع ، فهذا معنى قوله : " جيء بها للاستفهام " والاختيار هنا
أن تقول : أزيد قام أم عمرو ؟ ، وتأتي بالمعلوم وقوعه سَطاً ، وتأتي (٣)
بأحد الاسمين أولاً ، والثاني آخرًا ، وتقول : أضحك زيد أم بكسى ؟
فتأتي بزيد سَطاً ، لأنه المعلوم أن الفعل وقع منه ، لكك لا تدرى أي
الفعلين وقع ؟ فتأتي بأحدهما أولاً ، والثاني آخرًا ، ويجوز أن تقول :
أقام زيد أم عمرو ؟ ويجوز أن تقدمها فتقول : أزيد أم (٤) عمرو قام ؟
ولكن الاختيار ما ذكرته .

(١) انظر تحاوية الأمل ١ / ص ٦٧ ، ارتشاف الضرب ص ٩٨٦ ،
الجنى الداني ص ٤٩٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٩٥ ، هنن الهوامع

٠ ٢٦٣ / ٥

(٢) الجمل ص ٣١

(٣) في الأصل " وتأتي "

(٤) في الأصل : " أو "

قوله : (وَلَكِنْ لِلِاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ الْجَعْدِ) (١)

اعلم أَنَّ (لَكِنْ) لا أعلم بين النحويين خلافاً في أنها للعطف ، وَأَنَّ معناها الاستدراك ، وَرَدَّ ابن الطَّراوِة هذا القول وقال : إِنَّ (لَكِنْ) ليست للاستدراك وإنما هي ضدُّ (لا) توجب للثاني مانعاً عن الأول (٢) ، فتقول : ما قام زيدٌ ولكن عمروٌ فالمعنى أَنَّ عمراً هو الذي قام ، وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ، ويقول : إِنَّ الكلام لا يقع إلا جواباً لمن قال : قام زيدٌ ، فترسد أَنَّ تثبت القيام ، وَتَنْفِيضُ عن زيد ، وتوجيه لغيره .

فإِذَا قلتَ : ما قام زيدٌ ، فقد جئت بأحدِ مطلوبيك ، وَقِيَ الآخر فاستدركته فقلتَ : لَكِنْ عمروٌ . فهذا معنى قولهم : لَكِنَّ للاستدراك بعد النفسي ، وَإِذَا دخل عليها حرفُ العطف فهي مجردةٌ للاستدراك ، وَإِذَا لم يدخل عليها حرفُ العطف فهي للاستدراك وهي مع ذلك حرفُ عطف ، وسيتكرر الكلامُ فيها بَعْدُ . (٣)

قوله : (وَهَلْ لِلِإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ وَالْإِجَابِ لِلثَّانِي) (٤)

اعلم أَنَّ (هَلْ) تقع بَعْدَ النفي ، وتقع بعد الواجب ، فَإِذَا وقعت بعد الجواب فهي إضرابٌ عن الأول ، وإيجابٌ للثاني نحو : قام (٥) زيدٌ بل عمروٌ ،

-
- (١) الجمل ص ٣١
 (٢) انظر الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايفاح ل ٢٦٤ ، الكافي ٢ / ص ٣١٥
 (٣) انظر ماسياتي ص
 (٤) ليس في الجمل المطبوع ص ٣١ الا قوله : " هل للاضراب وجاء نفسي " : للاضراب عن الاول ، واما (هـ) فقد جاءت فيها العبارة كاملة كما أوردها المصنف .
 (٥) في الأصل : " قام قام "

ويكون هذا على ثلاثة معانٍ :
أحدهما : أن يكون قولك : قام زيدٌ على جهة الغلط فتقول : بل عمرو ،
لتزليل ذلك الغلط .

الثاني : أن يكون قولك : قام زيدٌ على جهة النسيان فأزلته بقولك : بل عمرو

الثالث : أن يبدو لك حين قلت : قام زيدٌ ، أن تخبر بقيام عمرو ، وتضرب
عن الاخبار [بقيام زيد] (١) ، وإن كان حقاً ، ويكون في انتقالك عن الأول
الى الثاني من المعنى مالا يكون لو أخبرت بالثاني ، ولم تنتقل اليه من الأول ؛
وهذه الثلاثة موجودة في بدل الاضراب ، على حسبيما يتبين في البذل (٢)
فإن وقعت بعد النفي ، فاختلفه النحويون ، فمنهم من ذهب الى أنها
إضرابٌ عن الأول ، وايجابٌ للثاني بمنزلة (لكن) وهو ظاهر كلام أبي القاسم ،
لأنه قال : (وبدلٌ للاضراب عن الأول ، والايجاب للثاني بمنزلة (لكن) وهو ظاهر
كلام أبي علي في الايضاح في باب (ما) (٣) ، وعلى هذا أكثرهم (٤) .

(١) تنمة بنحوها يستقيم الكلام .

(٢) انظر ماسياتي ص .

(٣) الايضاح ١١٠/١ - ١١١

(٤) انظر الكتاب ٤٣٩/١ ، المقتضب ١٥٠/١ ، الأصول ٥٧/٢ ،

شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩/١ ، الجنى الداني ص ٢٣٧ ،

مغنى اللبيب ص ١٥٢ .

ومنهم من ذهب الى أنها بعد النفي تكون على وجهين :
أحدهما : ما ذكرته ، وهو أن توجب للثاني ما نفي عن الأول .

الثاني (١) : أن تكون بعد النفي على حالها بعد الواجب ، فتقول : ما قام زيد بل عمرو أي عمرو هو الذي ^{وقوله أو لا : ما قام} ما قام زيد كان على جهة الغلط ثم أزلته بقولك : بل عمرو ، على حسينا ذكرته في الايجاب ، وعلى حسب هذا الخلاف يكون الخلاف في (لا) إذا وقعت بعد (بل) . فمن قال : (بل) بعد النفي لا تكون إلا للايجاب ، لزمه أن يقول : إن (لا) لا تكون إلا لتوكيدا للنفي الأول . ومن قال : إنها تكون بعد النفي على وجهين ، فلا معها تكون أيضا على وجهين : تكون توكيدا وتكون نعتا // فتقول : ما قام زيد لا بل عمرو فيكون قولك (لا) نعتا للأول ، ويكون قولك : بل عمرو أي بل عمرو هو الذي ما قام .

قوله : (وَأَوْوَامًا لِلشَّكِّ) (٢)

قال أبو علي : " أَوْوَامًا لِأَحَدِ الشَّيْئِينَ أَوْ الْأَشْيَاءِ " (٣) ، وهذا القول أبعد من الاعتراض ، فإن (أَوْ) تأتي لغير الشك ، وكذلك (إِمَّا) قال تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثْقَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (٤) فالمعنى الإيهام ، وهو سبحانه

(١) نسيه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٣٩/١ ، الى المراد ، وكذلك المراد في الجنى الداني ص ٢٣٦ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٥٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٥٥/٥ ، وانظر الكافسي ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٢) الجمل ص ٣١ ورسمت " اما " فيه بفتح الهمزة " أما " وهو خطأ

(٣) الايضاح ٢٨٧/١ وعبارته : " ومنها او وهي لاحد الشئيين أو الاشياء " وفي ص ٢٨٩ : " واما بمنزلتها " .

(٤) سورة الصافات آية ١٤٧ ، وفي الأصل : " وأرسلناه " .

يعلم عددهم ، ورأيت بعض النحويين يأخذ هذه الآية على أن المعنى : هو لا *
 من تقولون فيهم : مائة ألف أو يزيدون لكثرتهم (١) ، فجرى هذا على كلام
 العرب ، وهذا بمنزلة قول أبي القاسم في التعجب ، في قوله تعالى (رَأْسُكُمْ
 بِهِمْ وَأَبْصَرُ) (٢) : * أي هو لا * من يجب أن يقال فيهم هذا وأن يتعجب (٣)
 منهم * .

والفرق بين أو وإما يكون بثلاثة أشياء :

أحدها : أن (إمًا) تُكرر ، و (أو) لا يكون فيها تكرار .

الثاني : أن (أو) حرف عطف ، و (إمًا) ليست بحرف عطف ، وإنما هي

ملازمة لحرف العطف ، وقد مضى الاستدلال على ذلك قبل . (٤)

الثالث : أن (إمًا) مبنى الكلام فيها على المعنى الذي سبقت له ، (أو) قد

يكون الكلام فيها مبنياً على ذلك المعنى ، وقد يكون ذلك طارئاً بعد ما مضى

الكلام على غير * (٥) فتقول : قام زيد أو عمرو ، ومبنى الكلام على أحسن

الشيئين ، وقد تقول : قام زيد على اليقين ، ثم يطرأ عليك الشك بعد ذلك

فتقول : أو عمرو ، ويسميه سببوه إضراباً (٦) ، لما فيه من الانتقال عن

القطع إلى التردد . وهما فيما عدا هذه الأوجه الثلاثة سواء . وإذا قلت

(١) انظر اعراب القرآن ٧٧٣/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٢٤٣/٢ ، البيان

في غريب اعراب القرآن ٣٠٨/٢ .

(٢) سورة مريم آية ٣٨ .

(٣) في الأصل : * وايتعجب * والتصويب من الجمل ص ١١٨

(٤) انظر ماتقدم ص ١٧٦

(٥) انظر هذه الفروق بين (أو) و(إمًا) في التوطئة ص ١٨٨ .

(٦) الكتاب ١٨٨/٣ .

أقام زيدٌ أو عمرو؟ فالمعنى : أقام أحدُ هذين ؟ فالجواب أن تقول : نعم
أولا ، فإن قلت : لا ، علم أنه لم يقم واحدٌ منهما ، وإن قلت : نعم ، علم
أنه قام أحدهما من غير تعيين، وقد وضع أبو القاسم لهذا باباً في آخر الكتاب (١)

وزاد بعض الكوفيين في حروف العطف (إلا) فقال في قولهم : ما قام
القوم إلا زيدا : إن (إلا) حرف عطف ، وسيأتى الكلام في هذا في باب
الاستثناء مكملاً ، وقد مضى الكلام في (ليس) (٢)

وتقول : جاعني زيدٌ كيف عمرو ، تريد أن عمراً لأولى بالجحى ، فمن
الكوفيين من ذهب إلى أن (كيف) حرف عطف (٣) وأبطله سيبويه (٤) ،
والدليل على بطلانه أنها لم تأت في الجر ، لا تقول : مررت بزيدٍ كيف عمرو ،
ولا يثبت من حروف العطف إلا التسعة التي ذكرتها .
قوله : (واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمرة المخفوض ، فإنه
لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض) (٥) لما أكمل كلامه في عطف الظاهر على
الظاهر ، وأنه يشرك في الأعراب ، أخذ في بيان عطف الظاهر على المضمرة :
اعلم أن هذا الباب ينقسم أربعة أقسام .

-
- (١) الجمل ص ٣٣٤
(٢) انظر ما تقدم ص ١٨٤
(٣) نقل هذا المذهب عن هشام الضريير الكوفي انظر ارتشاف الضرب
ص ٩٨٨ ، مع الهوامع ٢٦٥/٥ وانظر شرح الجمل لابن بزرة
ص ٦٧/١
(٤) انظر الكتاب ١/٤٣٥/٤٤١
(٥) الجمل ص ٣١

أحدها : عطف الظاهر على الظاهر ، وقد مضى الكلام فيه .
 الثاني : عطف المضمرة على المضمرة ، وهذا لا أعلم فيه خلافا ، فإن كان
 الأول منصوبا مجرى على حكم عطف الظاهر على الظاهر ، فإن كان الأول مرفوعا
 فلا يعطف المضمرة عليه حتى يؤكد فتقول : قمت أنا وهو ، ويجوز العطف
 من غير توكيد إذا وقع بينهما فصل ، وأما العطف بغير توكيد ولا فصل فقيح ،
 والعطف بعد التوكيد أحسن من العطف مع الفصل ، فإن كان الأول مخفوضا
 فلا يعطف إلا بإعادة الخافض نحو : مررت بك وه ، ولا يجوز إسقاط حرف
 الجر من الثاني ، لأن الضمير المخفوض لا يكون إلا متصلا ، فلا بد أن تأتي
 بعامله حتى يتصل به .

الثالث : عطف المضمرة على الظاهر ، وهذا أيضا لا أعلم فيه خلافا فإن كان
 الأول منصوبا فيجرى على حسب عطف الظاهر على الظاهر ، فتقول : أكرمت
 زيدا وإياك ، فإن كان مرفوعا فيجرى مجرى عطف الظاهر على الظاهر ،
 فتقول : جئتني زيد وهى ، فإن كان الأول مخفوضا فلا بد من إعادة الخافض ،
 لما ذكرته من الاتصال فتقول : مررت بزيد هك .

الرابع : عطف الظاهر على المضمرة ، فإن كان الأول منصوبا جرى على
 حكم عطف الظاهر على الظاهر ، على حسب ما تقدم ، فإن كان الأول مرفوعا
 فلا اختيار ألا تعطف حتى يؤكد أو يفصل فتقول : قمت أنا وزيد ، وتقول
 أيضا : قمت اليوم وزيد ، والعطف بعد التوكيد أحسن من // العطف ٦١

بعد الفصل قال الله تعالى (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (١) فَحَسُنَ

لمكان الفصل ، وقد جاء في الشعر :

٥٧ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرَتَهَا دَى كِنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا (٢)

وهو قبيح

فإن كان الأول مخفوضاً فاختلف النحويون فيه ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة الخافض ، وعلى هذا أبو القاسم ، ولا يجوز عند البصريين العطف بغير حرف جرٍّ ، إلا في الشعر ، وإذا جاء في الشعر حُمِلَ على حذف حرف الجر ، وأجازه الكوفيون فأجازوا : مررت بك وزبيد ، وجري عندهم مجرى : مررت بزبيد وعمروه (٣) واستدلوا عليه بالقياس

(١) سورة الأنعام آية ١٤٨

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة / انظر ملحقات ديوانه ص ٤٩٠ ، الكتاب

٣٧٩/٢ ، شرح أبياته لابن السيراني ١٠١/٢ ، الخصائص

٣٨٦/٢ ، الاصحح للفارقي ص ٣٤٦ ، الانصاف ٤٧٥/٢ ، ٤٧٧

شرح المفضل ٣/٢٤ ، ٧٦ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨ ، شرح

الجمال لابن عصفور ١/٢٤٢ ، ضرائر الشعر ص ١٨١ توضيح

المقاصد ٣/٢٣٠ .

(٣) عد أبو البركات بن الأنباري في الانصاف ٢/٤٦٣ فما بعد هـ

وابن بزينة في غاية الأمل ١/ص ٧٥ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب

ص ١٠٠٩ ، وصاحب ائتلاف النضر في اختلاف نحاة الكوفة

والبحر ل ٢١ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين

والكوفيين كما ذكر المؤلف . غير أن الاظهر أن الفريقين يتفقان

على قبح العطف على ضمير المجرور دون إعادة الخافض . قال

سيبويه في كتابه ٢/٣٨٢ = ٣٨٣ : " وقد يجوز في الشعر

أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المروع والمجرور إذا اضطر

الشاعر .

والسمع ، أما القياسُ فعلى عطف الظاهر على الظاهر ، وليس مثل عطف المضمَر
على الظاهر ، لأنك هنا - وإن لم تُكِّر - لزم مجيء الضمير المخفوض ،
غير متصل ، وهذا لا يكون في المخفوض وأما السماعُ فقوله سُبْحَانَهُ (واتقوا اللسنة
الذي تسألون به والأرحام) (١) قرأه حمزة بالخفض ، وهو معطوفٌ على

وجاز : قمت أنت وزيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد ، لأنَّ الفعل يستغنى
بالفاعل ، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التنوين .

وقد يجوز في الشعر قال :
أَبِكْ أَيُّهُ بِي أَوْ مَصْدَرٍ
مِنْ حُرِّ الْجِلَّةِ جَابٍ حَشِيرٍ

وقال الآخر :
فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمِنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وقال الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ عن خفض الأرحام : " وفيه قبح " لأنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كنى عنه ، وقد قال الشاعر نسي

جوازه :
نَعَلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَابِينَهَا وَالْكَهْبَا غُوطُ نَفَانِيفُ
وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه "

وقال ثعلب في مجالسه ١/ ٣٢٤ : " الكسائي لا ينسق على المضمَر ، ولا يؤكده " هذا وقد اجاز جماعه من النحاة العطف على المضمَر المجرور دون إعادة الخافض منهم يونس والأخفش وأبو علي الشلوبين وابن مالك وأبو حيان ، وهو الصواب ، انظر شواهد التوضيح ص ٥٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٩ - ٦٦٦ ، البحر المحيط ٢/ ١٤٧ - ١٤٨ - ١٥٩/٣ ، هجج الهوامع ٥/ ٢٦٨ ، الخلاف النحوي ص ٢٥٧ .

الضمير ، وللبصريين أن يقولوا : إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى (بِه) ، وَالْأَرْحَامَ قَسْمٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :
 وَحَقُّ الْأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) ، وَكَذَلِكَ اسْتَدُلُّوا بِقَوْلِهِ سُبْحَانَ سَمِئَةٍ
 (م) وَحَدَّثَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٢) ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (بِه) ،
 وَالْبَصْرِيُّونَ يَذْهَبُونَ [إِلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِ] (٣)

وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْقِيَاسِ فَلَيْسَ مِثْلَهُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فَالْوَاوُ
 لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ ، وَالْمَقْدَمُ كَأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ ، وَالْمُؤَخَّرُ كَأَنَّهُ مَقْدَمٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ
 بِعَمْرٍو وَزَيْدٍ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ هَذَا لَكَانَ صَاحِبًا ، وَإِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ ، فَطَأْتِكَ طَلَبًا :
 مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِكَ ، فَكَمَا لَا يَكُونُ الثَّانِي هُنَا إِلَّا بِحَرْفِ عَطْفٍ ، كَذَلِكَ لَا يَكُونُ الثَّانِي هُنَاكَ
 إِلَّا بِحَرْفِ عَطْفٍ ، وَلَمَّا امْتَنَعَ هَذَا فِي الْوَاوِ امْتَنَعَ فِي بَاقِي حُرُوفِ الْعَطْفِ ، لِأَنَّ الْوَاوُ

(١) سورة النساء الآية الأولى بخفض الأرحام في قراءة حمزة ، وقرأ الباقون
 بالفتح / انظر السبعة ص ٢٢٦ حجة القراءات ص ١٨٨ ، الكشف
 عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦
 وانظر الانصاف ٢ / ٤٦٧ ، ورد هذا التوجيه أبو جعفر النحاس في اعراب
 القرآن ١ / ٣٩١ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٧

(٣) بيان في الأصل ، وما بين الحاصرين سميت بمثل ما بينهم الكلام .

هي أمكن في العطف ،

وأمر آخر أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو ، فلم يتنزل الظاهر هنا مع الحرف منزلة الشيء الواحد ، لأنه ظاهر (١) يأتي مرفوعاً ومنصوباً ، وإذا كان كذلك كان منفصلاً عن عامه ، وإذا قلت : مررت بك فقد تنزل الهمزة هنا مع الكاف منزلة الشيء الواحد لأنه على حرف واحد ، وأنه ضمير متصل لا يأتي إلا متعلاً بعامه ، وهذا الثاني ، على سبيليه ، (٢) وكلاهما عندى صحيح .

قوله : (وتقول في شيء من سائل هذا الباب) (٣)

قد تقدم من كلامي ما يبين هذه المسائل على حسبي ذكرها .

قوله : (وتقول ما خرج محمد لكن عمرو ، ولو قلت : خرج محمد لكن عمرو لسم

يجز ، لأن (لكن) لا يعطف بها إلا بعد الجحد) (٤)

الجحد : هو النفي ، وإنما لم يجز : خرج محمد لكن عمرو ، لأنك لست

قلت هذا لكنت نافية عن عمرو الخروج بغير أداة نفي ، ولا يكون النفي إلا بأداة

ولا يجوز حذفها إلا في القسم على حسبي يتبين هناك ، وإذا بدأت بالنفي أو لا

قلت : ما خرج محمد لكن عمرو ، أوجبت الخروج لعمرو وإيجاب لا يحتاج

لأداة يكون بها ذلك .

(١) في الأصل : لأنه ظاهر ظاهر

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٨١

(٣) (٤) الجمل ص ٣١

قوله : (فَإِنْ جِثَّتْ بَعْدَهَا بِكَلَامٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ جَازٌ) (١)
 يريدُ أَنْ جِثَّتْ بَعْدَهَا بِجُمْلَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ ، وَتَكُونُ فِعْلِيَّةً ، وَتَكُونُ اسْمِيَّةً ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ
 فِعْدًا لِلجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فَتَقُولُ : مَا خَرَجَ مُحَمَّدٌ لَكِنْ عَمْرُو خَرَجَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ :
 خَرَجَ مُحَمَّدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَخْرُجْ ، وَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَعَدَ ، وَتَقُولُ :
 قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَامَ فَمَا بَعْدَهَا فِعْدٌ لَهَا قَبْلَهَا ، وَتَسْتَحِبُّ فِي الجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا
 أَنْ تَكُونَ مُشَاكِلَةً لِلجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فِعْلِيَّةً ، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فِعْلِيَّةً ،
 هَذَا هُوَ الِاخْتِيَارُ وَهَجُوزُ الْعَكْسِ .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ ، فَضَمُّهُنَّ مِنْ زَهَبِ السُّسِيِّ
 أَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ (٢) فَمَنْ زَهَبَ إِلَى هَذَا فَلَا مَرَبِّيبَ فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهَا مُنَاسِبًا
 لِمَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّ عَطْفَ الْجُمْلَةِ يُطَلَّبُ فِيهِ الْمَشَاكِلَةُ عَلَى حَسَبِ مَا يَتَّبَعُ فِي بَابِ الْإِشْتِغَالِ (٣)
 وَمَنْ جَعَلَهَا حَرْفَ ابْتِدَاءٍ وَلَمْ يَجْعَلْهَا حَرْفَ عَطْفٍ فَيَشْتَرِطُ أَيضًا فِيهَا بَعْدَهَا مُشَاكِلَةً
 مَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُرَدًّا عَلَى
 مَا قَبْلَهَا ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ فِي الْمَفْرُودَاتِ ، فَيُسْتَحَبُّ لِهَذَا كَلَّهُ أَنْ يَكُونَ

(١) الجمل ص ٣١

(٢) ذكر المؤلف في أملائه ص ٣٤ ، أن ظاهر كلام سيبويه أن (لكن) إذا وقعت بعدها الجملة عاطفة ، وأن ظاهر كلام الزجاجي أنها حرف ابتداء ثم قال : " والأمر في ذلك قريب لا يبنى عليه حكم في اللفظ لأنهم على أن ما بعدها يكون مشاكلا لما قبلها " ، وانظر الجنى الداني ص ٥٩١ ، ومعنى اللبيب ص ٣٨٥ .

(٣) انظر ماسياتي ص

٦٢ ما بعدها على حسبها قبلها ، وإن دخل عليها // حرف عطف ، فلا خلاف
 أنها لا تكون إلا مجردة للاستدراك وليست بحرف عطف كقوله سبحانه (**ولكن**
اليوم آمن بالله واليوم الآخر) (١) وهو في القرآن كثيراً ، وإنما الخسلاف
 إذا لم يدخل حرف عطف نحو قول زهير :

٥٨ - **إن ابن ورقاء لا تخشى فوائله** **لكن وقاعه في الحرب تنتظرو** (٢)
 وتوجد (لكن) بالواو وخير واو ، وقع بعدها المنفرد أو الجملة .
 قوله : (وتقول : **أقام زيد أم أخوك**) (٣)
 اعلم أن (أم) تكون على وجهين :

أحدهما المتعلة ، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام ، وهى الاستفهام بها
 استفهاماً عن التعيين بمنزلة : **أى ومتى ، وأين ، وكيف ، فإن قلت : أزيد قسام**
أم عمرو ؟ فالمعنى : أيهما قام ؟
 وإن قلت : **أفى الدار جلست أم فى السوق ؟** فالمعنى : أين جلست

-
- (١) سورة البقرة آية ١٧٧ ، وقد قرأ بتخفيف النون من " لكن " ورفع البر
 نافع وابن عامر / انظر حجة القراءات ص ١٢٣ ، زاد السير ١/ ١٧٨
 ديوانه ص ٣٠٦ ، الجنى الدانى ص ٥٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣٨٥
 (٢) شرح شواهد ٢/ ٢٠٣ ، همع الهوامع ٥/ ٢٦٢ ، التصريح ٢/ ١٤٧
 (٣) في الجمل المطبوع : " وتقول : **أقام زيد أم عمرو . . .** " ونفسى
 الخطيتين كما هنا ، وفي الأصل " قام " يسقط الهمزة .

من هذين المكانين ؟ وَإِذَا قُلْتَ : أَيُّومَ السَّبْتِ جِئْتَ أُمَّ يَوْمِ الْأَحَدِ ؟ فالمعنى : متى جِئْتَ ؟ وَإِذَا قُلْتَ : أَصَحِيحٌ زَيْدٌ أَمْ مَرِيضٌ ؟ فالمعنى : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ وهذه هي العاطفة ، وَاسْتَحْبَبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مُتَوَسِّطاً ، عَلَى حَسَبِهَا تَقَدَّمَ فَنَقُولُ أَيْسَرُ قَامَ أُمُّ عَمْرٍو ؟ ، لِأَنَّ الْقِيَامَ مَعْلُومٌ ، وَإِنَّمَا الْمَجْهُولُ الْقَائِمُ مِنْهُمَا ، وَجُوزَ أَنْ يُقَدَّمَ هَرْمَا وَجُوزَ أَنْ تَوَخَّرَ هَرْمَا عَلَى حَسَبِهَا تَقَدَّمَ . (١)

الثانية : المنقطعة ، وهي إِضْرَابٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَاسْتِفْهَامٌ عَنِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، فَنَقُولُ قَامَ زَيْدٌ ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَكَ بَطْلَانُ مَا أَخْبَرْتَ بِهِ ، فَضَرْبٌ عَنْهُ ، وَاسْتِفْهَامٌ عَمَّا بَعْدَهُ ، فَنَقُولُ : أُمُّ قَعْدِ عَمْرٍو ؟ فالمعنى : بَلْ أَقْعَدُ عَمْرٍو ؟ وهذه تقع بعد الخبر ، بعد الاستفهام ، وَالتَّحَلُّلُ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهَذِهِ الْمُنْقَطَعَةُ تَقَعُ بَعْدَهَا جَمِيعُ أَرْوَاقِ الْاسْتِفْهَامِ ، هَذَا الْهَمْزَةُ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا الْاسْتِفْهَامَ ، وَمَاعِدَاهَا لَهَا مَعَانٍ غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ، فَتَأْتِي بِهَا لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَأْتِ الْهَمْزَةُ لِأَنَّ (أُمُّ) يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْهَا فَنَقُولُ : خَرَجَ زَيْدٌ أُمُّ مِنْ خُرُوجِ ؟ وَكَذَلِكَ نَقُولُ : أُمُّ مَتَى قَامَ زَيْدٌ ؟ وَكَذَلِكَ : أُمُّ هَلْ قَامَ عَمْرٍو ؟ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ (أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (٢) . وَهَذَا اسْتِدْلٌ سَبِيحٌ عَلَى أَنَّ لَهَا مَعْنَى زَائِدَةً عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَجَعَلَهَا فِي الْاسْتِفْهَامِ بِمَنْزِلَةِ (قَدْ) (٣) وَالْهَمْزَةُ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا الْاسْتِفْهَامَ وَالْاسْتِفْهَامَ يُفْهَمُ مِنْ (أُمُّ) فَلَا تَحْتَاجُ السُّ

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) سورة الرعد آية ١٦

(٣) انظر الكتاب ١٨٩/٣

استفهام آخر . ويرتبط (١) لك الفرق بينهما بأن تقول : (أم) لا تخلو أن تقع بعد الاستفهام أو بعد الخبر ، فإن وقعت بعد الخبر فلا تكون إلا منقطعة فإن وقعت بعد الاستفهام فنظر ، فإن كان بغير الهمزة فلا تكون إلا منقطعة (٢) نحو : هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ فهذه منقطعة ، فإن وقعت بعد همزة الاستفهام فنظر الى ما بعد (أم) فإن كان نغياً لما قبلها نحو : أقام زيد أم لم يقم ؟ فلا تكون إلا منقطعة ، فإن لم يكن كذلك ، فنظر الى تكسور الخبر ، فإن تكرر فلا تكون إلا منقطعة نحو : أ عندك زيد أم عندك عمرو ؟ فالتقدير : بل أ عندك عمرو ؟ ولا تكون متصلة ، لأن المتصلة في تقدير (أي) وما في معناها على حسب ما تقدم (٣) وأنت لو قلت : أيهما عندك لم تكرر عندك إلا على جهة التوكيد .

فإن لم يتكرر ، فنظر فإن كان على معنى الإضراب عن الأول ، والاستفهام عن الثاني ، أو على معنى (أي) فإن كان على معنى الإضراب عن الأول والاستفهام عن الثاني فهي منقطعة ، وإن كان على معنى (أي) فهي المتصلة .

-
- (١) كذا في الأصل ، وهو يريد أن الفرق يتضح بما ذكره
 (٢) في الأصل : * فلا تكون إلا منقطعة * بسقوط العين
 (٣) انظر ما تقدم ص

قوله : (فَإِنْ قَلَّتْ : قام زيدٌ أم أخوك لم يجز) (١)
 يريد لم يجز في الكلام على أن تكون عاطفة ، وأخذه بعض الناس على إطلاقه ، ولم
 يقيد بما قيدته ، فاعترض عليه بأن هذا الذي ذكره يجوز على أن تكون منقطعة (٢)
 وتكون بمنزلة " إِنْهَا لِأَبْلِ أُمِّ شَاءَ " (٣) هذا الرجل رأى أشباحاً فوق نسي
 نفسه أنها إبلٌ ، فأخبر عن ذلك ، ثم تبين له بعد ذلك أنها ليست بإبلٍ
 وشك أهى شاء أم غير شاء ؟ فقال : أم شاء على معنى الإضراب عن الأول لَمَّا
 تبين له ، ثم استفهم عن الشاء (٤) .

وجوز أيضاً أن تكون متصلة ، وتكون على حذف الهمزة ، والتقدير ،

أقام زيدٌ أم أخوك ؟

ويكون بمنزلة قوله :

-
- (١) الجمل ص ٣٢
 (٢) في الأصل : " على أن تكون منقطعة " بسقوط العين ، وانظر الاعتراض
 في إصلاح الخلل ص ٩٤ .
 (٣) انظر الكتاب ٣/ ١٧٢ ، ١٧٤ ، الإيضاح ٢٩١/١
 (٤) انظر غاية الأمل ١/ ص ٧٢

٥٩ - فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانِ (١) ؟
 والتقدير : أَسْبَعِ ؟ وهذا لا يكون إلا في الشعر .
 وأما حذف الهمزة وليس بعدها (أَمْ) فلا يوجد في الكلام .

قوله : (وما كان من الأفعال لا يستغنى بفاعلٍ واحدٍ لم يجز العطف على فاعله
 إلا بالواو خالصة) (٢)

٦٣ يريد أن الفعل الذي لا يستغنى بفاعل واحد إذا عطف أحدهما // على
 الآخر لم يكن العطف إلا بالواو ، لأن الواو هي التي تجمع ، وليس فيها دلالة
 على الترتيب ، ولا بد أن يؤخذ هذا الكلام على ما ذكرته ، لأنه يجوز أن يقال :
 اختصم زيدٌ مع عمرو ، واشترك زيدٌ مع عمرو ، ولك أن تقول : رأيتُ زيداً يختصم
 ولا تذكر من خاصم ، وكذلك تقول : قد اشترك اليوم زيدٌ ، ولا تدري مسح
 من اشترك ، فكيف تذكره ، ثم إن هذا الفعل يكون على حكم المتقدم ، فإن كان
 المتقدم مؤنثاً ، أُلحقت الفعل علامة ، فتقول : اختصمتُ هندٌ وزيدٌ ، واختصم
 زيدٌ وهندٌ ، ولا تغليب للمذكر ولا للمؤنث هنا (٣) ، وإنما الحكم للمتقدم ،

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة / انظر ديوانه ص ٢٥٨ - الكتاب ٣ / ١٧٥ ،
 شرح أبياته لابن السيرافي ٢ / ١٥١ ، المقنضب ٣ / ٢٩٤ ، المحتسب
 ٥٠ / ١ ، الصاحبي ٢٩٧ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٦٦ ، ٢ / ٣٣٥ ،
 شرح المفصل ١ / ١٥٤ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠ ، شرح الجمل
 لابن عصفور ١ / ٢٣٨ ، البحر المحيط ١ / ١٤٣ ، مغني اللبيب ص ٢٠ ،
 همع الهوامع ٥ / ٢٤٠ ، خزانة الأدب ٤ / ٤٤٧ .

(٢) الجمل ص ٣٢

(٣) في الأصل : " ولا تغليب المذكر للمؤنث " ولعل الصواب ما أثبت .

اللَّهُ

قال تعالى ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ (١) قُرِيءٌ بالتاء لتأنيث الظلمات ، ولم يغلب المذكر لتأخيره . فَإِنَّ قُلْتَ : فقد قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ بالياء (٢) فهذا على تغليب المذكر ، ومن قرأ بالتسما فيكون على تغليب المتقدم .

قُلْتَ : ليس الأمر كذلك ، إنما الظلمات تأنيثها غير حقيقي ، فيجوز تستوي ويستوي كقوله سبحانه ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ (٣) قُرِيءٌ بالتاء وبالياء (٤) ، لِأَنَّ شَفَاعَةً تأنيثها غير حقيقي ، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ (٥) وفي موضع آخر ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ (٦) فَإِذَا تَحَقَّقَ هَذَا فَقَوْلُهُ ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ (٧) ليس على تغليب المذكر كما ذهب إليه ابن الطراوة وإنما جاء لأن تأنيث الشمس غير حقيقي ، وعلى هذا أخذه أبو علي ، ورد عليه ابن الطراوة ، والأمر كما ذكرت لك . (٨)

-
- (١) سورة الرعد آية ١٦
 (٢) انظر حجة القراءات ص ٣٧٢-٣٧٣ الكشاف عن وجوه القراءات السبع ١٩/٢
 (٣) سورة البقرة آية ٤٨
 (٤) قرأ بالياء ابن عامر وحمزة والكسائي ونافع ، وقرأ بالتاء ابن كثير وأبو عمرو انظر/السبعة ص ١٥٥ ، حجة القراءات ص ٩٥ ، الكشاف عن وجوه القراءات السبع ٢٣٨/١ .
 (٥) سورة هود آية ٦٧
 (٦) سورة هود آية ٩٤
 (٧) سورة القيامة آية ٩
 (٨) انظر ماتقدم ص

سألة :

اختلف النحويون في العطف على عاملين ، فأجازة الأختفئ ، ومنعه جمهور النحويين ،
ونع عليه سيبويه (١) وأبو علي وغيرهما (٢) ، ومثال ذلك أن تقول : ليس زيد
بقائم ولا خارج عمرو ، فأجازة أبو الحسن (٣) ، وجعل خارجا معطوفا على قائم ،
وشركت السوار بسين خارج وقائم في البيت
وجعل عمرا معطوفا على زيد ، وشركت الواو أيضا بينهما في (ليس) ، واستسدل
على ذلك بأدلة :

أحدُها : قوله تعالى (وَإِنَّا أَوْأَيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (٤) فقال
إن (في ضلالٍ) معطوف على (هدى) فقد شَرَكْتُ (أو) بينهما في (إن) واللام ، فكما
شرك حرف العطف بين الاسمين في كلمتين إحداهما عاملة ، والأخرى غير عاملة ،
يجوز أن يُشرك في كلمتين كلتاها عاملة ، وكان الأستان أبو علي ينفصل عن ههنا
بانفصالات ثلاث :

أحدُها : أن الحرفين في الآية (٥) لمعنى واحد ، لأن (إن) إنما جيء
بها لتأكيد الجملة ، وكذلك اللام إنما جيء بها لتأكيد الجملة أيضا ، فلما (٦)
صار الحرفان لمعنى واحد فكأنهما حرف واحد ، فكان التشريك واقع في حرف

-
- (١) انظر الكتاب ٦٤/١ - ٦٦
(٢) انظر المقتضب ١٩٥/٤ ، الأصول ٢/٧٥ فما بعدها ، شرح المفصل
٢٧/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، ارتشاف الضرب ص ١٠١٠ ،
مغنى اللبيب ص ٦٣٢ ، تقييد ابن ليل ٣٥ - ٣٦
(٣) المصار السابقه ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٥٥ - ٥٦ ، فقد بسط
السألة فذكر أدلة الأختفئ - ماعدا الثالث ، والأجوة عنها مقنفا أثر ابن أبي الربيع
(٤) سورة سبأ آية ٢٤ في الاصل : " في الآيتين "

(٦) في الأصل : " فلو " ولا معنى له

واحد ، لأنَّ المراد بتشريك حروف العطف التشريك في المعنى ، والمعنى هنا واحدٌ . وهذا الانفعال حسنٌ في الموضع ، وهذا فرقٌ بين " واحدٌ " الثاني : أنَّ العرب تقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، فتعطف على الموضع ، وتشرك قاعداً مع قائم في (ليس) فإذا جاز هذا ^{جاز} أنَّ يعطف على خبر (إن) من غير نظر إلى اللام كما لم ينظر إلى الباء في : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، واللام نظيرة الباء ، لأنَّ الباء لتوكيد النفي ، واللام لتوكيد الإيجاب . وهذا أيضاً انفصالٌ حسنٌ ، وتنظيرٌ صحيحٌ .

الثالث : أنه بعد أن يشرك في شيئين ليسا بعاملين ، يمتنع التشريك في عاملين ، لأنَّك إذا قلت : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ عمرو ، شركت بالواو في عاملين ، ففسد جعلت الواو كأنَّها خفضت ورفعت ، من حيث وصلت الخافض والرافع ، ولا يوجد في أصول العربية ، ما يرفع ويخفض ، فإذا لم يكن ذلك في أصول العوامل فكيف يكون فيما تنزل منزلة العامل ، ففطن لهذا كله فإنه مرعى في هذه الصنعة .

الدليل الثاني :

قوله تعالى (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لقوم يعقلون) (١) فالواو قد شركت

(١) سورة الجاثية آية ٥ .

بين اختلافِ وَخَلَقَ فِي (١) (فِي) ، وَشَرَكْتَ بَيْنَ آيَاتِ آيَاتٍ فِي (إِنَّ) فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِي ، لِأَنَّهُمَا يَقْرَأْنَ بِالنَّصْبِ . (٢)
 اعْتَلَّ سَيِّوِيهِ لِهَذَا بَانَ قَالَ : إِنَّ هَذَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَزْ (٣) وَكَذَلِكَ
 قَالَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

٦٠ - أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَسَارًا (٤)

- (١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) الْجَائِيَةِ آيَةٌ ٤ .
- (٢) وَقَرَأَ بَاقِيَ السَّبْعَةِ بِالرَّفْعِ / انظُرِ السَّبْعَةَ ص ٥٩٤ ، حِجَّةُ الْقِرَاءَةِ ص ٦٥٨ ، الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٣ / ٣٧٧ .
- (٣) لَيْسَ لِهَذِهِ الْآيَةِ ذِكْرٌ فِي كِتَابِ سَيِّوِيهِ الْمَطْبُوعِ .
- (٤) الْكِتَابُ ١ / ٦٦ ، وَالْبَيْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الْإِيَادِي جَارِيَةً بَيْنَ الْحِجَاجِ بْنِ حِذَاقٍ / شَاعِرِ جَاهِلِيٍّ / تَرْجَمْتَهُ فِي الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ ١ / ٢٤٣ ، الْوَلَّالِيُّ ٢ / ٨٧٩ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤ / ١٩٥ ، انظُرِ دِيوانَهُ (ضَمَّنَ دِرَاسَاتٍ فِي الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِغُرُونِيَاوَمِ * التَّرْجُمَةُ الْعَرَبِيَّةُ * ص ٣٥٣ ، الْأَصْمَعِيَّاتُ ص ١٩١ ، الْأَصُولُ ٢ / ٧١ ، ٤٥ ، الْمُحْتَسَبُ ١ / ٢٨١ ، مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٢٩٤ ، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١ / ٢٩٦ ، الْأَنْصَافُ ١ / ٥٧٣ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٢٩٥ ، ٧٩ ، ١٤٤ / ٥ ، ٥٢ / ٨ ، ١٠٥ / ٩ ، شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٥٠٠ ، شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ / ٢٥٧ ، ضَرَائِرُ الشُّعْرِ ص ١٦٦ ، رِصْفُ الْعَيَانِيِّ ص ٣٤٨ ، مَغْنَى اللَّيْبِيِّ ص ٣٨٢ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ ٢ / ٧٠٠ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ ٤ / ٧٧ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤ / ٢٩١ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ١ / ١٩١ ، ٣٩٤ .

إِنَّهُ عَلَى حَذْفٍ كُلِّ ، والتقدير وكلُّ نار . " تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ " صفةً لنار ، وكذلك
قال في المثل : " مَأْكُلٌ سَوْدَاءُ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءُ شَحْمَةً " (١) والتقدير : وَلَا كُلُّ مُجْعَلٌ
على // حذف حرف الجر ، وجعل : " كُلُّ نَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ " معطوفين على
كُلِّ امْرِيٍّ وَأَمْرًا (٢) ، وَشَرَّكَتِ الْوَاوِ بَيْنَهُمَا فِي (تَحْسِبِينَ) ، وجعل ذلك
بمنزلة قوله : ظننت زيدا قائما وعمرا شاخصا ، وكان زيد عاقلا ومحمد عالما .
وسأضع لهذا مسألة بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

وكذلك " مَأْكُلٌ سَوْدَاءُ تَمْرَةً ، وَلَا كُلُّ بَيْضَاءُ شَحْمَةً " وقع التشريك بين
الأسماء الأربعة في (ما) ويتنزل هذا منزلة : ما زيد قائما ، ولا عمرو خارجا .
وأبو الحسن يذهب في هذه الأشياء كلها إلى العطف على عاملين .
فإن قلت : حذف حرف الجر ، وابقاء عمله قليل ، وهذا النوع أكثر في كلام
العرب فيجب ألا يحمل على ما قل نظيره ، إن لو كان على ذلك لقل كما قل حذف
حرف الجر وابقاء عمله .

قلت : كثر في هذا النوع ، وقد بين سببوه حين تكلم في هذه المسألة ،
وتأول هذه المواضع بهذه التأويلات التي ذكرتها ، والسبب الذي أوجب
حذف حرف الجر هنا - وإن كان لا يكثر في هذا الموضع - وذلك أن العرب

(١) الكتاب ١ / ٦٥ ، وانظر المثل في الفاخر ص ١٩٥ ، جمهرة الأمثال

• ٢٨٢ / ٢ ، المستقصى ٢ / ٣٢٨

(٢) انظر الكتاب ١ / ٦٦ .

يقولون : مامثلُ زيدٍ ولا عمرو يقولان ذلك ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَفْضِلُونَ فَيَقُولُونَ :
 مامثلُ زيدٍ يقول ذلك ولا عمرو ، يريدون : ولا مثلُ عمرو ، فحذف (مثل)
 من الثاني دلالة الاول عليه ، ولأنه في معنى الأول ، والأول لم يتكرر فيه
 (مثل) فلم يتكرر هنا (مثل) ، ولما قالوه في المجتمع في المعنى قالوه في
 المفترق ، فقالوا : مامثلُ زيدٍ يقول ذلك ، ولا عمرو يكره ذلك ، فجسروا
 حذف حرف الجر هنا كثيرا لما ذكرت .

الدليل الثالث : قول الشاعر :

٦١ - فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)

بخفض قاصر ، ولا يمكن أن يؤخذ إلا على العطف على عاملين ، لأنك
 إن قدرت هنا حذف حرف الجر فلا يمكن لما فيه من نقض الغرض ، ألا ترى
 أن حرف الجر هنا إذا جيء به إنما يكون توكيدا ، وما يؤتى به للتوكيد
 لا يمكن حذفه ، لأن فيه نقض الغرض ، ولا يمكن أن يكون (مأمورها) فاعلا
 بقاصر ، لأنه لا ضمير فيه يعود إلى المنهية ، لأن المنهية مذكورة ، والهاء
 من مأمورها مؤنثة ، وإنما يعود على الأمور ، ولأن المعنى يستحيل
 لو قدرت الضمير يعود على المنهية ، لأنه يجيء المعنى : مأمور المنهية ،
 والمنهية غير المقدر ، والمأمور هو المقدر .

(١) البيت للأعور الشنيء / بشر بن منقذ ، شاعر إسلامي كان مع علي رضي

الله عنه يوم الجمل / ترجمته في الشعر والشعراء ٦٤٣/٢ ،

المؤتلف ص ٣٨ ، اللآلي ٨٢٧/٢ ،

انظر الشاهد في الكتاب ٦٤/١ ، شرح أبيات لابن السيرانسي

٢٣٨/١ ، المقتضب ١٩٦/٤ ، ٢٠٠ ، الأصول ٧٠/٢ ، الافصح

للغارقي ص ٢١٥ ، البديع ١٢١ ، اثبات المحصل ٢١٥٢٠ ،

مغنى اللبيب ص ٦٣٣ ، شرح شواهد ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ ، همع

الهوامع ١٣٠/٢ .

انفصل سيبويه عن هذا بأن قال : **إِنَّ الْمَنْهِيَّ وَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا فَهُوَ مَضَافٌ إِلَى مَوْثِقٍ هُوَ بَعْضُهُ ، فَجَازَ لِدَلِّكَ تَأْنِيثُهُ كَمَا جَازَ : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ . (١)**
فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جَاءَتْ الْإِضَافَةُ ؟
 قلت : **يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (عَشِيَّةٌ أَوْضَحَاهَا) (٢) أَيْ ضَحَى الْعَشِيَّةَ ، لِأَنَّهَا مُقَابِلَتُهَا ، وَكَذَلِكَ الْمَنْهِيَّ (٣) فِي الْمَأْمُورِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقَةٍ :**

*** إِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا * [٤٩]**

لأنَّ الحوادث في معنى الحدَثان ، وكذلك قوله :

*** فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيَئًا ***

في معنى : **فَلَيْسَتْ الْأُمُورُ بِأَتِيكَ (٤) ، إِذَا نَهَيْتُ ، وَلَوْ كَانَ هَذَا لَجَازَ**

أَنْ يُقَالَ : وَلَا قَاصِرَ عَنكَ مَأْمُورَهَا ، فَقَالَ فِي الْبَيْتِ :

*** وَلَا قَاصِرَ عَنكَ مَأْمُورَهَا * [٦١]**

(١) الكتاب ٦٤/١ ، وانظر شرح أبياته ٢٤٥/١ ، الافصاح للغارقي ص ٢١٧

(٢) سورة النازعات الآية الأخيرة " ٤٩ "

(٣) في " الاصل : " وكذلك المنهني " تحريف

(٤) في الاصل : فليست الامور باتيك "

لأنه نطق قبله بما هو في معنى ما ذكرته .

ومما يوهن عندك امتناع العطف على عاملين ، أن الواو موصلة للفعل إلى الاسم ، على حسب ما تقدم . ولم نجد قط حرفاً يوصل فعلين ، ففسد صح ما ذكرته أن العطف لا يجوز على عاملين ، وما يقوى لك امتناعه أنهم كلهم أجمعوا على أنه لا يجوز : إن زيدا في الدار ، وعمرا السوق (١) ، لأنهم لو قالوا هذا لكانت كأنك فصلت بين حرف (٢) الجر والمجرور ، لأن حرف العطف تنزل منزلة ذلك فاذا تنزل حرف العطف منزلة الجار (٣) فسيتنزل منزلة الرفع والناصب ، ولا يوجد في أصول العوامل ما يرفع ويخفض على حسب ما ذكرته قبل .

سألة :

تقول : قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت ، فعمرو معطوف على زيد ، ولما

-
- (١) في الأصل : " وعمرا في السوق " وهو خطأ ، إذ العطف على معمولي عامل واحد ، وهو ما اتفق على صحته ، وما أثبتته هو الصواب ، قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٥٥ : " اختلف الناس في تعدد المعطوفين بتعدد العامل ، وله صورتان : أحدهما : متفق على امتناعها ، وصورتها : ان زيدا في الدار وعمرا السوق ، لمكان الفصل بين المخفوض والعاطف " (٢) في الأصل : " حروف " (٣) في الأصل : " المجرور "

وصل القيام الي عمرو طلبَ زمانا يقع فيه ، فتعدى الي يوم السبت ، ولا أقول : إنَّ
يوم السبت/على يوم الجمعة ، لأنَّ يوم الجمعة ثقيدٌ وظرفُ القيام زيد ، والمعطوف
شريك المعطوف عليه فيجب من هذا أن يكون يوم السبت ظرفا لقيام زيد ، وليس
كذلك ، وإنما هو ظرف لقيام عمرو ، فإنَّنا صحَّ ما ذكرته فلا يجوز أن تقول :
قام يوم الجمعة ويوم السبت عمرو ، لأنَّك لا تفصل بين حرف العطف والمعطوف
بظرف ولا مجرور إلا في الشعر ، ويجرى مجرى هذا (١) الفصل بين المضاف
والمضاف إليه وأنشد أبو علي على مجيئه // في الشعر

٦٢ - يوماً تراها كشه أريدية العصب يوماً أديمها نغلا (٢)

فجعل أديمها معطوفاً على الهاء من (تراها) وفصل بين حرف العطف والمعطوف
بالظرف لما اضطر ، وقد أخذ بعض الناس هذا البيت على اضمار فعل وقدره :
وترى يوماً أديمها نغلا (٣) ، فحذف (ترى) للدلالة الأولى عليه . . . وكسان
الأستاذ أبو علي يقول : لو جاز هذا هنا لجاز في كل معطوف أن يدعى فيه
ذلك ويقال في : رأيت زيدا وعمرا .

- (١) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام
(٢) البيت للأعشى / انظره في ديوانه ص ٢٣٣ ، الايضاح ١/١٤٨ ، ايضاح
شواهد الايضاح ل ٢٧ ، المصباح ل ٤٤ ، الخصائص ص ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦
مجمع الامثال ٢/٢٣٩ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٣٦ ، شرح الجمل
لابن عصفور ١/٢٤٧ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٦
(٣) انظر ضرائر الشعر ص ٢٠٦

التقدير : رأيت زيدا ورأيت عمرا ، ولا شك أن في هذا تهيوء الفعل للعمل ،
 وقطعه عن العمل ، وهذا ما لا يجوز ، والفصل بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما
 لفُرورة الشعر كثير ، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه فإن قلت : ضرب زيد
 عمرا ومحمد خالدًا ، فقولك : ومحمد معطوف على زيد ، ولما وصل الفعل
 بالواو والمحمد طلب متعلقه كما طلبه الأول ، وهو ضرب زيد ، وليس خالد
 معطوفا على عمرو ، لأنه لو كان معطوفا عليه للزم أن يكون مضروبا لزيد كما كان
 عمرو ، والمعنى على غير ذلك ، فعلى هذا لا يجوز أن تقول : ضرب زيد عمرا
 ومحمد خالدًا ، وتفصل بين حرف العطف والمعطوف بغير الظرف والمجرور ، ولم
 يجز ذلك في الشعر فإن جاء نفي " قليل لا يعول عليه ، ولا يؤخذ به ، وأما
 قول امرئ القيس :

٦٣ - إني بحبلك وأصل حبلتي وبريش نيلك راءش نيلتي (١)

فأشبهه مما ذكرته ، لأن بريش متعلق برائش ، ولأن نظيره قد تقدم قبل ،
 فحسن لذلك التقدير ، وهو قوله ، (٢) بحبلك . وأما قولهم : كان زيد

(١) ديوانه ص ٢٣٩ ، الكتاب (١) ١٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرانسي
 ٤٠٦/١ ، الجمل ص ٩٨ ، شرح أبياته لابن سيدة ل ١١٧ ، الحلل
 ص ١١٢ ، الجمل ص ٢٦ ، ١٠٩ ، وصف العاني ص ٤٤٧ .

(٢) في الأصل " قولك "

قائما ، ومحمدُ عالما ، فليس من هذا ، لأنَّ كان طالبةً بالجملة ، وهي مسن
نواسخ الابتداء^١ فُعطفت على الجملة الأولى وهي : زيدٌ قائمٌ - قولك محمدٌ عالمٌ
وصارت الواو قد شَرَّكت في كان بين الجملتين ، فكما أنَّ كان رفعت المبتدأ الأول
ونصبت الخبر ، رفعت^{أيضا} المبتدأ الثاني ونصبت الخبر ، وكذلك الكلام في ظننت
زهذا قائما ، ومحمدا عالما ، وإنَّ زيدا قائمٌ ومحمدا خارجٌ ، إنما شَرَّكت الواو
بين الجملتين في إنَّ ، فصارت لذلك إنَّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها ،
داخلةً على جملتين فوجب أن تعملَ فيها عملها في الجملة الواحدة ، كما أنَّ
الفعل إذا عمل في الاسم ثمَّ عطف عليه اسم آخر في الاسمين بحرف العطف عمله
في الاسم الواحد .

باب التوكيد

التوكيد : تمكين المعنى في نفس (١) السامع ، وإثبات الحقيقة ، ورفع
المجاز ، وهو يكون على وجهين : توكيد لفظي ، وتوكيد معنوي . فالتوكيد
اللفظي يكون في الأسماء والأفعال ، ويكون في الجمل . ويكون في بعض
الحروف . فنقول : جئت زيد زهداً وتقول : زيد قام قام ، وتقول : قام
زيد قام زيد قال الله تعالى : ﴿ هَيِّبَاتَ هَيِّبَاتٍ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٢) فهيبات
الثانية توكيد للأولى قال :

٦٤ = ﴿ هَيِّبَاتَ هَيِّبَاتٍ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ ﴾ (٣)

فهيبات الثانية توكيد للأولى ، والعقيق فاعل بهيبات الثانية ، وفي الأولى
ضمير يفسره الثاني ، وهو من باب الإعمال . ويمكن أن يقال إنَّ العقيق
فاعل بهيبات الأولى ، وهيبات الثانية لا تحتاج إلى فاعل ، لأنها لم
يؤت بها إلا لتأكيد الأول وإثباته فالأول هو المقصود ، فعليه يكون بناء

(١) في الأصل : " في النفس السامع "

(٢) سورة المؤمنون آية ٣٦

(٣) البيت لجرير ، وروايته في ديوانه ١٦٥/٢ بتامه .

فأبيات أبيات العقيق ومن به وأبيات وصل بالعقيق توأمله

وانظر الخصائص ٤٢/٣ ، الإيضاح ١٦٥/١ ، الكافي ٢/٢ ص ٢٦٢ ،

شرح المفصل ٣٥/٤ ، المقرب ١٣٤/١ ، شرح اللوحة البدرية

٣٣٩/١ ، مع الهوامع ١٤٥/٥ ، التصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢

الاسم لأنه المقصود والتبوع . وتقول في الحروف : نَعَمْ نَعَمْ ، وَيَلَى يَلَى (١) ولا يكون هذا في حروف الجر ، ولا في حروف العطف ، وإنما يكون في الحروف التي لها شبهة بالفعل أو بالاسم الأتري أن (يلى) قد أُمِلَّتْ لشيئها بالاسم ، من حيث الكلام يستقلُّ بها ، وهي في تقدير محذوف ، كما كان زيدٌ كذلك إذا قيل لك : مَنْ جَاءَكَ؟ فتقول : زيدٌ ، وكذلك (يا) في النداء أُمِلَّتْ لأنها نائبةٌ مناب الفعل ، وعوضٌ (٢) منه ، فجرت مجرى الفعل فأُمِلَّتْ كما يُمال الفعل وقد جاء في الشعر:

٦٥ - * وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبْدًا دَوًّا * (٣)

- (١) عرف الفافقي التوكيد في شرح الجمل ص ٢١ ، بتعريف شيخه ابن أبي السريج ، ثم لخص كلامه عن التوكيد اللفظي .
- (٢) في الاصل " وعوضاً منه "
- (٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي (شاعر أموي) من قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب وشرق في مجلة المورد / المجلد الثامن / العدد الثالث ١٣٩٩ هـ بتحقيق / حاتم صالح الضامن " وروايته فلا والله لا يلغى لمابي وما بهم من البلوى شفاً ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد أشار إليها السيوطي في شرح المغنى ، والبغدادى في خزانة الأدب . وانظر الشاهد في معاني القرآن ٦٨ / ١ - الخصائص ٢ / ٢٨٢ ، المحتسب ٢ / ٢٥٦ ، سر صناعة الاعراب ١ / ٢٨٣ ، الصاحبي ص ٣٩ ، الانصاف ٢ / ٥٧١ ، شرح المفصل ٧ / ١٧ ، ٤٣ / ٨ ، ١٥ / ٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٣ . المقرب ١ / ٢٣٨ ، ضرائر الشعر ٦٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٢٤ ، ٣٤٢ ، ٤٦٢ ، شرح شواهد ١ / ٥٠٥ ، همع الهوامع ٤ / ٣٩٦ ، ٥ / ٢١٠ ، ٣٤٨ ، خزانه الادب ١ / ٣٦٤ .

فكرر حرف الجر ، ولهذا أُدْعِيَ سيبويه في — الكافين (١) في قوله الشاعر

٦٦- * وَهَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْمِنِينَ * (٢)

أُنْهَمَا لَيْسَتَا بِحَرْفَيْنِ (٣) لِأَنَّكَ إِن جَعَلْتَهُمَا حَرْفَيْنِ // صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْأَعْرَابِ:

* وَلَا لِلْمَائِبِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً * [٦٥]

ومثل هذا لا يَحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَجِدَ عَنْهُ مِنْ دَوْحَةٍ لَشَدِّ ذَوْدِهِ وَقَلْتَهُ ، وَجَعَلَ الْكَافَ اسْمًا

قَدْ كَثُرَ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ :

٦٧- * وَرُحْنَا يَكَابِينِ الْمَاءِ يَجْنِبُ وَسَطَنَا * (٤)

(١) في الاصل: " في احد الكافين "

(٢) البيت لِخَطَامِ الرِّيحِ • بشر بن نمر بن عياض المجاشعي / من بني الأبيض

أبن مجاشع بن دارم " ترجمته في المؤلف ص ١١٢ ، خزنة الادب

٣٦٩/١ قال البغدادي: " وهو من قصيدة لِخَطَامِ الْمَجَاشَعِيِّ ،

وهي من بحر السريع ، رِيْمًا حَسِبَ مِنْ لَا يَحْسُنُ الْعُرُوضُ أَنَّهُ مِنَ الرَّجْزِ " /

انظر الشاهد في الكتاب (١/٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩/٤ ، ٢٧٩/٤ ، شرح أبياتك

لابن السيرافي (١/١٣٨ ، المقضب ٢/٩٥ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، مجالس

العلماء ص ٧٢ ، معاني الحروف ص ٤٩ ، الخصائص ٢/٣٦٨ ، المنصف

١/١٩٢ ، ١٨٤/٢ ، ٨٢/٣ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٨٢ ، المحتسب

١/١٨٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٥ الافصاح للفارقي

ص ٢٢٥ ، الفصول الخمسون ص ٢١٨ ، شرح المفصل ٨/٤٢ ، ضرائر

الشعر ص ٣٠٤ ، رصف الباني ص ١٩٧ ، ٢٠١ ، الجنى الدانسي

ص ٨٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، مغنى اللبيب ص ٢٣٩ ، شرح شواهد

١/٥٠٤ ، شرح شواهد الشافيه ص ٥٩

(٣) انظر الكتاب (١/٤٠٨

(٤) البيت لامرئ القيس ، وعجزه كما في ديوانه ص ١٧٦

* تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي *

وانظر الشاهد في الاقتضاب ص ٤٢٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩ ،

٢٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٨ ، ضرائر الشعر ص ٣٠٣ ،

الفصول الخمسون ص ٢١٧

وسياتى الكلام في هذا في حروف الجر بحول الله تعالى . (١)
 الثاني : التوكيد المعنوي ، ويكون على وجهين : أحدهما : لاثبات الحقيقة
 الثاني : للإحاطة ، ولهذا تعرض أبو القاسم .
 قوله : (الأسماء التي يؤكد بها للواحد المذكور : كهُ ، ونفسهُ ، وعينه ،
 وأجمعهُ ، وأكثعهُ ، وأبصحهُ) (٢)

اعلم أن الواحد المذكور يؤكد بالنفس والعين ، وكل وأجمع ، وتوابع أجمع
 وهي : أكثع وأبصح ، وأبتع وما هو في معنى كل نحو قولك : مررت بالقوم
 خمستهم ، وأربعتهم ، ومن ذلك قولهم : ضرب زيد البطن والظهر ، إذا
 أردت معنى كهُ ، ولم ترد البدل . وأما التثنية فتؤكد بثلاثة ألفاظ : النفس
 والعين ، وكل ، فتقول : مررت بالرجلين أنفسيهما أعينهما كليهما ، ولا يقال :
 أجمعان ولا أكثعان ، لأن العرب لم تقله ، واستغنت عن ذلك بكليهما .
 فإن قلت : أقوله بالقياس على أجمعين ، لأن أجمع قد جمع ، وما يجمع يصح
 تثنيته قلت : (أجمع) معرفة لا ينكر أبداً ، فلا تصح تثنيته ، ولا جمعها ،
 وأجمعون كان على طريقة الجمع ، وليس بجمع ، فجاء على غير قياس ، وما يأتى

(١) انظر ماسياتى ص

(٢) الجمل ص ٣٣ ، وفي الأصل : " وأكثع أبصح " بسقوط الواو .

على غير قياس ، وجاء على الشذوذ فلا يُحْمَلُ عليه ، وتقف مع السماع فيما كان هكذا . وأمر آخر أن العرب إذا استغنوا عن شيءٍ بغيره فلا سبيل لك أن تستعمل ما رفضوه ، ألا ترى أنهم استغنوا عن وَذُرَبَتَكَ (١) ، فلا تقول ، وإن كسبان القياس يقتضيه .

قوله : (وللاثنتين كلاهما وأنفسهما وأعينهما) . (٢)

اعلم أن (كلا) لا تستعمل إلا مضافة ، وتضاف إلى الظاهر والمضمر ، فإذا أُضيفت إلى الظاهر فلا تنقلب الألف ، وإذا أُضيفت إلى المضمر فصحا العرب يقلبون الألف في النصب تشبيهاً بِلَدَى وفي الخفض تشبيهاً بَعَلَى ، وهي عند البصريين مفردة في اللفظ تثنية في المعنى ، وقد مضى الكلام فيها مستوفي (٣) .

وأما أَنْفُسُهُمَا فجاء الجمع في موضع التثنية كما عايناه سبحانه (إِنَّ تَتَوَّأ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَنَعْتَ قَلْبُوكُمَا) (٤) وهذا هو الأوضح ، ومن العرب من يقول : قلباكما . (٥)

(١) انظر اصلاح الخلل ص ٩٥ ، التوطئه ص ١٨٩

(٢) الجمل ص ٣٣

(٣) انظر ماتقدم ص

(٤) سورة التحريم آية ٤

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٩٠ / ٨ - ٢٩١ * وأتى بالجمع في قوله

قلوبكما ، وحسن ذلك إضافة إلى مثنى وهو ضميرها ، والجمع في مثل

هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع كما قال الشاعر

فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترفع

وهذا كان القياس ، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا

اجتماع تثنيتين فعدلوا إلى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى .

وانظر كلاماً جيداً في المسألة لابن الشجري في أماليه ١٢ / ١ .

وسياتي الكلام في هذا في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى :

قوله : (وللجميع كلهم وأنفسهم وأعينهم) (١)

الجمع كالمفرد تستعمل فيه سبعة الألفاظ ، وتقدم أن أجمعين ليس بجمع لأنه جمع ، لأن أجمع لا يتنكر ، وما لا يتنكر لا يثنى ولا يجمع و (كل) تستعمل على أربعة أوجه :

الأول : أن تكون مضافة إلى المضر ، فإذا كانت كذلك كانت تابعة أو مبتدأة ولا تلي العوامل اللفظية فتقول : جائي القوم كلهم ، وكلهم جائي ، ولست أن تقول : جائي ، لأن كلا مفردة في اللفظ جمع في المعنى . وقد جاءت تلي العوامل ، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر للضرورة . (٢)

والثاني : أن تكون مقطوعة عن الإضافة ، فإذا كانت كذلك أستعملت مبتدأة وموالية للعوامل اللفظية ، ولا تكون تابعة قال الله تعالى (وكلا وعد الله الحسنى) (٣) وقرأ ابن عامر (وكل) بالرفع . (٤)

(١) الجمل ص ٣٣ ، وفيه " للجمع " ومثله في " ج " وليس في المطبوع " وأعينهم " وهي في الخطيتين .

(٢) كما في قول الشاعر
يميد إذا ما دت عليه دلا وهم فيصدر عنه كلها وهو ذابل
انظر معنى اللبيب ص ٢٥٨ ، شرح شواهد ٢ / ٥٢١ ، همع الهوامع

٥ ٣٨٠ / ٤

(٣) سورة النساء آية ٩٥

(٤) ذكره في الفراءة أبو حيان في البحر المحيط ٢٢٢١٣ ، ولم ينسبها

الثالث : أن تضاف الى الظاهر فهذه أيضا تستعمل مبتدأة ، وتلى العوامل ، ولا تكون تابعة ، ويجوز لك في هذه أن تختصر فتحذف فتضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة فتقول : كل رجل فعل كذا ، ونظير هذا قولهم : زيد أفضل الرجال فيضعون المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة فتقول : زيد أفضل رجل .

الرابع : أن تكون صفة فتقول : مررت (١) برجل كل رجل ، والمعنى : مررت برجل كامل ، وهذا كما تقول : مررت برجل جلد رجل ، وحق رجل ، ومررت برجل حسبك أي : مررت برجل كامل . وقبيح أن تقول : مررت بكل رجل ، تريد : برجل كل رجل ، ويجوز أن تعرف ، فتقول : مررت بالرجل كل الرجل . قوله : (وللواحدة كلها ونفسها وعينها وجمعها كنعاء بصعاء) (٢)

٦٧

// تستعمل أيضا في الواحدة الموثثة سبعة أفعال على حسب ما تقدم فسي الواحد المذكور . ليس أجمع وجمعها بمنزلة أحمر وحمراء وأصفر وصفراء ، لأن أجمع اسم وجمعها كذلك ، وأفعل للمذكر ، وفعل للمؤنث إنما تكونان في الصفة .

فإن قلت : للزومها التبعية على طريقة التوكيد أجرى مجرى النعت ، فوضع أفعل للمذكر ، وفعل للمؤنث ، ليجرى على طريقة أحمر وحمراء .

(١) هكذا في الأصل : " مررت " والوجه : مررت بقوله بعد : " والمعنى : مررت برجل . . . "

(٢) الجمل ص ٣٣

قلتُ : لو كان الأمر كما ذكرته لم يقل : أجمعون أبداً ، لأنَّ أحمر لا يقال منه
 أحمرّون ، وأجمعون وإن لم يكن جمعا لأجمع - فكانه جمع ، وإنما جاء أجمع
 وجمعا كما جاء سلمان للمذكر وسلمى للمؤنث . فكما لا يصح أن يقال : سلمان
 وسلمى بمنزلة سكران وسكرى ، وإنما كانت الموافقة بالاتفاق من غير قصد (١) ،
 لا يصح أن يقال : أجمع وجمعا ، بمنزلة أحمر وحمراء ، وإنما كان ذلك
 بالاتفاق وهذا الذي ذكرته هو الذي ذهب إليه أبو علي واختاره (١) ومن
 الناس من ذهب المذهب الأول . والاختيار ما ذكرته لما تقدم .

قوله : (وللاثنتين كلتاها وأنفسهما وأعينهما) (٢)

التاء في كلتا بمنزلة التاء في بنت وأخت ، وليست للتأنيث ، لأنَّ تاء التأنيث
 لا يكون قبلها إلا فتحة أو ألف ، ولأنَّ العرب لا تجمع بين تاء التأنيث وألف
 التأنيث (٣) واللام من (كلا) ياء ، ونظير هذا شتان ، واللام ياء ، لأنَّه
 من شَيْتٌ ، والتاء بمنزلة التاء في بنت .

فإن قلت : هذه التاء وإن لم تكن للتأنيث فقد جرت عند العرب مجرى
 التأنيث ، ألا ترى أنهم لا يقولون : بنتٌ ، ولا أختٌ ، ولا بنتاتٌ ، ولا أخواتٌ ،
 فكيف جمع بينها وبين ألف التأنيث؟ قلتُ : قد جاء جليلاؤن ، والياء يسدل

(١) التكلمه ل ٣١ ، وانظر اللسان * جمع *

(٢) الجمل ص ٣٣

(٣) راجع المساله في الكتاب ٣ / ٣٦٤ ، ٤ / ٣١٧ ، ليس في كلام العرب

ص ١٤٢ ، سر صناعة الاعراب ١ / ١٦٨ ،

من ألف التأنيث فجمعوا بين الياء التي هي بدل من ألف التأنيث ، واء التأنيث فأقرب من هذا أن يقولوا : كَلْتًا فجمعوا بين ألف التأنيث والياء ، لأنها - وإن كانت جارية مجرى علامة التأنيث في بعض المواضع - ليست بعلامة للتأنيث وقال يونس في النسب الى بنت وأخت بنتي وأختي (١) ، لأنها ليست علامة للتأنيث ، ولم يجرها في النسب مجرى تاء التأنيث ، وإن كان قد جرت في الجمع بالألف والياء مجرى تاء التأنيث ، والخليل أجراها في النسب مجرى علامة التأنيث ، وأرتضاه سيويه (٢) ، وهو الصحيح ، وإنما ذكرت لك قول يونس لا بين لك أنها ليست منزلة منزلة علامة التأنيث في كل موضع .

والكلام في تثنية المومث كالكلام في تثنية المذكر ، لا تستعمل إلا ثلاثة ألقاظ ، لا يقال : جَمَعًا وَإِنْ كَتَعَاوَنَ لِمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَذْكَرِ ، لأنَّ جَمَعًا معرفةٌ مِلازِمٌ التعريف على حَسْبِ مَا أذْكَرُهُ ، وَمِلازِمٌ التعريف لا يَصِحُّ تَثْنِيَتُهُ ، وَالْكَوْفِيَّةُونَ خَالَفُوا فِي ذَلِكَ ، فَأَجَازُوا فِي الْمَذْكَرِ : أَجْمَعَانِ أَكْتَعَانِ أَبْصَعَانِ وَفَسِي

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦١ ، ٣٦٣ ، شرحه للسيراني ٤/ ١٦١ -

المفصل ص ٢١٠ ، شرحه ٥/٥ - ٦ .

(٢) قال سيويه في كتابه ٣/٣٦٠ - ٣٦١ : " وَإِذَا أُضِفَتْ إِلَى أُخْتٍ قُلْتُ : أَخَوِي ، وَهَكَذَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَذَا الْقِيَاسُ قَوْلُ الْخَلِيلِ وَانظُرْ ، الْمَفْصَلُ ص ٢١٠ ، شرحه ٥/٥ - ٦ .

الموئث : جَمَعَاوَانِ كَتَعَاوَانٍ بِمَعَاوَانٍ يَتَعَاوَنُ ، وَاحْتَجَّوْا بِالْجَمْعِ (١) ،
 والبصريون يذهبون الي ما ذكرته لك ، وهو الصحيح .
 قوله : (وللجمع : كلهن و انفسهن وأعينهن ، وجمع كنع بضع) (٢)
 يستعمل أيضا في جمع الموئث سبعة ألفاظ ، كما كان ذلك في جمع المذكر
 نكر صاحب الكراسه أن جميع ما يستعمل للواحدة الموئثة يُستعمل في الجمع
 الموئث فتقول : أكرمتُ الهنودَ كلها (٣) ، وهذا الذي ذكره صحيح ، إلا
 أن الاختيار أن يجري على الجمع الكثير ما جرى على الواحدة الموئثة ، وأن يجري
 على الجمع القليل ما ذكره أبو القاسم ، والدليل على ذلك قوله تعالى : (إِنَّ
 عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ) (٤) الآية . فقال أولا : (مِنْهَا) لأنَّ الهِيسَاءُ
 عَائِدَةٌ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ ، وَقَالَ (فِيهِنَّ) لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الأَرْبَعَةِ ، وَالْقَلِيلُ
 عِنْدَهُمْ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَالكَثِيرُ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَسَيَعُودُ الْكَلَامُ فِي هَذَا
 سَتَوْفِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى :

- (١) انظر المسألة في اصلاح الخلل ص ٩٥ - ٩٦ ، شرح عمدة الحافظ
 ص ٥٦٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٤ ، توضيح المقاصد ٣/ ١٧١
 ٣/ ١٧١ ، شرح اللعة البدرية ٢/ ١٢٤ ، همع الهوامع .
 (٢) الجمل ص ٣٣
 (٣) انظر الجزوليه ل ١٥
 (٤) سورة التوبة آية ٣٦ ، وتعام موضع الاستشهاد من الآية قوله جل شأنه
 بِرَأْسِنَا عَشْرَ شَهْرًا يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ هُنَا أَرْبَعَةٌ حَرَمَ ذَلِكَ
 الدِّينِ الْقِيمَ فَلَا تَظَلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ . . .

قوله : (وجمع) .

اعلم أن (جمع) معدول عن الجمع الذي كان ينبغي أن يكون لجمعا ، لأن
فعلاً بضم الفاء وفتح العين لا يكون جمعا لفعلاً ، وإنما يجمع فعلاً على
فعل إن كانت صفة نحو حمراء وحمراء وصفراء وصفراء ، وهذا مطرد لا ينكسر ،
فإن كان فعلاً اسماً نحو : صحراء جمع بالألف والتاء نحو : صحراوات ،

وجمع صحارى وصحارى . وجمعا وأخواتها أسماً ، فهي مثل : صحراء

٦٨ فيجب أن تجمع على جمعاوات أو على جماعي أو جماع ، لكن العرب // لم

تفعل ذلك ، وعدلوا عن هذا إلى جمع يفتح الميم ، فيجب أن يدعى أئها

ليست معدولة عن جمعاوات (١) ، لأن جمعاوات سالم ، ولا يعدل عن

الجمع السالم ، لأنه قصد فيه سلامة الواحد ، فإذا عدلت عنه السوي

المكسر كان نقض الغرض ، فصح أنها معدولة عن جماعي كصحارى ، (٢)

أو عن جماع كصحارى (٣) ، ونذهب بعض النحويين إلى أن جمع معدول

عن جمع كحمراء (٤) ، وهو لا هم الذين ذهبوا إلى أن أجمع وجمعاء

(١) ذهب إلى أنها معدولة عن جمعاوات ابن مالك وذكر أنه ظاهر قول

سيبويه / شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ ، همع الهوامع (١ / ٩٠) ،
وانظر الكتاب ٢٢٤ / ٣ .

(٢) نسبه العبرتي في شرح اللمع له إلى أبي علي الفارسي ، وانظر شرح
المقدمة المحسبه ٤٠٩ / ٢ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٥ ، اللسان

جمع
وذكر ابن مالك في شرح عمده الحافظ ص ٨٦٨ أن فعل لا يصح أن
يكون معدولاً عن فعالي ، لأن فعلاً لا تجمع على فعالي إلا إذا لم
يكن له مذكر على أفعل ، وكان اسماً محضاً ، وانظر همع الهوامع

٩٠ / ١ - ٩١ .

(٣) رجح ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٠ ما ارتضاه المؤلف من أن جمع

معدولة عن فعالي أو فعال ، وه أخذ ابن لب في تقييده ل ٣٧ .

(٤) هذا هو مذهب الأخفش والسيرافي وابن عصفور / انظر شرح كتاب

سيبويه للسيرافي شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٢٧٣) ، شرح عمدة الحافظ

ص ٨٦٨ ، توضيح المقاصد ١٥٤ / ٤ ، التصريح ٢٢٢ / ٢ ، همع
الهوامع ٩٠ / ١ .

بنيا على طريقة أحمر وحمراء للزوم هذين الاسمين التبعية ، على جهة التوكيد ،
فصار لذلك بمنزلة أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وهذا النوع يجمع على فُعَل ،
فيقال : حُمْرٌ وَصُفْرٌ ، فيلزم أن يقال : جُمِعَ بضم الجيم وسكون الميم لِكُنْهِم
عدلوا الى جُمِعَ ، (١) وفي هذا ضعف ، لأنه عدولٌ من الأَخْفِ السَّيِّئِ
الأثقل مع ما ذكرته قبل من أنهم قالوا : أجمعون ، ولو كان جاء على طريقته
لم يُقَلَّ فيه أجمعون ، كما لا يقال : أحمرون ، والكلام في كُتِبَ وَصُغِبَ وَتَعَبَ كاللَّامِ
في جُمِعَ .

قوله : (واعلم أن هذه الأسماء تجري على ما قبلها في الاعراب كما يجري

النعته) (٢)

يريد جريان هذه الأسماء على ما قبلها ليس كجريان البدل ، لأن البدل
على تقدير تكرار العامل ، والنعته والتوكيد ليسا كذلك ، لأن ما يجري نعتا
قياسه ألا يلي العوامل ، ومتى جاء والياء للعوامل جاء على غير قياسه
وكان من وضع شيء مكان شيء ، وأما ما جرى توكيدا فلا يكون إلا تابعا ، ولا يكون
والياء للعوامل ، فلا يصح تقدير تكرار العامل في النعته ولا في التوكيد ،

(١) قال ابن عساقور في شرح الجمل (١ / ٢٧٣) : " وهذا عندي أولى ، لأنه

قد ثبت العدل في كلامهم من فعل الساكن العين الى فعل ، قالوا :
ثلاث دُرْع ، وهو جمع درعا وكان القياس : دُرْعٌ ، ولم يثبت العدل عن
فعالي الى فعل في موضع من المواضع " .

(٢) الجمل ص ٣٣ ، وفيه " كما يجري في النعته " وجاءت العبارة فسي
الخطتين كما أوردها المصنف .

لأنَّ (١) تقدير ذلك مُضادٌ للوضع ، وقد تقدم أنَّ نعت النكرة لا يكون إلا نكرةً ،
ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفةً ، لأنَّ النعت
والمنعوت كالشيء الواحد (٢) ، والتوكيد والمؤكد في كونهما كالشيء الواحد أكد
لأنَّ التوكيد لا يفيد معنى زائداً على إفادة الأول ، وإنما يفيد تحقيق ما أفاده
الأول ، والنعت يفيد أمراً زائداً على ما أفادته الأول ، فيجب على ما ذكرته
ألا تجري أسماء التوكيد إلا على المعارف لأنها معارف .

قوله : (وأما كل وأجمع فيؤكد بهما ما يتبعض ، ونفسه وعينه يؤكد بهما ما اشتملت
حقيقته) (٣) قد تقدم أنَّ التوكيد السعوي على معنيين : يأتي لإثبات
الحقيقة ، ويأتي للإحاطة (٤) ، وإثبات الحقيقة يكون بالنفس والعين ،
والإحاطة تكون بكلِّ وأجمع ، وتوابعها ما هو [في] (٥) معنى أجمع ،
وأما التوكيد اللفظي فيأتي على وجهين : أحدهما . إسماع المخاطب :
وذلك أن تقول : جاني زيداً / فتكرره إذا خفت أن يكون مخاطبك لم يسمع

(١) في الاصل : " ولأن " باقحام الواو .

(٢) انظر ما تقدم ص

(٣) الجمل ص ٣٣

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) تكلمة يلتزم بها الكلام

كلامك ، ولا يكون هذا في التوكيد المعنوي .
 الثاني : أن يكون لإثبات الحقيقة بمنزلة نفسه وعينه ، فإن قلت : جائسي
 بنو فلان بنو فلان فيكون ذلك على ثلاثة أوجه :
 أحدها : اسماع المخاطب إذا خفت أن يكون لم يسمع كلامك على حسبما
 تقدم . (١)

الثاني : إثبات الحقيقة كأنك قلت : جائسي بنو فلان أنفسهم
 الثالث : الإحاطة ويكون على معنى : كلهم . وعلى هذين المثالين تقيس
 ما أتيتك من التوكيد اللفظي .

ورأيت بعض المتأخرين قد اعترض هذا القول فقال : لا يصح ما قاله ،
 ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد لم يصح أن تقول : كله ، وزيد بلا شك يتبعض ؟
 الجواب : أن مراده ما يتبعض بنسبة الفعل ، فإذا قلت : قام زيد فلا يصح
 أن يتعلق القيام ببعض دون بعض ، فهذا لا يوهك بكل ولا أجمع ، وإذا قلت
 قام القوم فيمكن أن يتعلق القيام ببعض القوم دون بعض فيجوز أن يوهك بكل
 وأجمع فتقول : قام القوم كلهم أجمعون ، ويجوز على هذا أن تقول : رأيت
 زيدا كله . لأنك ترى منه بعضا دون بعض ، ولا يجوز أن تقول : قرأ زيد كله
 لأنه [لا] (٢) يصح أن يقرأ منه بعض دون بعض ، وتعتبر ذلك بالإستثناء

(١) انظر ما تقدم ص
 (٢) تكلمه يلثم بها الكلام

فما يصح فيه الإستثناء جاز أن يُوهَّكُ بكلِّ وأجمع ، وما لا يصح فيه الإستثناء لم يُوهَّكُ بكلِّ وأجمع ، فيجوز أن تقول : رأيت هذا إلا جسدها ، فيجوز أن تقول : رأيت هذا كلها ، ولا يجوز أن تقول : قام زيد إلا بعضه ، فلا يجوز أن تقول : قام زيد كله . فاضبط هذا الفصل بهذا النوع فإنه صحيح .

قوله : (واعلم أنه يجوز أن توهَّكُ الأسماءُ // كلها ، إلا النكرات ، فإنها لا توهَّكُ) (١)

اعلم أن المعارف كلها توهَّكُ ، ظاهرة كانت أو مضمرة ، فتقول : جاءني زيد نفسه وجاءني زيد عينه ، وجاءني القوم أنفسهم ، وجاءني القوم كلهم ، وتقول : مررت بهم كلهم ، ومررت بهم أنفسهم ، ورأيتهم كلهم ، ورأيتهم أنفسهم . فإن قلت : جاءوني أنفسهم ، لم يجز ، حتى توهَّكُ بالضمير المنفصل ، فتقول : جاءوني هم أنفسهم ، وكذلك لا تقول : قمتم أنفسكم حتى تقول : أنتم أنفسكم ، وكذلك القياس في أعينهم ، فإن أكدته بكلِّ وأجمع ، جاز ، وإن لم تأت بالضمير المنفصل (٢) ، فتقول : جاءوني كلهم ، وجاءوني هم كلهم ، وتقول : جاءوني أجمعون ، وجاءوني هم أجمعون ، وكذلك تقول : قمتم كلكم ، وقمتم أنتم كلكم ، وقمتم أجمعون وقمتم أنتم أجمعون ، وإنما فرقتم

(١) الجمل ص ٣٣ ، وفي نسخه الثلاث . * واعلم أن الأسماء كلها توهَّكُ *

(٢) انظر الايضاح ٢٧٣/١

العرب في هذا بين النفس وأجمع ، لأنَّ النفس تلي العوامل ، فتقول : خرجت
نفسُ زيدٍ ، ولا تلي أجمعُ العوامل ، لا تستعمل إلاَّ تابعةً ، والضمير المرفوع قد
اتصل بفعله حتى صار معه كالشيء الواحد ، فكروهوا أن يأتوا بالنفس بعينه ،
فيصير كأنه الذي يلي العوامل ، فأرادوا أن يفرقوا بين حالتيه ، فلهذا لذكرك
أن يقولوا : قمتم أنتم أنفسكم ، لأنهم لو قالوا : قمتم أنفسكم لصار كأنهم
الذي يلي العوامل من حيث صار الفاعل مع فعله كالشيء الواحد ، وأجمع لمتا
كان لا يلي العوامل ، لم يكن له إلاَّ حالٌ واحدةٌ صار أمره معلوماً فلم يحافظ
بلزوم التوكيد بالضمير المنفصل [لبيّن] (١) عن مخالفته الحالة الأخرى
كما فعل ذلك في النفس ، ثم أجرى العَيْنُ مجرى النفس ، وأجرى كلَّ مجسري
أجمع ، لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ ، ولأنَّ كلاً المضافة لا تستعمل في الأعرف
إلاَّ تابعةً على جهة التوكيد ، أو مبتدأةً ، والأول أقوى ، وهذا التوكيد
الذي ذكرته هو التوكيد المعنوي ، فأما التوكيد اللفظي فهو في الظاهر كقول
تقول : جئتُ زيدٌ زيدٌ ، فإنَّ أكدت بالضمير هذا التوكيد لزم أن تأتي
بالضمير المرفوع . منصوباً كان المؤكِّدُ أو مخفوضاً أو مرفوعاً ، فتقول : مررتُ
بك أنتَ ، ومررتُ به هو ، وأكرمتك أنتَ ، وقمت أنتَ ويجوز في : أنتَ مِين :
قمت أنتَ ، أن يكون بدلاً ، ولا يجوز ذلك في : مررتُ بك أنتَ ، ولا فسي :
أكرمتك أنتَ ، فإنَّ أردت البديل في هذين قلت : أكرمتك إياك ، ومررتُ

(١) تكلمة بنحوها يلتئم الكلام

بك بك ، وجوز هنا أيضاً أن يكون توكيداً ، وهذا مما استدل به النحويون
على أن الضمير المرفوع هو الأصل في الضمائر ، فعلى هذا إذا قلت : كنت أنت
القائم ، جاز لك في (أنت) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون توكيداً

الثاني : أن يكون بسدلاً

الثالث : أن يكون فصلاً

فإن قلت : إن كنت لأنت القائم ، لم يكن (أنت) هنا إلا فصلاً ، ومطل التوكيد
والبدل ، إذ لو أردت التوكيد أو البدل لأدخلت اللام على الخبر .

فإن قلت : إنك أنت القائم جاز لك في (أنت) ثلاثة أوجه :

أحدها : التوكيد

الثاني : الابتداء والقائم خبره والجملة خبر (إن)

الثالث : أن تكون أنت فصلاً ، والقائم خبر إن ، وسيكرر الكلام فسي

هذا في باب الفصل إن شاء الله .

هذا حكم المعرفة في التوكيد ظاهرة كانت أو مضمرة ، فأما النكرة فلا تؤكّد
بالنفس والعين ، ولا بكل وأجمع ، ويجوز أن تؤكّد التوكيد اللفظي ، فتقول :
جاءني اليوم رجلٌ رجلٌ ، ويكون تكرار الرجل اسماً للمخاطب كما تفعل ذلك في
المعرفة ، لأنّ الإحتياج في الموضعين واحدٌ ، وإنما لم يؤكّد بالنفس والعين ،
لأنّهما معرفتان بالإضافة فلا يتبعان إلا المعارف ، كما أن الصفات لا تجسرى
إلا على الأسماء المعارف . فيلزم على هذا أن لا يؤكّد/بطل إلا المعرفة ، لأنّ كسلاً

ملازمة للإضافة ، فهي معرفة ، فلا تجرى إلا على المعرفة ، لأن التوكيد والمؤكد

كالشئ الواحد على حسبما تقدم في النعت . وقد تقدم الكلام في هذا (١) .

فإن اتبين أن (كلاً) لا تجرى إلا على المعرفة لتعريفه ، فيلزم عن هذا أن لا

يؤكد بأجمع وتوابعه إلا المعارف ، لأن أجمع معناه ومعنى كل واحد ، فسياندا

كان المعنى فيهما واحداً فيلزم أن يكون أجمع معرفة ، لأن كلاً معرفة ، ولا يمكن

في اللفظين الجاريين على طريقة واحدة أن يكون أحدهما معرفة والاخر نكرة

لما بين النكرة والمعرفة من المنافرة ، ألا ترى أن النكرة شائعة ، ولشباعها

كانت كالجمع ، والمعرفة مختصة بوضعها ، فلذلك يلزم أن تكون كالمفرد ، فكما

لا يكون // الشئ الواحد معرفة غير كلاً يكون اللفظان الجاريان في الكلام ٧٠

مجرى واحداً بأصل الوضع مختلفين ، في تعريف وتنكير .

واختلف النحويون في تعريف (أجمع) :

فمنهم من ذهب إلى أن تعريفه بالاضافة ، وأنه لزم القطع عن الاضافة ، إذ كان

القطع عن الإضافة جائزاً في (كل) ، (وكل) أقوى من (أجمع) ، فلزم نسي

(أجمع) أحد الجائزين في كل . (٢) وهذا الذي ذهب إليه يبطل من وجهين

أحدهما : أنه لو كان كلاً للزم أن ينون كما ينون (كل) ،

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) هذا ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٣ / ٢٠٣ ، واختاره ابن عصفور في شرح

الجميل ١ / ٢٧٢ ، وينسب إلى السهيلي وابن مالك / انظر ارتشاف

الضرب ص ٩٧٢ ، همع الهوامع ٥ / ٢٠٢ .

فإن قلت : أجمع التعريف ووزن الفعل ،
 قلت : لا يمنع التعريف الصرف ، إلا أن يكون تعريف العلمية ، ألا ترى أن
 ما [لا] (١) ينصرف إذا أضيف أو عرّف بالالف واللام أنصرف ، فكيف
 يكون تعريف الإضافة مانعاً من الصرف ، وهو إذا لحق ما لا ينصرف صار
 منصرفاً ؟ هذا بعيد .

فإن قلت : الإضافة منوثة فكانت موجودة ، ولو كانت موجودة لسقط التنوين
 فسقط لذلك .

قلت : يبطل هذا بأمرين :

أحدهما : أن صلاً منوثة ، وإضافة منوثة فيها .

الثاني : أنه لو كان كذلك للزم أن يخفض (أجمع) بالكسرة ، لأن كل

مضاف منصرفاً كان قبل الإضافة أو غير منصرف يخفض بالكسرة .

الدليل الثاني : أن (كلاً) إذا قطعت عن الإضافة لم تجر توكيداً ، لأنك

إن أكدت بها النكرة فتكون قد أكدت النكرة بالمعرفة ، لأنها في تقديسر

الإضافة ، وإن أكدت بها المعرفة فلا يجوز أيضاً لما في ذلك من قبح اللفظ ،

لأنها بلغظ النكرة ، ولذلك لم توصف (كل) المقطوعة عن الإضافة بالمعرفة

ولا بالنكرة ، فقالوا : مررت بكل قائماً ، ولم يقولوا مررت بكل القائم ، ولا بكل

قائمين ، ولو كانت (أجمع) مقطوعة عن الإضافة لم تجر أيضاً توكيداً لما ذكرته فسي

(كل) ، والعرب قد أجرتها توكيداً للمعارف ، فقالوا : أكلت الرغيف أجمع

فقد تبين أن (أجمع) ليس تعريفاً بالإضافة ، وأنه قطع عنها ،
ومنهم من قال تعريف (أجمع) بالعلمية ، وعليته علمية الجنس ، وهم اسم
لجملة أجزاء ما يجري عليه كما كان أمس عند بني تميم في الرفع اسم علم لليوم الذي
قبل يومك من أي يوم كنت ، والى هذا ذهب محققوا هذه الصنعة (١) وهو
الصحيح .

وإذا تبين لك حال (أجمع) تبين لك أيضا الكنع ، وأبصح ، وأبتع وأن تعريفها
- الثلاثة - بالعلمية : علمية الجنس على حسبما ، ذكرته في (أجمع) والسندى
ذكرته (٢) هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا الى أن النكرات
تؤكد بكل وأجمع ، ولا تؤكد بالنفس والعين (٣) ، واستدلوا بقول
العرب : " قبضت درهما كله ، وصمت شهرا كله (٤) " . هذا موجود
في كلام العرب ، وفي الحديث ، ولا سبيل الى انكاره .

- (١) قال ابن خروف في شرح الجمل ل ١٤ * ويلزم من قول ابن أبشاد
أن تكون معلول كسحر ليوم بعينه * ، وذكر أبو حيان في ارتشاف
الضرب ص ٩٧٢ أنه مختار أبي سليمان السعدي - من أصحاب ابن البازني -
ومحمد بن سعد الغزني صاحب كتاب الهدية ، وقال السيوطي فسي
همع الهوامع ٢٠٣/٥ * واختاره ابن الحاجب ، وصححه أبو حيان ٥٠٠ *
وانظر توضيح المقاصد ١٧٠/٣ *
- (٢) يريد ما ذكره ص ٢٤٧ من أن النكرات لا تؤكد بالنفس والعين ، ولا بكل
وأجمع .
- (٣) راجع المسألة في الكتاب ٣٩٦/٢ ، الأصول ١٩/٢ ، الانصاف ٤٥١/٢ ،
شرح المفصل ٤٤/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١ فما بعدها ،
شرح عمدة الحفاظ ص ٦٤ - ٥٦٥ ، ارتشاف الضرب ص ٩٧٣ ، توضيح
المقاصد ١٧٠/٣ ، تقييد ابن لب ل ٣٧ ، ائتلاف النصر في اختلاف
نحاة الكوفة والبصرة ل ٢١ ، التصريح ١٢٤/٢ ، همع الهوامع ٢٠٤/٥
- (٤) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٢٥ ، والكوفيون يجيزون تأكيد مثل
هذه النكرة فيقولون : قبضت درهما كله ، وهو من كلام العرب * وانظر
همع الهوامع ٢٠٥/٥ .

الجواب : أنه قد ثبت بامتناع التوكيد بالنفس والعين ، امتناع التوكيد بكسـ
 وَاَجْمَعُ ، لِأَنَّ الْمَانِعَ وَاحِدٌ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعْرِفَةٌ ، فَلَا يَجْمَعُ
 توكيدا إلا على المعارف بمنزلة النعت ، وقد مضى الكلام في هذا بما يغنى
 عن الإعادة (١) ، وينفصل عن هذا بما انفصل الخليل عن قوله العرب :
 " ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا " (٢) وذلك أن هذا الموضع
 مما تترادف فيه المعرفة والمثيرة على معنى واحد ، فيقال : ما يصلح برجسـ
 خير منك على معنى : ما يصلح بالرجل خير منك ، وكأنه إذا نطق بالواحد
 نطق بالآخر ، فجرى (خير منك) صفة على النكرة الصالحة مكان الرجل (٢)
 وكذلك هذا ، لأنه لو قال : صمت الشهر كله أي : صمت هذه الحقيقة
 كلها ، لكان المعنى معنى صمت شهرا كله ، لأنه لا يريد شهرا بعينه
 وإنما يريد هذه الحقيقة ، وكذلك : قبضت درهما كله ، لا يريد درهما
 بعينه ، فعبّر عنه بلفظ التنكير ، وإنما يريد ما ينطلق عليه درهم ، وهذا
 النوع كثير في كلام العرب ومنه :

فَأَيُّ تَرِيْنِي ولى طِسَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْ كَى بِهَا [٤٩]

لأن الحد ثان يرادف الحوادث على معنى واحد ، وكذلك قال :

وَحَمَالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَّتْ بِنَا الْحَدِّ ثَانُ وَالْأَنْفُ الْفُصُورُ [٥٠]

ومنه :

[٥٢] * ماهذه الصوت *

(١) انظر ما تقدم ص
 (٢) انظر الكتاب ١٣/٢ ، وانظر ما تقدم ص ١٨٦

وَأَشَدُّ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ سَيِّبِيهِ :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَاضِي وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ حَاضِرًا ٥١

٧١ بالخفض لآنه معطوف على تقدير // بمدرك ، والياء زائدة ، وإذا وجدت

فكانها في نية الطرح ، فإذا كان هذا فيما هو نية الطرح لو وجد ، فمافه كرتسه

أقرب ، والله اعلم .

قوله : (وإعلم أن أجمع وجمعا ، وأكثع وكثعا لا تنصرف) (١) و (في موضع

الخفض مفتوحة) (٢)

توكيد ، لأن قوله : " لا تنصرف " يقتضى ذلك ومنع (أجمع) من الصرف (٣) مانع

أحمد : التعريف ووزن الفعل وإذا سميت بأجمع رجلا أو امرأة لم ينصرف أيضا

للوزن والتعريف ، فإذا نكرت انصرفت ، وليس مثل (أحمر) إذا سميت به ،

لأن (أحمر) إذا نكر أشبه أصله ، و (أجمع) إذا نكر بعد التسمية لم يشبهه

أصله ، لأنه في أصله معرفة .

فإن قلت : إذا سمي به امرأة كان فيه ثلاث علل : التعريف ، ووزن الفعل ،

والتأنيث ، وإذا سميت بأجمع رجلا أو امرأة لم ينصرف أيضا للوزن والتعريف ،

فإذا نكر بقي التأنيث ووزن الفعل .

قلت : وزن الفعل والتأنيث لا يمنعان الصرف ، وسيأتى بيان هذا مكسلا

في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وقد بينت تعريف (أجمع) وعلميته (٤) ، وكذلك

(٢٥١) الجمل ص ٣٤

(٣) في الأصل : " من التعريف "

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٧٠

الكلام في : اَكْتَعَّ وَأَبْصَعَ ، وَأَبْتَعَّ ،
 وَأَمَّا جَمْعَاءُ فَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنْ فِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ بِالتَّأْنِيثِ ، وَمَا فِي آخِرِهِ
 أَلْفُ التَّأْنِيثِ مَقْصُورَةٌ كَانَتْ أَوْ مَهْلُ وَدَّةٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ
 أَبَدًا ، وَسَيَأْتِي هَذَا أَيْضًا مَكْمَلًا فِي بَابِهِ .
 وَأَمَّا (جَمْعٌ) فَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ عَدْلَهُ ، وَأَنْسَهُ
 مَعْدُولٍ عَنِ جَمَاعِي ، أَوْ عَنِ جَمَاعٍ ، وَلَيْسَ مَعْدُولًا عَنِ جَمْعَاوَاتٍ وَلَا عَنِ جَمْعِهِ
 وَذَكَرْتُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ . (١)

فَإِنْ قُلْتَ : يَقْتَضِي هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ (جَمْعٌ) جَمْعٌ ، وَالْعِلْمِيَّةُ تَضَادُ الْجَمْعَ .
 قُلْتُ : لَيْسَ هَذَا جَمْعًا حَقِيقَةً وَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ الْجَمْعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (جَمْعَاءُ)
 لَا تَتَنَكَّرُ ، وَمَا لَا يَتَنَكَّرُ لَا يَثْنَى وَلَا يَجْمَعُ ، وَإِنَّمَا هَذَا كَرَجُلٍ سَمِيَتْهُ بِجَمْعٍ فَتَفْطَنُ
 لِهَذَا فَإِنَّ بِهِ زَوَالَ إِشْكَالِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَكَذَلِكَ (أَجْمَعُونَ) لَيْسَ بِجَمْعٍ ،
 وَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ الْجَمْعِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا قَبْلُ (٢) ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ
 فِي : كَتَعَاءٌ وَكُتِعٌ ، وَصَعَاءٌ وَصُوعٌ وَتَعَاءٌ وَتُتِعٌ .

قَوْلُهُ : (وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَكْتَعِينَ تَابِعٌ لِأَجْمَعِينَ ، فَلَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَهُ) (٣)
 اعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِالنَّفْسِ وَهَدَاهَا ، وَأَنْ تَأْتِيَ بِالْعَيْنِ وَهَدَاهَا ،
 وَلَكِنْ أَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا ، فَإِنْ جِئْتَ بِهِمَا قَدِمْتَ النَّفْسَ عَلَى الْعَيْنِ ، لِأَنَّ النَّفْسَ

(١) انظر ماتقدم ص ٢٤٦ - ٢٤٧

(٢) انظر ماتقدم ص ٢٣٨

(٣) الجعل ص ٣٤

أَبَيَّنُ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ بِخِلَافِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى مَعَانٍ ،
فَوْجِبَ لَذَلِكَ تَقْدِيمُ النَّفْسِ ، لِأَنََّّهُ أَوْضَحَ فِيمَا يُرَادُ مِنَ التَّوَكِيدِ ، وَكَذَلِكَ (كَلٌّ)
(وَأَجْمَعُ) لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ،
وَتَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَلَكِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِمَا ، فَإِنْ جِئْتَ بِهِمَا
قَدِمْتَ كَلًّا عَلَى أَجْمَعٍ فَتَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (١) وَلَا تَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ
كُلُّهُمْ ، لِأَنَّ كَلًّا أَقْوَى مِنْ (أَجْمَعُ) وَذَلِكَ أَنَّ (أَجْمَعُ) لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا تَابِعًا
(وَكَلٌّ) تَسْتَعْمَلُ تَابِعَةً ، وَتَسْتَعْمَلُ مُتَدَاةً ، وَتَسْتَعْمَلُ قَلِيلًا تَلَى الْعَوَامِلِ
وَإِنْ قَطَعْتَ عَنِ الْإِضَافَةِ وَلَيْتَ الْعَوَامِلَ كَثِيرًا ، فَكَانَ تَقْدِيمُهَا أَوْلَى مِنْ تَقْدِيمِ
مَا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا تَابِعًا ، وَتَأْخِيرُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْكَلَامِ .
وَأَمَّا (اِكْتَعُونَ) فَلَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ (أَجْمَعِينَ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَلَا تَقُولُ : جَاءَنِي
الْقَوْمُ اِكْتَعُونَ ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ اِكْتَعُونَ ، وَقَدْ جَاءَ فِي
الشَّعْرِ كَأَنَّهُ ضَرُورَةٌ :

٦٨ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا (٢)
فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ ضَرُورَةَ حَمْلَتِي عَلَيَّ هَذَا ؟ كَانَ قَادِرًا أَنْ يَقُولَ : حَوْلًا أَجْمَعًا
قُلْتَ : إِذَا قُلْتَ حَوْلًا أَجْمَعُ أَكْتَعُ فِيهِ (٣) مِنَ التَّوَكِيدِ مَا لَيْسَ فِي قَوْلِكَ :

حَوْلًا أَجْمَعًا ، فَأَرَادَ هَذَا الشَّاعِرُ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ التَّوَكِيدِ ، فَكَانَ يَجِبُ

- (١) سُورَةُ الْحَجَرِ آيَةٌ ٣٠ ، سُورَةُ ص آيَةٌ ٧٣
(٢) ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ فِي الْعَقْدِ الْغَرِيدِ ٣ / ٦٠ أَنَّ أَعْرَبِيًّا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ
حَسَنًا تَدْعَى ذَلْفَاءً ، وَمَعَهَا كَهَيِّ بَيْكِي وَكَلَّمَا بَكَى قَبْلَتَهُ فَأَنشَدَ يَقُولُ :
وَأُورِدُ بَيْتَيْنِ آخِرِينَ هُمَا :
إِذَا بَكَيْتَ قَبْلَتِي أُرْبَعًا فَلَا أُرْزِلُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعًا
وَانظُرِ الْاِقْتَضَابَ ص ٤٣٣ ، الْاِقْصَاحَ لِابْنِ الطَّرَاوَةِ ل ٥ ، شَرْحَ الْجَمَلِ
لِابْنِ خُرُوفٍ ص ٥٠ ، ضَرَائِرَ الشَّعْرِ ص ٢٩٤ ، شَرْحَ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٦٢ - ٥٦٣
٥٦٣ - شَرْحَ الْأَلْفِيهِ لِابْنِ النَّاطِمِ ص ١٩٨ ، تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ ٣ / ١٦٨ ،
شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ ٣ / ٢١٠ ، خَزَانَةَ الْأَذْبِ ٢ / ٣٥٧ .
(٣) فِي الْأَصْلِ : " وَفِيهِ " وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ .

عليه أن يأتي بأجمع بعده (أَكْتَع) فلم يمكنه ذلك ، لكان الوزن فحذف (أَجْمَع) وكأنه موجودٌ ، فتبعه لذلك (أَكْتَع) .

فإن قلت : ما يأتي للتوكيد لا يحذف .

قلت : قد جاء ذلك قليلاً ، قال سييويه في قول زهير :

* بدالى أنى لست مدرك ماضى * ٥١

جاء على تقدير : لست بمدرك (١) وبلا شك أن الباء زائدة لتوكيد النفي ،

إلا أن هذا لا يقال ما وجد عنه مندوحة ، لأن التوكيد مبنى على الإطالة

٧٢

والإكثار ، والحذف يضاد هذا المقصد . فإذا صح // أن (أَكْتَع) لا يأتي

إلا بعد (أَجْمَع) صح أنه تابعه ، وأن الأصل كان : أَجْمَعُونَ [أَجْمَعُونَ] (٢)

فكره تكرار اللفظ ، فأبدل من الجيم الكاف ، ومن الميم التاء ، فقالوا :

أَكْتَعُونَ كراهية لتكرار اللفظ كما قالوا : ^(دهريت، الأهل) رَهْدَهْمَتُ (٣) ، فكرهوا تكرار اللفظ

فأبدلوا ، وهذا في كلامهم متسع إلا أن البدل يجي هنا على غير ضبط ،

قالوا : حَسَنٌ بَسَنٌ ، (٤) الأهل : حَسَنٌ حَسَنٌ ، وكذلك قالوا : شَيْطَانٌ

لَيْطَانٌ (٥) والأصل شَيْطَانٌ شَيْطَانٌ * ثم أبدلوا ليهزول تكرار اللفظ .

(١) قال سييويه في الكتاب ٢٩/٣ " لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير

المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر ، حتى كأنهم قد

تكلّموا بها في الأول "

(٢) سقطت " أجمعون " الثانية من الأصل

(٣) انظر اللسان " دهده "

(٤) انظر شوح المفصل ٤٦/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٧/١ ، شرح

الكافية للرضي ٣٣٣/١ .

(٥) قال أبو علي القالي في الأمالي ٢٠٩/٢ : " ويقولون : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ

فليهاذا مأخوذ من قولهم : لا ط حبه بقلبي يلوط ويلهط أى لصق "

واللّام لا تبدل من الشين في غير الإتياع ، وكأنهم فعلوا كذلك هنا ليصير الشان
 كأنه موضوع لهذا المعنى من غير تغيير ، لكنه على حسب ما ذكرت لك ، وليسوا
 ذلك لما لزم التبعية .

ولا يدعى أن (أكتع) مشتق من تكع الجلد ؛ إذا تقبض ، ولو كان
 كذلك لكان بمنزلة (أجمع) من الجمع ، ولو كان كذلك لم يلزم أحدهما أن يكون
 تابعاً لصاحبه ، على هذا جماعة المحققين في هذه الصنعة .

ومن النحويين من ذهب إلى أن ككع مشتق من تكع الجلد (٢) ؛ إذا
 تقبض (٣) ، وما ذكرت قاطع به .

وكذلك (أبضع) لا يقع إلا بعد (أكتع) ، فدل على أن الأصل ؛ أجمعون
 أكتعون أكتعون ، فكروها تكرر اللفظ ، فأبدلوا حرفاً مكان حرف ، وكان
 الإبدال على غير طريقة البدل ، ليُشعروا بما ذكرت لك ، وليكون كأنه لفظ
 مستأنف لهذا المعنى .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٠/٣ " وأما أكتعون أبضعون . كنعاء
 بصعاء ، ككع بضع فكلها توابع لا تجمع لا تستعمل إلا بعده ، ولا تستعمل
 مفردة فهي شبيهة بقولهم ؛ شيطان ليطان " . وقال في المصدر نفسه
 ٤٦/٣ " وأما ما بعد أجمع فتوابع لا تقع إلا بعدها ، فاكع تابع لأجمع يقع
 بعده كقولنا ؛ حسن بسن ، وأبضع تابع لأكتع بعده " وانظر الأصول
 ٢١/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٣٣/١ .

(٢) واضح أن هذا تكرر لما سبق ، لكن قول المصنف ؛ " وما ذكرت قاطع به "
 ويدل على أنه متنبه لهذا التكرار ، ومريد له .

(٣) قال ابن بزيمة في غاية الامل ١/٧٨ : " وأما أكتع فهو مشتق من قولهم ؛
 تكعت الجلدة في النار إذا انضمت " ، وفي اللسان " كتع وكتع
 وقيل ؛ كتع ؛ تقبض وانضم " وذكر كثير من العلماء أنه مأخوذ من قولهم
 أتى عليه حول كتيع أي تام/ انظر الصحاح واللسان والتاج " كتع " وشرح
 المفصل ٤٠/٣ ، شرح الكافية للرضي ٣٣٣/١ ، شرح المعجم
 البدرية ٢٢٩/٢ ،

وكذلك (أبتعمون) هو تابع لأبصعين ، فالأصل أن يقولوا + أبصعون أبصعون
فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا على حسب ما ذكرت لك ، ولا يجب أن يتكلف لهذه
الألفاظ اشتقاق ، إذ لو كانت مشتقة لكانت على طريقة واحدة ، ولم يلزم أن
يكون أحدهما ثانيا عن صاحبه ، وتبعاً له .

سأله :

إذنا قلت : جامعي القوم كلهم أجمعون ، فأجمعون إنما جاء على جهة التوكيد ،
على حسب ما جاء (كلهم) لا معنى لأجمعين غير ذلك (١) ، وذهب المبرد السي
أن لا جمعين معنى زائدا ، وهو إفادة الاجتماع في المعنى ، فإذا قلت : جاء
القوم كلهم ، أفاد الإحاطة ، وزوال المجاز في تعلق الفعل ببعضهم ، إذ قد
يجوز أن تقول : جامعي القوم ، وعسى ألا يكون أتاك منهم إلا خمسة كأنتك (٢)
لا تستكثر من جاءك ، فإذا قلت : كلهم زال ذلك المجاز ، وأفاد أن المجس
تعلق بالجميع ، وقد يجيئون في وقت واحد ، وقد يجيئون في أوقات مختلفة
، فإذا قلت : أجمعون أفاد أن المعنى وقع من الجميع في وقت واحد ،

(١) إلى هذا ذهب الخليل وسيبويه / انظر الكتاب ٢ / ٢٨٧ ، اعراب القرآن

للزجاج ٢٩ / ص ١٠٠ ، اعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٩٤ .

(٢) انظر اعراب القرآن للزجاج ٩ / ١٠٠ ، اعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٩٤ ،

مشكل اعراب القرآن ٢ / ٧ ، وعزاه الرضى في شرح الكافية ١ / ٣٣٧ إلى

المبرد والزجاج ، وفي اعراب القرآن للزجاج ٢٩ / ١٠٠ عقب إيراد

مذهب المبرد : " وقول سيبويه أجود ، لأن أجمعين معرفة فلا يكسبون

حالا " وينسب هذا الرأي أيضاً إلى الفراء كما في ارتشاف الضرب ص ٩٧٥

توضيح المقاصد ٣ / ١٦٦ ، همع الهوامع ٥ / ٢٠٦ .

وكان الأستان أبو علي يَبْطِلُ هذا بأن يقول : لو كان ما ذكره صحيحاً لكان
منصهاً على الحال كما تقول : جائي القوم كلهم مجتمعين ، وهذا السند
ذكره الأستان صحيحاً . (١)

قوله : (ولا يجوز عطف التوكيد ببعضه على بعض) (٢)

اعلم أن التوكيد على قسمين كما تقدم : أحدهما : لإثبات الحقيقة ، الثاني :
للإحاطة (٣) ، فلا يجوز عطف ما جيء به لإثبات الحقيقة على ما جيء به
للإحاطة ، فلا يجوز أن تقول : جائي القوم أنفسهم وكلهم ولا : جائي
القوم كلهم وأنفسهم لاختلفهما ، ومن شرط المعطوف أن يجري على حكم
المعطوف عليه ، والنفس والعين لإثبات الحقيقة ، فيلزم إذا عطف عليه
كلهم وأجمعون أن يكون كلهم وأجمعون لإثبات الحقيقة ، وهذا مخالف
وضع الكلمة ، وكذلك كلهم وأجمعون للإحاطة ، فإذا عطف عليها أنفسهم
وأعينهم لزم ، أن يكون أنفسهم وأعينهم للإحاطة ، ولم يوضعا لذلك .

(١) ما نقله ابن أبي الربيع عن شيخه أبي علي الشلوبي هو ما رد به
الزجاج مذهب المبرد وسبق كلامه ، ونقله عنه النحاس فسي

اعراب القرآن ٢ / ١٩٤ .

(٢) الجمل ص ٣٤

(٣) انظر ما تقدم ص

فإن قلت : أعطف أجمعين على كلهم ، وأعينهم على أنفسهم ، لأن المعنى واحد . (١)

قلت : هذا يبطل بوجوه :

أحدها : عطف الشيء على نفسه بغير شرطيه (٢) ، فيصير إذا قلت :
جاءني القوم كلهم وأجمعون كأنك قلت : جاءني القوم كلهم وكلهم .

فإن قلت : العرب تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ، قالوا :
مينا وكذبا وإنما الذي لا يجوز : عطف الشيء على نفسه مع اتفاق اللفظين .

قلت : إنما يعطف الشيء على نفسه بشرطين :

أحدهما : اختلاف اللفظين

الثاني : ألا يقع (٣) في ساق (٤) يقتضى أن يكون

الأول هو الثاني ، والثاني هو الأول نحو :

..... * كذبا ومينا * (٥)

- ٦٩ -

(١) أجاز ابن الطراوة عطف ألفاظ التوكيد على بعضها / انظر ارتشاف الضرب ص ٩٧ ، مع الهوامع ٢٠٦ / ٥ ابن الطراوة التحوى ص ٣٠١ ، والمؤلف هنا يرد ما ذهب اليه ابن الطراوة .

(٢) سيذكر الشرطين قريبا .

(٣) كلمة غامضة في الأصل .

(٤) في الأصل : " مسافا " .

(٥) هذا جزء من عجز بيت لعدى بن زيد العبدي ، والبيت بتمامه

فقد رت الأديم لراشيه وألقى قولها كذبا ومينا

انظره في ديوانه ص ١٨٣ ، شرح القوائد السبع ص ٣٩٩ ، أمالسى

المرتضى ٢ / ٢٥٨ ، الافصاح للفاروق ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٤٦٧

شرح شواهد ٢ / ٧٧٦ * مع الهوامع ٥ / ٢٢٦ .

ونحو : يعجبني السيف [والحسام] (١) ، فالحسام لفظه مخالفة
 للفظ السيف ، والحسام فاعل يعجبني ، وكذلك السيف ، ولا يلزم إذا كان
 الاسمان // فاعلين لفعل واحد أن يكونا دليلين على معنى واحد ،
 وأنت إذا قلت : جامعي القوم كلهم وأجمعون ، أو قلت : جامعي القوم
 أنفسهم وأعينهم ، فقد سقط من الشرطين شرط واحد ، لأنك إذا قلت :
 جامعي القوم كلهم وأجمعون ، فكلهم إنما جئت به للإحاطة ، وهذا يقتضي
 أجمعون فساقهما يقتضي أن يكونا لمعنى واحد ، وهذا بلا شك أشد من
 اتفاق اللفظين ، فإذا كان لا يعطف أحدهما على الآخر مع اتفاق اللفظين
 فلا يعطف أحدهما على الآخر مع اتفاق المساق واقتضائه أن يكونا لمعنى واحد
 أولى وأحق ، وهذا بين .

الثاني : أنك لو عطفتم لم تعطف إلا بالواو ، ولا يعطف بغيرها من حروف
 العطف ، لأنه لا يمكن عطف الشيء على نفسه بغير الواو ، لما تضمنت حروف
 العطف من المعاني الزائدة على مقتضى الواو ، وكل ما يعطف بالسواو ،
 فيجوز لك أن تقدم أحدهما على الآخر ، لأن الواو لا تقتضي الترتيب وإنما
 تقتضي الجمع على حسب ما تقدم (٢) ، فلو قلت : قام القوم كلهم وأجمعون ،
 لكان في تقدير : قام القوم أجمعون وكلهم ، وقد تقدم أن كلهم وأجمعين
 إذا اجتمعا قدم كل على أجمع وكذلك الكلام في : قام القوم أنفسهم وأعينهم

(١) تكلمة يتم بها الكلام .

(٢) انظر ما تقدم ص

المثال الثالث : أَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ أَصْلُهَا أَنْ تَنْوِبَ مَنْابَ الْعَوَامِلِ ، فَإِذَا قَلَّتْ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو فَقَدْ نَابَتِ الْوَاوُ مَنْابَ الْفِعْلِ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ ، قَامَ عَمْرٌو فَكَرِهُوا لِذَلِكَ وَلَايَةَ أَجْمَعِينَ حُرُوفَ الْعَطْفِ ، وَأَحْسَنُ الْوَجْهِ الثَّلَاثَةُ وَأَسَدُّهَا فِي تَعْلِيلِ هَذَا الْمَوْضِعِ التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ .

•••••

باب البدل

البدل : هو التابع على تقدير تكرار العامل ، والتوابع ، كلها ليس فيها تكرار العامل ، فإذا قلت : جاءني أخوك زيد فهو على تقدير : جاءني أخوك (١) جاءني زيد ، (٢) وانما أخيك لهذا ، لأن زيداً اسم جامد ، وأصل الجامد أن يلي العوامل ، وجعله تابعا على غير قياس ، وأصل المشتق أن يكون تابعا . ^{وَأَلَّا} يلي العوامل ، ومتى جاء والياً العوامل . جاء على غير قياس ، ومتى جاء الجامد تابعا جاء على غير قياس ويكون حينئذ عطف بيان ، وسأتكلم فيه في آخر هذا الباب .
 وذهب المبرد الى أنه على تقدير طرح الأول واحلال الثاني محله ، فذهب في قولك : جاءني أخوك زيد الى [أن] زيدا جاء على تقدير طرح أخيك ، واحلال زيد محله ، وكأنك قلت : جاءني زيد^(١) ، وهذا عندهم يبطل من وجهين :

(١) تكلمه يلتئم بها الكلام ، مأخوذة من كلام المؤلف في املائه ص ٤٧ ، وفي

الكافي ٢/ ص ٢٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١ فقد تبع^{بن} أبي الربيع في تعريف البدل ومثل له بمثال قريب من مثاله ، كما ذكر رأى المبرد على النحو الذي ذكره

أبن أبي الربيع .

(٣) تكلمه يلتئم بها الكلام

(٤) سبق المؤلف الى فهم مذهب المبرد على هذا النحو ابن بابشاذ فسي

شرح المقدمة المحسبه ٢/ ٤٢٣ ، وحذا حدوهما أبو حيان في ارتشاف

الضرب ص ٩٨٣ ، وابن الفخار في شرح الجمل ص ٦١ وقد صرح بذلك المبرد

في المقضب ٤/ ٢١١ فقال : " اعلم أن البدل في جميع ابواب العربية

يحل محل البدل فيه ، وذلك قولك : مررت برجل زيد ، وأخيك أبي

عبد الله فكانك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبي عبد الله وذكر نحوه فسي

٤/ ٢٩٥ ، ولكنه قال في ٤/ ٣٩٩ : " ولو كان البدل يبطل المبدال منه

لم يجز أن ويقول : زيد مررت به ابي عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالها

فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله - كان خلفا ، لأنك جعلت زيدا ابتداء

ولم ترد اليه شيئا ، فالمبدال منه مثبت في الكلام " وعلى هذا فهم ابن

بزيه مذهب المبرد فقال في غاية الامل ١/ ص ٨٤ : " وقول النحويين :

ان الاول مطرح ايذان منهم باستقلاله بنفسه ، ولم يقصدوا أن الاول

مرفوض اصلا ، ولا يحمل ذلك على المبرد وغيره ، لما يلزم عنه من الفساد

البيان ان لو كان في نية الطرح لبطلت مسائل كثيرة من الصلوات لما يلزم

من حذف الضمير فيها . . " وما ذكره هو الصواب على ان يستثنى منه بدل

الغلط الذي يحتمل ان يكون مقصود المبرد من كلامة الذي ذكرته في اول

المسألة ، وانظر حواشي المقضب ٤/ ٤٠٠ .

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ = فَمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ : بَدَلٌ مِنْ " الَّذِينَ اسْتَضَعُوا " فَلَمَّا كَانَ الْبَدَلُ عَلَى طَرَحِ الْأَوَّلِ ، وَإِحْلَالِ الثَّانِي مَحَلَّهُ ، لَمْ تَكْرُرِ اللَّامُ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَتَارَةً يَظْهَرُ الْعَامِلُ ، وَتَارَةً يَبْقَى مَحْذُوفًا ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ إِظْهَارِ الْعَامِلِ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِظْهَارِهِ إِذَا كَانَ رَافِعًا أَوْ نَاصِبًا ، فَضَمُّ مَنْ قَالَ : يَظْهَرُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يَظْهَرُ ، وَاسْتَدَلَّ مِنْ أَجَازِ إِظْهَارِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ، اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا ﴾ (١) فَلَوْلَمْ يَظْهَرُ " اتَّبِعُوا " لَكَانَ " مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ " بَدَلًا مِنَ الْمُرْسَلِينَ . وَمَنْ لَمْ يَجْزِ إِظْهَارَهُ (٢) قَالَ : إِنَّمَا هَذَا نِ كَلَامَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْهَمُ الْحَضُّ عَلَى الْإِتِّبَاعِ كَمَا تَقُولُ : اتَّبِعْ أَبَاكَ ، اتَّبِعْ أَشْفَقَ النَّاسِ عَلَيْكَ ، اتَّبِعْ مِنْ يَهْمِهِ أَمْرًا ، فَهَذَا انْتِقَالٌ مِنْ كَلَامٍ إِلَى كَلَامٍ (٣) لِمَا فِي الثَّانِي مِنْ حَضُّ عَلَى الْإِتِّبَاعِ وَلَمْ يَحِمْ هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ الْبَدَلِ . قَالَ سَيِّمِيه : " فَإِذَا قُلْتِ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ بِسَيْدٍ ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتِ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ قَدَرْتَ قَائِلًا يَقُولُ لَكَ : بِمَنْ مَرَرْتَ ؟ فقلت : زَيْدٌ ، هَذِهِ طَرِيقَةُ الْبَدَلِ وَعَلَسِي

- (١) سورة يس آية : ٢٠ ، ٢١
 (٢) في الاصل " اظهار ز يسقوط الضمير
 (٣) ذكر المؤلف في الكافي ٢ / ص ٢٨٦ ، أن شيخه أبا علي الشلمون يسي ذلك ، وانظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٧ ، شرح اللوحة البدرية

هذا التقدير (١) يأتي البدل . فان قلت : مررت بأخيك زيد بالرفع ، فلأنه
قال : من هذا الذي مررت به ؟ قال : زيد أي هو زيد " (٢)
الثاني : قول العرب : " محمد أكرمته أخاك " (٣) فأخوك بدل من الضمير
المنصوب ، فلو كان البدل على طرح الأول لبقِيَ المبتدأ بلا ضمير يعود عليه
من خبره ، وهو جملة " ، فقد صح بما ذكرته أن البدل على تقدير تكرار العامل (٤)

- (١) في الأصل : " وعلى هذا هذا " .
(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٦ / ٢ : " وأما المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك : مررت بعبد الله زيد ، إما غلطت فداركت ، وإما بدالك أن تضرب عن مرورك بالأول ، وتجعله للآخر . . . وقد يكون : مررت بعبد الله أخوك كأنه قيل له : من هو ؟ أو من عبد الله ، فقال : أخوك " .
(٣) قال المؤلف في الكافي ٢ / ٢٨٦ : " . . . ومما استدلوا به لذلك قسول العرب : زيد ضربته أبا عبد الله ، ومحمد أكرمته أبا القاسم " ولم أجد - فيما اطلعت عليه من مصادر - من نقل أن هذه العبارة أو تلك من كلام العرب .
(٤) نسب ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ٦٦ ما أرتضاه المؤلف الى أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي والرماني وغيرهم . وقال ابن بزيه في غايصة الأمل ١ / ٨٤ : " وقد اضطرب كلام سيبويه وغيره فيه فنص في ترجمته أبواب البدل على أن العامل الأول قال : هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، فهذا نص منه في هذه الترجمة على أن العامل هو الأول ، وقال في آخر باب ما يكون أنت وأنا ونحن وهو وصفا : فأما البدل فمنفرد فهذا نص يناقض الأول . . . فالوجه الذي يدفع ما ظهر من التناقض في كلام سيبويه أن يحمل نسبة العمل الى الأول على وجه التجوز . . . وانظر الكتاب ١ / ١٥٠ ، ٢ / ٣٣١ ، ٣٨٦ ، المفصل ص ١٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٠ ، ارتشاف الضرب ص ٩٧٧ ، شرح المحصنة البدرية ٢ / ٢٣٨ ، الاشباه والنظائر ٢ / ٩٧ ، وقال المؤلف في الكافي ٢ / ٢٨٦ : " وازا حقت المذهبين رجعا الى أمر واحد وهو أن البدل وال بالحقيقة العامل ، وإدخاله في التابع إنما هو لمكان جرى الثاني على حكم إعراب الأول "

ويكون بالجامد إن كان بدلا من جامد ، وإن كان بدلا من مشتق كان مشتقا ، لأنه قد تبدل الصفة من الصفة ، كما تبدل الاسم من الاسم ، ولا تبدل المشتق من الجامد إلا على إقامة الصفة // مقام الموصوف على حسبها تقدم في قولك : جاني زيد ركب ، وقد مضى الكلام في هذا في باب المنعت مكملا . (١)

قوله : (البدل في كلام العرب على أربعة أضرب : بدل الشيء من الشيء : وهما لعين واحدة وبدل البعض من الكل) (٢)

ذكر بعد هذا الاعتذار عن دخول الألف واللام على بعض وعلى كل ، وهناك نتكلم فيه . (٣)

قوله : (وبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتقا عليه) (٤)

بدل الاشتغال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم ، إلا أن الأكثر أن يكون بالمصدر من الاسم ، فلذلك ذكره هنا ، وقد ذكر في باب (كان) أنه يكون بالاسم من الاسم قال : " وكذلك إن كان الثاني ما يشتغل عليه المعنى جرى في البدل والقطع هذا المجرى " (٥) ثم أتى بمثالين : أحدهما : كان زيد ماله كثيرا ، الثاني : كان عبد الله عذره واضحا والمال اسم : فقد أعطي بهذا أن بدل الاشتغال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم ولما ذكر أبو علي بدل الاشتغال أتى بقوله سبحانه : ﴿ قُلْ أَصْحَابُ

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) الجمل ص ٣٥ ، وفي نسخة الثلاث : " يبدل الشيء ويبدل البعض "

(٣) انظر ما سيأتي ص

(٤) الجمل ص ٣٠

(٥) المصدر نفسه ص ٥٦ ، وعنوان الباب فيه : " باب الحروف التي ترفع الاسم

وتنصب الخبر " ويعنى بالحروف هنا " كان واخواتها " .

الأخْدُودِ ، النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ = (١) فقال في (النار) : إِنَّهُ بَدَلُ اشْتِمَالِ (٢) والنَّارُ اسْمٌ وليس بمصدر ، ولا أعلمُ خلافاً بين النحويين في أَنَّ بَدَلُ الاشْتِمَالِ يكونُ بالاسم من الاسم ، إلا أَنَّ الأكثرَ أَنْ يكونَ بالمصدر من الاسم ، ولذلك قال أبو القاسم هنا : " وَيَدُلُّ الْمَصْدَرُ مِنَ الْاسْمِ " (٣) أو يريدُ البَدَلُ الذي يكونُ فيه المصدر من الاسم هو بَدَلُ الاشْتِمَالِ ، لا يريدُ أنه لا يكونُ إلا كذلك (٤) ، ومتى كان الثاني ليس الأول ، ولا بعَضَهُ ، ولا جِيءَ على جهة الإضراب فهو بَدَلُ اشْتِمَالٍ .

واختلف النحويون في تسميته بَدَلُ اشْتِمَالٍ فمنهم من قال : سُمِّيَ بِسَدَلٍ اشْتِمَالٍ ، لأنَّ المعنى عُلِقَ بِالْأَوَّلِ ، وهو طَالِبٌ في المعنى بالثاني ، فهو مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّانِي ، وهذا هو ظاهرُ كلامِ أبي القاسمِ ومنقول عن المُبرِّدِ (٥) .

(١) سورة البروج آية ٤ ، هـ

(٢) الايضاح ٢٨٤/١

(٣) الجمل ص ٣٥

(٤) قال ابن بريزه في غاية الأمل ١/ص ٩٤ : " . . . وقيل : إِنَّ بَدَلُ الاشْتِمَالِ هو بَدَلُ الْمَصْدَرِ مِنَ الْاسْمِ ، وهو ظاهرُ كلامِ أبي القاسمِ ، وعليه يدلُّ تمثيله في هذا الباب ، وقد نَقَضَهُ في باب كان حيث أنشد

* فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلِكُهُ هَلِكٌ وَاحِدٌ *

وسياتي . . .

(٥) المقضب ١/١٦٥-١٦٦ ، وانظر ٤/٢٩٧ ، ونسب هذا أيضا إلى جماعة من النحاة منهم السيرافي وابن حني وابن أبي العاصم ، انظر ارتشاف الضرب ص ٩٨١ ، التصريح ٢/١٥٨ ، همع الهوامع ٥/٢١٤

وينكسر هذا عليهم ببَدَلِ البعض من الكلِّ ، لأنَّ يَدُلُّ البعض من الكلِّ علق فيه
 الفعل وهو في المعنى طالبٌ بالثاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : زَيْدٌ يَدُّهُ ،
 فَالْقَطْعُ طَالِبٌ بِالْيَدِ ، وَشَتْمٌ عَلَيْهِ ، فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ فِيهِ : يَدُّ اشْتِمَالِ
 وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : خَصُّوا هَذَا يَدُّ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ مَنْ
 يَدُّ اشْتِمَالِ (١) ، وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ يَسْتَحْسِنُ هَذَا الْقَوْلَ . (٢)
 وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : سُمِّيَ يَدُّ اشْتِمَالٍ ؛ لِاشْتِمَالِ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي ، أَلَا تَسْمَعُ
 أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حَسَنُهُ ، فَزَيْدٌ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى الْحُسْنِ وَغَيْرِهِ ، وَكَذَلِكَ
 إِذَا قُلْتَ : كَثُرَ زَيْدٌ مَالُهُ ، فَزَيْدٌ يَشْتَمَلُ عَلَى الْمَالِ بِالْمَلِكِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
 كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ ﴿ قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ
 النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ (٣) إِنَّ النَّارَ يَدُّ اشْتِمَالٍ ، لِأَنَّ الْأَخْدُودَ يَشْتَمَلُ عَلَيْهَا (٤)

(١) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبه ١/ ٢٨٤ * والفرق بين بدل البعض
 البعض وبدل الاشتمال من وجهين : أحدهما : أن بدل الاشتمال
 يكون بالمعاني ، وما ينتزل منزلة المعاني من نحو الحسن والعقل ، وما
 أشبه ذلك . وبدل البعض إنما يكون جزءاً من البدل منه ، لا معني
 له فيه . والفرق الآخر : أن بدل الاشتمال تذهب النفس إلى معرفته
 وإن لم يذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : أعجبنى زيدٌ ، وسكت لفهم منك
 أنه إنما أعجبك معنى فيه ، لا من حيث هو لحمٌ ودمٌ . ولا تقول ذلك
 وأنت تريد عضواً من أعضائه *

(٢) شرح الجزوليه لـ ٢١٢

(٣) سورة البروج آية ٤ ، ٥

(٤) الايضاح ١/ ٢٨٤ ، وما ذهب إليه هو مذهب شيخه أبي بكر بن السراج

في الأصول ٢/ ٤٧ .

ومنهم من قال : سُمِّيَ بَدَلِ اشْتِمَالٍ ، لِاشْتِمَالِ الثَّانِي : عَلَى الْأَوَّلِ (١) ،
وَهَذَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِمْ بَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَأَمَّا وَقَعَتِ التَّسْمِيَةُ بِحَالِ
الثَّانِي .

ومنهم من قال : سُمِّيَ بَدَلِ اشْتِمَالٍ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمِينِ مَشْتَمِلٌ
عَلَى صَاحِبِهِ .

وجاء ابن مَلَكُونُ فَقَالَ : " بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ مَعَالِمٌ يَفْصِحُ النَّحْوِيُّونَ عَنْهُ كُلَّ الْاِفْصَاحِ
وَلَا أَبَاؤُهُ كُلَّ الْاِبَانَةِ ، وَمَا ذَكَرْتَهُ أَوْلًا مُبِينًا لِحَقِيقَتِهِ ، وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَلَا مُشَاحَةَ
فِيهَا ، وَكُلُّ مَا ذَكَرْتَهُ فِي التَّسْمِيَةِ لَهُ وَجْهٌ " . (٢)

ثم قال : (وَالْبَدَلُ الرَّابِعُ : بَدَلُ الْفَلْطِ) (٣)
هَذَا الْبَدَلُ هُوَ بَدَلُ الْاِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَقَدْ يَكُونُ مَجِيئَكَ بِالْأَوَّلِ عَلَى

(١) يَنْسَبُ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الرَّمَّانِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وَيُقَالُ إِنَّ الْفَارْسِيَّ
ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْحُجَّةِ/ انْظُرِ التَّصْرِيحَ ١٥٧/٢ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢١٤/٥
(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ فِي شَرْحِ الْجَزُولِيَّةِ ص ٢١٢ : " . . . أَشَارَ
إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ حَيْثُ قَالَ : بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ مَعَالِمٌ
يَفْصِحُ النَّحْوِيُّونَ عَنْهُ كُلَّ الْاِفْصَاحِ ، وَلَا أَوْضَحُوا حَقِيقَتَهُ كُلَّ الْاِفْصَاحِ
وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ، بَلْ قَدْ أَنْصَحَ السِّيْرَانِيُّ وَأَبُو الْعَبَّاسُ عَنْهُ ، بِمَا ذَكَرْتَهُ
إِلَّا أَنْ يَرِيدَ : لَمْ يَفْصَحْ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ فَهُوَ كَمَا قَالَ . وَقَالَ الْمَوْلِفُ
فِي الْكَافِي ٢/ص ٢٩٥ : " وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بَيْنَ مَلَكُونِ : بَدَلُ
الْاِشْتِمَالِ . . . كُلُّ الْاِبَانَةِ . وَسَكَتَ عَنِ الْكَلَامِ فِيهِ . وَأَنَا أَنْزَرُ مَا عِنْدِي
فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ سُمِّيَ
بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ لِاشْتِمَالِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى
ضَمِيرِهِ ، وَهُوَ مِنْ سَبَبِهِ . . . "

(٣) الْجَمَلُ ص ٣٥

جهة الغلط ، وقد يكون مجيئك بالأول على جهة النسيان ، وقد يكون مجيئك بالأول صحيحاً ثم اضربت عنه ، وأخذت في الاخبار عن غيره لمعنى لك في ذلك ، ويسمى هذا النوع : بدلُ بداء (١) وسأبينه مكملاً بعد (٢) ، فإن اصح أن السبدال على أربعة أضرب ولا يأتي خارجاً عن هذه الأربعة ، وهذا مما أجمع عليه النحويون فلا يجوز في قول امرئ القيس .

٧٥ - * كَأَنِّي غَدَاةُ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا *
 أَن يَكُونَ (يَوْمَ تَحْمَلُوا) بدلاً من (غَدَاةُ الْبَيْنِ) ، لأنَّ اليَوْمَ أعمُّ من الغدَاة ، فيأتي بدل الكلِّ من البعض ، وهذا مما لم يثبت (٤) ، وهكذا كان يأخذه الأستاذ أبو علي ،

- (١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٧٥ فقد تبع ابن ابن الربيع في أن المراد : هو بدل الاضراب وأنه يشمل الغلط والنسيان والبداء .
 (٢) انظر ماسياتي ص
 (٣) من معلقته ، وتماه

* لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِهِ حَنْظَلٌ *
 ديوانه ص ٩ ، شرح القصائد السبع ص ٢٣ ، شرح القصائد التسع ١٠٢/١ وانظر الشاهد في مجالس شعلب ٨٢/١ ، همع الهوامع ٢١٦/٥ .
 (٤) قال السيوطي في همع الهوامع ٢١٦/٥ : " والمختار خلافاً للجمهور اثبات بدل الكل من البعض " لوروده في الفصح نحو قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئاً ، جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ مريم آية ٦٥ ، ٦١ فجنات أمرت بدلا من الجنة ، وهو بدل كل من بعض . . .
 وذكر أبو البركات بن الانباري في البيان في غريب اعراب القرآن ١٢٨/٢ أن " جنات " بدل من الجنة : " بدل الشيء من الشيء وهو نفسه ، لأن الألف واللام في الجنة للجنس "

ويقول : إِنْ (يَوْمَ تَحْمَلُوا) يتعلق بالبين ، لأنَّ البينَ الفراقُ ، وغداة متعلِّقٌ بما في (كَأَنَّ) من التشبيه ، وكذلك " لَدَى سُمَرَاتِ الْحَوِّ " يتعلَّقُ بما في (كَأَنَّ) من التشبيه أيضا .

قوله : ﴿ وَلَا يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ ﴾ (١)

هذا بينٌ ، لأنَّ الْقُرْآنَ // كَلَامُ اللَّهِ الْقَدِيمِ .

قوله : ﴿ وَلَا فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ ﴾ (٢) ، اِنَّا غَلَطُ فليس ذلك الكلام بفصيح ، وبمعيد أن يريد أن الفصيح ، معصومٌ عن الغلط ، هذا لا يصحُّ أن يقوله أحدٌ ، ولا أن يريد .

قوله : ﴿ وَيَجُوزُ بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النِّكَرَةِ ، وَالنِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ﴾ (٣)

يريد أنَّ البَدَلَ ليس مثل النعت ، فَإِنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ ، وَالنِّكَسُوةَ كَذَلِكَ أَيْضًا لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِالنِّكَرَةِ ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ () ، لِأَنَّ النِّعْمَاتِ وَالْمَنْعُوتِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَلَيْسَ الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ مِنْهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، فَهِيَ جَمَلَتَانِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَعْرِفَةً ، وَالْأُخْرَى نِكْرَةً ، وَلَا بُدَّ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَبَدَلِ الْإِشْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي

الثاني ضميرٌ ، لكنَّهُ قَدْ جُوزَ حَذْفُ ذَلِكَ الضميرِ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَيَكُونُ مَرَادًا ، فَتَقُولُ :

أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ ثَلَاثًا ، تَرِيدُ : ثَلَاثًا مِنْهُ ، فَحَذْفُ الضميرِ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا يَجُوزُ

حَذْفُ الضميرِ مِنَ النِّعْتِ ، وَعَلَى هَذَا أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ قَوْلَهُ سُبْحَانَ رَبِّي جَنَّاتٍ

عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ (٥) جَعَلَ الْأَبْوَابَ بَدَلًا مِنَ الضميرِ الَّذِي فِي (مُفْتَحَةً) (٦)

(١) ، (٣) ، (٤) الجمل ص ٣٥

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) سورة ص آية ٥٠

(٦) الايضاح ١٥٤/١ .

وسياتى الكلام في هذا ، في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل (١) ،

قوله : (والظاهر من المضمور ، والمضمور من الظاهر) (٢)

يريد أنه ليس مثل النعت ، فإن المضمور لا ينعت ولا ينعت به ، ويجوز أن يكون كل واحد منهما بدلاً من صاحبه ، على حسيما ذكر ، إلا أن بدل المضمور من المضمور في بدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال لا يورن من كلام العرب ، لما فيه من التكلف والخروج عن الإبانة عن المطلوب ، فلا يجوز أن تقول : الرغيف ثلثه أكلته إياه ، تُعيد الهاء من (أكلتسه) على الرغيف ، وتُعيد إياه على الثلث (٣) وكذلك لا يكون فيه بدل المضمور من الظاهر ، لأن الذى فيه في التكلف أشد مما ذكرته في المضمور من المضمور ، في بدل البعض من الكل ، ألا ترى أنك لو رمت بدل المضمور من الظاهر في بدل البعض من الكل لقلت : ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه ، وإياه عائد على الثلث ، وكذلك هذا البعد يجرى في بديل الاشتغال ، لكن إذا نظرت الى المانع ، لم تجد الامتناع من جهة البدلية وإنما وجدته من جهة أخرى وهى التكلف في الكلام وعدم الإبانة .
وأما بدل المضمور من الظاهر في بدل الشىء من الشىء ، فنحو قولك : رأيت زيدا إياه ، إياه بدل من زيد ، وأبدل منه على جهة التوكيد ، لأن البديل وإن كان أصله أن يكون للبيان فقد يأتى للتوكيد ، كما كان ذلك في النعت ، وإذا حقق أمر التوكيد رجع الى البيان ، لأنه لإزالة المجاز المتوهم ، فقد صار فيه ان ذاك بيان المطلوب ، وزوال خاطر المخاطب أن يجرى الى المجاز .

(١) انظر ماسياتى ص

(٢) الجمل ص ٣٥

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٨ .

وَأَمَّا بَدَلُ الْمَضْمَرِ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرَمْتُكَ
 أَيَّاكَ (١) ، وَأَكْرَمْتُهُ أَيَّاهُ ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ التَّوْكِيدِ ، لَوْ أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ
 أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ ، وَأَكْرَمْتُهُ هُوَ ، فَلَوْ قُلْتَ : (أَنْتَ) أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) بَدَلًا عَلَى جِهَةِ
 التَّوْكِيدِ ، وَأَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا عَلَى غَيْرِ طَرِيقَةِ الْبَدَلِ .

وَأَمَّا بَدَلُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمَضْمَرِ الْمُعَاقِبِ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ
 أَكْرَمْتُهُ أَبَا عَمْرٍو ، فَأَبُو عَمْرٍو بَدَلٌ مِنَ الْمَضْمَرِ .

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي مَجِيئِهِ فِي الْمَضْمَرِ الْمُخَاطَبِ : فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُجِزْ : أَكْرَمْتُكَ
 زَيْدًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ (٢) ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ قُلْ لِمَنْ مَافِي السَّمَاوَاتِ
 وَالْأَرْضِ ، قُلْ لِلَّهِ كَعْبٌ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ، الَّذِينَ
 خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُجِزْهُ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ :
 ﴿ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ لَيْسَ بَدَلًا مِنَ الْكَافِ وَالْمِيمِ فِي (لِيَجْمَعَنَّكُمْ) ،
 وَأَمَّا هُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ (فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) وَدَخَلَتْ الْفَاءُ لِمَافِي الْكَلَامِ مِنَ الشَّرْطِ ،

(١) ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٥٨٥ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَقَعُ بَدَلًا ، وَأَنَّه
 فِي نَحْوِ : رَأَيْتُكَ أَيَّاكَ تَوْكِيدًا ، ثُمَّ قَالَ : " وَقَدْ تَكَلَّفَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ
 فُصُورًا أَشْثَلَةً تَتَضَمَّنُ جَعْلَ الضَّمِيرِ بَدَلًا ، نَحْوُ : يَدُ زَيْدٍ قَطَعْتَهَا أَيَّاهَا .
 وَيَكْفِي فِي رَدِّ هَذَا أَنَّ مِثْلَهُ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ الْعَرَبُ نَثْرًا وَلَا نِظْمًا " وَانظُرْ
 التَّصْرِيحَ ١٠٩/٢ .

(٢) هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ / انظُرْ أَعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ / ١ / ٥٣٨ ،
 شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ / ١ / ٢٩٠ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ ص ٦٢ ، هَمَّعَ
 السُّهَوَامِ ٥ / ٢١٨ .

(٣) سُورَةُ الْإِنْعَامِ آيَةٌ ١٢ .

وهذا هو الظاهر في الآية ، لأنَّ الجمع عامٌ بالخلق كلِّهم ، وهذا هو الصحيح :
لأنَّ البَدَلَ على تقدير تكرار العامل ، فإنا قلتَ : أكرمتُ محمداً ، فكأنَّكَ
قلتَ : أكرمتُ محمداً . هذا بينٌ ، وما يدلُّ على صحَّة ما ذكرته اتفاقهم في
امتناع بدل الظاهر من المضمرة في بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ،
لا تقول : أكرمتني محمداً إذا كان اسمك محمداً ، لأنَّك لا تقول : أكرمت محمداً ،
وأنت تريد : أكرمتني ، وإذا نظرت إلى هذا كله تبين لك أنَّ الامتناع ليس من
جهة البدل ، إنما هو من جهة أخرى وهي أنَّك لا تضع الظاهر في موضع
المضمرة المخاطب // ولا في موضع المضمرة المتكلم .

٧٦

ثم جاء بقوله سبحانه : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) هَدَى يتعدى إلى مفعولين [يراعى في] (٣) أحدهما أن يكون
بحرف الجر فتقول : هديتك إلى الطريق ، وهديتك للطريق (٤) قال الله
سبحانه ﴿ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ، أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ﴾ (٥)

(١) انظر اعراب القرآن للنحاس ١/٥٣٨ ، مشكل اعراب القرآن ١/٢٥٨

(٢) سورة الفاتحة آية ٦ ، ٧ .

(٣) تكلمة ينحوها يلتزم الكلام .

(٤) في الأصل : هديتك الطريق * وما أثبتته يدل عليه قول المؤلف بعد :

ص ٢٤٦ : * وقد مضى الكلام في تهدي ، وأنه يتعدى إلى وباللام .

وقال المؤلف في تفسيره ص ١٣ : * وهدي فعل يتعدى إلى واحد بنفسه

والى الآخر بحرف ، وذلك الحرف يكون إلى ، وهو الأكثر ، ويكون باللام *

(٥) سورة يونس آية ٣٥ .

وقال تعالى : ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ (١) وإذا لم يُذكر المفعول الأول لم يحذف حرف الجر ، فابتدأت المفعول الأول .
 جاز لك أن تذكر حرف الجر ، وجاز أن تسقطه فتقول : هديتك إلى الطريق ،
 وهديتك الطريق ، (٢) ولا تقول : هديت الطريق ، وتحذف حرف الجر ، وأنت
 لم تعد الفعل إلى المفعول الأول ، وكأن الفعل لما نصب المفعول أنس بذلك
 فأسقط حرف الجر من المفعول الثاني ، فوصل إليه ، ونظير هذا قولهم : وهبت
 لك ، ولا تقول : وهبتك ، وأنت تريد : وهبت لك ، فإن قلت : وهبت لك
 الجبة (٣) جاز أن تقول : وهبتك الجبة . حكى : " أهبك نبلاً " (٤) ومنهم
 من قال : لا تقول : وهبتك ، وأنت تريد : وهبت لك سواءً وصل إلى المفعول
 أولم يصل ، وأخذ بظاهر كلام سيبويه لأنه قال : لا تقول : وهبتك تريد ، وهبت
 لك ، والاظهر أن كلام العرب ما ذكرت لك أولاً قوله : (وتقول : مرت بأخيك
 رجل صالح) (٥)

اعلم أن النكرة إذا كانت بدلاً من شيء من شيء ، فأكثر ما تكون موصوفة ، على حسب ما
 ذكره ، وقد تكون غير موصوفة ، فتقول : مرت بأخيك رجلاً صالحاً ، كأنسك

-
- (١) سورة الصافات آية ٢٣ .
 (٢) انظر بحثاً جيداً في تعدي " هدى " بـ " إلى " وباللام ونفسها والمعاني
 التي يدل عليها ذلك في بدائع الفوائد ٢٠ / ٢ - ٢٢ .
 (٣) في الأصل : " الجنة " بنون واضحة في الموضعين ، ولعل الصواب :
 " الجبة " بباء موحدة كما أُثبت .
 (٤) في اللسان " وهب " وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنه سمع أعرابياً يقول
 لآخر : انطلق معي أهبك نبلاً " وانظر التاج " وهب " ٣٦٤ / ٤ .
 (٥) الجمل ص ٣٥ .

قلت : مرت بأخيك صالحاً ، وذكرت رجلاً على جهة التوكيد ، وتسمى هذه الحال الموطئة ، ووطئ لها بالوصف أن تكون حالاً ، ثم أتى (١) بقوله سبحانه ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (٢) فمعنى نَسْفَعُ : نَجَّرُ ، ثم أتى بالبيت على أنه من بدل الشيء ^{من الشيء} ، وهما نكرتان وهو قول كثير عزة .

* وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ * [٤٥]

يجوز لك في هذا البيت الرفع والخفض ، فإن خفضت جاء لك البدل والنعت ، والبدل أحسن ، والنعت جائز على حسبما تقدم في : مرت بأخيك رجلاً صالحاً ، ولا يجوز هنا النصب على الحال من رجلين ، لأن الحال لا بد أن يعمل فيها فعل أو معنى فعل ، ولا يعمل في الحال إلا العامل في صاحب الحال ، على حسبما يتبين بعد (٣) وإذا رفعت كان " رجلٌ صحيحٌ " ، خبر مبتدأ محذوف تقديره : أحداهما رجلٌ صحيحٌ ، والأخرى " رجلٌ رعى فيها الزمان فشلت " ، وهذه الجملة السنية هي " رعى فيها الزمان " في موضع الصفه ، ولا يجوز ذلك في قولك : مرت بزيدٍ رجلاً صالحاً ، وكذلك لا يجوز : مرت برجلٍ صالحٍ ، بالرفع على أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، لأن في ذلك التهميوه والقطع ، وإذا قلت : مرت برجليين : مسلمٌ وكافرٌ ، فسلمٌ مفردٌ ، ورجلان مثني فلم يتهيأ لذلك للجريان على الصفه ، فجاز لذلك أن ترفع وتقطع ، وجاز فيه الصفه لعطف (وكافرٌ) عليه ، ويجوز

(١) المصدر نفسه ص ٣٥ - ٣٦

(٢) سورة العلق آية ١٥ ، ١٦

(٣) انظر ماسياتي ص

قد مضى الكلام في (تهدي) وأنه يتعدى بالي وباللام ، ويجوز حذفهما اذا كان الفعل قد نصب المفعول الأول (١) ، والصراط أصله السين وبه قرأ قنبل ويعقوب (٢) ، ومن قرأ بالصاد فلمكان الطاء ، وكذلك كل سين وقعت بعدها طاءً أو قافاً أو صادً أو عينً فيجوز لك فيها في لسان العرب أن تبدل صاداً ،^(٣) وليس ذلك على اللزوم ، وسيأتي الكلام في هذا في موضعه .

قوله : (إنما قلت البعض والكل مجازاً) (٤)

يريد أن البعض والكل لا يستعملان إلا مضافين ، والإضافة تكون ملفوظاً بهما ، ومقدرةً ، فاذا كانت ملفوظاً بها جرت مبتدأةً وتوكيداً ، ويقال فيها استعمالهما على غير هذين الوجهين ، واذا قطعتا عن الإضافة لم يستعملا تابعين ، واستعملتا

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) انظر تفسير القرآن للمؤلف ص ١٤ ، وقال ابن مجاهد في السبعة ص ٥٥ .

” . . . فقرأ ابن كثير ” السراط ” بالسين في كل القرآن في رواية القواس

وعبيد بن عقييل ، عن شبل . وروى البزّي وعبد الوهاب بن فليح عن

اصحابهما ، عن ابن كثير : بالصاد في كل القرآن . وروى عبيد بن عقييل عن

ابي عمرو أنه كان يقرأ (السراط) بالسين ” وفي اعراب القرآن للنحاسي

١/ ١٢٣ : ” وقرأ ابن عمار (السراط) السين ” وقنبل الذي ذكره المؤلف

هو : محمد بن عبدالرحمن المخزومي بالولاء ” شيخ القراء بالحجاز ، ولد

سنة خمس وتسعين ومائة / أخذ القراءة عرضاً عن احمد بن محمد بن عسّون

النبال ، وهو الذي خلقه في القيام بها بمكة ، وروى القراءة عن البزّي . . .

مات سنة احدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة ” غاية النهاية

١٦٥/٢ - ١٦٦

أما يعقوب فقد مضت ترجمته ص

(٣) انظر اعراب القرآن ١٢٣

(٤) المجلد ٣٧

مبتدأتين ، ووليتا العوامل ، تقول : مورت بكل قائماً ، فاذا صحَّ أنَّهما لا يستعملان إلا مضافين لزم ألا يدخل عليهما الألف واللام ، لأنَّ العرب لا تجمع بين الألف واللام والاضافة ، والاضافة في كلِّ الناس إضافة اللام ، لأنَّ معنى الناس : أجزاء الناس ، وأجزاء جمع جزء ، وإضافة الجزء إضافة اللام ، فإضافة الأجزاء كذلك ، لأنَّ الجمع جارٍ على حكم المفرد ، وما صحَّ في أجزاء يصحُّ في كلِّ لأنها في معناها ، وسيأتى الكلام في هذا في باب الاضافة .

ونقل عن ابي علي أنه أجاز الكل والبعض (١) ، لأنَّ بعضاً بمنزلة جزءٍ فكما يصحُّ أن يقال : الجزء ، يصحُّ أن يقال : البعض . وكلُّ بمنزلة جميع فكما يقال : الجميع يقال : الكلُّ ، وهذا الذي ذهب اليه طريق قياسي وليس منقولاً عن العرب ، المنقول عن العرب أنَّ كلاً وبعضاً لا يستعملان إلا مضافين . . وقد تفسرُّ العرب بين الشئيين ، وإنَّ كانا بمعنى واحدٍ ، وتستغني بأحدهما عن الآخر ، كما استغنت بتوك عن وذر . (٢)

قوله : (فأما بدلُ البعض من الكلِّ) (٣)

هذا يدلُّ على أنَّ استعماله لبعضٍ وكلِّ بالألف واللام إنما هو على طريقة السامحة ، ولاستعمال الجماعة له ، فجرى على ذلك وإنَّ كان فسادُه من جهة كلام العرب ، وقد فعل ذلك سيبويه قال : إنَّ سوى لا تستعمل إلا ظرفاً ولا يدخل عليها حرفُ الألفي الشعر (٤) ، ثم جاء في كلامه وقال : * هو في سوى اسم المظهر قليل * (٥)

(١) سبقه الى ذلك ابن درستويه / انظر التاج * بعض ٢٤٣ / ١٨

(٢) انظر ص

(٣) الجمل ص ٤٧ .

(٤) انظر الكتاب (١ / ٣١) ، ٤٠٧ .

(٥) لم اجد هذا النص في كتاب سيبويه المطبوع .

فوضع سَوَى موضع غير ، فجرى في كلامه على ما وقع عليه الاستعمال ، ولم يجر على ما صحَّ عنده من كلام العرب ، وإذا وحد هذا في كلام سيبويه فأنَّ يوجد في كلام غيره أيسرُ ، لأنَّ سيبويه لحقَّ العرب ، فكلامُ جيله أقربُ لكلام العرب من غيره . ثم إنَّ بدلَ البعض من الكلِّ لا يوجد إلا فيما يجوز أن يعلّق فيه الفعل بالكلِّ ، وأنت تريد البعض على جهة الاتساع ، فتقول : قَطِعَ زيدٌ يَدَهُ ، ولا تقول : قَطِعَ رأسُهُ ، لأنك لا تقول : قَطِعَ زيدٌ ، إذا قَطِعَ رأسُهُ ، وتقول : قَطِعَ زيدٌ ، إذا قَطِعَ يده ، فتطسّن لهذا فإنَّه الذي به يرتبط بهذا .

وقد ذكر أبو علي في الايضاح في قوله سبحانه : ﴿ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (١) أنَّ الأَبْوَابَ بدلٌ من الضمير الذي في مفتحة ، لأنك تقول : فُتِحَتِ الْجَنَانُ إِذَا فُتِحَتِ أَبْوَابُهَا وفي التنزيل ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا ﴾ (٢) ثم قال : (فقولك : قبضتُ المالَ نصفه) (٣) لا بدُّ في بَدَلِ البعض من الكلِّ من ضمير ، ويجوز أن يحذف ذلك الضمير ، فتقول : أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثًا ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثِينَ . (٤) وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (٥) أي الأبواب منها .

(١) سورة ص آية ٥٠

(٢) سورة النبا آية ١٩ ، وانظر قول أبي علي الذي أورده المؤلف في الايضاح ١٥٤/١

(٣) الجمل ص ٣٧ .

(٤) في الأصل : " ثلاثين منه " بزيادة " منه " والصواب حذفها لأن المؤلف

مثل بهذه العبارة وبالتي قبلها على حذف الضمير من البدل .

(٥) سورة ص آية ٥٠

قوله : (**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**) (١)

هذه الآية للناس فيها ثلاثة مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه أبو القاسم ، وهو مذهب سيويه ، وأكثر البصريين وهو أن " من " بدل من الناس بدل بعض من كل (٢) ، والضمير محذوف ، والتقدير : من استطاع إليه سبيلا منهم ، (والله) خبر (حج) و (على الناس) متعلق بالمجرور و (حج) مصدر ، ويقال فيه بالفتح والكسر ، وقرئ بهما (٣) ، والبيت مفعول والمصدر مضاف الي المفعول // والفاعل محذوف ، وقيل : مضمّر في (حج) ، والأظهر أن الفاعل يحذف مع المصدر لأن كانه لا يحذف مع الفعل ، لأن الفعل يطلب الفاعل ببنيته ، فلا يجوز حذفه لما في ذلك من نقص الغرض ، والمصدر طلبه للفاعل كطلبه للمفعول ، فكما يجوز حذف المفعول ، يجوز حذف الفاعل ، والسي هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب ، وسيأتي الكلام في هذا في باب المصدر مكملاً بحول الله ، والتقدير : والله على من استطاع من الناس حج البيت .

- (١) سورة آل عمران آية ٩٧ .
- (٢) الجمل ص ٣٧ ، الكتاب ١ / ١٥٢ ، المقتضب ، ١ / ١٦٥ ، الاصول : ٤٧ / ٢ ،
- اعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٥٣ ، البحر المحيط ٣ / ١١ .
- (٣) قرأ بالفتح حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وأبو جعفر وخلف وقرأ الباقيون بالكسر / انظر السبعة ص ٢١٤ ، حجة القراءات ص ١٢٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٥٣ ، النشر ٢ / ٢٤١ .

الثاني : ما ذهب اليه بعض الكوفيين أن " من استطاع اليه سبيلاً " فاعل يَحِجُّ (١) ، والمصدرُ أَضْيَفُ الى المفعول بحضرةِ الفاعل فهو بمنزلة البيت الذي أنشده أبو علي " (٢)

٧٢ - * أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٍ وَمَصِيفٍ * (٣)

فمرَبَعٌ فاعل ، والدارُ مفعولٌ ، والرسمُ مصدرٌ مضافٌ الى المفعول ، وعَضُدُهُ بَأَنَّ قَالَ : إِنَّ (مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فاعلٌ يَحِجُّ فِي الْمَعْنَى ، فَان لَمْ يَرْفَعَهُ بِهِ فَيَكُونُ جِحٌّ مَهِيئًا لِلْعَمَلِ لِكَوْنِهِ بَعْدَهُ ، مَقْطُوعًا عَنِ الْعَمَلِ بِجَعْلِهِ بَدَلًا وَكَانَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ يَدْفَعُ هَذَا الْقَوْلَ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى ، وَالْآخَرُ رَاجِعٌ إِلَى الْكَلِمَةِ . فَأَمَّا الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى فَهُوَ أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ " مَنْ اسْتَطَاعَ " فَاعِلًا يَحِجُّ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحِجُّوا الْبَيْتَ الْمَسْتَطِيعَ ، فَيَلْسِزُ عَنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ مَطْلُوبِينَ بِأَنْ يَحِجُّوا : الْمَسْتَطِيعُ مِنْهُمْ وَلَمْ يَنْتَقِرْ هَذَا فِي الشَّرِيعَةِ ، لِأَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مَطْلُوبٌ بِنَفْسِهِ ، وَلَا يُطَلَّبُ أَحَدٌ بِأَنْ يَحِجَّ غَيْرَهُ . هَذَا بَيْنٌ * وَأَمَّا الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الْكَلِمَةِ فَاضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِحُضْرَةِ الْفَاعِلِ ،

- (١) نسبه المؤلف في الكافي ٢/٢ ص ٢٩٤ الى الغراء ، ولم أجده في معانسي القرآن المطبوع ، ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ٣/١١ الى بعض البصريين وذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٩٦٤ أنه قول ابن السيد ، وانظر نتائج الفكر ص ٣٠٩ - ٣١١ ، بدائع الفوائد ٢/٢ ص ٤٢ فمابعد ها .
- (٢) الايضاح ١/١٥٨ .
- (٣) تمامه

* بعينيك من ماء الشؤءون وكيف *

والبيت مطلع قصيدة للحطيئة يمدح بها سعيد بن العاص والى الكوفة لعثمان بن عفان رضى الله عنه / انظر ديوانه ص ٢٥٣ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢٩ ، المصباح ل ٤٧ ، والافصح لابن الطراوة ل ١٤ ، أمالى ابن الشجري ١/٣٥١ ، المغنى لابن ^{فلاح} ١/١١٨ ، شرح المفصل ٦٢/٦ ، الكافي ٢/٢ ص ٢٩٤ ، خزنة الأدب ٣/٤٣٦ .

لم يجىء في فصيح الكلام ، وأكثر ما جاء ذلك في الشعره (١) وقوله : إِنَّ (حِجًّا) مَهِيًّا لِلْعَمَلِ فَلَيْسَ يَبِينُ ، لأنَّ الإضافة إلى المفعول تمنع العمل في الفاعل في الأعراف ، فليس هنا لهذا تَهْيِيٍّ وقطع .

الثالث : ما ذهب إليه الكسائي وهو أن (مَنْ) شرطٌ ، والجواب محذوفٌ والتقدير : من استطاع إليه سبيلاً فليحج (٢) ، وفي هذا بُعدٌ لحذف جواب الشرط ، ولجعل مظاهره كلاماً واحداً كلامين ، فأقرب المذاهب الثلاثة ما ذكرته أولاً ، وهو أن يكون (مَنْ استطاع إليه سبيلاً) بدلاً من الفاس ، وجاء هذا البدل على جهة التوكيد ، لأنه قد جاء (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (٣) وقال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٤) ، وعلى هذا التوكيد أخذه سيبويه . (٥)

قوله : (وَأَمَّا بَدَلُ الْمَصْدَرِ مِنَ الْأِسْمِ) (٦) هذا هو بَدَلُ الْأِسْمِ ، وقد تقدم أنه يكون بالاسم من الاسم ، وبالمصدر من الاسم ، وأن أبا القاسم ذكر هذا في باب كان (٧) ، وإنما قال هنا هذا

- (١) انظر ما نقله المؤلف عن شيخه أبي علي الشلوبين في نتائج الفكر للسهيلى - شيخ الشلوبين ص ٣١٠ ، وانظر البحر المحيط ١١/٣
(٢) انظر اعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣ - ٣٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥ ، الكافي ٢/٢٩٤ ، البحر المحيط ١١/٣
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٦
(٤) سورة الحج آية ٧٨
(٥) انظر الكتاب ١/١٥٢
(٦) الجمل ص ٣٧
(٧) انظر

لأحد أمرين : أحدهما : أَنَّهُ سَمَاهُ بِمَا يَكُونُ فِيهِ أَكْثَرُ ، وَبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ
بِالْمَصْدَرِ مِنَ الْأَسْمَاءِ .

الثاني : أَنَّ يَرِيدُ الْبَدَلَ الَّذِي يَوْجَدُ فِيهِ الْمَصْدَرُ مِنَ الْإِسْمِ فَإِنَّهُ لَا يَوْجَدُ
بَدَلُ الْمَصْدَرِ مِنَ الْإِسْمِ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، وَهِيَ لَعِينٌ وَاحِدَةٌ ،
وَلَا فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَإِنَّمَا يَوْجَدُ فِي هَذَا الْبَدَلِ خَاصَّةً ، وَهُوَ بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ
وَيَشْتَرِطُ هُنَا مَا اشْتَرِطَ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَهُوَ أَنْ يُعْلَقَ الْفِعْلُ بِالْأَوَّلِ ،
وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِيَّ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ ، لِأَنَّكَ [لَا] (١) تَقْسُوْلُ :
أَعْجَبَنِي زَيْدٌ إِذَا أَعْجَبَكَ أَبُوهُ ، وَيَتَكَرَّرُ الْكَلَامُ فِي هَذَا النَّوْعِ فِي بَابِ كَانِ . (٢)
قَوْلُهُ : (أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا) (٣)

يَوْجَدُ هَذَا الْمَوْضِعُ : أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَيَوْجَدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ :
أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا بِالتَّاءِ وَيَجُوزُ الْوَجْهُانِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي اللَّفْظِ
الْجَارِيَةَ ، وَتَأْنِيثُهَا حَقِيقِي ، فَيَلْزَمُ عَنْ هَذَا لَزُومَ الْعَلَامَةِ ، وَالْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ
الْحَسَنُ ، وَالْحَسَنُ مَذَكَّرٌ ، وَإِذَا كَانُوا يَقُولُونَ : اجْتَمَعَتْ أَهْلُ الْيَمَامَةِ (٤) ،
وَيَلْحَقُونَ الْفِعْلَ عِلْمَةَ التَّأْنِيثِ مِرَاعَاةً لِقَوْلِهِمْ : اجْتَمَعَتْ الْيَمَامَةُ ، وَهَذَا إِذَا قِيلَ
إِنَّمَا عَلَى جِهَةِ الْمَسَامَحَةِ فَمَا ظَنُّكَ بِأَعْجَبَتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ :
أَعْجَبَنِي حُسْنُ الْجَارِيَةَ .

ثُمَّ أَتَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٥) . الْقِتَالُ

- (١) تَكْمَلَةٌ لَزِمَةٌ .
(٢) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي ص
(٣) الْجُمْلُ ص ٣٢ - ٣٨ ، وَفِي الْخَطِيبَتَيْنِ : " أَعْجَبَتَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا " .
وَقَدْ إِشَارَ الْمَصْنِفُ إِلَى الرَّوَايَتَيْنِ بَعْدَهُ .
(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٥٣ / ١
(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةٌ ٢١٢ ، وَاسْتَشْهَدِ الزَّجَاجِيَّ بِالْآيَةِ الْكَرِيمِيَّةِ فِي الْجُمْلِ ص ٣٨

بدل من الشهر بدل اشتعال .

وقوله : (لَأَنَّ سؤَالَهِمْ عَنِ الشَّهْرِ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْقِتَالِ فِيهِ) . (١)

يظهر منه أَنَّ بَدَلَ الْاِشْتِمَالِ إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ طَالِبًا بِالثَّانِي ، وَقَدْ

مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا (٢) وَالتَّقْدِيرُ : يَسْأَلُونَكَ عَنِ قِتَالٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ،

وَعَلَى هَذَا أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ // النَّارِ ۚ ۷٩

ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (٣) جَعَلَ النَّارَ بَدَلَ اِشْتِمَالِ مِنَ الْأَخْذُودِ (٤) وَذَهَبَ غَيْرُهُ

إِلَى أَنَّ النَّارَ بَدَلٌ مِنَ الْأَخْذُودِ بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ (٥) ، وَيَكُونُ عَلَى حَسْبِ

مُضَافٍ مِنَ الْأَوَّلِ ، أَوْ مِنَ الثَّانِي ، وَالتَّقْدِيرُ : قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ، أَخْذُودِ

النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ، أَوْ قُتِلَ أَصْحَابُ ذَاتِ الْأَخْذُودِ وَالنَّارِ ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى

أَنَّ جَعَلَ الْأَخْذُودَ نَارًا عَلَى جِهَةِ الْاِتِّسَاعِ ، لِأَنَّ الْأَخْذُودَ قَدْ أُحْمِيَ حَتَّى صَارَ

نَارًا (٦)

وَكَانَ الْاِسْتِزَانُ أَبُو عَلِيٍّ يَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ الْفَارَسِيِّ فِي الْآيَةِ ، وَيَقُولُ : إِنَّمَا

قِيلَ : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴾ وَجِيءَ بِمَا يَكُونُ (٧) وَعَاءً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ،

لِمَكَانِ النَّارِ الْمَوْقُودَةِ فِيهِ ، فَالتَّأْوِيلُ : قُتِلَ أَصْحَابُ نَارِ الْأَخْذُودِ ، وَلَسِمَ

يَوْمَ تَبْقَى أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ لِحْفَرِ الْأَخَادِيدِ ، بَلْ لِحِرَاقِ الْمُؤْمِنِينَ فِي نَارِهَا (٨)

(١) الْجَمَلُ ص ٣٨

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدُمُ ص

(٣) سُورَةُ الْبُرُوجِ آيَةٌ ٤ ، ٥ ،

(٤) الْاِيضَاحُ ص ٢٨٤

(٥) ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْفَرَاءِ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ / انْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ ٣ / ٢٥٣ ،

الْاِيضَاحُ لِابْنِ الطَّرَاوَةِ ل ٢٦ .

(٦) انْظُرِ الْكَافِي ٢ / ص ٢١٢ - ٢٩٣ .

(٧) فِي الْاِصْلِ : " دَعَاءٌ " بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ وَلَعَلَّ صَوَابَهُ بِالْوَاوِ كَمَا أُثْبِتَ .

وَالْمَقْصُودُ الْظَرْفِيَّةُ .

(٨) الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ٢ / ص ٢٩٣ .

والجوه كلها عندي ممكته في الآية .

ثم أتى بقول الشاعر :

* لقد كان في حولٍ ثَوَاءً ثَوَيْتُهُ * (١) البيت [١٨]

الثَوَاءُ : الإقامة ، وَثَوَيْتُهُ : أقمته ، والمعنى : لقد كان تَقَضَّى اللبانات - وهي الحاجات - في إقامة حَوْلٍ . هذا بدلُ اشتغال ، ويروى تَقَضَّى بفتح التاء وكسر الضاد ، ومن روى هذا خفض اللبانات ، ونصب " ويسسَام " ، ويكون " تَقَضَّى " اسم كان ، وفي حول هو الذبر ، ويسَامٌ منصوب بإضمار أن ، والتقدير : وأن يسَامُ وأن مع الفعل بتأويل المصدر ، وهو معطوف على تَقَضَّى ، وتَقَضَّى مصدر ، وممتى كان أن والعفل معطوفاً على مصدر قبله ظاهر ، جاز لك حذف أن وإظهارها ، وكذلك إذا كانت أن والفعل معطوفة على اسم قبلها ، ولم يكن مصدرًا إلا أن أكثر ما يكون هذا الحذف إذا كانا معطوفين على مصدر قبله ، وقد مضى الكلام فسي هذا (٢) ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . (٣)

ويروى " تَقَضَّى " بضم التاء ، وفتح الضاد (٤) ، فمن روى هذا رفع اللبانات ويسَامٌ ويكون تَقَضَّى فعلاً مبيناً للمفعول ، ولبانات مفعول لم يسَم فاعله ، ويسَامٌ معطوف على تَقَضَّى ، والجملة خبر كان ، وفي كان ضمير الأمر والشأن ، والبيت للأعشى وقبله :

(١) الجمل ص ٣٨ .

(٢) انظر ص ٦٩ .

(٣) يريد في باب أن الحقيقة الناصبه للفعل * وهو في الاجزاء المفقوده من البسيط .

(٤) انظر شرح مايقع فيه التصحيف ص ٢٩٤ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده

ص ١١٣ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب

٧٣ - هُرِيوَةٌ وَتَوَّعَهَا وَإِنْ لَمْ لَأْتُمْ غَدَاةً غَدِ أَمِ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ (١)
 قَوْلُهُ : (وَأَمَّا بَدَلُ الْغَلَطِ) (٢)

أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ هُوَ بَدَلُ الْأَضْرَابِ ، وَيَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

الاول : الْغَلَطُ

الثاني : النسيان

الثالث : أَنْ يَكُونَ بَدَلُ بَدَاءٍ ، وَذَلِكَ أَنْ تَذَكَرَ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ يَبْدُو لَكَ
 أَنْ تَتَنَقَّلَ (٣) إِلَى غَيْرِهِ فَتَبْدِلُ مِنْهُ . وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ :

جَاءَنِي الْوَزِيرُ الْأَمِيرُ ، وَهَمَا قَدْ جَاءَكَ فَأَخْبَرْتَهُ أَوْلًا بِمَجِيءِ الْوَزِيرِ ثُمَّ انْتَقَلْتَ
 إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَمِيرِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْوَى فِيمَا تَرِيدُهُ ، وَكَذَلِكَ شَتَمَنِي الْخِيَّاطُ
 الْفَرَّانُ ، تَتَنَقَّلُ عَنِ الْإِخْبَارِ بِشَتَمِ الْخِيَّاطِ إِلَى أَنْ تَخْبِرَ بِشَتَمِ الْفَرَّانِ ، لِأَنَّهُ
 أَبْلَغُ فِيمَا تَرِيدُهُ مِنَ الْإِهَانَةِ ، وَيَكُونُ مِنَ النِّفْيِ وَالْإِيجَابِ ، وَقَدْ مَضَى مِثَالُهُ
 فِي الْإِيجَادِ .

فِي النِّفْيِ أَنْ تَقُولَ : مَامَرَّتْ بَزِيدٍ عَمْرُو ، أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِي الْمُرُورَ عَنِ عَمْرُو فَغَلَطْتَ
 فَنَفَيْتَهُ عَنِ زَيْدٍ ، ثُمَّ قُلْتَ : عَمْرُو أَيْ : مَامَرَّتْ بِعَمْرُو ، وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُكَ : مَامَرَّتْ
 بَزِيدٍ عَلَى جِهَةِ النِّسْيَانِ ، ثُمَّ تَذَكَّرْتَ ، وَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ ذَلِكَ النَّفْيَ ، انْمَاوَقَعَ
 بِنَفْيِ مُرُورِكَ بِعَمْرُو ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى أَنْ يَبْدُو لَكَ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِيجَابِ

(١) انظر بيوانه ص ٧٧

(٢) الجمل ص ٣٩

(٣) في الأصل : " وذلك أن تحذف الاول ثم يبدو لك أو تنتقل الى غيره " وما اثبتته هو الذي يتجه مع ما ذكره المؤلف بعد ، وقوله في الكافسي ٢/ص ٢٩٥ ، " . . . والثالث ان يكون الاول والثاني قد جاءاك فتخبسوه بالاول ثم يبدو لك أن تخبره بالثاني فتضرب عن الاول " وقد بين ابن بزيه معنى البداء فقال في غاية الأمل ١/ص ٨٥ : " ومعنى البداء : الاخبار بالثاني بعد قصد الاخبار بالاول "

فإذا وقع بدل الاضراب في الايجاب فأنت بالخيار أن تأتي به على طريقة البديل ،
 وأن تأتي به على طريقة العطف ، فتدخل (بل) فتقول : مورتُ بزيدِ بل عمرو ،
 فان وقع في النفي فيظهر من كلام أبي على أنك لا تأتي به إلا على طريقة
 البديل ، ولا تأتي ببل ، فتقول : مامورتُ بزيدِ بل عمرو ، على معنى : مامورتُ
 بعمرو ، وإنما يقال : مامورتُ بزيدِ بل عمرو على معنى : مورتُ بعمرو ، ومن

الناس من قال في : مامورتُ بزيدِ بل عمرو : إنه يكون على وجهين :
 احدهما : الذي وقع عليه الاتفاق ، وهو ان يوجب للثاني مانع عن الاول بمنزلة لكن .
 الثاني : ان يكون مجيئه على جهة الاضراب عن الاول ، وجعل النفي للثاني ، ويكون مجيئه

بعد النفي على حد مجيئه بعد الإيجاب (١) ، والذي يظهر لي في هذه المسألة
 ما يظهر من كلام أبي على ، وذكر هذه المسألة في باب (ما) (٢) ، لأن الأقدام
 على انشاء كلام بالقياس - ولم يثبت عند العرب بالسماح - لا يقدم عليه ،
 ولعل العرب رفضته ، واستغنت عن ذلك بالبديل ، لما في ذلك من الابهام كما
 استغنت // بترك عن وذر ، وان كان قياسا وليس في الايجاب ابهام .
 ٨٠

(١) ينسب هذا الى المبرد / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩/١ ، وانظر
 ص ٢٠٦ .

(٢) قال أبو على في الايضاح ١١٠/١ : " وما يجرى مجرى نقض النفسي :
 ما زيد قائما بل قاعد " .

باب أقسام الأفعال في التعدى

اعلم أنَّ كلَّ فعلٍ لأبَدٍ له من اسمٍ يُسندُ إليه ، وللإِسنادِ إليه ، والاختبارِ عنه اشتقَّ من الحدِّثِ ، الأتري أنَّ ضَرْبَ انَّمَا قَصِدُ به الإخبارُ عن موقعِ الضربِ ، والاعلامُ به ، ولم يقصد بَضْرَبَ أنَّ يكونَ اسماً للحدثِ ، وانَّمَا وُضِعَ اسماً " ١ " للحدثِ الضَّرْبِ وكذلك القيامُ والقعودُ وُضِعَا للسَدَلَاةِ على الحدِّثِ ، فاذا أَرَادُوا الاختبارَ عن مُحدِّثِها في الزمانِ الماضى قالوا : قام وقعد ، فان أَرَادُوا الاختبارَ عن مُحدِّثِها في الحالِ قالوا : - يقوم ويقعد ، فاذا صحَّ أنَّ كلَّ فعلٍ لأبَدٍ له من فاعلٍ فاعلم أنَّ الأفعالَ بعد ذاك على قسمين :

- منها ما يطلب بعد فاعله محلاً يقع به .
 - ومنها ما لا يطلب بعد فاعله محلاً يقع به .
 - فما لا يطلب بعد فاعله محلاً فهو غير متعدٍّ ، وما يطلب بعد فاعله محلاً هو المتعدِّي ، فعلى حسبِ طلبِهِ يكونُ تعدِّيهِ . فالتعدِّي على هذا مجاوزةُ الفعلِ فاعله إلى مفعولٍ به ، والتعدِّي عند العرب : المجاوزةُ مطلقاً ، وفي الاصطلاح : مجاوزةُ الفعلِ فاعله إلى مفعولٍ به .
 - قوله : (فعل لا يتعدَّى) " ٢ " .
- انَّمَا وُضِعَ البابُ لبيانِ أقسامِ الأفعالِ ، بالنسبةِ إلى التعدِّي ، ولكنه قَسَمَ الأفعالَ على قسمين :

(١) في الأصل : اسمٌ .
 (٢) الجملة ص ٣٩ .

أَحَدُهُمَا : مَا لَا يَتَعَدَّى ، وليس هذا الباب موضوعاً له .
 الثانى : مَا يَتَعَدَّى ، ولبیان أقسام هذا النوع وَضَعَ البَابُ ، ونظيرُ هذا ما فعله
 أبوعلی فی الإيضاح ، فَإِنَّهُ قَالَ : " باب من اعراب الفعل " ١ " ، ثم
 قال : الأفعال على ضربين : مَبْنِيٌّ ومعرب " ٢ " ، فلم يضع الباب لبيان
 المبنى . قد كان بينه قَبْلُ " ٣ " ، وإنما وضعه لبيان بعض أحكام —
 الفعل ، لكنه قَسَمَ الأفعال لِيَسْتَخْرِجَ منها ما يتكلمُ فيه " ٤ " ، وكذلك أبو
 القاسم إنما وضع البابَ لذكر أقسام التَّعَدَّى ، ثم أخذ في تقسيم الأفعال
 ليستخرج ما وضع له البابَ ، وهذا مَفْزَعٌ صحيحٌ ، وهو فى استعمالهم كثيرٌ ،
 وَإِنَّمَا احتجَّتْ الى هذا لأنَّ من النحويين من رَدَّ على ابى القاسم ، وقال : بِسَوِّبِ
 على بيان أقسام الأفعال فى التَّعَدَّى ، وذكر من أقسامه مَا لَا يَتَعَدَّى " ٥ " ، حتى
 احتاج بعضُ الناس الى أن ينفصلَ عن هذا فقَدَّرَ بابَ أقسام الأفعال فى التَّعَدَّى
 وغير التَّعَدَّى ، وحذف (غير التَّعَدَّى) " ٦ " وجعل هذا مثلَ قوله تعالى :
 ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ سَرَابِیلَ تَجِیكُمُ الْحَرَّ ﴾ " ٧ " المعنى : والبرْدُ ، وحذف " ٨ "

للعلم به .

-
- (١) عنوان الباب فى الايضاح المطبوع ٢٣/١ // باب اعراب الافعال // وعنوانه
 فى شرح الايضاح للعبرى ل ٢٥ ، والكافى فى الافصاح عن مسائل كتاب
 الايضاح للمؤلف ١/ص ٧٠ كما هنا .
- (٢) الايضاح ٢٣/١ وفيه (٠٠ معرب ومبنى)
- (٣) المصدر نفسه ص ١٥ .
- (٤) قال ابوعلی فى الايضاح فى باب الذى يشير اليه المؤلف (والمبنى من الافعال
 على ضربين : مبنى على الفتح ٠٠ ومبنى على السكون)
- (٥) انظر تبين المشكل ص ٣٤ ، غاية الأمل ١/ص ٩٨ .
- (٦) قال ابن خروف فى شرح الجمل ص ٢٨ : زاد بعضهم فى الترجمة : وغير المتعدى ،
 وليس فى أصل الكتاب ، وإنما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدى ، وإنما بدأ بغير
 المتعدى لبني عليه الاقسام المتعدية ، وانظر غاية الأمل ١/ص ٩٨ ، شرح
 الجمل لابن الفخار ص ٦٥ — ٦٦ .
- (٧) سورة النحل آية ٨١ .
- (٨) انظر زاد المسير ٤/٤٧٨ ، البحر المحيط ٥/٥٢٤ ، مغنى اللبيب ص ٣٥
 ، ٨٢٠ ، ٨٥٣ .

ومنهم من انفصل بأن قال : الأفعال كلها متعدية إلى المصدر والزمان
 والمكان والحال ، فهذه الترجمة تحتوى على بيابين : أحدهما : هذا
 الباب ، والآخر : الباب الذى بعد هذا ، وأراد بقوله : فعل لا يتعدى
 أى لا يتعدى إلى مفعول به ، وأراد بقوله : " باب أقسام الأفعال فى
 التعدى " : التعدى إلى مفعول به ، أو غير مفعول به " ١ " وإذا تبيين
 لك ما ذكرته أولاً زال عنك الاعتراض ، ولم تحتج إلى هذين التقديرين البعيدين
 على أنهما مما يجوز أن يفصل بهما عن هذا الموضع ، لولم يتوجه ما ذكرته
 أولاً ، فإنه توجيه قريب ، فلا يعدل عنه .

قوله : (نحو قام وقعد وانطلق وظرف) " ٢ " .

اعلم أن هذا الذى لا يتعدى ينقسم ثلاثة أقسام :
 أحدهما : أن تكون بنيته توجد للمتعدى ، ومثال ذلك : قام وقعد ، ألا
 ترى أن قعد على وزن قتل ، وقتل يتعدى ، وكذلك قام على وزن نال وطال
 وهما متعديان .

الثانى : أن يكون بناؤه مخصوصاً بما لا يتعدى ، وذلك : انطلق ، وظرف
 وأحمار ، فإن (انطلق) على وزن افعل ، وهذا البناء لا يكون أبداً
 إلا لغير المتعدى ، لأنه مطاوع فعلته ، تقول : كسرته فانكسر وفتحته
 فانفتح ، وكان (انطلق) جاء على طلقته ، وان لم ينطق به ، كما جاء
 مذاكير على مفرد لم ينطق به " ٣ " ، وأمثال هذا كثير

(١) نسب ابن بزيزة فى غاية الأمل ١/ص ٩٨ هذا إلى ابن بابشاذ ،
 ولم أجده فى النسخة التى اطلعت عليها من شرح الجمل لابن
 بابشاذ .

(٢) الجمل ص ٣٩ .

(٣) انظر الكتاب ٢٣/٤ ، المقتضب ٨٢/٣ .

وَأَمَّا (ظُرْفٌ) فَانَّهُ وَأَمثَالُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِغَيْرِ الْمُتَعَدِّي ، لِأَنَّ فِعْلَهُ
 إِنَّمَا وَضِعَ لِلغَرَائِزِ وَالطَّبَائِعِ نَحْوُ : شُرْفٌ وَعَظْمٌ وَنَبْلٌ وَمِثْلُهُ ذَلِكَ ، وَأَمَّا
 (أَحْمَرٌ) فَهُوَ مَحذُوفٌ مِنْ (أَحْمَارٌ) ، وَلَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا فِي الْأَلْوَانِ ،
 نَحْوُ : اخْضَرَ ، وَاصْفَرَ ، فَهُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى الْفَاعِلَ ، قَالَ
 أَبُو عَلِيٍّ : وَقَدْ جَاءَ أفعالٌ فِي غَيْرِ الْأَلْوَانِ قَلِيلًا ، قَالُوا : اقْطَارُ النَّبْتِ " ١ " .
 ٨١ وَقَدْ جَاءَ أفعالٌ فِي // غَيْرِ الْأَلْوَانِ أَيْضًا ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ جَدَارًا يُرِيدُ
 أَنْ يَنْقُصَ ﴾ " ٢ " أَمَّا (اقْطَارُ النَّبْتِ) " ٣ " فَمَعْنَاهُ يَيْسٌ " ٤ " ، وَإِذَا
 يَيْسٌ فَلَاشْكٌ قَدْ اصْفَرَ ، وَتَغْيِيرُ لَوْنِهِ ، فَجَاءَ أفعالٌ لِمَكَانِ ذَلِكَ ، وَأَمَّا
 قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿ جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُصَ ﴾ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ
 وَيَكُونُ جَاءَ عَلَى : أفعالٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَوْنًا عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ ، وَوَضِعَ
 الْأَبْنِيَّةَ بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضٍ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ أفعالٌ ، وَيَكُونُ مِنْ " ٥ " .
 الْقَضِيضُ ، لِأَنَّ الْحَائِطَ إِذَا انْهَدَمَ صَارَ قَضِيضًا ، وَالْقَضِيضُ " ٦ " : الْحِجَارَةُ
 وَهُوَ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أفعالٌ مِنَ النِّقْصِ ، فَمَعْنَاهُ عِنْدَهُ : انْقِصَ ، وَمَا ذَهَبَ
 إِلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ أَقْرَبُ فِي الْإِشْتِقَاقِ ، وَقُرْبُ الْإِشْتِقَاقِ مَرَعَى يُحَافِظُ عَلَيْهِ ،
 وَكِلَاهُمَا قَوْلٌ .

الثالث : أَنْ يَكُونَ بِنَاوِهِ يُوجَدُ عَلَى وَجْهَيْنِ هُوَ عَلَى أَحَدِهِمَا يَتَعَدَّى ، وَعَلَى
 الْآخَرَ لَا يَتَعَدَّى ، وَذَلِكَ نَحْوُ : تفاعلٌ ، فَإِنْ تفاعلٌ يُوْجَدُ عَلَى مَعْنَى فَعَلٌ ، وَيُوْجَدُ عَلَى مَعْنَى
 نَعَلٌ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ مَا فَعَلَ الْآخَرِيَّةُ ،

٣٤١ في الاصل (البيت) تصحيف .

(٢) سورة الكهف آية ٧٧ ، وما نقله المصنف عن ابي علي القارسي هو معنى
 كلامه في التكملة ل ٦٣ .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢٦ / ٤ : واقْطَارُ النَّبْتِ اذْأَوَّلِي وَأَخَذَ يَجِفُّ " وَانظُرْ
 اللسان " قطر " والتاج ٤٤٧ / ١٣ " قطر " .

(٥) في الاصل : " ما " .

(٦) في التهذيب ٢٥٢ / ٨ : " القَضُّ : الحصى ، والقَضِيضُ : ما تَكَسَّرَ مِنْهُ .

" انظر اللسان قضض " .

فاذا كان على معنى فعلٍ وُجِدَ متعدياً ، قال امرؤ القيس :
* تجاوزتُ أحراساً وأهوالَ معشرٍ * " ١ "

المعنى : جُزْتُ ، وَخَلَفْتُ :

واذا كان على المعنى الثانى كان أيضاً على وجهين :
أحدهما : أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوُ : تَعَاظِينَا الدَّرَاهِمَ
فَالْمَعْنَى : أَعْطَيْتُهُ وَأَعْطَانِي فَمَا كَانَ هَكَذَا تَعَدَّى .

الثانى : أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ نَحْوِ تَضَارَبْنَا ، فَهُوَ مِنْ -
ضَرَبَ ، فَهَذَا النُّوعُ لَا يَتَعَدَّى أَبَدًا وَمِثْلُهُ تَقَاتَلْنَا ، وَتَشَاتَمْنَا ، لِأَنَّ مَعْنَى
تَقَاتَلْنَا : قَتَلْتُهُ وَقَتَلَنِي ، وَكَذَلِكَ تَشَاتَمْنَا مَعْنَاهُ : شَتَمْتُهُ وَشَتَمَنِي ، وَلِذَلِكَ
قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : " نَحْوُ تَضَارَبَ " ٢ " ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ
بِالْمَثَلِ عَلَى حَسَبِهَا تَجِدُهَا فِي الْكِتَابِ .

قوله : (وَفِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)
اعلم أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ هُوَ : كُلُّ مَا يَطْلُبُ بَعْدَ فَاعِلِهِ مَحَلًّا
وَلَا يَعْقَلُ دُونَهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ ضَرَبَ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْقَلُ إِلَّا بِمَضْرُوبٍ ، وَكَذَلِكَ شَتَمَ
وَقَتَلَ لَا يَعْقَلَانِ إِلَّا بِمَفْعُولٍ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) الشاهد فى ديوانه ص ١٣ . وتامه

* على حراساً لويشرون مقتلى *

انظر شرح القوائد السبع ص ٤٩ شرح القوائد التسع (١ / ١٣٠) ، التصحيف
والتحريف ص ٢٢١ ، اصلاح الخلل ص ١٠٢ الاقتضاب ص ١٩٦ ، معنسى
الليب ص ٣٥٠ ، ٦٧٧ ، شرح ابياته ٦٣ / ٥ ، خزانه الادب ٤ / ٤٩٦
(و يشرون) فى الشاهد بالشين المعجمة ، وهى رواية الاصمعى ، ومعناها
يظهرون ، وروى بالسين المهملة انظر / التصحيف والتحريف ص ٢٢١ .

(٢) (٣) الجمل ص ٣٩ .

أحدهما : أن يكون الاصل أن لا يتعدى ثم نُقل بالهمزة أو بالتضعيف
 وذلك نحو : خَرَجَ زَيْدٌ " وأَخْرَجْتُهُ وَقَعَدْتُه وَأَقْعَدْتُهُ ، وَأَمَّا التَّضْعِيفُ
 فنحو : فَسَّحَ زَيْدٌ وَفَرَّحْتُهُ ،

ومن الناس من ذهب إلى أن التعدى بالتضعيف وبالهمزة قياسٌ . ومنهم
 من ذهب إلى أنه يُحفظ ولا يقاس عليه " ١ " .

وسيوية وأبو علي وأكثر النحويين يذهبون إلى أن النقل بالهمزة قياسٌ ، -
 والنقل بالتضعيف سماعٌ " يُحفظ ولا يقاس " عليه ، لأن النقل بالهمزة

كثُرَ وفشا ، وليس كذلك النقل بالتضعيف ، وماكثُرَ وفشا ينبغى أن
 يُدعى أنه قياسٌ ، فيقال منه ما قالته العرب وما لم تقله قياسا على ما قالته " ٢ "

ومن ذلك عند سيويه وأبي علي : دخلتُ وأدخلته " ٣ " . وأما قولهم :
 دخلتُ الدار ، فالأصل عندهم : دخلتُ في الدار ، واستدل أبو علي على

ذلك بالنظير وهو : غُرْتُ ، وبالنقيض هو : خَرَجْتُ ، وبالأحكام ، فإن
 دخل نُقل بالهمزة وبالباء ، وهذان لا يكونان في الأكثر إلا فيما لا يتعدى

والمصدر ، لأن مصدرَ دخلَ دُخُولٌ " ٤ " ، وفُعُولٌ وإنما كثر في غير
 المتعدى ، ولم يكثر في المتعدى . الأكثر في المتعدى فعلٌ ، نحو

: ضَرَبَ وَقَتَلَ وَشَتَمَ .

(١) انظر ارتشاف الضرب ص ١٠٥٦ ،

(٢) انظر الكتاب ٥٥/٤ ، الايضاح ٧٠/١ ، ارتشاف الضرب ص ١٠٥٥

- ١٠٥٦ ، معنى اللبيب ص ٦٢٨ - ٦٨٠ ، همع الهوامع

٠ ١٤/٥

(٣) انظر الكتاب ٥٥/٤ ، الايضاح ١٧١/١ .

(٤) الايضاح ١٧١/١ ، وانظر الأصول ٢٠٣/١ - ٢٠٤ .

وليس عند المبرد النقل إلا بهذين الشئيين : الهمزة والتضعيف ،
 وزاد جمهور النحويين النقل " ١ " بالباء فقالوا : ذهبُ بزيدٍ على معنى
 أذهبته ، وقال المبرد : لاتقول ذهبُ به إلا وأنت قد ذهبَ معه
 ولا يقال : ذهبُ بزيدٍ على معنى : أذهبته " ٢ " . وهذا الذي -
 ذهب إليه لم يُساعد عليه ، فإنَّ لسانَ العرب مخالفٌ له ، حكى ابنُ قتيبةٍ :
 تكلم فلانٌ فما سقطَ بحرفٍ " ٣ " " فبلا شكَّ أنَّ المعنى : فما أسقطَ حرفاً
 وقال الله تعالى : ﴿ ولو شاءَ اللهُ لذهبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾ ٤ "

(١) انظر عن التعدية بحرف الجر / الايضاح ٢٠/١ ، الكافي ١/ص ١٩٩
 المغنى لابن فلاح ١/١٢٢ ، الجنى الدانى ص ٣٨ همع الهوامع
 ١٦/٥ ، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل (ك) ٢/ ل ١٦٥ .
 " واعلم أنَّ ابن أبي الربيع ذكر أنَّ النقل يكون بثلاثة أشياء
 وهى : الهمزة والتضعيف وحرف الجر ، كما تقول : ذهبُ بزيدٍ وأذهبته
 والذي قاله صحيح ، ولكنَّ النقل بالحرف لا يذكر في هذا الباب
 لأنه معقود لما هو منصوب من المفعولين ، وما دخل عليه حرف الجر
 مجرور فوجب ذكره في المجرورات .

(٢) قال المؤلف في تفسيره ص ٢٣ : ولا أعلم بين النحويين خلافاً في أنَّ -
 الباء تكون على معنى الهمزة إلا المبرد قال : بين الهمزة والباء هنا
 فرق ، وذلك أنك إذا قلت : أذهب بزيداً المعنى جعلته يذهب ، وإن
 كنت غير ذاهب معه ، وإذا قلت : ذهب بزيد فلا تقوله حتى
 تذهب معه ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، واعتل محمد بن يزيد
 لما سبق حجة عليين أنه على القلب ، وهذا اعتلال بعيد ، لأن القلب
 قليل ، وهذا كثيراً " وانظر شرح الجمل " لابن
 عصفور ١/٤٩٣ ، الجنى الدانى ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٦/٥

(٣) أدب الكاتب ص ٤٧١ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٠ .

المعنى بلاشك : اذهب سمعهم وأبصارهم . وقال تعالى (مَا إِنْ
مَفَاتِحَهُ لَتَنُوزَ بِالْعُصْبَةِ)^١ " المعنى : لِيَتَنِيَّ الْعُصْبَةَ أَيْ :
تجعلها تنهض بثقل ، فيقال على هذا : نُوَّتْ بِهِ وَأَنَاتُهُ عَلَى مَعْنَى
واحد ، لَأَنَّ الْمَفَاتِيحَ " ٢ " لاتنهض بالعُصْبَةَ ، الْعُصْبَةُ هِيَ الَّتِي تَنْهَضُ
بِالْمَفَاتِحِ // وَالسَّفَاتِحُ تُثَقِّلُهَا ، وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ

٨٢

٧٥- كُمَيْتٌ يَزُلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَتْنِهِ [كَمَا زَالَتْ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ]
المعنى بلاشك كما أزلت الصَّفْوَاءُ الْمُنْتَزِلَ ، لَأَنَّ الصَّفْوَاءَ لَا تَزُلُّ بِلِل
تَزُلُّ الْمُنْتَزِلَ ، أَيْ تَجْعَلُهُ يَزُلُّ ، وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ :-

٧٦ - دِيَارُ الَّتِي كَانَتْ وَنَحْنُ عَلَى مَنِيٍّ^٣ تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاؤُ الرِّكَائِبِ

المعنى بلاشك تجعلنا نُحُلُّ . وَعَمِلَ ابْنُ قَتَيْبَةَ فِي هَذَا بِأَبَا " ٤ " .

-
- (١) سورة القصص آية ٧٦ .
(٢) هكذا في الاصل " المفاتيح " باثبات الياء ، وهو صحيح .
(٢) سقط الشطر الثاني من الاصل ، وهو محل الشاهد ، انظر البيت في ديوان امرئ القيس ص ٢٠ ، شرح القصائد السبع ص ٨٤ ، شرح القصائد التسع ١ / ١٦٨ .
(٣) الايضاح ١ / ١٦٩ ، والشاهد لقيس بن الخطيم (شاعر جاهلي من فرسان الاوس ، أدرك الاسلام ولم يسلم ، قتل قبل الهجرة بيسير ترجمته في معجم الشعراء ص ١٩٦ ، الأغاني ١ / ٣ فما بعدها ، مقدمة ديوانه تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسد) .
انظر الشاهد في ديوانه ص ٣٤ ، الكامل ٢ / ٢٥٩ ، الاضداد لابي الطيب ص ٢٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٤ .
(٤) انظر ادب الكاتب ص ٤٧١ " بَابُ فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ بِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى - واختلافهما في التعدى " .

وذكر ذلك ثعلب في الفصح فقال : " دخلتُ به الدار وأدخلته " ١ " والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرتُهُ ، وهو أَنَّ العرب تقول : قمتُ به ، على معنى أقمتُهُ ، وقعدتُ به على معنى أقعدتُهُ . فاذا ثبت هذا فاهلم أَنَّ النحويين اختلفوا في القياس ، فمنهم من قال : لا يقال منه إلا ما قالته العرب ومنهم من جعل ذلك قياساً ، وأكثر النحويين على القياس " ٢ .

وليس عند البصريين نقلٌ بغير هذه الثلاثة ، وزاد الكوفيون وجهين ، فجاء النقل عندهم بخمسة أوجه : الثلاثة التي ذكر البصريون ، وتغيير الحركة ، نحو : شترتُ عينهُ " ٣ " وشترها الله ، والاسقاط قالوا : أكب زيد ^(٤) على وجهه ، فاذا أرادوا التعدية قالوا كَبَّ زيدُ عمراً على وجهه قال الله تعالى ﴿ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ " ٥ " وقال سبحانه في موضع آخر ﴿ أَمَّنْ يَمْشِي مَكْبًا عَلَى وَجْهِهِ ﴾ " ٦ " وهذا عند البصريين انما جاء بالاتفاق انما معنى شترها الله خلق فيها الشتر ، ليس الاصل : شترتُ العين فلما أرادوا النقل قالوا : شترها ، لو أرادوا ذلك لقالوا : أشترها الله ^(٧) [وكذلك] " ٨ " أنزفتُ العين ، ونزفتُها ، ليس على النقل .

-
- (١) انظر التلويح شرح الفصح ص ٢٧ .
 - (٢) انظر الايضاح ٧٠/١ ، المعنى لابن فلاح ١٢٢/١ ، الجنى الدانى ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٤/٥ .
 - (٣) قال ثابت في خلق الانسان ص ١١٨ : " شترتُ العين تشترُ شترًا اذا انشقق جفنها " وانظر اللسان شتر ، والتاج ١٣٢/١٢ " شتر " .
 - (٤) في الأصل : " كَبَّ " .
 - (٥) النمل آيه ٩٠ .
 - (٦) الملك آيه ٢٢ .
 - (٧) انظر الكتاب ٥٧/٤ .
 - (٨) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .

وقالوا : رجع زيدٌ ورجعته ، وشحا فوه وشحافاه ، وفغرفاه وفغرفوه " ١ " وهذه كلها لم يقصد فيها عند البصريين النقل ، ولو أرادوا النقل لقالوا : أرجعته وبلاشك أن هذه قليلة ، فلا يئني عليها قانون ، ولا يحكم بها ، اذ يمكن أن يكون قد وقع هذا بحكم الاتساع .

الثاني : أن يكون أصله بحرف الجر ، فأسقط حرف الجر ، فانتصب الاسم ، وسبب ذلك أنك اذا قلت : ذهبت الى الشام ، أو دخلت في الدار ، أو هورت بزيدٍ أو غير ذلك مما يطلب أن يصل بحرف جرٍّ ، فالفعل يطلبه بالنصب ، لأنه طالبٌ له على أنه فضلة " ، وكلُّ فضلةٍ عند العرب منصوبةٌ ، وحرفُ الاضافة طالبٌ بالخفض ، وبلاشك أنه لا يمكن ظهور النصب والخفض في كلمة واحدة ، لما في ذلك من التضاد ، فلا بد من ظهور عمل أحدهما وتعليق الآخر ، والحروف لاتعلقُ " والأفعال جاء فيها التعليق ، قالوا : علبتُ زيدا قائمًا فاذا أدخلوا اللام قالوا : علبتُ لزيد قائمٌ ، فمنعت اللام الفعل من العمل وصار عاملاً في الموضع ، فوجب لما ذكرته أن يظهر عمل الحرف .

(١) ذكر المؤلف في الكافي ١ / ص ٢٠٠ - ٢٠١ ان اوجه النقل عند الكوفيين ستة ، الخمسة التي ذكرها هنا والسادس هو : " النقل بتغيير في التقدير نحو : شحافوه وشحافاه ، وفغرفوه وفغرفاه فمعنى شحافوه : انفتح ، ومعنى شحافاه : فتح ، وكذلك فغرفوه وفغرفاه . . . فاللفظ واحد ، والتقدير مختلف " وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٦ فقد لخص ما ذكره ابن أبي الربيع ثم قال عن الواجه الثلاثة التي زادا الكوفيون في تعدية الفعل اللازم : وهذا عند البصريين على أنها لغات أصول في أنفسها ، ليس واحد منها أصلاً لصاحبه ، وهذا ظاهرٌ ، والله اعلم .

(٢) في الاصل : (لحروف) . ولعل الصواب ما أثبت .

ولا يظهر عمل الفعل ، فاذا زال الحرف وحذف اتساعاً ظهر عمل الفعل ، لأن مانعه قد زال ، وهو حرف الجرّ ، وطلبه بالخفض ، وأن يظهر عمله ولا يعلّق ، وقد جاء قليلاً حذف حرف الجرّ ، وكأنّه موجود ، حكى عن رؤيّة أنّه قيل له :

كيف أصبحت؟ فقال : خير عافاك الله " ١ " ، أراد : بخير ، فحذف حرف الجرّ ونسأله وكأنّه موجود ، ولو كان موجوداً لم يمكن ظهور نصب الفعل ، فكذلك اذا حذف ونسأله الثالث : أن يكون ينصب المفعول بطلبه ، لا بزيادة ولا نقصان ، وذلك نحو : ضربت رجلاً .

قوله : (وفعل يتعدى الى مفعولين ، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر) " ٢ "

الاقتصار " ٣ " عندهم : الحذف بغير دليل ، والاختصار - بالخاء - الحذف بدليل ، فيجوز في هذا الباب الاقتصار والاختصار ، والباب الذي بعد هذا " ٤ " يجوز فيه الاختصار ، ولا يجوز الاقتصار ، وإنما تعدى هذا الفعل الى مفعولين ، لأنّه يطلب بعد فاعله محلين ، فيجب أن يتعدى الى المحليين وينصبهما ، ويجوز أن تذكرهما ويجوز أن تختدّفهما ، ويجوز أن تحذف أحدهما ، وقد يكون حذف أحدهما لجهل المتكلم به ، أو طلباً للإبهام ، وأما اذا كان الحذف لعلم المتكلم به فيكون اختصاراً ، ألا ترى أنّه يجوز أن تقول : أعطيت اليوم درهماً ، ولا تذكر من أعطيته ، وقد يكون ذلك لجهلك به وقد يكون على جهة الإبهام على المخاطب ،

(١) انظر الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، سر صناعة الاعراب ١٤٩/١

• شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، ٤٨٣ ، ضرائر الشعر ص ١٤٥ .

(٢) انظر الجمل ص ٣٩ ، وفي الأصل : " ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر " .

والتصحيح من الجمل ، ويدل عليه قول المؤلف : " فيجوز في هذا الباب الاقتصار

- يريد باب أعطى - ، أما قول الزجاجي : " وفعل يتعدى الى مفعولين ، ولا يجوز

الاقتصار على أحدهما " فسيورده المؤلف بعد ويشرحه / انظر ما سيأتى ص .

(٣) نقل هذه الفقرة ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٧ .

(٤) يريد باب (ظن وأخواتها) وسيأتى بعد .

وقد يكون لعلم المخاطب به ، ويجوز أن تقول : أعطيت اليوم زيدا ، ولا تذكر ما أعطيت ويكون ذلك أيضا لأحد الوجوه الثلاثة .

٨٣

ومتى كان المفعول الأول غير الثاني ، والثاني غير الأول فيجوز الاقتصار ، ومتى // كان المفعول الأول هو الثاني ، والثاني هو الأول فلا يجوز الاقتصار ، ثم إن هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يكون الأصل أن يتعدى الى واحد ، فنقل بالهمزة أو بالتضعيف فتعدى الى اثنين ، فمثال النقل بالهمزة :

ضربَ الفحلُ الناقةَ ، ثم تقول : أضربتُ الفحلَ الناقةَ . ومثال التضعيف قوله سبحانه - (ولقاهم نضرة وسرورا)^١ " والأصل : لقوا نضرة وسرورا ، ولقاهم الله نضرة وسرورا .

ومذهب سيويه في المتعدى أن نقله بالهمزة أو التضعيف على غير قياسه لا يقال منه إلا ما قالته العرب ، قال رحمه الله : " وليس كلُّ فعلٍ كأوليني ، لا تقول : آخذني درهماً " يريد أن الأصل ولي زيد البلد ، فنقل بالهمزة فقليل : أولني ، فلا يقال بالقياس عليه آخذني ، وهو مذهب أبي علي ، وأكثر النحويين . ومنهم من ذهب الى أن النقل في المتعدى " ٤ " الى واحد أيضا قياسا . والمعول عليه ، والأصح من المذهب أن النقل بالتضعيف سماع في المتعدى وفي غير المتعدى ،

(١) سورة الانسان آية ١١

(٢) الكتاب ٢٥٢/٥ وعبارته : " واعلم أنك لاتقول دوني ، كما قلت : علي ، لأنه ليس كلُّ فعلٍ يجي بمنزلة أولني قد تعدى الى مفعولين ، فانما علي بمنزلة أولني ودونك بمنزلة خذ . لاتقول : آخذني درهما ، ولا خذني درهما " .

(٣) كذا قال المؤلف لكن أبا علي قال في الايضاح ٢١/١ : " ٠٠ " فان (كان) الفعل يتعدى الى مفعول فنقل بالهمزة أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل تعدى الى مفعولين ، وذلك نحو : أضربت زيدا عمرا . وهو يدل على أن تعدية المتعدى الى واحد بالهمزة الى اثنين قياس عند أبي علي ولذا قال ابن الطراوة في الافصاح ل ٩ : " أجاز في هذا الباب : أضربت زيدا عمرا ، ويقاس عليه : أقبلت خالداً بكراً . . . ونحوه مما لم يرد به نظم ولا نثر ، ولا التبسيه فكر الاحتمال على ما ليس من بابيه " .

(٤) في الاصل : " المعنى " تحريف .

وأما النقل بالهمزة فسماح في المتعدى ، وقياس في غير المتعدى وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيويه وأبي علي " ١ " .

الثاني : أن يكون أصله أن يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجر ، ثم أسقط حرف الجر ، فوصل الفعل على حسب ما أعلمت قبيل " ٢ " ، لأن طلب الفعل للفضلة بالنصب ، ومنع من ظهور النصب دخول حرف الجر وعدم تعليقه ، فلما سقط حرف الجر ظهر عمل الفعل ، ومن هذا قولهم : سَمِيَتْ ولد ي زيداً ، الأصل : سَمِيَتْ ولد ي بزيد ، فأسقط حرف الجر فانتصب الاسم ، والدليل على أن الأصل حرف الجر أن معنى سَمِيَتْ ولد ي بزيد : عَرَفْتُ ولد ي بزيد ، ولا يُقال عَرَفْتُ ولد ي زيداً على هذا المعنى ، إنما يقال هذا بحرف الجر ، فدل هذا على أن الأصل في سَمِيَتْ ولد ي زيداً : سَمِيَتْ ولد ي بزيد " ٣ " ، لأن الأصل في الأفعال إذا كانت بمعنى واحد أن تتعدى تعدياً واحداً . ويقال : عَرَفْتُ ولد ي زيداً أي جعلت ولد ي يعرف زيداً ، ولا يجوز أن تقول أتريد هذا المعنى : عَرَفْتُ ولد ي بزيد ، كما لا يجوز في عَرَفْتُ ولد ي بزيد أي جعلته يعرف به أن يقال : عَرَفْتُ ولد ي زيداً وتسقط الباء ، ولا أذكر فيما ذكرته خلافاً ، ومن هذا قولهم :

(١) قال المؤلف في الكافي (١ / ١٩٩) : " قال سيويه رحمه الله : ألا ترى أنه ليس كل فعل كأولني ، وذكر فيما لا يتعدى أن النقل قياسه ، فالهمزة فيمنه

كثير ، فحصل من هذين الموضعين أن مذهبه — والله أعلم — أنه قياس في غير المتعدى ، وسماح في المتعدى وهو ظاهر كلام أبي علي حين تكلم في : دخلت الدار وأن الأصل فيه حرف الجر وعلى هذا المذهب أكثر النحويين وهو الصواب " ونقل كلامه هذا تلميذه — أبو حيان في التذييل والتكميل " ك " ٢ / ١٦٥ ، وانظر الكتاب ١ / ٢٥٢ ، ٥٥٤ / ٤ ، وانظر ما سبق ص عن قياس تعدية المتعدى إلى واحد بالهمزة التي اثنتين عند أبي علي الفارسي .

(٢) انظر .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٨ — ٣٩ .

اخترت الرجال زيدا ، والدليل على أنه الأصل كثرته ، فان ما كثر في كلام العرب
وفشا ينبغى ألا يدعى أنه ثان ، أنشد سيويه :

٧٧ - * منا الذي اختير الرجال سماحة " ٢ " *

أراد : منا الذي اختير من الرجال ، واستدل أبو القاسم على أن العرب تقول : اخترت
الرجال زيدا بقوله تعالى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ " ٣ " فقال " تأويله :
من قومه " ٣ " ، وهذا الذي ذكره هو المبيّن في الآية ، وإذا صح أن العرب تقول
اخترت الرجال عمرا بما أنشده سيويه ، فينبغى ألا يعدل عنه في الآية لأنه الظاهر
ولو لم يثبت في كلام العرب لم تكن الآية دليلا عليه ، لأنها محتملة التأويل ، وكل ما
يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ قَاعِدَةٌ ، ورأيت بعض المتأخرين يقول : يمكن أن يكون —
(سبعين رجلا) بدلا من (قومه) ، وجعلهم قومه وإن كان قومه أكثر من ذلك ، لأنهم
عمدة قومه " ٥ " ، والمبيّن في الآية ما أخذها عليه أبو القاسم ، وهو الصواب لما ذكرته
قوله : (فلما أسقط الخافض تعدى الفعل فنصب) " ٦ " .

(١) في الأصل: "أنت يدعى"

(٢) البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، وتماهه كما في ديوانه ٤١٨/١

* وجوداً اذا هبّ الرياح الزعازع *

والشاهد في الكتاب ٣٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، الكامل

٣٣/١ ، المقتضب ٤/٣٣٠ ، مجالس العلماء ص ١٩٣ ، اعراب القرآن —

للنحاس ١/٦٤٢ ، الافصح للفارقي ص ٢٨٧ أمالي ابن الشجري ١/١٨٦ ،

٣٦٤ نتائج الفكر ص ٣٣١ ، شرح المفصل ٨/٥٠ ، ٥١ ، همع الهوامع —

٢/٢٦٤ ، خزانة الأدب ٣/٦٢٢ .

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٤ .

(٤) الجمل ص ٤٠ ، وانظر مجاز القرآن ١/٢٢٩ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٦٤٢ .

(٥) ذكر هذا المذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٠ ، وابن بزينة في غايمة

الأمل ١/١٠٣ ولم ينسبها .

(٦) الجمل ص ٤٠ .

يشير الى ما بسطته قَبْلُ من أَنَّ الفعلَ طَالِبٌ للاسْمِ بالنصب، والحرف طَالِبٌ للاسْمِ بالخفض فلم يكن بُدُّهُمِ اِعْمَالِ أَحَدِهِمَا فِي اللَّفْظِ، وتعليق الآخِرِ، فوجب أَنَّ يَظْهَرُ عَمَلُ الحَرْفِ لِأَنَّ الحَرْفَ لَا يُعَلِّقُ، فَلَمَّا أُسْقِطَ الخَافِضُ زَالَ الَّذِي مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِ عَمَلِ الفِعْلِ " ١ " ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ : اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ الذَّنْبَ، الْأَصْلُ : اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ مِنَ الذَّنْبِ، فَلَمَّا أُسْقِطَ حَرْفُ الجَرِّ اتَّسَاعًا انْتَصَبَ الاسْمُ كَمَا أُعْلِمْتُكَ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا حَرْفُ الجَرِّ بِأَنَّ سَهْ الأَكْثَرَ فِي كَلَامِ الفَصْحَاءِ وَعَامَّةِ العَرَبِ قَالَ سَيُوه : " وَليست : اسْتَغْفَرُ اللّهَ ذَنْبًا بِأَكْثَرِ فِي كَلَامِهِمْ جَمِيعًا إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِهَا بَعْضُهُمْ " ٢ " . يَرِيدُ لَمْ يَكْثُرِ إِلَّا فِي كَلَامِ بَعْضِ العَرَبِ وَالَّذِي كَثُرَ فِي كَلَامِ عَامَّتِهِمْ وَفَصْحَائِهِمْ حَرْفُ الجَرِّ، وَالَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ مَذْهَبُ سَيُوه ، وَ

٨٤

أَعْلَمُ فِيهِ لِلنَّاسِ خِلَافًا إِلَّا // ابْنُ الطَّرَاوُ [فَأَنَّهُ] ٣ " خَطَأً هَذَا القَوْلُ ، فَقَالَ :

اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ الذَّنْبَ بِغَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ، وَإِنَّمَا دَخَلَ حَرْفُ الجَرِّ بِالتَّضْمِينِ ، لِأَنَّ (اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ) فِي مَعْنَى : تُبْتُ ، فَكَمَا يُقَالُ : تُبْتُ إِلَى اللّهِ مِنَ الذَّنْبِ قِيلَ : اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ مِنَ الذَّنْبِ ، وَاسْتَدَلَّ " ٤ " عَلَى هَذَا بِأَنَّ اسْتَفْعَلَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى طَلْبِ الفِعْلِ ، وَكَانَ ذَلِكَ الفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَإِنَّ الفَاعِلَ فِي اسْتَفْعَلَ يَرْجِعُ مَفْعُولًا ، وَيَرْجِعُ المَفْعُولُ الأوَّلُ فاعِلًا ، وَيَبْقَى الثَّانِي مَنصُوبًا عَلَى حَالِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : سَقَانِي زَيْدٌ المَاءَ ، ثُمَّ تَقُولُ اسْتَسْقَيْتُ زَيْدًا المَاءَ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : أَطْعَمَنِي زَيْدٌ الخُبْزَ فَإِذَا قُلْتَ : اسْتَفْعَلْتُ قُلْتَ : اسْتَطْعَمْتُ زَيْدًا الخُبْزَ ،

(١) انظر ما تقدم ص .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨ وفيه " وليست استغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير أكثر . . . " .

(٣) تكمله بنحوها يلتئم الكلام .

(٤) في الأصل : " استدلوا " .

فانظر الى الفاعل في أَطْعَمَ وَسَقَى تَجِدُهُ قد صار مفعولاً في استعمل منهما بـ صار
المفعول الأولُ فاعلاً في استعمل ، ويقى الثاني منصوباً على حاله ، وهكذا تجد
هذا النوع كله وانت تقول : استغفرتُ الله الذنب ، فيجب عن هذا الذى ذكرته أن
يبقى الذنب منصوباً مع استغفر كما كان مع عَفَرَ " ١ " ، وهذا الذى ذكرته يَخِيْلُ
ولا يثبت عن البصريين . حكى سيويه أن استعمل تكون على معان ، فمن جهلتها
طلب الفعل ، قال : ومن ذلك : استفهمتُ عن المسألة " ٢ " وبلاشك . إن معنى
استفهمتُ : طلبت أن يفهمنى ، وأنت تقول : فهمتُك المسألة ، فانظر الى المسألة
منع فهم مفعولة ، ومع استفهم مخفوضة بعن " ٣ " ، قد انكسر الأصل الذى
ادعى . قد يكون كما ذكر ، وقد يكون على غير ما ذكر ، ولو كان هذا مطرداً لذكره
النحويون ، وجعلوه قانوناً يعولُ عليه ولم نر أحداً ذكره فدل على أن الأمر
الذى ذكره ليس بالملزم . فاذا ثبت ما ذكره النحويون وبطل ما ادعاه ابنه (٤)
أن يدعى ، فيما كثر وفسا عند عامة العرب وفصحاءها أنه الأصل ، وما كثر عند
بعضهم لا يدعى أصلاً ، ومن ذلك : أمرتُ زيداً بالخير ، هذا هو الأصل ، ومن
العرب من يسقط الباء فيقول : أمرتُ زيداً الخير اتساعاً ، والدليل على أن الأصل
حرف الجر .

- (١) تبع السهيلي شيخه ابن الطراوة في ذلك ونسبهما أبو حيان وابن هشام
انظر شرح كتاب سيويه للصفار ١/ص ٤٩ - ٥٠ ، نتائج الفكر ص ٣٣٣ ،
التذليل والتكميل " ك " ٢/ل ١٥٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٧٩ وانظر بدائع
الفوائد ٥٨/٢ ، ابن الطراوة النحوى ص ٢٧٨ .
- (٢) قال سيويه في الكتاب ٧٠/٤ : ومثل ذلك : استفهمتُ واستخبرتُ ، اى
طلبت اليه أن يخبرنى .
- (٣) ذكر أبو حيان في التذليل والتكميل " ك " ٢/ل ١٥٧ أن " استفهم " من نحو : استفمتُ زيداً عن المسألة ضمن معنى سأل فكانه قال : سألت
عن المسألة " واتى باستفهم للدلالة على انه سؤال مستفهم .
- (٤) فى اللسان " بغي " : وقولهم : ينبغى لك أن تفعل كذا فهو من افعال
المطاعة ، تقول : بغيته فانبغى كما تقول : كسرته فانكسر وفى الصباح
المنير (بغي) وقد عدوا (ينبغى) من الافعال التى لا تتصرف ، فلا يقال
(انبغى) وقيل فى توجيهه ان (انبغى) مطاوع (بغي) ولا يستعمل
انفعل فى المطاعة الا اذا كان فيه علاج وانفعال ، مثل كسرته فانكسر
وكما لا يقال طلبته فانطلب . . لا يقال : بغيته فانبغى ، لأنه لا علاج فيه
وأجازه بعضهم ، وحكى عن الكسائى أنه سمعه من العرب .

الاطراد والكثرة ، تقول : أمرت زيدا بالخير وأمرت زيدا بعمرو ، وتسقط
 حرف الجر من الأول ، ولا تسقطه من الثاني ، فاطراد حرف الجر وعدم اطراد النسب
 دليل على أصالة حرف الجر ، وأنشد أبو القاسم :

٢٨- أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتَهُ بِه فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ " ١ "

جمع في البيت بين الأصل والفرع فقال : " أَمْرُكَ الْخَيْرَ // فَاسْقُطْ حَرْفَ
 الْجَرِّ ، ثم قال : " ففَاعِلٌ مَا أَمَرْتَهُ بِه " فثبت حرف الجر ، والنشَبُ :
 المَالُ من رَيْعٍ وَعَقَارٍ ، وقال تعالى ﴿ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ " ٢ " فهذا مما
 أُسْقِطَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، والأصل : افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ، وحذف الضمير من
 الصلّة ، ولو كان الأصل : افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ بِهِ ، لم يحذف الضمير
 لأن الضمير المجرور إذا وقع في الصلّة فلا يحذف إلا بشروط ثلاثة :

(١) الجمل ص ٤٠ ، وقد اختلف في قائلة فنذكر الاسود الغند جاني في
 فرجيه الاديب ، انه لاعشى طرود اياس بن موسى شاعر اسلامي - من
 قصيدة مطلعها .
 بادار اسماء بين السفح والرحب أقوت وعفى عليها ذاهب الحقب
 ونسب في كتاب سيبويه الى عمرو بن معدى كرب ، ونسب في مصادر آخر
 الى العباسي بن فرداس ، وخفاف بن نديه ، وزرعه بن السائب انظر
 الكتاب ٣٧/١ - شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٠/١ ، فرحة الاديب
 ص ٦٢ المقتضب ٣٥/٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠ الجمل ص ٤٠ ، شرحه لابن
 خروف ص ٢٩ ، غاية الأمل ١/١ ص ١٠٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١
 شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٣٤ ، الفصول والجمل
 ص ٧٥ ، المحتسب ٥١/١ ، ٢٧٢ ، الافصاح للفارقي ص ١٢٧ ، ٢٧٠ ،
 أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، ٢٤٠/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٥٠/٨ ،
 مغنى اللبيب ص ٤١٥ ، ٧٣٦ شرح شواهد ٧٢٧/٢ - ٧٢٨ ، شرح
 أبياته ٢٩٩/٥ ، همع الهوامع ١٨/٥ ، خزنة الادب ١٦٤/١ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٢

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الْخَافِضُ حَرْفًا

الثاني : أَنْ يَكُونَ الْخَافِضُ قَدْ تَقَدَّمَ

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَعْدِيُّ بِالْحَرْفَيْنِ سَوَاءً ، نَحْوُ : أَمَرْتُ بِالَّذِي أَمَرْتُ

به ، ويجوز أن تقولوا : أَمَرْتُ بِالَّذِي أَمَرْتُ ، وكذلك : مَشَيْتُ عَلَى الَّذِي مَشَيْتُ ، فانظر

إلى الشروط الثلاثة تجدها موجودة في هذين المثالين ، وليس هنا من الشروط

الثلاثة في الآية غير شرط واحد ، وهو أَنَّ الْخَافِضَ حَرْفٌ ، ويجوز أَنْ تَجْعَلَ (مَا)

هنا حرفاً ، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر ، فعلى هذا لا تحتاج إلى ضمير يعود

من الصلة ، لِأَنَّ الضَّمائرَ لا تعود إلى الحروف ومن هذا قوله سبحانه :

(فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) " ٢ "

الأصل : فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ، والهاء عائدة على (مَا) ، و (مَا) هنا بمنزلة

الذي موصوله ، والضمير إذا كان منصوباً جاز حذفه إذا كان متصلاً ، ولم يوقع

حذفه لِبَسَاءٍ ، وقد اجتمع الشرطان هنا ، ولا ينبغي أَنْ يُدْعَى أَنْ الْأَصْلُ : فَاصْذَعْ

بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ " ٣ " ، ثم حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول وهو مجرور

لِأَنَّ الْفَعْلَيْنِ مُخْتَلِفَانِ ، عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ هُنَا أَقْرَبُ مِنَ الْحَذْفِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى ، لِأَنَّهُ

لم ينقص من الشروط الثلاثة في قوله (بِمَا تُؤْمَرُ) إِلَّا شَرْطٌ وَاحِدٌ ، واشترطه

ليس بالقوى على حسبنا // أَعْلَمْتُكَ " ٤ " فقد تحصل بما ذكرته أَنَّ الَّذِي يُسْتَدَلُّ

به عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ حَرْفُ الْجَرِّ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ

(١) يريد في = افعال ما تؤمر =

(٢) سورة الحجر آية ٩٤ .

(٣) نقله أبو جعفر النحاس في أعراب القرآن ٢٠٤ / ٢ عن الكسائي .

(٤) انظر ما تقدم ص

أَحَدُهَا : الكثرةُ عند جمهور العرب أو عند فصحاءهم وأكثرهم .
الثاني : الاطرادُ .

الثالثُ : النظير، نحو : سَمِيَتْ وُلْدِي زَيْدًا ، عَلَى حَسَبِ مَا عَلَّمْتُكَ . " ١ " .
الثالثُ : أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ لِإِزْيَادَةِ وَانْقِصَانِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ كَسَا زَيْدًا
عَمْرًا ثَوْبًا ، فَكَسَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِطَلْبِهِ : الْمَكْسُ وَالْكُسُوءَ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ الَّتِي
أَنَّ (كَسَا) مَنْقُولٌ بِالتَّغْيِيرِ ، وَأَنَّ الْأَصْلَ : كَسَيْ زَيْدٌ " الثَّوْبَ أَي لِبَسَهُ ، قَالَ
٧٩ - وَأَنَّ يَتَعَرَّضُ أَنْ كَسَيْ الْجَوَارِي وَتَنَبَّؤُ الْعَيْنِ عَنْ كَدَمٍ عِجَافٍ " ٢ " .
ثم غير كَسَيْ إِلَى فَعَلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَقَالُوا : كَسَا " ٣ " ، وَنَظِيرُ هَذَا مِنْ غَيْرِ
الْمَتَعَدِّي شَتَرَتْ عَيْنَهُ وَشَتَرَهَا اللَّهُ فَصَارَ عَلَى هَذَا (كَسَا) بِمَنْزِلَةِ أَلْبَسَ ، تَقُولُ
لَبَسَ زَيْدٌ " الثَّوْبَ ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ مَعَهُمْ فِي النِّقْلِ بِالتَّغْيِيرِ " ٤ " .
وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يُنْقَلُ بِالْهَمْزَةِ وَلَا بِالتَّضْعِيفِ
فَيَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ فَلَا تَقُولُ : أَكْسَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ثَوْبًا أَي : جَعَلْتُ زَيْدًا
يَكْسُو عَمْرًا ثَوْبًا ، وَامْتِنَاعُ هَذَا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ بَيِّنٌ ، لِأَنَّهُ مَقْذُوفٌ بِالتَّغْيِيرِ
وَمَا هُوَ مَنْقُولٌ لَا يُنْقَلُ مَرَّةً ثَانِيَةً ،

- (١) انظر ما تقدم ص
(٢) الشاهد من أبيات أوردها المبرد في الكامل ١٦٧/٣ لابي خالد القناني -
من الخوارج القعديه أجاب بها قطري بن الفجاءة الذي كتب اليه يستحسبه
على الخروج للقتال ، واول الابيات .

لقد زاد الحياة الي حياً بناتي إنهن من الهعاف
وينسب الشاهد ايضاً الى عيسى بن فاتك ، وسعيد بن مسوح ، ومراد بن
أدوية / انظر الوحشيات ص ٩٠ ، اصلاح المنطق ص ٦٠ ، شرح ابياته
لابن السيرافي ل ٥٧ ، معجم الشعراء ص ٩٦ ، التهذيب ٢٣٥/١٠ ،
الخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣٤٢ ، المنصف ١١٥/٢ ، امالى ابن الشجرى
٢٣٣/١ ، ضرائر الشعر ص ٩٠ الكافي ١٦/٢ ، اللسان " عجفا " ،
كرم ، كسا .

- (٣) انظر الكافي ١٦ ص ١٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٨٣ .

(٤) انظر ما تقدم ص

وأما على مذهب البصريين فيمكن ان يُعَلَّلَ بأنَّ يقال : كسا ، وإن لم يكن مقولا من كَسِيَ ، فهو بلا شك بمنزلة البس من لبس ، فكما لا يصح نقل البس لا يصح نقل كسا ، وهذا اذا تأملته صحيح .

قوله : (تقول : أَضْرَبْتُ الفحل ، وتحذفُ الناقه ، وتقول : أَضْرَبْتُ الناقه ، وتحذفُ الفحل لأنَّ كلَّ واحد منهما فضلةٌ لم يلبس أَضْرَبَ ، وكلُّ ما هو فضلةٌ يجوزُ حذفُه " ١ ") .

ويدلُّك على صحَّة جواز الحذفِ أنَّك لا تدري أنَّ زيدا أَضْرَبَ الفحل ، ولا تدري أَيَّ ناقهٍ أَضْرَبَهَا ، وقد تدري الناقه ولا تدري أَيَّ فحلٍ نَزَا عليها ، فتخبر بما عندك ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين النحويين إلا السَّهيلي رحمه الله ، فإنه قال : "يجوزُ حذفُ الثانى وابقاءُ الأول ، ولا يجوز حذفُ المفعول الأول وابقاءُ الثانى ، لأنَّه كان قبل النقل فاعلا فلا يجوز حذفُه مراعاةً للأصل " . وهذا القول يبطلُ من جهة القياس والسمع .

أما القياس فقد ذكرته ، وهو أنَّ (أَضْرَبَ) لا يطلب ببنيته الفحل ولا الناقه ، وما لا يطلبه الفعل ببنيته فيجوز " ٢ " حذفُه . وأما السماع فقولُه سبحانه وتعالى :

(بَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا) " ٣ " المعنى : بَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الآياتِ أَنْ تَضْلُوا ، والأصل بانت الآية ، وبينها الله ، فالآية فاعلة بـانت " ٤ " ، وهى مفعولةٌ ببينها الله ، وقد حذفت الآيةُ فى قوله : (بَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا) وهى فاعلةٌ فى الأصل . وقال تعالى

(= وايتاء ذى القرسي = " ٥ " .

- (١) هذا النص ليس موجودا فى كتاب الجمل المطبوع ، ولا فيما وقفت عليه من نسخه الخطيية .
- (٢) هكذا فى الاصل باثبات الفاء فى الخبر - وسيأتى له نظائر - والصواب الحذف كما سيذكر المؤلف فى باب الابتداء ص .
- (٣) سورة النساء آيه ١٧٦ .
- (٤) فى الاصل : " بينت " . ولعل الصواب ما أثبت .
- (٥) سورة النحل آيه ٩٠ .

الايثاءُ مصدرُ آتيتُ ، والأصلُ : أتى المالُ زيداً ، فحذفَ المالُ مع

الايثاءُ وإن كان فاعلاً في الأصل . " ١ "

والشبهه التي أوقعت السهيلي في هذا قولُ سيويه : هذا باب مايتعدى الى
مفعولين ، وإن شئت اقتصرت على الأول دون الثاني ، وإن شئت تعدى الى الثاني
كما تعدى الى الأول " ٢ " فلم يذكر الاقتصارَ على الثاني . وحذاق هذه
الصنعة جعلوا هذا الكلام دليلاً على ما قال ، وأخذوا قوله : " وإن شئت تعدى
الى الثاني كما تعدى الى الأول " أى مقتصراً عليه " ٣ " ، وهذا الذى ينبغي
أن يعسولَ عليه ، ولا يؤخذ كلامُ سيويه على غيره ، لأنه إن أخذ على ذلك لم
يكن فى قوله " : وإن شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الأول " فائدةٌ
لأنه قد أعطى أنه يتعدى الى مفعولين بقوله : " هذا باب مايتعدى الى
مفعولين "

ثم قال : " والتقديمُ والتأخيرُ فى هذا كله جائزٌ " " ٤ " .

اعلم أن الفعل إذا كان متصرفاً فى نفسه ، فيجب أن يتصرفَ فى معموله بالتقديم
والتأخير فتقول : كسوتُ زيداً ثوباً ، وزيداً كسوتُ ثوباً ، وثوباً كسوتُ زيداً
ثوباً كسوتُ ، لا أعلمُ فى هذا كله خلافاً ، وأنه لا يزال المفعولان متصرفين قدما
او تأخراً ، لأنَّ الفعلَ طالبٌ لهما ، ولطلبِ الفعلِ لهما جىءَ بهما ، والأصل
فيهما التأخير ، وإنما قدما على جهة الاتساع .

قوله (وفعلٌ يتعدى الى مفعولين ولا يجوزُ الاقتصارُ) " ٥ "

قد تقدمَ أنَّ الاقتصارَ هو الحذفُ لغير دليل ، وأنَّ الاختصارَ هو : الحذفُ -

لدليل // وأنَّ العربَ تحذفُ هنا على جهة الاختصار ، ولا تحذفُ على جهة الاقتصار " ٦ "

وإنما كان ذلك لأنها من نواسخ الابتداء ، تدخل على المبتدأ والخبر .

- (١) انظر شرح كتاب سيويه للصغار ١/ص ٤٩ .
- (٢) الكتاب ٣٧/١ وعبارته " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعولين
فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول . . . "
- (٣) من أخذه على ذلك الصغار فى شرح الكتاب ١/٤٩ .
- (٤) الجمل ص ٤٠ ، (٥) المصدر نفسه ص ٤٠ وتمام عبارته : ولا يجوزُ الاقتصار
على أحدهما دون الآخر . (٦) انظر ما تقدم ص

تنصب الخبر إذا كان مفرداً على حسيماً يتبين ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ
وابقاء الخبر الأعلى جهة الاختصار ودلالة الكلام عليه ، لا يجوز هنا إلا الحذف
على جهة الاختصار . فان قلت : فاذا كانت هذه الأفعال داخله على المبتدأ
او الخبر فكان يجب ألا تؤثر ، ألا ترى أنك تقول : سمعت من عمرو زيد
عالم ، أي سمعت منه هذا الكلام ، فلا تؤثر (سمعت) في المبتدأ والخبر ، لأن
العوامل لا تؤثر في الجمل وكذلك : تقول زيد منطلق ؟ ولا تؤثر [تقول]^(١)
لأن العوامل لا تؤثر في الجمل .

قلت : ليس ظننت وأخواتها مثل سمعت وقلت ، لأنك إذا قلت : زيد عالم ، فأنت
لم تسمع إلا : زيد عالم ، كله ، وكذلك قال زيد : أخوك منطلق ، فقوله
(أخوك منطلق) ، وطلبه للاسمين طلب واحد ، وليس كذلك ظننت وأخواتها
، إنما هي طالبة بالخبر ، وللخبر سيق ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا
منطلقاً ، فظننت إنما جئ بها لتبين أن إخبارك بالقيام على جهة الظن ، وكذلك
إذا قلت : علمت زيدا جالسا إنما جئت بعلمت لما استفيد من جالس ، وجئت ما
يدل لي علم من " ٢ " المسند إليه جالس ، فعلمت طالبة للخبر من جهة وضعها
وطالبة بالمبتدأ من جهة أن النطق " ٣ " بهما لا بد له منه ، فصارت لذلك
طالبة بالمبتدأ والخبر من جهتين مختلفتين ، فأشبهت لذلك أعطيت وأخواتها
لأنها تطلب المفعولين من جهتين ، ألا ترى أنك إذا قلت : كسا زيد عمرا ثوبا
فكسا طالبة للمكسو والكسوة من جهتين مختلفتين فعلت : ظننت وأخواتها
لذلك في المبتدأ والخبر ، ونصبتهما كما نصبت أعطيت المفعولين ،

(١) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٢) هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة ، والمراد أن (علمت) جسي بها

لمعنى يخص الخبر ، والخبر يستلزم مخبرا عنه .

(٣) في الأصل " أن ينطق "

وكذلك كان وأخواتها إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَيْرُ لَطَلِبُهَا بِالْخَيْرِ وَالْمَبْتَدَأُ

من جهتين على حَسَبِ مَبْتَدِئَيْنِ فِي بَابِ كَانِ "١" ، وكذلك (إِنَّ) [كما] "٢" .
يَتَّبِعُ مِنْ أَحْكَامِهَا فِي بَابِهَا "٣" .

ونواسخُ الابتداءِ ثلاثةٌ :

ظننتُ وأخواتُها ، وما أُجْرِي مُجْرَاهَا .

الثاني : كَانِ وَأَخَوَاتُهَا ، وما أُجْرِي مُجْرَاهَا .

الثالث : إِنْ وَأَخَوَاتُهَا ، وما أُجْرِي مُجْرَاهَا .

والكلامُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا ، وَسَيَتَّبِعُ مَا أُجْرِي مُجْرَاهَا بَعْدُ .

واعترض بعضُ المتأخرين على أبي القاسمِ بِأَنَّهُ ذَكَرَ ظَنَنْتُ فِي هَذَا الْبَابِ ،

وكان يجبُ عَلَيْهِ أَنْ "٤" يَذْكُرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضاً كَانِ وَأَخَوَاتِهَا

ويقول : وفعلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهُ وَاقْتَصَرْتَ عَلَى -

الفاعلِ ، وفعلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَالِاقْتِصَارُ عَلَى

الفاعلِ ، وَالَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَيَجُوزُ حَذْفُهُ وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ : ضَرَبَ زَيْرٌ

عَمراً ، وَمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاعِلِ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً

وَنِسْبَةٌ كَانِ إِلَى ضَرْبِ كِنْسَبَةِ ظَنَنْتُ إِلَى أُعْطِيتُ ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَهُمَا

فِي هَذَا الْبَابِ ، أَوْ يَتَسَرَّكُهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّ هَذَا النَّصْبَ لَيْسَ عَلَى

قياسٍ بِإِنَّمَا صَوَّرَ عَلَى الْاِتِّسَاعِ وَالْمَتَّعِيقِ .

(١) انظر ما سيأتى ص

(٢) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر ما سيأتى ص

(٤) فِي الْأَصْلِ " إِنْ " مَكْرَرَةٌ .

الجواب : أَنَّ هَذَا الْبَابَ أَمَّا وَضَعَهُ لِكُلِّ فِعْلٍ رَفَعَ الْفَاعِلَ حَقِيقَةً
ثُمَّ طَلَبَ بَعْدَ فَاعِلِهِ مَا يَنْصِبُهُ وَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ حَقِيقَةً أَوْ اتِّسَاعًا ، وَأَمَّا (كَان)
فَلَيْسَ رَفَعَهَا لِلْفَاعِلِ حَقِيقَةً ، وَإِنَّمَا رَفَعَتْ الْمَبْتَدَأَ لِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ ، وَنَصَبَتْ
الْخَبَرَ لِشَبْهِهِ بِالْمَفْعُولِ ، عَلَى حَسَبِهَا يَأْتِي بَعْدُ فَلَيْسَ (كَان) دَاخِلَةً
تَحْتَ مَا يَرِيدُ ذِكْرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ .

قوله : (وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ وَعَلِمْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ
وَأُبَيْتُ) " ١ "

لَا يَرْتَبِطُ بَعْدُ ، وَإِنَّمَا يَرْتَبِطُ بِأَنَّ تَقُولَ : كَلُّ فِعْلٍ أَخَذَ فَاعِلَهُ ، وَطَلَبَ
بَعْدَ فَاعِلِهِ مَسْنَدًا وَمَسْنَدًا إِلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ لَمَّا ذَكَرَهَا لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا
(سَمِعْتُ) وَلَا (خَلْتُ) " ٢ " ، ثُمَّ جَاءَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ بِهَذَا
أَنَّ (سَمِعْتُ) إِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعُ كَانَتْ مِنْ أَخْوَاتِ (ظَنَنْتُ) " ٣ "
فَتَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَسَمِعْتُ زَيْدًا مُتَكَلِّمًا ، لِأَنَّكَ
إِذَا أَسْقَطْتَ (سَمِعْتُ) // بَقِيَ : زَيْدٌ مُتَكَلِّمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ " ٤ " ،
وَهَذَا مَسْنَدٌ وَمَسْنَدٌ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي بَابِ الْمَبْتَدَأِ : إِنْ (جَعَلَ) عَلَى
ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ سَمِعْتُ ، فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَتْ مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ " ٥ " ،
فَقُلْتُ : جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ
عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا) " ٦ " ، وَكَذَلِكَ (اتَّخَذْتُ) تَكُونُ مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ ،

- (١) الْجُمْلَةُ ص ٤١ وَلَيْسَ مِنْهُ " حَسِبْتُ " وَهِيَ مُوجُودَةٌ فِي الْخَطِيطَيْنِ ، وَفِي
ثَلَاثِ النُّسَخِ : " وَنَهَيْتُ ، وَأُبَيْتُ "
- (٢) انظُرِ الْإِيضَاحَ ١٣٣/١ .
- (٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ١٧٠/١ .
- (٤) فَسَى الْأَصْلِ : " قَارِيٌّ " وَهُوَ خَطَأٌ
- (٥) انظُرِ الْإِيضَاحَ ٣٢/١ .
- (٦) سُورَةُ الزُّخْرُفِ آيَةٌ ١٩ .

قال تعالى :

(وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) * ١ *

وتقول : اتَّخَذْتُ زَيْدًا صَاحِبًا ، لِأَنَّكَ لَوْ أُسْقِطْتَ (اتَّخَذْتُ) لَبَقِيَ مَسْنَدًا وَمَسْنَدًا إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ (عَدَدٌ) ، تقول : عَدَدْتُ الْكَرَّمَاعِظَمَ الصِّفَاتِ ، قَالَ :

٨٠ * تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ = * ٢ *

وَكَذَلِكَ (ضَرْبٌ) [تقول] : ضَرَبْتُ الذَّهَبَ سَوَارًا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ سَبْحَانَهِ (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيُ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَبْعُوضَةً) * ٣ * فَهَذِهِ كُلُّهَا مِنْ بَابِ ظَنَنْتُ ، لِأَنَّكَ إِذَا أُسْقِطْتَ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ بَقِيَ مَسْنَدًا وَمَسْنَدًا إِلَيْهِ ، فَتَأَمَّلْ هَذَا فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .

قوله (وَاتَّخَذَ مِنْهَا) * ٥ *

يريد : الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ ، وَصِيغَةَ الْأَمْرِ ، وَالْمَصَادِرَ ، وَأَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ ، فَتَقُولُ : هَذَا ظَانٌّ زَيْدًا شَاخِصًا ، إِذَا أَرَدْتَ بَطَّانٍ مَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الْمَاهِيَّ فَمِنْ النَّاسِ مَنْ قَالَ : يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ هَذَا ظَانٌّ زَيْدًا شَاخِصًا أَمْسٍ ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ مَنَعَهُ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَا يَعْمَلُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ مُسْتَوْفَى * ٦ * . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : ظَنَّ زَيْدًا شَاخِصًا ، إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى الْأَمْرِ ، فَالْمَصْدَرُ يَعْمَلُ كَمَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : أَظَنَّ زَيْدًا شَاخِصًا ؟ عَلَى مَعْنَى : أَتُظَنُّ زَيْدًا شَاخِصًا ؟ وَتَقُولُ : هَذَا مَظْنُونٌ شَاخِصًا كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ ظَنَّ شَاخِصًا .

- (١) سورة النساء آية ١٢٥ .
 (٢) تامة * ضَوِّطْرِي هَلَّا اللَّكِّيَّ الْمَقْنَعَا *
 وهو لجريز / ديوانه ٩٠٧/٢ ، الجمل ص ٢٤٥ ، شرحه لابن عصفور ٣٠٢/١ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٣ ، الحلل ص ٣٢٨ ، الفصول والجمل ص ٢١١ الايضاح ٢٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، مغني اللبيب ص ٣٦١ ، شرح شواهد ٦٦٩/٢ ، همع الهوامع ٢١١/٢ ، خزانة الأدب ٤٦١/١ ، ويروى : "لولا الكمي"
 (٣) تكملة يلتئم بها الكلام (٤) سورة البقرة آية ٢٦
 (٥) الجمل ص ٤١ (٦) انظر ما سيأتي ص

فصل :

ثم قال : (اعلم أن هذه الأفعال اذا ابتدأت بها نصبت مفعولين ، ولم يجزِ الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر " ١ " .
اعلم أن هذه الأفعال اذا كانت مقدّمة ، ولم تتوسط فإنها تعمل ولا يجوز الألفاء فتقول : ظننتُ زيداً شاخصاً ، ولا يجوز : ظننتُ زيدُ شاخصٌ إلا أن يقع بين الفعل والمبتدأ والخبر ما يمنع العمل ، وذلك لامُ الابتداء نحو : ظننتُ لزيدُ شاخصٌ ، وتقول : ظننتُ ما زيدُ قائمٌ لأنَّ (ما) من حروف الصدور ، وحروف الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فيريد بقوله : نصبتُ مفعولين ما لم يقع بينهما ما يمنع العمل ، وحتى جاء : ظننتُ زيدُ شاخصٌ في شعر فيكون على أحد أمرين :

أحدهما : حذف ضمير الأمر والشأن ، كما قال :

٨١ * إن من يدخل الكنيسة يوماً * ٢ " .

(١) الجمل ص ٤٢ .

(٢) تمامة * يلق فيها جاذراً وطبياً * ١

وقد نسه كثيرهون العلماء الى الأخطل ، وقال ابن هشام اللخوصى فى الفصول والجمل : " ولم أجده فى ديوان شعره " وعقب البغدادي فى شرح أبيات مغنى اللبيب على ذلك بقوله : " وأنا أيضا فتشت ديوان الأخطل من رواية السكرى فلم أجده فيه ، والشعر أيضا ليس من خط شعره وقد طبع ديوان الاخطل بشرح السكرى وليس فيه البيت/ انظر الشاهد فى الجمل ص ٢٢١ شرحه لابن عصفور ٤٤٢/١ شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٤ ، الحلل ص ٢٨٧ الفصول والجمل ص ١٩٣ ، مايجور للشاعر فى الضرورة ص ١٨١ ، أمالى ابن - الشجرى ٢٩٥/١ ايضاح شواهد الايضاح ل ٢٢ ، المقرّب ١٠٩/١ ٢٧٧ ضرائر الشعر ص ١٧٨ ، مغنى اللبيب ص ٥٦ ٧٦٧ شرح شواهد ١٢٢/١ ٩١٨/٢ شرح أبياته ١٨٥/١ ، خزائن الأدب ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، ١٢/٤

الأصل : إنه من يدخل الكنيسته فحذف الضمير للضرورة ، وكذلك

قوله :

٨٢ - * إِنْ مِنْ لَامٍ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّانَ الْمُهْ * "١"

فيكون التقدير : ظننته زيد شاخص ثم حذف الضمير ، ولا يكون

هذا إلا في الشعر ، أو في قليل من الكلام "٢" .

وسياتي الكلام في ضمير الأمر والشأن وحذفه من (إِنْ) بما يحضر -

لـ فيـه . "٣"

الثاني : أن يكون على حذف لام الابتداء فيكون التقدير : ظننت لزيد
شاخص " ثم حذفت اللام ، وهي مرادة " ، فلم يعمل الفعل لأيعمل الفعل لو

ظهر اللام ، ونظير هذا قول زهير :

- (١) البيت للأعشى وتاممه * وأعصيه في الخطوب *
انظر ديوانه ص ٣٣٥ ، وروايته * من يلمني على بني ابنه حسان *
ولاشاهد فيه على هذه الرواياتوا نظر الكتاب ٢٢/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي
٨٦/٢ ، الايضاح ١٢٢/١ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢٢ ، -
المصباح ل ٣٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٠ ، أمالي ابن
الشجري ٢٩٥/١ ، الانصاف ١٨٠/١ ، الفصول والجمال ص ١٩٣ ،
شرح المفصل ١١٥/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١ ، ٤٤٢ ،
ضرائر الشعر ص ١٧٨ ، مغنى اللبيب ص ٧٨٩ ، شرح شواهد
٩٢٤/٢٥ خزانة الادب ٤٦٣/٢ .

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ١٧٩ .

(٣) انظر ما سياتي ص

بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَهْنِي وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [٥١]
 فَعَطَفَ سَابِقًا عَلَى تَقْدِيرِ : لَسْتُ بِمُدْرِكٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهٌ عَلَيْهَا " ١ " ، وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَالْعَوَامِلُ لِابْتِوَأَسِّ
 فِي الْجُمْلِ .

قوله : (فَاِنْ تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ جازِ الْعَاوِضَاتُهَا وَإِعْمَالُهَا) " ٢ "

اعلم أنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَأْتِي مُقَدِّمَةً عَلَى الْبِتْدَاءِ أَوِ الْخَبَرِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا
 الْفَصْلِ ، وَتَأْتِي مُتَوَسِّطَةً ، وَتَأْتِي مُتَأَخِّرَةً ، فَاذَا تَوَسَّطَتْ كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
 أَحَدُهَا : أَنْ تَأْتِيَ لَهَا بِمُصَدَّرٍ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقًا ، فَهَذَا
 النَّوْعُ لَا تَكُونُ فِيهِ (ظَنَنْتُ) إِلَّا مُعْمَلَةً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُتْلَى فَتَقُولُ : زَيْدٌ
 " ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقًا " ، لِأَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتْ الْمَصْدَرَ هُنَا نَائِبًا مُنَابَ الْفِعْلِ
 وَمَعَارِبًا لَهُ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا ، وَزَيْدٌ ظَنًّا مُنْطَلِقًا وَلَا
 يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا .

الثَّانِي : أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ ، وَالْإِشَارَةَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ
 ذَاكَ مُنْطَلِقًا ، فَهَذَا يَجُوزُ (فِيهِ) " ٣ " الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ ، إِلَّا أَنَّ الْإِلْغَاءَ -
 ٨٨ ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ وَالْإِشَارَةَ رَاجِعَانِ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرَ هُنَا يَعَارِبُ // الْفِعْلُ
 فَكَأَنَّكَ جَمَعْتَ بَيْنَ الْمُتَعَارِفِينَ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ، وَالْإِشَارَةَ إِلَى
 الْمَصْدَرِ لَا يَعَارِفَانِ الْفِعْلَ " ٤ " .

الثَّلَاثُ : أَنْ تَأْتِيَ بِالْفِعْلِ عَارِيًّا مِنَ الْمَصْدَرِ وَضَمِيرِهِ وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ ، فَهَذَا يَجُوزُ
 فِيهِ الْإِعْمَالُ وَالْإِلْغَاءُ بِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ .

- (١) انظر ما تقدم ص
- (٢) الجمل ص ٤٢ وفيه (واذا . .)
- (٣) تكملة يتم بها الكلام .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١ .

فان بنيت الكلام على الفعل لكنك أَخَرْتَ الفعلَ على جهة الاتساع أَعْمَلْتَ وَنَصَبْتَ
 البتداء والخبر ، فقلت : زيدا ظَنَنْتُ منطلقاً ، الأَصْلُ : ظَنَنْتُ زيدا -
 منطلقاً ، ثُمَّ أَخَرْتَ (ظَنَنْتُ) كما تفعل ذلك في : زيدا اعطيتُ درهماً .
 وإن بنيت الكلام على الابتداء ، ثم طَرَأَكَ الإخبارُ عن مُسْنَدِ " ١ " إخباراً ،
 فهذا لا يكون إلا مُلغى ، لأنَّ الابتداءَ قد عمل في البتداء ، واذنا بنيت البتداء لم
 يكن له بُدٌّ من الخبر ، فيجب على هذا أن تكون (ظَنَنْتُ) ملغاةً ، والأحسن فيها حينئذٍ
 أن تكون متأخرة وتأتي للبتداء بخبره ، لأنَّ الكلام عليه بُنِيَ ، والإخبار بالظن طرأ بعد ما
 مضى الكلام على الابتداء .

مسأله :

متى تظنُّ زيدا منطلقاً ؟ إن جعلت الاستفهام عن الانطلاق ، فتكون (متى) متعلِّقَةً
 بمنطلق ، وتقدِّمُ المعمولَ يُوَدِّنُ بتقدُّمِ العامل ، فصارت (تظنُّ) كأنها توسَّطت بين البتداء
 والخبر فيجوز لك الالغاءُ والأعمالُ ، والإعمالُ هنا أحسنُ من الأعمالِ فيما تقدَّم ، فإن
 جعلت الاستفهام عن الظنِّ فلا بُدَّ من الإعمالِ ، لأنَّ (متى) حينئذٍ متعلِّقَةٌ
 بالظنِّ ، فهي من جملة ، وما حمل عليه الظنُّ متقدِّمٌ ، وعليه بُنِيَ الكلام .
 فان قلت : هل تظنُّ زيدا منطلقاً ، فإن جعلت الاستفهام عن الظنِّ فلا بُدَّ من
 الإعمالِ ، لما ذكرته من أنَّ الكلامَ بُنِيَ عليه ، فان جعلت الاستفهام عن الانطلاق
 وكانك قلت : هل ٢ زيدا منطلق فيما تظن ؟ جاز الالغاءُ على ضعف ، والالغاءُ هنا ضعف
 من الالغاءِ في مسألة : متى تظن زيدا منطلقاً اذا جعلت (متى) متعلِّقَةٌ -
 بمنطلق فتظن لهذا كله .

(١) هكذا في الأصل

(٢) في الاصل : ها زيدا

فإنَّه يدخل تحت قوله : (واذا تَوَسَّطَتْ أو تَأَخَّرَتْ كانت أيضا على ثلاثة أوجه)
 فإنَّ جئتُ لها بالمصدر لم يكن بُدُّ من الإعمال ، ولا يجوز الإلغاء ، لأنَّ المصدرَ
 قد جعلتُ به العربُ معاقباً للفعل عند الإلغاء ، فتقول : زيدٌ منطلقٌ
 ظناً ، ولا يجوز : ظننتُ ظناً على حسيماً تقدّم في التوسيط " ١ " ، فإن
 جئتُ بضمير المصدر أو بالإشارة إليه جاز الإلغاءُ على ضعفٍ ، والوجهُ الإعمال ،
 لما ذكرته من أنَّهما راجعان للمعاقب ، ولما لم تكن المعاقبة وقعت بين ضمير
 المصدر ولا بين الإشارة إلى المصدر والفعل ، جاز الإلغاءُ .
 فإنَّ لم تجيء للفعل بمصدرٍ ، ولا بضميره ، ولا بالإشارة إليه جاز الإلغاءُ والإعمالُ
 على المأخذين المذكورين ، إلا أنَّك إذا قصدتُ أولاً الابتداءً ، وطراً عليك
 الظنُّ بعد ذلك لاختيار أن تأتي بظننتُ متأخراً ، ومتى قصدتُ الأخبار عن
 ظنك ، وجئتُ بالمسند والمسند إليه لبيان متعلق الظنِّ كان التقديمُ أولى .
 فقد تحصّل مما ذكرته أنَّ الإلغاءَ مع التأخير أحسنُ ، والإعمالُ مع التوسيطِ
 أحسنُ ، وإذا تبين ما ذكرته علمتُ أنَّك إذا جئتُ بلام الابتداء لم يكن بُدُّ من
 الإلغاء ، فتقول : لزيدٌ منطلقٌ ظننتُ ، ولا يجوز لزيداً منطلقاً ظننتُ ،
 ولا : لزيداً ظننتُ منطلقاً ، لأنَّ ظننتُ إذا عملت مؤخراً فإنما عملت بنية التقديم
 وانت لا تقول : ظننتُ لزيداً منطلقاً لما ذكرته من أنَّ لام الابتداء تمنع أن
 يعمل ما قبلها فيما بعدها .

فإذا امتنع الأصلُ فما جاء ثانياً بالاتساع أولى بالاتساع .
 فان قلت : إنما منع (ظننتُ لزيداً) عملُ " ١ " ما قبل اللام فيما
 بعدها ، وأنت اذا قلت : لزيداً ظننتُ منطلقاً قد زال ذلك .
 قلتُ : هذا مؤخرٌ في فيهِ التقديم ، والتأخير إنما جاء على جهة
 الاتساع ، فإذا امتنع : ظننتُ لزيداً منطلقاً ، لم يكن معناه أصلٌ يجيئ
 عليه هذا الفرع ، وهو لزيداً ظننتُ منطلقاً . ولا أعلم في هذا خلافاً .
 وتقول : زيدٌ ظننتُ منطلقاً ، اذا أدخلت (ظننتُ) " ٢ " من قولك :
 زيدٌ هو منطلقٌ ، لأن (هو) مبتدأ ، ومنطلقٌ خبره ، و قد دخلت
 (ظننتُ) على الجملة ، ونصبُ المبتدأ والخبر ،
 وصارت في موضع خبر الأول كما كان (هو منطلقٌ) في موضع خبر
 المبتدأ ، ومتى جعلت الضمير في زيدٌ ظننتُ منطلقاً عائداً على
 زيد // لم يكن بُدُّ من نصب منطلقٍ ، ومن قال زيدٌ ضربتُ ، وحذف
 الضمير ، وهو مرادٌ ، قال : زيدٌ ظننتُ منطلقاً ، يريد
 ظننتُ ، وهذا الايكون إلا في الشعر ، وفي قليلٍ من الكلام . " ٣ "

٨٩

-
- (١) هكذا في الاصل . والمراد ان (ظننت) في المثال لاتعمل
 في " زيد " ، لان اللام المقترنة به حرف صدر .
 (٢) تكلمة يتم بها الكلام .
 (٣) انظر ضرائر الشعر ص ١٧٦ .

فان قلت : قد تقرر من كلام النحويين أنه لا يجوز : ضربت زيدا ،
على تقدير : ضربته زيدا ، لما في ذلك تهييء العامل للعمل وقطعه ، -
وأنت اذا قلت : زيدٌ ظننتُ منطلقاً فهو بمنزلة : ضربتُ زيدا ،
قلت : (ضربتُ) طالبةٌ في المعنى بزيد لا غير ، فاذا وقع زيدٌ
بعده ، ولم يشتغل بضميره ، فقد تهيأ للعمل فيه ، وأنت اذا قلت : زيدٌ
ظننتُ منطلقاً ، فليست (ظننتُ) طالبةً بالمفرد ، وإنما هي طالبةٌ
بالجملة ، ولا يصحُّ لها عملٌ في زيد ، لأنها طالبةٌ بالجملة لا
بالمفردات ، وزيدٌ " لاتعمل فيها " ٣ ، لأنها جاءت بعد ما عمل الابتداء
في المبتدأ ، وها هنا لا يجوز فيها الاقتصارُ على أحدِ المفعولين ، وأنت
اذا أعملتها في منطلقٍ ، ولم تعملها في زيد ، ولا في ضميره ، فقد اقتصرت
على أحدِ المفعولين .

ويجوز : زيدا ظننتُ منطلقاً ، على الاشتغال ، والأصل : ظننتُ زيدا
منطلقاً ، فحذف (ظننتُ) وبقى (زيدا) فجاء بعده ظننتُ
يُضَرُّ ذلك الفعل ، فقدت : ظننتُ منطلقاً .

فان قلت : فظننتُ المحذوفة قد عملت في زيد ، ولم تعمل في خبره لا ظاهراً ولا
مضمراً ، فقد اقتصر فيها على أحدِ المفعولين .

قلتُ : هذا الظاهر قد قام مقام ذلك المحذوف ، وصار نائباً منابه ، وكأنك
اذا نطقت به قد نطقت بالمحذوف ، فما عمل فيه الظاهر كأن المحذوف عمل فيه ،

(١) ، (٢) في الأصل " زيدا " بالنصب في الموضعين ، وليس فيه على
هذا تهييء وقطع ، فالصواب ما ذكرته .

(٢) هكذا في الأصل : " وزيد لاتعمل فيها " ، والعبارة مضطربة ،
والمراد : وزيد لم تعمل فيه (ظننتُ) . . .

فالفعل المحذوف بالحقيقة قد عمل فيه ، ألا ترى سيويه قد

أنشد :

٨٣ * أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ " ١ " *

فالريحُ بلاشكُّ فاعلةٌ بفعلٍ مضمَرٌ ، وهو الشرطُ ، و (تَمِيلُ) هو جوابُ الشرطِ ، لكن لما كان هذا الظاهرُ ، وهو (تَمِيلُهَا) دالاً عليه نائباً منابه ، وصرت " ٢ " اذا نطقت به فكانت نطقت بالمحذوف ، فصار لذلك محذوفاً ، وعملت (أَيْنَ) فيه كما كانت تعمل في المحذوف لو ظهر . واحتجتُ الى بسط الكلام في هذه المسألة ، لأنني رأيت من يدعى إقراء هذه الصنعة يغرب بهذه المسألة ، ويقول : إن النحويين يقولون : لا يجوزُ : ضربتُ زيداً ، لما في ذلك من التهميشِ ، والقطعُ ، وذهلوا عن : زيدٌ ظننتُ منطلقاً ، وكان ينبغي لهم أن يقولوا : لا يجوز ذلك إلا في باب ظننتُ ، واذا فهمت ما أوردتُه علمت أنه بعيدٌ عن المسألة ، وعن مقاصد كلام النحويين ، والله يعيدنا ،

(١) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ . و صدر الشاهد

* هُجْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ *

وهو لكعب بن جعيل التغلبي (شاعر إسلامي . شهد مع معاوية رضي الله عنه صفين وكان شاعر معاوية وأهل الشام يمدحهم ويرد عنهم . وهو أقدم من الاخطل^{والطامي} ، وقد لحقاه وكانا معه / ترجمته في الشعر والشعراء ٦٥٣/٢ ، معجم الشعراء ص ٢٣٣ خزانة الأدب ٤٥٨/١)
ويروي لحسام بن ضرار الكلبى ، وانظره في معاني القرآن ٢٩٧/١ ، -
المقتضب ٧٣/٢ ، مايجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الانصاف ٦١٨ /٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٧ ، همع الهوامع ٣٢٥/٤ ، خزانة الادب ٤٥٧/١ ، ٦٤٠/٣ ، ٦٤٢ .

(٢) في الاصل / (وضرب) تصحيف .

ولا يجعلنا ممن يتجسس بالردِّ على الأئمة لنقص فهمه، وعدم إدراكه .
قوله : (والظنُّ مُلغى) " ١ "

الإلغاء عندهم : مالا تأثيره في اللفظ ، ومعناه محافظٌ عليه . ويطلقون
الزيادة على ما بطل معناه ، وصار دخوله كخروجه ، وقد توضع الزيادة
موضع الإلغاء ، على جهة الاتساع ، فعلى هذا الاتساع ينبغي أن يقال
[في] : جئت بلا زائدٍ : إنَّ (لا) ملغاةٌ ، ولا يقال فيها زائدةٌ ، لأنَّ
معناها من النفي باق . ويقال في (ما) في قول الشاعر :

٨٤ - * فَلَا يَأْبُلَايَ مَاحْمَلْنَا وَلِيدِنَا * " ٣ "

إِنَّهَا زَائِدَةٌ ، لَأَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَهَا لَمْ يَخْتَلِ الْمَعْنَى ، وَالْقَصْدُ بزيادتها التوكيد
وكذلك (ما) في قوله تعالى : (فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) وكذلك (لا)
في قوله سبحانه : (مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ) " ٥ " المعنى بلا شك : ما منعك
أَنْ تَسْجُدَ ، وَأَنْمَا جِيءَ بِلا توكيداً لنفي سجوده ، وعلى هذا أخذ سيويه
قوله سبحانه : (لَيْسَ لَّيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) " ٦ " المعنى : لأنَّ يعلَمُ
اهل الكتاب " ٧ " ،

(١) الجمل ص ٤٢ .

(٢) تكملة بمثلها يتسق الكلام .

(٣) في الأصل : " والدينا " باقحام الف بعد الواو ، والشاهد لزهير وتمامه
* على ظهر محبوبك ظمأً مفاصله * .

انظر ديوانه ص ١٣٣ ، الكتاب ٢٧١/٩ ، شرح أبياته للنحاس ص ١٥٩
اساس البلاغة (لأى) شرح المفصل ٢٧/٢ ، اللسان (لأى) .

(٤) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٥) سورة الاعراف آية ١٢ (٦) سورة الحديد آية ٢٩ .

(٧) الكتاب ٣٩٠/١ ، ٢٢٢/٤ .

ونقل عن أبي علي أنه اخذ على هذا قوله سبحانه ﴿ وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَأَيُّومِنُون ﴾^١ وقال التقدير : وما يشعركم أنها إذا جاءت يومنون " ٢ " ، وأخذها الخليل على أن (أن) هنا بمعنى لمعل ، — والتقدير : لمعلها إذا جاءت لَأَيُّومِنُون " ٣ " ، وقد ثبت من كلام العرب : **إِئْتِ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي سَوِيقًا** " ٤ " أي : لمعلك تشتري سويقًا ، وهذا المأخذ أظهر في الآية .

قوله : (واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني من هذه الأفعال الفعل الماضي والمستقبل ، والجمل ، وحروف الخفض " ٥ ")

قد تقدم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، وأنها من نواسخ الابتداء ، فيجب أن يكون المفعول الأول لها كل ما يصح أن يكون مبتدأ ويكون مفعولها الثاني كل ما يصح أن يكون خبراً والمبتدأ يُخبر عنه بالمفرد ، والجمل // ، والظرف ، والمجرور ، فالمفعول الثاني في هذا الباب يكون مفرداً ، وجملَةً ، وظرفاً ، ومجروراً ، وجميع ما يشترط في الخبر يشترط في هذا المفعول الثاني ، إن كان جملةً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو مفرداً مشتقاً فلا بد فيه من ضمير يعود إلى المفعول الأول ، وكما أن المبتدأ لا يعمل في الخبر حتى يكون مفرداً ، فلا تعمل هذه الأفعال في المفعول الثاني حتى يكون مفرداً .

-
- (١) سورة الانعام آية ١٠٩ .
 (٢) ما نقل عن أبي علي سبقه إليه الفراء في معاني القرآن ٣٥٠/١ ، ونقله النحاس في اعراب القرآن ٥٧٤/١ عن الكسائي ، ونظر مجاز القرآن ٢٠٤/١ .
 (٣) انظر الكتاب ١٢٣/٣ .
 (٤) في الكتاب ١٢٣/٣ : " هي بمنزلة قوله العرب : **إِئْتِ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي** لنا شيئا وانظر مشكل اعراب القرآن ٢٨٣/١ والبحر المحيط ٢٠٢/٤ ، الجنى الدانى ص ٤١٧ .
 (٥) الجمل ص ٤٢ .

وهذا معنى قوله : (ولا تُؤثِّرُ فيها هذه "١" الأفعال "٢") مراده : اذا كانت الجملَةُ خبراً فلا تنصبُها ، ولا تُؤثِّرُ فيها ، كما أنَّ المبتدأ لا يرفعُ الخبرَ اذا لم يكن مفرداً ، والظرفُ والمجرورُ اذا وقعا خبرين للمبتدأ فيتعلَّقان بمحدوفٍ ، لا يجوزُ أنَّ يظهرَ ذلك "٣" ، فيلزم عن هذا اذا وقع الظرفُ والمجرورُ في موضع المفعولين ، فلا بدُّ أنَّ يتعلَّقا بمحدوفٍ ، فتفتن لهذا كله ، فإنه صحيحٌ .

قوله : (وأعلم أنك اذا أردتَ بظننتُ معنى اتهمتُ تعدى الى مفعولٍ واحدٍ "٤") هذا أيضاً بيِّنٌ ، لأنَّ التعدى راجعٌ الى المعنى ، فاذا كان الفعلُ في معنى الفعل فيلزم أنَّ يتعدى تعديه . هذا هو القياسُ .

فاذا كانت ظننتُ بمعنى اتهمتُ ، واتهمتُ تتعدى الى واحدٍ فإنَّ ظننتُ تتعدى الى واحدٍ "٥" ، فتقول : ظننتُ زيدا ، كما تقول : اتهمتُ زيدا ، ثم أتى بقوله سبحانه (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) "٦" قرأه الشيخان والكسائي (بظنمين) بالظاء ، وقرأه الباقر بالضاد "٧" . فمن قرأه بالظاء المشالة ففعلٌ فيه بمعنى مفعول ، والتقدير : وما هو على الغيب بظنهم ، والمفعول الذي لم يسم فاعله هو ظنن ،

(١) في الأصل : "هذا" والتصحيح من الجمل .

(٢) الجمل ص ٤٢ .

(٣) "ذلك" هكذا في الأصل .

(٤) الجمل ص ٤٢ .

(٥) تكلمه بنحوها يلتئم الكلام .

(٦) سورة التكوير آية ٢٤ .

(٧) أراد بالشيخين ابن كثير وأبا عمرو ، وانظر القراءتين في السبعة ص ٦٧٣

حجة القراءات ص ٧٥٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٦٤ .

لأنَّ ظَنِينًا بمعنى مَظْنُونٍ ، بمنزلة قَتِيلٍ بمعنى مَقْتُولٍ ، والباءُ زائدةٌ ، و«ظنين» خبر (ما) ، ولا يتعلَّقُ هذا المجرورُ بمحذوفٍ ، لأنَّ الباءَ زائدةٌ للتوكيدِ ، والتقديرُ : وما هو على الغيبِ ظنينًا . وإنما يتعلَّقُ المجرورُ بمحذوفٍ إذا وقع خبرًا إذا كان حرفُ الجرِّ غيرَ زائدٍ "١" ، نحو قولك : ما زيدٌ بسبِّتةٌ ، فالمجرورُ هنا يتعلَّقُ بمحذوفٍ لا يظهر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما زيدٌ سبِّتةٌ ، لم يكن كلامًا ، وقوله سبحانه : (طى الغيب) متعلِّقٌ بظنينٍ والتقديرُ : ما هو متهمًا على الغيبِ ، لأنَّه معروفٌ عندهم بالصدقِ والأمانةِ ، ولا يتهمونه فيما يدعى "٢" ويقول ، وإنما يتركون اتِّباعه عنادًا وطُغيانًا . و (ما) هنا حجازيةٌ ، ولو كانت في غير القرآن لأمكن أن تكون تسميةً ، طى خلاف يتبينُ في بابها . وإنما أدغمس هنا أنها حجازيةٌ ، لأنَّ (ها) التسميةُ لم تقع في القرآن ، ووجدتُ (ما) الحجازيةُ في القرآن في مواضع ، طى حسيما يتبينُ ذلك في باب (ما) .

ومن قرأ بالضاد ففعليلٌ بمعنى فاعلٍ ، وهو من ضننتُ أضنُّ ضنًا وضنانةٌ إذا بخلتُ والفاعلُ مضمَّرٌ ، والتقديرُ : وما هو على الغيبِ بخيلًا ، كما تقول : فلانٌ يبخلُ طى هذا العلم ، أى لا يعلمه أحدًا وإنما تعدَّى بخلٌ بعلى لأنه إذا بخل بالشئ فكأنَّه جلسَ عليه وغطاهُ ، والمعنى : ما هو صلى الله عليه ببخيلٍ بما يأتيه من

(١) في الأصل " زائدة " .

(٢) المراد في نظرهم .

الوحي فلا يُعَلِّمُهُ أَحَدًا إِلَّا بِحُلُوعَانٍ * ٢ * كما تفعله الكُهَّان ، والكلام فسي
(ما) ، وفي تعلق (طى الغيب) وفي أَنَّ الباء زائدة فيما تقدَّم .

قوله : (اذا أردت برأيت رؤية العين تعدى الى مفعول واحد) * ٣ * . اطم
أَنَّ رَأَيْتُ تَكُونُ بِمَعْنَى : أَبْصَرْتُ ، فاذا كانت كذلك لزم أن تتعدى تعدى
أَبْصَرْتُ ، وَأَبْصَرْتُ تَصِلُ بِنَفْسِهَا ، فرأيت يجب أن تكون كذلك ، فتقول : رَأَيْتُ
زَيْدًا ، كما تقول : أَبْصَرْتُ زَيْدًا ، واذا جاء المنصوب بعد (رَأَيْتُ) هذه
فإن كان نكرة كان منصوباً طى الحال ، فتقول : رَأَيْتُ زَيْدًا ضاحكًا ، أو : أَبْصَرْتَهُ
فِي حَالَةِ الضَّحْكِ . فان كان معرفة ، ولم يأت طى جهة البدل من الأول كانت
(رَأَيْتُ) مُضْمِنَةً مَعْنَى طَمْتُ ، فتعدت الى مفعولين ، كما تتعدى طمتم ، لأنَّ
مِنَ أَبْصَرَ شَيْئًا فَقَدْ طَمَّهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : انظُرْ أَيُّ بَرَقٍ ؟ ها هنا ؟
، فانظر معلقة ، وانما وقع التعليق في هذه الأفعال ، ومتى وُجد في غيرها
فَبِتَضَمُّنِهَا ، وذلك بأن تكون سببًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِبْصَارَ سَبَبٌ فِي الْعِلْمِ ، وكذلك
تقول : سل * ٥ * أَيُّنَهُمْ زَيْدٌ ؟ لَأَنَّ السُّؤَالَ سَبَبٌ فِي الْعِلْمِ ، والتقدير : اطم أَيُّهُمْ
زَيْدٌ بِالسُّؤَالِ . وكذلك : سمعت زيدا قارئًا ، المعنى : طممت زيدا قارئًا بمعنى
فقد // تحصل ما ذكرته أَنَّ التعليق إنما يكون في هذه

(٢) في اللسان "حلا" : قال الأصمعي : الحلوان : ما يعطاه الكاهن
ويجعل له طى كهانته * .

(٣) الجمل ص ٤٣ .

(٤) في الأصل : "هون" ، وفي شرح الجمل لابن عصفور (١ / ٣٢٠) وزعم المازني
أنَّه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وان لم تكن من أفعال القلوب
فتكون بمنزلة سل ، لأنها سبب من أسباب العلم ، واستدل بقول العرب :

أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هَا هُنَا ؟ ، وانظر الكتاب (١ / ٢٣٦) .

(٥) في الأصل : "اسل" .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وفي أسبابها ، ولا يكون عند
سيبويه في غير هذين "١" ، وزاد الكوفيون في مسيبتها "٢" وأخذوا عليه
قوله سبحانه (ثُمَّ لَنُنزِلَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيَةً أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) "٣"
وسيبويه ذهب الى أن (أَيُّهُمْ) مَبْنِيَةٌ هُنَا "٤" وسيأتي الكلام في هذا
بعد "٥" ، ومنه ما قد مضى "٦" .

وتكون بمعنى (عَلِمْتُ) يقول الأعمى رَأَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا ، اى عَلِمْتُ زَيْدًا
عَالِمًا ، فاذا كانت كذلك دَخَلَتْ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَتَنْصِبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ ،
لشبهها بباب أُعْطِيَ عَلَى حَسْبِهَا ذَكَرْتُهُ ، فقوله صلى الله عليه وسلم :
" رَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ " "٧" يمكن أن تكون بمعنى عَلِمْتُ ، ويمكن أن
تكون بمعنى أَبْصَرْتُ وَضَمَنْتُ معنى عَلِمْتُ ، لأن من أَبْصَرَ شَيْئًا فَقَدْ عَلِمَهُ .

(١) انظر الكتاب ٢٣٧/١ .

(٢) في الأصل : " مسيناتها "

(٣) سورة مريم آية ٦٩ ، وما عراه المؤلف الى الكوفيين - وسبقه أبو البركات
ابن الأنباري في الانصاف ٧١٢/٢ من تعليق " تنزع عن العمل في -
" أَيُّهُمْ " هو مذهب يونس بن حبيب البصرى وبعض الكوفيين حكاه عنهم
أبو بكر بن شقير فيما نقل عنه أبو جعفر النحاس في اعراب القرآن / انظر
الكتاب ٤٠٠/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٢ ، مشكل اعراب القرآن
٦٢/٢ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١٣٢/٢ شرح الفصل ١٤٦/٣
معنى اللبيب ص ١٠٨ ، توضيح المقاصد ٢٤٤/١ - ٢٤٥ تقييد
ابن لسب ل ٥٠ .

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢

(٥) انظر ما سيأتي ص

(٦) انظر ما تقدم ص

(٧) روى الامام احمد في مسند ٦٦-٦٧

مسند عبد الله بن عمر رضى الله عنهما " يا معشر النساء تصدقن واكثرن ،
فانى رأيتكن / أهل النار ؛ لكثرة اللعن وكفر العشير . . "

قوله (وكذلك اذا أردت بعلمت ، معنى عرفت) "١"
 اعلم أنك تقول : علمت زيدا على معنى عرفتُه ، وأنت اذا قلت : عَلِمْتُ
 زيدا قارئاً ، فلم تُرد أن تقول : عرفتُه بعد أن كنت جهلته ، وإنما العلم
 تعلقٌ بالنسبة ، وهي التي كان مخاطبك يجهلها ، وأما زيدٌ فمعروفٌ
 كان عندك قبل ذلك ، فاذا قلت : عَلِمْتُ زيدا ، أى كنتُ أجهله فالآن عرفتُه
 فهى بلاشكٌ طالبةٌ للمفرد ، فيجب أن تتعدى الى واحد كما تتعدى عرفتُ
 إليه ، لما ذكرته أولاً من أن الأفعال اذا كانت بمعنى واحد في القياس
 أن تتعدى تعدياً واحداً ، ثم أتى بقوله سبحانه (وَأَخْرَجَ مِنْ دُونِهِمُ لَأُ
 تَعْلَمُونَهُمْ) "٢" [المعنى] "٣" بلاشك : لا تعرفونهم ، ولذلك اقتصر على
 المفعول ، لأنه هو المطلوب ، فصار بمنزلة قولك : أكرمتُ عمراً ،
 ثم قال : (تَأْوِيلُهُ لَا تَعْرِفُونَهُمْ) "٤" ولم يقل : اللَّهُ يَعْرِفُهُمْ "٥" ، لأنه لا يجوز عليه
 سبحانه إلا ما أطلقه على نفسه ، أو أطلقه عليه نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو
 أجمعت عليه الأمة .

-
- (١) الجمل ص ٤٣
 - (٢) سورة الأنفال آية ٦٠
 - (٣) تكملة بها يلتزم الكلام .
 - (٤) هذه العبارة التي ذكر المؤلف أن الزجاجي لم يقبلها موجودة في كتاب
 الجمل المطبوع ص ٤٣ وليست موجودة في الخطيتين .
 - (٥) في الكتاب (١/ ٢٣٧) : (وتقول : قد عرفتُ زيدا ابو من هو) .

وعلى هذا أكثر العلماء ، ومن الناس من قال : ماصح معناه صحح اطلاقه
فأجاز أن يقال : الله يعرف كما يقال : الله يعلم ، والأول هو الذى ينبغي
أن يعول عليه ، فإنه الأحوط فى الدين " ١ " .

ويجوز أن تعلق (عرفت) بأن تضمن معنى (علمت) ذكر سيويه : قد عرفت
أبو من زيد " ٣ ، فعلق (عرفت) ، ولم يعلقها حتى ضمنها معنى
(علمت) على حسبا تقدم ، فإن قدمت زيدا جاز أن تقول : عرفت زيد " ٣
أبو من هو ، ترفع (زيدا) ، لأنه فى معنى : عرفت أبو من زيد ؟ وهو
الأصل ، وإنما تقدم زيد على جهة التوكيد بأن يأتى بالاسم مظهرا مضمرا ،
فجرى فى تقديمه على حاله فى تأخيره ، فلم يعمل فيه الفعل ، قال كثير :

٨٥ - لعمري ما أدري غريم لويته أيشته إن هاضك أم يتضرع ؟

ويجوز أن ينصب " زيدا " بعرفت لأن الاستفهام لم يحل بينها وبين الاسم ، وعلى
هذا الطريقة تقول :

(١) راجع المسألة فى نتائج الفكر ص ٣٣٨ ، بدائع الفوائد ج ٢ / ٦٢ .

(٢) فى الأصل : (زيدا) بالنصب ، وهو مخالف لما سبق له . وقد ذكر ابن
عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣٢٠ أن زيدا فى المثال المذكور يجوز نصبه مراعاة
لللفظ ، ويجوز رفعه مراعاة للمعنى ، إذ أنه مستفهم عنه فى المعنى فعلق عنه
الفعل .

(٣) ديوانه ص ٤٠٥ ، وفيه (لاقاك أم يتضرع) وفى الأصل : " ناصته " .
ولا وجه له وما أثبتته هو الرواية التى سيورد المصنف البيت بها بعد ص ، وهى
رواية ابن لب فى تقييده ل ٤٨ ، والسيوطى فى همع الهوامع ٢ / ٢٣٧ .
وما ينبغي ذكره هنا أن الدكتور / محمد البنا قال عن البيت - فى كتابه
ابن كيسان النحوى ص ٢٠٢ - إنه (فيما يبدو بيت مصنوع) . والصواب أنه
لكثير كما ذكر المصنف رحمه الله .

انظر الى زيدٍ أبومَن هو ، ومن قال : عرفتُ زيداً أبومَن هو ، ورفع

زيداً ، لأنه في تقدير : عرفتُ أبومَن زيداً - قال هنا : انظر زيداً "٢"

أبومَن هو ، لأنه في تقدير : انظر أبومَن زيداً ، قال الله سبحانه

(وانظر الى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحماً) "٣" فهذا على من قال :

عرفتُ زيداً أبومَن هو ، وانظر الى زيدٍ أبومَن هو ، وكذلك تقول :

سأل عن زيدٍ أبومَن هو ؟ وأسأل "٤" زيداً أبومَن هو "٥" ، فتفظن

لهذا كله واضبطه ، وقس عليه نظائره ، تصب إن شاء الله .

قوله : (وفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين) "٦"

رأيتُ بعضَ المتأخرين أبطلَ هذا اللفظ ، وقال : إنَّ العددَ لا يضافُ الى

الصفة ، وإنما يضافُ العددُ الى الأسماء ، وإضافةُ العددِ الى الأسماءِ

شيءٌ لا يقاسُ عليه ، لأنه جاء على غير قياس . والمفعولُ صفةٌ ، فقوله : ثلاثة

مفعولين خطأ ، إنما كان ينبغي أن يُقالَ : ثلاثة أسماءٍ مفعولين .

الجواب : هذا الذي أنكره قد وردَ من كلام سيبويه رحمه الله : هذا بابُ الفاعلِ

الذي يتعداهُ فعله الى ثلاثة مفعولين ، والذي ينبغي أن يُقالَ : إنَّ -

المفعول قد جرى مجرى الأسماءِ ، فإذا كان كذلك فتصحُّ إضافةُ أسماءِ -

الأعدادِ اليه ، كما يضافُ الى الأسماءِ ، ألا ترى أنك تقول : ثلاثة أصحابٍ

وإنَّ كان صاحبٌ صفةً في الأصل ، لكنه استعملَ الأسماءَ فجرى مجراها في كلِّ شيءٍ ؛

(١) في الأصل " رفع " (٢) في الأصل : زيداً ، وما بعده يقتضي أن -

يكون مرفوعاً . (٣) سورة البقرة آية ٢٥٩ .

(٤) في الأصل : " واسل " .

(٥) " زيداً " هكذا جاء في الاصل منصوباً ، وفي الكتاب ٢٣٧/١ - ٢٣٨ :

.. وذلك قولك : اذهب فانظر زيداً " أبومَن هو ، ولا تقول : نظرتُ

زيداً . وان هب فسأل زيداً " أبومَن هو ، وإنما المعنى ان هب فسأل

عن زيد ، ولو قلت : اسأل زيداً على هذا الحد لم يجز "

(٦) الجمل ص ٤٣ (٧) الكتاب ١/١

وهذه الأفعال سبعة : أَعْلَمَ ، وَأَرَى ، وَأَسْبَأُ ، وَأُخْبِرُ ، وَخَبِرَ ، وَحَدَّثَ

ومن الناس // من قاس عليها فقال : كلُّ فعلٍ يَتَعَدَّى إلى مفعولين ،

ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر يجوزُ أَنْ تُدْخَلَ عليه الهمزة ،

فيصيرُ يَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفعولين ، فتقول : أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا شَاخِصًا ،

وَأَبْطَلَ هَذَا الْمَازِنِيَّ ، وَقَالَ : إِنَّ النِّقْلَ لَا يَكُونُ فِي هَذَا إِلَّا بِالسَّهَاعِ ٢٠ ،

والمسموعُ من هذا سبعةُ الأفعالِ المذكورة . فَأَمَّا (أَعْلَمَ) فَإِنَّ النِّقْلَ

فيه بَيْنٌ تَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَالأَصْلُ : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا

قَائِمًا ، ثُمَّ أَدْخَلَتِ الهمزةُ عَلَى حَسْبِ دُخُولِ الهمزةِ فِي : أَخْرَجَ ، وَأَدْخَلَ

أَي جَعَلْتَهُ يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ ، فَوَجِبَ لِهَذَا أَنْ يَصِيرَ الْفَاعِلُ مَعَ عَلِمَ مَفْعُولًا

مَعَ أَعْلَمَ كَمَا صَارَ الْفَاعِلُ مَعَ خَرَجَ وَدَخَلَ مَفْعُولًا مَعَ أَخْرَجَ وَأَدْخَلَ .

واختلف الناسُ فِي الاقتصارِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ عَلَى الثَّانِي

وَالثَّالِثِ فَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ أَجَازَ ذَلِكَ فَأَجَازُوا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ أَي جَعَلْتَهُ

يَعْلَمُ ، وَإِنْ لَمْ تَذَكَرْ مَا أَعْلَمْتَهُ ، وَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ الْفَرَسَ حِصَانًا ، وَلَا تَذَكَرُ هُنَّ

أَعْلَمْتَهُ وَاسْتَدَلَّ هَذَا بِالْمَجِيزِ بِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّهُ اعْلَمَ الْفَرَسَ حِصَانًا ، وَلَا يَذَكَرُ

بَيْنَ اعْلَمْتَهُ ذَلِكَ فَيُخْبِرُ عَلَى حَسْبِ عِلْمِهِ وَمَا فِي نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّهُ

أَعْلَمَ الْيَوْمَ زَيْدًا ، وَلَا يَدْرِي مَا الَّذِي أَعْلَمَ فَلَا يَذَكَرُهُ لِجَهْلِهِ ، وَهَذَا بَيْنَ ٣

(١) هذا هو مذهب الأَخْفَشِيِّ كما فِي شرح المَفْصَلِ ٦٦/٢ ، غَايَةُ الْأَمَلِ ١١١/١

المَغْنِيِّ لابنِ فَلَاحِ ١/١ ل ١٢٤ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/٢ ٢٥٢ .

(٢) انظُرِ الْإِيضَاحَ ١٢٦ .

(٣) إِلَى هَذَا نَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ كَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنَ السَّرَّاجِ وَخَطَّابَ ، وَابْنَ

مَالِكِ ، وَنَسَبَهُ السِّيَوطِيُّ إِيضًا إِلَى الْمُبَرِّدِ وَفِي الْمَقْتَضِبِ ٣/١٢٢ : وَلَا يَجُوزُ

الِاقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِ مَفْعُولَاتِهَا دُونَ بَعْضٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَبْطُلُ الْعِبَارَةَ

عَنْهُ ، لِأَنَّ الْمَفْعُولِينَ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ كَانَ فَاعِلًا ، فَأَلْزَمَهُ

ذَلِكَ الْفِعْلَ غَيْرُهُ ، ، الْبَدِيعُ ل ١٤١ ، تَقْيِيدُ ابْنِ لَبِّ ل

٤٦ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/٢٥٠ .

ومن النَّاسِ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ فَقَالَ : لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ دُونَ الثَّلَاثَةِ (١) ،
والَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَعَلَى الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ دُونَ الْأَوَّلِ
لَمَا ذَكَرْتَهُ "٢" ، وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الثَّانِيِ دُونَ الثَّلَاثِ ، وَلَا عَلَى الثَّلَاثِ
دُونَ الثَّانِيِ ، لِأَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى
الْمَبْتَدَأِ الْخَبَرِ ، وَلَا عَلَى الْخَبَرِ دُونَ الْمَبْتَدَأِ لَا يَجُوزُ هُنَا ذِكْرُ الثَّانِيِ دُونَ الثَّلَاثِ ،
وَلَا ذِكْرُ الثَّلَاثِ دُونَ الثَّانِيِ ، وَيَجْرِي الثَّانِيِ وَالثَّلَاثِ هُنَا مَجْرَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِيِ
فِي الْفَصْلِ الْمَتَقَدِّمِ .

وَأَمَّا (أَرَى) فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (أَعْلَمَ) ، تَقُولُ : رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا شَاخِصًا ، ثُمَّ
تَنْقُلُهُ بِالْهَمْزَةِ ، فَتَقُولُ : أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا شَاخِصًا ، أَيْ جَعَلْتُهُ يَرَى عَمْرًا شَاخِصًا
أَيْ يَعْلَمُهُ ، وَالْأَصْلُ : أَرَأَيْتُ ثُمَّ سَهَّلْتِ الْهَمْزَةَ ، وَكُلُّ هَمْزَةٍ قَبْلَهَا سَاكِنٌ
صَحِيحٌ فَمِثَالُ تَسْهِيلِهَا أَنْ تَلْقَى حَرَكَتَهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا بَعْدَ أَنْ تَحْذِفَهَا
فَتَقُولُ : الدَّفُّ فِي (الدَّفِّ) "٣" ، فَصَارَ أَرَيْتُ كَذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ يَرَى أَصْلُهَا
يَرَأً ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فَصَارَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ
مِنْ رَأَيْتُ : (رَ) ، وَالْأَصْلُ : (إِرَاءً) فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ، وَصَارَتْ حَرَكَتُهَا
عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، وَزَالَتِ أَلْفُ الْوَصْلِ لِتَحْرُكِ مَا اجْتَلَبْتَ لَهُ كَمَا قَالَ : سَلُّ
فِي اسْأَلُ ، وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَرَيْتُ : أَرٍ ، وَالْأَصْلُ : أَرِيٌّ ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ
وَصَارَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الرَّاءِ ←

(١) هذا هو الظاهر من كلام سيوييه ، واليه ذهب المبرّد ، وابن بابشاذ ، وابن
خروف ، وابن عصفور / الكتاب (١/٤١) ، المقتضب ٣ / ١٢٢ ، شرح
المقدمة المحسّبة ٢ / ٢٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور (١) / ٣١٣ ، همع
المهوامع ٢ / ٢٥٠ ، وانظر البديع ل ١٤١ ، شرح المفصل ٧ / ٦٨ ، تقييد
ابن لب ل ٤٦ .

(٢) هذا هو ذهب ابن كيسان وابن السراج ومن معهما وقد تقدم .

(٣) انظر معاني القرآن ٢ / ٩٦ ، التهذيب "فأ" ١٤ / ١٩٤ .

ولم تُزَلِ الهمزة الأولى لأنها همزة قطع ، لأنه أمر من الرباعى
فهى بمنزلة أكرم وأعطى وما أشبه ذلك . والكلام هنا فى الاقتصار على
الأول دون الثانى والثالث ، وعلى الثانى والثالث دون الأول على حسبما
تقدم فى علم .

وأما (أنبأ) فللنحويين فيه طريقتان :

أحدهما : أن الأصل : أنبأت عمراً عن زيد بالقيام ، فالأصل فيها
أن تتعدى الى مفعولين كلاهما بحرف جرّ ، ولما كان الإنباء والخبار إعلماً
ضمن أنبأت معنى أعلمت ، فتعدى تعدّيه ، فقالوا : أنبأت زيدا عمراً
شاخصاً . فليس على هذا القول بمنقول ، لكنه مضمن ما نقل بالهمزة ،
فجرى لذلك مجراه ، وصار كأنه منقول .

الثانية : أن أنبأ منقول من نبأ بمعنى علم ، وان كان لم ينطق به
كما يقال : مذاكير^١ جمع مفرد لم ينطق به ، وكما يقال فى : حره^٢ حيار
وحرائر^٣ : إن حرائر جمع لفرد لم ينطق به ، وكما قيل : فى ليلته^٤
وليال : إن ليالى جمع لفرد لم ينطق به ، وكأنه لو نطق به ل قيل -
ليلاة^٥ ، وكما قالوا فى ما أحسن زيدا : إنه فى تقدير : شىء أحسن
زيدا الذى يراد به التعجب ، وان لم ينطق به ، وهذا كثير فى هذه
الصنعة أكثر من أن يحصى ، ولا بد أن يقال فى (أنبأ) واحد من الوجهين
المذكورين لأن الثانى والثالث مبتدأ وخبر ، فهما بمنزلة الاول والثانى فى
الفصل المتقدم ، فلا بد أن يقال فى هذا . إنه منقول من ذلك على
حسبما بينته .

(١) انظر اللسان : ذكر " و " حر " و " ليل " ، وانظر الكتاب ٢/٢٨٢ ،

المقتضب ٣/٨٢ ، الخصائص ١/٢٦٧ ، شرح المفصل ٢/١٠٦ .

وكذلك الكلام في (أخبر) و (خبر) من قولك: أَخْبَرْتُ زيدا عمراً منطلقاً ،
لأبَدٍ أَنْ يُقَالَ أَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُقَالَ : الْأَصْلُ : أَخْبَرْتُ
زيداً عن عمرو بالانطلاق ، ولما كان الْمُخْبِرُ مُعَلِّماً تَضَمَّنَ مَعْنَى أَعْلَمْتُ فَتَعَدَّى
تَعَدِّيَّةً ، وَجَرَى مَجْرَاهُ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ : إِنْ (أخبر) و (خبر) منقولان من خَبَرَ
بمعنى علم .

وكذلك الكلام في (حدث) ، إِمَّا أَنْ يُقَالَ : إِنْ الْأَصْلُ : حَدَّثْتُ زيدا عن عمرو
بالانطلاق ثم ضَمَّنَ ، عَلَى حَسَبِ تَقَدُّمِ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ : نُقِلَ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَسْتَعْمَلْ
وَلَكِنَّهُ اسْتَخْنَى عَنْهُ بَعْلِمُ .

وتقول: أَنْبَأْتُ زيدا بالخبر ، وَأَنْبَأْتُ زيدا الخبرَ، تريد بالخبر ، ويكون على حذف
حرف الجرّ ، قال تعالى : (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) " ١ " التأويل - واللّه أعلم - مَنْ
أَنْبَأَكَ بِهِذَا ، ثم حُذِفَ حَرْفُ الْجُرِّ ، وَأَجَازَ سَيُوبِيهِ أَنْ تَقُولَ : أَنْبِئْتُ زيدا ، تريد
عن زيد " ٢ " ، فحُذِفَ حَرْفُ الْجُرِّ وَوَصَلَ الْفِعْلُ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٨٦ - نُبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجُرِّ أَصْبَحْتُ
كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْيَمًا صَمِيمًا " ٣ "

فِيحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ :

-
- (١) سورة التحريم آية ٣ .
 - (٢) الكتاب ٣٨ / ١ .
 - (٣) ينسب الشاهد للفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع ، انظره في الكتاب
٣٩ / ١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٦ / ١ ، الافصح للفارقي ص ٢٨٧
التصريح ٢٩٣ / ١ ، المقاصد النحويه ٥٢٢ / ٢ .

أحدُهما : أن تكون (عبد الله) مفعولا بنيتُ ، وقوله : (أصبحتُ كراماً مواليتها) في موضع المفعول الثالث ، ويكون بمنزلة قولك : أعلمتُ زيدا عمراً قام أخوه ، لأنَّ - المفعول الثالث يكون جملةً ، لأنَّه في الأصل خبرٌ للمبتدأ ، كما يكون المفعولُ الثاني فيما يتعدَّى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصارُ على أحدِهما دون الآخر جملةً ، و (عبد الله) اسمٌ لقبيلةٍ ١ ، ولم يلحظ الحَيِّ ، ولذلك قال : (مواليتها) ويكون اسمٌ (أصبحتُ) مضمراً ، و (كراماً) خبرٌ لها .

الثاني : أن يكون (عبد الله) على اسقاط حرفِ الجرِّ ، ويكون التقديرُ : نبئتُ عن عبد الله ، وتكون الجملةُ من قوله : (أصبحتُ كراماً مواليتها) تفسيراً للخبرِ به عن عبد الله ، ويكون هذا بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ ٢ فقوله تعالى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ مفسرةٌ للموعود وهذا من فصيح كلام العرب ، وعلى هذا الوجه أخذ سيويه هذا البيت " ٣ " ، وعلى الأول أخذ المبرد " ٤ " ، وكلاهما عندى صحيحٌ .

-
- (١) من تميم ، هم بنو عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظله بن مالك بن زيد مناة بن تميم / انظر جمهرة أنساب العرب ص ٢٢٩ .
- (٢) سورة المائدة آية ٩ ، وقد سقط من الاصل قوله تعالى : (وعملوا الصالحات)
- (٣) الكتاب ١ / ٣٩ .
- (٤) ذكر الشيخ عبد الخالق عظيمه في حواشي المقتضب ٤ / ٣٣٨ أن المبرد - انتقد قول سيويه : "كما تقول : نبئتُ زيدا يقولُ ذلك ، أى عن زيد" فقال : "وليس كذلك ، لأنَّ نَبَأْتُ زيدا معناه : أعلمتُ زيدا ، وَنَبَيْتُ زيدا أعلمتُ زيدا ، وإن قال قائلٌ : نَبَيْتُ عن زيد قائماً وضعه موضعُ حدثتُ فبني على ضربين لا يحمل الكلام الا على وجهه " . ثم أورد الشيخ عظيمه ردَّ ابنِ ولادٍ في كتابه الانتصار - انتقاد المبرد سيويه " .

مسألة : قد تقدم أنه يجوز في باب ظننت وأخواتها الإلغاء مع المتوسط
 والتأخير وأن ذلك يكون على مأخذين ، على حسب ما تقدم " ١ " • وأمَّا
 (أَعْلَمْتُ) فلا يكون فيها إلغاءً لأمرين :

أحدهما : أن الإلغاء في ذلك الباب لم يكن إلا بأن لا يُبنى الكلام عليها ،
 ويكون الكلام مبنياً على الابتداء ، ثم يطرأ الإخبار عما يُبنى عليه من ظنٍّ وعلمٍ
 وهذا لا يتصور هنا • لا بدَّ أن يكون مبنَى الكلام عليها ، فتقول : أعلمتُ زيداً
 عمراً شاخصاً ، ولا يجوز : عمرو شاخصاً أعلمتُ زيداً ، على جهة الإلغاء ، ويجوز
 على أن الخبر أولاً بأن زيداً شاخصاً ثم تأتي بخبر ثانٍ ، وهو أنك قد أعلمت
 عمراً أن زيداً شاخصاً ، فتحذف الثاني والثالث للعلم [به] " ٢ " ، ولم تأتِ
 هنا بأعلمت لتبين مسند إخبارك أنه عن علم ، وإنما يكون الإلغاء على هذه
 الجهة • ومن لا يحيز الاقتصار على الأول دون الثاني والثالث لا يجيز هذه
 المسألة ، فتفطن لما ذكرته فإنه صحيح •

ويظهر المنع في التوسيط ، ألا ترى أنك لا تقول : زيداً أعلمتُ عمراً شاخصاً ، فإذا لم
 يكن الإلغاء في التوسيط فلا يكون في التأخير •
 الثاني : أنك قد أعلمت الفعل في المفعول الأول ، فيبعد إلغاؤه ، لأنه قد
 أنس بالعمل ، وإنما يكون الإلغاء فيما لم ينصب ، لأنه إذا أنس بالعمل ضعف
 الإلغاء ، والطريقه الأولى أقوى " ٣ " •

(١) انظر ما تقدم ص •

(٢) تكمله يتم بها الكلام •

(٣) راجع المسألة في غاية الامل ١/١٠٦ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٩ •

مسألة: اختلف النحويون في التعليق عن الثاني والثالث، فمنهم من منع ذلك وقال: لا يجوز التعليق، لأنه لما عمل في الأول أنسب بالعمل، فصعف التعليق، فتقول: أعلمت زيدا عمراً شاخصاً، ولا يجوز: أعلمت زيدا لعمرو شاخصاً، ومنهم من أجاز ذلك واستدل "١" بقوله سبحانه: ﴿هَلْ نَدُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ﴾ "٢" الآية، ومن منع التعليق لم يجعل (ينبئكم) هنا التي تتعدى الى ثلاثة مفعولين "٣"، وجعل الآية بمنزلة قوله تعالى ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ "٤" وقد تقدم الكلام في ذلك "٥" ومنزلة قوله:

* نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصَبَحْتُ * (٨٦)

- (١) بعد قوله: (ذلك) جاء في الأصل: "وقال: لا يجوز التعليق، لأنه لما عمل في الأول أنسب بالعمل" والعبارة مقحمة.
- (٢) سورة سبأ آية ٧، وتام الآية (إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مَرَّزٍ اسْلَمَ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) وقد حملها على التعليق سيويه في الكتاب ١٤٨/٣، ووجه الدلالة من الآية كما ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٩ أن " (إِنَّ) إِنَّمَا كُسِرَتْ فِي الْآيَةِ لَكُونَ اللَّامِ الَّتِي فِي خَبَرِهَا مَقْدَرَةٌ قَبْلَهَا، وَإِذَا كَانَتْ مَقْدَرَةٌ قَبْلَهَا كَانَ الْفِعْلُ مَعْلَقًا عَمَّا سَدَّ مَسَدَّ الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتْ مَفْتُوحَةً وَانظُرْ تَقْيِيدَ ابْنِ لُبَّال ٥٠ .
- (٣) قال في الكافي ٢/ص ٢٣: "ويقولون في الآية: إن ينبئكم" هنا ليست المتعدية الى ثلاثة مفعولين، وإنما هي المتعدية الى واحد بنفسها والى آخر بحرف الجر نحو: نبأتك بكذا ونبأتك عن كذا فيكون المجرور قد حذف روي بالجملة مفسرة لذلك".
- (٤) سورة المائدة آية ٩
- (٥) انظر ما تقدم ص

على من أخذته على إسقاط حرف الجرّ .

والظاهر من كلام سيويه أنّ التعليق يكون في هذه الأفعال "١" ، وأكثر النحويين أنّها لا تعلق ، والى هذا كان الأستاذ أبو علي // يذهب ، - ٩٤

والامر عندى قريب فى التعليق والأحوط ألا يقع التعليق إلا بالسمع "٣" .

قوله : (وفعل لا يتعدى إلا بحرف خفض) "٤" .

حروف الخفض هى : حروف الصفات ، وكذا سماء الكوفيين "٥" ، وانما

سموها بذلك لأنك اذا قلت : دخلت فى الدار ، فالدخول قد تعدى الى

الدار على معنى اليعاء ، لأن الدار محتوية عليه ، والدخول طالب له بحقيقته

لأن الدخول لا يعقل إلا بعد دخول فيه ، كما أن الضرب لا يعقل إلا بمضروب ، -

قيل فيه : مفعول به ، لكن وصل إليه بحرف الجر ، لأن الفعل يكتب منه وصفاً

(١) انظر الكتاب ١٤٨/٣ ، وقد أجاز التعليق ابن مالك وأبو حيان وعدد من شراح الألفية عند كلامهم على قول ابن مالك :

وما المفعولى علمت مطلقاً للثانى والثالث أيضاً حَقَّقَا

انظر منهج السالك ص ٩٩ - ١٠٠ ، توضيح المقاصد ٣٩٥/١ ، شرح ابن

عقيل ٦٥/٢ ، التصريح ٢٦٦/١ ، وانظر البحر المحيط ٢٥٩/٧ ، همع

الهوامع ٢٤٩/٢ .

(٢) انظر التوطئة ص ١٩٥ .

(٣) ذكر المؤلف فى الكافى ٢/ص ٢٤ أن الذين لا يرون الاقتصار على المفعول

الأول هم الذين لا يجيزون التعليق ثم قال : "وأما من يرى الاقتصار على

المفعول الأول فبلاشك أن التعليق أيسر من ذلك وقد تقدم أن الاقتصار

هو الأقيس ، فينبغى أن يكون التعليق هو الذى يعول عليه " ، ومن هنا

يتضح أن ما نقله السيوطى فى همع الهوامع ٢٤٨/٢ أن ابن أبى الربيع

يمنع الالغاء والتعليق فى هذا الباب غير دقيق .

(٤) الجمل ص ٤٣ .

(٥) انظر شرح المفصل ٧/٨ ، التصريح ٢/٢ ، همع الهوامع ١٥٣/٤ .

وهو أنه مُوجِباً " ١ " له ، وكذلك إذا قلتُ : خرجتُ من الدار الى المسجد ، -
 فالخروج طالبٌ للدار والمسجد طلبين مختلفين ، يطلبُ الدار بأنه مَسْدُوهُ
 ويطلبُ المسجد بأنه منتهاه ، فاحتج الى الحرفين ليُدَّ لا على هذين المعنيين
 في الدار والمسجد ، وهكذا تجد جميع الحروف الجارة إذا تتبععتها ونظرت الى
 معانيها تجدها دالة على أوصاف الفعل . فكلُّ فعلٍ طالبٌ محلاً لا يُعقلُ دونه
 ولا يُعقلُ منفصلاً عنه ، وهو مع ذلك يكتسى منه وصفاً فلا يصل اليه إلا بحرف ، وما
 طلبه ولم يكتسى منه وصفاً تعدى اليه بنفسه ، نحو : الضربُ والقتلُ . وستبينُ
 أقسامُ هذا كله في باب حروف الجر " ٢ " .

فإذا صحَّ ما ذكرته وتبينت أنك إذا قلتُ : خرجتُ من الدار أن الفعل طالبٌ
 للدار ، وأن الحرف المضيف الدال على الوصف طالبٌ أيضاً للدار ، الفعل يطلبه
 بالنصب ، لأنه فصلةٌ ، والحرف يطلبه بالخفض ، لأنه أضاف الأول الى الثاني ، -
 فاجتمع على اسم " ٣ " طالبان بالعمل ، فلم يمكن ظهور العاملين ، لأنه لا يمكن
 أن يُنصبَ الاسم ويُخفضَ في حالٍ واحدةٍ ، فلم يكن يُدُّ من أعمال أحد العاملين
 وتعليق الآخر ، فكان ظهور عمل الحرف أولى من ظهور عمل الفعل لامرين :

-
- (١) هكذا في الأصل .
 - (٢) انظر ما سيأتي ص .
 - (٣) في الأصل : " اسمين " .

أحدهما : أَنَّ الحرفَ أَقْرَبُ .

الثانى : أَنَّ الفَعْلَ قد صَحَّ تَعْلِيْقُهُ بما ذَكَرْتَهُ فى فِصْل ما يَتَعَدَّى الى مَفْعُولِيْن ، ولا يَجُوزُ الاقْتِصَارُ على أَحَدِهما دون الآخَرِ " ١ " ، ولم يَصِحَّ تَعْلِيْقُ الحرفِ الا فِيمَا ذَكَرْتَهُ ، مما لَمْ يُحْفَظْ لَهُ نَظِيْرٌ ، وهو قول الشاعر :

* ولا لِلْمَائِبِهِمْ أَبْدًا دِواءٌ * [٧٥]

وقد صَحَّ تَعْلِيْقُ الاسمِ ، وإن كان قليلا ، حكى سيبويه : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنِئِنُّ قَالِهَا " ٢ " وَأُنشِدُ :

٨٧ - يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِبُهُ بَيْنَ ذِرَاعِيَّ وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ " ٣ " .

فَلابِدٌ أَنْ يَكُونَ الْأَسَدُ مَخْفُوضًا بِأَحَدِ الْأَسْمِيْنَ ، وَالآخِرُ مَعْلُوقٌ ، لما ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ عَامِلانِ فى مَعْمُولٍ واحِدٍ . فقد صَحَّ أَنَّ الْأَفْعَالَ تُعَلَّقُ ، وَأَنَّ الْأَسْمَاءَ يَكُونُ فِىْها التَعْلِيْقُ قَلِيلا ، وفى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَأَنَّ الحَرْفَ لا يَكُونُ فِىْهَ ذَلِكُ فَيَجِبُ عَن هَذَا أَنْ يُقالَ فى قول العرب :

(١) لم أجد هذا فى الكتاب المطبوع ، والمشهور أَنَّ الذى حكى ذلك هو الفراء .

ففى معانى القرآن ٣٢٢/٢ " وسمعت أبا ثروان العكلى يقول : قَطَعَ اللهُ

الغداة يَدَ وَرَجُلٍ مِنْ قاله " ونقل ما حكاه الفراء أبو بكر ابن الانبارى فى

المذكر والمؤنث ص ٥٩٨ ، وابن جنى فى الخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة

الاعراب ٢٩٨/١ ، وابن عصفور فى ضرائر الشعر ص ١٩٤ - ١٩٥ ، وابن

مالك فى شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٤ ، وقد وردت العبارة كما رواها المؤلف فى

توضيح المقاصد ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/٢ ، همع الهوامع ٥٨/٣ .

(٣) البيت للفردق كما فى الكتاب ٨٠/١ ، ديوان الفردق (شرح الصاوى) ص ٢١٥

نقلا عن الكتاب ، وانظر معانى القرآن ٣٢٢/٢ ، المقتضب ٢٢٩/٤ ، المذكر

والمؤنث لابن الانبارى ص ٥٩٧ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ، سر صناعة الاعراب ٢٩٧/١

الحلل ص ٢١٣ ، شرح المفصل ٢١/٣ ، ضرائر الشعر ص ١٩٤ ، شرح عمدة

الحافظ ص ٥٠٢ ، رصف المبانى ص ٣٤١ ، توضيح المقاصد ٢٨٢/٢ ، مغنى

اللبيب ص ٤٩٨ ، ٨٠٩ ، شرح شواهد ٧٩٩/٢ ، خزنة الأدب ٣٦٩/١ .

لأباً لزيد^١ : " إِنَّ زَيْدًا مَخْفُوضٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَالْإِسْمُ مَعْلُوقٌ ، وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مَخْفُوضٌ بِالْإِسْمِ الْمُضَافِ ^(٢) إِلَيْهِ ، وَالْحَرْفُ مَعْلُوقٌ ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا تُعْلَقُ ، وَالْأَسْمَاءُ قَدْ صَحَّ فِيهَا ذَلِكَ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي وَحُذَّاقِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ " ٣ .

فَان قَلْتُ : الْحَرْفُ زَائِدٌ ، وَالْإِسْمُ لَيْسَ بِزَائِدٍ ، فَالْإِسْمُ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهِ الْعَمَلُ .

قَلْتُ : الْحَرْفُ يَعْمَلُ وَإِنْ كَانَ زَائِدًا كَعَمَلِهِ غَيْرَ زَائِدٍ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَقْوَى مِنَ الْآخَرِ فِي الْعَمَلِ ، فَالزِّيَادَةُ وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ لَيْسَ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .
 وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ يَطْلُبُ شَيْئَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى يُكْتَسَى مِنْ أَحَدِهِمَا وَصِفًا وَلَا يَكْتَسَى مِنَ الْآخَرِ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ ، وَالْآخَرُ بِحَرْفِ الْجَرِّ مِنْ ذَلِكَ : ضَرِبْتُ زَيْدًا بِالسَّوْطِ ، وَقَتَلْتُ زَيْدًا عَلَى الْحَائِطِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ ، وَصَلَّى هَذَا : رَكِبْتُ الْفَرَسَ إِلَى أَبِيكَ " ٤ " ، فَرَكِبْتُ يَطْلُبُ الْفَرَسَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا يَصِلُ إِلَى الْأَبِ .
الْأَبْحَرُ جَرٌّ ،

(١) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ

يَاتِيمٌ تَيْمٌ عَدَى لَأَبَا لَكُمْ لَا يُوَقِّعَنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عَمْرٍ

انظره في ديوانه ٢١٢/١ ، الكتاب ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٢/١ ، المقتضب ٢٢٩/٤ ، الجمل ص ١٧٠ ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢ .

(٢) هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ فِي الْكِتَابِ ٢٠٧/٢ .

(٣) انظر الخصائص ١٠٦/٣ ، الجنى الدانى ص ١٠٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٦ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : " إِلَى زَيْدٍ ، وَمَا أَثْبَتَهُ يَقْرَبُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ " وَلَا يَصِلُ إِلَى الْأَبِ إِلَّا بِحَرْفٍ "

فيجب أَنْ يُنْصَبَ الفرسُ ، ويخْفِضُ الأَبُ "١" بحرف الجرِّ ، فيصِحُّ رُحُّ
 أَنْ يُقَالَ على هذا : إِنْ (رَكِبَ) يَتَعَدَّى بنفسه ، ويصحُّ فيه أيضاً أَنْ
 إِنَّهُ يَتَعَدَّى بحرف الجرِّ ، لَأَنَّهُ يُنْصَبُ الفرسُ ، ولا يصلُ السِّي
 الأَبُ إِلاَّ بحرف الجرِّ ، فعلى هذا قولُ أبي القاسمِ رحمه الله : رَكِبْتُ
 الى أبيك "٢" صحيحٌ ، وَإِنْ كَانَ يَصِلُ الى الفرسِ بنفسه ، ورَأَيْتُ
 بعضَ مَنْ يَهْبِطُ هذا الفصلَ يَقولُ ؟ إِنَّمَا هُوَ (رَكِبْتُ) بالنونِ ، وليس
 بالباءِ "٣" ، لَأَنَّ (رَكِبْتُ) يَتَعَدَّى بنفسه ، فيقالُ له : لا يَصِلُ
 الى الأَبِ إِلاَّ بحرف الجرِّ ، فهو من هذا الفصلِ // اذا تَعَدَّى الى -
 الأَبِ ، والى كلِّ مَنْ يُرَكَّبُ اليه [يَتَعَدَّى بحرف الجرِّ] "٤" ، وهو
 يَتَعَدَّى بنفسه اذا تَعَدَّى الى الفرسِ والى كلِّ مركوبٍ . وهذا أَذْكَرُتُهُ
 صحيحٌ "٥" .

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى بحرف جرٍّ وبغير حرف جرٍّ) "٦"

- (١) في الاصل : السوط " لكن قوله : فيجب ان يُنْصَبَ الفرسِ يقتضى ان يكون المخفوض هو الاب .
- (٢) الجمل ص ٤٣ .
- (٣) اصلاح الخلل ص ١٠٣ - ١٠٤ ،
- (٤) تكملة يتم بها الكلام .
- (٥) نقل المؤلف في املائه ص ٥٣ هذا التوجيه للكلام الزجاجي عن شيخه ابي علي الشلوين ، وفي شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٠٩ : وقال ابو علي الشلوين : الذي ثبت في جميع النسخ : ركبت بالباء وإنما أراد أبو القاسم ان هذا الفعل لا يتعدى الى المذكور بعده في هذا المثال الا بحرف خفض ، وهذا هو الصواب ان شاء الله (وانظر شرح الجمل لابن الضائع ٢/٥
- (٦) الجمل ٤٣ .

هذا الفصل يوجد على ثلاثة أقسام " ١ " :

أحدها : أن يكونا أصليين واختلف تعديه للحظيين مختلفين ، ومن ذلك (جاء) نَعَوْدٌ : هَشْتَكُ ، وَهَشْتَكُ إِلَيْكَ ، مَن مَّالَ هَشْتَكُ ، وَتَوَلَّى هَشْتَكُ ، وَصَرَكَ مَكَ : هَشْتَكُ إِلَيْكَ لِحُظٍّ : وَصَلَكَ إِلَيْكَ ، أَوْ مَشَيْتُ إِلَيْكَ ، فَإِنَّ (قَصَدَ) تصل بنفسها ، و (وَصَلَ) تصل بحرف الجر .

الثاني : أن يكون الأصل حرف الجر ثم أسقط حرف الجر ، فظهر عمل الفعل ، لأنه طالب الاسم بالنصب ، ومنع من ظهور النصب عمل [الحرف] وعدم تعليقه على حسبما ذكرته " ٣ " ، فاذا زال الحرف زال المانع فظهر النصب ، ومن ذلك شَكَرْتُ لِرَبِّي ، وَشَكَرْتُ رَبِّي قَالَ تَعَالَى :

(أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) " ٤ " ولو تعدى بنفسه لكان : اشْكُرْنِي ووالديك . وقال تعالى (وَاشْكُرُوا لَهُ) " ٥ " ، ولا يوجد شكر في كلام العرب يتعدى إلا بحرف جر في الأكثر ، وجاء قليلا يتعدى بنفسه ، فيجب ماكثر وأطرد أن يدعى فيه أنه أصل ، وما قل ولم يطرد أن يدعى فيه أنه فرع ، وكذلك نصحت لك ونصحتك ، الأكثر فيه نصحت لك ، قال تعالى (وَأَنْصَحْ لَكُمْ) " ٦ " ، ونصحتك قليل " ٧ " ، فيجب أن يدعى أن — القليل فرع عن الأكثر ، ومن ذلك : دخلت الدار ، ذهب سيوية وأبو علي ومن تبعهما ، إلى أن الأصل حرف الجر " ٨ " وأن الأصل : دخلت في الدار ، ثم أسقط حرف الجر ، فانتصب الاسم ، لما ذكرته من زوال مانع ظهور النصب .

- (١) انظر القسمين الأول والثاني في شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٩ .
- (٢) تكملة يتم بها الكلام (٣) انظر ما تقدم ص
- (٤) سورة لقمان آية ١٤ (٥) سورة العنكبوت آية ١٧
- (٦) سورة الاعراف آية ٦٢
- (٧) ذهب ابن درستوية إلى أن نصح مما يتعدى إلى مفعولين إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر / انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣ / ١
- (٨) انظر الكتاب ٣٥ / ١ ، الايضاح ١ / ١٧١ ، وانظر أيضا الأصول ١ / ٢٠٤ ، شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٠٧ .

وذهب الجرمي الى أن : دخلت الدار ، ودخلت في الدار أصلاً
 وأن (دخلت) بمنزلة (جاء) تتعدى " ١ " تارة بنفسها ، وتارة بحرف
 الجر ، وليس أحدهما بأصل للآخر " ٢ " . ورد أبو علي هذا القول
 واستدل على أن الأصل حرف الجر بخمسة أدلة " ٣ " :
 أحدها : أن (دخلت) بمعنى (غرت) ، و (غار) لا يتعدى
 إلا بحرف الجر ، فيجب لما هو بمعناها ألا يتعدى إلا بذلك الحرف . وهذا
 هو الأكثر ، وهو الأصل ، ولا يعدل عنه إلا بان تجد العرب قد خالفت
 ذلك فتخفظه وتنظر وجهه ، وتقول : لحظ في هذا غير ما لحظ في
 الأكثر ، وإن كان المعنى واحداً ، فالتأويل مختلف .
 الثاني : أن (دخل) ضد (خرج) والشئ يجب أن يجري على
 قياس ضده ، وخرج لا يتعدى إلا بحرف جر ، فيجب لدخل ألا يتعدى
 إلا بحرف جر ، لأن الضد والمثل سواء في هذا النوع .

(١) في الأصل : " يتعدى "

- (٢) ينسب ما ذهب إليه الجرمي الى أبي الحسن الأخفش ، وهو
 أخذ المبرد / عزاء ابن بزيرة في غاية الأمل ١ / ص ١٦ الى الجرمي
 وابن السراج / انظر المقتضب ٦ / ٤ " الحاشية " ٣٣٧ ، أمالي
 ابن الشجري ١ / ٣٦٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٢٨ ،
 شرح الكافية للرضي ١ / ١٨٦ ، شرح ألفيه ابن معطي للرعيلى ١٩
 وما يحسن ذكره ها أن ابن السراج رجح في الأصول ١ / ٢٠٤ ما
 ذهب اليه سيويه ومن تبعه من ان دخل غير متعد ،
 (٣) انظر الايضاح ١ / ١٧١ ففيه الأدلة الخمسة مختصرة ، وانظر الكافي

الثالث : ان فَعَلَ إذا كان متعدياً " ١ " ، فالأكثر في مصدره أن يكون على فُعُول نحو : خُوجَ وَغَبِرَ ، ودَخَلَ : وجدنا مصدره على - فُعُول ، قالوا : دَخَلْتُ دُخُولًا ، فإن جعلت الأصل : دخلت في الدار فيكون جعل غير متعد من قولك : دخلت الدار ، وجاء المصدر على الأكثر والأغلب ، وإذا جعلنا دخل من قولك : دخلت الدار ليس أصله : دخلت في الدار فيكون متعدياً ، ويكون مصدره - على فُعُول على غير قياس ، ومهما قدرنا على البقاء على الأصل والأكثر فلا ينبغي أن يخرج عنه إلى الشاذ المنكسر .

فان قلت : إسقاط حرف الجر أيضا خارج عن القياس .

قلت : إسقاط حرف الجر ، وإن كان قليلاً أكثر في مجيء غير المتعدى على فُعُول ، وإذا تعارض الضعيفان حمل على أحسنهما وأقلهما ضعفاً .

الرابع : أن فَعَلَ إذا كان غير متعدٍ ، فالنقل فيه بالهمزة مقيس ، وإذا كان متعدياً فالنقل فيه بالهمزة غير مقيس ، وإنما يرجع فيه إلى السماع ، لكثرة النقل في غير المتعدى وقلته في المتعدى ،

(١) هكذا في الأصل " متعدياً " وهو خطأ ، والصواب : " إذا كان غير متعد " ، وربما كان في الكلام سقطا ويكون الكلام هكذا " إذا كان غير معتمد ، فالأكثر في مصدره ان يكون على فعل نحو قتل وضرب ، وإذا لم يكن متعدياً . . . "

وقد سُمِعَ : أَدْخَلْتُهُ الدَّارَ، فإن جعلتَ : دَخَلْتُ عَلَى إسقاطِ
 حرفِ الجَرِّ كانَ غيرَ متعدِّ ، وكانَ النِّقْلُ فِيهِ قِياسًا ، وجاريًا
 عَلَى الأكثرِ ، وَإِنْ جعلتَ : دَخَلْتُ الدَّارَ أَصْلًا كانَ نِقْلُهُ
 بِالهِمزةِ عَلَى غيرِ قِياسٍ ، وجاءَ عَلَى الأقلِّ ، وَإِذَا دارَ الشَّيْءُ بَيْنَ
 القِياسِ والسَّماعِ فَحَمَلُهُ عَلَى القِياسِ أَوْلَى :
 الخَامِسُ : النِّقْلُ بِالْبَاءِ إِنَّمَا سُمِعَ فِي غيرِ المُتَعَدِّ ، ولمْ يَسْمَعْ فِي
 المُتَعَدِّ إِلَّا فِيما لا بَالَ لَهُ ، وقد سُمِعَ هُنَا : دَخَلْتُ بِزَيْدٍ
 عَلَى مَعْنَى أَدْخَلْتُهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى فِي : دَخَلْتُ
 الدَّارَ ، أَنَّهُ عَلَى إسقاطِ حَرْفِ الجَرِّ ، لِيَكُونَ غيرَ مُتَعَدِّ
 فَيَكُونُ نِقْلُهُ بِالْبَاءِ عَلَى القِياسِ وجاءَ عَلَى الأكثرِ . فقد تحصيل
 بما ذَكَرْتُهُ أَنَّ // الخَمسةَ تَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةٍ :

٩٩

- أَحَدُهَا : النِّظِيرُ .
- الثَّانِي : النِّقِيضُ .
- الثَّالِثُ : الحُكْمُ .

ومما يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي هَذَا النِّوعِ أَيْضًا الاطِّرادُ ، فَإِذَا وَجِدْتَ حَرْفَ
 الجَرِّ مُطْرِدًا وَوَجِدْتَ الاسْقَاطَ غيرَ مُطْرِدٍ، فيَجِبُ أَنْ تَحْكُمَ عَلَى
 المُطْرِدِ بِأَنَّهُ الأَصْلُ ، وَعَلَى المُنكسِرِ غيرِ المُطْرِدِ أَنَّهُ ثانٍ .
 الثالثُ : أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ أَنْ يَصِلَ بِنَفْسِهِ ، وَيَكُونُ حَرْفُ الجَرِّ
 زَائِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ قَرَأْتُ السُّورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ " ١٠ " ←

(١) قال أبو علي الفارسي في الايضاح ١٧١/١ : « وقد تزايد في الأفعال
 المتعدية حروف الجر، وذلك قولك : قرأت بالسورة ، وقرأت السورة ،
 ومما جاء من ذلك قول الشاعر
 هن الحرائر لاربات أحمره سود المحاجر لا يقرآن بالسور
 مجالس ثعلب ٣٠١/١ ، مغنى اللبيب ص ١٤٧ ، ٨٨٥ ، خزانة
 الادب ٦٦٧/٣ .

الأصل : قرأتُ السُّورَةَ ثم زيدَ حرفُ الجرِّ ، والباءُ تَزَادُ في المفعول
قال اللهُ سبحانه (أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) " ١ " وقال تعالى
في موضعٍ آخرَ (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ) " ٢ " .
والدليلُ على أَنَّ الأصلَ في قرأتِ بالسُّورَةِ : قرأتُ السُّورَةِ أَنَّ (قرأتُ)
بمعنى (تَلَوْتُ) ، و (تَلَوْتُ) تتعدى " ٣ " بنفسها ، فينبغي أن
تدعي في (قرأتُ) أنها متعدية بنفسها ، ما وجد لذلك سبيلٌ ، وقد
وجدنا ، فإننا ادعينا الزيادة في الباءِ ، والباءُ قد صحَّت زيادتها في
الفاعلِ ، قال اللهُ تعالى (وَكفى بِاللَّهِ شَهِيداً) " ٤ " الباءُ زائدةٌ
للتوكيد . وكذلك التعجب نحو : أحسنَ بزيدٍ ، الباءُ زائدةٌ ، وهي
لازمةٌ ، وسيأتي بيانُ هذا في باب التعجب .

وقالوا : ليس زيدٌ بقائم " ٥ " ، الباءُ زائدةٌ بلاخلافٍ ، لأنَّ الأصلُ : ليس
زيدٌ قائماً ، وخبرُ ليس مُشَبَّهٌ بالمفعول ، فلو كانت لاتزاد في المفعول
لم تُزد فيما انتصب على التشبيهِ به . وكذلك قالوا : ما زيدٌ بقائمٍ ،
والأصلُ : ما زيدٌ قائماً " ٦ " ، وخيرٌ (ما) مُشَبَّهٌ بما شَبَّهَ —
بالمسفعول ، وقد زيدتِ الباءُ في المبتدأ لأنه مُشَبَّهٌ بالفاعل ، فزيدت
فيه كما زيدت في الفاعل ، قالوا : بحسبك زيدٌ " ٧ " والأصلُ : —
حسبك زيدٌ " وزيدتُ في الخبر ، لأنه مُشَبَّهٌ بالفاعل أيضاً . وهذا
كلُّ منسبه ما قد مضى ومنه ما سيأتي " ٨ " .

-
- (١) سورة العلق آية ١٤ (٢) سورة النور آية ٢٥
(٣) في الأصل : " يتعدى (٤) سورة النساء آية ٧١
(٥) (٦) (٧) انظر الجنى الدانى ص ٥٣ - ٥٤ ، مغنى اللبیت ص
١٤٨ - ١٤٩ .
(٨) انظر ما سيأتي ص

وكذلك أيضا : عَلِمْتُ بَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الْأَصْلُ فِيهِ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ،
لَأَنَّ عَلِمْتُ هُنَا بِمَعْنَى عَرَفْتُ وَعَرَفْتُ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا بِنَفْسِهَا فَعَلِمْتُ كَذَلِكَ ،
وهذا كله راجعٌ إلى السَّمْعِ ، لا يقال منه إلا ما قالته العربُ .

فليس كلُّ فعلٍ يصلُّ بحرفِ الجرِّ يجوزُ لكُ أَنْ تُسْقِطَ مِنْهُ حَرْفَ الْجَرِّ
وَكُلٌّ لَيْسَ كُلُّ مَا يَصِلُ بِنَفْسِهِ لَكُ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ حَرْفَ الْجَرِّ
وكذلك كُلُّ مَا يَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ ، وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ وَلا يَسُوحُ أَحَدُهُمَا
أَصْلًا لِلْآخِرِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .

فهذه الأقسامُ الثلاثةُ يُوقَفُ فِيهَا حَيْثُ وَقَفَتِ الْعَرَبُ ، وَلا تَتَعَدَّى ، ولذلك
قال أبو القاسمِ : وَإِنَّمَا هَذَا فِي أَعْمَالٍ مَسْمُوعَةٍ تُحْفَظُ وَلا يَقَاسُ عَلَيْهَا " ١ " .
ثم أتى بقوله تعالى (وَإِذَا كَانُوا لَهُمْ أَوْزُونُهُمْ يَخْسِرُونَ) " ٢ " أَخَذَ أَبُو الْقَاسِمِ
هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ (هُمْ) مَفْعُولُهُ بِكُلِّ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَإِذَا كَانُوا
أَوْزُونًا ، وَتَقُولُ : كَلْتُكَ وَكَلْتُ لَكَ عَلَى مَعْنَى أُعْطَيْتُكَ ، فَمَنْ قَالَ : كَلْتُكَ
لَحَظَّ مَعْنَى أُعْطَيْتُكَ " ٣ " وَمَنْ قَالَ : كَلْتُ لَكَ لِحَظِّ مَعْنَى حَطَّتْ الشَّيْءُ
لَكَ ، فَهِيَمَا أَصْلَانِ ، وَلا يُدْعَى أَنَّ الْأَصْلَ حَرْفَ الْجَرِّ ، لِأَنَّ تَعَدِّيَ الْفِعْلِ
بِنَفْسِهِ وَوَصُولَهُ بِغَيْرِ حَرْفٍ أَكْثَرُ ، وَلِأَنَّهُ أَظْهَرَ .

(١) الجمل ص ٤٤

(٢) سورة المطففين آية ٣ ، وأنظر توجيه الآية في تأويل مشكل القرآن

ص ٢٢٨ اعراب القرآن للنحاس ٦٤٩/٣ ، مشكل اعراب القرآن ٦٣/٢

(٣) ذكر السهيلي في نتائج الفكر ص ٣٥٣ ، وتبعه ابن القيم في بدائع

الفوائد ٧٤/٢ أن في حذف اللام تضمين الفعل المبيعة والمعاوضة

ولا يدعى ان اللام زائدة ، لأن زيادة اللام في المفعول لم تثبت ،
 وذهب المبرد إلى زيادتها ، واستدل على ذلك بقوله سبحانه ﴿ قُلْ
 عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ " ١ " تأويله: رَدِفَكُمْ " ٢ " ، وَيَكُنْ " ٣ " ، ان
 تكون هذه الآية على التضمن ، كأنه ضَمَّنَ معنى خَلَصَ لكم . ولا -
 يثبت بِمَحْتَمَلِ قاعدة . والتضمن كثير في كلام العرب ، وفي القرآن ، قال
 الله تعالى ﴿ وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا ﴾ " ٣ " فهذا والله أعلم .
 على تضمين خَلَصْنَا مِنْ الْقَوْمِ ، لأنَّ (نَصَرْنَا) انما تتعدى بعلى ، وكذلك
 قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ " ٤ " ضَمَّنَ معنى كأنك سائلٌ
 عنها ، لأنَّ الحَفِيَّ بها سائلٌ عنها ، واذا تَبَعَتْ كلام العرب وجدت هذا
 كثيرا .

ومن الناس من أخذ الآية على أنَّ (هُم) توكيدٌ للضمير ، وهو ضميرٌ منفصلٌ
 كما تقول: الزيدون ضربوا هم " ٥ " . والظاهر ما ذهب إليه أبو القاسم
 لأنَّ قبله : ﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ، وَإِذَا كَالُوا لَهُمْ " ٦ " .
 فالضمير عائدٌ على النَّاسِ ، والآخِرُ قول " ليس بالبعيد ، وإن كان الآخر " ٧ "
 أظهر منه " ٨ " .

-
- (١) سورة النحل آية ٧٢ .
 - (٢) المقتضب ٣٦ / ٢ ، وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢٢٧ / ٢ .
 - (٣) سورة الانبياء آية ٧٧ (٤) سورة الاعراف آية ١٨٢ .
 - (٥) انظر مشكل اعراب القرآن ٤٦٣ / ٢ ، البيان في غريب اعراب القرآن
٥٠٠ / ٢ .
 - (٦) سورة المطففين آية ٣٥٢ .
 - (٧) هكذا في الاصل . والأظهر أن يقول : " الأول " .
 - (٨) مما يرجحه أنَّ " هم " لو كانت ضميراً مرفوعاً مؤكداً للواو لكتبت " كالوا " .
بألف بعد واو الجماعة / انظر مشكل اعراب القرآن ٤٦٣ / ٢ .

باب ما تتعدى اليه الافعال المتعديه وغير المتعديه .

اعلم أنَّ المنصوبَ على قسمين : منصوبٌ عن تمام الاسم . ومنصوبٌ عن تمام الكلام
والمنصوبُ عن تمام الاسم : ما انتصب بعد الأعداد والمقادير ، وما
// جرى مجراها وذلك ، نحو قولك : لى مثلك عالماً ،

٩٧

والمنصوبُ عن تمام الكلام مفعولٌ ومشبهُ بالمفعول ، فالمفعولات خمسٌ :
المفعولُ به ، وهو الذى ذكره فى الباب المُتَقَدِّم ، وهو الذى تَخْتَلِفُ الأفعالُ
بالنسبةِ اليه على حَسَبِما تَبَيَّنَ .

والمفعول المطلق : وهو المصدرُ الذى اشتقَّ منه الفعلُ ، إذا تُعَدِّى اليه
فعله نحو : ضربتُ زيداً ضرباً ، وجميعُ الأفعالِ تتعدى الى المفعول المطلق
لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ أنَّ يكونَ مشتقاً من حَدَثٍ .

الثالث : المفعولُ فيه : وهو ظرفُ الزمانِ ، وظرفُ المكانِ . وجميعُ الأفعالِ
تتعدى اليهما ، لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ أنَّ يقعَ فى زمانٍ ، ولا بُدَّ من مكانٍ يحتوى
على الفعلِ ، على حَسَبِما يَتَبَيَّنُ " ١ " .

الرابع المفعول معه ، وليست الأفعالُ كُلُّها تتعدى الى المفعول معه . وذلك
استوى الماءُ والخشبةُ " ٢ " . واختلفَ الناسُ فى المفعول معه ، فمنهم : —
مَنْ ذَهَبَ الى أَنَّهُ قياسٌ ، ومنهم مَنْ ذَهَبَ الى أَنَّهُ سماعٌ ، فيتوقفُ فيه
على ما سَمِعَ من العربِ " ٣ " ولا يتعدى الى غيره بالقياس على ما سَمِعَ من العربِ
ولم يذكره " ٤ " أبو القاسم هنا ←

١- انظر ما سَأَلْتَهُ ص ٤

(٣) نظر الجمل ٣٠٦ ، الايضاح ١/ ١٩٣ .

(٣) قال الفارسى فى الايضاح ١/ ١٩٥ : « قال أبو الحسن : قومٌ ممن
النحويين يقيسون هذا فى كل شىء ، وقوم يقصرونه على ما سَمِعَ مِنْهُ »
وقسوى هذا القول الثانى " وانظر الكافى ٢/ ص ٥٨ - ٥٩ .

(٤) فى الاصل كُرِّرَتِ العبارة (ولا يتعدى - ما سَمِعَ) .

وذكره في النصف الثاني " ١ " ، لأن الأفعال لا تلزم أن تتعدى إليها وقد يكون مذهبه أنه يحفظ ولا يقاس عليه .

الخامس : المفعول من أجله : وهو علة الفعل ، وله شروط على حسب ما يتبين ، ولم يذكره أبو القاسم هنا ، لأنه ليس كل ما هو علة الفعل يكون منصوباً ، وكل ما هو علة الفعل يستعمل بحرف الجر .

فحرف الجر هو الأصل في المفعول من أجله ، فلذلك لم يذكره هنا ، وقد ذكره في النصف الثاني " ٢ " وهناك يتبين مستوفى .

والذي ينتصب على التشبيه بالمفعول فيه الحال ، والذي ينتصب على التشبيه بالمفعول معه الإستثناء ، والذي ينتصب على التشبيه بالمفعول به خبر كان ، وخبر ما ، واسم إن ، ومفعولى ظننت ، وقد تقدم الكلام فيها " ٣ " ، واسم لا فيمن شبهها بإن ، وهو الأكثر ، وخبر لا فيمن شبهها بليس والتمييز الذى يعمل فيه الفعل ، وهو تمييز الفاعل على حسب ما يتبين بعد فالذى ذكره في هذا الباب : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، وما شابه بالمفعول فيه ، وهو الحال ، لأن كل فعل يتعدى إليها ، وإن لم يذكر غيرها من المفعولات ، ولا ما شبه بالمفعول به ، ولا ما شبه بالمفعول معه ، لأنها لا يتعدى إليها كل فعل .

قوله : (اعلم أن كل فعل متعدياً كان أو غير متعدٍ فإنه يتعدى الى أربعة ^{والظرف من الزمان} اشياء ، وهي المصدر ، والظرف من المكان ، والحال) " ٥ " لم يقل إنه لا يتعدى الى غيرها ، فيعترض عليه بالمفعول معه وغيره مما ذكرته وقد بينت لم خص هذه الأربعة بالذكر ، لأن كل فعل لابد أن يتعدى إليها بنفسه ، وما عداها قد يتعدى إليها وقد لا يتعدى .

(١) الجمل ص ٣٠٦

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠٩

(٣) انظر ما تقدم ص

(٤) من الأصل : « وإن لم »

(٥) الجمل ص ٤٤

قوله : (فَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَهُوَ الْفِعْلُ) " ١ " .

يريد الاسم المأخوذ منه الفعل ، كما تقول : تراب الآنية ، وذهب السوار ، وفضه الخلال ، وقد تقدم هذا في أول الكتاب مستوفى " ٢ " .

قوله : (وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ) " ٣ " .

توكيد وبيان . اعلم أن الفعل إنما يتعدى إلى المصدر ، لدلالته عليه بحروفه ، فالقياس ألا يتعدى إلا إلى البهيم ، وذلك نحو : قام قياماً ، وقعد قعوداً ، لأنه الذي يقتضيه ، ويدل عليه بحروفه لكن العرب اتسعت ، فعدته إلى ما كان مختصاً منه ، لاندرج المختص تحت البهيم ، فتقول : ضربت ضرباً شديداً ، وضربت ضربتين ولأنك إذا قلت : ضربت ضرباً ، فلا بد أن يكون هذا الضرب على صفة ، فيتقدير أن يكون شديداً فقد تعدى إلى الشديد حين قلت : ضربت ضرباً ، فلما تعدى إليه على هذا الوجه تعدى إليه مبيئاً ، وكذلك أيضاً إذا قلت : ضربت ضرباً فمعلوم أن الواقع من الضرب له عدد فيتقدير أن يكون ضربتين ، فكانك حين قلت : ضربت ضرباً

قلت : ضربت ضربتين ، وقالوا : ضربت ثلاث ضربات .

ولما كان القهقري اسماً للرجوع الذي على صفة قالوا : رجعت القهقري ، وقعدت

القرقضاء " ٤ " ، تزيد القعود الذي على صفة كذا .

(١) الجمل ص ٤٤ .

(٢) انظر ما تقدم ص .

(٣) الجمل ص ٤٤ .

(٤) انظر الكتاب ١ / ٣٥ ، الايضاح ١ / ١٦٨ ، الكافي ٢ / ص ٥ .

٩٨ رَقَالُوا : ضَرْبُهُ سَوَطًا ١* ، فَسَوَطٌ اسْمٌ وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ // وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ سَبْحَانَكَ

: (لَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا) ٢* تَأْوِيلُهُ : ضَرَارًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ،

فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْمَصَادِرَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : الْمُبْهَمُ •

الثَّانِي : الْمُخْتَصُّ • وَهُوَ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْمُخْتَصُّ بِالنَّوْعِ • الثَّانِي :

الْمُخْتَصُّ بِالْعَدَدِ • فَمِثَالُ النَّوْعِ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا • وَمِثَالُ الْعَدَدِ قَوْلُكَ

ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَيْنِ •

الثَّلَاثُ : مَا كَانَ نَوْعًا مِنْهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : رَجَعَ الْقَهْقَرَى ، وَقَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ •

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ اسْمًا وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، نَوْقَوْلُهُ : (لَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا) ، وَمِنْ

هَذَا النَّوْعِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَخَدُّهُ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتَهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلَاثَتَهُمْ ، فَهَذِهِ

وَمَا أَشْبَهَهَا إِنَّمَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ الْمَصَادِرِ •

وَكَذَلِكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ طَرًّا إِلَّا أَنْ هَذِهِ أَسْمَاءٌ أُضِعَّتْ مَوْضِعَ الْمَصَادِرِ الْمَوْضُوعَةِ مَوْضِعَ

الْأَحْوَالِ •

وهذه المصادرُ بالنسبة إلى الفعلِ العاملِ فيها على ثلاثة أقسامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ظَاهِرًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ ضَرَبْتُ ضَرْبًا •

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ قَدْ نَابَ مَنَابَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا •

(١) انظر هـ مع الهوامع ٣ / ١٠٣ •

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٤ ، وترك المصنف الفاء من قوله جل شأنه - (فلن يضرهم)

ومثل هذا يرد عند الأقدمين كما ذكر الأستاذ / عبد السلام هارون قسى

: تحقيق النصوص ونشرها ص ٥١ - ٥٢ •

تريد : اضرب زيداً ، ونحو قولك : زيدٌ منطلقٌ ظناً ، ولا يظهرُ الفعلُ ، ومنه ما يحوزُ
إظهاره ، وذلك نحو قوله : أتيتُه ركضاً ، ويجوز : أتيتُه أركضُ ركضاً .

الثالث : أن يكونَ الفعلُ محذوفاً دلَّ عليه ما تقدّم من الكلام ، وذلك نحو قوله
سبحانه : ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ ١ ، لأنَّ قبله : ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهى
تمرّ مرّ السحاب﴾ ٢ فهذا يدلُّ على الصنع العجيب ، فأكدّه بقوله سبحانه :
﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾ وهذا النوع كثيرٌ فى القرآن .

قوله : (وهو منصوبٌ أبداً اذا أطلقتَ الفعلُ عليه فى موضعه) " ٣ " .

يَحْتَمِلُ هذا اللفظ عندى وجهين :

أحدُهما : أن يريدَ اذا جئت به بشروطه ، وهو أن تأتى به ^{بعد} فعله المأخوذ منه ،
نحو : ضربتُ ضرباً ، وقمتُ قياماً ، فان جئت به بعد غير فعله المأخوذ منه ، كان
بمنزلة الأسماء ، فيرفع إن كان فاعلاً ، ويُصَبُّ إن كان مفعولاً ، ويُخَفَضُ إن دخلَ عليه
حرفُ جرٍّ ، نحو قولك : أعجبنى جلوسك ، فيرتفع الجلوس هنا بأعجبنى ، كما
يرتفع به ما ليس مصدرًا ، نحو قولك : أعجبنى زيدٌ ، فالجلوس هنا وإن كان مصدرًا ،
أُسندَ الفعل اليه كما يُسندُ إلى غير المصدر ، وكذلك تقول : كرهتُ جلوسك ، كما
تقول كرهتُ زيداً ،

(١) سورة النحل آية ٨٨ .

(٢) الجمل ص ٤٤ .

وتقول : عجبتُ من جلوسك كما تقول : عجبتُ من زيدٍ ، فهذا معنى قوله : (فإن تَقَلَّتْهُ
 عنه كان كسائر الاسماء) " ١ " أي لم تأتِ به بعد فعله ، ويريد بقوله : (عنه) أي -
 من الموضع الذي يكون فيه مفعولاً مطلقاً .

الثاني : أن يريد بقوله : " إذا أَطْلَعْتَ الفَعْلَ عليه " أنك إذا قلت : الضربُ ،
 فيدلُّ على هذا الحدِّثِ المخصوصِ ، للدلالة عليه وإبانته . وَضِعَ كما وَضِعَ رَجُلٌ عَلَى
 الذِّكْرِ مِنَ الْإِنْسِ ، وإذا قلت : ضربتُ ضرباً ، فلم يفهم من ضربٍ ، وإن كان منصوباً
 بالفعل ، شئٌ زائدٌ على ما يدلُّ عليه الفعلُ ، بخلاف قولك : أُعْجِنِي الضَّرْبُ ،
 فالضرب هنا يفهم منه أنه الذي أوقع الإعجاب ، وكذلك : كَرِهتُ لَهَا جُلُوسَكَ ،
 كما يفهم من قولك : ضربتُ رجلاً أنتَ الرجلُ لَهَا وَضَعَهُ بِهِ الضَّرْبُ ،
 وكلاهما عندي يصلحُ أن يُرِيدَهُ أَبُو الطَّاسِمِ ،
 قوله : (والمصدرُ مَوْحِدٌ أَبْدَأُ)^(٢)

(١) الجمل ص ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٥ .

أَعْلَمَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمُ جِنْسٍ ، وَأَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ تَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ
بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَهَا وَضِعَتْ ، وَإِنَّمَا يُشْتَقُّ وَيُجْمَعُ مَا يَقَعُ بِوَضْعِهِ لِلوَاحِدِ ، فَإِذَا
أُرِدَتْ اثْنَيْنِ مِنْ ذَلِكَ الْوَاحِدِ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُكْرَرَهُ وَتَأْتِيَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، لَكِنَّ
الْعَرَبَ اخْتَصَرَتْ وَقَالَتْ : رَجُلَانِ ، عَلَى حَسَبِ مَا تَبَيَّنَ فِي بَابِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ (١) .

وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي تَثْنِيَةِ اسْمِ الْجِنْسِ ، إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ فَمِنْهُمْ
مَنْ زَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَقُّ وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَيُوبَةَ ، لِأَنَّ
قَالَ فِي بَابِ جَمْعِ الْجَمْعِ : " وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ
كَالْحُلُومِ وَالْأَشْفَالِ " (٢) وَأَبُو عَلِيٍّ أَتَى بِهَذَا اللَّفْظِ (٣) .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يُشْتَقُّ وَيُجْمَعُ (٤) ، فَيُقَالُ تَعْرَانِ وَعَسَلَانِ ، إِذَا أُرِيدَ
نَوْعَيْنِ مِنَ التَّعْرِ وَمِنَ الْعَسَلِ وَكَمَا يُقَالُ : جَمَالَانِ إِذَا أُرِيدَ قَطِيعَيْنِ وَإِبِلَانِ ،
إِذَا أُرِيدَ قَطِيعَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ لَا يُشْتَقُّ ، فَإِنَّمَا يَرِيدُ سَيُوبَةَ : لَيْسَ كُلُّ
جَمْعٍ يُجْمَعُ إِرَادَةً لِلتَّكْثِيرِ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ إِرَادَةً لِلتَّكْثِيرِ فَتَقُولُ : لِفُلَانٍ
حُلُومٌ ، عَلَى مَعْنَى تَكْثِيرِ الْفِعْلِ . قَالَ :

٨٨ - هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِيٍّ وَتَضْرِبُ سِي (٥)

// وَظَاهِرٌ كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ أَنَّهُ يُشْتَقُّ وَيُجْمَعُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ ، وَكَانَ
الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَقُّ وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ (٦) لِأَنَّهُ كَمَا لَا يُشْتَقُّ

- (١) انظر ص
(٢) الكتاب ٦١٩/٣ وعبارته : " وأعلم أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل
مصدر يجمع كالاشغال والعقول والحلوم والالباب " .
(٣) انظر التكملة ل ٥٠ .
(٤) نسبة السيوطي في همع لهوامع ٦ / ٢٣ إلى المبرد والرماني .
(٥) البيت لجريرو ديوانه ١ / ٢٨ ، اللسان " حلم " وانظره في التكملة لابي
على الفارسي ل ٥٠ والمصباح ٢ / ل ٦٩ .
(٦) انظر التصريح ١ / ٣٢٩ .

ولا يجمع إذا تعددت آحاده ، فلا يُشنى ولا يجمع إذا تعددت أنواعه ، لأن اسم الجنس يقع على النوع الواحد وعلى النوعين وعلى أكثر من ذلك ، كما يقع على الواحد والاثنين والجميع . وهذا الذى ذهب إليه الأستبان أبو على ظاهر ، والله أعلم ، وهو الأحوط فى الصنعة ، والأيقول العربى شيئاً لم يقله ، ويدعى أنه من كلامه .

قوله : (إِمَّا أَنْ تَدْخَلَ عَلَيْهِ الْهَاءُ) (١) .

يريد تاء التانيث التى تنقلب هاء فى الوقف . وليس فى كلام العرب ما آخره تاء ، فإذا وقعت عليها انقلبت هاء ، إلا التاء التى تلحق الأسماء ، وليس يجمع مؤنث سالم . ومذهب البصريين أنها تاء وأبدلت فى الوقف هاء ، وذهب الكوفيون إلى أنها هاء غيرت فى الوصل (٢) ، واستبدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بأدلة ثلاثة :

أحدها : أنا وجدنا العرب تَوَثَّتْ بِالتَّاءِ ، ولم نجد لها تَوَثَّتْ بالهاء فقالوا : قامت هند ، وذهبت فاطمة ، وأما قولهم : هذه ، فالهاء بدل من الياء ، والأصل هذى ثم أبدل من الياء هاء .

الثانى : أنا وجدنا الوقف يُغَيَّرُ ، ولم نجد الوصل يُغَيَّرُ ، قالوا : أفعى فإذا وقفوا قالوا : أفعو وأفعى . (٣)

الثالث : أنا وجدنا من العرب من يُبَيِّنُهَا فى الوقف تاءً . وقد نزل بذلك القرآن ، ولا خلاف أنها تاء فى لغة هؤلاء ، ولم نجد أحداً ممن العرب يجعلها هاءً ، الوصل ، فهذه الأدلة الثلاثة تدل على أنها تاء وغيرت فى الوصل . وسيأتى الكلام فى هذا فى موضعه .

قوله : (فَيَصِيرُ مَحْدُوداً) .

-
- (١) الجمل ص ٤٥ .
 (٢) مغنى اللبيب ص ٤٥٥ ، وانظر الكتاب ١/١٦٦ ، شرح المفصل ٨١/٩ ، صرف المبانى ص ٤٠٤ .
 (٣) انظر ما تقدم ص

يُرِيدُ أَنَّ الضَّرْبَ يَقَعُ عَلَى الثَّقِيلِ وَالكَثِيرِ مِنْ جِنْسِهِ ، فَإِذَا قَالُوا : ضَرَبَهُ
اِخْتَصَّ بِالْوَاحِدَةِ مِنَ الضَّرْبِ وَصَارَ مَحْدُودًا ، أَيْ مَنُوعًا أَنْ يَقَعَ عَلَى أَكْثَرِ مَن
الوَاحِدَةِ .

قوله : (فيضارعُ المفعولُ به) (١)

يُرِيدُ أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا اشْتَقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، وَهُوَ
اسْمُ الْجِنْسِ ، فِقْيَاسُهُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْمُخْتَصِّ ، لَكِنْ تَعَدَّى إِلَى
الْمُخْتَصِّ لَمَّا ذَكَرْتُهُ مِنْ اِنْدِرَاجِ الْخَاصِّ تَحْتَ الْعَامِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ كَأَنَّهُ تَعَدَّى
إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِذْ تَعَدَّى إِلَى مَا لَا يَقْتَضِيهِ بِلَفْظِهِ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ
وَلَا يَقْتَضِيهِ بِلَفْظِهِ ، فَنَقُولُ : إِنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا دَخَلَتْهُ التَّاءُ يَجِبُ أَنْ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ
لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : دَلَالَتُهُ عَلَى الْوَاحِدِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ كَرَجَلٍ وَفَرَسٍ وَتَمْرَةٍ فَكَمَا يُثَنَّى
هَذَا كَلِمَةٌ يُثَنَّى الْمَصْدَرُ الْمَحْدُودُ . الْآخَرُ : أَنَّهُ إِذَا لَحِقَتْهُ التَّاءُ صَارَ شَبِيهًا
بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ رَجُلَيْنِ . وَالْعِلَّةُ الْأُولَى
أَقْوَى وَهِيَ كَوْنُهُ مَحْدُودًا وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَ (٢) أَبُو الْقَاسِمِ .

قوله : (أَوْتَخْتَلِفُ أَنْوَاعُهُ) (٣)

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا اِخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ ، فَقَدْ اِخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي تَشْنِيثِهِ
وَجَمْعِهِ : فَمِنْهُمْ مَنْ نَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ قِيَاسًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَهَبَ إِلَى أَنَّهُ
يُثَنَّى وَيُجْمَعُ سَمَاعًا (٤) ، وَسَيَعُودُ الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي الْجَمْعِ .

وقوله : (نَحْوُ الْحُلُومِ وَالْأَشْفَالِ) (٥) .

يُرِيدُ بِالْحُلُومِ الْعُقُولَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ

* هَلْ مِنْ حُلُومٍ . . . * [٨٨]

(١) الْجَمَلُ ص ٤٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : " قَدْ مَهَا " .

(٣) الْجَمَلُ ص ٤٥ .

(٤) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ ص

(٥) الْجَمَلُ ص ٤٥ .

وَأَمَّا الْأَشْفَالُ فِيهِ إِشْكَالٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لِي أَشْفَالٌ ، إِنَّمَا
 مَعْنَاهُ : لِي أَشْيَاءٌ تُشْفَلُنِي ، فَلَيْسَ الْأَشْفَالُ هُنَا بِمَصْدَرٍ وَإِنَّمَا هِيَ جَمْعُ شُفْلٍ
 وَالشُّفْلُ هُنَا يِرَادُ بِهِ الشَّاعِلُ (١) بِمَنْزِلَةِ عَدَلٍ وَرِضَا ، إِلَّا أَنَّ الْمَصَابِرَ إِذَا وُصِفَ
 بِهَا فَالْقِيَاسُ فِيهَا إِلَّا تَثْنِي وَلَا تَجْمَعُ ، فَتَقُولُ : هُمَا عَدَلٌ ، وَهُمَا
 رِضَا وَهُمَا رِضَا ، فَيَقُولُ إِنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَثْنِي وَلَا يُجْمَعُ وَإِنْ وُصِفَ بِهِ ، إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ
 أَنْوَاعُهُ مَوْصُوفًا بِهِ ، وَعَلَى أَصْلِهِ يَثْنِي وَيُجْمَعُ ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ قِيَاسٌ ، وَقَدْ
 ذَكَرْتُ أَنَّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، وَقَالَ شُعَلْبُ فِي بَابِ مَا جَاءَ وَصْفًا مِنَ الْمَصَادِرِ ، تَقُولُ :
 هُوَ خَصَمٌ ، وَهِيَ خَصَمٌ (٢) ، وَإِنْ شَعْتَ ثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ ، فَظَاهِرٌ كَلَامِهِ كَظَاهِرِ
 كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ .

قوله : (وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَصْدَرِ وَتَأْخِيرُهُ وَتَوْسِيطُهُ) (٣)

يقول : إِنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ ، تَصَرَّفَ فِي مَعْمُولِهِ ، وَكُلُّ فِعْلٍ
 نَصَبَ مَصْدَرًا فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ فِي نَفْسِهِ ، لِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَصَرِّفِ مِنَ الْأَفْعَالِ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ
 إِلَّا لَفْظٌ وَاحِدٌ ، وَهِيَ عَسَى وَنِعَمٌ وَيَسَّسَ وَفَعَلَ التَّعَجُّبُ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا لَيْسَ لَهَا
 مَصَادِرٌ ، وَمَاعِدَاهَا مُتَصَرِّفٌ . فَكُلُّ فِعْلٍ لَهُ مَصْدَرٌ فَهُوَ مُتَصَرِّفٌ ، فَيَلْزَمُ عَنْ هَذَا
 أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ نَصَبَ مَصْدَرًا // عَلُوُّ أَنَّ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُتَصَرِّفٌ فِي نَفْسِهِ فَيَتَصَرَّفُ فِي
 مَعْمُولَاتِهِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مَا لَمْ يَطْرَأَ مَا يَمْنَعُ عَنْ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَاضِرْبَةٌ
 زِيدًا إِلَّا ضَرْبًا شَدِيدًا ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ لِمَكَانِ إِلَّا ، وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ
 مَاضِرْبَةٌ إِلَّا زِيدًا ، فَإِذَا صَحَّ لَكَ فِي الْفِعْلِ أَنَّ مَا يَتَصَرَّفُ مِنَ الْأَفْعَالِ فِي نَفْسِهِ
 يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ
 تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ يُشْتَرَطُ أَيْضًا فِي تَصَرُّفِهِ فِي مَعْمُولَاتِهِ بِالتَّقْدِيمِ
 وَالتَّأْخِيرِ أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا فِي نَفْسِهِ ، فَإِنَّ وَأَخْوَاتِهَا لَا تَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولَاتِهَا ، لِأَنَّهَا

(١) انظر نتائج الفكر ص ٦٩

(٢) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٤١

(٣) الجمل ص ٤٥

غير متصرفة في نفسها ، وكان وأخواتها تتصرف في معمولاتها لأنها تتصرف في نفسها وسيتبين هذا بعد .

قوله : (وأما الظروف من الزمان) (١)

أعلم أن الفعل طالب الزمان بحرف الجر ، فإذا قلت : جلست يوم الخميس ، فيوم الخميس وعاء للجلوس ، لأنه وقع فيه ، وهو عليه محتوٍ كاحتواء الوعاء على الموعى ، لكن العرب اسقطت حرف الجر منه إذا كان ظاهراً ، فإن كان مضمراً استعمل بحرف الجر على الأصل ، لأن المضمرة قد يراد الشيء إلى أصله ، وهذا من تلك المواضع وإنما اسقطت العرب من الظرف حرف الجر ، وكان ذلك قياساً مستمراً فيه ، لأن الفعل يطلب الزمان بينيته ، كما يطلب الحدت بحروفه وهو يتعدى إلى المصدر بنفسه وينصبه ، فأرادوا أن يكون تعدى الفعل إلى الزمان كتعدى الفعل إلى المصدر لاشتراكهما في اقتضاء الفعل لهما ، فنصب الزمان فقالوا : جلست يوم الخميس ، والأصل : جلست في يوم الخميس ، ولم يفعلوا هذا إلا في المظهر لما ذكرت لك ، وإذا قلت : جلست في يوم الخميس فليس بظرف لأنه جارٍ على حد مجيء (يزيد) في قولك : مسرت يزيد ، ونحو قولك : مشيت إلى عمرو وجئت من عمرو ، وذلك أن الفعل يطلب كل واحدٍ بحرف ، ولا يصل إليه بنفسه فهو في موضع نصب ، منع من ظهور النصب ظهور عمل حرف الجر . وإذا قلت : جلست يوم الخميس فليس بمنزلة قولك : ذهبت الشام ، ولا بمنزلة قول الشاعر :

٨٩ - * آليت حبَّ العراق الدهر أطعمه . (٢)

(١) الجمل ص ٤٥ .

(٢) البيت للمتلمس (جرير بن عبد المسيح الضبعي / شاعر جاهلي ، وهو خال

الاعشى) . وتامه :

* والحب يأكله في القرية السوس *

انظر البيت في ديوانه ص ٩٥ ، الكتاب ٣٨/١ ، الافصح للفارسي ،

ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، البيان في غريب اعراب

القران ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، الجني الداني ص ٤٧٣ ، مغني اللبيب

ص ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، شرح شواهد ص ٢٩٤/١ ، التصريح

٠٣١٢/١

عَلَى مَذْهَبِ سَيُوه ، لِأَنَّ زَهَبْتُ الشَّامَ أَصْلُهُ : أَتَيْتُ إِلَى الشَّامِ ، وَآلِيَتَ حَبَّ
العِرَاقِ أَصْلُهُ : آلَيْتَ عَلَى حَبِّ العِرَاقِ (١) فَاسْقَطُوا حَرْفَ الجَرِّ اتِّسَاعاً فَظَهَرَ
عَمَلُ نَصْبِ الفِعْلِ الذِّي كَانَ أَزَالَ عَمَلُ الحَرْفِ .

وَإِنَّمَا نَصِبَ يَوْمَ الخَمِيسِ فِي قَوْلِكَ : جَلَسْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ ، لِأَنَّهُ شِبْهُ
بِالمَصْدَرِ ، فَاسْقَطِ حَرْفَ الجَرِّ فَوَصِلْ إِلَيْهِ كَوَصُولِهِ إِلَى المَصْدَرِ عَلَى أَنَّهُ مَقْتَضٍ لِسِهِ ،
فِي نَصْبِهِ كَمَا يُنْصَبُ المَصْدَرُ المَقْتَضَى لِلْفِعْلِ : فَتَفْطَنَنَّ لِهَذَا فَإِنَّهُ الأَصْلُ السَّيِّئُ
يَرْجِعُ إِلَيْهِ نَصْبُ الظَّرْفِ .

وَلَمَّا كَانَ هَذَا النِّصْبُ مَخَالِفاً لِنَصْبِ جَمِيعِ مَا اسْقَطَ مِنْهُ حَرْفُ الجَرِّ خَالَفُوا
بَيْنَ اسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ وَإِثْبَاتِهِ هُنَا فِي بَعْضِ الكَلِمِ ، لِيَدُلُّوا عَلَى ذَلِكَ فَقَالُوا : جَلَسْتُ
فِي وَسَطِ الدَّارِ فَإِذَا اسْقَطُوا حَرْفَ الجَرِّ قَالُوا : جَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ (٢) ، فَسَكَنُوا
السَّيْنِ ، لِيَصِيرَ كَأَنَّهُ نَوْعٌ آخِرٌ ، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِمَا اسْقَطَ مِنْهُ حَرْفَ الجَرِّ غَيْرَ
هَذَا .

فَطَرَفُ الزَّمَانِ : هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ المَنْصُوبُ المَقْدَرُ بِغِي ، ثُمَّ إِنَّ العَرَبَ قَسَدُوا
تَنْصِبُ الظَّرْفِ نَصْبَ المَفْعُولِ بِهِ ، فَتَشَبَّهُ جَلَسْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ بِقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً
لِأَنَّ زَيْداً اسْمٌ مَنْصُوبٌ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ ، يَطْلُبُهُ الفِعْلُ بِحَرْفٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ
المَعْنَى : أَوْقَعْتُ الضَّرْبَ بِزَيْدٍ وَأَنَّ زَيْداً لَيْسَ مَفْعُولَكَ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فَعْلُكَ بِهِ ، وَقَوْلُكَ
جَلَسْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ ، يَوْمَ الخَمِيسِ اسْمٌ مَنْصُوبٌ جَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ ، وَالفِعْلُ
يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ المَعْنَى بِحَرْفِ الجَرِّ وَالتَّقْدِيرُ : أَوْقَعْتُ جُلُوسِي فِي يَوْمِ الخَمِيسِ ،
وَقَدْ كَانَ نَصْبُهُ بِالتَّشْبِيهِ بِالمَصْدَرِ مِنَ الجِهَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمَا ، وَهَذَا تَشْبِيهٌُ بِالمَفْعُولِ
بِهِ ، فَتَارَةً تَنْصِبُ العَرَبُ يَوْمَ الخَمِيسِ مِنْ قَوْلِكَ : جَلَسْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ عَلَى التَّشْبِيهِ

(١) الكِتَابُ ١/٣٨٠ .

(٢) انظُرِ المَصْدَرَ نَفْسَهُ ١/٤١١ ، المَقْتَضِ ٤/٣٤١ - ٣٤٢ ، هَمْسَعُ

الهِوَامِعِ ٣/١٥٧ ، وَفِي اللِّسَانِ " وَسَطٌ " : " . . . وَكُلُّ مَوْضِعٍ صَليحٍ

فِيهِ بَيْنَ فَهُوَ وَسَطٌ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ بَيْنَ فَهُوَ وَسَطٌ بِالتَّحْرِيكِ . . . " .

بالمصدر ، وتارةً تنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإذا نصب على التشبيه بالمصدر وبالجمل سُمِّيَ ظرفاً ، وإذا نصب على التشبيه بالمفعول به ، لم يُسَمَّ ظرفاً وسُمِّيَ مفعولاً به . فإن قلت : فمن أين فهم أن العرب تنصب يوم الخميس على وجهين : قلت : فهم ذلك من ثلاثة مواضع :

١٠١

أحدها : الاضمار ، فإذا أضمر يوم الخميس من قولك : جلست يوم الخميس ، وهو منصوب على الظرف عاد إليه حرف الجر ، فقلت : يوم الخميس جلست فيه ، وإذا أضمر وهو منصوب على أنه مفعول به قلت : يوم الخميس جلسته ، أنشد سيويه :

٩٠ - * وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سَلِيمًا وَعَامرًا * (١)

وهذا عندهم قليل ، والأكثر : شهدنا فيه ويقولها من يقول : جلست يوم الخميس وينصب يوم الخميس ، فعلم بهذا أن النصب على وجهين ، إذ لو كان على وجه واحد لكان من يقول : جلست يوم الخميس لا يقول إلا : يوم الخميس جلسته .

الثاني : أن العرب تقول : هذا ضارب يوم الخميس بتتوين ضارب ، ونصب يوم الخميس وسُمِّيَ من العرب : هذا ضارب يوم الخميس ، بالإضافة ، أنشد سيويه :

٩١ - * طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلُ * (٢)

- (١) الشاهد لرجل من بني عامر ، وتماهه :
* قليل سوى الطعن النهار نوافله *
انظر الكتاب ١/١٧٨ ، المقتضب ٣/١٠٥ ، أمالي ابن الشجري ١/٦
شرح المفصل ٢/٤٥ ، ٤٦ ، المغرب ١/١٤٧ ، توضيح المقاصد
٢/٤٨ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٤ .
- (٢) الشاهد لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ من أرجوزة مطلعها :
قالت سليمة لست بالحادي المدل
انظر الأرجوزة قسي ديوان الشماخ ص ٣٨٩ ، والشاهد في حواشي
ص ٣٠٩ ، وانظر الكتاب ١/١٧٧ ، معاني القرآن ٢/٢٨٠ ، مجالس
ثعلب ١/١٢٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠ ، شرح المفصل ٢/٤٦ ،
وخزانة الادب ٣/٤٧٤ .

بنصب زاء وإضافة طَبَّاحٍ إلى ساعات ، وإضافة لَاتَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ التَّشْبِيهِ
بالمفعول به ، لأنَّ الظَّرْفَ في تقدير حرف الجرِّ ونيته تمنع من الإضافة (١) على
حَسَبِهَا يمنع (٢) من الإضافة ملفوظاً به .

الثالث : أن العرب تقول : جَلَسَ (٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، برفع يوم ، وهذا
البناء لم يَنْبِئِهِ الْعَرَبُ إِلَّا لِلْمَفْعُولِ بِهِ . فلو (٤) لم تَنْصِبْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى التَّشْبِيهِ
بالمفعول به على جهة الاتِّسَاعِ مَا بَيَّنَّ الْفِعْلُ لَهُ ، وَلَا ارْتَفَعَ بِهِ .

فهذه أدلة ثلاثة (٥) فتفتنُّ لها ، ولا أعلم خلافاً عند النحويين فسي
الاستدلال بها على صحة أن النَّصْبَ عَلَى وَجْهَيْنِ عَلَى حَسَبِهَا أَعْلَمْتُكَ .

وكما نَصِبَ الظَّرْفُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْإِتِّسَاعِ ، نَصِبَ الْمَصْدَرُ
أَيْضاً نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى جِهَةِ الْإِتِّسَاعِ ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَبَيِّنِ الْفِعْلُ لَهُ ، وَهَمَّ
قَدْ قَالُوا : ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وَسِيرَ سَيْرٌ كَثِيرٌ ، وَسَيَّبَتَيْنِ هَذَا مَكْمَلًا فِي بَابِ
مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ (٦) .

قوله : (وَذَاتَ مَرَّةٍ) (٧)

(١) انظر الايضاح ١٨٤/١ ، وقال الرعيني في شرح ألفية ابن معطي
٢/٧ ل : " وفي هذا الدليل وإن كان لأبي علي الفارسي نظر ، لأنَّ
وجدنا حرف الجر المقدر لا يمنع من الإضافة في كل إضافة سوى باب
الحسن الوجه ألا ترى أن قولك : غلام زيد على تقدير اللام ، وثوب خز على
تقدير من ، ولم يمنع ذلك من الإضافة ، ولا سيما على مذهب من يقول : إنَّ
خفي المضاف إليه بالحرف المقدر " .

(٢) في الاصل : " تمنع " بالمشناة الفوقية قبل الميم .

(٣) في الاصل : " جلست " .

(٤) في الاصل : " فلم " .

(٥) انظر شرح الفية ابن معطي للرعيني ٢/٧ ل .

(٦) انظر ماسياتي ص

(٧) الجمل ص ٤٥ .

أعلم أن ذات مرة ذنا صباح وذنا مساء ، فإنها لا تتصرف عند جمهور العرب ، لاتقول : إن ذنا صباح مشيت فيه ، وكذلك ذات مرة إلا حثعما ، فإنهم يصرفون ذات مرة ذنا صباح . قال رجل منهم :

٩٢ - * عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ * (١)

بخلاف ذات اليمين وذات الشمال فإنهما يتصرفان . وإنما لم يتصرفا لأنك إذا قلت : مشيت ذنا صباح ، فالمعنى بلاشك : مشيت صباحاً ، والكوفيون الذين يذهبون إلى زيادة الأسماء يقولون هنا : إن (ذنا) زائدة ، وكذلك يقولون في (ذات) وأما البصريون فيتأولون (ذنا صباح) على أن صباحاً هنا بمنزلة ضياء ، وكأن المعنى : وقتٌ ذو ضياء ، وكيفما أخذ الأمر ففيه خروج عن الأصل ، وعدول باللفظة عن طريقتهما ، فلم تتصرفا لذلك ، والزيادة شىء لا ينبغى أن يؤخذ بها في الأسماء ، وإنما الزيادة في الحروف ، وفيها تثبت ، فلا ينبغى أن تتعدى إلى الأسماء والأفعال ، لأن الحرف أضعف الكلم ، فلا يجب كل ما كان في الأضعف أن يفعل في الأقوى بالقياس عليه .

والأصل في الظروف أن تكون متصرفة توجد فاعلة ومفعولة على حسب ما توجد عليه الأسماء كلها وعدم التصرف فيها خروج عن القياس ، فيجب في الظرف

(١) تمامه :

* لامر مايسود من يسود *

وهو لانس بن مدرك . ويقال : مدركة - الخشمى (شاعر سيد فارس ، وهو قاتل السليك السعدى الفارمرالعداء المشهور وادرك أنس الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة . وانضم إلى على بن أبوطالب ، فقتل في إحدى المعارك / ترجمته في : المعمرين ص ٤٢ ، الشعر والشعراء ٣٧٥/١ ، الاصابة ٧٣/١ " ترجمة رقم ٢٨٠ " ، خزنة الادب ٤٧٧/١ - ٤٧٨ (٠) انظره في الكتاب ٢٢٧/١ ، شرح أبياته لابن السيرافى ٣٨٨/١ ، فرحة الاديب ص ٩١ - ٩٢ ، مجاز القرآن ٢/٢٠١ ، المقتضب ٣٤٥/٤ ، الخصائص ٣٢/٣ ، اصلاح الخلل ص ٣٥٠ ، أمالي ابن الشجرى ١٨٦/١ ، شرح المفصل ١٢/٣ ، المقرب ١٥٠/١ ، الجنى الدانى ص ٣٣٤ ، همع الهوامع ١٤٣/٣ ، خزنة الادب ٤٧٦/١ .

(٢) يريد ذات مرة ذنا صباح .

الذي لا يتصرف أن يسأل عن العلة التي منعت تصرفه . وكان أبو اسحاق بسن ملكون (١) يقول : [الأصل] (٢) في الظرف عدم التصرف ، ومتى وجد الظرف متصرفاً ، فيجب أن يسأل عن العلة التي أوجبت تصرفه ، وكان الأستاذ أبو علي يخالفه في ذلك ، والذي ذهب إليه الأستاذ أبو علي هو القياس (٣) ، لما ذكرته من أن الظروف أسماء فالقياس أن تأتي على حد الأسماء ، وترفع وتنصب وتخفف ولا تختص بعامل دون عامل ، وعدم التصرف إنما وجد في ثلاثة أبواب : في الظروف والمواد والنداء ، ولم يوجد عدم التصرف في غير هذه الثلاثة قليلاً ، وسأنتبه على ذلك القليل في موضعه .

قوله : (أسي) (٤)

سيأتى الكلام في (أسي) وأن العرب إذا استعملت الألف واللام أو مضافاً ، أعربتته ، فإن كان معرفةً بغير ألفٍ ولا مٍ أو إضافةً فأهل الحجاز بينونه على الكسر ، وينو تعميم ينظرون ، فإن كان موضع نصب أو خفض بغير مذٍ ومندٍ بنوها على الكسر ، ولحظوا ما لحظ أهل الحجاز في تضمينها الألف واللام ، وإن كانت في موضع رفعٍ أو خفضٍ بعد (٥) مذٍ أو مندٍ ، أجروها مجرى اسمٍ لا ينصرف ، على هذا جاء قول الشاعر :

// ٩٣ - لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَباً مَذٍ أَسَا * (٦)

١٠٢

(١) إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي / أخذ

عن أبي الحسن شريح وأخذ عنه ابن خروف والشلوبين - شيخ ابن أبي

الربيع - من مؤلفاته / إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج ،

ونكت على تبصره الصميري توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة / ترجمته

في بغية الوعاة ١ / ٤٣١ .

(٢) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذكر المؤلف مذهب ابن ملكون ومذهب الأستاذ أبي علي الشلوبين في

الكافي ٢ / ص ٣٣ - ٣٤ .

(٤) الجمل ص ٤٥ .

(٥) في الأصل " بغير " تحريف .

(٦) بعده : * عجائز مثل السعال حسا *

وهو من رجز لمجهول ونقل البغدادي في خزنة الأدب ٢٢٢ / ٣ عن =

هذا الذي ذكرته هو مذهب سيويه ، وهو مسطور في كتابه (١) ،
وسأتكلم على التعليل في موضعه .

قوله (وَبُعِيدَاتِ بَيْنِ) (٢)

يقال : لقيت زيدا بُعِيدَاتِ بَيْنِ ، أي لقيته وفارقته ، وكان بين
اللغامين فراق يسير ، والبيّن : الفراق ، وهذا التصغير بمعنى التقريب (٣) ،
وكذلك تصغير الظروف ، وأما جمعه بالألف والتاء فعلى غير قياس ، كما قالوا
حمامات وسرايات ، وإن كان الحمام مذكراً ، وسيأتى الكلام على أمثال هذا في
باب الجمع .

قوله : (وَغَدِ) (٤)

أعلم أنّ غداً أصله أن يقع على اليوم الذي بعد يومك ، متصلاً به ، وهو
ضدّ أمسٍ مبنية على حسبما ذكرته ، و (غَدٌ) (٥) معرفة . ويتسع في (غَدِ)
على حسبما اتسع في (أَمْسِ) ، فيقال لكلّ ما لم يقع ، وإن كان يقع في يومك (٦) ،
قال زهير :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي هُنَّ عِلْمِ مَا فِي غَدِ قَمِ ١٣
وَاللَّامُ مَحْدُوفٌ وَهُوَ وَأَوْ وَوَزْنُهُ فَعْلٌ ، يسكون العين ، والدليل على ذلك قول
الشاعر :

ابن المستوفى الأربلي قوله : " ووجدت هذه الأبيات الثانية في كتاب
تحوّ قديم للعجاج أبي رومية ، وأراه بعيداً من نمطه ، وليس موجوداً
في ديوان العجاج المطبوع . وانظره في الكتاب ٢٨٥/٣ ، نوادر أبي
زيد ص ٥٧ ، الجمل ص ٢٩١ ، شرحه لابن الضائع ٢/٢ ل ١٩٥ ،
شرح أبياته لابن سيده ل ١٤٢ ، الحلل ص ٣٥١ ، الفصول والجمل
ص ٢٢٠ ، الافصاح للفاروق ص ٢٣٧ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢ ٥٦٠ ،
شرح المفصل ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، المساعد ١/١ ٥٢٠ ، التصريح ٢/٢ ٢٢٦ ،
همع الهوامع ٣/٣ ١٨٩ .

- (١) الكتاب ٢٨٣/٣ - ٢٨٥ .
(٢) الجمل ص ٤٥ .
(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي للرحماني ٢/٢ ل ١٥ ، همع الهوامع ٣/٣ ١٤٠ .
(٤) الجمل ص ٤٥ .
(٥) في الأصل : " عن " تصحيف .
(٦) جاء في الأصل بعد "يومك" : "على حسبما اتسع في أمس" وهو تكرار .

٩٤ - وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالَّذِي يَارِ وَأَهْلَهَا بِهَا يَوْمَ حَلُوهَا وَغَدًا وَابْلَاقِ (١)

ولولم يكن معنا ما يدل على أن اللام واو ، لوجب أن يحكم على اللام بأنها واو ، لأن اللام محذوفة ، وأكثر ما وجد الحذف في لامة واو ، نحو : أخ وأب وحم وهن (٢) ، وقد جاء في لامة يا نحو : يد ودم ، لكن الأكثر ما ذكرته ولولم يكن معنا ما يدل على أن العين ساكنة لا ينبغي أن يحكم بذلك ، لأن الحركة لا تدعى إلا بدليل ، والأصل في الحرف السكون .

شمال : (إذا جئت به ظرفاً في موضعه بشروطه) (٤)

أى إذا جئت به على شروط الظرفية ، وهو (٥) : أن يكون الاسم ظاهراً

منصوباً على تقدير حرف الجر .

قوله : (واعلم أن سحر (٦) إذا أردته ليوم بعينه لم تصرفه ، فقلت : خرجت يوم الجمعة سحر غير منون ، وقدم أخوك يوم الجمعة سحر . فإن نكرته ولتهد من يوم بعينه صرفته كقولك : خرجت سحرًا ، ولقيت عبد الله سحرًا ، قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا آل لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ (٧) ، وكذلك غدوه ونكسره إن أردتها من يوم بعينه لم تصرفها ، وإن نكرتها صرفتها) (٨) .

-
- (١) البيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه . انظر ديوانه ص ١٦٩ ، الكتاب ٣/٣٥٨ ، التقية ص ٦٧٨ ، المنصف ١/٦٤ ، ٢/١٤٩ ، أمالي ابن الشجرى ٢٠/٣٥ ، شرح المنصف ٦/٤ ، خزنة الادب ٣/٣٤٨ ، وانظر في التهذيب ٨/١٧٠ ، اللسان " غدو " .
- (٢) انظر ما تقدم ص
- (٣) في الأصل : " لا ينبغي " .
- (٤) الجمل ص ٤٦ ، وليس في أى من نسخة الثلاث كلمة " بشروطه " .
- (٥) كذا في الأصل : " وهو " والوجه : " وهى " .
- (٦) في الجمل المطبوع : " سحرًا " وكذا في "س" وجاءت "سحر" في "ج" غير منومة كما أوردها المصنف .
- (٧) سورة القمر آية ٣٤ .
- (٨) الجمل ص ٤٦ .

اعلم أن "سَحْرًا" و "عُدْوَةً" و "عَشِيَّةً" إذا كُنَّ نَكَرَاتٍ أَوْ مَعْرِفَاتٍ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِضَافَاتٍ ، فَهِيَ مُتَصَرِّفَاتٌ مُنْصَرَفَاتٌ ، وَمَعْنَى التَّصَرُّفِ : أَنْ تُسْتَعْمَلَ
ظُرُوفًا وَغَيْرَ ظُرُوفٍ ، فَتَقُولُ : جِئْتُكَ فِي السَّحْرِ ، وَأَعْجِبُنِي السَّحْرَ الَّذِي رَأَيْتُكَ فِيهِ ،
وَكَذَلِكَ تَقُولُ : أَعْجَبْتَنِي الْعَشِيَّةَ الَّتِي رَأَيْتُكَ فِيهَا ، وَتَقُولُ : سَحَرْنَا مُبَارَكٌ .

فَإِنْ كَانَ سَحْرًا لِيَوْمٍ بَعِينِهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا مٌ ، فَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ
وَلَا مُنْصَرَفٍ ، مَنَعَهُ مِنَ الْإِنْصِرَافِ : الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ ، عُدْلٌ عَنِ طَرِيقَةِ قِيَاسِ
تَعْرِيفِهِ ، وَهِيَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ الْإِضَافَةُ إِلَى أَنْ جُعِلَ عَلَمًا لِهَذَا الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ ،
كَمَا جُعِلَ أَسْمَاءٌ عَلَمًا لِهَذَا السَّبِيحِ الْمَخْصُوصِ (١) . وَمَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ الْعَدْلُ (٢)
لِأَنَّ أَصْلَ الظُّرُوفِ أَنْ تَكُونَ مُتَصَرِّفَةً لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، فَحُكْمُهَا أَنْ تَجْرِيَ عَلَى حُكْمِ
الْأَسْمَاءِ ، تَرْفَعُ وَتَنْصَبُ وَتُخَفِّضُ ، وَمَتَى وَجَدْتَ الظُّرُوفَ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةً عَلِمْتَ أَنَّهَا
خَارِجَةٌ عَلَى أَصْلِهَا . فَسَبِيلُكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنِ الْعِلَّةِ الَّتِي أَخْرَجَتْهَا (٣) .

وَأَمَّا (عُدْوَةٌ) فَإِذَا كَانَتْ لِيَوْمٍ بَعِينِهِ فَهِيَ مُتَصَرِّفَةٌ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٍ ، وَمَنَعَهَا
مِنَ الْإِنْصِرَافِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ بِمَنْزِلَةِ أَسْمَاءٍ ، وَلَمْ تَكُنْ مَعْدُولَةً عَنِ الْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، وَلَا عَنِ الْإِضَافَةِ ، بَلْ جُعِلَتْ عَلَمًا ، وَلَيْسَ تَعْرِيفُ الْعِلْمِيَّةِ كَأَنَّهَا عَنِ
تَعْرِيفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلَا عَنِ تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ ، بَلْ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَصْلٌ
بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ (سَحْرٍ) وَعَلِمَ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ فَرَّقَتْ بَيْنَهُمَا بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ التَّصَرُّفِ .

(وَبُكْرَةٌ) حُكْمُهَا كَحُكْمِ عُدْوَةٍ (٤) ،

(١) الَّذِي هُوَ الْأَسَدُ .

(٢) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ، وَذَهَبَ السَّهَيْلِيُّ وَالشُّلُوبِيُّ الصَّغِيرُ إِلَى أَنَّهُ
مَعْرَبٌ مُصْرُوفٌ وَمَنَعُ تَنْوِينُهُ عِنْدَ السَّهَيْلِيِّ أَنَّ مَعْرِفَةَ بَتِيَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
أَوْ الْإِضَافَةِ ، وَعِنْدَ الشُّلُوبِيِّ أَنَّ عَلَى نِيَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَذَهَبَ ابْنُ
الطَّرَاوَةِ وَصَدْرُ الْفَاضِلِ الْخَوَارِزْمِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَعِلَّةُ بِنَائِهِ عِنْدَ ابْنِ
الطَّرَاوَةِ اضْطِرَابُهُ وَكَوْنُهُ لَا يَقَعُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَعِنْدَ الْخَوَارِزْمِيِّ
تَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا بَنَى أَمْسٌ لِتَضَمُّنِهِ ذَلِكَ / انْظُرِ الْكِتَابَ
٢٨٣/٣ - ٢٨٤ ، الْمُقْتَضِبُ ٣/٣٧٨ ، أَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢/٢٥٠ ،
نَتَائِجُ الْفِكْرِ ص ٣٧٥ ، التَّخْمِيرُ ١/٥٩ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/٤١ ، شَرْحُ الْكَافِيَةِ
لِلرُّضِيِّ ١/١٨٨ ، تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٤/١٥٧ ، شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى لِلرُّعَيْنِيِّ
ل ١٣ ، التَّصْرِيحُ ٢/٢٢٣-٢٢٤ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/٨٧ ، وَانْظُرِ ابْنَ
الطَّرَاوَةَ النَّحْوِيَّ ص ٣١٥ .

(٣) انْظُرْ ص ٣٦٤-٣٦٥

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣/٢٩٣ ، الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٥٤ ، نَتَائِجُ الْفِكْرِ ص ٣٨٠ .

وَأَمَّا (عَشِيَّةٌ) إِذَا كَانَتْ لِيَوْمٍ بَعِينَةٍ فَإِنَّهَا تَنْصَرِفُ : يَدْخُلُهَا التَّنْوِينُ ،
 وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرِ (١) ، وَلَا تَنْصَرِفُ ، أَيْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا ، وَمَنْعَهَا مِنْ
 التَّنْصَرِفِ أَنَّهَا جِنٌّ بِهَا عَلَى غَيْرِ أَصْلِهَا ، وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ عَشِيَّةً بَعِينَةً
 يَعْرِفُهَا مَخَاطِبُكَ وَيَعْنِيهَا ، فَمُقَابَلَةٌ لَهَا أَنْ تَكُونَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، لَكِنَّهُ
 أَطْلُقَ لَفْظَ النِّكَرَةِ ، وَهُوَ يُرِيدُ مُعَيَّنًا ، وَيُوجَدُ هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، أَلَّا تَرَى
 أَنَّهُمْ قَالُوا : رَأَيْتُهُ عَامَ أَوَّلٍ ، فَتَأْوِيلُهُ أَوَّلٌ مِنْ عَامِنَا ، فَهَذَا اللَّفْظُ سَائِغٌ لِكُلِّ
 عَامٍ قَبْلَ (٢) عَامِنَا ، لَكِنَّ الْعَرَبَ أَرَادَتْ بِهِ الْعَامَ الْمُتَّصِلَ بِعَامِنَا ، فَأَنَّتْ بِاللَّفْظِ
 // الَّذِي يَقْتَضِي الْعُمُومَ وَالشِّيَاعَ ، وَهِيَ تَرِيدُ عَامًا مُعَيَّنًا ، وَهُوَ الْمُتَّصِلُ بِعَامِنَا
 فَلَمَّا جَاءَتْ (عَشِيَّةٌ) عَلَى غَيْرِ وَضْعِهَا مُنِعَتْ التَّنْصَرِفَ ، وَانْصَرَفَتْ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهَا
 مِنْ ذَلِكَ .

وَجَمِيعُ الظُّرُوفِ عَدَا سَحَرٍ وَغُدُوَّةٍ وَبِكْرَةٍ تَجْرِي مَجْرَى عَشِيَّةٍ ، فَتَقُولُ
 أَتَيْتُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَبَاحًا وَمَسَاءً أَوْ بَكْرًا ، مُنْصَرَفًا وَتَنَوَّنَ ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا .
 قَوْلُهُ (وَكَذَلِكَ غُدُوَّةٌ وَبِكْرَةٌ) (٣)

يُرِيدُ أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ (سَحَرٍ) فِي عَدَمِ الْإِنْصِرَافِ خَاصَّةً ، لِأَنَّهُ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي
 سَحَرٍ وَتَعَرَّضَ إِلَيْهِ ، وَمَانِعُ الْإِنْصِرَافِ مُخْتَلِفٌ عَلَى حَسَبِ مَا بَيَّنَّتُ لَكَ ، فَيَمْنَعُهُ فِي سَحَرٍ
 الْعَدْلُ وَالتَّعَرُّيفُ ، وَيَمْنَعُهُ فِي غُدُوَّةٍ وَبِكْرَةٍ التَّعَرُّيفُ وَالتَّأْنِيثُ .

وَظُرُوفُ الزَّمَانِ مَعْرَبَةٌ وَمَبْنِيَّةٌ ، فَالْمَبْنِيُّ مِنْهَا مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ نَحْوَ (إِنْ)
 فَإِنَّهَا مُفْتَقَرَةٌ فِي أَدَائِهَا مَا وُضِعَتْ لَهُ إِلَى غَيْرِهَا ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) مَبْنِيَّةٌ . (وَ) مَتْسَى ()
 وَ(آيَانَ) بُنِيَّةٌ لِتَضَمُّنِهَا الْحَرْفَ ، لِأَنَّهَا يُسْتَعْمَلَانِ شَرْطًا وَاسْتِفْهَامًا ، فَإِذَا
 كَانَتَا لِلِاسْتِفْهَامِ فَقَدْ تَضَمَّنَتَا أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ وَإِذَا كَانَتَا لِلشَّرْطِ فَقَدْ تَضَمَّنَتَا (إِنْ) .

(١) انظر الكتاب ٢٩٤/٣ ، نتائج الفكر ص ٣٢٨ ، وحكى سيوييه عن بعض

العرب منع صرفها .

(٢) في الاصل : " بعد " .

(٣) الجمل ص ٤٦ .

فقد تحصل مما ذكرته أَنَّ ظروف الزمان على قسمين : معربةٌ ومبنيَّةٌ ،
والمعربةٌ على قسمين : متصرفٌ وغير متصرف ، وكلٌّ واحدٍ من هذين على
قسمين :

أحدهما : أَنْ يكونَ مُنْصَرَفًا يدخله التَّنوينُ وَيُخَفَّضُ بالكسرة .

الثاني : أَنْ يكونَ غيرَ منصرفٍ ، لا يدخله التَّنوينُ ، ويخفف بالفتحة

وقد بيَّنتُ هذا كله بعِلِّله . وسيأتى إضافتها في باب حروف الخفض . (١)

[مسألة] (٢) أعلم أَنَّ ظروفَ الزمان لا تقتضى أَنْ يكونَ العملُ فيه كُلهُ ،

وهذا مبنيٌّ على [أَنَّ] (٣) ما يكونُ وعاءاً قد يكون العملُ فيه كُلهُ ، وقد يكونُ في

بعضه أَلَا ترى أَنَّكَ إِذَا قلتَ : جلستُ مع زيدٍ يومَ الجمعة فيقالُ هذا وَأنتَ

قد جلستَ معه اليومَ كله أَوْ بعضه ، فَإِذَا قلتَ ذلك وَأنتَ قد جلستَ في بعض

يومِ الجمعة ، فيكونُ بمنزلة قولك : لقيتُ زيداً يومَ الجمعة ، أَلَا ترى أَنَّ اللَّقَاءَ

لا يمكنُ في اليومِ كله ، وَإِنَّمَا يكونُ اللَّقَاءُ في بعضه ، وَإِنْ قلتهُ وَأنتَ قد جلستَ معه

في اليومِ كله ، فيكونُ بمنزلة قولك : صُمتُ يومَ الجمعة ، أَلَا ترى أَنَّ الصِّيَامَ

لا يكونُ إِلَّا في اليومِ كله ، وهذا بمنزلة قولك : جعلتُ المَتَاعَ في الوعاء ، هذا

يَصِحُّ والمَتَاعُ قد ملأَ الوعاءَ ، وتقولهُ والمَتَاعُ لم يملأِ الوعاءَ ، فليس من شرط

الظرفِ أَلَّا يملأَ ما هو ظرفٌ له وهذا بينٌ .

وإنما احتجتُ إلى هذا ، لِأَنَّ ابنَ الطراوة ذهب في قولِ العربِ : صُمتُ

يومَ الجمعة ، إلى أَنَّ يومَ الجمعة مفعولٌ به ، وليس بظرفٍ ، وَإِنَّمَا يكونُ ظرفاً إِذَا

لم يملأَ (٤) ، وما ذكرته مبينٌ فسادَ قوله . فَإِذَا صحَّ هذا فقد تطرأ طَوَارِيءٌ

(١) انظر ما سيأتي ص

(٢) تكلمة بنحوها يلتئم الكلام استأنمت فيها بما جرت عليه عادة المؤلف من

افراد مباحث للقضايا التي يرى أنها لا يدُّ أن توضح في الباب ولا يمكن

ادراجها في شرح نص الزجاجة يعنون لها بمسألة وفصل . انظر

ما تقدّم ص

(٣) تكلمة يتم بها الكلام .

(٤) انظر رأي ابن الطراوة هذا في الكافي للمؤلف ٢ / ص ٣٦ وعزاه الرعيصي

في شرح الفقيه ابن معطى ٢ / ل ١٢ ، والسيوطي في همع الهوامع

٣ / ١٤٨ إلى الكوفيين .

تخرجه عن هذا الاحتمال ، وتبين أن العمل وقع في الظرف كله .

أحدها: أن يكون جواباً لكم ، فإذا قيل : كم سرت ؟ فقلت شهر رمضان ، فالسير فيه كله ، ولا يصح أن يكون في بعضه لأنك لو قلت هذا والعمل قد وقع في بعضه لم يكن جواباً لما سأل عنه ، لأنه سؤال عن عدد الأيام التي وقع فيها السير فلا يكون جواباً إلا بأن تريد أن السير وقع في الشهر كله .

الثاني : أن يكون عدداً وذلك قولك : سرت الثلاثين يوماً فلا تقول سرت الثلاثين يوماً والسير قد وقع في بعضها ، قال سيويوه : ويجرى هذا المجرى أسماء الشهور ، فإذا قلت : سرت رمضان فلا تقوله حتى يكون السير قد وقع في رمضان كله ، وإن لم يكن جواباً لكم وكذلك إذا قلت : سرت شعبان ، وما أشبه ذلك (١) ومن هذا ما جاء في الحديث : " من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر الله له ما تقدم من ذنبه " (٢) . فالمعنى قامه كله ، وعلى هذا حمل السلف رضوان الله عليهم .

وذهب غيره إلى أنك إذا قلت : سرت رمضان [كان] (٣) بمنزلة قولك : سرت شهر رمضان ، تقوله وأنت قد سرت في الشهر كله أو سرت في بعضه (٤) وسيويوه رحمه الله فرق بينهما فقال : إذا قلت : سرت شهر رمضان احتتمل أن يكون السير وقع في كله أو وقع في بعضه (٥) ، فإذا سمع من العرب : سرت رمضان ، علم أن السير وقع في كله وإن رمضان وأسماء

(١) عبارة سيويوه في الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ " ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله قولك : سير عليه الليل والنهار ، والدَّهر والأبد . . . وما أجرى مجرى (الأبد) والدَّهر والليل والنهار : المحرم وصغرو (جمادى) وسائر أسماء الشهور إلى ذى الحجة لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً " .

(٢) رواه البخارى في صحيحه ٢٥١/٢ " كتاب التراويح " وانظر فيض القدير ١٩١/٦ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

(٤) نسبه في همع الهوامع ١٤٦/٣ إلى الزجاج .

(٥) عبارة سيويوه في الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ " فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟

الشُّهُورِ جَرَتْ عِنْدَ الْعَرَبِ مَجْرَى الثَّلَاثِينَ يَوْمًا بِخِلَافِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَهَذَا بِلَا شَكٍّ إِنَّمَا أُخِذَ عَنِ الْعَرَبِ وَلَيْسَ مَأْخُودًا بِالْقِيَاسِ وَلَا بِالنَّظَرِ ، قَالَ اللَّيْثُ تَعَالَى : " شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ " (١) ، وَقَالَ تَعَالَى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ " (٢) ، وَقَالَ تَعَالَى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ " (٣) فَيُحْصَلُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ اللَّيْلَةَ الْبَارِكَةَ الَّتِي يُفْرَقُ فِيهَا كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) هِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، وَأَنَّ // الْقُرْآنَ أُنْزِلَ فِيهَا ، وَلَمْ يَنْزَلْ فِي الشَّهْرِ كُلِّهِ .

الثَّالِثُ : الظُّرُوفُ (٥) الْوَاقِعَةُ عَلَى الدَّهْرِ كُلِّهِ نَحْوُ : الْأَيْدِ ، وَالذَّهْرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ الدَّهْرَ ، لَا تَقُولُهُ حَتَّى تَجْعَلَ سِيرَكَ كَأَنَّهُ وَقَعَ فِي الدَّهْرِ كُلِّهِ ، عَلَى جِهَةِ الاتِّسَاعِ وَالْأَعْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : سِرْتُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، لَا تَقُولُ هَذَا حَتَّى يَسْتَكْتَرَّ مَا وَقَعَ مِنْكَ فِيصِيرُ كَأَنَّهُ وَقَعَ فِي الدَّهْرِ كُلِّهِ (٦) ، كَمَا تَقُولُ : جَاءَنِي أَهْلُ الدُّنْيَا وَعَسَى أَلَّا يَكُونَ آتَاكَ مِنْهُمْ إِلَّا عَشْرَةٌ ، فَاسْتَكْتَرْتَهُمْ حَتَّى صَارَ عِنْدَكَ كَأَنَّكَ أَهْلُ الدُّنْيَا أَتَوْكَ .

= وَهُوَ يَجْعَلُهُ ظَرْفًا جَ فَيَقُولُ : الْيَوْمَ أَوْغَدًا أَوْ بَعْدَ غَدٍ أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيَكُونُ ظَرْفًا عَلَى أَنَّهُ كَانَ السَّيْرُ فِي سَاعَةٍ دُونَ سَائِرِ سَاعَاتِ الْيَوْمِ . وَيَكُونُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ السَّيْرُ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ وَلَوْ قُلْتَ : شَهْرُ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَانظُرْ نَتَائِجَ الْفِكْرِ ص ٣٨٣ -

٠٣٨٥

- (١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةٌ ١٨٥ .
- (٢) سُورَةُ الدُّخَانِ آيَةٌ ٣ .
- (٣) سُورَةُ الْقَدْرِ الْآيَةُ الْأُولَى .
- (٤) مِنَ الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنْ سُورَةِ الدُّخَانِ
- (٥) فِي الْأَصْلِ : " أَنْ الظُّرُوفَ " بِأَقْحَامِ " أَنْ " .
- (٦) انظُرِ الْكِتَابَ ١/٢١٦ - ٢١٧ .

الرَّابِعُ : مَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ نَحْوُ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَالْعَمَلُ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ ، لِأَنَّ الْأَمْسَاكَ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ لَا يُقَالُ فِيهِ صَوْمٌ . أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَهُ كُلَّهُ أَكْلًا .

فهذه أربعة مواضع يكون العمل فيها في الظرف كله .
وأما الذي يكون العمل في بعضه ، فنوع واحد وهو ما يرجع إلى الفعل نحو : لقيت زيدا يوم الجمعة ، لأن اللقاء لا يمكن أن يكون في اليوم كله .

ومتى عرّي ظرف الزمان عن هذه المواضع الخمسة ، فينبغي الاحتمال الذي تقدّم ، وهو أن يكون العمل في الظرف كله أو يكون العمل في بعض الظرف ، على حسيما ذكرت .

قوله : (سؤال عن العدد) (١) فإذا قلت : كم سرت ؟ فلا تقوله حتى تكون عالما بوقوع السير ، وجهلت العدد انذى سرت فيه ، فلا بد للجواب أن يتضمن عدداً ، وقد يكون معه تعيين ، فيجوز إذا قيل لك : كم سرت ؟ أن تقول : ثلاثين يوماً ، ويجوز أن تقول : الثلاثين يوماً المعلومة ، بخلاف متى ، فإن (متى) إنما هي طالبة بتعيين الزمان ، فيجب أن يكون جوابها بما يقتضيه التعيين ، فإذا قيل لك (٢) : متى سرت ؟ فلا تقوله حتى تعلم أن السير قد وقع وتجهل الزمان الذي وقع فيه ، فتسأل (٣) عن تعيينه ، فتقول (٤) : متى سرت ؟ فإن قلت له : حيناً أو وقتاً لهتزد على ما عنده ، لأن ذلك كان عنده معلوماً ، فإن قلت : يوم الجمعة أو شهر رمضان أو الصيف أو الشتاء أو صباحاً أو مساءً زدته

(١) ليس هذا النص موجوداً في الجمل بنسخه الثالث ، لذا لا أدري على وجه التحديد أين ينتهي غير أنني أظن أن كلام ابن أبي الربيع يبدأ بـ بعض العبارة الموضوعة بين الحاصرتين .

(٢) هكذا في الأصل ، والوجه " فإذا قلت " كما سيق في قول المؤلف : " فإذا قلت : كم سرت ؟ " .

(٣) في الأصل " فتسل " .

(٤) هكذا في الأصل والعبارة مضطربة ولعل الوجه " ويقول : متى سرت ؟ " .

على ما كان عنده وأعلمته بما لم يكن عنده ، فقد تحصل ما ذكرته أن الصيْفَ
والشتاءَ وما أشبهها يكن جواباً لكم ولمتى (١) لأنهن واقعات على وقست
معين معلوم العدد ، وكل معين معدود ، وليس كل معدود معيناً . هذا
بين لا خفاء به .

قوله : (وأما الظرف من المكان) (٢)

أعلم أن ظرف المكان على ثلاثة أقسام : (٣)

أحدها : الجبهات والمعدودات فهذان النوعان ينصبهما كل فعل
فتقول : جلست خلفك ومشيت أمامك وجلست يمينك ، فهذا هو الجهم لأنه
صالح أن يقع على كل مكان ألا ترى أن كل مكان يصلح أن يقال فيه : خلف ينسبة
وكذلك كل مكان يصلح أن يقع عليه أمام ينسبة وإنما يقع الاختصاص فيها بالاضافة
أوبالألف واللام وهذا عارض لا يعتد به وإنما يعتد بما يفهم من اللفظ من أصل
وضعه قبل طروء الطوارئ عليه .

وتقول : مشيت ميلاً ، وسرت فرسخاً وبريداً وما أشبه ذلك ، وهذا هو
المقدر ألا ترى أن [الميل] (٤) كل مكان فيه عشر غلاء ، والغلوة : رمية السهم
والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ (٥) ، فهذان النوعان ينصبهما
كل فعل .

الثاني : المشتقات : فهذا النوع ينصبه فعل دون فعل : تنصبها أفعالها
المأخوذة من الفاظها وذلك نحو : مقعد ومجلس وما أشبههما ، فتقول :
جلست مجلساً حسناً وفي مجلس حسن ، وكذلك : قعدت مقعداً صالحاً

(١) انظر الكتاب ٢١٧/١ - ٢١٩ .

(٢) الجمل ص ٤٦ .

(٣) انظر هذه الأقسام ملخصة مع فصل المعدودات عن الجبهات في شرح

الجمل للغافق ص ٢٩ - ٣٠ .

(٤) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر همع الهوامع ٣ / ١٥٠ .

همع الهوامع ٣ / ١٥٠ .

وفي مقعدٍ صالحٍ ، وتقول : اجلسْ مجلساً حسناً وزيّدْ مجلسٌ مجلساً صالحاً
ولا يجوزُ أن تقولَ : ضربتُ مجلساً سيئاً ، وتقول : ضربتُ في مجلسٍ سيءٍ .

الثالثُ : ما عدّا ما ذكرته من أسماء الأمكنة نحو : الدار والحائوت والمسجد ،
وما أشبه ذلك فهذا النوع لا يتعدّى الفعل إليه إلا بحرف الجرِّ ، ولا يجوزُ
اسقاطُ الحرفِ إلا قليلاً ومتى حاءٌ يحفظُ ولا يقاسُ عليه .

وهذه الأقسام الثلاثة التي ذكرت أنها توجد منصوبة لا بد أن تكون
ظاهرة ، وأما إن كانت مضمرة ، فلا بد من حرف الجرِّ ، كما كان ذلك في ظرفِ
الزمان ، إلا أن ينصب على التشبيه بالمفعول به ، فيجوز أن تضمير ويكون الضمير
منصوباً كما كان ذلك في ظرفِ الزمان ، فظرفُ المكان هو اسمُ المكان
المنصوب المقدّر بفي ، وكان الأصل أن يكون بحرف الجرِّ // لأنَّ الفعل يطلبه
بحرف الجرِّ فيجب أن يصل إليه بالحرف الذي يطلبه [به] (١) لكنَّ العربَ
شبهتْ ظرفَ المكان بظرفِ الزمان فأسقطت حرفَ الجرِّ ولما كان نصبُ ظرفِ
المكان بالحمل على ظرفِ الزمان ، وظرفِ الزمان إنما انتصب بالتشبيه بالمصدر . كان
نصبُ المكان في الرتبة الثالثة (٢) ، وكلُّ ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده
إلا مخصوصاً ، ألا ترى أن (ما) مشبهة بليس ، وليس مشبهةً بالفعل المتعدّي ،
وكان عمل (ما) مقيداً على حسبها يتبيّن في باب ما . (٣)

وكذلك (القول) عند فصحاء العرب (٤) لا يعمل إلا أن يكون بشروط :
أن يكون فعلاً مضارعاً ، وأن يكون بناءً الخطاب وأن تتقدّمه أداة الاستفهام ، وألا
يفصل بين الهمزة والفعل بفاصلٍ أجنبي ، عدّا الظرف والمجرور لأنَّ القول إنما

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٢) انظر المقتضب ٣٣٦ / ٤ .

(٣) باب " ما " في الأجزاء المفقودة من البسيط ، وانظره في الشرح المختصر

ص ١٤٤ .

(٤) الإبنى سليم فهم يجرون القوي مجرى الطنّ مطلقاً / انظر الكتاب (١ / ٢٤) ،

شرح الألفية عند قول ابن مالك في باب " ظنّ وأخواتها " .

واجري القول كظن مطلقاً عند سليم نحو جو قل ذا مشفقاً "

وانظر أيضا التسهيل ص ٧٣ ، المساعد (١ / ٣٧٥) ، همع الهوامع ٢ /

عَمِلَ بِالْحَمْلِ عَلَى الظَّنِّ ، وَالظَّنُّ عَمِلَ بِالْحَمْلِ عَلَى بَابِ أُعْطِيَ قَصَارَ الْقَوْلِ فَسَى
الدَّرَجَةُ الثَّلَاثَةُ فَكَانَ عَمَلُهُ مَقِيدًا بِالشَّرْطِ الأَرْبَعَةِ .

وكذلك التَّاءُ فِي الْقِسْمِ هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْوَاوُ بَدَلٌ مِنَ الْبَاءِ ، فَكَانَتْ
لِذَلِكَ مَخْتَصَّةً بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى .

قال أبو علي : ومن هذا (أَسْتَوُوا) التَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ ، وَالْهَاءُ بَدَلٌ
مِنِ الْوَاوِ (١) فَاخْتَصَّتْ لِذَلِكَ بِالْعَامِ الْجَدْبِ . ونظائرُ هذا الَّذِي ذَكَرْتُهُ فَسَى
الصَّنْعَةُ كَثِيرٌ ، وَسَأُنَبِّهُ عَلَى هَذَا فِي مَوَاضِعِهِ .

وأمرٌ آخر : أَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ مِثْلَهُ بِالمصدرِ ، لِأَنَّ الزَّمَانَ مُضِيٌّ اللَّيْلُ
وَالنَّهَارُ . قال امرؤ القيس :

٩٥ - * أَلَا إِنَّمَا الدَّهْرُ لَيْالٍ وَأَعَصْرٌ * (٢)

والمُضِيُّ مُصَدَّرٌ . قال أبو القاسم فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ : " مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّمَانَ
حَرَكَةُ الْفَلَكِ وَالْفِعْلُ حَرَكَاتُ الْفَاعِلِينَ " (٣) .

وظروفُ المَكَانِ أَشْخَاصٌ ، وَيُنْفَصَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ بِجِثِّ وَخَلْقٍ ، الأَتْرَى
أَنَّ الْجِبَالَ مُخَالَفَةٌ لِلأَوْدِيَةِ وَبَعْضُهَا مُخَالِفٌ لِبَعْضٍ كَمَا أَنَّ الأَشْخَاصَ كَذَلِكَ وَالْفِعْلُ
إِذَا تَعَدَّى إِلَى (الزَّمَانِ) (٤) بِحَرْفِ الجَرِّ ، فَاسْقَاطُ حَرْفِ الجَرِّ شَأْنٌ لَا يُقَاسُ
عَلَيْهِ ، وَلَا يَتَعَدَّى ، فَيَجِبُ لِهَذَا أَنْ يَكُونَ ظَرْفُ المَكَانِ كَذَلِكَ لَكِنَّ العَرَبَ اتَّسَعَتْ
فِي بَعْضِ الأَمْكَاتِ فَاسْقَطَتْ مِنْهُ حَرْفَ الجَرِّ ، فَسَبِيلُنَا أَنْ نَقِفَ حَيْثُ وَقَفُوا ، وَثَبَّتْ
الاسْقَاطُ فِي العِبْهَمِ وَالمَقْدَرِ وَالمَشْتَقِّ بِالشَّرْطِ المَذْكُورِ ، فَلَا يَتَعَدَّى وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

(١) فِي الأيضاح ٢٥٥/١ * كما لم تستعمل التاء فِي أَسْتَوُوا إِلَّا فَسَى
خِلافِ الخصب .

(٢) لم أجد الشاهد فِي ديوان امرئ القيس المطبوع ولا وقفت عليه فِي موضع
آخر وسيكرر ص
منسوبا إلى امرئ القيس أيضا .

(٣) الجمل ص ٤٧ .

(٤) فِي الأصل : " الفِعْلُ " وَلَا وَجْهَ لَهُ .

فإن قلت : ولم خصت العرب هذه الأنواع من ظروف المكان بالتشبيه
بظرف الزمان فأسقطت منها حروف الجر ؟
قلت : إن الأصل في المصدر كان ألا ينصب منه إلا المبهم ، وما يقتضيه
الفعل بحروفه فكان القياس ألا ينصب (ضرب) إلا الضرب من غير تقييد
بصفة ولا عدد ، لكن العرب اتسعت وتعدت إلى ما يطلبه ، وإلى ما يحتوى
عليه ما يطلبه وقد مضى الكلام في هذا (١) . ثم أشبهت العرب ظرف الزمان
بالمصدر لقوة الشبه بينهما في الحقيقة ، واقتضاء الفعل ، على حسب ما تقدم ،
فتعدى أيضاً إلى المبهم الذي يطلبه بينيته وإلى ما يحتوى عليه بطلبه . فلما
جئنا إلى ظرف المكان وأردنا أن نشبهه بظرف الزمان ، لم يطلب الفعل
منه إلا ما يطلبه وهو المبهم أو المشتق . ولم يتسع فيه أكثر من هذا .

فإن قلت : فكيف تعدى إلى المقدر وهو أيضاً لا يطلبه ؟
قلت : علل هذا بأمرين :

أحدهما : أن المقدر وإن كان فيه بعض تخصيص فلا يخلو عن إبهام ، ألا ترى
أن كل مكان لا بد أن يكون ميلاً أو جزءاً منه ، وليس كل مكان يكون داراً ولا جزءاً
من دار ، ولا الحانوت ولا ما أشبههما فجرى لذلك مجرى المبهم وهذا هو الظاهر
من كلام أبي علي . (٣)

الثاني : أن المقدر من المكان له شبه بالمقدر من الزمان ، ألا ترى أن
اليوم : من طلوع الشمس إلى غروبها . والجمعة : سبعة أيام . والشهر أربع جمع ،
والعام اثنا عشر شهراً . والغلوة رمية السهم . وعشر غلاء هو : الميل ، وثلاثة
أميال هو : الفرسخ . وأربعة فراسخ : هو البريد ، فصارت لذلك المقدرات من
المكان كالمقدرات من الزمان . والفعل يتعدى إلى مقدرات الزمان فيتعدى إلى
مقدرات المكان ، وهذا المأخذ الثاني يظهر من كلام سيويه (٤) وكلاهما عندي
حسن .

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) في الأصل : " وما لم "

(٣) انظر شرح ألفية ابن معطين للرعييني ٢/ ٢١ ، همع الهوامع ٣/ ١٥٠ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٦٠ .

قوله : (وأما الظرف من المكان فنحو عندك) (١)

اعلم أن (عندك) لا تتصرف : لا تستعمل إلا منصوبة // على الظرف
أو مخفوضة بين فتقول : " جئت من عندك " ولا تستعمل إلا مضافة وخفضها
بمن تصرف وذهب بعض الناس إلى أن الخفض بمن ليس تصرفاً ، وادعى
أن كل ظرف متصرفاً كان أو غير متصرف ، يخفض بمن وليس الأمر عند سيبويه
كذلك ، إلا تراهُ قد قال في سوى وسواه : لا يتصرفان إلا في الشعر واستدل
على تصرف سواه في الشعر بقوله :

٩٦- * إذا جلسوا منا ولا من سوائنا * (٢)

فجعل خفض (سواه) بمن تصرفاً (٣) ، فإن ذلك لا يكون إلا في الشعر ،
فلو كان عند كل ظرف يخفض بمن لم يجعل ذلك مخصوصاً بالشعر .
وتقول : هذا الشيء عندى ، وإن لم يكن بحضرتك ، لكنه بحيث
تحكمه وإذا أرسلت وراءه أتاك وهذا على حكم الاتساع .

و(لدى) بمنزلة (عند) فتقول : هذا الشيء لدى زيد ، أى عند زيد ،
ولا تقول : أخذت هذا من لدى زيد ، كما تقول : أخذت هذا من عند زيد
فهذا يقوى قول سيبويه : إن الخفض بمن تصرف ولا يلزم إذا فعلته العرب
في ظرف أن تفعله في آخره لكن العرب أدخلت (من) على كثير من الظروف التي
لا تتصرف ومع ذلك لا يقاس عليه .

وتقلب (٤) ألفها ياءاً عند دخولها على المضمر ، لقلّة تمكّنها ولزومها
موضعاً واحداً ، فصارت لذلك كالحرف فقالوا : لديك كما قالوا : إليك .

(١) الجمل ص ٤٦

(٢) صدره * ولا ينطق الفحشاء من كان منهم *

وهو للمرّار بن سلامة العجلي (مخضرم له شعر في يوم ذي قار - ترجمته
في معجم الشعراء ص ٣٣٩ المؤلف والمختلف ص ١٧٦ ، الإصابة) ترجمة
(٨٣٨١) تاج العروس (مر) ١١٢/١٤ ، وانظر الشاهد في الكتاب

١/٣١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٤٤ ، المقضب ٤/٣٥٠ ،
الانصاف ١/٢٩٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ شرح الألفية لابن الناظم

ص ١٢٢ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٣٧ ، المقاصد النحوية ٣/١٢٦ .

(٣) في الأصل : " تصرف " ووجهة النصب . وانظر الكتاب ١/٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٤) في الأصل : " ولا باقحام لا " .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِلَّاكَ وَلَدَاكَ ، ويجريهما مع المضمر مجراهما مع
الظاهر (١) .

فَإِنَّ قَلْتَ : بِأَيِّ شَيْءٍ يُحْكَمُ عَلَى لَدَى ، أَابَالِئِنَاءِ أَمْ بِالْإِعْرَابِ ؟
قَلْتُ : يُمْكِنُ عِنْدِي أَنْ يَقَالَ : إِنَّهَا لَمَّا أَشْبَهَتْ الْحَرْفَ فِي قَلَّةِ تَمَكُّبِهَا
وَقَلْبَةِ الْفُحَا لَمَّا قَلِبَتْ أَلْفٌ (إِلَى) أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا كَمَا قَالَ سَيُوبِيهِ فِي : (= قَافِ
وَالْقُرْآنِ) (= (٢) فِيمَنْ قَرَأَهَا . بفتح الفاء (٣) : يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ
لِقَلَّةِ تَمَكُّبِهَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ وَلَمْ تَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ (٤) ،
وَأَمَّا (لَدَى) فَهِيَ مَهْنِيَةٌ عَلَى السُّكُونِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (عِنْدَ) (إِلَّا أَنْ (عِنْدَ)
تَقُولُهَا فِيمَا كَانَ بِحَضْرَتِكَ وَفِيمَا لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِكَ عَلَى حَسَبِ مَا أَعْلَمْتُكَ ، وَ (لَدَى)
لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ بِحَضْرَتِكَ (٥) فَهِيَ أَشَدُّ مِنْ "عِنْدَ" وَأَقْلُّ تَصَرُّفًا فَبُنِيَتْ لِذَلِكَ (٦)
وَهَذَا النَّوْعُ لَيْسَ مَا تُبْنَى لَهُ الْأَسْمَاءُ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَلْزَمُ أَنْ يُبْنَى لَهُ الْأَسْمَاءُ أَنْ
يَتَضَمَّنَ الْحَرْفَ أَوْ يَشْبَهَهُ وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْحَرْفِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿ لَحَقُّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ (٧) قُرِيءَ بِرَفْعٍ (مِثْلُ) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِحَقِّ
وَأَعْرَبَ عَلَى الْأَصْلِ ، وَقُرِيءَ بِالنَّصْبِ (٨) عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى (أَنَّ) وَكَذَلِكَ
ظَرَفَ الزَّمَانَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي نَحْوَ قَوْلِ النَّابِغَةِ :

* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصَّبَا * [١]

- (١) انظر الكتاب ٣/٤١٣ .
(٢) سورة ق الآية الأولى .
(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠/٨ قرأ الجمهور (قاف) بسكون الفاء
وعبى بفتحها . وانظر المحتسب ٢/٢٨١ .
(٤) الكتاب ٣/٢٥٨ .
(٥) شرح المفصل ٤/١٠٠ .
(٦) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٠١ أَنَّ الَّذِي أَوْجِبَ بِنَاءُ (لَدَى) ،
فَرَطَ إِبْهَامَهَا وَأَنَّ "عِنْدَ" كَانَ حَقُّهَا الْبِنَاءُ مِثْلَ لَكِنِ الْعَرَبِ تَوَسَّعُوا فِيهَا
فَأَوْقَعُوهَا عَلَى مَا بِحَضْرَتِكَ وَمَا يَبْعَدُ .
(٧) سورة الذاريات آية ٢٣ .
(٨) الرفع قراءة أبي بكر بن عياش عن عاصم ، وحمزة والكسائي .
والنصب قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحذف عن عاصم / السبعة
ص ٦٠٩ وانظر ما سبق ص

فمن العرب من أنشده بفتح النون وبناءه لإضافته إلى المبني (١) ، ومن العرب من لا يبني ولا يراعى ذلك .

واختلف النحويون في بناء ظرف الزمان إذا أُضيف إلى غير الفعل الماضي ، نحو قوله سبحانه : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) فمنهم من قال إنها تُبنى ومنهم من قال : إنها لا تُبنى (٣) ، لأنها لم تُضف في اللفظ إلى مبني والذي أقول به : أنها لا تُبنى إذا لم تدخل على الفعل الماضي ، إلا بالسمع ، ولا تُبنى بالقياس على بنائها إذا أُضيفت إلى الفعل الماضي ، فإن الشيء الشاذ لا يقاس عليه ، ولأن القياس لا يصح وبين الفرع والأصل فارق يمكن أن يراعى ، ألا ترى أنه يمكن أن تكون العرب راعت لفظ الإضافة ، ومراعاة الألفاظ في هذه المصنوعة كثيرة . فإن قلت : فقد قرئ بـ نصب يوم (٤)

قلت : الظاهر أن المعنى : هذا اليوم يوم ينفَع ، ونبيت لإضافتها إلى الفعل ، ويمكن أن يتأول على أن (يوم) ظرف ، والمعنى : هذا الجزاء يوم ينفَع الصادقين صدقهم .

و(لَدُنْ) تستعمل مضافة لا غير ، وتضاف إلى الظاهر والمضمر ، فإذا أُضيفت إلى الظاهر استعملت استعمالين : على الأصل ، وعلى إسقاط النون على جهة التخفيف فنقول : من لدن زيد ، ومن لدن زيد ، قال الله تعالى : ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ (٥) وأنشد سيويه :

(١) انظر ما سبق ص

(٢) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٣) أجاز البناء الكوفيون والفراسي وابن مالك ومنعه البصريون / انظر معانسي القرآن ١/ ٣٢٦ - ٣٢٧ ، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٣٣ ، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١١ ، البحر المحيط ٤/ ٦٣ شرح ابن عقيل ٣/ ٥٩ ، التصريح ٢/ ٤٢ .

(٤) هي قراءة نافع / السبعة ص ٢٥ ، حجة القراءات ص ٢٤٢ ، الكشف عن وجوه

القراءات السبع ١/ ٤٢٣ .

(٥) سورة النمل آية ٦ .

٩٧ - * من لَدُّ شَوْلًا فإلى إِمْلَائِهَا * (١)
 التقدير: من لَدُّنْ كانت شَوْلًا ، وإذا أُضِيفَتْ إِلَى الْمَضْمَرِ حَذَفُ النُّونِ
 وَهَذَا مَمَّا يَرُدُّ فِيهِ الْمَضْمَرُ الشَّيْءَ إِلَى الْأَصْلِ ، فَتَقُولُ : جِئْتُ مِنْ لَدُنْكَ .
 فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ (٢)
 قَرَأَهُ نَافِعٌ بِضَمِّ الدَّالِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ ، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ النُّونِ وَقَرَأَهُ
 أَبُو بَكْرٍ (٣) (مِنْ لَدُنِّي) بِاسْكَانِ // الدَّالِ وَإِشْمَامِهَا إِلَى الضَّمِّ وَتَخْفِيفِ
 النُّونِ .

قُلْتُ : مَنْ قَرَأَ بِاسْكَانِ الدَّالِ وَإِشْمَامِهَا الضَّمُّ ، فَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ (مِنْ
 لَدُنِّي) وَكُسِرَتْ كَمَا كُسِرَتْ الدَّالُ مِنْ قَدِي ، لِأَنَّ الْأَصْلَ قَدْ بَسَّكَوْنَ الدَّالِ بِمَعْنَى
 حَسَبَ فَلَمَّا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَتْ الدَّالُ وَسُكِّنَتْ الدَّالُ مِنْ (لَدُنِّي) كَمَا
 سُكِّنَتْ الْهَاءُ مِنْ (لَهْو) لِأَنَّهُ عَلَى شَكْلِ عَضُدٍ وَعَجَزٌ ، وَهَذَا يُسَكَّنُ بِالْقِيَاسِ ، ثُمَّ
 أُشْمِتَ (الدَّالُ الضَّمُّ إِعْلَامًا بِالْأَصْلِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ (٤)
 الْأَصْلُ : ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ وَكَمَا جَاءَ (قِيلَ) وَ (غِيضَ) (٥) فِي قِرَاءَةِ هَشَامِ
 وَالْكَسَائِيِّ . وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّخْفِيفِ وَضَمِّ الدَّالِ فَعَلَى الْأَصْلِ وَكُسِرَتْ النُّونُ لِيَاءِ
 الْمُتَكَلِّمِ وَمَنْ قَرَأَ بِالتَّشْدِيدِ فَعَلَى الْحَاقِ نُونِ الْوَقَايَةِ كَمَا لَحِقَتْ مِثْلِي وَعَنِّي ، وَقَالُوا
 قَدْنِي . قَالَ :

٩٨ - * قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينِ قَدِي * (٦)

- (١) لم أقف على نسبه / وانظره في الكتاب ٢٦٤ / ١ ، الشيرازي ل ٤٠ .
 أمالي بن الشجري ٢٢٢ / ١ ، شرح المفصل ١٠١ / ٤ ، ٣٥ / ٨ ، مغني
 اللبيب ص ٥٥١ ، شرح شواهد ٨٣٦ / ٢ ، التصريح ١٩٤ / ١ ، همع
 الهوامع ١٠٥ / ٢ ، خزنة الأدب ٨٤ / ٢ .
 (٢) سورة الكهف آية ٧٦ .
 (٣) هذه القراءة لعاصم رواها خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر - شعبة
 ابن عياش - عن عاصم ونقل غير خلف عن يحيى عن أبي بكر " لَدُنِّي بِسَكُونِ
 الدال مع فتح اللام / انظر القراءات الثلاث في / السبعة ص ٣٩٦ ، الكشف
 عن وجوه القراءات السبع ٦٩ / ٢ .
 (٤) سورة يوسف آية ١١ .
 (٥) في قوله جَلَّ شَأْنُهُ : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَا أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾
 سورة هود آية ٤٤ .
 (٦) ينسب الشاهد إلى أبي نخيلة وإلى حميد الأرقط وإلى أبي بحدله / =

وهذه (١) هي (لَدُنْ) في كلام العرب ، على ما أخبرتك ، إلا أن تدخل على (غدوة) فإنَّ الْعَرَبَ مَنْ يَجْرِيهَا مَجْرَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُنَوَّنِ وَيَنْصِبُ غَدْوَةً فيقول : من لَدُنْ غَدْوَةً ، يَنْصِبُ غَدْوَةً وَتَنْوِينُهَا (٢) ، وصرِّفوا غَدْوَةً ، وإنَّ كَانَ فِيهَا التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ ، لِلإِشْعَارِ بِإِجْرَاءِ (لَدُنْ) مَجْرَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُنَوَّنِ وَلَوْ قَالُوا : من لَدُنْ غَدْوَةً وَلَا يَصْرِفُونَ (غَدْوَةً) لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى قَصْدِهِمْ فَشَدُّوا لِيُعْلَمُوا بِمَا قَصَدُوا ، وَنَظِيرُ هَذَا قَدِيدِيْمَةٌ وَوَرِيْثَةٌ (٣) ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا صَغَرُوا رَدُّوا إِلَيْهَا ، وَأَجْرُوا هَذَا مَجْرَى (٤) التَّلَاسِي ، لِأَنََّّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنََّّهُمْ قَصَرُوا فِي هَذَيْنِ الظَّرْفَيْنِ أَنْ يَضَعُوهُمَا عَلَى التَّأْنِيثِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ ، وَالظَّرْفُ عِنْدَهُمْ عَلَى التَّذْكِيرِ ، فَشَدُّوا فِي التَّصْغِيرِ لِيُعْلَمُوا بِشَدِّ وَنِزْهِمٍ فِي وَضْعِ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى التَّأْنِيثِ ، فَكَذَلِكَ : لَدُنْ غَدْوَةً ، شَدُّوا فِي صَرْفِ مَا فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثِ ، لِيُعْلَمُوا بِشَدِّ وَنِزْهِمٍ فِي نَصْبِ غَدْوَةٍ بِلَدُنْ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ . وَيُقَالُ : لَدُنْ غَدْوَةً ، بِفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ النُّونِ وَكَأَنَّهُمْ سَكَنُوا الدَّالَ كَمَا سَكَنُوا عَضُدًا فَالتَّقَى سَا كَنَانَ فَحَرَّكَتِ الدَّالُ

= انظره في الكتاب ٣٧١/٢ ، النوادر ص ٢٠٥ ، اصلاح المنطق ص ٢٤٢ ، ٤٠١ ، شرح أبياته ل ٤٢٣ ، أبيات الشعر ل ٤٣ ، المحتسب ٢٢٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤١ ، حجة القراءات ص ٢٥٥ ، ٦١١ ، ٦٢٥ ، أمالي ابن الشجري ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، الانصاف ١٣١/١ ، شرح المفصل ١٢٤/٣ ، ١٤٣/٧ ، هرائر الشعر ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٢٢٦ ، شرح شواهد ٤٨٧/١ ، التصريح ١١٢/١ ، همع الهوامع ٢٢٣/١ - خزنة الادب ٤٤٩/٢ ، وبعده :

* ليس الاما بالشحيح الملحد *

- (١) في الاصل : " هذا " .
 (٢) انظر الكتاب ٥١/١ ، الشيرازيات ل ٢٠ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٣/٢
 (٣) في الأصل : " قديمه ووريه " والضواب ما اثبتته قال سيوييه في الكتاب ٢٧٦/٣
 اعلم انك إذا سميت كلمة بخلف او فوق او تحت لم تصرفها لأنها مذكرات ، الا ترى أنك تقول : تحيت ذاك وخليف ذاك ، ودوين ذاك ، ولو كمن موء نثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديمه ووريته .
 (٤) في الأصل : " المجرى الثلاثي " .

لالتقاء الساكنين ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ اَضْرِبِينَ (١) ، فانتصب بعده غدوة . وهذا كله على غير قياس ، وتشبيهه بـعبيد ، ولما كان على غير قياس وقصدوه شذوا في غدوة ، بالانصراف ليعلموا به .

قوله : (وَأَمَّا مَكَ) (٢) .

إِعْلَمُ أَنَّ (أَمَّا مَكَ) و (خَلْفَكَ) عند سيويوه متصرفان : يرفعان ويخفضان بمن وغير من ، وعلى مذهب [سيويوه] (٣) أكثر النحويين (٤) . وذهب (٥) الجرمي إلى أنهما غير متصرفين لا يستعملان إلا منصوبين على الظرف أو مخفوضين . استدلل سيويوه بقول ليبيد بن ربيعة :

٩٩ - فعدت كلاً الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها (٦)

(١) انظر الشيرازيات ل ١٩٠ .

(٢) الجمل ص ٤٦٠ .

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٤) انظر الكتاب ٤٠٧/١ ، الايضاح ١٨٧/١ ، أمالي ابن السجري ٢٥٢/٢ ، الفصل ٤٤/٢ ، همع الهوامع ٩٩/٣

(٥) انظر ارتشاف الضرب ص ٦٩١ ، همع الهوامع ١٩٩/٣ .

وقال الرعيني في شرح ألفية ابن معطى م/٢٢ : "ونقل الشيخ أبو حيان عن الجرمي أن الجهات الست لا تتصرف ولا تستعمل إلا ظرفاً ، وقال ابن الخشاب في كتابه الكبير المسمى بالأمع في شرح اللمع لابن جنى لما ذكر هذه الظروف . وأبو عمر - يعني الجرمي - يرى الرفع في مثل هذه قياساً مطرداً ، وأبو عثمان - يعني المازني - يعبده ضرورة في الشعر والجمهور مع أبي عمر . انتهى . فنقل ابن الخشاب ينا في نقل الشيخ أبي حيان . ولعل أبا عمر كان له في المسألة قولان " . وقد نسب مذهب الجرمي إلى المازني - كما صنع ابن الخشاب - ابن فلاح في المغني ١/١ ل ١٥٦ .

(٦) الكتاب ٤٠٧/١ ، والبيت من معلقة ليبيد / انظره في ديوانه ص ٣١١ ،

شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ،

اصلاح المنطق ص ٧٧ ، الايضاح ص ١٨٧ ، الكافي ٢/٥٠ ، ايضاح

شواهد الايضاح ل ٤٢ ، الافصح للفاروق ص ٣٣٥ ، أمالي ابن السجري

١/١٠٠ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ ، غاية الامثل ١/١١٥

شرح الفية ابن معطى للرعيني ل ٢٢ ، همع الهوامع ٣/١٠٩٩ .

والفَرَجُ : مَوْضِعُ المَخَافَةِ ، وهو الشَّعْرُ قاله يعقوبُ في الاصلاح (١) ، وهى
 مولى المخافَتَى : الموضع الذى يلى الخوفَ وخلفها وأمامها بَدَلًا من مولى
 المخافة وكلامبتدأُ خَبْرُهُ (تحسب أنها مولى المخافة) والجملة فى موضع الحال
 أى بكرت وهى خائفةٌ من الصياد من خلفها وأمامها (٢) . وذهب الجرميُّ السمرانيُّ
 هذا ضرورةً . والذى يظهر لى أن سيويوه لم يحمله على القول بتصرفهما هذا
 البيتُ وحدهُ ، لأنه قال فى سواءٍ : لا تتصرفُ ، ولم يجعل وجوده متصرفاً فى
 قول الشاعر : -

١٠٠ - * وما قصدت من أهلها لسوائكا * (٣)

دليلاً على تصرفها ، وقال : إنَّ هذا من ضرورة الشعر (٤) فإما أن يكونَ
 قد سمعها متصرفين فى الكلام ، وإما أن يكون قد انضم إلى هذا السماع - وإن
 كان قليلاً - القياسُ على يمين وشمال ، ولا خلاف فى يمين وشمال أنهما تتصرفان
 قال تعالى : ﴿ عَنِ اليمينِ وَعَنِ الشَّمالِ عِزِينَ ﴾ (٥) ، ولا فرق بين اليمينِ
 والشَّمالِ ، لأنَّهنَّ مَقولانِ بِنِسْبِ واحدَةٍ من جهاتٍ مختلفةٍ .

(١) اصلاح المنطق ص ٧٧ . (٢) انظر هذا التوجيه فى ايضاح شواهد الايضاح
 (٢) الشاهد للأعشى ج : صدره : ل ٤٢ ، الكافى ٢/ص ٥٠

* تجانف عن جواليمامة ناقتى *

انظر ديوانه ص ٨٩ ، الكتاب ١/٣٢ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السَّيرافى
 ١/١٣٧ ، المقتضب ٤/٣٤٩ ، التصحيف والتحريف ص ٢٩٨ ، الصاحبى
 ص ٢٣ ، ما يجوز للشاعر فى الضرورة ص ١٧٨ ، أمالى ابن الشجرى ١/٢٣٥
 ٢/٤٥ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ٢٥٣ ، الانصاف ١/٢٩٥ ، شرح المفصل
 ٢/٤٤ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، همع لهوامع ٣/١٦٢ ، الاشباه
 والنظائر ٣/١٠٩ ، ١١٢ ، خزانة الأدب ٢/٥٩ .

(٤) الكتاب ١/٣٢ ، ٤٠٧

(٥) سورة المعارج آية ٣٧

ولا أعلم خلافاً في (تحت) و (فوق) أنهما غير متصرفين . وأنهما لا يُستعملان إلاّ طرفين منصوبين أو مخفوضين يمن - ونظير ما ذكرته من أن الشئ إذا ورد قليلاً والسمع يعضده أنه عندهم : يقاس عليه ، قولهم في النسب إلى فعولته : فعلى ، وإن كان لم يسمع منه إلاّ شئ (١) ، لأنه قد صحّ فسّ فعيلة أن العرب تتسبب إليها : فعلى ولا فرق بين فعولته وفعيلة إلاّ بالياء والواو ، وهو فارق غير معتبر ، ألا ترى أن الياء والواو يترادفان في الردف ، فيأتى المرور مع العير : وإذا تتبعت هذا النوع في الصنعة وجدته كثيراً .

١٠٨ فقد صحّ بما ذكرته // أن التّحت والفوق لا يتصرفان ، وإنّ اليمين والشمال يتصرفان ، وسيبويه وجمهور النحويين يجرون الخلف والأمام مجرى اليمين والشمال ، إلاّ الجرْمى فإنه أجراهما مجرى الفوق والتحت .

وقالوا : منازلهم يمنياً وشمالاً ، فهذا ظرف ، والتقدير : منازلهم فسّ اليمين والشمال ، قال :

١٠١ - * وكان الكأسُ مجراها اليميناً * (٢)

(١) نسبة إلى أزد شنوءه والأزد ثلاثة أقسام : أزد السراة ، وأزد عمان ، وأزد شنوءه .
وما ذكره المؤلف في النسب إلى فعولته على فعلى هو مذاهب سيبويه وأكثر النحاة وذهب لأخفش والجرمي والبيّرد إلى النسب إليها على لفظها فتقول : حلوى وركوبى في النسب إلى حلوبة وركوبة . وذهب ابن الطراوة إلى النسب إليها بحذف الواو وإبقاء الضمة على حالها لأنها كضمة عضد ، فكما لا تحذف هذه تلك فتقول في النسب إلى شنوءة شئى بفتح الشين وضّمّ النون . انظر الكتب ٣/٣٣٩ . الخصائص ١/١١٥ ، شرح المفصل ٥/١٤٦-١٤٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨٩١ ، ارتشاف الضرب ص ٢٤٥ ، توضيح المقاصد ٥/١٣٨ ، همع الهوامع ٦/١٦٢ ، وانظر ابن الطراوة النحوى ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

(٢) لعمر بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدرة :
* صدرت الكاس عنا أم عمرو *

والأحسن أن يجعل المجرى مبتدأً ويجعل اليمين ظرفاً ، وهو خبرُ
 المجرى (١) ، والجملة خبرٌ كان ، ويكون الظرف يتعلّق بمحدوفٍ . ويجوز أن يجعل
 المجرى بدلاً ويكون من بدل الاشتمال والتقدير : وكان مجرى الكأس اليميناً
 فإذا قدرت هذا تصور لك في اليمين أن يكون ظرفاً وهو الأحسن ويتعلّق
 بمحدوفٍ لأنه خبرٌ كان ويجوز أن تجعل اليمين اسماً ومتى كان الخبرُ مفسّراً ،
 فلا بد أن يكون المبتدأ في المعنى أو منزلاً منزلةً ، وليس اليمين هو المجرى
 حقيقةً ، فلا بد أن يكون هذا على [أحد] (٢) وجهين :

أحدهما : أن تجعل المجرى اليمين اتّساعاً ، كما قالوا : نهاره صائمٌ
 وليله قائمٌ ، وحكى يعقوبٌ : ما أثبتت غدرة أي ما أثبتته في الغدر ، والغدر :
 الأرض المتعادية واللخايق (٣) . فنسب الثبات للغدر وهو في المعنى للرجل .

ولم يروده أبو بكر بن الأنباري في معلقة عمرو في شرح القصائد السبع ، ولا ابن
 كيسان في شرح معلقة عمرو . ويروي البيت لعمرو بن عدى ابن اخت جذيمة
 الأبرس .

انظر الشاهد في الكتاب ٢٢٢/١ ، ٤٠٥ ، الايضاح ١٨٧/٨ ، ايضاح
 شواهد الايضاح ل ٤٣ ، شرح القصائد التسع ٦١٨/٢ ، الافصاح للفارسي
 ص ٢٨٦ ، شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٣٩ ، همع الهوامع ١٥٦/٣ .
 (١) أكثر ما ذكره المؤلف في الكلام على (يمين وشمال) وفي توجيه الشاهد :

* وكان الكاسى مجراها اليميناً *

مأخوذ من كلام أبي عليّ الفارسي في الايضاح ١٨٨/١ . وانظر الكافي ٢ /
 ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٣) في اصلاح المنطق ص ٣٨٠ : " ويقال : ما أثبتت غدرة أي ما أثبتته عند
 الغدر ، والغدر : الجحرة واللخايق من الأرض المتعادية ، يقال ذلك
 للفرس وللرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلل والخصومة " وجاءت
 " غدر " في الاصطلاحين مهبطاً فذال معجمه في أربعة المواضع كما جاءت
 " اللخايق " في الأصل غير معجمة وما أثبتته عن اصلاح المنطق ، والتجاج

" غدر " ٢١٠/١٣ . وفي اللسان " عدا " : " ويكان متعاد : بعضه
 مرتفع وبعضه متطامن ، ليس بمستو " واللخايق : الشقوق في الأرض /
 اللسان " لخر " عن الأصمعي .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، التقدير : " وكان مجرى الكاس
مجرى اليمين ، ونظيره (١) ما حكاه سيويه : كان السمن منوين بدرهم (٢) ، بنصب
منوين ، والتقدير : كان منوا السمن منوين بدرهم ، وحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه .

قوله : (ووراءك) (٣)

أعلم أن (وراء) و (قدام) لا يستعملان إلا ظرفين أو مخفوضين بين .

قال : (وأسفل منك) (٤)

قال الله تعالى : (والركب أسفل منكم) (٥) فأسفل ظرف ، وهو
خبر الركب . والتقدير : والركب في مكان أسفل من مكانكم ، ثم حذف الموصوف
وأقيمت الصفة مقامه ، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . والأصل في (أسفل
منكم) أن يكون صفة ، ومثل ذلك ما أنشد أبو علي :

١٠٢ - * أوهزلت في جذب عام أولاً * (٦)

(١) في الأصل : " ونظير " .

(٢) في الكتاب ٣٩٣/١ : " وأما قول الناس : كان البرهفيذين ، وكان السمن
منوين وإنما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدرهم من علمه " .

(٣) الجمل ص ٤٦ .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) سورة الانفال آية ٤٢ .

(٦) الشيرازيات ل ٨ ، وقبله :

* ياليتها كانت لأهلي إيلاً *

انظر الكتاب ٢٨٩/٣ ، شرح المفصل ٣٤/٦ ، ٩٧ - ٩٨ ، اللسان
ورأى " وفي الأصل " حزب " مكان " جذب " تصحيف .

المعنى : أول من عَامِنَا ، فأولُ صفةٍ لِعامٍ ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا ،
 كَانَهُ قَالَ : فَوَجَدَ عَامٍ قَبْلَ عَامِنَا وَهَذَا الَّذِي يُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا هُوَ الَّذِي
 يُبَيِّنُ فِي قَوْلِهِمْ : اِبْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ (١) كَمَا تَقُولُ : اِبْدَأْ بِهَذَا قَبْلُ . وَيُسْتَعْمَلُ
 (أَوَّلُ) بِمَنْزِلَةِ قَدِيمٍ . فَتَقُولُ : مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا (٦) أَيُ : قَدِيمًا
 وَلَا حَدِيثًا ، وَهَذِهِ كُلُّهَا مِنْ قِسْمِ الْمُبَهَمَاتِ .

قوله : (نحو مِيلٍ وَفَرَسَخٍ وَبَرِيدٍ) (٣)
 هَذَا هُوَ الْمَقْدَّرُ ، وَيُنْصَبُ كُلُّ فِعْلٍ ، عَلَى حَسَبِ ذِكْرَتِهِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ
 بِعَلَلِهِ (٤) .

قوله : (وَمَجْلِسٍ وَمَكَانٍ وَمَقْعَدٍ) (٥)
 أَمَّا (مَجْلِسٌ) فَهُوَ مِنَ الظَّرْفِ الْمَشْتَقِّ ، فَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ إِلَّا الْفِعْلُ
 الْمَأْخُوضُ مِنْ مَصْدَرِهِ ، وَذَلِكَ : جَلَسَ وَيَجْلِسُ وَاجْلَسَ ، وَمَا أَشْبَهَهَا .
 وَأَمَّا (مَكَانٌ) فَهُوَ مَشْتَقٌّ مِنَ الْكُونِ ، فَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ كَمَا وَكَيْفَ
 تَعَدَّى إِلَى مَجْلِسٍ جَلَسَ وَيَجْلِسُ وَمَا أَشْبَهَهَا ، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا تَتَحَمَّلُ
 إِلَى كَانٍ ، تَعَدَّتْ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ إِلَى الْمَكَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَلَسَ ،
 فَهُوَ فِي مَعْنَى : كَانٍ مِنْهُ جَلُوسٌ . وَكَذَلِكَ قَعَدَ زَيْدٌ ، هُوَ فِي مَعْنَى كَانٍ مِنْهُ قَعُودٌ
 وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنَّمَا تَعَدَّى جَلَسَ إِلَى مَجْلِسٍ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَكُلُّ فِعْلٍ يَقْتَضِي الْمَكَانَ
 فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ . وَالْكَلَامُ فِي مَقْعَدٍ وَمَا أَشْبَهَهُ كَالْكَلَامِ فِي مَجْلِسٍ .

قوله : (إِذَا جَعَلْتَهُ ظَرْفًا فِي مَوْضِعِهِ انْتَصَبَ) (٦)

-
- (١) انظر الكتاب ٢٨٧/٣ - ٢٨٨ ، والشيرازيات ل ٥٥ .
 (٢) قال سيوييه في الكتاب ٢٨٨/٣ " وذلك قول العرب : ما تركت له أولًا ولا
 آخرًا ، " وانظر الشيرازيات ل ٥ ، ٨ .
 (٣) الجمل ص ٤٦ .
 (٤) انظر ما تقدم ص ٤٦ .
 (٥) في الجمل المطبوع ص ٤٦ " مكان " قبل " يجلس " وفي الخطيتين كما
 هنا .
 (٦) الجمل ص ٤٦ .

يريد في موضعه بشروطه وقد بينت الشروط . (١)

قوله : (فَإِنْ نَقَلْتَهُ عَنْ (٢) مَوْضِعِهِ) (٣)

أَي نَقَلْتَهُ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْتَصِبُ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ ، كَانَ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ .

قوله : (وَاعْلَمْ أَنَّ أَقْوَى تَعَدَّى الْأَفْعَالِ إِلَى الْمَصْدَرِ) (٤) .

يريد أَنَّ الْفِعْلَ يَنْصِبُ الْمَصْدَرَ ، وَظَرْفَ الزَّمَانِ وَظَرْفَ الْمَكَانِ ، وَنَصْبُهُ

لِلْمَصْدَرِ أَقْوَى مِنْ نَصْبِهِ لِلظَّرْفَيْنِ ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ (٥) لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا نَصَبَ ظَرْفَ

الزَّمَانِ بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَمَّا

ظَرْفُ الْمَكَانِ فَانْتَصَبَ بِالْحَمَلِ عَلَى ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَصِلَ الْفِعْلُ

إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ .

وَلَأَجْلِ هَذَا نَصَبَ الْفِعْلُ الْمَصْدَرَ ظَاهِرًا وَمُضْمَرًا ، وَنَصَبَ ظَرْفَ الزَّمَانِ

بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا ، وَنَصَبَ ظَرْفَ الْمَكَانِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا ، وَيَكُونُ

مَعَ ذَلِكَ مُبْهِمًا أَوْ مُقَدَّرًا ، وَأَمَّا الْمَشْتَقُّ فَيَنْصَبُ فِعْلُهُ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْتُهُ .

قوله : (لِأَنَّهُ اسْمُهُ) (٦)

يريدُ بِقَوْلِهِ (اسْمُهُ) الْاسْمُ الَّذِي // أَخَذَ مِنْهُ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَمَشْتَقٌّ

مِنْهُ " وَأَرَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْفِعْلَ يَقْتَضِيهِ وَلَا يَطْلُبُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ ، فَقَدْ

لَزِمَ عَنْ هَذَا أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ، وَلَيْسَ ظَرْفُ الزَّمَانِ كَذَلِكَ . الْفِعْلُ يَطْلُبُهُ بِحَرْفِ

الْجَرِّ ، وَإِنَّمَا أُسْقِطَ حَرْفُ الْجَرِّ وَوَصَلَ الْفِعْلُ لَشَبْهِهِ بِالْمَصْدَرِ فِي ذَاتِهِ ، وَلَا قِتْضَاءَ

الْفِعْلِ لَهُ بِبَيْنَتِهِ عَلَى حَسَبِ مَا بَيَّنْتُهُ (٨) . وَلَا يَقْوَى الْمَشْبَهُ قُوَّةَ مَا شَبَّهَ بِهِ .

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) في الأصل " من "

(٣) الجمل ص ٤٦ .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) انظر ما تقدم ص

(٦) في الجمل المطبوع ص ٤٧ " كأنه " وفي الخطيتين " لانه " كما هنا .

(٧) الجمل ص ٤٦ .

(٨) انظر ما تقدم ص

قوله : (ثم إلى الظرف من الزمان لأن الفعل إنما اختلفت ابنيته للزمان ، وهو مضارع له من أجل أن الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعلين)^(١)

قوله : (لأن الفعل إنما اختلفت ابنيته للزمان) .
يريد أن الفعل يقتضى الحدث بحروفه ، ويقتضى الزمان ببنيته ، فكلاهما مقتضى للفعل . فهذا أحد الوجهين اللذين ذكرت أنه بهما استحق الزمان أن يجري مجرى المصدر .

قوله : (وهو مضارع له من أجل أن الزمان حركة الفلك) .
قال سيويه : الزمان : مفعلي الليل والنهار . وقال امرؤ القيس :

إلا إنما الدهر ليالٍ وأعصر * ٩٥

وهذا كله متقارب لأن مضي الليل والنهار إنما كان من حركة الشمس وطلوعها ، وغروبها ، والمضي والطلوع والغروب والحركة كلها أحداث ، فهي من جنس المصادر ، فقد تبين لك أن الزمان يشبه المصادر من وجهين ، على حسبه ذكرته ، وقد بينت ذلك قبل^(٢) . والمكان ليس فيه واحد من هذين الوجهين ، ليس المكان مقتضى للفعل وإنما المكان ملازم [له]^(٣) ، والأمكنة خلق وجئت يفصل بعضها عن بعض كما انفصلت الأشخاص بعضها من بعض ، على حسبه ذكرته قبل^(٤) ، فإذا كان الفعل يطلب الأشخاص بحرف الجر لم يصل^(٥) إلا به ولم يجز اسقاطه إلا بالسماح ، فذلك المكان يطلبه الفعل بحرف الجر ، فالقياس لا يصل إليه إلا به . فيجب أن يخفص ، لكن لما أشبه ظرف الزمان أسقط حرف الجر من الظاهر ، بشرط أن يكون مبهماً أو مقدراً أو مشتقاً بشروطه على حسبه بينته ، بما لا يحتاج معه إلى إعادة^(٦) .

(١) الجمل ص ٤٦ .

(٢) انظر ما تقدم ص

(٣) تكلمة يلتزم بها المعنى .

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) في الأصل : " لم يصل " والمراد : لم يصل إليها إلا بحرف الجر .

(٦) انظر ما تقدم ص

قوله : (ثُمَّ إِلَى الْحَالِ) (١)

أَعْلَمَ أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا انْتَصَبَتْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ لِأَنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ دَالَةً - بِحَقِّ الْأَصْلِ - عَلَى مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ ، وَلَكِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ ذَلِكَ ، لِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ : [إِنَّمَا] (٢) إِنَّمَا تَنْصَبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، وَأَمَّا مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ نَفْسُهُ وَجِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ بِغَيْرِ بِنْيَتِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ . وَانْتَصَبَ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ وَجَاءَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ .

وتختلف المفعولات بِحَسَبِ الْحُرُوفِ الَّتِي يَصِلُ بِهَا الْفِعْلُ إِلَيْهَا ، وَمَا لَا يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ فَإِذَا قُلْتُمْ : ضَرَبْتُ وَعَمراً زَيْدًا ، يَوْمَ الْخَمِيسِ مَا مَكَ تَقْوِيمًا لَهُ ، فَهَذِهِ كُلُّهَا مَطْلُوبَةٌ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّ الضَّرْبَ يَطْلُبُ شَخْصًا وَقَعُ بِهِ وَزَمَانًا وَقَعُ فِيهِ ، وَمَكَانًا وَقَعُ فِيهِ ، وَشَيْئًا وَقَعُ الْفِعْلُ بِسَبَبِهِ وَلَا جِلِّهِ ، وَالضَّرْبُ (٣) لَا يَطْلُبُهُ بِحَرْفٍ ، وَتَعْتَبِرُ ذَلِكَ بِأَنَّ تَقْوِيلَ : أَوْقَعْتُ مَعَ عَمْرٍو الضَّرْبَ بِزَيْدٍ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ لِأَجْلِ التَّقْوِيمِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَالَ لَا يَطْلُبُهَا الْفِعْلُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتُمْ : قَامَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فَضَاحِكًا إِنَّمَا هُوَ زَيْدٌ ، فَحَقُّهُ إِلَّا يَأْتِي إِلَّا بَيَانًا لَزَيْدٍ عِنْدَ انبِهَائِهِ ، لِلإِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ أَوَّلِ التَّوَكِيلِ فَحَقُّهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ نَعْتًا أَوْدَلًا . تَعَذَّرَ النَّعْتُ هُنَا ، لِأَنَّ النَّعْتَ وَالْمَنْعُوتَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَالنَّعْتُ مِنْ أَسْمِ الْمَنْعُوتِ (٤) ، وَتَعَذَّرَ الْبَدَلُ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَشْتَقَاتُ لَمْ تَوْضَعْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَابِعَةً وَلَا يَيْتُهَا لِلْعَوَامِلِ إِجْرَاءً لَهَا عَلَى وَجْهِ [لَيْسَ] (٥) لَهَا ، وَاسْتِعْمَالَ

(١) الْجُمْلَةُ ص ٤٧ .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : " وَانظُرْ " تَصْحِيفٌ .

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يَتَضَحَّ لِي وَجْهَهُ وَالَّذِي يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ هُنَا مَا قَالَهُ

الرَّعِينِيُّ فِي شَرْحِ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْطَى ل ٣٢ : " وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يَسْمُونَهُ قِطْعًا ،

لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَاقْبَلَهُ مَعْرِفَةٌ ، وَهُوَ نَكْرَةٌ قَطَعَ

عَنِ التَّبَعِيَّةِ إِلَى النِّصْبِ " وَانظُرِ الْفُرُوقَ بَيْنَ الْحَالِ وَالنَّعْتِ فِي الْمَعْنَى لِابْنِ

فَلَاحِ ١ / ١ ل ١٦٠ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ لِلْسَيُوطِيِّ ٢ / ٢٠١ ، ٢٢٧ .

(٥) تَكْمَلَةٌ بِمِثْلِهَا يَلْتَمِسُ الْكَلَامُ .

لها على غير وضعها ، فلما تَعَدَّرَ الوجهان ، نصبوا ضا حكاً بِلِحْظِ أُبَيْنِيه
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وذلك أَنَّكَ حينَ قُلْتَ : قامَ زيدٌ ، فقد طلب القيامَ حالةً وقَعَ
 فيها ، كما يطلَبُ زماناً يقع فيه ، ومكاناً يقع فيه . ولو جئتَ له بمطلوبه لَقُلْتَ :
 قامَ زيدٌ في حالة الضحك ، ولو (١) أُمَكَّ أَنْ تَجْعَلَ ضاحكاً تابعاً لزيدٍ
 على جهة النَّعْتِ أَوْ على جهة البَدَلِ ولم يَتَعَدَّرْ من الوجهين المذكورين لفهم
 منه ما يفهم من قولك : في حالة الضحك : أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قامَ زيدٌ رجلاً
 ضاحكاً لَعَلِمَ أَنَّ القيامَ الذي صدر من زيدٍ كان في حالة الضحك . فلما كان
 (ضاحكاً) يفهم منه ما يفهم من قولك : في حالة الضحك ، وتَعَدَّرَ جريانه تابعاً
 على حسيماً ذكرتُه نصبوه ، وكان منصوباً // على التشبيه بالمفعول فيه . ولا أعلم
 خلافاً بين النحويين في أَنَّ الحَالَ منتصبةٌ على التشبيه بالمفعول فيه (٢) ووجه
 الشبه ما ذكرتُه ، وكان الأستاذ أبوعلو يقول : أشبهتِ الحَالَ الزَّمانَ من
 وجهين :

أحدهما : أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَتَقَدَّرُ بغيره ، فتقول : قامَ زيدٌ في يوم
 الخميس وقامَ زيدٌ في حالة الضحك .

الثاني : أَنَّ الحَالَ تَرادِفُ ظَرْفَ الزَّمانِ ، على معنى واحدٍ ، فتقول :
 قامَ زيدٌ ضاحكاً ، وقامَ زيدٌ إذا كان ضاحكاً (٣) ، وتشبه ظرف المكان من وجه واحدٍ
 وهو أَنَّها تَتَقَدَّرُ بغيره ، وهذا راجعٌ إلى ما ذكرتُه وبسطته .

(١) في الاصل : "الا ولو" يا قحام "الا" قبل "ولو" .

(٢) إلى هذا ذهب المبرد وأبوعلو الفارسي وغيرهما ، وذهب ابن السراج وابن
 بابشاذ وابن الأثير إلى أَنَّهُ انتصب على التشبيه بالمفعول به . قال السيوطي
 في الجمع : "وهو الأرجح" ونقل الرعي أن مذهب الزجاجي أَنَّهُ انتصب
 نصب المفعول به / انظر المقتضب ٤/١٦٦ ، الايضاح ص ١٩٩ ، الاصول
 ٨/٤ .

(٣) ذكر المؤلف هذين الوجهين الذين نقلهما عن شيخه أبي علي الشلوبي
 في الكافي ٢/٦٤ ولم يعزهما وانظر شرح الفية ابن معطي للرعي
 ٢/٣٣ .

ومما يدلُّك على أنَّ النَّصْبَ في مثل قولك : قَامَ زَيْدٌ ضَا حِكًا إِنَّمَا هُوَ
للتشبيه - ولما تعذَّر ما كان الأُصْلُ أَنْ يَجُوعَ عليه - ، أَنَّكَ تَقُولُ : قَامَ رَجُلٌ
ضَا حِكًا ، ولا يكون النَّصْبُ هنا إِلَّا ضَعِيفًا لِأَنَّ الجِرْيَانَ الَّذِي هُوَ أُصْلٌ لَضَا حِكًا
مُتَابِّ هُنَا لِأَنَّ ضَا حِكًا نَكَرَةٌ وَرَجُلٌ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قَدِمْتَ ضَا حِكًا تَعَذَّرَ التَّعَمُّتُ
فَكَانَ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ . فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى نَصْبِ ضَا حِكًا عَلَى الْحَالِ لَا تَجِدُهُ
إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَعَذَّرُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَابِعًا ، لِأَنَّ وَضْعَهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ
تَابِعًا لِلأَوَّلِ وَلِذَلِكَ اشْتَقَّ مِنَ الْحَدِثِ لَوْصَفِكَ الْاسْمَ بِهِ ، فَإِذَا تَعَذَّرَ ذَلِكَ
بِوَجْهِ مَا ، رَجَعُوا إِلَى النَّصْبِ وَوَقَعَ التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْتَهُ .

وَلَمَّا كَانَتِ الْحَالُ إِنَّمَا انْتَصَبَتْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَالْمَفْعُولُ فِيهِ
يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ وَمَعْنَى الْفِعْلِ - عَمِلَ فِي الْحَالِ الْفِعْلُ وَمَعْنَى الْفِعْلِ إِلَّا
أَنَّ الْمَشَبَّهُ لَا يَقْوَى قُوَّةَ الْمَشَبَّهِ بِهِ ، فَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ (١) الْمَعْنَى مَقْدَمًا
وَمُؤَخَّرًا ، وَالْحَالُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْمَعْنَى إِلَّا مَقْدَمًا ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا مُؤَخَّرًا ،
لَمَّا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ نَصْبَ الْحَالِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالظَّرْفِ وَلَا يَقْوَى الْمَشَبَّهُ قُوَّةَ الْمَشَبَّهِ بِهِ ،
وَأَرَادَ وَأَنَّ يَفْرَقُوا بَيْنَ الْحَالِ وَالظَّرْفِ فِي هَذَا .

فَإِنْ قُلْتُمْ : فَلْيَعْمَلِ الْمَعْنَى فِي الْحَالِ مَقْدَمًا ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ مُؤَخَّرًا عِنْدَ
إِرَادَةِ الْفَرْقِ ، وَهَذَا عَكْسُ الْأَمْرِ وَجُعِلَ الْمَعْنَى عَامِلًا فِي الْحَالِ مُؤَخَّرًا وَلَا يَعْمَلُ
مَقْدَمًا وَيَكُونُ ذَلِكَ فَرْقًا بَيْنَ الْمَشَبَّهِ وَالْمَشَبَّهِ بِهِ ؟
قُلْتُمْ : الْعَامِلُ إِذَا تَقَدَّمَ أَقْوَى مِنَ الْعَامِلِ إِذَا تَأَخَّرَ وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ

بِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْكَ تَقُولُ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا ، وَلَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ لَزِيدٍ ، فَإِنْ
قَدِمْتَ زَيْدًا عَلَى أَكْرَمْتُ إِجَازًا أَنْ تَقُولَ : لَزِيدٍ أَكْرَمْتُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ
كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (٢) ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : لَزِيدٍ ضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَلَا يَجُوزُ
ضَرَبْتُ لَزِيدٍ ، وَهَذَا مُطَرَّبٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ ضَعْفٌ فِي عَمَلِهِ وَلِذَلِكَ

(١) كَلِمَةٌ قَامِضَةٌ فِي الأُصْلِ وَمَا أُشْبِطَتْ يَلْتَمِثُ الْكَلَامُ .

(٢) سُورَةُ يُوسُفَ آيَةٌ ٤٣ .

وصل بحرف الجرّ ، فإذا كان الفعلُ نفسه يَضَعُفُ ، فكيف لا يَضَعُفُ المعنى ؟
 الثانى : أَنْكَ تَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَتَحَذِفُ الضميرَ فتقولُ : زَيْدٌ
 ضَرَبْتُ فِي الشَّعْرِ أَوْ فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ (١) ، وتقولُ : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ وَلَا يَجُوزُ :
 ضَرَبْتُ زَيْدٌ كَمَا جَازَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَلَى تَقْدِيرِ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ
 لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا تَقَدَّمَ قَوِيَ عَمَلُهُ فَكَرِهُوا قَطْعَهُ عَنِ الْعَمَلِ لِغَيْرِ اشْتِغَالِ بِالضَّمِيرِ
 فِي اللَّفْظِ وَإِذَا تَأَخَّرَ الْفِعْلُ ضَعُفَ عَنِ الْعَمَلِ ، فَجَازَ أَنْ يُقَطَعَ عَنِ الْمَعْمُولِ الْمُتَقَدِّمِ
 لِاشْتِغَالِهِ بِالضَّمِيرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا .

فقد تحصل مما بينته أن الفعل - وهو الأصل في العمل - يَضَعُفُ عَنِ
 معمله مع التأخير ، فما أصله إلاّ يكون عاملاً - وهو المعنى - أولى بذلك ، فلما
 أرادوا التفرقة بين الحال والظرف لما ذكرته من أن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به
 جعلوا المعنى عاملاً في الظرف مقدماً ومؤخراً وجعلوا المعنى عاملاً في الحال
 مقدماً لا مؤخراً ، وذكر هذا أبو عليّ في الايضاح وهو صحيح .^(٢)

فقد تحصل مما ذكرته أن أقوى تعدى الأفعال إلى المصدر ثم إلى الزمان
 ثم إلى المكان ثم إلى الحال .

قوله : (وَأَمَّا الْحَالُ فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٍ جَاءَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ) (٣)
 اعلم أن الحال تنقسم إلى قسمين : حال مؤكّدة وحال مبهنة . فأتكلم أولاً
 على الحال المبهنة ويشترط فيها خمسة شروط :
 أحدها : أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً .
 الثانى : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ تَعَامُّ الْكَلَامِ .
 الثالث : أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً . وهذه الشروط الثلاثة لازمة لا بد منها .
 الرابع : أَنْ تَكُونَ مَسْنُوعَةً .
 الخامس : أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً . وهذان (٤) الشرطان على الاختيار ، وقد

(١) انظر ما سياتى ص

(٢) انظر الايضاح ١/١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) الجمل ص ٤٧

(٤) في الاصل : " وهذا " .

١١١ تكون الحال من النكرة تقول : هذا // رجلٌ ضاحكاً . وقد تكون الحال جامدة لأنها خبرٌ في الأصل والخبر يكون جامداً ومشتقاً .

ومن الناس من زاد في هذه الحال أن تكون منقلبة (١) ويظهر لي أن هذا ليس بلازم ، ألا ترى أنه قد جاء : خلق الله الزرافة يدًّ يها أطول من رجليها (٢) حكاة سيويه بنصب (يد يها) على أنه بدلٌ بعضٍ من كلٍّ و (أطول) حال . وجاء بعض المتأخرين واعترض قول النحويين : الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام وقال : هذا ليس بلازم ، قد تكون بعد تمام الكلام وقد تكون يتيم الكلام بها (٣) واستدل بقول عدي :

١٠٣ - * إنما الميت من يعيش كثيراً * (٤)

وقال : ألا ترى أن كثيراً حالٌ من الضمير الذي في يعيش ولو أسقطت كثيراً لم يكن كلاماً ولا تم الكلام إلا به ، ألا ترى أنك لو قلت : إنما الميت من يعيش لكان خلفاً (٥) ، وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا بأن يقول : هذا عارض هنا بوقوعه صلة لمن . لوجئت به غير صلة فقلت : يعيش زيد كثيراً لكان كثيراً قد جاء بعد تمام الكلام (٦) وإذا أخذت من هذا الكلام " يعيش كثيراً " لم تكن فيه

(١) من هؤلاء ابن بابشانه وابن السيد / انظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/٢ ، اصلاح الخلل ص ١٠٦ ، ١٠٨ - ١٠٩ وقال ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٤ " وشرط التأخرون فيها الاشتقاق والانتقال وذلك فاسد . . . " (٢) الكتاب ١٥٥/١ شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٣ .

(٣) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٥ : " وقد تأتي والكلام لم يتم " .

(٤) تمامه : * كاسفاً باله قليل الرجاء * .

والبیتلعدی بن الرعلا الغسانی - شاعر جاهلی - من قصيدة في الأصمعيات ص ١٧٠ معجم الشعراء ص ٨٦ وانظر الشاهد في التوطئة ص ٢٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/١ ، مغني اللبيب ص ٦٠١ ، شرح شواهد ٤٠٥/١ ، ٨٥٨/٢ ، شرح ألفية ابن معطي للرعييني ل ٤٧ ، خزنة الادب ٤/١٨٧ .

(٥) ذكر هذا الرأي ابن عصفور في شرح الجمل ٣٣٩/١ ولم ينسبه .

(٦) قال أبو علي الشلوبين في التوطئة ص ٢٠٠ (وقد تكون بعد كلام في حكم التام إن لم تكن لأن الأصل فيها أن يكون بعد كلام تام نحو : ضرب زيد قائماً لأن أصله : ضرب زيداً إذا كان قائماً ونحو : إنما الميت من يعيش كثيراً)

لأن الأصل : يعيش زيد كثيراً ثم دخل عليه ما جعله ناقصاً " وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/١ .

فائدة لأنه وَقَعَ صَلَّةَ لَمَنْ ، فالجُمُوعَةُ مع (مَنْ) بمنزلة اسم واحدٍ لا يَسْتَقِيلُ بِهِ كَلامٌ . والدليل على أَنَّ الحَالَ لا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ ولا يَتِمُّ الكَلامُ بِهَا أَنَّكَ لا تَقولُ : إِنَّ غَدًا أَخَاكَ رَاحِلًا ، لأنَّكَ لو قُلْتَ : إِنَّ غَدًا أَخَاكَ ، لم يَكُنْ كَلامًا ولو كَانَتِ الحَالَ يَتِمُّ بِهَا الكَلامُ لجازت هذه العِساأَةُ . وهذا السُّنْدِيُّ انفصل بِهِ كافٍ في الموضع .

والتحقيق في هذا أن يُقالَ : معنى قول النحويين : إِنَّ الحَالَ لا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ أَي : لا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ مَجِيءِ ما يَطْلُبُهُ الفِعْلُ ، أَلَا تَرا أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : قام فهو يَطْلُبُ فاعلاً فَإِذا قُلْتَ : زَيْدٌ ، فَقَدْ جِئْتَ لَهُ بِمَطْلُوبِهِ فلا يَمكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلى اسمٍ آخَرَ يَقَعُ عَلى ما يَقَعُ عَليه زَيْدٌ إِلَّا (١) عَلى جِهَةِ التَّجْهِيسِ فَإِنَّ قُلْتَ : الرَّاكِبُ ، كان تَابِعاً لِزَيْدٍ نَعْتاً لَهُ ، فَإِنَّ قُلْتَ : إِبْكُ ، لم يَمكِنُ أَنْ يَكُونَ تَابِعاً عَلى جِهَةِ النِّعْتِ ولا عَلى جِهَةِ البَدَلِ ، لِمَا زَكَرْتُهُ ، فَانْتَصَبَ عَلى الحَالَ ، فَلو لم تَجِيءُ بِزَيْدٍ وَجِئْتَ بِرَّاكِبٍ بَعْدَ قامٍ ، لكان فاعلاً ، وكذلك لو قُلْتَ : مَرَرْتُ بِبَهِنَةٍ ضَاحِكَةٍ ، فَقَدْ جاءَ (ضاحكة) بَعْدَ وِصُولِ الفِعْلِ لِلمرورِ بِهِ فَلو لم تَجِيءُ بِبَهِنَةٍ لَقُلْتَ : مَرَرْتُ بِضَاحِكَةٍ ، وَتَحُلُّ ضَاحِكَةٌ مَحَلًّا هَندًا ، فهِذا مَعنى : " تَأْتِي الحَالَ بَعْدَ تَمَامِ الكَلامِ " أَي : بَعْدَ تَمَامِ ما يَطْلُبُهُ الفِعْلُ ، وَلو لم تَجِيءُ بِالاسمِ الَّذِي هُوَ حَالٌ مِنْهُ لَحَلَّ [بَدَلًا] (٢) مِنْهُ ، وَوَصَلَ الفِعْلُ إِليه وَصُولَهُ إِلى الاسمِ ، وَأَنْتَ إِذا قُلْتَ : " مَنْ يَعيِشُ كَثِيبًا " ففِى يَعيِشُ ضَمِيرٌ يَعودُ إِلى (مَنْ) وَكثِيبٌ واقِعٌ عَلى ما وَقَعَ عَليه الضَمِيرُ ، وَلو أمكِنَ اسقَاطُ الضَمِيرِ لكان كَثِيبًا فاعلاً بِبَعيِشٍ ، لَكِنَّهُ لا يَمكِنُ هَنا اسقَاطُهُ لِأَنَّ المَوصُولَ طالِبٌ لَهُ ولا يَسْتَغنى عَنهُ لِأَنَّ الَّذِي يَطْلُبُهُ بِالصَّلَةِ وبالِصَّلَةِ يَقَعُ التَّعريفُ لِلمَوصُولِ ، وَإِذا نَظَرْتَ كَلامَ سَيُويهِ في بابِ الحَالَ وفِهمتَهُ ، بَدَأَ لَكَ ما زَكَرْتُهُ .

(١) في الاصل : " لا " .

(٢) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي : وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً فَرَأَيْتُ مَنْ يَعْتَرِضُهُ
 وَيَقُولُ : إِنَّ الْحَالَ قَدْ تَكُونُ مَعْرِفَةً (١) ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِمْ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ (٢)
 وَطَلَبْتَهُ جَهْدِي .

وَانْفَصَلَ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ هَذَا بِأَنْ قَالَ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ كَزِيَادَتِهَا فِي
 الَّذِي وَالْتِ ، نَظِيرُ هَذَا مَا (٣) حَكَى سَيَبَوِيهٌ عَنِ الْخَلِيلِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : مَا يَصْلُحُ
 بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا وَمَا يَصْلُحُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا (٤) ، فَقَالَ :
 إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ هُنَا زَائِدَةٌ ، لِأَنَّ النُّكْرَةَ لَا تَجْرِي صِفَةً إِلَّا عَلَى النُّكْرَةِ ، فَتَأْوِيلُهُ : مَا يَصْلُحُ
 بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا ، وَهَذَا فِي الْقَوْلَانِ فَاسِدَانِ .

أَمَّا مَنْ نَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِمْ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ،
 وَمَا يَصْلُحُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا ، فَغَالِطٌ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تُدْعَى إِلَّا بِدَلِيلٍ
 لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي " مَا يَصْلُحُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا " (٤)
 وَقُلْتُ : إِنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ (٥) :

* إِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا * ٤٩

لِأَنَّ الْحَوَادِثَ وَالْحَدَثَانَ يَتَرَادَفَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَإِذَا نَطَقُوا
 بِالوَاحِدِ فَقَدْ نَطَقُوا بِالْآخَرِ ، فَجَرَى الْكَلَامُ عَلَى مَا // يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، وَكَذَلِكَ
 قَوْلُ الشَّاعِرِ :

* الْمَتِينَا الْحَدَثَانُ * ٥٠

لِأَنَّ الْحَدَثَانَ يَتَرَادَفُ الْحَوَادِثَ ، وَنَظَائِرُهُ مَا ذَكَرْتُهُ كَثِيرَةً ، فَكَذَلِكَ : مَا يَصْلُحُ
 بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا ، جَرَى عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :

- (١) ذَكَرَ ابْنُ خُرُوفٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ص ٣٤ أَنَّ الْحَالَ جَاءَتْ مَعْرِفَةً " فِي كَثِيرٍ مِمَّنْ
 الْكَلَامُ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عِنْدَ الْجَمِيعِ " وَقَالَ ابْنُ بَزِيرَةَ فِي غَايَةِ الْأَمَلِ ١ /
 ص ١١٧ - ١١٨ " أَمَّا التَّنْكِيرُ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ : طَلَبْتَهُ جَهْدَكَ
 وَطَاقَتَكَ وَرَجَعُ عَوْدِهِ عَلَى بَدْئِهِ وَكَلِمَتُهُ فَاهٍ إِلَى فِي وَهَذِهِ كُلُّهَا مَعَارِفٌ . "
- (٢) عِبَارَةٌ سَيَبَوِيهٍ وَالْمَبْرَدُ : وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ " وَقَدْ جَاءَتْ الْعِبَارَةُ
 فِي قَوْلِ لَبِيدٍ : فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذَرِهَا وَلَمْ يَشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ
 انظُرْ دِيوانَهُ ص ٨٦ ، الْكِتَابُ ٣٧٢ / ١ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ لِابْنِ السِّيْرَافِيِّ ٢٠ / ١ ،
 الْمَقْتَضِبُ ٢٧٣ / ٣ ، الْإِفْصَاحُ لِلْفَارِقِيِّ ص ٣١٢ إِصْلَاحُ الْخَلْلِ ص ١٠٦ ،
 أَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢٨٤ / ٢ ، الْإِنْصَافُ ٨٢٢ / ٢ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦٢ / ٢ ،
 ٥٥ / ٤

(٣) فِي الْأَصْلِ " بِمَا "

(٤) فِي الْكِتَابِ ١٣ / ٢ : " وَمِنَ الصِّفَةِ قَوْلُكَ : مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ مِثْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ "

وَمَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . وَزَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ
 إِنَّمَا جَرَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ . . . وَانظُرْ مَا تَقْدِمُ مِنْ

(٥) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْوَجْهَ " قَوْلُهُ " أَوْ : قَوْلُ الشَّاعِرِ " .

ما يصلح برجلٍ خيرٍ منك أن يفعلَ هذا، لكان المعنى : ما يصلح بالرجل الذي هو خيرٌ منك ، وإذا احتل فلا سبيل إلا دعوى الزيادة .

وأما قولهم : " أرسلها العيراك " :

فذهب سيويوه إلى أن هذا مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره : أرسلها
تعترك العيراك ، والفعل هو الحال ، كما تقول : جاء زيدٌ يضحك (١) ولا أعلم
خلافاً بين النحويين المتقدمين في هذا ، وكذلك الكلام في : طلبته جهدي ،
جهدي مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ (٢) ، وذلك الفعل هو الحال . والأكثر في هذا
أن يكون نكرةً نحو قولهم : قتلتُه صبياً (٣) ، واختلف سيويوه والمبرد في القياس
في النكرة ، فذهب سيويوه إلى أنه مسموعٌ لا يقالُ منه إلا ما قالتُه العربُ (٤) ، ولا أعلم

- (١) هذا هو مذهب الأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي وأكثر النحويين أما سيويوه
فظاهر كلامه في كتابه ٣٧٢/١ أن المصدر المعروف وقع حالاً اتساعاً ، قال
بعد إيراد بيت لبيد : " كأنه قال : اعتراك " قال ابن يعيش : وإنما جاء
هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال
أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام " وكأنه هنا
يوجه مذهب سيويوه ثم قال : " والتحقيق أن هذا نائبٌ عن الحال وليس
بها وإنما تقدير : أرسلها معتركة ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته
له فصار تعتك ثم جعل المصدر موضع الفعل " . انظر المقتضب ٢٣٧/٣ ،
الايضاح ص ٢٠٠ ، أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ ، ٢٨٤/٢ ، المرتجل
ص ١٦٣ ، شرح المفصل ٦٢/٢ - ٦٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١
شرح الكافية للرضي ٢٠١/١ - ٢٠٢ ، التذييل والتكميل " ك " ٣/٢٧ -
٦٨ ارتشاف الضرب ص ٧٥٩ ، توضيح المقاصد ١٤٢/٢ ، خزائن
الأدب ٥٢٤/١ وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٨٠ - ٢٨٢ .
(٢) قال ابن بزيمة في غاية الأمل ص ١١٨ : " جاء عنهم : طلبته جهدي ،
وطاقتك ، رجوع عودة على بدئه فكلمته فاه إلى فؤ وهذه كلها معارف ، والخلاف
فيها بين المبرد وسيويوه معلوم : هل هي بنفسها أحوال أو هي منصوبة
على أنها مصادر لافعال تلك الافعال هي الاحوال " .
(٣) انظر الكتاب ٣٧٠/١ .
(٤) الكتاب ٣٧٠/١ ، وذهب المبرد إلى أن وقوع المصدر النكرة حالاً إذا كان
نوعاً من فعله / انظر المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٩ ، ٥٩٩/٤ ، شرح المفصل
٥٠/٢ وانظر مع الهوامع ١٥/٤ .

خلافاً في المعرفة بالألف واللام أو بالإضافة أنه سماع .

وقد وُضِعَتْ أسماءٌ موضَع هذه المصادرِ الموضوعةِ موضعَ الأفعالِ التي هي أحوالٌ ، وتُوجد نكرةٌ ومعرفةٌ بالألف واللام ومعرفةٌ بالإضافة أولاً خلافَ أن هذا مسموعٌ وليست بقياسي ، فمثال النكرة : مررتُ بهم طراً ، ومررتُ بهم قاطبةً (١) ومثال المعرفة بالألف واللام قولهم : مررتُ بهم الجماء الغفير (٢) ومثال المعرفة بالإضافة قولهم : مررتُ بزيدٍ وحده (٣) ومررتُ بهم خمستهم (٤) وسيأتى الكلام في هذا كله في باب (وحدّه) مكملاً .

فقد تحصّل ما ذكرته أنه لا ينبغي أن يدعى أن الألف واللام في قولهم : أرسلها العراك أنها زائدةٌ ، وكذلك الألف واللام في قولهم : ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل هذا ، لا ينبغي أن يدعى أنها زائدةٌ ، لأنه قد وجد مندوحةٌ عن القول بالزيادة بما ذكرته .

وإنما صحّت الزيادة في الذي وافق ، لأن الموصول يتعرّف بالصلة ، والدليل على ذلك تعرف (من) و (ما) بها ولا يصح أن يتعرّف الاسم من جهتين فلا بد من دعوى زيادة الألف واللام فيهما ، وفي نظائرها ، على حسيما ذكرته ، وإذا صح ما ذكرته في أرسلها العراك "بطل قول من ادعى أن الحال تأتي معرفةً أو صح أن الحال لا تكون إلا نكرةً . وأما النصب فقد بينت وجهه وأنه على التشبيه بالمفعول فيه لأن الفعل لا يطلبه لأنه أخذ مطلوبه .

وأما كون الحال لا تكون من نكرة في الأصل ، فبين لانهالم تنصب على الحال بعد المعرفة إلا عند تعذر جريان النكرة وصفاً على المعرفة ولا يتعذر ذلك بعد النكرة . ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ ضاحكٍ ، كان حسناً

(١) الكتاب ٣٧٦/١ .

(٢) المصدر نفسه ٣٧٥/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٧٧/١ وانظر المقتضب ٢٣٩/٣ ، شرح المفصل ٦٣/٢

ولتقى الدين السبكي رسالة سماها "الرفد في معنى وحدّه" فارجع اليها

في الاشباه والنظائر للسيوطي ١١٠/٤ - ١١٤ .

(٤) نصبها على الحال لغة الحجازيين ونحو تميم يتبعونها ما قبلها / انظر

الكتاب ٣٧٣/١ - ٣٧٤ .

وفهم أن المرور وقع منك بالرجل في حال ضحكك ، فلا فائدة في تكلف النصب^{صه} على الحال والنصب على الحال إنما هو على التشبيه بالمفعول فيه ، لكنه جاء من النكرة قليلاً لأنه لما جاء من المعرفة أنسوا به ، فوقع حالاً من النكرة .

وإذا تبين لك هذا تبين لك ما ذكره سيوييه في مثل قولك : فيها رجل قائماً (١) ، قال : إنه حال من النكرة وجعله جاء على القليل ، وهو الحال من النكرة .

وربما بعض الناس هذا بان قال : إنما هو حال من الضمير الذي في (فيها) لأنه خبر لرجل فيلزم أن يكون فيه ضمير والضمير معرفة ، فالحال هنا من المعرفة . وإنما يلزم أن يكون هذا حالاً من النكرة على مذهب أبي الحسن ، لأنه جعل رجلاً فاعلاً بغيرها ، وكذلك كل مجرور وقع بعد اسم مرفوع ، واستقل بالاسم مع المجرور كلام ، وسواء دخل عليه ألف الاستفهام ألم يدخل (٢) .

الجواب : أن هذا الذي ذهب إليه سيوييه صحيح ، لأن الاسم إنما انتصب بعد المعرفة على الحال ، عند تعذر جريانه صفة على حسبه ذكرته ، وأنت إذا قلت : فيها رجل قائم ، فلا يتعذر أن يكون قائم صفة لرجل ، ويعطى من المعنى ما يعطى إذا نصبته على الحال فمجيئه في هذا الموضع على الحال مع قدرتك على جعله صفة كمجيئه حالاً من // النكرة وإن كان سيوييه قد جعله حالاً من الضمير الذي في المجرور ، فتدبره فإنه صحيح .

وأما الاشتقاق فالأكثر في الحال أن تكون كذلك ، لأنها صفة في الاسم ، ولم تنصب إلا على تعذر الجريان على الأول صفة ، ولأنها إنما انتصبت لأنك إذا قلت :

(١) في الكتاب ١١٢/٢ : " وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً وهو قول الخليل رحمه الله . "

(٢) ذكر أبو البركات بن الأنباري في الانصاف ٥١/١ أن هذه المسألة خلافية فالبصريون لا يرون أن الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع بهما والكوفيون والأخفش في أحد قوليه والمبرد يرون ذلك ولم أجد نسبه السويدي في غير الانصاف . وانظر نتائج الفكر ص ٤٧٣ ، شرح المفصل ٥٧/٢ شرح الكافية للرضي (ط . ليبيا) ٢٤٨/١ ، مغني اللبيب ص ٥٧٩ ، همع الهوامع ١٣٢/٥ .

جاء زيدٌ ضاحكاً فهي في تقدير : جاء زيدٌ في حالة الضحكِ فأشبهت بذلك ظرفَ الزمان لأنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ يوم الجمعة فهو في تقدير : جاء زيدٌ في يوم الجمعة وهذا كله مما يطلبُ بالاشتقاق لكنها بنظرٍ آخر فيها معنى الخبر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : جاء زيدٌ ضاحكاً ففي ضمن هذا الخبر عن زيدٍ بالضحك في حالة المجيء والخبر يكون (١) بالمشتق ، ويكون (١) بالجامد ، فكانت الحال بالجامد بهذه الملاحظة ، ومع هذا فلا تكون بالجامد إلا وفيه معنى الاشتقاق لما ذكرته .

قوله : (ولا تكون الحال إلا نكرةً ، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام) (٢)
لما ذكر الحال وشروطها أخذ يبين الشروط المشترطة في الحال - اللازمة ، فذكر ثلاثة فدل أن ما عداها إنما يشترط في الأكثر ، وقد ذكرت هذا كله .

وأما الحال المؤكدة فتكون على وجهين :
أحدهما : أن يكون مقتضاها مفهوماً من الكلام الأول .
الثاني : ألا يكون مقتضاها مفهوماً من الكلام المتقدم .
فمثال الأول : أنا عنتر (٣) شجاعاً ، وما أشبه ذلك . ومثال الثاني : ما أنشد

سيبويه :

١٠٤ - * أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسي * (٤)

- (١) في الأصل : " تكون " .
- (٢) الجمل ص ٤٧ .
- (٣) في الأصل : " عنتر " .
- (٤) تمامه : * وهل بدارةٍ يا للناس من عار *
وهو لسالم بن مسافع الغطفاني من بني عبد الله بن غطفان شاعر مخضرم هجاء خبيث اللسان ويسببه قتل وأمه من بني أسد اسمها سيقاء ولقيبت بدارة لجمالها تشبيهاً لها بدارة القمر وقيل : إن دارة لقب لجد . والأول أشهر (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٠٨/١ ، أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات ١٥٦/٢) ، الإصابة (ترجمة ٣٦٥٢) ، خزنة الأدب (٢٩١ - ٢٩٤) . وانظر الشاهد في الكتاب ٧٩/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٧/١ ، فرحة الأديب ص ١٨٨ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢ ، شرح المفصل ٦٤/٢ ، توضيح المقاصد ١٦٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٧٥/٢ ، خزنة الأدب ٥٥٢/١ .

فلا يلزم من كونه ابن دارة أن يكون معروفاً بها ، قد يكون الإنسان من
قبيلة ولا يكون معروفاً بهانسيبه ولا يدرىه كل أحد .

فإن قلت : فبأي وجه يقال : إنها مؤكدة ؟

فنقول (١) : لما قال : أنا ابن دارة ، أراد أن يخبر بنسبه فقوله : (معروفاً

بها نسبي) يؤكد ذلك ، فهو من هذا الوجه مؤكد ومن وجه آخر مبين .

وهذه الحال المؤكدة أكثر ما جاءت بعد الجملة الاسمية ، واختلف النحويون

في مجيئها بعد الجملة الفعلية ، فذهب الزمخشري في المفصل إلى أنها لا تكون

إلا بعد الجملة الاسمية ولا تكون بعد الجملة الفعلية (٢) ، وأكثر النحويين على أنها

تكون بعد الجملة الفعلية والأغلب فيها أن تكون بعد الجملة الاسمية ، وعلى هذا

أخذوا قول امرئ القيس :

١٠٥ - * وعالين قنواناً من البسر أحمرًا * (٣)

فقالوا : إن أحمر حال من البسر ، وهي حال مؤكدة ، وليس في هذا نص على ما قالوه ،

إنما يمكن أن يكون أحمر في مكان حمر ، والتقدير : وعالين قنواناً من البسر حمرًا ،

فوضع المفرد موضع الجميع ، ويكون بمنزلة ما أنشده أبو علي :

١٠٦ - بيئتهم ن واللباحين يراهم (٤) بسيماهم بيض الحاهم وأصلها (٥)

(١) في الأصل : فنقول // بالباء .

(٢) في المفصل ص ٦٣ : فصل : والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة

عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقدير مؤداه ونفي الشك عنه ،

وليس فيه تصريح بأن الحال المؤكدة لا تأتي بعد الجملة الفعلية وكما فهم

المؤلف من كلام الزمخشري أن الحال المؤكدة لا تكون بعد الجملة الفعلية

فهم ابن فلاح فقال في المغنى ١/ ١٦٢ : " وتأتي بعد الجملة الفعلية

كالاسمية خلافا لصاحب المفصل "

(٣) ديوانه ص ٥٧ ، صدره :

* سوامق جبار أثيث فروعه *

وانظره في إصلاح الخلل ص ١١١ .

(٤) جاءت بعض كلمات صدر البيت قاضية في الأصل وأثبت ما تراه من التكملة ل ٢٢

الكافي للمؤلف ٢/ ص ٧٣ .

(٥) أنشده في التكملة ل ٢٢ ، والشاهد للأسود بن يعفر النهشلي (أعشى نهشل

شاعر جاهلي ترجمته في الشعر والشعراء ٢٦١/١ ، شرح شواهد المغنى

١/ ١٣٨ ، خزنة الأدب ١/ ١٩٥) وانظر الشاهد في ديوانه ص ٤٧ ،

نوادير أبي زيد ص ١٦٢ ، المنصف ٣/ ٤٤ ، المحتسب ١/ ١٨٤ ، ايضاح

شواهد الايضاح ل ٩٩ ، ضرائر الشعر ص ٢٥١ ، ويروي " وأصلها " بضم

اللام على الجمع ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما أورده الفارسي ، وتبعه

المؤلف من أجله .

أراد : وَصَلَعًا ، وقد جَاءَ وَضِعَ المفرد موضع الجمع في الصِّفَاتِ والأَسْمَاءِ، فمثاله
في الصِّفَاتِ ما ذكرته، ومثاله في الأَسْمَاءِ :

- ١٠٧ - [كَانَ] (١) نَسُوعَ رَحَلَى حِينَ ضَمَّتْ حَوَالِبَ غُرْزًا وَمَعَى (٢) جِياعًا (٣)
أراد : وَأَمْعَاءًا جِياعًا (٤) ، وَأَنشَدَ سَيُوبَةَ :
- ١٠٨ - * كَلَوَانِي بَعْضَ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا * (٥)
أراد : فِي بَعْضِ بَطُونِكُمْ . وَقَالَ عُلُقَمَةُ :
- ١٠٩ - * . . . وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ * (٦)

- (١) سقطت (كَانَ) من الأصل .
(٢) في الأصل : "ومعا" وفي المنقوص والمدود للفرّاء ص ٣٣ : "والمعنى والوحى مقصوران يكتبان بالياء" .
(٣) البيت للقطامي (عمير بن شبيب التغلبي / شاعر أموي / ترجمته في الشعر والشعراء ٧٢٧/٢ ، معجم الشعراء ص ٧٣ ، خزانة الأدب ٣٩١/١) انظر البيت في ديوانه ص ٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٣٠١ ، التكملة ل ٢٢ ، المصباح ١/١ ل ١٤٨ ، شرح أبيات سيوبه لابن السيرافي ١٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٧ ، رسائل أبي العلاء ص ٨٦ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، قال ابن السيرافي : "والحوالب : عروق الضرع ، والغرز : جمع غارز : وهي التي لالبن لها" .
(٤) في الأصل : "ومعا جياعا" وهو خطأ . فالبيت استشهد به الفارسي وتبعه المؤلف على وضع المفرد موضع الجمع .
(٥) لم أقف له على نسبه وتماهه : * فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنَ خَمِيصٍ * انظر/ الكتاب ١/٢١٠ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٧٤ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المقتضب ٢/١٧٠ ، المحتسب ٢/٨٧ ، أمالي ابن الشجري ١/٣١١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، شرح المفصل ٥/٨ ، ٢١/٦ ، ٢٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، خزانة الادب ٣/٣٧٩ .
(٦) الشاهد بتماهه :
* بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ انظر ديوانه ص ٤ ، الكتاب ١/٢٠٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٣٤ ، المفضليات ص ٣٩٤ ، المقتضب ٢/١٧٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٦ ، الافصاح للفارقي ص ٣٧٢ ، الاقتصاب ص ١٢١ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، الكافي ٢/٧٣ ، خزانة الادب ٣/٣٧٩ .

أراد : وأما جلودها ومن وضع المفرد موضع الجمع قولهم : ثلاث مئات ، وسيعود الكلام في هذا في باب العدد - ويظهر من قول امرئ القيس :

* وعالين فنوانا من البسر أحمرًا [١٢٥]

أن البسر يكون أحمر ، وقال القيس (١) " البَلْحُ ثم السَّيَابُ ، ثم الجدال إذا أخضر واستدار قبل أن يشتد ، ثم البسر إذا عظم ، ثم الزهو إذا أحمر ، فيظن من قوله أن البسر لا يكون أحمر ، وإنما يكون إذا أحمر زهواً .

والقياس يقتضئ أن الحال المؤكدة تكون بعد الجملة الفعلية ، وبعد الجملة الاسمية ، ألا ترى أنها إذا كانت حالاً بعد الجملة الاسمية ، فلا بد من فعلٍ يعمل في الحال ، بطلب (٢) لاتفق في الحال نفسه ، هذا بين .

ونظير ما قلته من أن الحال المؤكدة تكون على وجهين قولهم : له علي ألف درهم عرفاً (٣) ، وقولهم : له علي ألف درهم حقاً (٤) ، فعرفاً مصدر مؤكّد لقوله : له علي ألف درهم ، وهو مفهوم من مقتضى الجملة ، وحقاً مصدر مؤكّد لقوله له علي ألف درهم ، وإن لم يكن مفهوماً من مقتضى الكلام الأول ، وقيل فيه : مؤكّد ، لأنك حين قلت : له علي ألف درهم إثبات هذا الخبر ، وقولك : حقاً ، إثبات المخبر ، فهو من هذه الجهة (٥) مؤكّد ، وهو من جهة أخرى (٦) مبين أن إخبارك كان

(١) هو ابن قتيبة . ويقال فيه : القتيبي والقتيبى ، وكلامه هذا في أدب الكاتب

ص ١٠٥ .

(٢) " بطلب " ليست معجمة في الأصل . والعبارة كلها مضطربة .

(٣) الكتاب ١ / ٣٨٠ .

(٤) في الكتاب ١ / ٣٧٨ " وذلك قولك هذا عبد الله حقاً " وفي المقتضب ٣ / ٢٦٦

" هذا زيد حقاً " وانظر المعنى لابن فلاح ١ / ١١٥ ، وشروح الألفية عند قول ابن مالك - في باب المفعول المطلق -

ومنه ما يدعونه مؤكداً
نحوه على ألف عرفاً
لنفسه ، أو غيره فالمبتدأ
والثان كـ " ابني أنت حقاً صرفاً "

كمنهج السالك ص ١٤١ وشرح ابن عقيل ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، التصريح ١ / ٣٣٣ .

(٥) في الأصل : " الجملة " .

(٦) في الأصل : " الجملة الأولى " ولا معنى له ، وما أثبتته نظرت فيها في قول المؤلف

في قول الشاعر - ص ٣٥٥

* أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي *

ولما قال : أنا ابن دارة أراد أن يخبر بنسبه فقوله : " معروفًا بها نسبي " ، يؤكد ذلك فهو من هذا الوجه مؤكّد ومن وجه آخر مبين " وقوله هنا : " نظير

ما قلته من أن المؤكدة على وجهين قولهم . . . " .

١٤ على وجه التحقيق ، ولم (١) يكن على جهة الظن ، وجعل // سيويه قول العرب له على ألف يرهم حقا مؤكدا ، وله على ألف يرهم عرفا مؤكدا أيضا (٢) ، وجعلهما بايين لما ذكرته (٣) .

قوله : (ولا بد لها من عاملٍ يعملُ فيها) (٤)
اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنْ يَكُونَ فِعْلًا .

الثاني : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ بِوَضْعِهِ نَحْوُ : هَذَا ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فَإِنَّ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ التَّنْبِيهُ ، فَإِذَا قُلْتُمْ : هَذَا زَيْدٌ ضَا حِكًا ، فَالْمَعْنَى : تَنَبَّهَ إِلَيْهِ ضَا حِكًا ، وَكَذَلِكَ الْمَجْرُورُ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ، وَفِي الْمَسْجِدِ يَفْهَمُ مِنْهُ الْاسْتِقْرَارُ .

فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فِعْلًا جَازَكَ فِيهَا تَقْدِيمُ الْحَالِ (٥) عَلَى الْعَامِلِ لِقُوَّتِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي نَفْسِهِ ، فَتَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ضَا حِكًا ، وَضَا حِكًا جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ ضَا حِكًا ، وَهَذَا ضَا حِكًا زَيْدٌ ، وَلَا تَقُولُ : ضَا حِكًا هَذَا زَيْدٌ ، لِأَنَّ الْمَشَبَّهَ لَا يَقْوَى قُوَّةَ مَا شَبَّهَ بِهِ حَسْبَمَا ذَكَرْتَهُ قَبْلُ (٦) . وَتَقُولُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ ، وَزَيْدٌ الْيَوْمَ فِي الدَّارِ ، وَالْعَامِلُ فِي الْيَوْمِ مَا [فِي] (٧) الدَّارِ مِنَ الْاسْتِقْرَارِ ، وَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْنَى ، لِأَنَّهُ ظَرَفٌ

(١) في الاصل : "وان لم" باقحام (ان) .

(٢) في الاصل : "مؤكد" .

(٣) اولهما : "باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله" الكتاب ٣٧٨/١ ،

وثانيهما "باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه" نفسه ٣٨٠/١ .

(٤) الجمل ص ٤٧ .

(٥) في الاصل : "العامل" وهو خطأ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٣٤٧ .

(٧) تكملة بها يتم الكلام .

والعربُ تتسعُ في الظروفِ والمجروراتِ ما لا تتسعُ في غيرها ، وإذا قلتَ : زيدٌ فسي الدارُ جالساً ، انتصب (جالساً) بقولك : (في الدار) بما فيه من معنسى الاستقرار ونيابته نائبٌ مُستقرٌّ ، وكائنٌ ، فلو قدّمتَ (جالساً) على (في الدار) لم يَجْزُ ، لأنَّ الحالَ لا يتقدّم على العاملِ وهو معنى ، وهذا يدلُّ على أنه لا حُكْمَ لمُستقرِّ المحذوفِ ، وأنَّ (في الدار) نائبٌ مَنابَةٌ وتولّى عملَه ، وصار فيه ضميرُهُ ، وصار كأنّه لم يكن ، إذ لو كان عندهم كالوجود لكان عاملاً في الحال وفي المجرور معاً ، بمنزلة قولك : زيدٌ جالسٌ مترجماً ، ولو كان كذا لجاز أن تقولَ : زيدٌ جالساً في الدار ، كما تقول : زيدٌ جالسٌ مترجماً اليومَ ، وهذا لا تقولهُ العربُ ، لما ذكرته من أنَّ العاملَ المعنوي لا يعمل في الحال متأخراً . (١)

واختلفوا في وجهين آخرين : ^{الفاعل} أحدهما : أن تكون الكلمة فيها معنىً بغير الوضع الأصلي ، بل كان ذلك بأمرٍ عرضٍ ، ومثال ذلك : مروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمروٍ قبيحٌ ، فهذه المسألة اختلف النَّاسُ في جوازها ، فذهب أبوعلیُّ في الايضاح إلى منعها (٢) ، لأنَّ (هو) ضميرٌ غائبٌ ، يعود على مذکور قبله لفظاً أو نيةً ، أو على ما دلَّ عليه سياقُ الكلامِ على حسيماً تبين في باب الضمائر (٣) ، فقد يكون فيه معنى الفعل ، وقد لا يكونُ يعود عليه ، فليس للفعل فيه معنى بوضعه . وإن كان هناية معنى الفعل لأنَّ التقديرَ : مروري بزيدٍ حسنٌ ومروري بعمروٍ قبيحٌ ، فهذا لا يعودُ عليه ، لأنَّه عارضٌ ، وإنما يعودُ على ما تقتضيه الكلمة بوضعها ، وكان الأستاذ أبوعلیُّ يرتضى هذا القول ، ويحكي عن أبي عليٍّ أنه أجاز المسألة في غير الايضاح (٤) ، واستدلَّ بقول زهير :

١١٠ - وما الحربُ إلا ما علمتمُ ونزتمُ وما هو عنها بالحدِيثِ المرجمِ (٥)

- (١) انظر الكتاب ٢ / ١٢٤ وذهب الفراء والأخفش وابن مالك إلى جواز ذلك /
انظر معاني القرآن ٢ / ٤٢٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٥ ،
التسهيل ص ١١١ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ، التصريح
٣٨٥ / ١ ، وانظر همع الهوامع ٤ / ٣٢ - ٣٣ .
(٢) الايضاح ١ / ٢٠٠
(٣) انظر ما تقدم ص
(٤) انظر الكافي ٢ / ص ٥٦ ، تنقيح ابن لب ل ٦٩ .
(٥) ديوانه ص ١٨ ، شرح القوائد السبع ص ٢٦٧ ، شرح القوائد التسع ١ /
٣٢٨ ، الكافي ٢ / ص ٦٩ ، همع الهوامع ٥ / ٦٦ .

ولهذا النوع كان الأستان أبو عليّ يذهبُ في تأويله ، وهو عندى تأويلٌ صحيحٌ ، ولا تثبتُ القواعدُ بمَحْتَمَلٍ ، وإنما تثبتُ بالنصّ الذى لا يَحْتَمَلُ ولا يُوجَدُ له تأويلٌ .

الثانى : الابتداءُ ، فيظهر من قولِ أبى القاسمِ فى باب المصولات أنَّ الابتداءَ يعملُ فى الحالِ ، لأنّه قال فى مسألة : الذى قَصَدَهُ أَخوكَ رَاكِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ (١) فإنَّ جعلته حالاً من (الذى) لم يَجْزُ أَنْ تَوَقَّعَهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ (٢) ، فيظهر منه أنّه يجيئُ أَنْ يَعْمَلَ فى الحالِ الابتداءُ ، لأنَّ العاملَ فى الحالِ العاملُ فى صاحبِ الحالِ ، ويظهرُ ذلك من كلامِ سيويهِ (٣) ، وأكثرُ النَّاسِ على منعه (٤) ، لأنَّ الحالَ إنّما انتصبَ على التشبيهِ بالظرفِ ، والظرفُ لا يعملُ فيه إلاَّ الفعلُ ، ومعنى الفعلِ ولا يعملُ فيه الابتداءُ ، فيجبُ لما شَبَّهَ بِهِ إِلَّا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ ومعنى الفعلِ ولا يعملُ فيها الابتداءُ فإنَّ الحالَ ليست بأقوى (٥) من الظرفِ ، لأنَّ الحالَ لم تنتصبْ ولا عملَ فيها المعنى إلاَّ بالحملِ على الظرفِ ولشَبَّهَ بِهَا ، ولا يعملُ فيها المعنى مؤخراً ويعملُ فى الظرفِ مؤخراً ، فكيف يعملُ فى الحالِ ما لا يعملُ فى الظرفِ ؟ هذا بعيدٌ ، وهذا هو الذى يظهر لى : أنَّ الحالَ لا يعملُ فيها الابتداءُ وليس كلامِ سيويهِ بنصٍّ لا يَحْتَمَلُ التَّأْوِيلَ // والكلامُ فيه فى موضعه وسأتكلم على كلامِ أبى القاسمِ فى الصَّلَاتِ .

(١) الجمل ص ٣٤٠ .

(٢) فى الجمل ص ٣٤١ : "وتجعل راکباً حال من الأخ ، وإن شئت من الكاف فى قولك (أخوك) على أنها أخوة الصداقة لا النسب ، وإن شئت من الهاء ، فإن جعلته من الذى . . ."

(٣) ذكر سيويهِ فى الكتاب ٢ / ٧٨ أن اسم الإشارة يعمل فى الحال ثم قال : "وأما هو فعلمة مضمرة ، وهو مبتدأ وحال ما بعده كحال بعد هذا " ثم قال ص ٨١ " وأما ما ينتصب لانه خبر - سيويهِ يسمي الحال خبراً فى مواضع من كتابه - مبنى على اسم غير مبهم . فقولك : أخوك عبد الله معروفاً ، هذا يجوز فيه جميع ما جاز فى الاسم الذى بعد هو وأخواتها " .

(٤) انظر المقتضب ٣ / ٢٧٤ ، ٣٠٨ / ٤ ، الأصول ١ / ٢٦٥ ، شرح ألفية ابن

معطى للرعيلى ل ٥٥ ، تقييد ابن لبل ٦٩ .

(٥) فى الأصل : "باضعف" وهو خطأ .

فقد تحصل ما ذكرته أن العامل في الحال لا يكون أكثر من هذه الأربعة
اتفق على اثنين، واختلف في اثنين، على حسيما بينته . والله الموفق .

قوله : (١) تقدم الحال على صاحبها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً ، فتقول :
هذا زيدٌ ضاحكاً ، وهذا ضاحكاً زيدٌ ، وقام زيدٌ ضاحكاً ، وضاحكاً قام زيدٌ ،
وضربت ضاحكاً زيداً ، فإن كان صاحب الحال مجروراً فاختلف النحويون فس
تقدمها عليه ، فذهب سيوييه إلى منعها ، ولا أعلم من البصريين خلافاً في منعه (٢)
وذكر عن بعض الكوفيين أجازته ، فأجازوا : مررت ضاحكاً بهند (٣) . ومنع
البصريون ذلك لأنهم لم يسموه ولأن العامل في الحال هو العامل في صاحب
الحال ، ولم يعمل الفعل في صاحب الحال إلا بواسطة الباء فكان لحرف الجر
حظاً من العمل في الحال ، والحال لا تتقدم على المعنى فكيف تتقدم على الحرف .
وأمر آخر : أنك إذا قلت : مررت بهند ضاحكاً فالباء تعطى معنى اللصاق ، فكأنك
قلت : التصق مروري بهند في هذه الحال ، ولو قلت هذا لكان العامل التصق
والالتصاق إنما هو مفهوم من الباء ، فجرى لذلك مجرى العامل المعنوي ، والحال
لا تتقدم على المعنوي ، وتقول : بهند ضاحكاً مررت ، ولا يجوز : ضاحكاً مررت
بهند ، فهكذا يجري هذا عند البصريين وهو الذي يعول عليه ، وأنشد
أبو علي :

(١) هكذا في الأصل " قوله " وليس ما بعده في شيء من نسخ الجمل التي اطلعت
عليها ، ولا وجدته في شيء من شروح الجمل - التي وقفت عليها - والكلام
باسلوب ابن أبي الربيع أشبهه والى طريقته أقرب . فعمل الكلام خطأ من الناسخ
صوابه " فصل " أو " مسألة " فقد درج ابن أبي الربيع على أفراد مباحث يكمل
فيها الكلام على القضايا التي لم يعرض لها الزجاجي أو يتناولها بأسه
ويعنون لها بفضله أو مسألة / انظر على سبيل المثال صفحات ٥٦ ، ١٨٤٩٧ ،
١٨٤٩٨ ، ١٨٤٩٩

(٢) انظر الكتاب ١٢٤ / ٢ ، المقتضب ١٧١ / ٤ ، ٣٠٢ ، الاصول ٢٦٠ / ١ ،

أمالى ابن الشجري ٢ / ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٣) أجازة ابن كيسان وأبو علي الفارسي في تذكرته وابن برهان وابن مالك واستشهدوا

بعده من الضياع . انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٨٠ ، غاية الأمل ١ /

ص ١٨ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ ، المغنى لابن فلاح =

١١١- رَأَى (١) رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّما يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَمَا مَخْضَبًا (٢)

وقال : يجوز أن يكون " مَخْضَبًا " صفةً لرجلٍ ويقال : رجلٌ مَخْضَبٌ كما قال :

١١٢- سقى العَلَمَ الفَرْدَ الذي يَجَنُوبُهُ غزالانِ مكحولانِ مَخْتَضِبَانِ (٣)

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في (يضم) ، ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في كَشْحِيهِ (٤) ، وهذه الوجوه كلها صحيحة لا اعتراض فيها إلا قوله : حالاً من الهاء (٥) فإن الهاء مخفوضة بالكشح ، والعامل في الحال هو العامل فسي صاحب الحال ، وليس في الكشح معنى الفعل (٦) ، ولا بُدَّ للحال من فعلٍ أو معنى فعل على حسب ما تقدم .

= ١/١٦٣ - ١٦٤ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ ، همع الهوامع ٤/٢٦٠ .

- (١) في الأصل : " رأيت " وهذا ينكر السوزن وما أثبتته هو رواية الفارسي في التكملة - وعنه نقل المؤلف - وابن الطراوة في الافصاح والقيسي وابن يسعون فسي شرحيهما أبيات الايضاح ورواية البيت في ديوان الأعشى : " أرى رجلاً منكم " (٢) التكملة ل ٣٧ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٤٦ ، المصباح ٢/٤٩ ، والبيت للأعشى . انظر ديوانه ص ١١٥ ، المذكر والمؤنث للفراء ص ١٧ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٢٧٩ - ٢٨٢ ، مجالس ثعلب ١/٣٨ ، والافصاح لابن الطراوة ل ٣٤ ، أمالي ابن الشجري ١/١٥٨ ، ٢٢٧ ، الانصاف ٢/٧٧٦ .
- (٣) القافية ليست واضحة في الأصل . والبيت في التكملة ل ٣٧ منسوب للأعشى وليس في ديوانه المطبوع ، وانظره في ايضاح شواهد الايضاح ل ١٤٧ ، أمالي ابن الشجري ١/١٦٠ .
- (٤) التكملة ل ٣٧ ، أمالي ابن الشجري ١/١٦٠ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ل ٣٩ .
- (٥) في الأصل " التاء " .
- (٦) انظر الافصاح لابن الطراوة ل ٣٤ .

والجواب : أَنَّهُ جَعَلَ مَخْضِبًا حَالًا مِنَ الْهَاءِ ، فَهُوَ فِي تَقْدِيرِهِ : يَضُمُّ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِذَا ضَمَّ إِلَى كَشْحِهِ فَقَدْ ضَمَّهُ إِلَيْهِ ، وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ :

* إِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا * ٤٩

و : * أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ * ٥٠

لَأَنَّ الْحَوَادِثَ وَالْحَدَثَانَ يَتَرَادَفَانِ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ ، وَكَأَنَّكَ إِذَا نَطَقْتَ بِأَحَدِهِمَا نَطَقْتَ بِالْآخَرِ . وَهَذَا النَّوعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَرَعِيٌّ وَمَعْمُولٌ عَلَيْهِ . وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ قَوَّاهُ وَمِنْهُمْ مَنْ ضَعَّفَهُ ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ مَا وَجَدَ عَنْهُ مَنَدُوحَةً ، وَيُظْهِرُ أَنَّ مَذْهَبَ سَيْبَوِيهِ هَذَا الثَّانِي (١) ، وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ . وَكَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ فَالاعتراضُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ سَاقِطٌ . فَيَلْزِمُ عَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ الْأَيْجُوزُ : قَامَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ ضَا حَكَةً وَأَنْتَ تَرِيدُ : قَامَ الْغُلَامُ فِي حَالٍ أَنَّ سَيِّدَتَهُ ضَا حَكَةً ، وَإِنَّمَا يُقَالُ هُنَا : قَامَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ ، وَهِنْدِيٌّ ضَا حَكَةً ، لِمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِ الْحَالِ ، وَلَا يَصِحُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَفْعَلَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ ، وَلَا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتَ : جَاءَتْنِي صَاحِبُكَ لَاعِبًا بِجَازٍ عَلَى وَجْهِ ، وَهُوَ أَنْ تَرِيدَ : جَاءَتْنِي الَّتِي تُصَاحِبُكَ فِي حِينٍ أَنَّكَ لَاعِبٌ ، وَلَا تُصَاحِبُكَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْحَالِ . وَهَكَذَا تَأْخُذُ جَمِيعَ مَا يَأْتِي مِنْ هَذَا النَّوعِ ، لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَجَازَ الْحَالَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا (٢) ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَمَا ذَكَرْتَهُ هُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ .

قوله : (كَقَوْلِكَ : هَذَا مُحَمَّدٌ رَاكِبًا) (٤)

(١) فِي الْكِتَابِ ٢ / ٤٥ - ٤٦ : " وَقَدْ يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ : مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا ، كَأَنَّهُ اِكْتَفَى بِذِكْرِ الْمَوْعِظَةِ عَنِ التَّائِيَةِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ (وَهُوَ) الْاِعْشَى :

فَمَا تَرَى لِمَتَى يَدَلَّتْ فَانِ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا "

(٢) التَّكْمَلَةُ ل ٢٤ ، وَانظُرْ اِيضًا شَوَاهِدَ الْاِيضَاحِ ل ١٠٧ .

(٣) مِنْ هَؤُلَاءِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي الشَّيْرَازِيَّاتِ وَعِزَّاهُ السِّيَاطِيُّ إِلَى بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ

وَصَاحِبِ الْبَسِيطِ . انظُرْ الشَّيْرَازِيَّاتِ ل ٧٤ ، أَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ١ / ١٦٧ ،

٢ / ٣٢٧ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤ / ٢٣ .

(٤) الْجَمَلُ ص ٤٧ - ٤٨ .

ذكر سيويوه هذه المسألة وأجاز في (راكب) الرفع والنصب (١) ، فإذا نصبت فيكون على الحال ، على حسبما ذهب إليه أبو القاسم ، وذلك أن رجلاً أنكر على محمد (٢) أن يركب ، فبينما هو منكراً رأيت محمداً راكباً ، فقلت له : هذا محمدٌ راكباً ، أى : انظر إليه راكباً ، فحاله تردُّ قولك ، فالمقصود الاخبار بالركوب ، وإنما جعلت محمداً خبراً عن هذا ، وجاءت براكب حالاً لتحيله على نظره وكذلك تقول : هذا زيدٌ ضاحكاً ، تقوله لمن ينكر الضحك على زيدٍ ، على حسبما تقدم ، وإذا رفعت راكباً جازك في المسألة أربعة أوجه :
أحدها : أن يكون محمدٌ تابعاً لهذا ، ويكون ذلك على وجهين : على البدل وعلى عطف البيان .

الثاني : أن يكون راكباً خبراً (٣) // ثانياً ، كما تقول : هذا حلوة حامضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة (٤) لكنك تريد أن هذا حلوة في وقت ، حامض في وقت آخر ، وكما تقول : هذا حلوة مرأى حلوة للأوداء ، ومر على الأعداء كما قال :

١١٣ - * وله طعمان أرى وشري * (٥)

ويكون في كل واحدٍ منهما ضمير يعود إلى المبتدأ فإن اردت أن تنقض الحلاوة (٦) فالخبر مجموع الاسمين ، لأنك لا تريد أن تخبر عنه بالحلاوة ولا

(١) في الكتاب ٨٣ / ٢ : " هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب " .

(٢) في الأصل : " على ابن محمد " باقحام " ابى " .

(٣) في الأصل : " راكباً " .

(٤) في الأصل : " الحموضة " والوجه ما أثبت .

(٥) تمامه : * وكلا المطعمين قد ذاق كل * .

وهو من قصيدة تنسب إلى ابن اخت تابت شراً ، وإلى تابت شراً ، وقيل : هي

لخلف الأحمر / انظر حواشي الحماسة (تحقيق الدكتور عبد الله عسيان ،

والبيت في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٣٣ ، شرحها للمرزوق

٨٣٢ / ٢ ، الحيوان ٦٩ / ٣ ، والأري : العسل .

والشري : الحنظل .

(٦) في الأصل : " الحموضة " .

بالْحُمُوضَةِ ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ أَنْ تَخْبِرَ بَانَ طَعْمَهُ بَيْنَ الْحَلَاوَةِ وَالْحُمُوضَةِ ، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ حِينَئِذٍ فِي مَجْمُوعِ الْأَسْمِينِ ، وَمَعْنَى هَذَا [أَنْ] (١) فِي الْأَسْمِ الْمَقْدَرِ فِي مَوْضِعِ الْأَسْمِينِ الْمَعْطِيِّ مَعْنَى مَجْمُوعِهِمَا ، وَيَتَّبِعُ هَذَا مَكْمَلًا فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ . (٢)

الثالث : أَنْ يَكُونَ "رَاكِبًا" خَبْرًا مَبْتَدَأً مَحذُوفٍ ، التَّقْدِيرُ : هَذَا مُحَمَّدٌ هُوَ رَاكِبٌ فَحَذَفَتْ [هُوَ] (٣) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ :
١١٤ - * وَقَائِلِهِ خَوْلَانُ فَانكح فَتَاتَهُمْ * (٤)

أَيُّ هَذِهِ خَوْلَانُ ، وَيَجُوزُ إِظْهَارُ الْمَبْتَدَأِ . وَسَيَتَّبِعُ الْمَوَاضِعَ التَّالِيَةَ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الْمَبْتَدَأِ فِيهَا (٥) .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ بَدَلًا مِنْ مُحَمَّدٍ ، تَقْدِيرُهُ : هَذَا مُحَمَّدٌ رَجُلٌ رَاكِبٌ ، فَحَذَفَ الْمَوْصُوفَ وَأَقَامَ الصَّفَةَ مَقَامَهُ (٦) عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّعْتِ فِي مَسْأَلَةِ جَائِئِي زَيْدٌ رَاكِبٌ (٧) .

(١) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

(٢) تَكْمَلَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

(٣) انظُرْ مَا سَيَأْتِي ص

(٤) تَمَامُهُ : * وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هَيَا *

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى نَسْبَةٍ / انظُرْ الْكِتَابَ ١/ ١٣٩ ، شَرْحُ

أَبْيَاتِهِ لَا يَنْ سَيَرَا فِي ١/ ٤١٣ ، الْإِيضَاحُ ١/ ٥٣ ، الْإِيضَاحُ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ

ل ١٢ ، الْمَصْبَاحُ ١/ ١٦ ، الْأَزْهِيَّةُ ص ٢٥٢ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/ ١٠٠ ،

٨/ ٩٥ ، رِصْفُ الْمَبَانِي ص ٣٨٦ ، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٣/ ٤٧٧ ، الْجَنْسِيُّ

الدَّانِي ص ٧١ ، مَعْنَى اللَّيْبِ ص ٢١٩ ، ص ٦٢٨ ، شَرْحُ شَوَاهِدِهِ ١/ ٤٦٨

٢/ ٨٧٣ ، التَّصْرِيْحُ ١/ ٢٩٩ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/ ٥٩ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ١/ ٢١٨

٣/ ٣٩٥ ، ٤/ ٤٢١ ، ٢٥٢٠ .

(٥) انظُرْ مَا سَيَأْتِي ص

(٦) انظُرْ الْوَجْهَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثَ مِنْ لِكْتَابِ ٢/ ٨٣ .

(٧) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ ص

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا الرَّجُلُ رَاكِبٌ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الرَّجُلَ نَعْتًا لِهَذَا ، فَلَيْسَ
لَكَ فِي (رَاكِبٍ) إِلَّا الرَّفْعُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ رَاكِبٌ ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْأَلْفَ
وَاللَّامَ لِلْعَهْدِ فِي رَجُلٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ فِيهِ عَهْدٌ فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ نَعْتًا لِهَذَا
لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَأَنْتَ هُنَا إِنَّمَا تَرِيدُ شَخْصًا
بَعِيْنَهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ خَبْرًا لِهَذَا وَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : هَذَا مُحَمَّدٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ
هَذَا هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي رَأَيْنَا أُمْسٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازِلًا فِي (رَاكِبٍ) الرَّفْعُ
وَالنَّصْبُ ، النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ ، وَكَأَنَّهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ : ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي
رَأَيْنَا أُمْسٍ لَا يَرْكَبُ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ فَبَيْنَمَا هُوَ يُنْكِرُ رَأْيَهُ رَاكِبًا فَقُلْتَ لَهُ : هَذَا الرَّجُلُ
رَاكِبًا ، الْمَعْنَى : انظُرْ إِلَى الرَّجُلِ رَاكِبًا كَمَا قُلْتَ : هَذَا مُحَمَّدٌ رَاكِبًا ، عَلَى مَعْنَى
انظُرْ إِلَى الرَّجُلِ رَاكِبًا ، فَإِنْ رَفَعْتَ جَازِلًا فِيهِ خَمْسَةُ الْأَوْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَسْأَلَةٍ
هَذَا مُحَمَّدٌ رَاكِبًا عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ يَجْرِي كُلُّ مَا يَأْتِي لَكَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

...

بَابُ الْإِبْتِدَاءِ

الابتداءُ : تعريةُ الاسم من العوامل اللفظية ، والإسنادُ إليه (١) . ومجيئُه لِيُسْنَدَ إليه هو الذي أوجب رفعه ، وهو العاملُ ، والتعريةُ شرطٌ في العمل ، لأنَّ التعريةَ عدمٌ ، والعدمُ لا يُؤثِّرُ ولا يُوجبُ شيئاً .

والإسنادُ هو : الضمُّ على جهةِ الإفادة ، والإسنادُ في اللغة : الإضافةُ ووضعها النحويون على معنيين ، فالإسنادُ على جهةِ الإفادة هو الإضافةُ على جهةِ التخصيصِ والتعريفِ .

قوله : (واعلم أن الاسم المبتدأ مرفوعٌ) (٢)

يشترطُ في الاسم المبتدأ شرطان : (٣)

أحدهما : الإفرادُ ، فلا يكون المبتدأُ جملةً ويريد النحويون بالمفرد هنا ما ليس بجملةٍ ، فيطلقون على التثنية في هذا الباب مفرداً ، وكذلك الجمع ، وعلى المضاف . ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ ، فإنما يريدون به ما ليس بجملةٍ . ومتى أطلقوا المفرد في باب النداء ، فإنما يريدون به ما ليس بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ومتى أطلقوا المفرد في باب الإعراب فإنما يريدون ما ليس بتثنية ولا جمع . ومتى وجَّدت الجملةَ وضعت موضع ما أصله أن يكون مبتدأً فإنما يكون ذلك على القلب وبعد ما صير المخبِرُ خبراً والمخبِرُ مخبراً عنه ، ومن ذلك : سواءٌ عليٌّ أقمست أم قعدت (٤) ، المعنى بلا شك : سواءٌ عليٌّ قيامك وقعودك ، وأنت لو قلت هذا لكان سواءً خبراً مقدّماً ، والقيامُ والقعودُ مبتدأً ، لأن المقصودَ الأخبارُ عن القيام والقعودَ بالاستواء ، ويجوز على قياس ما حكاه سيبويه : إنَّ خيراً منك زيدٌ (٥)

(١) انظر هذا التعريف بلفظه في شرح الجمل للغافق تلميذ المؤلف ص ٣ .

(٢) الجمل ص ٤٨ .

(٣) اقتفى ابن لب في تقييده ل ٧١ - ٧٢ أثر المصنف في ذكر هذين الشرطين والكلام على الشرط الأول ، وبعض مواضع من الشرط الثاني .

(٤) عقد السهيلي فصلاً لهذه المسألة في كتابه نتائج الفكر ص ٢٨٤ فابعدها .

(٥) في الكتاب ٢ / ١٤٢ : " وتقول : إن قريباً منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول إن زيداً قريبٌ منك أو بعيدٌ منك " .

أَنْ تَجْعَلَ (سِوَاءُ عَلَيَّ) مَبْتَدَأً وَيَكُونُ (قِيَامُكَ وَقَعُودُكَ) خَبْرًا ، وَتَكُونُ قَدْ
أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ بِالنِّكَرَةِ ، لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِيهَا تَخْصِيصٌ بِعَلَيٍّ كَمَا كَانَ فِي
(خَيْرٌ مِنْكَ) تَخْصِيصٌ بِمَنْكَ ، إِلَّا أَنَّ الْأَظْهَرَ مَا ذَكَرْتَهُ أَوَّلًا ، لِأَنَّهُ أَصْلُ
الإِخْبَارِ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ // لَكِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَجْعَلْ : أَقَمْتَ
أَمْ قَعَدْتَ ، فِي مَوْضِعِ قِيَامِكَ وَقَعُودِكَ وَهِيَ مَبْتَدَأٌ مُؤَانِئًا جَعَلْتَهُمَا مَكَانَهُمَا
عَلَى تَقْدِيرِ الْخَبْرِ عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تَقَعُ مَوَاقِعَ الإِخْبَارِ عَلَى حَسَبِ
أَبْيَتِهِ وَلَا تَقَعُ الْجُمْلَةُ مَوَاقِعَ الْمَبْتَدَأِ . (١)

وَذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ إِلَى أَنَّ : سِوَاءُ عَلَيَّ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَ(أَقَمْتَ
أَمْ قَعَدْتَ) فِي مَوْضِعِ الْمَبْتَدَأِ (٢) ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ط سِوَاءُ
عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ (٣) ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ لَمَّا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ
الْمَبْتَدَأَ لَا يَكُونُ جُمْلَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ مَفْرَدًا .

الثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ مَعْرِفَةً ، وَلَا يَكُونُ الْمَبْتَدَأَ نِكْرَةً إِلَّا فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ :
أَحَدُهَا : أَنَّ تَكُونَ النِّكَرَةُ فِيهَا اخْتِصَاصٌ فَحَقِيقَةٌ : إِنْ خَيْرًا مِنْكَ زَيْدٌ ،
وَعَلَى هَذَا جَاءَ :

١١٥ - * وَلَا يَكُ مَوْفٍ مِنْكَ الْوَدَاعَا * (٤)

(١) انظر الكلام على هذا بما يقرب مما ذكره المؤلف في شرح الجمل لابن الفخار ص ٨١ .
(٢) الكشاف ١٥١/١ ، وانظر المفصل ص ٢٤ - ٢٥ ، شرحه ٩٣/١ ، التصريح

١٥٥/١

(٣) سورة البقرة آية ٦ (وأنذرتهم) بهمزة واحدة ، وهي قراءة ذكرها المصنف
في تفسيره ص ٣٧ ، قال : " وقرئ " (أنذرتهم) على حذف همزة الاستفهام
استغنوا عنها بأم ، لأنَّ (أم) طالبة بالاستفهام وهذا لا يكاد يعرف . ولم
يجئ في السبع " ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز ١٥٢/١ - ١٥٣ إلى
الزهري وابن محييين .

(٤) صدره : * فَعِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضِبَاعَا *

وهو مطلع قصيدة للقمام مدح بها زفر بن الحارث الكلابي ، وكان أطلقه
من أسرى بني أسد وكساه وحمله وأعطاه مائة ناقة - انظر ديوانه ص ٣٧ ، المعقضب
٩٤/٤ ، الأصول ٩٤/١ ، الجمل ص ٥٩ ، غاية الأمل ١/١ ص ١٣٧ ، شرح
أبيات الجمل لابن سيد ، ل ١١٣ ، الحلل ص ٥١ ، الفصول والجمل ص ٨٣ ،
الايضاح ٩٩/١ ، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٤٤٤/١ ، الافصاح
للفاروق ص ٦٣ ، شرح المفصل ٩١/٧ ، ضرائر الشعر ص ٩٦ ، مغني اللبيب
ص ٥٩١ ، شرح شواهد ٨٤٩/٢ ، همع الهوامع ٩٦/٢ ، خزنة الادب ،
١/٣٩١ ، ٦٤/٤ . قال ابن السيد في الحلل ص ٥٢ " وقد روى : ولا يك
موقفى " بالاضافة وهذا لا نظر فيه .

لأنَّ موقفاً منك ، فيه اختصاصٌ (١) ، وكذلك تقول : إنَّ مثلكَ زهدٌ ، لأنَّ مثلكَ فيه اختصاصٌ بالإضافة وإن لم تكن للتعريف . وعليه جاء : سواهُ عليٌّ أقمست أمَّ قعدت .

الثاني : أن تكون النكرة موصوفةً ، فتقول : رجلٌ من بني تميم عاقلٌ ، لأنَّ النكرة إذا وصفت اختصت ، فصار ذلك فيها بمنزلة الاختصاص بالإضافة وما تتعلق به ، على حسيماً ذكرته .

الثالث : أن تكون النكرة فيها تنويح كقوله :
 ١١٦ - فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءٌ ويومٌ نسرٌ (٢)
 وحكى سيوييه : شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى ، وشهرٌ مرعى (٣) ، ومن هذا قول امرئ القيس :

١١٧ - إذا ما بكى من خلفها انحرقت له
 بشقٌ وشقٌ عندنا لم يحول (٤)

(١) انظر هذا الوجه في توجيه الشاهد في الحلل ص ٥١ ، وبه أخذ ابن عقيل في المساعد ٢٦٣/١ ، وأكثر العلماء على أن الشاعر أخبر بالمعرفة عن النكرة ضرورة / انظر المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٩٤/١ ، الايضاح ٩٩/١ ، الافصاح للفارقي ص ٦٣ ، ضرائر الشعر ص ٩٦ ، خزانة الأدب ٦٤/٤ .

(٢) البيت للفر بن تولب العكلى / انظر شعره ص ٥٧ ، الكتاب ٨٦/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥ ، المقاصد النحوية ٥٦٥/١ ، همع الهوامع ٣٠/٢ ، ٨٦/٤ .

(٣) الكتاب ٨٦/١ ، وجاء في كتاب النبات للأصمعي ص ٣٠ : " وحدثني الثقة عن رؤية بن العجاج أنه قال : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى وشهر استوى " وذلك أن العطر إذا وقع الأول منه قبل الأرض تمكث الأرض تراباً رطباً فهو قوله " ثرى " ثم تنبت فيرى النبات ، فهو قوله " ترى " ثم يكون في الشهر الثالث " مرعى " .

(٤) يروي الشطر الثاني * بشق وتحتى شقها لم يحول * ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وما أثبتته المؤلف هو رواية الأصمعي وأبى عبيدة / انظر ديوان امرئ القيس ص ١٢ ، شرح القوائد التسع ١٢٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١ ، تقييد ابن لبال ٧٢ .

فإن : " عندنا " خبرٌ لشيء ولا يجوز أن يكون صفةً لشيء ، ويكون (لم يحول) خبراً عن شيء ، لأن الخبر لا بد أن يفيد غير ما أفاده المبتدأ بنفسه وتابعه ، لأن الخبر لا يكون مؤكداً ، لأنه لو كان كذلك لجاز أن يحذف لأن التوكيد يستغنى عنه ، فيجوز حذفه (١) على حسيما تبين .

الرابع : أن تكون النكرة فيها معنى الدعاء ، وذلك قولهم : سلام عليكم (٢) ومن هذا قول الشاعر :

١١٨ - * فترب لأفواه الوشاة وجندل * (٣)

المعنى معنى الدعاء (٤)

الخامس : أن يكون في الكلام معنى الأمر نحو قوله : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم (٥) . المعنى معنى الأمر (٥)

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٢/١ : " إن ذلك لا يجوز لأن الخبر ينبغي أن يعطى ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت إذا جعلت " وشق عندنا " مبتدأ كان معنى " لم يحول " مفهوماً منه . ألا ترى أن معنى عندنا ومعنى لم يحول واحد " .

(٢) جاء ما بين المعقوفتين بعد الوجه الخامس ، وهو من أوهام الناسخ .

(٣) صدره : * لقد ألب الواشون ألبا لبيهم * .

ولم أقف له على نسبه وهو في الكتاب ١٥٨/١ ، شرح أبيات لابن السيرافي

٣٨٣/١ ، المقتضب ٢٢٢/٣ ، الحجة لابن خالويه ص ٣٢٢ ، شرح

المفصل ١٢٢/١ ، همع الهوامع ١٣٠/٤ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٤٠ برفع (وصية) ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وعاصم

في رواية أبي بكر ، والكسائي ، ورواية حفص عن عاصم بالنصب ، وبه

قرأ ابن عامر ، وأبو عمرو ، وحمزة / انظر السبعة ص ١٨٤ ، حجة القراءات

ص ١٣٨ ، الكشف عن وجوه القراءات ٢٩٩/١ .

(٥) قال النحاس في اعراب القرآن ٢٧٤/١ : " فتقديره : الذين يتوفون منكم

عليهم وصية " .

السادس : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْعَصَمِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : كُلُّ رَجُلٍ لَهُ يَدْرَهُمْ
وَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ (١).

السابع : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْحَصْرِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : شَرُّ أَهْرٍ
زَانِبٌ (٢) ، الْمَعْنَى : مَا أَهْرَنا نَابِ إِلَّا شَرٌّ ، وَكَذَلِكَ حَكَى سَيُوبُهِ : شَيْءٌ
مَاجَأٌ بِكَ (٣) ، أَيُّ مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ قُدِّمَ الْفَاعِلُ
وَصِيَراً مَبْتَدَأً عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ اخْتِصَارٌ ، فَإِنَّ قُلَّتْ : زَيْدٌ
جَاءَكَ ، فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْإِخْبَارَ عَنِ زَيْدٍ بِالْمَجْنُوعِ خَاصَّةً .

الثاني : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مَا جَاءَكَ إِلَّا زَيْدٌ ثُمَّ قُدِّمَ زَيْدٌ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي
قُدِّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ : عَلَى مَعْنَى الْحَصْرِ ، وَيَجْرَى هَذَا فِي الْفَضَلَاتِ فَتَقُولُ : وَيَسْتَدَأُّ
ضَرِبْتُ وَأَنْتَ تَرِيدُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُكَ : إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمِعِي
يَا جَارَهُ (٤) ، الْمَعْنَى : مَا أَعْنِي إِلَّا إِيَّاكَ ، وَعَلَى هَذَا أَخَذَ الزَّمَخْشَرِيُّ قَوْلَهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ يَدِي وَيُعِيدُ ﴾ (٥) الْمَعْنَى : مَا يَدِي وَيُعِيدُ إِلَّا هُوَ
فَلَا يَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ نَصًّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى إِلَّا فِي النَّكْرَةِ ، عَلَى حَسْبِ مَا تَقَدَّمَ .

الثامن : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا وَيَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَعِنْدِي غُلَامٌ ، وَلزَيْدٍ مَالٌ ، وَلَا يَجُوزُ : رَجُلٌ عِنْدِي ،

(١) من أثر لعمر بن الخطاب رضي الله عنه كما جاء في الموطأ - بشرح
السيوطي " تنوير الجواك " - " كتاب الحج " ، وانظر نتائج الفكر
ص ٤٠٩ ، شرح الالفية لابن الناظم ص ٤٥ .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب / انظر مجمع الأمثال ٣٧٠ / ١ ، المستقصى
١٣٠ / ٢ .

(٣) الكتاب ٣٢٩ / ١ .

(٤) هذا مثل من أمثال العرب / انظر كتاب الأمثال لابن عبيد ص ٦٥ ،

الفاخر ص ١٥٢ ، مجمع الأمثال ٤٩ / ١ ، المستقصى ٤٥٠ / ١ .

(٥) سورة البروج آية ١٣ .

وفلام في الدار إلا في الشعر، حال سيويه : وقد جاء في قليل من الكلام،
وحكى : أمت في الحجر لافيك (١) ، وقال الجرد : ليس هذا بشاء ، لأن
فيه معنى الدعاء (٢) ، وجعله من قبيل :

* فترب لأفواه الوشاة وجندل * [١١٨]

وسيويه أعرف بهذا، لأنه باشر العرب ، وسمع المتكلم بهذا ، وعليه
ما أراد . وكان قائلًا قال : والله أعلم - في أمت ؟ فقال له قائل : أمت في
الحجر لافيك أي ليس فيه غلط والغلط في الحجر (٣) ، وقال امرئ القيس :

١١٩ - مرسعة بين أرساغه به عسم بيتغى أرنبا (٤)

القياس : بين أرساغه مرسعة فابتدأ بالنكرة وليس من تلك المواضع العشرة .

التاسع : أن يكون المبتدأ صفة قد تقدمها أداة الاستفهام نحو : أقائم
زيد ؟ وأحسن أخوك ؟ وسياتي // الكلام في هذا بعد (٥) إن شاء الله
تعالى .

العاشر : أن يتقدم الصفة (ما) النافية نحو : ما أقائم أخوك ، وسياتي
الكلام في هذا مكملاً (٦) بحول الله تعالى .

قوله : (وخبره إذا كان اسماً واحداً مثله ، فهو مرفوع أبداً) (٧)

(١) في الكتاب ٣٢٩/١ : " وقد ابتدئ في الكلام على غير هذا المعنى - الحصر -
وعلى غير ما فيه معنى المنصوب ، وليس بالأصل ، قالوا في مثل : أمت في الحجر

لافيك " والمثل في المستقصى ٣٦٠/١ ، وانظر نتائج الفكر ص ٤١٠ .

(٢) انظر شرح السيرافي ٢/٩٣ ، الخصائص ١/٣١٨ .

(٣) انظر ترجيح رأي سيويه بعبارة قريبة ما هنا في تقييد ابن لبل ٠٧٢ .

(٤) ديوانه ص ١٢٨ ، ويروي لامرئ القيس بن مالك الجعري / وانظر الشاهد في

شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٢ ، شرح ابن عقيل ١/٢٢٢ ، المقاصد

النحوية ١/٥٤٦ ،

المرسعة : التميمي ، عسم ج ييس في الرسخ .

(٥) انظر مسياتي ص

(٦) انظر مسياتي ص ، وانظر سوغات أخرى للابتداء بالنكرة في شرح

الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ ، ولابن الفخار ص ٧٩ ، شرح ابن عقيل

١/٢١٦ - ٢٢٢ ، همع الهوامع ٢/٢٩ - ٣٠ .

(٧) الجمل ص ٤٨

قيد الخبر لأنه يكون مفرداً وجُملةً ، فإذا كان مفرداً كان مرفوعاً ، يريدُ : إن كان مُعرِّياً ولم يكن فيه ما يُوجبُ البناءَ ، وكذلك المبتدأ يكون مرفوعاً ما لم يكن فيهِ ما يُوجبُ البناءَ ، وأما الخبر إذا كان جُملةً فلا يحتاج فيه إلى هذا ، لأنَّ الجُملةَ ليست محلاً للإعراب وإنما محلُّ الإعرابِ المفرداتُ .

واختلف النَّاسُ في رفعِ المبتدأ ، وفي رفعِ الخبر إذا كان مفرداً : فمنهم من ذهب إلى أنَّ رُفْعَهَا بِحَقِّ الأُصْل ، فهو (١) لأنَّهما عُمْدَتَانِ ، والعربُ فرقتُ بَيْنَ العُمْدِ والفضلاتِ فجعلتِ الرفعَ للعُمْدِ والنصبَ للفضلاتِ ، وهذا ظاهرُ كلامِ أبي عليٍّ (٢)

ومنهم من ذهب إلى أنَّ العربَ جعلتِ الرفعَ والنصبَ ، ليُفرَّقَ بِهَا بَيْنَ الفاعلِ والمفعولِ بهِ ، ثمَّ ارتفع المبتدأ بالحملِ على الفاعلِ ، لِشَبْهِهِ بِهِ ، مِنْ هَيْئَتِهِ ، إِنَّ كَلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَطْلُبُ مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ (٣) ، فإذا قُلْتَ : قام زيدٌ ، فزيدٌ مسندٌ إليه الفعل لا يَسْتغْنَى عنه ، وكذلك المبتدأ مسندٌ إليه الخبرُ لا يَسْتغْنَى عنه ، ولا يَسْتَقِلُّ الكلامُ دُونَهُ .

(١) في الأصل : " نحو " .

(٢) تقدم ص ١٠٨ قول المؤلف : " ويظهر من أبي عليٍّ أنَّ الرفعَ في الفاعلِ كالرفعِ في المبتدأ " وكأنَّه يعني قولَ أبي عليٍّ في الأيضاح ٢٩/١ : " الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . وصفة الاسم المبتدأ أن يكون مُعرِّياً من العوامل الظاهرة وسنداً إليه شيءٌ " وقوله ص ٦٣ : " إعراب الفاعل رفع ووصفته أنه يسند إليه الفعل مقدماً عليه . . " وهذا يعني أنَّ المبتدأ والفاعل كلاهما أصل عند أبي عليٍّ وينسب هذا المذهب إلى الأخفش وابن السراج واختاره ابن باشان والرضي والسيوطي وعزاء ابن يعيش إلى سيبويه وابن السراج انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٨٦/٢ ، شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٦٧/١ ، همع الهوامع ٣/٢ ، ومما يحسن ذكره هنا أنَّ ابن السَّيِّدِ ذكر في إصلاح الخلل ص ١١٨ أنَّ ظاهرَ مذهب ابن السراج في الأصول أنَّ المبتدأ أصلٌ والفاعل فرع عنه لأنَّه بدأ بباب المبتدأ والخبر ثم أتى بباب الفاعل وكذلك فعل الفارسي في الأيضاح .

(٣) يعزى هذا المذهب إلى الخليل واختاره جماعة من النحاة منهم الزمخشري وابن يعيش وذكر أنه " الذي عليه حذاق أصحابنا " انظر المفصل ص ٢٤ ، شرحه لابن يعيش ٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٦٧/١ ، همع الهوامع ٣/٢ وقال ابن هشام في شرح اللحة البدرية ٣٣٦/١ : " وبالجملة فهذا الخلاف طويل الذي يعديم الفائدة " وهو نحو ما نقل السيوطي فيهمع عن أبي حيان .

طالرفع للبند

ورفع الخبر لشبهه بالفاعل أيضا ، لأنَّ الفاعل مبنيٌّ على ما قبله ، والخبر
على هذا القول سري لهما من الشبه بالفاعل ، وليس الرفع لهما ، وهو ظاهر
كلام أبي القاسم .

ومنهم من زاد في هذا فقال : أصل الأعراب إنما دخل في باب التعجب
لمكان الاضطراب إليه ، ألا ترى أنك تقول : ما أحسن زيداً على [طريقة] (١)
التعجب ، وتقول : ما أحسن زيداً على طريقة النفي ، والمعنى أنه لم يحسن
في فعله ، وتقول : ما أحسن زيداً ؟ على طريقة الاستفهام . والمعنى : أي
شيء منه أحسن ؟ فانظر إلى الألفاظ الثلاثة تجدها بمعنى مختلفة ، ولا فارق
من وجهة اللفظ ، فجعل تغير آخر الاسم فارقاً ، ورفع الفاعل ونصب
المفعول ، وخفض المضاف إليه ، فلزم عن هذا نصب ما هو تعجب ، ورفع ما هو
نفي ، وخفض ما هو مضاف . ثم أجرى كل مفعول مجرى : ما أحسن زيداً ،
إذا أردت التعجب وأجرى كل فاعل مجرى : ما أحسن زيداً إذا أردت النفي ،
وأجرى كل مضاف مجرى : ما أحسن زيداً ؟ إذا أردت الاستفهام . ثم أجرى
كل عمدة مجرى الفاعل . وأجرى كل فضلة مجرى المفعول ، لتجرى الأسماء
كلها مجرى واحداً . وكلاهما عندي مذهب .

قوله : (والابتداء معنى رفعه) (٢)

قد تقدم أنَّ الابتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية ، والإسناد إليه
وأعني بالتعري : من نواسخ الابتداء . وهي كان وأخواتها ، وما جرى مجراها :
وهي (ما) عند أهل الحجاز و (لا) في قول الشاعر :

١٢٠ - من صدَّ عن نيرانها فأنَّا ابنُ قيسٍ لا براحُ (٣)

(١) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٢) الجمل ص ٤٨ .

(٣) البيت من حماسية لسعد بن مالك بن ضبيعة - جد طرفة بن العبد - من

سادات بكر وفرسانهم ، قتل في حرب البسوس / انظر ترجمته في الاغانى

٥ / ٤٦ ، المؤلف والمختلف ص ١٣٥ ، خزانه الأدب ١ / ٢٢٦ .

وانظر الشاهد في الكتاب ١ / ٥٨ ، ٢٩٦ / ٢٤ ، ٣٠٤ ، شرح أبيات

لابن السيرا في ٢ / ٨ ، المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، الجمل ص ٢٤٢ ، شرح أبيات

لابن سيده ل ١٣٨ ، الحلل ص ٣٢٥ ، الفصول والجمل ص ٢٠٩ ، معانى

الحروف للرماني ص ٨٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ، أمالي ابن

الشجري ١ / ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢٢٤ / ٢٤ ، الانصاف ١ / ٣٦٧ ، الفصول =

و (لَات) نحو قوله تعالى : ﴿ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (١) في مذهب سيبويه (٢) . وسيأتى بيان هذا كله في مواضعه مكملاً (٣) ، وإنَّ وأخواتها وما جرى مجراها . وقد تقدّم أنَّ التَّعَرَّى شرطٌ في العمل ، وأنَّ الإسناد هو العامل ، لكنَّ عند مجموع الوصفين يكون العمل ، فمن أجل هذا قال : « والابتداء معنى رفعه » وكلُّ ما يرفع من الأسماء إنما يرفع بأوصافٍ تكون فيه ، إلاَّ أنَّ تلك الأوصاف تحدُّثُ بكمٍ تكون الأوصافُ موجودةً بوجودها ومعدومةً بعد مهيا فنسب العمل لتلك الكلم . والابتداء وصفٌ في الاسم المبتدأ ، لم يحدث بوجود كلمة فنسب العمل إليها ، فلذلك قالوا في الابتداء معنى معنوي ولا يكون الرفع في شيء إلاَّ بعاملٍ لفظيٍّ إلاَّ هذا الرفع الحادث عن الابتداء فإنه موجود بوجود الابتداء ، وهو معنى لم يوضح له لفظٌ يدلُّ عليه .

ورأيت بعض من يدعى معرفة هذه الصنعة ، يقول : إنَّ (هو) التي هي ضميرُ الأمر والشأن هو اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ .

وهذا القول غلطٌ ، إذ لو كان كذلك لما صحَّ أن يعمل فيه عاملٌ ، لأنه حرفٌ على قوله ، وليس باسم ، وقد سمعناهم يقولون : إنه زيد قائمٌ . قال سبحانه : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِي رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ (٤) وسيأتى الكلام في ضمير الأمر والشأن وفي الضمير الذي يقع فصلاً بعد (٥) .

وقوله : (وهو مضارعة للفاعل) (٦)

لا يرجع // الضمير إلى الابتداء ، لأنَّ الابتداء ليس المضارعة ، وإنما

الابتداء ما ذكرته من التعرّي والإسناد ، وإنما الضمير يعود إلى الذي أوجب
= الخمسون ص ٢٠٩ ، شرح المفصل ١٠٨/١ ، وصف الباني ص ٢٦٦ ،
مغنى اللبيب ص ٣١٥ ، ٨٢٥ ، شرح شواهد ٥٨٣/٢ ، همع الهوامع
١١٩/٢ ، الأشباه والنظائر ١٩٤/٤ ، التصريح ١٩٩/١ ، خزائن
الادب ٢٢٣/١ .

(١) سورة ص آية ٣ ، بفتح التاء وضم نون (حين) وهي قراءة الضحاك ، وأبو المتوكل وعاصم الجحدري وأبو يعمر ، وأبو السماك / انظر زاد السير ١٠٠/٧ ، البحر المحيط ٣٨٣/٧ .

(٢) الكتاب ٥٧/١ - ٥٨

(٣) انظر ماسياتي

(٤) سورة طه آية ٧٤

(٥) انظر ماسياتي ص

(٦) الجمل ص ٤٨

أَنْ يَكُونَ الْإِبْتِدَاءُ رَافِعًا ، وَلَمْ يَكُنْ نَاصِبًا ، فَهِيَ عِلَّةُ الْعِلَّةِ ، كَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ :
 " وَالْإِبْتِدَاءُ مَعْنَى رَفْعِهِ " قَدَّرَ قَائِلًا يَقُولُ : وَلَمْ يَكُنْ الْإِبْتِدَاءُ رَافِعًا ، [ص ١٥١]
 هُوَ الَّذِي أُوجِبَ لَهُ ذَلِكَ ، قَالَ : الَّذِي أُوجِبَ ذَلِكَ مُضَارَعَتُهُ ، أَيْ مُضَارَعَةُ الْإِبْتِدَاءِ
 لِلْفَاعِلِ .

قوله : " وَذَلِكَ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَا يُدَّ لَهُ مِنْ خَيْرٍ " (١)
 قَدْ ذَكَرْتُ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَشْبَهَ الْفَاعِلَ ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَسْنُودٌ
 إِلَيْهِ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْخَيْرَ أَشْبَهَ الْفَاعِلَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عُمْدَةٌ مَبْنِيَّةٌ
 عَلَى مَا قَبْلَهَا .

وَفِي قَوْلِهِ : () وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ لَا يَسْتَفْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخِرِ (٢) .
 تَتَّبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : الرَّفْعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرُ بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ
 أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْإِبْتِدَاءَ عُمْدَةٌ وَالْخَيْرُ عُمْدَةٌ ، وَالْفَاعِلُ عُمْدَةٌ فَيَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ
 الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَيْرُ كَمَا رُفِعَ الْفَاعِلُ لِأَشْرَاكِهِمَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ عُمْدَةٌ .
 قَوْلُهُ : () وَالسَّعْرُ رَخِيصٌ (٥) .

يُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّ السَّعْرَ يَقَعُ عَلَى السَّعْرِ ، لِأَنَّ الطَّعَامَ هُوَ الَّذِي يُوصَفُ
 بِالرُّخْصِ وَالْغَلَاءِ ، وَالرُّخْصُ ضِدُّ الْغَلَاءِ ، وَيَلَا شَكَّ أَنَّ الْغَلَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِى
 الطَّعَامِ وَالرُّخْصِ كَذَلِكَ .

قَوْلُهُ : () وَالْبَرْدُ شَدِيدٌ (٦)
 قَالُوا فِي الْفِعْلِ : اشْتَدَّ يَشْتَدُّ ، وَقَالُوا : مَشْتَدٌّ ، وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ
 الْجَارِى عَلَى اشْتَدَّ وَقَالُوا : شَدِيدٌ ، فَهَذَا لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى اشْتَدَّ ، فَإِنَّمَا قِيَاسُهُ
 أَنْ يَكُونَ لِفِعْلٍ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هُنَا أَنَّهُ جَارٍ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَسْتَعْمَلْ ،

(١) تَلَاهُ بِشَمِّ الْكَلَامِ
 (٢) وَ (٣) الْجُمْلُ ص ٤٨ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : " وَهُوَ " .

(٥) وَ (٦) لَيْسَ هَذَا النَّصُّ مُوجُودًا فِي الْجُمْلِ الْمَطْبُوعِ ، وَهُوَ فِي الْخَطِيئَتَيْنِ .

كما جاء (مذاكير) على واحد لم يُستعمل ، ويمكن أن يقال : إنَّ اشتدَّ أُجْرِي مُجْرَى شَدَّةً ، فقالوا فيه : شَدِيدٌ ، ولأجل هذا قالوا : ما أشدَّه في التَّعَجِبِ وهو من اشتدَّ ، وهو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف . وسأزيد هذا بياناً وايضاحاً في باب التَّعَجِبِ إنَّ شاء الله تعالى .

قوله : (واعلم أنَّ المبتدأ يُخبر عنه بأحد أربعة أشياء) (١) .
 رأيتُ بعضَ مَنْ تكلم على هذا الموضوع يقول : إنَّما كان ينبغي أن يقول :
 إنَّ المبتدأ يُخبر عنه بأحد ثلاثة أشياء :
 مفردٌ وجُملةٌ ومجرورٌ ، والمفرد ينقسم ثلاثة أقسام :
 أحدها : أن يكون هو الأول ، ويكون مع ذلك جامداً ، وذلك نحو قولك : أخوك زيدٌ .
 الثاني : أن يكون هو الأول ، ويكون ذلك مشتقاً نحو : زيدٌ قائمٌ .
 الثالث : أن يكون منزلاً منزلة الأول ، وذلك نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ،
 وعبدُ اللهِ حاتمٌ جوداً ، وما أشبه ذلك .
 والجُملة تنقسم ثلاثة أقسام :
 - جُملةٌ مركَّبةٌ من جملتين وتلك الشرطُ والجزاءُ والقسم .
 الثانية : أن تكون مركَّبةٌ من مفردين مبتدأ وخبر .
 الثالثة : أن تكون مركَّبةٌ من فعلٍ وفاعلٍ
 أمَّا المجرورُ فينقسم إلى ثلاثة أقسام : ظرفُ زمانٍ وظرفُ مكانٍ ، ومجرورٌ وإنما جعلت الظرف من قبيل المجرور ، لأنه في تقدير حرف الجرِّ ، إلَّا ترى أنَّ الأصلَ في قولك : زيدٌ أمامك ، زيدٌ في أمامك ، والقتالُ يومَ الجمعة ، الأصلُ : القتالُ في يومِ الجمعة . فهي على هذا التفصيل تسعة ، وعلى الاختصار ثلاثة ، فقوله : " بأحد أربعة أشياء ليس بحسن (٢) .

(١) الجمل ص ٤٨ .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ١٢٤ - ١٢٥ .

الجواب : أنه أراد التقريب ، فبين هنا أن الجملة تكون اسميةً وفعليةً ولم يحتج إلى بيان أن الجملة تكون مركبةً من جملتين ، لأن الجملة المركبة من جملتين إن جئت بإحدهما لم تفدك ، والخبرائماً تقع الفائدة به ، ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ إن تكرمه ، وتسكت لم يفدك ذلك ، وكذلك لو قلت : زيدٌ لعمر الله ، لم يفدك ذلك ، فمعلومٌ أن جملة الشرط لا بد لها من جملة الجزاء في الافادة ، وسيقسم أبو القاسم الظرف إلى ظرف زمان وإلى ظرف مكان ، و [يذكرك] (١) أن ظرف المكان يُخبر به عن الجئة والمصدر ، وظرف الزمان لا يُخبر به إلا عن الحدث خاصةً ، وقد بين أن الظرف أصله أن يكون بحرف الجر .

فقد تحصل ما ذكرته أن ظرف الزمان وظرف المكان والمجرور قسم واحد ، فذكر الواحد منهما واستغنى عن الباقي ، وأما تقسيم المفرد فسيذكر في آخر الباب أن الخبر قد يوجد غير الأول ، اتساعاً نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً (٢) وهناك أتكلم فيه . وأما كون الخبر مشتقاً وجامداً فقد أعطاه في مثله فتسعة الأقسام التي ذكرها // قد استفيدت من كلامه : فمنها ما هو بالمثل ومنها ما هو بالنص ، وفعل ذلك كله بحسب ما رآه تقريباً على المبتدئ ، وترك شرح ذلك وسطه لشارح الكتاب ومع هذا ما ذكرته أولاً هو البين والمعول عليه .

ورأيت من يخطئ قول النحويين : خبر المبتدأ يكون على ثلاثة أقسام ، ويقول : إنما ينبغى أن يقولوا : خبر المبتدأ على قسمين : أحدهما مفرد ، والآخر جملة ، فإن الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ فلا بد أن يتعلّق بمحذوف ، فإذا قلت : زيدٌ أمامك فلا بد أن يكون التقدير : زيدٌ استقر أمامك فالظرف من قبيل الجمل ، لأنه نائبٌ مناب الجمل ، وإن كان التقدير : مستقراً أمامك كان من قبيل المفرد وقد جعله أبو علي من قبيل الجمل ، كأنه قدّره نائباً مناب استقر (٣) ، وقدّره في باب النفي بلا مستقر (٤) .

(١) تكلمة يمثلها يلتئم الكلام .

(٢) تكلمة يلتئم بنحوها الكلام .

(٣) الايضاح ٤٣ / ١ ، ٤٧ .

(٤) في الايضاح ٢٤٧ / ١ : " وتقول : لا مرور بزيد ولا نزول على عمرو ، وإن جعلت

على والباء متعلقين بمحذوف كأنك قلت : لا مرور ثابت بزيد ولا نزول واقع

على عمرو . "

الجواب : إن الذي يقدر ليتعلق به الظرف إذا وقع خبراً لم يظهِر قط ، فإذا قلت : زيدٌ أمامك لم يستغدِ مخاطبك المعنى إلا من الاسم المبتدأ والظرف ، وأما استقرُّ أو مستقرُّ فلم يُنطق به ، ولا سمعه المخاطب ، وإنما استفاد الخبر ما ذكرته ، فصار لذلك كأنه قسمٌ على حدة ، ليس من قبيل : زيدٌ قائمٌ ، ولا من قبيل : قام زيدٌ ، والظرف والمجرور أيضاً إذا وقعَا صلتين أو صفتين يتعلقان بمحذوفٍ ، نحو قولك : الذي عندك زيدٌ ، التقدير : الذي استقرُّ عندك . . . ، ولا يجوز أن يتقدر هنا مستقرُّ ، لأن الصلَّة لا تكون إلا جملةً ومستقرُّ ليس بجملة .

فإن قلت : أجمعه خبر مبتدأ محذوف تقديره : الذي هو مستقرُّ ثم حذف (هو) كما حذف فيما حكى سيويه عن الخليل : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً (١) .

قلت : هذا ضعيفٌ : حذف الضمير من الصلَّة والضمير المبتدأ ، وهذا لا يكون في شيءٍ من الموصولات - إلا في أي - إلا قليلاً ، و (الذي عندك زيدٌ) كثير في القرآن الكريم وفي كلام العرب . قال الله تعالى : ﴿ وما بكم من نعمةٍ فمن الله ﴾ (٢) .

وكذلك إذا وقع الظرف والمجرور صفتين ، فيتعلقان بمحذوفٍ ، تقدُّره (٣) بمستقرُّ أو باستقرُّ ، لأن النكرات توصف بالمفردات والفعل الماضي فتقول : مررتُ برجلٍ من بني تميم ، تقدُّر المتعلق به ، (من بني تميم) باستقرُّ إن شئت أو مستقرُّ ، لأنك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومررتُ برجلٍ قامٍ ، لأن الحال إذا كانت بالفعل الماضي قياسها أن تكون بقدر ، وقد تحذف . (٤)

- (١) الكتاب ٢/١٠٨ .
- (٢) سورة النحل آية ٥٣ .
- (٣) في الأصل : "تقديره" .
- (٤) أجاز الكوفيون والأخفش وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بقدر لظاهرة ولا مقدرة ووافقهم ابن مالك وأبو حيان . انظر الانصاف ١/٢٥٢ ، شرح المفصل ٢/٦٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٠ - ٤٥١ ، البحر المحيط ٧/٤٩٣ ، همع الهوامع ٤/٤٩ - ٥٠ .

وإذا وقعا خبرين لكان كذلك أيضاً ينبغي أن يقدر **استقر** (١) ، لأن الماضي لا يكون خبراً لكان إلاً بقده ، وأما إن وقعا مفعولين لظننت ، أو خبرين لما ، أو خبرين لأن فتقدّرها **استقر** أو **استقر** على حسبهما تقدّرها إذا وقعا خبرين للمبتدأ .

فقد تحصل ما ذكرته أن الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين للمبتدأ وخبرين لما وخبرين لأن ، أو خبرين للا ، أو صفتين ، أو حالين أو صلتين ، فإنهما يتعلقان بمحذوف لكن تقديره : **استقر** في الصلة ، و**استقر** في الصفة ، وإذا كانا خبرين لكان . فتقدّرها **استقر** أو **استقر** فيما عدا ما ذكرته .

فإن قلت : فقد قال الله تعالى : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ (٢) فتراه قد ظهر . (٣)

الجواب : أن " مستقراً " هنا بمنزلة جالس فالتأويل : فلما رآه جالساً عنده ألا ترى أنه لو حذف (مستقراً) هنا وقيل : فلما رآه عنده ، لم يفد ذلك ، لأنك تقول : زيد عندي ، وإن لم يكن معك بالحضرة ، لكنه بحيث لو أرسلت إليه لجاءك وإنما الذي يحذف ويلزم حذفه ما يكون ظهوره وحذفه سواء ، فتفطن لهذا فإنه صحيح ، وبه كان الأستاذ أبو علي ينفصل .
ثم مثل فقال : (كقولك : زيد قائم) (٤)

هذا مشتق ، وهو اسم فاعل لا بد فيه من ضمير الصلة ، وكذلك الخبر إذا كان مشتقاً فلا بد فيه من ضمير ، وذلك الضمير لا يظهر إن جرى على من هو له ، فيستتر وإن كان متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً وفي كل حال . فإن جرى على غير من هو له برز الضمير مطلقاً .

(١) في الاصل : " مستقر " .

(٢) سورة النمل آية ٤٠ .

(٣) ذكر هذا أبو الحسن بن خروف في شرح الجمل ص ٣٨ وابن بزيمة في غاية

الأمل ١/ ص ١٢١ . قال ابن خروف : " . . ولا فائدة للخلاف في هذا - متعلق

الظرف مفرد ام جملة ؟ - لأن العرب تظهر ذلك على وجه التأكيد فتقول

زيد استقر في الدار وثبت فيها ومستقر وثابت ومنه قوله تعالى : ﴿ فلمّا

رآه مستقراً عنده ﴾ ولو قال : ثاوعنده لكان المعنى واحداً .

(٤) الجمل ص ٤٨ .

ولا يجرى على غير من هو له من الصفات إلا اسم الفاعل واسم // المفعول ١٢١
وأمثلة الجالفة إذا كانت بمعنى الحال أو الاستقبال فإن كانت بمعنى الماضي
فلا تجرى أسماء على من هو له ، وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل لا يكون
الضمير [فيها] (١) إلا مستترا لا يظهر على كل حال .

وقوله : (اللّٰهُ رَبُّنَا) (٢)

الرَّبُّ : المصْلِحُ ، يقال : رَبَّهٖ ، إذا صلح حاله أو أمره ، ووَزَنَهٗ
فَعِلٌ بكسر العين ، ولا يكون فَعِلٌ بإسكان العين ، لأنه قد جُمِعَ أرباباً فسي
التنزيل (٣) ، وقال النابغة :

١٢١ - * لبعض أربابها حانية حرم * (٤)

ولو كان فعلاً بإسكان العين وفتح الفاء لجمع على أفعل كما قالوا : كَفَّ
وَأَكَّفَ ، ولا يكون فعلاً بفتح العين ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم ، لأنَّ فعلاً
بفتح الفاء والعين لا يدغم ، قالوا : طَلَّلَ وشرر فصح من هذا أنه فَعِلٌ بكسر
العين . ويقال : رَابٌّ وِرْبٌ كما يقال : بارٌّ وِرٌّ ، وير فَعِلٌ بكسر العين .
وينبغي في رب أنه قد تجرد من الضمير لأنه قد جرى مجرى الجامد ، وولي
العوامل ونظير ذلك صاحب ، ألا ترى أن ما جرى مجرى المشتق من الجامد
يتحمل الضمير . قالوا : مررت بقوم عرب أجمعون (٥) ، ففي (عرب) ضمير
ولولا ذلك ما ارتفع أجمعون ، وكذلك قالوا : مررت بقاع عرفج كله (٦) ، والعرفج :
نبات ينبت في الأماكن الصلبة الخشنة ، فهو جامد لكنه تحمّل الضمير ، لأن هذا
الجامد (٧) قد جرى مجرى المشتق ولحظ فيه الاشتقاق فتحمل لذلك الضمير .

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الجمل ص ٤٨ .

(٣) كما في قوله تعالى في سورة آل عمران آية ٦٤ : ﴿ وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضًا

أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ انظر السورة نفسها آية ٨٠ والتوبة آية ٣١ .

(٤) لم أقف على هذا الشطر في ديوان النابغة الذبياني المطبوع .

(٥) انظر الايضاح ٣٧/١ وفي الكتاب ٣١/٢ : * كما تقول : مررت بقوم عرب ،

أجمعون فارتفع أجمعون على مضمرة في عرب بالنية * .

(٦) انظر الايضاح ٣٨/١ .

(٧) في الاصل : الضمير .

* تكملة يلتئم بها الكلام .

فقد تحصلت مما ذكرته أن الأخبار إذا كانت مفردة فإنما توجد على أربعة

أقسام :

أحدها : جامد لم يجر مجرى المشتق .

الثاني : مشتق جرى مجرى الجامد في (١- ولاية العامل نحو صاحب ،

فهذان لا يتحملان ضميرا .

الثالث : المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد .

الرابع : الجامد الذي جرى مجرى المشتق . فهذان يتحملان الضمير (١-

على حسبهما ذكرته .

وأما قوله : (ومحمد نبينا) (٢)

فيقال : نبيي بالهمز وبغير همز . فإذا كان بالهمز فهو من أنبأ عن

الله إذا أخبر عنه فهو بمعنى مني بمنزلة سمع في قول ابن معدي كرب :

١٢٢ - * أم ربحانة الداعي السميع * (٣)

(١-١) جاء ما بين الرقمين في الأصل هكذا : " . . . فهذان يتحملان ضميرا .

الثالث : المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد . الرابع : المشتق الذي

جرى مجرى الجامد في ولاية العامل نحو صاحب فهذان لا يتحملان ضميرا .

وفي هذا من الخطأ والاضطراب ما هو بين . فقد ذكر قبل أن ربا - وهو

مشتق - قد تجرد من الضمير ، لجريانه مجرى الجامد فكيف يقول هنا عنه

وعن الجامد فهذان يتحملان ضميرا "

كما أن القسم الرابع : " المشتق الذي جرى مجرى الجامد " هو القسم الثاني

لميزن عليها لا قوله : " في ولاية العامل نحو صاحب " لذا نقلت العبارة

الى القسم الثاني . كما أن قوله : " فهذان لا يتحملان ضميرا " ليس صحيحا

لان المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد لا خلاف في تحمله الضمير . ما

أظن هذا الا من أخطاء النساخ . لذا اضطرت الى تصحيح النسخ

مستعينا بما ذكره المؤلف قبل هذا التقسيم .

(٢) الجمل ص ٤٨ .

(٣) تمامه : * يؤرقني وأصحابي هجوع *

والبيت مطلع أصمعية لعروبين معدي كرب الزبيدي / انظر ديوانه ص

١٢٦ ، الأصمعيات ص ١٩٨ ، الكامل ٢٠١ / ١ ، شرح القصائد السبع

الطوال ص ٣٨٦ ، التقفية ص ٥٤٤ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٢٤٦٤ /

١٠٦ ، خزنة الأرب ٣ / ٤٦٠ .

المعنى : أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ ، وكذلك عذاب أليم (١) ، بمعنى مؤلم ، وجاءَ هذا في ألفاظ سموعةٍ تُحَفِّظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فَعِيْلًا كَثِيرًا فِي الثَّلَاثِ الْعَدَدِ نَحْوِ عَلِيمٍ ، مِبَالِغَةٌ فِي عَالَمٍ ، وَرَحِيمٍ كَذَلِكَ .

وَمَنْ قَالَ : النَّبِيُّ بِالْهَمْزِ ، فَهُوَ مُخَفَّفٌ مِنَ النَّبِيِّ بِالْهَمْزِ ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ يَاءٍ زَائِدَةٍ لِلْمَدِّ فَإِنَّهَا تُقَلِّبُ يَاءً إِلَّا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ . وَيَتَبَيَّنُ هَذَا فِي بَابِ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ .

وَذَكَرَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يُمَكَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ النَّبِئَةِ ، وَهُوَ الِارْتِفَاعُ (٢) ، لِأَنَّ النَّبِيَّ قَدْ رَفَعَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَلْقِ . وَهَذَا الْقَوْلُ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الْاِشْتِقَاقِ وَالْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَا سَمِعْنَا هُمْ يَقُولُونَ : تَنْبَأُ مَسِيلِمَةَ الْكُذَّابِ (٣) بِالْهَمْزِ ، وَلَوْ كَانَ مِنَ النَّبِئَةِ لَقَالُوا : تَنْبِئُ بِالْيَاءِ ، وَقَالُوا : مَسِيلِمَةُ نَبِيٍّ سَوْءٍ (٤) ، وَلَوْ كَانَ مِنَ النَّبِئَةِ لَقَالُوا : نَبِيٌّ سَوْءٌ ، بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ ، وَتَحذفُ الثَّلَاثَةُ ، وَيَتَبَيَّنُ هَذَا فِي بَابِ التَّصْغِيرِ . فَقَدْ صَحَّ مِمَّا ذَكَرْتُهُ أَنَّ النَّبِيَّ بِغَيْرِ هَمْزٍ مُخَفَّفٌ مِنَ النَّبِيِّ بِالْهَمْزِ .

سَأَلَةٌ : الْخَبْرُ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، لِأَنَّهُ أُسْنِدٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ، وَقِيَاسٌ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمَا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَلَوْ جِئْتَ بِزَيْدٍ وَحَدِّهِ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ، وَكَذَلِكَ لَوْ جِئْتَ بِقَائِمٍ وَحَدِّهِ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا وَإِذَا قُلْتَ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ فَأَنْتَ لَوْ جِئْتَ بِقَائِمٍ أَبُوهُ وَحَدِّهِ لَكَانَ كَلَامًا ، لِأَنَّ فِيهِ الْمُسْنَدَ وَالْمُسْنَدَ إِلَيْهِ .

-
- (١) جاءَ هذا في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ سورة البقرة آية ١٠ .
- (٢) انظر اصلاح المنطق ص ١٥٨ .
- (٣) قال سيويوه في الكتاب ٣ / ٤٦٠ : " وليس من العرب أحد الا وهو يقول : تَنْبَأُ مَسِيلِمَةَ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَنْبَأَتْ " .
- (٤) الكتاب ٣ / ٤٦٠ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا يَعْلَمُ عَلَى مَنْ يَعُودُ الضَّمِيرُ ،
قُلْتَ : لَا يَكُونُ إِلَّا ضَمَارًا لِأَنَّ بَعْدَ تَقَدُّمِ الذِّكْرِ ، وَالْمَعْرِفَةَ بِمَنْ يَعُودُ
عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ مَبْتَدَأً .

وقد يوضع موضع الضمير الظاهر فيقال : زيدٌ قام زيدٌ . قال اللّٰه
تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (١) ، ولو جئت : بزید قام وحده لكان كلاماً
مفيداً . فقد علمت ما ذكرته أن الخبر إذا كان جملة فلم (٢) يجرى على الأصل
ويكون ذلك على وجهين :

أحدهما : أن تكون الجملة وضعت موضع المجرى ، ومثال ذلك : زيدٌ
ضربتته ، فضربتته في موضع مضروبٍ . وكان الأصل : زيدٌ مضروبٌ لي ، فوضع هذا
موضعه لما في ذلك من التوكيد ، ووجه التوكيد أن زيدا ذكرته ظاهراً ومضمراً
فهو أكد // من أن تقول : ضربت زيدا أو : زيدٌ مضروبٌ لي . ومثال ذلك :
عمرو أكرمه ، ومحمد عظمته ، وما أشبه ذلك .

الثاني : أن يكون قد أجرى مجرى ما وقع في الخبر ، وذلك قولك : زيدٌ
هل ضربته ومحمد أكرمه ، وذلك أن الأصل : أكرم محمدًا ، وهل ضربت زيدا ،
فلما أردت الاعتناء بزید والتأكيد قدّمته وشغلت الفعل بالضمير ، فصار : زيدٌ
هل ضربته ، ومحمد أكرمه [مثل] (٣) : زيدٌ ضربته في أن كل واحدٍ منهما فيه
اسمٌ مقدّم جاء بعده (٤) جملة انتظم مع الجملة كلامٌ مؤكّد . وقد كان زيدٌ في
قولك : زيدٌ ضربته مرفوعاً بالابتداء ، لأنه اسم قد تعرّى من العوامل اللفظية ،
وبعده جملة وقعت موقع المسند إليه - على حسبي أعلمتك - فارتفع زيدٌ
من قولك : زيدٌ هل ضربته ، ولذلك كان الرفع في قولك : زيدٌ أكرمه أضعف من
النصب . وسيتبين هذا كله في الباب الذي بعد هذا (٥) ، وسيتبين ضمير الأمر

(١) سورة الحاقة الايتان الاوليان .

(٢) هكذا في الاصل : " فلم "

(٣) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) في الاصل : " بعد "

(٥) يريد باب الاشتغال / انظر ما سيأتى ص

والشأن في باب كان (١) .

مسألة : قالوا : كلُّ رجلٍ وضيعته ، وزيدٌ وشأنه (٢) ، فالمعطوف سَدَّ سَدَّ الخبر ، وكان التقديرُ : كلُّ رجلٍ مع ضيَعته وضيَعته معه (٣) ، فحذف من الأول ما أُثبت نظيره في الثاني وحذف من الثاني ما أُثبت نظيره من الأول . ونظيرُ هذا قولُ الشاعر :

١٢٣ - وإني لتعروني لذكراكِ فترةٌ كما انتفض العصفور بلله القطر (٤)

المعنى بلاشك : وإني لتعروني لذكراكِ فترةٌ وانتفاضٌ كفترة العصفور وانتفاضا بلله القطر ، فحذف من الأول (وانتفاض) لدلالة (كما انتفض العصفور) عليه وحذف من الثاني (كفترة العصفور) لدلالة الأول عليه . وهذا من بديع كلام العرب .

وينظر إلى قولهم : كلُّ رجلٍ وضيعته قولهم : أنت أعلم وأخوك (٥) المعنى :

- (١) انظر ما سياتي ص
 (٢) في الكتاب ٢٩٩/١ : " وذلك قولك : أنت وشأنك وكلُّ رجلٍ وضيعته " وانظر المصدر نفسه ٣٠٥/٠ ، الايضاح ٣٥/١ ، شرح ابن عقيل ٢٥٣/١ ، همع الهوامع ٤٣/٢ .
 (٣) ذكر تقدير ابن أبي الربيع هذا التلميذ له أبو حيان في الجزء الثاني من كتابه التذييل والتكميل (تحقيق السيد تقي السيد) ٤٦/١ - ٤٨ ثم قال : " وما قدره الجمهور (كلُّ رجلٍ وضيعته مقترنان) أولى ما قدره الاستبان أبو الحسين إذ قد روا المحذوف خيرا وجعلوا الكلام جملة واحدة ، وجعل الكلام جملتين " وانظر تقييد ابن لب ل ٨٤ - ٨٥ .
 (٤) الشاهد لابن صخر الهذلي (عبد الله بن سلم السهمي الهذلي / شاعر اسلامي أموي / ترجمته في الأغاني (طبعة دار الكتب) ٢٤/١١٠ ، خزنة الادب (تحقيق عبد السلام هارون) ٢/٢٦١) . وهو في شرح اشعار الهذليين ٢/٩٥٧ وروايته :
 اذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها كما انتفض العصفور بلله القطر وانظره في الأمل ١/١٤٩ ، الانصاف ١/٢٥٣ ، شرح المفصل ٢/٦٧ ، المعرب ١/١٦٢ ، رصف الباني ٤١٩ ، المساعد ١/٤٨٦ ، خزنة الأدب ١/٢٥٣ .
 (٥) في الكتاب ١/٣٠٠ : " ومثله : أنت أعلم ومالك ، فإنما أردت : أنت أعلم مع مالك " وانظر المصدر نفسه ١/٣٠٥ .

أَنْتَ أَعْلَمُ بِأَخِيكَ ، وَأَخْوَكُ أَعْلَمُ بِكَ ، فَحُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ (بِأَخِيكَ) لِدَلَالَةِ
 (وَأَخْوَكُ) عَلَيْهِ . وَحُذِفَ مِنَ الثَّانِي (أَعْلَمُ بِكَ) لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ . وَيُظْهِرُ
 مِنْ كَلَامِ سَيُوبِيهِ أَنَّهُ أَخَذَ عَلَى هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا
 كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ (١) الْمَعْنَى : مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ
 وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي دُعَاؤِكَ إِلَيْهِمْ (٢) كَمَثَلِ النَّاعِقِ بِالغَنَمِ (٣) ، فَالَّذِينَ
 كَفَرُوا مُشَبَّهُونَ بِالغَنَمِ ، فَحُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الثَّانِي ، وَحُذِفَ
 مِنَ الثَّانِي مَا أُثْبِتَ مَقَابِلَهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَأَخَذَ الْآيَةَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ،
 التَّقْدِيرُ : مَثَلُ دَاعِيِ الَّذِينَ كَفَرُوا ، أَوْ يَقْدَرُ الْحَذْفُ مِنَ الثَّانِي ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ :
 مَثَلُ الَّذِينَ [كَفَرُوا] (٤) كَمَثَلِ الْمَنْعُوقِ بِهِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وكلاهما عندي حسن (٥) ، لِأَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ ثَابِتٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَمَا
 ذَكَرْتَهُ مِنَ الْحَذْفِ لِدَلَالَةِ مَقَابِلِهِ عَلَيْهِ ثَابِتٌ أَيْضًا ، فَالْأَصْلَانِ ثَابِتَانِ مِنْ كَلَامِ
 الْعَرَبِ ، فَاحْتَمَلِ الْآيَةَ عَلَى مَا شِئْتَ مِنَ الْأَصْلَيْنِ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .
 مَسْأَلَةٌ : تَقُولُ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَكْثَرُ شَرِبِي السُّوْقَ مَلْتُوتًا (٦) وَتَقُولُ
 أَكْثَرُ شَرِبِي السُّوْقَ إِذَا كَانَ مَلْتُوتًا ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ (٧) وَإِذَا قُلْتَ الْأَصْلَ
 جَازَكَ فِي مَلْتُوتٍ وَجِهَانٍ :

الحال من الضمير الذي في كان وتكون (كان) تامة .
 الثاني : أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكَانٍ وَتَكُونُ (كان) ناقصةً إِلَّا أَنَّكَ لَا تَحْذِفُ
 (إِذَا كَانَ) فَتَقُولُ : أَكْثَرُ شَرِبِي السُّوْقَ مَلْتُوتًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ (كان) تامةً ،

-
- (١) سورة البقرة آية ١٧١ .
 (٢) هكذا في الأصل : " إليهم " ولعل الأولى " إياهم " .
 (٣) انظر الكتاب ١ / ٢١٢ .
 (٤) تكملة يتم بها الكلام .
 (٥) تكلم ابن لب تقيده ل . ٨٠ عن الآية الكريمة وذكر مأخذ سيوبيه ومأخذ
 أبي علي الفارسي على نحو ما فعل المؤلف .
 (٦) انظر الايضاح ١ / ٣٤ ، وانظر الكتاب ١ / ٤١٩ ، شرح المفصل ١ / ٩٥ .
 (٧) انظر شرح عمدة الحفاظ ص ٥٢٩ ، توضيح المقاصد ١ / ٢٩١ .

ويكون (مَلْتَوْتًا) حالًا . ومتى كانت (كان) ناقصةً فلا تحذفُها العربُ، ويلزمها الاظهارُ، فتقول : أَكْثَرُ شُرَيْبِ السُّوَيْقِ إِذَا كَانَ مَلْتَوْتًا ، والدليلُ على ذلك أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ صَاحِبَكَ ، وَلَا تَقُولُ : ضَرَبِي زَيْدًا صَاحِبُكَ وَلَوْ كَانَتْ تَحْذِفُ . وَالْخَيْرُ نَكْرَةٌ لَكَانَتْ تَحْذِفُ وَالْخَيْرُ مَعْرِفَةٌ ، فَالْتِزَامُ الْحَذْفِ مَعَ التَّنْكِيرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ تَائِمَةً ، وَيَكُونُ النَّائِبُ مَنَابِهَا حَالًا ، فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الْعَرَبَ : لَا تَقُولُ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا إِلَّا إِذَا كَانَ قَائِمًا حَالًا ، وَلَا تَقُولُهُ : وَقَائِمٌ خَيْرٌ (١) .

واعلم أَنَّ الْحَالَ مَشْبَهَةٌ بِالظَّرْفِ وَالظَّرْفُ يَقُومُ مَقَامَ الْخَبَرِ ، فَأَجْرَتْ الْعَرَبُ الْحَالَ ذَلِكَ الْمَجْرَى فَأَنَابَتْهُ مَنَابَ الْخَبَرِ، وَلَمَّا كَانَ خَيْرٌ (كَانَ) مَشْبَهًا بِالْمَفْعُولِ بِهِ، قَدْ نَابَ مَنَابَ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ (٢) لَمْ يُنْيَبُوا قَائِمًا وَهُوَ خَيْرٌ كَانَ مَنَابَ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (ضَرَبِي) وَهَذَا تَعْلِيلٌ بَعْدَ ثَبُوتِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ بِمَا ذَكَرْتُهُ .

مسألة : إِذَا كَانَ الْخَيْرُ شَرْطًا وَجْزًا ، وَقَسَمًا وَجَوَابًا فَلْيَدِّ مِنْ ضَمِيرِهِ بِمَقْعِ الرِّبْطِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَيْرِهِ ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ تَارَةً يَكُونُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَتَارَةً

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (ط. ليبيا) ١/٢٨١ .

(٢) هكذا في الأصل " قد نَابَ مَنَابَ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ " والعبارة قلقة في مكانها لا تتفق مع السياق الذي وردت فيه وربما كانت العبارة مقحمة على الأصل ، وما يقرب ذلك قول ابن الفخار (وقد ترسم خطي المؤلف في ايضاح قولهم " ضربني زيدا قائما ") في شرح الجمل ص ٢٣ : " فان قيل : فهلا أضمرنا الناقصة أيضا ، وجعلوا خبرها يسد سد خبر المبتدأ وكان يكون أنسب لاشتراكهما في الاسمية ، وأيضا فان خبر كان خبر عن المبتدأ أصلا ومعنى قلنا : هو وان كان كذلك فانه خارج بالتشبيه الى باب المفعولات ، وحق المفعول ألا يسد سد عمدة ، لانتهاء النسبة ، فان قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ، فكيف جاز فيها ما امتنع فيما هي من قبيلها فالجواب : أنه وان كان كذلك فانه مشبّه بالظرف الذي اطرد فيه أن يسد سد الخبر . . . وانظر تقييد ابن لبال ٨٥ .

يكون في الجملة الثانية ، فتقول : // زيدٌ إن تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ عمرو ، وتقول : زيدٌ
 إن تُكْرِمَ عمراً يُكْرِمَكَ هو ، وإذا كان الضميرُ في الجملتين فالرَّيْبُ وقع بأحدِهما
 والآخرُ جاء لمقتضى الكلام ، ويكونُ ذلك بمنزلةِ الجملة الواحدة إذا كان فيها
 ضميران أو أكثر ، نحو قولك : أخوك أكرمته في داره ، وزيدٌ ضربته بسيفه ، فلم يأتِ
 الضميران لربط الخبر بالمبتدأ ، لو جئت بأحدِهما لكان خبراً عن زيدٍ ،
 وإنما جئت بالضميرين لكان المعنى ، ويجرى مجرى الشرط والجزاء الجملتان
 إذا عطفت أحدهما على الأخرى بالفاء السببية ، وقد وقعتا في موضع الخبر
 للمبتدأ ، نحو قولك : عمرو يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فالضميرُ العائد على المبتدأ
 هو المستتر في (يغضب) وتقول : زيدٌ أتيتُه فغضب عمرو ، فالضميرُ السدى
 في (أتيتُه) به وقع الرِّبْطُ ، وتقول : زيدٌ أتيتُه فأكرمتني ، الرِّبْطُ وقع بأحدِ
 الضميرين والآخرُ جاء لمقتضى الكلام ، لأنَّ المعنى معنى الشرط والجزاء ،
 ألا ترى أنك إذا قلتَ : زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ فهو في معنى زيدٍ إن يطيرُ
 الذبابُ يغضبُ ، فلما اكتفي في هاتين الجملتين بضمير واحد لتتزلهما منزلة
 الجملة الواحدة اكتفي [به] (١) فيما هو في معناها قال زهير :

١٢٤ - * إنَّ الخَليطَ أجدَّ البينَ فانفراقاً * (٢)

فقال : أجدُّ البينَ على معنى : جدُّ البين ، ومن هذا : " إنَّ عذابك
 بالكافرين ملحقٌ " (٣) بكسر الحاء بمعنى لاحق ، لأنهم يقولون : الحقُّ ولحقُّ
 في معنى واحد ، ويقال أيضاً : جدُّ الشيء وأجدُّه زيدٌ ، ويكون هذا في لِحِقِّ
 وألحقَّ فتقول : لِحِقَّ زيدٌ وألحقته فإذا صحَّ أن أجدَّ يستعمل على وجهين فس
 كلام العرب فيتصور في البيت أن يكون (أجدُّ) فيه على معنى جدُّ ويكون الضميرُ

(١) تكملة بمثلها يلتزم الكلام .

(٢) تمامه * وعلَّق القلب من أسماء ما علقاً *

والبيت مطلع قصيدة يمدح بها هرم ابن سنان / انظر ديوانه ص ٣٣ .

(٣) جاء في التهذيب ٤ / ٥٨ : " ابو عبيد عن الكسائي : لِحِقته والحقته بمعنى

واحد قال : ومنه ما جاء في دعاء الوتر " ان عذابك بالكفار ملحقٌ " بمعنى

لاحق ومنهم من يقول : ان عذابك بالكفار ملحقٌ " وانظر النهاية في غريب

الحدِيث ٤ / ٢٣٨ .

العائدُ على الخليط مستتراً في (انفرقا) ، ويكونُ بمنزلة المثال : زيدٌ يطيرُ
الذبابُ فيغضبُ ، لأنَّ المعنى: إنَّ الخليطَ لما جدَّ البينَ انفرقا . فيه معنسى
الشرطِ والجزاءِ ويتصورُ أيضاً أن يكونَ (أجدَّ) في البيتِ على أنَّ الأصلَ جدَّ ،
وعُدِّي بالهمزة فيكونُ بمنزلة : خرجَ وأخرجَ ، وتنصبُ البينَ ، ويكونُ في (أجدَّ)
ضميرٌ يعودُ إلى الخليطِ وكذلك (انفرقا) فيه ضميرٌ ويكونُ بمنزلة: زيدٌ أتيتُه
فأكرمني .

ويعنى النحويون هنا بالشرط كل ما اقتضى السبب ، فمن ذلك : لَمَّا ،
ولو ، ولولا وغيرها (١) مما فيه معنى السبب ، فنقول : زيدٌ لَمَّا أتاني عمروٌ
أكرمتُه ، فالضميرُ في الجملة الثانية . وتقول : زيدٌ لَمَّا أتاني أكرمتُ عمراً ،
وتقول : زيدٌ لَمَّا أتاني أكرمتُه ، وكذلك تقول : زيدٌ لو أتاني لأكرمتُ عمراً ، وزيدٌ
لو أتاني عمروٌ لأكرمتُه وكذلك تقول : زيدٌ لولا أخوه لأكرمتُ عمراً ، وزيدٌ لولا
عمروٌ لأكرمتُه .

فإن أُخبرتَ عن المبتدأ بجملتين عطفت إحداهما على الأخرى بغير الفاء
أو بالفاءِ على غير معنى السبب ، فإن كانت الأولى خاليةً من الضمير ، والثانيةُ
بضميرٍ ، فلا تجوز المسألة باتفاقاً ، فلا تقول : زيدٌ أتاني عمروٌ وأكرمتُه ، لأنَّ قولك :
(أتاني عمرو) لا معنى له ، فإن كان الضميرُ في الجملة الأولى ، والثانيةُ خاليةً
من الضميرِ ففي هذا وقع الخلافُ : فمن الناس من منع ذلك ، فقال : لا تقول :
زيدٌ أتاني وأكرمتُ عمراً إلا أن يكونَ (أكرمتُ عمراً) معطوفاً على (زيدٌ أتاني) -
ويكونُ فيه ضعفٌ - لا على (أتاني) لأنَّ (أتاني) خبرٌ عن زيدٍ ، فيجب أن يكونَ
مأطوفاً عليه وهو : (أكرمتُ عمراً) خبراً عن زيدٍ أيضاً ، فيحتاجُ إلى ضميرٍ .
لأنهما خبران . وهذا مذهب السيرافي (٢) . والظاهرُ من كلام سيويه أن هذه

(١) في الأصل : " وغيرها "

(٢) شرح كتاب سيويه للسيرافي ١/١ ل ١٩٨ - ١٩٩ ونقله عن الزيادة ، وعزاه

ابن جني في المحتسب ٢/٢٠٢ إلى الأخفش .

المسألة تجوز على وجهين : على أن تعطف على الكبرى وأن تعطف على الصغرى (١) وهي (٦) (أثنى) ، وإلى الجواز ذهب أبو علي (٣) ، واستدل على الجواز بقوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ . وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ (٤) اتفق القراء كلهم على نصب (والسما) (٥) ، وهذا لأن الجملة معطوفة على (يسجدان) والمختار في مثل هذا إذا عطف على جملة فعلية أن يكون فيه النصب ، ولو كانت الجملة معطوفة على قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ لكان الرفع هو الفصح والنصب ضعيف .

ثم قال أبو علي : وجاز أن يقال : زيد أثنى وأكرمت عمراً ، وإن كان (أكرمت عمراً) ليس خبراً عن زيد لأنه لم يظهر فيه عمل ، فجاز أن تعطف عليه على أخذه منقطعاً عن الخبرية ، كأنك قلت : // أثنى زيد وأكرمت عمراً ، وهذا مأخذ حسن ، وإذا جاز (٦) :

* إِنَّ الْحَوَارِثَ أَوْدَى بِهَا * ٥٠

على توهم : إن الحدان ، وكذلك :

* أَلَمَتْنَا الْحَدَثَانُ * ٤٩

وجاز على توهم : أَلَمَتْنَا الْحَوَارِثَ . وهذا كثير وسيأتي منه نظائر جملة في أبواب عدة .

فإن كان الضمير في الجملتين فلا خلاف في الجواز ، فتقول : زيد أثنى وأكرمت لأنك جئت بخبرين ، وجئت بضميرين رابطين . فهذا لا إشكال في جوازه ، ولا خلاف في تصور فيه .

(١) الكتاب ١/٩١ .

(٢) في الأصل : " وهو " .

(٣) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٦٧ - ٣٦٨ مذهب السيرافي ومذهب

الفارسي ، وقال عن مذهب الفارسي : " وهو أسد المذاهب في هذه

المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب " .

(٤) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧٠ .

(٥) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨/١٨٦ أن النصب قراءة الجمهور وأن الرفع

قراءة ابن السمال . (وهي من الشوان) .

(٦) هكذا في الأصل ولا يظهر جواب (إذا) في الكلام الاتي . وإن كان مراده في

التنظير واضحاً .

سألة : تبين أن الجملة إذا كانت خبراً لا بد فيها من ضمير يعود إلى المبتدأ ، وقد تَضَعُ العربُ موضعَ الضمير اسمَ الإشارة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (١) فالذى وقع به الرِّبْطُ (أولئك) وهى فى موضع الضمير ، وفى كان ضميرٌ يعود إلى المَكِّفِ التقدير: إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّهَا (٢) كان عنه مسؤلاً ، وفى (مسؤل) ، ضميرٌ ، وهو المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعله ، و (عَنْهُ) فى موضع نصبٍ ، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ (عنه) فى موضع رفعٍ ، لأن ما يسند إليه الفعل لا يجوزُ تقدُّمُ يَمُسهُ عليه ، فلا تقول : بزیدِ مرٌّ ، تريدُ مرٌّ بزیدِ ، وإذا قلتُ : زیدٌ ضربٌ ، فليس زیدٌ هو الذى أُسْنِدُ إليه الفعلُ ، إنما هو مبتدأٌ ، والذى أُسْنِدُ إليه الفعلُ ضميرٌ مستترٌ يظهر فى التثنية والجمع فتقول : الزيدان ضرباً ، والزيدون ضربوا . وهذا مَا غَلَطَ فِيهَا الزَمَخْشَرِيُّ فجعل (عنه) فى هذه الآية مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله ل (مسؤلاً) (٣) ، ولا أعلمُ أحداً قاله ولا أجازه (٤) .

وقد تَضَعُ العربُ مكانَ الضمير تَكَرُّرَ الأوَّلِ بلفظه وأكثر ما يكون ذلك عند التعظيم قال تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (٥) فالحاقَّةُ مبتدأٌ ، و (ما) مبتدأٌ ثانٍ ، والحاقَّةُ خبرُ المبتدأ الثانى . والجملةُ خبرُ الأوَّلِ ، والاسمُ الظاهرُ محلُّ محلِّ الضمير ، وفعلٌ ذلك للتعظيم والتَّهْوِيلِ ، وكذلك قوله تعالى ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (٦) ، وأنشد سيويه :

١٢٥ - لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شئٌ * نَحَى الْمَوْتَ الْغَنَى وَالْفَقِيرَا (٧)

-
- (١) سورة الاسراء آية ٣٦ .
(٢) فى الأصل : كل أولئك .
(٣) الكشاف ٢ / ٤٤٩ .
(٤) اقتضى ابن لب فى تقييده ل ٧٦ اثر المصنف ثم قال : وقد نسب أبوعلسى الفارسى فى بعض توأيفه جواز تقدُّم المجرور فى هذا ونحوه الى سيويه ، والى أبو اسحاق الزجاج ، فزعم أن مذهبهما كما ذهب إليها زمخشرى .
(٥) سورة الحاقَّة آية ١ .
(٦) سورة القارعة آية ١ .
(٧) البيت لعدى بن زيد العبادى وينسب لابنه سواد أو سوادة ولأمية بن أبى الصلت / انظر ديوان الخصائص ٣ / ٥٣ ، أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٤٣ ، ٢٨٨ مغنى اللبيب ص ٦٥٠ ، شرح شواهد ٢ / ٨٧٦ .

فكرر الموت في مواضع البيت تهويلاً وتعظيماً للموت . وقال تعالى : (= فارجع البصر هل ترى من فطور = (١) الآية فكرر تعالى البصر تعظيماً لخلق السماوات . وقد يكون التكرار على جهة الاستطابة للشئ^٤ ، كما قال قيس بن عاصم المنقري :

١٢٦ - * أَيَا ابْنَةَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَةَ مَالِكٍ * (٢)

ويكون التكرار إذا كانت الجملة مستقلة بنفسها ، فتقول : ما زيدٌ ذاهبٌ ولا عمروٌ خارجٌ ، لما كانت جملة مستقلة بنفسها أرادوا ألا تكون إحداها مفتقرة للأخرى في تفسير الضمير فتقول : أكرمتُ زيداً وأعطيتُ زيداً ، ألا ترى أنك لسو قلتَ : وأعطيتُهُ لكانت الثانية مفتقرة إلى الأولى ، لأن الضمير لا يعلم إلا بمن يعود عليه ، والذي يعود عليه في الجملة الأولى .

وقد توضع العرب أيضاً موضع الضمير اسم الجنس ، ومن هذا قولهم : زيدٌ نعم الرجلُ ، فالرجلُ قد سددَ سددَ الضمير ، وسيتبين هذا مكملاً في باب نعَمَ ويئسَ ، وعلى هذا أخذ أبوعلی قوله :

١٢٧ - * فَأَمَّا الصُّدُورُ لِاصْدُورٍ لَجَعْفَرٍ * (٣)

جعل الصدور الأولى خاصةً ، وجعل الصدور الثانية عامةً ، وكأن المعنى : فأما الصدور التي ادعيتُم لأنفسكم فلا صدور لكم أي : ليست لكم هي ولا غيرها ، وكذلك قول الآخر :

١٢٨ - * فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالٍ لَدَيْكُمْ * (٤)

(١) سورة الطك اية ٣ ويتم الاستشهاد بالآية التي تليها وهي قوله جل شأنه : (= ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير) = ويبدو أن هذا هو أسلوب المصنف في الاكتفاء بجزء من الشاهد / انظر مثلاً ماسيات في آية ٤ من سورة الطلاق وآية ٤٥ - ٤٦ من سورة يوسف .

(٢) لم أقف على الشاهد في موضع آخر .

(٣) تمامه : * ولكن أعجازاً شديداً ضريرها *
والبيت في الايضاح ٨٦/١ ، وهو لرجل من الصباب كما نقل ابن يسعون عن الهجري وذكر القيسي انه ينسب إلى توبة بن الحمير / انظر ايضاح شواهد الايضاح ل ١٩ ، المصباح ١/١ ل ٣٠ ، شرح المفصل ١٣٤/٧ ، خزانة الارب ١/٥٧ .

(٤) تمامه : * ولكن سيراً في عراض المواكب * =

المعنى : فأما القتال الذي ادعيتم لأنفسكم فلا قتال ، أى ليس لكم هو ولا غيره . فهذه ثلاثة أشياء وُضعت موضع الضمير الرابط بالمبتدأ ، لا أعلم خلافاً بين النحويين فيها .

ونقل عن أبي الحسن رابع ، وهو : أن يتكرر الأول بمعناه (١) ، فتقول زيدٌ جاء في الرجل الصالح ، وأنت تريد بالرجل الصالح زيدا ، واستدل بقول الشاعر :

١٢٩ - إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكست

جبال الهويئى بالفتى أن تقطعا (٢)

فذكر أولاً (المرء) وذكر آخر (الفتى) ، وكان الأستاذ أبو علون ينفصل عن هذا فيقول : ليس جواب الشرط كخبر المبتدأ ، لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير ، وإن لم تأت بضمير فلا يصح أن يكون خبراً ، وجواب

- = الايضاح ١١/ ٨٦ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢٠ ، المصباح ١/ ٣٢
 والبيت للحارث بن خالد المخزومي كما في شعره ص ٤٥ ، وذكر القيسى
 أنه للوليد بن نهيك وأنه ينسب للكثير بن زيد الأسدي / انظر المقتضب
 ٢/ ٦٩ ، المنصف ٣/ ١١٨ ، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٤٨/ ٢٤٨
 شرح المفصل ٧/ ١٣٤ ، ٩٤/ ١٢ ، توضيح المقاصد ١/ ٢٧٥ ، مغنى
 اللبيب ص ٨٠ ، شرح شواهد ١/ ١٧٧ ، المساعد ١/ ٢٤٣ ، التصريح
 ٢/ ٢٦٢ ، همع الهوامع ٤/ ٣٥٦ ، خزنة الأدب ١/ ٢١٧ .
 (١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٥ ، وقد ذكر ابن لب في تقييده
 ل ٧٦ - ٧٧ هذه المواضع الأربعة على نحو يقرب ما هنا وكذلك ذكرها ابن
 الفخار في شرح الجمل ص ٨١ ، وانظر روابط الجملة بما هي خبر عنه في
 المغنى ص ٦٤٧ .
 (٢) الشاهد من مفضلية للكلمة البيروعي (من فرسان تميم في الجاهلية ،
 واسمه : هبيرة بن عبد مناف ، والكلمة لقبه ومعناه : صوت النار) وذهب
 الأسود الغندجاني في الأديب ص ١١٩ إلى أنه ابن الكلمة والكلمة
 أمه وهي امرأة من جرم . والأول أشهر . انظر ترجمته في القاب الشعر
 (ضمن نوادر المخطوطات) ٧/ ٣٠٦ ، والمؤتلف (ترجمة ٥٨٧) ص ١٧٢
 ، لسان العرب (صرف) ، خزنة الادب ١/ ١٨٩ ، انظر الشاهد في
 المفضليات ص ٣٢ ، النوادر ص ١٥٣ ، الخصائص ٣/ ٥٣ ، خزنة
 الأدب ١/ ١٨٦ ، وفي الأصل : " يخش " تصحيف .

الشَّرْطِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا وَإِنْ لَمْ يَكُن فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ
الْجُمْلَةُ الْأُولَى ، فَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُوهُ ، وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ خَرَجَ خَالِدٌ ،
فَالضَّمِيرُ فِي الْجَوَابِ // لَا تَطْلُبُهُ الْجُمْلَةُ لِكَوْنِهَا جَوَابًا ، وَالضَّمِيرُ فِي الْخَبَرِ
بَطْلِيهِ كَوْنُهُ خَبْرًا ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ مَعَ اخْتِلَافِ الْوَضْعَيْنِ (١) ، وَهَذَا عِنْدِي مَكْنٌ
أَنْ تَرَاعِيَهُ الْعَرَبُ وَتُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ، فَتَجْعَلُ مَكَانَ الضَّمِيرِ فِي الْجَوَابِ تَكَرَّرَ
الْأَوَّلُ بِمَعْنَاهُ ، وَلَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ .

وَيُمْكِنُ عِنْدِي انْفِصَالُ آخِرٍ ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ ، لِأَنَّ
الْمَرْءَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَالْفَتَى إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ مَنْ عَظُمَ [مِنْ] النَّاسِ ،
أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ :

١٣٠- إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : مَنْ فَتَى ؟ خِلْتُ أَنِّي

عَنَيْتُ فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَلَّدْ (٣)

وقال :

١٣١- إِذَا النَّاسُ قَالُوا مَنْ فَتَى لِعَظِيمَةٍ

فَمَا كُلُّهُمْ يَدْعِي وَلَكِنَّ الْفَتَى (٤)

فَهَذَا الْأَسْمُ قَدْ جَرَى فِيهِ عَرْفٌ خَصَمَهُ بِالْعَظْمَاءِ فَكَانَتْ قَالَ فِي الْبَيْتِ : إِذَا النَّاسُ
لَمْ يَغْشَوْا الْكُرْبِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِيَالُ الْهُوَيْنِيِّ بِالْعَظِيمِ مِنْهُمْ أَنْ تَقَطَّعًا ، فَوَضِعَ مَكَانَ
النَّاسِ الْمَرْءَ ، وَوَضِعَ مَكَانَ الْعَظِيمِ الْفَتَى ، وَحَذَفَ (مِنْهُمْ) .

وَيَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ مِنَ الْخَبَرِ بِشَرْطِيهِ حَسَبًا أُبَيِّنُهُ .

مَسْأَلَةٌ : الضَّمِيرُ الْعَائِدُ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِشَرْطَيْنِ :

(١) انظر انفصال أبي على الشلوبين هذا في تقييد ابن لب ل ٧٧ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) لطرفة بن العبد من معلقته / انظر ديوانه ص ٢٧ . شرح القصائد

السبع الطوال ص ١٨٣ ، شرح القصائد التسع ١/ ٢٥٣ ، وفي الأصل

قلت " مكان " خلت " ولم أتف عليها رواية .

(٤) لم أتف عليه في موضع آخر .

(٥) في الأصل : " يخشوا " وهو تحريف .

أحدهما : أن يكون في الكلام ما يدل عليه أو قرينة حال ، فإن لم يكن معنا ما يدل عليه فلا يجوز حذفه . وهذا بلاشك بين لأن العرب لا تحذف الشيء حتى يكون معها ما يدل عليه .

الثاني : ألا يكون في الكلام ما يصح أن يعمل في المبتدأ نحو : زيد ضربت فإن (ضربت) يصح أن يعمل في زيد ، لأنه لم يشتغل عنه غيره ، ولا يعبر عنه في اللفظ ، وقد جاء هذا في الشعر ، وفي قليل من الكلام : أنشد سيويه :

١٣٢ - قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ زَنْبًا كَلِمَةً لَمْ أَصْنَعُ (١)

يريد : لم أصنعه ، وقالوا : شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر موعى (٢) . المعنى : ترى فيه ، ويجرى هذا مجرى : زيد إن تضربه أضربه ، فيصح حذف هذا الضمير وإن كان الفعل لا يصح أن يعمل في الاسم لأنك لو لم تأين بالشرط لكان الحذف قبيحاً ، فدخل حرف (٣) الشرط وبقي القبح ، كأنهم راعوا الأصل ، وكان الحذف في هذا أقرب من الحذف في الأول ، فإذا اجتمع الشرطان جاز حذف الضمير .

ويدل ذلك على صحة جواز حذف الضمير الرابط الخبر بالمبتدأ أن الخبر يجوز حذفه وإن كان جملة ، فتقول : زيد ضربته وعمرو ضربته . ولا شك أنك إذا حذف الضمير في الجملة فإذا كان الخبر كله يحذف للدلالة عليه فحذف شيء منه للدلالة عليه أيسر ، قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ يَبْسُ مِّنَ الْمَجِيشِ مِّنْ نِّسَائِكُمْ ﴾ (٤) الآية . ثم قال تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ ﴾ (٤) [أي] (٥) فعدتهن ثلاثاً أشهر . فحذف هذا الثاني للدلالة عليه .

- (١) الشاهد من أرجوزة لأبي النجم العجلي / ديوانه ص ١٣٢ / وانظر الكتاب ٨٥ / ١٢٧ ، ١٣٧ ، شرح أبياته لابن السيرانى ١ / ١٤ ، معانى القرآن ١ / ١٤٠ ، ٢٤٢ ، مجاز القرآن ٢ / ٨٤ ، الخصائص ١ / ٢٩٢ ، ٣ / ٦١ ، المحتسب ١ / ٢١١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٦ ، ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٠ ، أمالي ابن الشجرى ١ / ٩٣ ، ٨٠ ، ٣٢٦ ، مغنى اللبيب ص ٢٦٥ ، ٦٤٧ ، ٧٩٦ ، ٨٢٩ ، شرح شواهد ٢ / ٥٤٤ ، همع الهوامع ٢ / ١٦ ، خزنة الادب ١ / ١٧٣ .
- (٢) الكتاب ١ / ٨٦ ، أمالي ابن الشجرى ١ / ٣٢٦ ، وسبق في ص (٣) في الأصل : قد دخل حذف حرف الشرط "باقحام" حذف .
- (٤) سورة الطلاق آية ٤ وتنتمى موضع الشاهد من الآية قوله تعالى = (فعدتهن ثلاثاً أشهر واللائى لم يحضن) .
- (٥) تكلمة بها يلتئم الكلام .

فإن قلت : فكيف جاز حذف الخبر وهو جملة ، وحذف جملة كثير ؟

الجواب : عن هذا من وجهين :
أحدهما : أن يقال : إن الجملة إذا دل عليها الدليل يجوز حذف كل واحد منهما ، لأن كلام العرب مبني على الاختصار والكلام إنما يراد للابانة والافصاح عن المعنى فإذا كان المعنى مستدلاً عليه من قوة الكلام فلا يحتاج إلى الجملة الدالة . وإذا نظرت إلى هذا وجدته في القرآن وفي كلام العرب كثيراً قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ (١) الآية إلى قوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ (١) فبلاشك أن بين هاتين الجملتين جملة محذوفة حذفت للاختصار ، لأن ما بعد هو ما قبله من الكلام يقتضيه وهو : فأرسلوه فقال : يوسف ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾ (٢) الآية ، فالمعنى ضرب فأنفجرت وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَسَ سَفَرًا ﴾ (٣) الآية . المعنى : فأظفر . وقال الشاعر :

١٣٣ - * إذا ما الماء خالطها سخينا * (٤)

المعنى بلاشك : فشريناها (٥) . وهذا في كلام العرب كثير ، العرب تحذف الجملة إذا كان في الكلام ما يدل عليها ، فخير المبتدأ يجوز حذفه ، وإن كان جملة ، إذا كان في الكلام ما يدل عليه .

(١) سورة يوسف آية ٤٥ - ٤٦ ، وتام موضع الشاهد قوله تعالى : ﴿ أَنبِئْكُمْ بِتَسَاوِيلِهِ فَأَرْسَلُونَا . يَوْسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ ، وتتمة موضع الشاهد من الآية قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤ وتام موضع الشاهد منها ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾

وفي الاصل : " ومن " ومثل هذه الآية في موطن الاستشهاد الآية ١٨٥ من السورة نفسها وانظر الاستشهاد بالآيات (٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥) من سورة البقرة (والشاهد الاتي رقم (١٥٩) من الخصائص ٣ / ١٧٤ .

(٤) الشاهد لعمر بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدوره :

* مشعشة كأن الحصى فيها *

انظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٧٢ ، شرح القصائد التسع / ٢

٧٣٣ ، الخصائص ١ / ٢٨٩ ، ٣٠ / ١٧٤ .

(٥) إلى هذا ذهب ابن جني في الخصائص ١ / ٢٨٩ ، ونقله ابن الانباري عن

أبي عمرو قال : " وقال غيره إذا الماء خالطها سخينا ، معناه أنها تعجز

بالماء الحار " شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٧٢ .

الثاني : أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا كَانَتْ خَبْرًا فَهِيَ وَاقِعَةٌ مَوْجِعَ الْمُفْرَدِ ، فَكَمَا
يَجُوزُ حَذْفُ الْمُفْرَدِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ [دَلِيلٌ يَجُوزُ] (١) حَذْفُ الْجُمْلَةِ لِذَلِكَ
أَيْضًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ فَهِيَ فِي مَوْجِعِ الْمُفْرَدِ
وَاسْتَدَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ بِمَا يَغْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ . (٢)

١٢٦ فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ // عَنِ الْخَبْرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِشَرْطَيْنِ
فَنَقُولُ : قَوْلُهُمْ : السَّمْنُ مَنَوَانٍ بَدْرَهُمْ (٣) يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (مَنَوَانٍ) مَبْتَدَأً ، وَ (بَدْرَهُمْ) خَبْرٌ عَنِ مَنَوِينِ ،
وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ عَنِ السَّمْنِ ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : السَّمْنُ مَنَوَانٍ مِنْهُ
بَدْرَهُمْ ، وَ (مِنْهُ) فِي مَوْجِعِ الصِّفَةِ وَحَذْفٌ لَوْجُودِ الشَّرْطَيْنِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (مَنَوَانٍ) خَبْرًا عَنِ السَّمْنِ ، وَ (بَدْرَهُمْ) فِي مَوْجِعِ الصِّفَةِ
وَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَنَوَانِ السَّمْنِ مَنَوَانٍ بَدْرَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ :
الرَّجُلَانِ رَجُلَانِ صَالِحَانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقْدَرَ حَذْفَ الْمُضَافِ مِنَ الثَّانِي وَيَكُونُ
التَّقْدِيرُ : السَّمْنُ ذُو مَنَوِينِ بَدْرَهُمْ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْمَنَوِينِ خَبْرًا عَنِ السَّمْنِ ، وَيَكُونُ مَنْ
قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمُفْرَدِ أَنْ سَيُؤَيِّدُهُ حِكْمِيٌّ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ : كَأَنَّ [السَّمْنُ] (٤)
مَنَوِينِ بَدْرَهُمْ (٥) ، وَكَانَ لَا تُؤَثَّرُ فِي الْجُمْلَةِ ، عَلَى حَسَبِ مَا يَتَبَيَّنُ فِي بَابِ كَسَانِ .
وَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا النَّوعُ كُلُّهُ نَحْوَ قَوْلِكَ : الْبُرِّ قَفِيزَانِ بَدْرَهُمْ ، يَجُوزُ لَكَ فِي
فِي قَفِيزَيْنِ وَجْهَانِ عِلْسِ حَسَبِمَا أَلْقَاهُ (٦) .

(١) تَكَلَّمَ يَلْتَمِثُ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ

(٣) انظُرْ الْأَصُولَ ٧٧/١ ، ٣١٦/٢ ، الْإِيضًا ح ٤٤/١ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١/

٩١ ، شَرْحُ عَمْدِ الْحَافِظِ ١٦٦ ، ٤٥٨ ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢٠٣/١ ، التَّصْرِيحُ

١٦٩/١ وَقَدْ اقْتَفَى ابْنَ لُبِّ فِي تَقْيِيدِهِ ل ٨٠ أَثَرُ ابْنِ الرَّبِيعِ فِي تَوْجِيهِهِ

هَذَا الْقَوْلُ .

(٤) تَكَلَّمَ مِنَ الْكِتَابِ ٣٩٣/١ ،

(٥) فِي الْكِتَابِ ٣٩٣/١ : " وَمَا قَوْلُ النَّاسِ : كَانَ الْبُرِّ قَفِيزَانِ وَكَانَ السَّمْنُ

مَنَوِينِ فَانَمَا اسْتَغْنَوْا هَاهُنَا عَنِ ذِكْرِ الدَّرْهَمِ لَهَا فِي صَدْرِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ . . "

وَقَدْ تَبَعَ ابْنَ لُبِّ فِي تَقْيِيدِهِ ل ٨٠ الْمَوْلُوفُ فِي ذِكْرِ " بَدْرَهُمْ " فِيمَا حَكَاهُ

سَيُؤَيِّدُهُ .

(٦) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ : " الْقَاهُ " وَلَعَلَّهَا تَحْرِيفٌ " أَبْنَاهُ " .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (١) فمن مبتدأٌ وصبر و غفر صلتان لمن واللام الداخلة على (من) لام الابتداء . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ = خبر لمن ، وذلك إشارة لما تقدم من الغفران ، والضمير الرابط محذوف ، والتقدير : إن المذكور من الصبر من عزم الأمور ، وحذف الضمير لوجود الشرطين ، وعلى هذا أخذ أبو علي هذه الآية (٢) وهو أحسن ما تؤخذ عليه هذه الآية . ويجوز أن يكون (ذلك) إشارة إلى (من) فوقه به الربط (٣) ، ويكون بمنزلة الآية التي في سبحانه . وهو (٤) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ﴾ (٥) ويكون التقدير : إن الصابِر والغافر من عزم الأمور ، وجعل الصابِر والغافر من عزم الأمور على جهة الاتساع ويكون بمنزلة قوله : ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ (٦) جعل كأنه مخلوق من العجلة لكثرة العجلة منه .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ ﴾ (٧) فيحتمل عندي وجهين :

أحدهما : أن تكون (أفعل) التي للتفضيل وتكون بمنزلة ما حكاه سيويه إن خيراً منك زيد (٨) ، فأخبر بالمعرفة عن النكرة ، لأن في النكرة تخصيصاً

(١) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٢) الايضاح ٤٥ / ١ .

(٣) انظر الوجهين في البحر المحيط ٥٢٤ / ٧ .

(٤) كذا بالأصل والوجه " وهي " .

(٥) سورة الاسراء آية ٣٦ وقد أوردها المؤلف شاهداً على وضع الإشارة موضع الضمير الذي يربط جملة بالمبتدأ وتتمه موضع الشاهد منها قوله جل شأنه " كل أولئك كان عنه مسؤولاً " وانظر ما تقدم ص

(٦) سورة الانبياء آية ٣٧ .

(٧) سورة الانفال آية ٢٢ .

(٨) في الكتاب ١٤٢ / ٢ " وتقول : إن قريباً منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إن زيدا قريبٌ منك أو بعيدٌ منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة " وانظر ما تقدم ص

وأفعلُ التي للتفضيل إضافتها تكون غير محذوفٍ ألا ترى أنك تقول : مسرتُ
بأفضلِ الناسِ ، وقد تضاف على جهة التعريف .

الثاني : أن تكونَ (شُرُّ) هنا بمنزلة : في فلان شرٌّ ، وتكون لغير
التفضيل ويكون المعنى : شرُّ الدوابِّ الصُّمِّ ، ويكون بمنزلة : { خُلِقَ
الإنسانُ من عَجَلٍ } (١) على جهة الاتساع ، وهو كثيرٌ في كلام العرب ،
وهذا الوجه الثاني أقربُ من جهة اللفظ ، والأولُّ أقربُ من جهة المعنى .

فهذان وجهان جائزان في قوله تعالى : { ولَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ
لَمِنَ عَظْمِ الْأُمُورِ } (٢) وزاد الخدبُ (٣) وجهاً ثالثاً ، فقال : ذلك موضوع
موضع صبره وغفرانه ، فكأن الأصل : إن صبره وغفرانه فعله ثم وضعت (ذلك) موضع
فعله فلا يحتاج إلى ضمير محذوف . وهذا القول ليس بمحقق لأن (ذلك) إشارةٌ
قلايدٌ أن تكون الإشارة إلى الفعل ، وإذا كان كذلك فلا بدُّ من تقدير ضمير محذوفٍ
على حسب ما ذهب إليه أبو علي .

ويلزم الخدبُ أن يقول في قول سبحانه { وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنكُمْ } (٤) الآية
إن الضمير الذي في (يَتُوفُونَ) وضع موضع أزواجهم ، فأغنى ذلك عن الضمير
العائد إلى المبتدأ كما قاله في { إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ عَظْمِ الْأُمُورِ } . وهذا قولٌ
بغيةٌ ، لأن الضمير لا بدُّ أن يعود إلى المذكور ، وهو هنا عائدٌ إلى الأزواج ،
وهذا ليس فيه ضميرٌ يقع به الربطُ .

(١) سورة الأنبياء آية ٣٧ .

(٢) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٣) بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الباء ومعنى الخدب : الرجل الطويل

وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر / اشبيلي سكن فارس أخذ كتاب

سيبويه عن أبي القاسم بن الرماك ، وأخذ عن ابن الأخضر ، له طرر على

الكتاب بسطها تلميذه ابن خروف وعول عليها في شرحه . وله طرر على

الايضاح وتعاليق على الاصول لابن السراج ومعاني القرآن للغراء . توفي

في حدود الثمانين وخمسمائة ببجاية / انظر ترجمته في الذيل والتكملة

٦٤٨/٢/٥ ، بغية الوعاة ٢٨/١ ، وقد ذكر ابن أبي الربيع رأى ابن

طاهر هذا في الكافي ١/ص ١٢٨ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤ وتتمه موضع الاستشهاد منها قوله عز وجل : { ويذرون

أزواجاً يترصدن } .

واختلفه الناس في هذه الآية : فمنهم من جعلها على حذف مضافٍ تقديره :
 وَأَزْوَاجُ الَّذِينَ يَتُوفُونَ (١) . ومنهم من جعل (الذين يتوفون) مبتدأ والخبر
 محذوف ، والتقدير : وما يُبَيِّنُ لَكُمْ حُكْمَ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ (٢) ، ويكون (يَتَرَبَّصْنَ)
 كلاماً مستأنفاً جىء به لبيان حكم أزواجهم ويكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ
 اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣) فقوله تعالى :
 ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ بيان للموعود // ويكون هذا على الطريقة التي
 أخذ عليها سيبويه قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (٤) جعل (الزَّانِيَةُ
 وَالزَّانِي) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : وما فُرِضَ عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ
 وَالزَّانِي (٥) ويكون قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ (٦) جملة ثانية (٧) ، والغناء
 ربطت بين الجملتين بمنزلة الغاء في قوله :

* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانكح فَتَاتَهُمْ * ٥١

التقدير : هذه خولان فانكح فتاتهن ، وقوله (كما هي) (٨) هاهنا بمنزلة الذي ،

(١) ذكر النحاس في اعراب القرآن ٢٦٩/١ ، ومكي في شكل اعراب القرآن

٩٩/١ ، وأبو البركات الانباري في البيان في غريب اعراب القرآن ١٦١/١

هذا الرأي ولم ينسبه .

(٢) ذكر مكي في شكل اعراب القرآن ٩٩/١ أن هذا قياس قول سيبويه ،

وانظر البيان ١٦٠/١ .

(٣) سورة المائدة آية ٩ .

(٤) سورة النور آية ٢ .

(٥) في الكتاب ١٤٣/١ : " كأنه . . . قال : في الفرائض الزانية والزاني والزانية

والزاني في الفرائض " وهذا أدق مما ذكره المؤلف . وان كان تقدير معنى

لا تقدير اعراب .

(٦) سورة النور آية ٢ .

(٧) الكتاب ١٤٣/١ .

(٨) يريد ما جاء في تنمة الشاهد السابق (١٦٠) من قول الشاعر :

* وَأَكْرَمَةُ الْحَيِّينَ خَلَوْ كَمَا هِيَ *

وفي خزنة الادب ٢١٨/١ " وقوله : كما هي صفة لخلو وفيه فعل محذوف ،

اي : كما كانت خلوا . . . ويجوز ان يكون هي مبتدأ وخبره محذوف . وما موصولة

اي كالحالة التي هي عليها في يومئذ . "

والتقدير : كالذى هي كائنة وسيعود الكلام في هذا في باب الخفض (١) وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٢) السَّارِقُ مبتدأ والخيرُ محذوفٌ ، التقديرُ : ما يُبَيِّنُ لكم حكم السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا . والمرادُ أَيْمَانُهُمَا وهي في قراءة ابن مسعود (٣) . وعلى هذا أيضاً أخذَ سيويه قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾ (٤) الآية . وفي موضع آخر ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ﴾ (٥) التأويل : ما يَقْصُرُ عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ وَجِيءَ بها لما بعده (٦) . ثم قال تعالى : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾ (٧) .

وقد أخذت هاتان الآيتان على غير هذا (٨) : فمنهم من قال (مثل) زائدة والتقدير : الجنة التي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ، فيكون (فيها) خبراً (٩) عن الجنة و(أنهارٌ) فاعل بالمجرور لأنه قد اعتمد ، ويجوز أن يكون (فيها) خبراً مقدماً ، و(أنهارٌ) مبتدأ . والجملة خبرٌ عن الجنة ، وهذه الطريقة تجرى

-
- (١) انظر ما سياتي ص
 (٢) سورة المائدة آية ٣٨ .
 (٣) في معاني القرآن ١/٣٠٦ وفي قراءة عبد الله : والسارقون والسارقات ، فاقطعوا ايما منهما .
 (٤) سورة محمد اية ١٥ .
 (٥) سورة الرعد اية ٢٥ .
 (٦) الكتاب ١/١٤٣ .
 (٧) الوجهان التاليان يفهمان من كلام الفراء على آية الرعد رقم ٣٥ / انظر معاني القرآن ٢/٦٥ ، اعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٣ ، مشكل اعراب القرآن ١/٢٤٤ ، وفي ٢/٣٠٧ منه حكى مكي القول بزيادة (مثل) في الآية ١٥ من سورة محمد ولم ينسبه .
 (٨) في الاصل : "خير" .

على مذهب الكوفيين ، لأنهم يرون زياداً للأسماء ، وأما البصريون فلا تكون
الزيادة عند هملاً في الحروف ، ولا تزداد عند هم الأسماء ، ولا الأفعال .

ومنهم من جعل (مثل) مبتدأ و (فيها أنهار) خبر عنه على حسب ما
تقدم وأعاد الضمير مؤنثاً لأن مثل الجنة جنة ، فهو مؤنث في المعنى ، وفسى
هذا عندى بعد .

ومنهم من قال : إن العرب تقول : ملك يفعل كذا ، تريد : أنت تفعل
كذا وهذا إذا حَقَّقْتَهُ راجع إلى الزيادة وقد تقدم للكلام في زيادة الأسماء
وأنها لم تثبت . وسأتكلم في زيادة الأسماء في باب حروف الخفض (١) .

سألة :

الفاء تدخل في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ موصولاً أو نكرة موصوفة

بشروط :

أما المبتدأ إذا كان موصولاً فلا تدخل الفاء في الخبر إلا بشروط أربعة
شرطان في الصلة وشرطان في الموصول . فأما الشرطان اللذان في الصلة : فإن
تكون الصلة سبباً في الخبر ، وأن تكون جملة فعلية أو ظرفاً أو مجروراً .

وأما الشرطان في الموصول : فلا يكون الموصول الألف واللام (٢) ، وخالف
في هذا المبرد فأجاز دخول الفاء في خبر الموصول ، وإن كان الألف واللام ، وقال
في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ (٣) (اقطعوا) هو خبر المبتدأ
ودخلت الفاء في الخبر لأن (السارق) فيه معنى الشرط ، والمعنى : من سرق
فاقطع يده (٤) ولا يدخل على الموصول عامل عداء (إن) فإن دخولها
كخروجها ، لأنها لم تغير من المعنى شيئاً ، إنما دخلت للتوكيد . وخالف فسى
هذا الأخص ، وقال : إن الفاء لا تدخل في خبر (إن) وإن كان في الصفة معنسى
الشرط (٥) . احتج عليه بقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٦)

(١) انظر ما سيأتى ص

(٢) قال ابن لب في تقييده ل ٨٥ - ٨٦ : " وهل يشترط في المبتدأ الموصول أن

يكون ماعدا الألف واللام أم لا ؟ خلاف ، اشترطه بعض النحويين وإلى نذهب
ابن أبي الربيع فلم يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام
بمعنى الذي أو التي وزعم أنه مذهب سيويه .

(٣) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٤) ما ذهب إليه المبرد في توجيه الآية ذهب إليه قبله الفراء في معاني القرآن ١ /

٣٠٦ وانظر اعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٩٦ ، شرح كتاب سيويه للسيرافي

٢ / ٥ ، شرح الكافية للرض ١ / ٤٧٣ .

(٥) شرح المفصل ١ / ١٠١ .

(٦) سورة البروج آية ١٠ وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله جل شأنه ﴿ ثُمَّ لَمْ =

الآية . قال : إنَّ الفاءَ زائدةٌ ، ومذهبهُ أنَّ الفاءَ تُزادُ في الخبرِ (١) ، وأكثرُ النحويون منعوا ذلك ، وقالوا : إنَّ الزيادةَ في الحروفِ خروجٌ عن القياسِ فلا تدعى إلاَّ بدليلٍ لا يحتملُ التأويلَ .

وإذا وجدتْ هذه الشروطُ فأنت بالخيار ، إن شئتُ أدخلتُ الفاءَ ، وإن شئتُ لم تدخل ، وإذا نقصتْ من هذه الشروطِ شرطاً واحداً فلا تدخلُ الفاءَ ، وإنما لم تدخلُ الفاءَ إذا كانت الصلةُ ليست سبباً في الخبرِ لأنَّ المبتدأ لا تدخلُ الفاءَ في خبره ، لا تقول : زيدٌ فقائمٌ ، تريدُ قائمٌ قائمٌ . وإنما يجوزُ هذا على أن يكونَ التقديرُ : هذا زيدٌ فهو قائمٌ ، فزيدٌ خبرٌ مبتدأٌ [محذوفٌ] (٢) ، وكذلك أيضاً (قائمٌ) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

* وقائلةٌ خولانُ فانكح فتاتهم * [٥١]

التقديرُ : هذا خولانُ - انكح فتاتهم ، وكذلك جاء : زيدٌ فاضربه إنما هو على تقديرٍ : هذا زيدٌ فاضربه فيكون (فاضربه) جملةً أخرى . وعلى هذا أخذ سيبويه قوله تعالى // = الزانيةُ والزاني = (٣) الآية . وقد مضى الكلامُ في هذا (٤) . وذهب أبو الحسن إلى زيادة الفاءِ . ولم يأت بدليلٍ - فيما أعلم - إلاَّ مُحتملاً للتأويلِ ، فلا تثبتُ فيه قاعدةٌ وإنما لم تدخلُ الفاءَ [والصلةُ جملةٌ اسميةٌ] (٥) ، لأنَّ الفاءَ لا تدخلُ إلا بملاحظة الشرطِ والجزاءِ . فتتنزلُ عندهم الاسمُ الموصولُ بمنزلةِ اسمِ الشرطِ ، وتنزلُ عندهم الصلةُ بمنزلةِ جملةِ الشرطِ ، وتنزلُ الخبرُ بمنزلةِ الجوابِ ، والشرطُ لا يكونُ إلا جملةً فعليةً ، ولا يكونُ جملةً اسميةً ، ولا جملةً مركبةً من شرطٍ وجزاءٍ ، ولا جملةً مركبةً من تسمٍ وجوابٍ ، فلم تدخلُ الفاءُ في الخبرِ حتى تكونَ الصلةُ جملةً فعليةً وإنما دخلتُ الفاءُ في الخبرِ ، والصلةُ ظرفٌ أو مجرورٌ ، لأنَّ الظرفَ والمجرورَ إذا وقعا صلتين فلا بدَّ أن يتعلقا بمحذوفٍ وذلك المحذوفُ : الفعلُ فإذا قلتُ : الذي في الدارِ ، التقديرُ : الذي استقرَّ في الدارِ ولو نطقتُ بهذا

= يتوبوا فلهم عذاب جهنم = ١ - شرح المفضل ١/١

(٢) تكلمة بمثلها يلتزم الكلام .

(٣) سورة النور آية ٢ .

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) تكلمة يتم بها الكلام .

لكانت الجملة فعلية فتَنَزَلَ (في الدار) من (١) قولك : الذي في الدار ، منزلة الفعل لأنه نائبُ منابه ، فجرى مجراه .

فان قلت : فيلزم عما ذكرتموه صحة قول المُبَرِّد في قوله تعالى : **ط وَالسَّارِقُ** **وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** (٦) : **إِنَّ الْفَاءَ** دخلت في الخبر لأن (السَّارِقَ) في معنى : الذي سَرَق .

قلت : ليس مثله ، لأن (في الدار) مجرورٌ يطلب عاملاً فيه وكذلك (عندك) منصوب على الظرف والنصب يطل ناصباً ، فظهورُ عمل الفعل يتنزل منزلة ظهوره (والسَّارِقُ) مرفوعٌ بالابتداء ، والابتداء يختص بالاسم ، فليس للفعل ظهورٌ لأنه لا عمل له ظاهر ولا هو موجود ، وإنما هذا الكلام يصلح مكانه الفعل والفاعل ، فلا يلزم إذا نزلت العرب (الذي في الدار) منزلة (الذي استقر في الدار) لو نطق به أن تنزل (السَّارِقُ) منزلة (الذي سرق) لأن (استقر) وإن حذف فقد بقي عمله (والذي سرق) : لم يبق للفعل عمل حين قال : السَّارِقُ ، والأصل ألا تدخل الفاء في الخبر حتى تكون الصلة يجوز أن يكون شرطاً ، وهذا فرق ظاهر ، ولو كان قول أبي العباس قوياً لكان الاختيار في الآية النصب كما يختار النصب في قولك : زيدا فاقتله ، لأن الأمر طالب بالفعل على حسيما يتبين في باب الاشتغال (٣) ، والآي (٤) كلها من هذا النوع إنما جاءت بالرفع فدل على صحة مذهب سيويه .

وإنما لم ندخل الفاء في الخبر إذا دخل على الموصول عامل لأن الفاء لم تدخل في الخبر إلا بما ذكرته من ملاحظة الشرط وتنزل الموصول منزلة اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا بالابتداء وحرف الجر فيلزم عن هذا ألا يجوز أن تقول : لعل الذي يأتيه فله درهم ، لأن (إن) لا تعمل في أسماء الشرط ، وأدعى (٥) أن الفاء هنا زائدة ، وإذا بطلت زيادة الفاء في الخبرين ذكرته دل على صحة ما ذهب إليه سيويه ، وهو أن دخولها كخروجها لأنها لم تحدث معنى زائداً وكأنك

(١) في الأصل منزلة . وفي الكلمة أثر إصلاح كان الناسخ أراد أن يغيرها إلى

(من) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) انظر ما سيأتي ص

(٣) في الأصل : "الافى" تحريف .

(٤) المدعى هو الأخصف كما سبق في ص

إذا قلت : **إِنَّ** الذي يأتي، قد قلت : الذي يأتي فدخلت الفاء مع (**إِنَّ**) كما دخلت مع عدمها، ونظير هذا العطف على الموضع في قولك : **إِنَّ** زيداً قائمٌ لاعمرؤ . وسيأتي الكلام في هذا مستوعباً في باب (**إِنَّ**) (١) . فقد تبين لك مما ذكرته أن الموصول إذا وقع مبتدأً لا تدخل الفاء في خبره إلا بأربعة شروط، وبينتُ على ذلك بما أمكني .

وأما النكرة الموصوفة وهي (كل) في نحو قولك : كلُّ رجلٍ يأتي ، فإذا وقعت مبتدأة دخلت الفاء في الخبر بشروط ثلاثة :

أحدها : أن تكون الصفة سبباً .

الثاني : أن تكون جملة فعلية أو ظرفاً أو مجروراً .

الثالث : ألا يدخل عليها عاملٌ ، ما عدا (**إِنَّ**) على حسب ما تقدم في المرحل

وما علل به الموصول تعلق به النكرة الموصوفة . وهذا بينٌ ، وإذا وجدت الشروط الثلاثة

فانت في ادخال الفاء بالخيار، ومتى نقص شرطٌ منها فلا تدخل الفاء على حسب ما تقدم في الصلة .

قوله : (واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، إلا إذا كان فعلاً) (٢) .

الكلام هنا في ثلاثة فصول :

الأول : في تقديم خبر المبتدأ عليه //

اعلم أن خبر المبتدأ ، يجوز تقديمه على المبتدأ بالسَّماع والقياس ، أمَّا السماع فحكى سيويه : **مَشْنُوٌّ** من **يَشْنُوْكَ** (٣) ، وحكى : **تَمِيْنٌ** أنا (٤) . فأنا مبتدأ والخبر (**تَمِيْنٌ**) وهو خبر مقدم ، والتقدير : أنا **تَمِيْنٌ** ، وكذلك : (**مَنْ يَشْنُوْكَ**) مبتدأ والخبر (**مَشْنُوٌّ**) والتقدير : **مَنْ يَشْنُوْكَ** مشنوءٌ أي : من يبغضك يبغض . **وَالْمَشْنُوُّ** المبغض وإن كان جميلاً . **وَالْمَشْنُوُّ** : **الذِّمِيْمُ** (٥) وإن كان محبباً .

(١) انظر ما سيأتي ص

(٢) الجمل ص ٤٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٢٧ .

(٤) المصدر نفسه

(٥) في اصلاح المنطق ص ٤٨ : " وتقول : هذا رجل مشنوءٌ إذا كان مبغضاً

وإن كان جميلاً . وهذا رجل مشنأٌ ، إذا كان قبيح المنظر " وانظر التهذيب

٤٢٢ / ١ ، التاج ٢٨٦ / ١ " شنأٌ " وفي الأصل : الذميم يذال معجمة .

ولا أعلم خلافاً في أَنَّ (مَشْنُوَةً) خبرٌ مُقَدَّمٌ أَلَّا ما ذكر عن أبي الحسن :
فإنه أجاز أن يكون (مَشْنُوَةً) مبتدأً، و(مَنْ يَشْنُوُكَ) مفعولٌ لم يسم فاعله
وكذلك أجاز في : تَمِيحُ أَنَا أَنْ يَكُونَ (أَنَا) فاعلاً بـ "تَمِيحُ" وسدَّ سدَّ الخبر
وهذا مبتدأٌ على عمل الصفة وان لم تعتمد ، فذهب سيويه وجمهور النحويين
الى منع ذلك (١) ، وأجاز ذلك لأخفش (٢) . وسأيتي الكلام في هذا بعد (٣) فيصبح
ما ذهب اليه الخليل في الاستدلال على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بما حكاه
وهو : مَشْنُوَةٌ مِنْ يَشْنُوُكَ ، وتَمِيحُ أَنَا . (٤)

واستدل أبو علي على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقول الشماخ :

١٣٤ - * كلابي وحى طوالة وصل أروى

ظَنُونًا أَنْ مَطَرَحَ الظَّنُونُ (٥)

ووجه الدليل من البيت أن (كلا) ظرف ، والناصب له (ظَنُونُ) - والظَّنُونُ

الذي لا خير فيه . قال زهير :

١٣٥ - * وقد يأتيك بالخبر الظَّنُونُ * (٦)

وهو خبر عن (وصل أروى) ولا يتقدم المفعول إلا حيث يتقدم العامل ،

- (١) لم أجد في الكتاب المطبوع نصاً على منعه لكن الأمثلة التي أوردها سيوييه
اعتمدت الصفات العاملة على أفعالها على نفي أو استفهام أو جرت نعوتهما
لما قبلها أو أحوالاً منه ، أو أخباراً عنه / انظر الكتاب ١/٢٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٠٤ ،
١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٨/٢٤ وانظر ماسياتي ص
- (٢) انظر شرح الفصل ٦/٧٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣ ، البحر
المحيط ٨/٣٩٦ ، توضيح المقاصد ١/٢٧١ ، شرح اللمعة البدرية ٢/٦٣
ونسبه ابن عقيل في شرح الالفية ١/١٩٢ وخالد الأزهرى في التصريح ١/١٥٧
والسيوطي في الهمع ٢/٦ ، ٥/٨١ الى الكوفيين والأخفش .
- (٣) انظر ماسياتي ص
- (٤) في الكتاب ٢/١٢٧ : " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستحب أن يقول : قائم زيد ،
وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبيناً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول :
ضرب زيد عمرو وعمرو على ضرب برتفع . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون زيد
مؤخراً . وكذلك هذا الحدُّ فيها أن يكون المبتدأ (فيه) مقدماً وهذا عربي
جيد وذلك قولك : تَمِيحُ أَنَا ، ومَشْنُوَةٌ مِنْ يَشْنُوُكَ ."
- (٥) الايضاح ١/٥٢ ، والبيت في ديوان الشماخ ص ٣١٩ ، الاضداد لابن
الانباري ص ٢٠٦ ، الامالي ٢/٣٠ ، المحتسب ١/٣٢١ ، شرح المقدمة
المحسبة ٢/٤١١ ، الانصاف ١/٦٧ ، شرح المفصل ٣/١٠١ .
- (٦) صدره * ألا أبلغ لديك بني تميم *
والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٨٤ وانظره في الاضداد لابن الانباري ،
ص ١٩٠

فتقدم (كلا) على (وصل) دليل على جواز تقدم (ظنون) عليه . وبهذا النوع استدلال على تقدم خبر ليس على ليس (١) : استدلال عليه بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (٢) ، و (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) ظرف ، والعامل فيه (مصروف) ، والتأويل : ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة . فتقدم (يوم يأتِيهِمْ) على (ليس) والمعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ، فتقدم (يوم) على (ليس) يدل على جواز تقدم (مصروف) عليه . وسيأتى الكلام في تقدم خبر ليس عليها في باب كان (٣) .

فان قلت : العرب قد تتسع في الظرف والمجرورات فتقدمها حيث لا تقدم عواملها ألا ترى أنه يجوز : إن بك زيدا مأخوذ ، ولا يجوز إن مأخوذاً بك زيدا ، وإنما هذا صحيح في غير الظرف والمجرورات .

قلت : الأصل في العمل كله ألا يتقدم العامل والظرف والمجرور وغيرها في هذا سواء ، والدليل على ذلك أنك لا تقول : اليوم إن زيدا شاخص ، وتقدم الظرف المتعلق بخبر إن ، ولا تقول : بك إن زيدا مأخوذاً ، ولا يلزم من اتساع العرب في الظرف والمجرور في موضع ما أن تتسع في كل موضع ، فإن اتساع شيء جرى على غير قياس فسبيلك أن تقصره على الموضع الذي صح فيه ، ولا تتعداه ويبقى ما عداه على الأصل والقياس ، وهو أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يتقدم العامل ظرفاً كان أو غير ظرف ، وهذا النوع كان الأستاذ أبو علي يأخذ في الانفصال عن هذا الاعتراض وهو عندي حسن .

فان قلت : قد تقرر من كلام النحويين قاعدة متفق عليها وهو (٤) أن العامل إذا كان متصرفاً في نفسه تصرف في معموله ، وإذا كان العامل غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله . والعامل في الخبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس بمتصرف ، وإنما التصرف في الأفعال وما جرى مجرى الأفعال ، فيلزم ألا يتصرف في معموله ،

- (١) قال في الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح (ص ١٤٧) وبهذا النحو استدلال ابو علي في غير هذا الكتاب على جواز تقدم خبر ليس عليها .
- (٢) سورة هود آية ٨ .
- (٣) انظر ما سيأتى ص
- (٤) هكذا في الأصل ، والوجه (وهي) .

وعلى هذه الشبهة اعتمد ابن الطراوة في أن (١) خبر المبتدأ لا يتقدم عليه (٢).

قلت : للنحويين عن هذا انفصالان :

أحدهما : أن العامل بحق الأصل شيان : الفعل والمبتدأ، وكل

ما يعمل من الاسماء غير المبتدأ فإنما يعمل بالحمل على الفعل والإجرا

مجره والفعل إن لم يكن متصرفاً فليس بفعل حقيق وإنما هو بمنزلة الحروف ،

ويدل على ذلك أن الأفعال التي لا تتصرف أربعة : نعم ، وبئس ، وفعل

التعجب وعسى . فأما (نعم) و (بئس) فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث

وإنما جى بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما، وليست الأفعال // مأخوذة

من المصادر لذلك . هذا إنما هو للحروف وهو الدلالة على معنى في الغير .

وأما فعل التعجب فقد أجرته العرب مجرى الاسم في تصغيره وتصحيحه

وليس فيه دلالة على الزمان الماضي، وكذلك (عسى) إذا قلت : عسى زيد أن يقوم

فليس فيه أيضاً دلالة على الزمان إنما هي دلالة على أنك راجح، ألا ترى أنها

بمنزلة (لعل) في المعنى ولا يفهم منها إلا ما يفهم من (لعل) ولا خلاف فس

(لعل) أنها حرف . قال سيويه : "عسى ولعل" : طمع واشفاق (٣) ، فانظر

اليه كيف سوى بينهما .

وأما (ليس) فالأمر فيها بين لأن معناها معنى (ما) النافية .

فإنما تبين لك أن الأفعال أصلها أن تكون متصرفة ، ومتى وجدت فعلا

غير متصرف فأنما هو على غير قياس وتسميته فعلاً مسامحة ، لأنه جرى مجرى الفعل

في لحاق الضمائر وعلامة التانيث . وسيعود الكلام في الأفعال التي لا تتصرف بعد (٤).

فأقول : إن الفعل الأصلي يتقدم معموله عليه ، والفعل الذي أطلق عليه

هذا الاسم بحكم المسامحة لا يتقدم معموله عليه ليفرق بين الفعل الأصلي والفعل

(١) في الأصل : " وأن " ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع : ٣٨ / ٢ : " ونذهب ابن الطراوة الى جواز :

زيد أخوك ، دون : قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قوانين

العربية وقد أشرف اليه في كتاب : (الاقتراح في اصول النحو) " وانظر

منهج السالك ص ٤٥ ، الاقتراح ص ٤٦ - ٤٧ ، ابن الطراوة النحوى

ص ١٢٥ - ١٢٩

(٣) في الكتاب ٤ / ٢٣٣ : " ولعل وعسى : طمع واشفاق " .

(٤) انظر ما سياتى ص

غير الأصل ، ثم ما أُعْمِلَ عملُ الفعلِ يجرى على هذا ، فما كان متصرفاً ففى نفسه تصرف فى معمله بالتقديم والتأخير وما كان غير متصرف فى نفسه لم يتصرف فى معمله ليجرى الفعلُ على حكم الأصل ، فالنحويون لم يقولوا هذا إلا فى الأفعال وما أُعْمِلَ عملُ الأفعال لما ذكرت لك ، وأما المبتدأُ فعمله بحق الأصل ، وليس عمله بالحمل على الفعل فينظر فى تقدم معمله عليه الى تصرفه وعدم تصرفه . وهذا الانفصال مذكور عن الرمانى (١) وهو حسن .

الثانى : أن الأفعال تختلفُ عليها الأزمنةُ وجعلتِ العربُ دليلاً على ذلك الابنية ، والأسماءُ تختلفُ عليها المعانى وجعلتِ العربُ دليلاً على ذلك الإعراب . فاختلافُ الأزمنة فى الأفعال نظيراً لاختلاف المعانى من الفاعلية والمفعولية والإضافة على الأسماء . فيلزم عن هذا أن كل اسم متصرف - وهو الذى يوجد فاعلاً ومفعولاً وو مضافاً - هو بمنزلة الفعل الذى يدل على الأزمنة والأفعال الدالة على الأزمنة تتقدم معمولاتها عليها ، مالم يمنع من ذلك مانعٌ فيلزم فى الاسماء المتصرفية أن يتقدم معمولها عليها ، فتقول على هذا : قائمٌ زيدٌ ، والأصل : زيدٌ قائمٌ ، لأن زيدا ، وان لم يختلف بناؤه للدلالة على الزمان فيوجد فاعلاً ومفعولاً ومضافاً وهذا فى الاسم هو نظير ذلك فى الفعل ، فكما أن الفعل الذى يدل على الأزمنة يتقدم معمله عليه ، كذلك الأسماء التى تتصرف يتقدم معمولها عليها . ويظهر لى هذا الانفصال من صاحب الكراسة (٢) فقد تحصل ما ذكرته أن خبر المبتدأ بالقياس والسمع .

(١) على بن عيسى الرمانى - نسبة الى قصر الرمان بنواحي واسط - أحد نحاة القرن الرابع المشاهير أخذ عن الزجاج وأبى بكر بن دريد وأبى بكر بن السراج . وله مؤلفات كثيرة منها : معانى الحروف ، النكت فى اعجاز القرآن ، شرح كتاب سيويه ، توفى سنة ٣٨٤ هـ .
انظر ترجمته فى : انباء الرواه ٢٩٤ / ٣ ، بغية الوعاة ٢ / ١٨٠ ، الرمانى النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيويه للدكتور مازن مبارك .

(٢) فى الأصل : " يتقدم معمولها عليه " .

(٣) لم أجد هذا فى النسخة التى اطلعت عليها من المقدمة الجزولية .

الفصل الثاني : ما يجوز من الأخبار أن يتقدم ويبقى خبراً

فأقول : اعلم أن الخبر إذا كان جملةً اسميةً أو فعليةً، وفاعلُ ذلك الفعل غير ضمير الأول فإنه يتقدم على المبتدأ ويبقى المبتدأ، والخبر خبراً، فتقول : زيدٌ ضربته، وضربته زيدٌ، وعمرو أبوهُ قائمٌ، وأبوهُ قائمٌ عمرو .

فإن كان الخبرُ جملةً فعليةً فاعلُ ذلك الفعل ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ فهذا إذا تقدم بطلَّ الابتداءُ وصار فاعلاً بالفعل لأنَّ العاملَ الظاهرَ أقوى من العاملِ المعنويِّ وذلك نحو : زيدٌ قام، فقامَ خبرٌ عن زيدٍ، فإنَّ قدَّمتَ (قام) فقلت : قام زيدٌ صار (زيدٌ) فاعلاً بالفعل ولم يجز أن يبقى مبتدأً لما في ذلك من تهيشة العامل للعمل وقطعه عنه ولأنَّ الشرط في عمل الاسناد أن يكون مفرداً عن العوامل اللفظية - والله أعلم - . ومثال ذلك : زيدٌ ضربَ عمراً ومحمدٌ جلس في الدار ، وما أشبه ذلك إنَّ قدمت الفعلُ في هذا كله بطلَّ الابتداءُ وصار المبتدأُ فاعلاً بالفعل لما ذكرته : وهو أن العاملَ اللفظيَّ أقوى من العاملِ المعنويِّ .

١٣١ فإن كان الخبرُ // صفةً تثني وتجمع وتذكر وتؤنث في نحو : قائمٌ وقاعدٌ وحسنٌ وما أشبه ذلك - ولم تعتمد على ما قبلها - والاعتماد : أن تتقدم عليها أداة الاستفهام أو (ما) النافية أو تجرى صفتها ما قبلها ، أو حالاً أو خبراً - فللنحويين في النوع كله مذهبان : أما سيويه فيذهب إلى أنه يبقى خبراً ، ولا يجوز فيه غير ذلك ، وعلى مذهب جمهور النحويين (١) وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فيه وجهان :

أحدهما : ما ذهب إليه سيويه .

الثاني : أن يكون صفةً مبتدأةً (٢) ، وما بعد ما رفوع بها يسدُّ مسدَّ الخبرِ ، ومثال ذلك : زيدٌ قائمٌ ومحمدٌ جالسٌ ، وعبدالله حسنٌ . فإذا قدمت الخبرَ فسي هذا كله فقلت : قائمٌ زيدٌ وجالسٌ محمدٌ وحسنٌ عبدالله ، فسيويه يذهب إلى أنه

(١) انظر الكتاب ١٢٧/٢ ، المقتضب ١٢٧/٤ ، الايضاح ١٤١/١ ، شرح المقدماء المحسبة ٣٨٩/٢ ، الفصل ٢٢٩ ، شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، التصريح ٦٦/٢ ، همع الهوامع ٧٩/٥ .
(٢) انظر مذهب الأخفش في شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح ابن عقيل ١٩٢/١ - ١٩٤ - التصريح ١٥٨/١ .

خبرٌ مقدّمٌ، ويشئى ويجمع فى تقديمه كما يشئى ويجمع فى تأخيريه، فتقول فى التثنية : قائمان الزيدان، وجالسان البكران، وضاحكان العمران، وقائمسون الزيدون، وجالسون العمرون . لأنَّ حاله عند مقدّمه كحال مؤخره، وأبو الحسن يجيز فيه وجهان :

أحدهما : هذا الذى ذهب إليه سيبويه .
الثانى : أن يكون (قائم) مبتدأً ، و (زيد) فاعلٌ به يسدُّ سدَّ الخبر، ويظهر الفرق بينهما فى التثنية والجمع فتقول فى تثنية المسألة على الوجه الأول : قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون ، لأنَّه مع تقدّمه على حاله مع تأخيريه، وأنت لو قلتَ زيدٌ قائمٌ ثمّ شئيته لقلتَ : الزيدان قائمان فيلزمك أن يكون ذلك مع التقديس وتقول فى تثنية المسألة على الوجه الثانى : قائم الزيدان ، وفى الجمع : قائم الزيدون ، لأنَّه قد جرى مجرى الفعل إذا رفع الظاهر فلا يشئى ولا يجمع وكذلك ما جرى مجراه (١) ، لا يشئى ولا يجمع فمن قال : " أكلوني البراغيث " (٢) و

* يعصرن السليط أقربه * ٢٩

لزمان يقول فى التثنية والجمع : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، على أن الزيدان فاعلٌ .

ونص على هذا الوجه [الذى] (٣) ذكرت أبوعلى (٤) ، ونبه عليه أبو القاسم بعد (٥) . وسأبين ذلك .

فإن كان الخبر صفةً تشئى وتجمع ، واعتمدت على همزة الاستفهام . أو (ما) النافية ، أو جرى صفةً أو حالاً أو خبراً كان لك فيه وجهان باتفاق ، وذلك نحو : قائم زيد ؟ وأحسن أخوك ؟ :
أحدهما : أن تجعله خبراً مقدّماً .

(١) فى الاصل : " ألا يشئى " باقحام الهمزة .

(٢) انظر ما تقدّمه

(٣) تكلمة يلتئم بها الكلام وهى ماخوذة من كلام المؤلف فى الكافى ١ / ص ٣٠٥ .

(٤) فى الكافى ١ / ص ٣٠٥ : " ونص على هذا الذى ذكرت أبوعلى فى التذكرة ،

وابن أبى العافية وغيرهما " .

(٥) الجمل ص ٤٩ - ٥٥٠ .

الثاني : أن تجعل قائماً مبتدأً، وزيدٌ فاعلٌ يسدُّ سدَّ الخبر، ولا يثنى ولا يجمع في الاختيار ، فتقول : أقامَ الزيدانَ وأقامَ الزيدونَ . وعلى من قال : " أكلوني البراغيث " يثنى ويجمع، وإن جعلته خبراً مقدماً ثنيت وجمعت وهذا الفصل لا أعرف فيه خلافاً بين النحويين .

فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً وتقدم ، فإن لم يعتمد - على حسب ما ذكرته - فلا يجوز فيه عند سيويه ، إلا أن يكون خبراً نحو : في الدار زيدٌ ، وعندك عمرو ، وأجاز الأخفش وجهين : (١)

أحدهما : ما ذكره سيويه .

الثاني : أن زيداً من قولك : في الدار زيدٌ فاعلٌ (٢) بـ " في الدار " ، كذلك عمرو من قولك : عندك عمرو ، أجاز فيه أن يكون فاعلاً بالظرف وإن يكون مبتدأً . فإن كان الظرف والمجرور معتمداً نحو : أفي الدار زيدٌ ؟ ، وأعندك عمرو ؟ فاتفق سيويه والأخفش على جواز الوجهين . ومن الناس من قال في الظرف والمجرور : ليسا بمنزلة الصفة التي تثنى وتجمع الصفة أقوى منهما فيجب ألا يعمل الظرف والمجرور وإن اعتمدا بخلاف الصفة .

فإن كانت الصفة لا تثنى ولا تجمع نحو قولك : زيدٌ ملكٌ ، وعمرو خيرٌ منك فهذه إذا تقدمت تبقى خبراً . وإن كان قبلها همزة الاستفهام وغيرها ما يقع به الاعتماد فتقول : أمثلك زيدٌ ، وأخيرٌ منك عمرو ، وكذلك : صفةٌ هذا السرج خبزٌ (٣) ، وأخز صفةٌ هذا السرج ؟ وعدل زيدٌ ورض عمروٌ وهذا كله حكمه مقدماً كحكمه مؤخراً . لأن هذه الصفات لا ترفع الظاهر وإن اعتمدت وسياتي هذا كله في باب الصفات إن شاء الله (٤) .

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) في الاصل : " فاعلاً " .

(٣) من امثلة سيويه ٢٣/٢ : " مرت بسرج خبز صفته " ، والصفة : ما يوضع على الرجل يوطأ به / اللسان " صف " .

(٤) انظر ما سياتي ص

فقد تحصل ما ذكرته أن المبتدأ إذا تقدم خبره عليه على خمسة أوجه :

١٣٢

أحدها : // أن يتقدم ويبقى خبراً وذلك إذا كان جملة من مبتدأ وخبر ومن فعل، وفاعل ذلك الفعل ليس ضمير المبتدأ نحو : ضربته زيد وأبوه قائم عمرو ، وإذا كان جامداً لا يثنى ولا يجمع نحو قولك : زيد رجل عدل ، وكذلك زيد رجل صالح ورجل صالح زيد ، ومثال المشتق : مثلك زيد وكذلك : مررت برجل أبوعشرة أبوه . وما أشبه ذلك .

الثاني : أن يتقدم ويبطل الابتداء ، وذلك إذا كان الخبر فعلاً فاعله ضمير الأول ، نحو : زيد قام وعمرو خرج .

الثالث : أن يتقدم ويبقى خبراً عند الأكثر . وذلك إذا كان الخبر صفةً تثني وتجمع ولم تعتمد نحو قولك : ضارب زيد ، وحسن عمرو ، وما أشبه ذلك وقد تقدم من يخالف في ذلك (١) ، وكذلك الظرف والمجرور إذا لم يعتمدا .

الرابع : أن يكون لك فيه وجهان ، وذلك المشتق الذي يثنى ويجمع وقد اعتمد نحو : أضارب زيد ؟ وأحسن عمرو ؟ ويجوز ذلك أن تجعل ضارباً خبراً مقدماً وتثنى - عند ذلك - ضارباً وتجمعه ، ويجوز أن تجعل ضارباً مبتدأ ، وما بعده فاعل به . ويسد سد الخبر ، ولا يثنى ولا يجمع إلا علس من قال : "أكلوني البراغيث" .

الخامس : الظرف والمجرور إذا اعتمدا نحو : أفى الدار زيد ، وأعندك عمرو ؟ فالأكثر يجيزون أن يكون زيد مبتدأ ، و (فى الدار) خبر مقدم ، وأن يكون زيد فاعلاً بالظرف والمجرور على حسبما ذكرته . (٢)

الفصل الثالث : فى لزوم تقدم الخبر ولزوم تأخيره وجواز الوجهين فيه : فاعلم أن الخبر يلزم التقدم فى أربعة مواضع : (٣)

(١) انظر ما تقدم ص

(٢) انظر ما تقدم ص

(٣) انظر مواضع تقدم الخبر وجوبا فى شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣ ،

التصريح ١/١٧٤ - ١٧٦ ، همع الهوامع ٢/٣٤ وغيرها .

أحدها : أن يكون الخبر قد ضَمَّنَ حرفاً من حروف المصدر (١) نحو قولك : أين زيدٌ ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى القيامُ ؟ فكيف ومتى وأين أخبارٌ مقدَّمةٌ وما بعدها مرفوعٌ بالابتداء ، ولا يجوز تأخيرها لما فيها من الاستفهام ، والاستفهام يطلب بصدْر الكلام .

فان قلت : الخبرُ أصلُه التأخير ، لأنَّ المبتدأَ عاملٌ فيه ، وحقَّ العاملُ أن يكونَ مقدَّماً والمعمولُ مؤخراً ومتى وجدَ مقدَّماً فهو مقدَّمٌ من تأخير ، وهذا لا يمكن فيه ذلك ، لأنه لا يمكن تأخيرُه .

[قلت (١) : اذا قلت : أين زيدٌ ؟ فالأصلُ : أزيدُ في الدارِ أم في السوقِ أم في الحانوتِ ؟ ثم جعلوا مكان هذا كَلِمَةً (أين) فقالوا : أين زيدٌ ؟ فأين نائبةٌ منابِ الظرفِ وهمزةُ الاستفهامِ و(أم) فكانت خبراً بما فيها من نيابتها منابِ الظرفِ ، ولزمتِ التقديم بما فيها من نيابتها منابِ الاستفهامِ ، وكانت سؤالاً عن التعيين لنيابتها منابِ (أم) ، وكذلك : متى القيامُ ؟ الأصلُ : القيامُ يومَ السبتِ أم يومَ الأحدِ أم يومَ الاثنينِ . . ؟ فلما أرادوا الاختصارَ قدَّموا الخبرَ فقالوا : أيُّومِ السبتِ أم يومَ الأحدِ أم يومَ الاثنينِ القيامُ ؟ ثم أتوا (متى) منابِ هذا كَلِمَةً فكانت خبراً لنيابتها منابِ الظرفِ ولزمتِ التقديم بما فيها من نيابتها منابِ الهمزة ، وكانت سؤالاً عن التعيين بما فيها من النياحةِ منابِ (أم) وكذلك الكلامُ في : كيف أخوك ؟ ومن أخوك ؟ وما فرسك ؟ وما أشبه ذلك .

الثاني : أن يكونَ المبتدأُ نكرةً ، والخبرُ ظرفٌ أو مجرورٌ ، نحو : في الدارِ رجلٌ ، فهذا يلزمُ التقديم ولا يجوز تأخيرُه فتقول : رجلٌ في الدارِ ، لأنه لا يبتدأُ بالنكرة . وإنما جازَ الابتداءُ هنا بالنكرة لأنَّ المقصودَ الأخبارُ عن الدارِ بأنَّها مسكونةٌ ليست النكرة المقصودةُ بالأخبارِ ، وكان الأصلُ أن تقول : الدارُ معمورةٌ برجلٍ ثم أرادوا الاختصارَ فقالوا : في الدارِ رجلٌ ، وألزموا الدارَ التقديمَ ،

(١) هكذا في الأصل ومراده الحروف التي لها صدر الكلام .

(٢) تكلمة يتم بها الكلام .

لأنها المخبر عنها بالحقيقة ، فتفتن لهذا كله فإنه صحيح ، وكذلك : عندك جارية وما اشبه ذلك .

الثالث : أن يكون في الخبر ضمير يعود على المبتدأ نحو : على التمرة مثلها زيدا (١) ، لا يجوز : مثلها زيدا على التمرة ، لأن الضمير لا يتقدم لفظاً ومرتبياً إلا في أبواب أربعة ليس هذا منها ، وسنبين الموضع في باب ما يجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز .

الرابع : أن يكون مقروناً بالآ أو ما كان في معنى ذلك ، مثال ذلك : ما فارس إلا زيد ، وما في الدار إلا عمرو ، ولا يجوز في مثل هذا المبتدأ إلا التأخير ، لأن المعنى في قولك : ما فارس إلا زيد أن زيدا استحق الفروسية ، ولم يتصف بها أحد على شروطها غيره ، ويمكن أن يكون زيد متصفاً بغير الفروسية ، ليس نفس اللفظ دليل على نفس ذلك ولا على إثباته ، فلو قدمت المبتدأ هنا فقلت : ما زيد إلا فارس ، فالمعنى : ليس لزيد صفة يتصف بها إلا الفروسية ، ولم يتعترض اللفظ لانتصاف غيره . وما كان بمنزلة هذا قولهم : إنما فارس زيد ، فمعناه معنى : ما فارس إلا زيد (٢) فلا يجوز تقديم المبتدأ هنا ، لأنك لو قدمت فقلت : إنما زيد فارس فيكون المعنى : ما زيد إلا فارس . فهذه أربعة أوجه يلزم فيها الخبر التقديم .

وأما المواضع التي يلزم فيها الخبر التأخير ففي أربعة أوجه (٣) أحدها : أن يكون المبتدأ قد تضمن حرفاً من حروف الصدور وذلك نحو : من قائم ؟ وأيهم جالس ؟ فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخير . لا بد من تقديمه لما تضمنه من حروف الاستفهام ، وهي الهمزة والأصل في قولك : من جالس ؟ عمرو أم زيد أم خالد جالس ؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كله (من) و (أيهم) ،

(١) انظر الجمل ص ٢٤٥ ، شرح عمد القافظ ص ١٧٢ ، شرح ابن عقيل ١ / ٢٤١

(٢) في الأصل : " ما زيد إلا فارس " .

(٣) انظر مواضع أخير الخبر وجوباً في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٣ ، شرح

ابن عقيل ١ / ٢٣٢ - ٢٣٨ ، التصريح ١ / ١٧٠ - ١٧٣ ، همع الهوامع

فقالوا : أَيُّهُم جالسٌ ؟ فَأَيُّهُمَا فِيهَا مِنَ النِّيَابَةِ مَنْبَأُ الْمَبْتَدَأِ كَانَتْ مَبْتَدَأً ،
 وَمَا فِيهَا مِنَ النِّيَابَةِ مَنْبَأُ الْهَمْزَةِ كَانَتْ اسْتِفْهَامًا ، وَمَا فِيهَا مِنَ النِّيَابَةِ مَنْبَأُ (أَم)
 كَانَتْ سَوْءًا إِلَّا عَنِ التَّعْيِينِ ، وَكَذَلِكَ الْمَبْتَدَأُ إِذَا تَضَمَّنَ الشَّرْطَ يَلْزَمُ التَّقْدِيمَ فَتَقُولُ :
 أَيُّهُمْ يَكْرِمُكَ [أَكْرَمُهُ] (١) ، فَأَيُّهُمْ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ (يَكْرِمُكَ) وَ (أَكْرَمُهُ) جَوَابُ
 الشَّرْطِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَكْرَمُهُ) هُوَ الْخَبْرُ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا
 جُمْلَتَيْنِ وَإِذَا جَعَلْتَ (أَكْرَمُهُ) خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ صَارَ الْجَوَابُ مَعَ الشَّرْطِ جُمْلَةً
 وَاحِدَةً . وَسَيَتَبَيَّنُ هَذَا مَكْمَلًا فِي بَابِ الْجِزَاءِ ، وَلِزَمَ (أَيُّهُمْ) التَّقْدِيمَ لِتَضَمُّنِهِ
 حَرْفَ الشَّرْطِ ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : إِنْ يَكْرِمُنِي زَيْدٌ
 أَوْ عَمْرًاوُ خَالِدٌ أَكْرَمُهُ ، فَلَمَّا أَرَادَ الْاِخْتِصَارَ قَدَّمَ هَذَا كَلِمَةً ثُمَّ جَعَلُوا مَكَانَ
 هَذَا كَلِمَةً (أَيُّهُمْ) عَلَى حَسَبِ تَقَدُّمِ فِي الاسْتِفْهَامِ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا تَقَدَّمَتِ الْأَسْمَاءُ جَازٍ [فَو] (٢) : إِنْ زَيْدٌ يَكْرِمُنِي أَنْ يَكُونَ
 زَيْدٌ فَاعِلًا بِاضْمَارِ فِعْلٍ لِمَكَانٍ إِنْ ، لِأَنَّهَا طَالِبَةٌ بِالْفِعْلِ ، وَإِذَا جَعَلْتَ (أَيًّا) مَكَانَ
 الْحَرْفِ وَالْاسْمِ صَارَ الْمَفْهُومُ مِنَ الشَّرْطِ يَلِي الْفِعْلَ فَلَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَقْدِيرِ الْفِعْلِ كَمَا
 احْتِيَجُ فِي (إِنْ) إِذَا ظَهَرَتْ وَقَدَّمَ الْاسْمَ ، وَلَمْ يُجْعَلْ مَكَانَهُمَا شَيْءٌ ، نَحْوَ قَوْلِهِ :
 (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (٣) فَأَحَدٌ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ (٤) ، وَإِنَّمَا هُوَ
 مَحْمُولٌ عَلَى فِعْلِ مَقْدَرٍ ، لِأَنَّ قَبْلَهُ الْحَرْفَ الطَّالِبَ بِالْفِعْلِ ، فَكَانَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا ،
 فَلَمْ يَتَعَرَّضْ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، فَتَفْطِنُ لِهَذَا فَإِنَّهُ دَقِيقٌ فِي الْمَوْضِعِ ، وَمِنْ أَسْرَارِ
 هَذِهِ الصَّنِيعَةِ ، وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِيهَا ذَكَرْتُهُ حَتَّى إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَيُّهُمْ تَكْرِمُهُ
 أَكْرَمُهُ ، فَالْاِخْتِيَارُ فِي (أَيُّهُمْ) أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً وَيَجْرِي مَجْرَى : زَيْدٌ أَكْرَمُهُ ، إِلَّا
 تَرَى أَنَّكَ لَوْ رَمَيْتَ أَنْ تَقْدِرَ لِأَيُّهُمْ مِنْ قَوْلِكَ : أَيُّهُمْ يَكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ فَعَلًا يَعْمَلُ فِي (أَيُّهُمْ)
 لَمْ تَجِدْ بَدَأً مِنْ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ (أَيُّهُمْ) ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَيُّهُمْ يَكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ ، وَهَذَا
 تَقْدِيرٌ خَلْفٌ ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهِ : (وَإِنْ أَحَدٌ

(١) تَكْمَلَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

(٢) مَكَانَ " فَو " كَلِمَةٌ غَامِضَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةٌ ٦ .

(٤) يُرِيدُ بِالْمَصْدَرِ هُنَا صَدْرَ الْكَلَامِ . وَقَدْ مَضَى لَهُ نَظِيرٌ

من المشركين استجارك = (١) فتكون (ان) الشرطية واليه الفعل، وإذا قلت: أيهم يكرمني أكرمه، فالكلمة التي يفهم منها الشرط واليه الفعل، وهذا بين .

الثاني : إذا كان الخبر مقروناً بالآ أو كان بمعنى ذلك . فمثال المقسرون بالآ قولهم : ما زيد إلا فارس . لا يجوز في هذا التقديم لأنك لو قلت : ما فارس إلا زيد لكان معنى آخر، وقد تقدم بيان هذا بما يغنى عن الإعادة . (٦) وأمّا الذى هو بمعنى هذا فقولهم : إنما زيد فارس ، لو قلت : إنما فارس زيد لاختلف المعنى // لأن قولك : إنما زيد فارس بمنزلة قولك : ما زيد إلا فارس وقولك إنما فارس زيد (٣) بمنزلة : ما فارس إلا زيد ، وقد تقدم الكلام في هذا .

١٣٤

الثالث : التشبيه نحو قولك : زيد زهير وعمرو حاتم فلا يجوز التقديم ، لأنك لو قلت : زهير زيد أو حاتم عمرو لصار حاتم مشبهاً (٤) بعمر ، وأنت إنما تريد تشبيه عمرو بحاتم وكذلك زهير زيد ينقلب التشبيه وسيأتى الكلام في هذا في آخر الباب (٥) .

الرابع : المبتدأ إذا تقدم للحصر نحو قولك : شيء ما جاء بك (٦) المعنى ما جاء بك إلا شيء ، وكذلك : شرأهراً ذئاب (٧) ، المعنى : ما أهر ذئاب الأشر فلا يجوز لهذا المبتدأ أن يتأخر إلا على رد (ما) و(الآ) (٨) وان قلت : أهر ذئاب شر لهيكن فيه حصر ، وقد تقدم الكلام في : زيد قام وعمرو خرج ، أن الفعل إذا تقدم هنا بطل الابتداء لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي (٩) .

-
- (١) سورة التوبة آية ٦ .
 (٢) انظر ما تقدم ص
 (٣) في الأصل : " إنما زيد فارس " .
 (٤) في الأصل : " مشبه " .
 (٥) انظر ما سيأتى ص
 (٦) و(٧) المثالان من أمثلة سيوييه ، والثاني منهما من أمثال العرب / وقد تقدم توجيههما وتخرجهما انظر ص
 (٨) في الأصل : " الأعلى رد وما " باقحام الواو .
 (٩) انظر ما تقدم ص

فإن عَرِيَ المبتدأ والخبر ما يلزمهما التقديماً والتأخير فانت بالخيار إن شئت قدمت الخبر ، وإن شئت أخرته ، والتأخير أحسن ، لأنه معمول للمبتدأ وحق العامل أن يكون مقدماً على العمل .

[مسألة (١)]: اعلم أن الخبر يلزم الحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : الخبر الواقع بعد (لولا) نحو قولك : لولا زيد لأكرمتك فزيد مبتدأ، والخبر محذوف ، والتزمت العرب حذفه ، وقولك : (لأكرمتك) جواباً للولا ، لأنها حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ويدل على أن (لأكرمتك) ليس خبراً عن زيد عرو الجملة عن ضمير يعود إلى زيد لأن الخبر إذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير أو ما يقوم مقام الضمير - وقد تقدم ما يقوم مقام الضمير (٢) - إلا أن تكون الجملة هي المعنى (٣) ، أو تكون الجملة قد وضعت موضع ما هو مبتدأ في الأصل نحو : سواء على أقممت أم تعدت . وليس هنا شيء من هذين فلا يصح أن يكون (لأكرمتك) خبراً عن زيد (٤) ، فإذا بطل هذا لم يكن بد من جعل الخبر محذوفاً ، أو جعل زيد فاعلاً بفعل محذوف ، وإلى هذا ذهب الكوفيون قالوا : إن الأصل : لوزال زيد لأكرمتك ثم حذفوا (زال) وجعلوا مكان زال (لا) (٥) فقالوا : لولا زيد لأكرمتك . ويبتطل هذا بأمرين : (٦)

- (١) تكلمة مكانها فراغ في الأصل واثبتتها تشبهاً مع ما درج عليه المؤلف من أفراد مباحث للمسائل التي يتكلم فيها الزجاجي عنوانها مسألة أو فصله .
- (٢) انظر ما تقدم ص
- (٣) أي هو المبتدأ في المعنى . وفي الأصل : " إلا أن تكون الجملة هي المعنى أو تكون الجملة هي المعنى " تكرر .
- (٤) إلى هذا ذهب ابن الطراوة / انظر الجنى الداني ص ٦٠١ ، مغنسي اللبيب ص ٣٦٠ ، ٦٥٣ ، ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٩ .
- (٥) كما نسب المؤلف هذا الرأي إلى الكوفيين نسبة ابن عبد النور الملقب في وصف المياني ص ٢٩٤ ونقله عنه المرادي في الجنى الداني ص ٦٠٢ ونسبه الرضي في شرح الكافية ١/ ٢٧٤ وأبو حيان في منتهج السالك ص ٤٩ السوي الكسائي وذهب الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٠٤ إلى أنه مرفوع بلولا ، ونسب الانباري في الانصاف ١/ ٧٠ وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٩٦ مذهب الفراء إلى جمهور الكوفيين .

(٦) نقل هذين عن المؤلف ابن لب في تقييده ل ٨٤ .

أحدهما ير أن الحرف موضوعاً موضع الفعل الناقص ، والفعل الخارج عن أصله فمثال الأول قولُ العرب : **أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك (١) ، والتقدير : أن كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك .** فحذفت (كان) وانفصل الضمير لزوال ما اتصل به ثم وضع مكان الفعل (ما) (إلا أن) (كان) هنا ناقصةٌ جنسٌ بها للدلالة خاصةً فهي لذلك فعلٌ ضعيفٌ ، ولا تؤكدُ بالمصدر لما ذكرته . وسيأتي بيانُ هذا مكملًا في باب كان (٢) .

ومثال الثاني : **يا عبد الله ، فيما موضوعةٌ موضع (أتأدي) و (أريد) (إلا أن)** هذا الفعل ليس باقياً على أصله ، لأنك لا تريد الاخبار ، وإنما يقالُ هذا على وجه الانشاء ، والأصلُ في مثل هذا أن يقالُ : **إذا كنتَ مخبراً عن نداءٍ قد وقع وهذا لولم تأت به لم يكن ثم نداءً .** وسيأتي بيان هذا مكملًا في باب النداء ، ومع هذا فوضع الحرف موضع الفعل الناقص والخارج عن أصله ليس بالكثير فيجيب على هذا إلا (٣) يُقالُ في : **لولا زيدٌ : إن الأصلُ : لوزال زيدٌ ثم حذفَ الفعلُ وجعلت (لا) مكانه ،** لما في ذلك من القولِ بما لا نظير له على حسب ما أعلمتكَ ، **فإذا بطل أن يكون زيدٌ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ ، وأن يكون مبتدأً والخبرُ (لأكرمته) صح ما ذكره البصريون وهو أن زيداً مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ثم إنهم اتفقوا على فصله ، واختلفوا في آخر :**

فأما الفصلُ الذي اتفقوا فيه فهو أن الخبرَ إذا كان مفهوماً من جملة (لولا) فلا يجوز اظهاره ولا بُدَّ من حذفه وذلك نحو : **لولا زيدٌ لأكرمته ، المعنى : لولا زيدٌ حاضرًا أو موجودًا ، أو ما أشبهه // ذلك ، مما هو مفهومٌ من جملة (لولا) (١٣٥ لأن (لولا) : تدلُّ على امتناع الشيء ، لوجود غيره .**

فإن قلت : **ومن شرط الخبر أن يفيد ، وأنت لو قلت : زيدٌ موجودٌ لم تكن فيه فائدةٌ لأنَّ ذلك معلومٌ .**

(١) انظر الكتاب ٢٩٣/١ ، ١٤٩/٣٠ ، ٣٣٢٠ .

(٢) انظر ما سيأتي ص

(٣) في الأصل : **أن يقال : " والصواب ما أثبتته بدليل قوله قبل : " ويبطل بأمرين " وقوله بعد " لما في ذلك من القول بما لا نظير له " .**

قلت : الشرط لا يطلب فائدته (١) من الجواب ، وإنما يطلب في جملة الشرط أن يكون فيها مسندٌ ومسندٌ إليه ، وأن يكون مابعداً معلقاً بهما ، وأما القاعدة فلا تحصل إلا بوجود الجملتين :

وأما الذي اختلفوا فيه فهو أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يلزم أن يكون ما ذكرته أو لا يلزم ، فمنهم من قال : يجوز غير ذلك فأجاز أن يقول : لولا زيد جالس لأكرمك ، ولولا عمرو زاهب لأتيت اليك (٢) ومنهم من قال : لا تقول العرب هذا ، وإنما تقول العرب في مثل هذا : لولا جلوسى ، ولولا زهاب عمرو ، وإلى هذا ذهب أكثر النحويين (٣) وأما الذين أجازوا : لولا زيد زاهب فاحتجوا بقول علقمة :

٣٦-١- فوالله لولا فارس الجون منهم لآبوا خزايا وإلياب حبيب (٤)

فقالوا : (منهم) هو الخبر ، وقد ظهر ، لأنك لو حذفته لم يفهم ممن الكلام . وهذا ليس بدليل لأنه يحتمل التأويل ، ألا ترى أن (منهم) يحتمل أن يكون متعلقاً بما في (فارس) من معنى الفعل ، والتقدير : فوالله لولا هذا العظيم منهم ، والشئ إذا احتمل فلا يبنى عليه قاعدة .

واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم : "لولا قومك حديث عهد هم (٥) بكفر لأقتم البيت على قواعد إبراهيم (٦) . والكلام في هذا الحديث من وجهين :

(١) في الأصل : "لا يطلب فائدته إلا من . . . باقحام" إلا .

(٢) هذا مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك / انظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢١١ ، شواهد التوضيح ص ٦٥ ، توضيح المقاصد ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الجنى الدانى ص ٦٠ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٠ وانظر ابن الطراوة النحوى ص ٢٥٩ .

(٣) الجنى الدانى ص ٥٩٩ ، توضيح المقاصد ١ / ٢٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣٥٩ التصريح ١ / ١٢٩ ، همع لهوامع ٢ / ٤٠ .

(٤) البيت من بانيته المشهورة والتي مطلعها :
طحايبك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب
انظره في ديوانه ص ٤٣ ، المفضليات ص ٣٩٤ ، اللالى ١ / ٤٣٣ ، تقييد ابن ليل ٨٣ ، وقد ذكر تأويل ابن أبي الربيع له .

(٥) في الأصل : "عهد" والصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد : "ويجوز أن يكون حديث عهد هم بكفر" .

(٦) أخرج البخارى في صحيحه "كتاب العلم - باب من ترك بعض الاختيار =

أحدُهما : " أن الرواية الصحيحة في الحديث : " لولا حدثان قومك بالكفر " كذا رواه مالك في موطأه .^(١) وهذه الرواية لم أرها في الصحاح (٦) ، فَيُعَدُّ (٣) الأخذُ بها .

الثاني : أنه يمكن أن يكون (حديث عهدهم بكفر) جملة اعتراضية ، والأصل : لولا قومك لأُتِمَّت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قد رما يقول له : وما شأن قومى ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : " عهدهم بكفر " ويكون (حديث) ، خبراً مقدماً ، و(عهدهم) مبتدأ (٤) ، و (بكفر) متعلق بحديث ، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) ، قوله سبحانه : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ جملة مفسرة للموعود (٦) ، وإذا نظرت كلام العرب وجدت فيه هذا كثيراً .

فقد صح ما ذكرته أن خبر (لولا) لا يجوز اظهاره .
ثان (لولا) وقع بعدها الظاهر فلا يكون مرفوعاً ، ويكون اعرابه على حسب ما علمت ، فإن كان مضمراً فيكون مخفوضاً ومرفوعاً ، والرفع أكثر ، والخفض

(=) مخافة أن يقصر بعض الناس عنه " ٤٠ / ١ - ٤١ عن الأسود قال : قال

لى ابن الزبير : كانت عائشة تسر اليك كثيراً فما حدثك في الكعبة ؟
قالت لى : قال النبى صلى الله عليه وسلم : يا عائشة لولا قومك حديث عهد هم قال ابن الزبير : بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين . . .

(١) الموطأ بشرح السيوطى تنوير الحوالك " ٣٣٢ / ١ " كتاب الحج باب ١٥١٥
في بناء الكعبة . وانظر صحيح البخارى / كتاب الحج ١٥٦ / ٢ وللحديث فيه روايتان أخريان : احدهما : لولا حداثة . . . والثانية : " لولا قومك حديث عهد " على الاضافة .

(٢) تقدّم أن هذه الرواية جاءت في كتاب العلم من صحيح البخارى .

(٣) كلمة غامضة في الاصل وقد اجتهدت في قراءتها كما ترى .

(٥) انظر تأويل ابن ابى الربيع لهذه الرواية في / توضيح المقاصد ٢٨٩ / ١ -

٢٩٠ ، تقييد ابن لبّال ٨٣ .

(٦) سورة المائدة آية ٩ .

قليل ، فاذا كان مرفوعاً فيكون مبتدأ ، والخبر محذوف ، على حسيماً
تقدّم في الظاهر ، قال الله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) فاذا
كان مخفوضاً فتكون (لولا) حرف جرّ ، ويكون لها مع المضمرة حال ليس مع
الظاهر ، قال :

(٢)
١٣٧ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحَّتْ كَمَا هَوَى

بأجرامه من قلة النيق منهوى (٣)

وسياتى الكلام في (لولا) بعد ، لأنّ أبا القاسم وضع اللولولا باباً ، فلا بدّ
من تكرار الكلام فيها هناك ، فتم استدراك ما فات من الكلام فيها ، وهناك يتبين
أيضاً ، أنّ لها استعمالاً آخر ، وهو التحضيض ، فتكون طالبة بالجملة الفعلية
ويكون الفعل ظاهراً ومحذوفاً على حسب ما يتبين .

الثاني : القسم نحو : عَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ ، وكذلك : أَيَمِّنُ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ
ويبين الله لَأَفْعَلَنَّ ، الخبر في هذا كله محذوف لا يظهر ، والتقدير : لعمرك (٤)
قسى ، قال الله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٥)
وسياتى الكلام في هذا كله في باب القسم (٦) .

(١) سورة سبأ آية ٣١ .

(٢) في الأصل : طاحت ، والصواب بدأ ثبت فالشاعر يخاطب ابن عمه .

(٣) في الأصل : " فهو باسقاط اليا " ، والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم

الثقفي " شاعر أموي سيّد من اهل الطائف - ترجمته في الأغانى ١٢ / ٢٨٦ ،

شرح الحماسة للمرزوقى ٣ / ١١٩٠ ، يزيد بن الحكم الثقفى حياته وشعره

/ نورى القيسى - مجلة المجمع اللغوى العراقى / المجلد الحادى والثلاثون

١٩٢ / ١ .

انظر / يزيد بن الحكم : حياته وشعره ص ٢٢٥ ، الكتاب ٢ / ٣٧٤ ، شرح

ابياته لابن السيرافى ٢ / ٢٠٢ ، معانى القرآن ٢ / ٨٥ ، الأمالى ١ / ٦٨ ،

الخصائص ٢ / ٢٥٩ ، المنصف ١ / ٧٢ ، أمالى ابن الشجرى ١ / ١٧٧ ، الانصاف

٢ / ٦٩١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٣ ، الجنى الدانى ص ٦٠٣ ، شرح

ابن عقيل ٣ / ٩ . قال ابن السيرافى فى شرح ابيات سيبويه ٢ / ٢٠٣ " والنيق

الجيل الشامخ وقلته : أعلاه ، والمنهوى : الساقط " .

(٤) هكذا فى الأصل باللام ، ولم يترد فى المثال السابق والأمر فيها هيّن .

(٥) سورة الحجر آية ٧٢ .

(٦) انظر ماسياتى ص

الثالث : قولهم : كلُّ رجلٍ وضيعته ، الخبر هنا محذوف ، التقدير : كلُّ رجلٍ مع ضيعته وضيعته معه ، وحذف من الاول ما دل الثاني عليه ، وحذف من الثاني ما دل الاول عليه ، وقد مضى الكلام في هذا (١) ، وأن المعطوف نائب مناب الخبر .

فهذه ثلاثة مواضع يلزم فيها حذف الخبر .

فانما تبين لك أن الخبر يأتي في كلام العرب ملتزم الحذف فاعلم أن المبتدأ أيضاً كذلك يأتي محذوفاً لا يجوز اظهاره ، وذلك في خمسة مواضع (٢) :

أحدها : في صفة المدح والذم والترحم اذا قطعت ورفعت ، نحو قولك : مررت يا خوتك الظرفاء الكرماء العقلاء ، يجوز في هذا الرفع والنصب // ، فانما رفعت فهو مرفوع باضمار مبتدأ تقديره : هم الظرفاء الكرام العقلاء ولا يجوز اظهار المبتدأ ، كما لا يجوز اظهار الفعل الناصب اذا نصبت ، وقد تقدم الكلام في هذا في باب النعت (٣) .

الثاني : في البشاشة والتطلق عند اللقاء ، قال :

١٣٨ - * أَلَا مَرْحَبٌ وَاذِيكَ غَيْرُ مَضِيْقٍ * (٤)

فمرحبه خبر مبتدأ محذوف تقديره : أمرى مرحب بك .

الثالث : في الأمر نحو قول الشاعر :

١٣٩ - يَشْكُو الَى جَمَلِي طَوَّلَ السَّرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلِي (٥)

(١) انظر

(٢) انظر مواضع حذف المبتدأ وجوبا في شرح ابن عقيل ٢٥٢/١ ، همع الهوامع

٠٣٩/٢

(٣) انظر ما تقدم من

(٤) لم أوقف على الشاهد فيما اطلعت عليه من مصادر .

(٥) الرجز في الكتاب ٣٢١/١ ، شرح أبياته لابن السيرانى ٣١٧/١ ، ونسبه

للطبيد بن حرمله الشيبانى . وقال الاسود الغندجاني في فرحة الاديب

ص ١٧٩ - ١٨٠ " ليس بيت الكتاب للطبيد بن حرمله الشيبانى انما سئل

ابوسبيدة عن قائله فقال : هو لبعض السواقين فأنشد :

يَشْكُو الَى جَمَلِي طَوَّلَ السَّرِي

يَا جَمَلِي لَيْسَ الَى الْمَشْتَكِي

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلِي

الدرهمان كلفاني ماتسرى

قال من الاسود الغندجاني - : حفظى " صبرا جميلى " .

يمكن أن يكون (صبرٌ جميلٌ) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : صبرٌ جميلٌ
 أمثل وأولى ، ويمكن أن يكون (صبرٌ جميلٌ) خبرٌ مبتدأً محذوفٌ تقديرُه : الذى
 يليق بك صبرٌ جميلٌ وكذلك قوله سبحانه : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (١) يُمْكِنُ
 أن يكونَ (صَبْرٌ جَمِيلٌ) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : صبرٌ جميلٌ أولى بسى
 ويمكن أن يكونَ خبرٌ مبتدأً محذوفٌ ، التقديرُ : الذى يليق بسى صبرٌ جميلٌ ،
 وإذا جعلته خبرَ مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ كان من القسم الأول ، وتصير على
 هذا الأقسام التى حُذِفَ فيها الخبرُ خمسةٌ :

الرابع : أن يذكرَ الشاعرُ رسوماً وأطلالاً ثم يأخذُ فى تفسيرها فـ
 يرجع على أن يكونَ خبرَ مبتدأً ، والتزمَتِ العربُ فى مثل هذا حذفَ المبتدأ (٢) ،
 ومن هذا قول امرئ القيس :

١٤٠ - * لَمِنَ الدِّيَارِ غَشِيَّتِهَا بِسُحَامِ * (٣)

ثم قال بعد :

١٤١ - * دِيَارِ لِهِنْدٍ وَالرِّيَابِ وَفَرْتَنَى * (٤)

= وأما أبيات الطيب فليس فيه (صبر جميل) وهى :

يشكو الى فرسى وقع القنصا

اصبر جميل فكلانا مبتلى

وانظر الشاهد فى أسرار البلاغة ١/٤٦٣ ، وجاء فى معانى القرآن ٢/١٥٣
 ١٥٦ ، " صَبْرًا جَمِيلًا " ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) سورة يوسف آية ١٨ .

(٢) فى الأصل : (حذف الخبر) وهو سهو .

(٣) تمامه : * فعمائتين فهضب ذى أقدام *

والبيت مطلع قصيدة فى ديوانه ص ١١٤ يجيب فيها سبيع بن عوف بن مالك
 ابن حنظلة على أبيات عرض فيها به - وقد سأله - وكان بينهما قرابة - فلم
 يعطه .

(٤) تمامه : * ولميس قبل حوادث الأيام *

ديوانه ص ١١٤ ، و " ديار " هكذا فى الأصل ، وقد بنى عليها المؤلف تقديره
 فقال : " التقدير : هى ديار ، فديار " وهو خطأ فى الرواية ، ان به يخرج
 الشطر من بحر الكامل الذى هو بحر القصيدة التى الطويل ، وصواب الرواية
 كما فى الديوان : " دار " .

التقدير : هي ديارٌ ، فديارٌ خبرٌ ابتداءً محذوفٌ ، وهذا المبتدأ لا يظهر أبداً ، وأنشد سيويه :

١٤٢ - اعتادَ قلبك من سلمى عوائدُ وهاجَ أهواءك المكنونةَ الطللِ
ربيعٌ قواءٌ أذاعَ المعصراتُ به وكلُّ حيرانٍ سارماً وُه خضلٌ (١)

الخامس : الفاظٌ جرت في كلام العرب على إضمار مبتدأ لا يظهر ، وجرت كالمثل لا يقاسُ عليها ، ولا تتغيرُ لأنَّ الأمثالَ لا تُغيرُ كثيراً . منها ما حكاه [سيويه] (٢) : من أنتَ زيدٌ (٣) ، يقالُ هذا بالرفع ، ويقالُ : بالنصب من أنتَ زيداً (٤) ، والنصبُ أحسنُ ، فالنصبُ على إضمار فعلٍ لا يظهر تقديرُه : من أنتَ ذاكرًا زيداً أو معترفًا زيداً (٥) ، والرفعُ على إضمار مبتدأ لا يجوزُ اظهارُه ، تقديرُه : من أنتَ ذكركَ زيدٌ ، ومن الناسَ من قدره : مذكوركَ زيد ، ولم يقدره سيويه إلا ذكركَ زيد (٦) ، لأنَّ الرفعَ قليلٌ ، فوجب أنَّ تقديرُه تقدراً يقتضى العلةَ فلذلك قدره بالمصدر ، لأنَّ قولك : ذكركَ زيدٌ فيه اتساعٌ : لأنَّ الذكرَ ليس زيد ، فقلَّ الرفعُ لذلك (٧) ، ولو كان هذا

(١) الكتاب ٢٨١/١ ، شرح أبيات لابن السيرافي ٣٩١/٢ ، الخصائص ٢٦٧/٣ ، مغنى اللبيب ص ٧٨٤ ، شرح شواهد ٩٢٤/٢ ، شرح أبيات للبيغدادى ٢٦٦/٧ وفيه ٢٦٧/٧ قال ابن خلف : الشعر لعمر ابن ابي ربيعة " ولم أجد البيتين في ديوانه المطبوع ولا في ملحقاته . والقواء الخالي ، والحيران : السحاب الذى كانه متخير لثقله وكثرة مائه ، الخضل : الذى يبيل ويندى ، عن شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٣٩٢/١ .
(٢) تكلمة يقضىها السياق .

(٣) الكتاب ٣٢١/١ .

(٤) (٥) المصدر نفسه ٢٩٢/١ وفي شرح المفصل ٢٨/٢ " وأصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمى بزيد ، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له : من أنتَ زيداً ! على جهة الإنكار ، وكانه قال : من أنتَ تذكر زيداً ، أو ذاكر زيداً .

(٦) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٧) في شرح المفصل ٢٨/٢ " والنصب اجود ، لأنه أقل إضماراً وتجاوزاً ، لأنك تضمرف فعلاً لا غير ، وفي الرفع تضمرف مبتدأً وتحذف مضافاً " وقد م أن (ذكرك زيد) على تقدير : ذكرك ذكر زيد .

عند العرب : مذكورك زيدٌ لكان كثيراً ولم يكن لعلته وجه . ومن هذا أيضاً قولهم : لا سواً (١) ، التقدير : لاهما سواً ، وهذا مبتدأ لا يظهر ولذلك لم تكرر (لا) لأن (لا) اذا دخلت على المبتدأ وهو معرفة فلا بد من تكرارها ، إلا في ضرورة الشعر ، كما أنشد سيويوه :

٤٣-١ - بكت جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها (٢)

وإنما لم تكرر (لا سواً) ، لأن سواً فيه ضميرٌ ، ولم يحمل (سواً) على مبتدأ ظاهر ، فكانه لم يبين على مبتدأ ، وكأنه جنء به أولاً ، فصار لهذين الأمرين بمنزلة (لا يستويان) وهذا صحيح إذا تأملته .

قوله : (وقد أجاز غيره وجهاً آخر) (٣)

الأخفش يجيزُ في كلِّ صفةٍ تثني وتجمع ، وفي الظرف ، وفي المجرور اعتمدت أو لم تعتمد أن ترفع الظاهر ، وسيويوه لا يجيزُ أعمالها إلا أن تعتمد ، وقد بينت هذا كله بما يغني عن الإعادة (٤) .

قوله : (واعلم أن الظروف من الزمان لا تكون أخباراً عن الجث ، ولكن تكون أخباراً عن المصادر) (٥) .

اعلم أن ظروف المكان تكون أخباراً عن الجث وعن المصادر ، فتقول : زيدٌ عندك ، والقتالُ عندك ، وكذلك ما أشبهه ، وأما ظرفُ الزمان فيكون خبراً عن الحدث ، ولا يكون خبراً عن الجث ، فتقول : القيامُ يوم الجمعة ، ولا تقول : زيدٌ يوم الجمعة ، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة ، فإنه ادعى أن (٦) // ظروف الزمان تكون أخباراً عن الجث اذا أفادت ، واذا لم تُفد لم تكن أخباراً ، ولا فرق في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان ، وظروف المكان اذا أفادت كانت أخباراً ، واذا لم تُفد لم تكن أخباراً (٧) . ثم أتى على صحة قوله - في زعمه -

(١) الكتاب ٣٠٢/٢ وفي شرحه للسيرافي ٩٧ ل/٣ : "إنما يتكلم به عند ادعاء"

مدع لاثنين جرى ذكرهما أن أحدهما مثل الآخر ، فيقول المنكر - لمن قال -

لا سواً أيهما لا سواً . . . واستجازوا حذف المبتدأ لانهم جعلوا (لا) كافية

من المبتدأ لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعض ادعاء التساوي بين الشئيين "

(٢) الكتاب ٢٩٨/٢ ، ولم أقف له على نسبه وانظره في المقضب ٤ / ٣٦١ ، ما يجوز

للشاعر في الضرورة ص ١٣٦ أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٢٥ ، شرح المفصل ٢ /

١١٢ همع لهوامع ٢ / ٢٠٧ ، خزانة الادب ٢ / ٨٨ .

(٣) الجمل ص ٥٠

(٤) انظر ما تقدم

(٥) الجمل ص ٥٠

(٦) تكرر قوله : " فان ادعى أن " في الاصل .

(٧) انظر الكافي ١ / ص ١٣٥ ، الاشياء والنظائر ٣ / ٥٦ ، التصريح ١ / ١٦٨ ،

وابن الطراوة النحوى ص ٢٥٦ .

بأربعة مواضع :

أحدها : قول العرب : الهلال الليلة (١) ، قال : إن الهلال جثة وقد أخبر عنه بالليلة، وهي ظرف زمان ، لأن ذلك أفاد .

الثاني : أن العرب تقول لمن سألتها : في أي شهر نحن ؟ نحن في شهر صفر ، ونحن في شهر ربيع وكذلك تقول : نحن في يوم الخميس ، لمن سألتها في أي يوم نحن ؟ وهذا - بلا شك - كلام صحيح ، لأن الفائدة قد وقعت . فالضابط إنما هو حصول الفائدة ، فكل ما كانت فيه الفائدة صح به الاخبار .

الثالث : ما أنشد سيويه :

١٤٤ - * أَكَلُ عَامَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ * (٣)

فكل عام ظرف ، هو خبر عن نعم ، و (نعم) جثة، وعلى هذا تقول : كل يوم لك رجلٌ مقتولٌ، ورجل جثة، وهذا ما لا يتكرر من كلام العرب .

الرابع : العرب تقول : زيد حين التحى ، وفي الفصح : وغلّام حين بقل وجهه (٤) ، ومن أبيات الحماسة :

١٤٥ - * كَعَصْنُ الْأَرَاكِ وَجْهَهُ حِينَ بَقَلًا * (٥)

(١) كذا في شرح الحماسة للمرزوق ٩٨٢/٢ ، توضيح المقاصد ٢٨١/١ ، وجاء في الايضاح ٤٩/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ ، شرح ابن عقييل ٢١٨/١ ، التصريح ١٦٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢ : " الليلة الهلال " .
(٢) انظر شرح ابن عقييل ٢١٤/١ ، التصريح ١٦٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢ .
(٣) في الاصل " تجدونه " والتصحيح من الكتاب ١٢٩/١ ، والشاهد نسبه ابن السيرافي لقيس بن حصين ابن يزيد الحارثي وبعده :

* يَلْقَهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ *

انظر مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، شرح ابیات سيويه لابن السيرافي ١١٩/١ الانصاف ٦٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٩/١ ، خزنة الادب ١٩٦/١ .
(٤) انظر التلويح شرح الفصح ص ٧٢ واصلاح المنطق ص ١٨٣ ، في غريب الحديث ١٤٧/١ ، وفي حديث أبي بكر والنسابة فقام اليه غلام من بني شيسان حين بقل وجهه اي اول ما نبتت لحيته " وانظر اللسان " بقل " .

(٥) صدره : * أقول وفي الأركان أبيي ماجد *
=

فهذه أربعة مواضع جاء فيها الاخبار عن الجثة [بظرف الزمان] (١) ،
وجاز ذلك لما وقعت الفائدة بالأخبار به .

وكما جاءت ظروف الزمان في هذه المواضع أخباراً عن الجثث وأفادت
جاءت ظروف المكان أخباراً عن الجثث ولم تغد ، ألا ترى أنك : لو قلت :
زيد مكانا لم يكن كلاماً ، لأنَّ هذا معلومٌ ، فلا فائدة في الأخبار به ، لأنَّ
زيداً لا يخلو عن مكان فالرابط لهذا كله الفائدة بالأخبار ، فمتى وقعت
الفائدة جاز الأخبارُ كان الظرفُ ظرفَ زمانٍ أو ظرفَ مكانٍ ، ومتى لم تقع
الفائدة لم يكن خبراً .

الجواب : أما قولُ العرب : الهلالُ الليلةُ ، فقد انفصل عنه أبو علي
وقال : إنه على حذفٍ مضافٍ تقديره : حدوثُ الهلالِ الليلةُ ، كما يجوز لك
أن تقول : الهلالُ الليلةُ برفعِ الليلةِ ، والتقديرُ : ليلةُ الهلالِ الليلةُ
وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيحٌ ، لأنَّ المقصودَ الأخبارُ عن ظهوره
لنا . وأما قولُ العرب : نحن في شهرِ رمضانَ فأنت أعلمُ - بالضرورة - أن (٢)
السائل عن هذا لم يجهل وجودنا في هذا الشهر ، وإنما المرادُ السؤالُ عن

= وهو لُرُقِيَّةُ الجَرْمِيِّ الطائِي وروايته في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٨
وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٨٢/٢ " حين وسمًا " فقافيته ميمية وبها
سيورده المؤلف بعد ص ٤٧٥

وقال المرزوقي في شرح الحماسة ٩٨٢/٢ : " ويقال : لون الغلام ،
وطر ، وو سم ويقل بانتخفيف في معنى واحد وأجاز أبو حاتم بقول
بالتشديد ورواه الأصمعي ولم يجره غيره " وانظر البيت في اللسان
" وشم "

(١) تكلمة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) انظر الايضاح ٤٩/١ .

(٣) في الأصل : " لأن " .

تعيين هذا الشهر الذي نحن فيه ، فكان قياسه أن يقول : أي شهر شهرنا
فنقول له أنت : شهرنا شهر رمضان ، هذا هو البين ، وعلى هذا كان
ينبغي أن يجري لكن العرب عدلت إلى هذا ، على جهة الاتساع ، فقالت :
نحن في شهر رمضان . وهكذا كان الاستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ، ويقول :
هذا كلام مخرج عن حدّه ، فلا ينبغي أن يعترض بهذا لأنه في الحقيقة من
قبيل الإخبار بالمفرد عن المفرد ، لأن الأصل أن يقول : شهرنا شهر رمضان
فعدّل إلى هذا اتساعاً .

وأما ما أشده سيويه :

* أَكَلُ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ (١) * ١٤٤
فإنما جاز لتمكن الصفة وكذلك إذا قلت : كل يوم لك رجل مقتول ، إنسا
المعنى : كل يوم لك قتل رجل ، وكذلك المعنى فالبيت : أكل يوم أخذ
نعم لكم . هذا بلا شك هو المعنى . والقصد الإخبار عن الأخذ ، وهو
حدث . فقد أخبرت عن الحدث بالزمان ، ثم عدل إلى هذا على جهة
الاتساع ، وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويغيره . وهذا
كما تقول : صيد عليه يومان (٢) ، إنما ارتفع على أنه مفعول به ، على جهة
الاتساع ، ولم يخرج ذلك على أن يكونا ظرفين في المعنى ، وإن الصيد وقع
فيهما لا بهما .

وأما قول الشاعر :

كغصن الأراك وجهه حين وشما (٣)
(١٤٥)

أقول وفي الأركان أروع ما جد

(١) في الأصل : "تجدونه" وانظر ما تقدم ص

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٧٨ .

(٣) كذا في الأصل بالشين المعجمة وبها ورد في اللسان "وشم" ثم

قال ابن منظور : يروي : وشم ووسم ، فوشم : بدا ورقه ، ووسم

حسن "وقد سبق قريبا : (بقلا) .

فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ (حِينَ) زَائِدَةٌ لِأَنَّ الْمَعْنَى : وَجْهَهُ
 وَشَمًا ، وَكَذَلِكَ : غَلَامٌ حِينَ بَقَلَ وَجْهَهُ ، الْمَعْنَى : بَقَلَ وَجْهَهُ فَحِينَ زَائِدَةٌ
 عِنْدَهُمْ ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى : وَجْهَهُ وَشَمًا ، لَكِنْ إِذَا كَانَ
 الْمَعْنَى كَذَلِكَ فَيَلَا شَكَّ // أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ زَمَانٍ ، فَأَخْبِرْ عَنْهُ
 بِالزَّمَانِ الْمُضَافِ إِلَى الْحَدَثِ الَّذِي الْمَقْصُودُ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْهُ فَتَقُولُ عَلَى هَذَا :
 زَيْدٌ حِينَ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ ، وَالْمَقْصُودُ : زَيْدٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ (١) ، لَكِنْ لِمَا كَانَ كُلُّ
 حَدَثٍ يُتَّصَفُ بِهِ الشَّخْصُ أَوْ يُوَقَّعُ الشَّخْصَ لَا يَخْلُو عَنْ زَمَانٍ أَخْبِرْ عَنْهُ بِذَلِكَ
 الزَّمَانِ مُضَافًا إِلَى ذَلِكَ الْحَدَثِ عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ وَالْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنِ
 الشَّخْصِ بِالْحَدَثِ .

فَإِذَا حَقَّقْتَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ الْمَوَاضِعَ وَجَدْتَهَا إِنَّمَا جَاءَتْ عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ
 وَإِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْقَصْدِ الْإِخْبَارِ بِالْمُرَادِ ، وَجَدْتَهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ ، وَأَنَّهُ مَسْنُ
 بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْمَفْرُودِ عَنِ الْمَفْرُودِ ، وَذَلِكَ نَحْنُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، الْأَصْلُ : شَهْرُنَا
 شَهْرُ رَمَضَانَ أَوْ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْحَدَثِ بِالزَّمَانِ وَذَلِكَ : الْهَيْلَالُ اللَّيْلِيَّةُ
 التَّقْدِيرُ : حَدُوثُ الْهَيْلَالِ اللَّيْلِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ :

* أَكَلْتُ عَامٌ نَعَمْ تَحْوُونَهُ * [١٤٤]
 الْمَعْنَى : أَكَلْتُ عَامٌ حِينَ نَعَمْ لَكُمْ . أَوْ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْجُثِّثِ بِالْحَدَثِ ،
 نَحْوُ : زَيْدٌ حِينَ تَحَى ، الْمَعْنَى : زَيْدٌ تَحَى . وَقَدْ أَجَازَ النُّحَوِيُّونَ
 هَذَا كُلَّهُ وَسَيَّنُوهُ وَقَسَمُوا الْأَخْبَارَ عَلَى قَسْمَيْنِ : مَفْرُودٌ ، وَجُمْلَةٌ ، وَقَسَمُوا الْجُمْلَ ، وَقَدْ
 دَخَلَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَحْتَ مَا بَيْنَهُ وَضَبَطُوهُ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى مَا قَصَدَ وَالْإِخْبَارُ بِهِ
 وَعَنْهُ وَزَلَّتْ عَنِ الْإِتْسَاعِ .

وَأَمَّا الْإِخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الْجُثَّةِ بِالْقَصْدِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ
 أَحْيَلًا عَنْ طَرِيقَتِهِ فَشَىءٌ لَمْ يَعْطَلْ وَجُودَهُ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ يَوْمَ

(١) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي سَبَقَ : " الْقُرْآنَ " .

الخميس ، أو عمرو يوم الجمعة لكان خلفاً ، وليس كذلك ظرف المكان ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ عندك فإلّا قصد لك إلا الإخبار باستقراره في هذا المكان ، وليس المقصود غير ما ظهر من اللفظ ، بخلاف المواضع الأربعة ، فهذا بينٌ .

قوله : (ومن الابتداء قولك : زيدُ الأسدُ شدةً) (١)

فقد تقدّم أن الخبر يكون مفرداً أو جملةً . وإذا كان مفرداً فإنه يكون مشتقاً وإذا كان مشتقاً فلا بد أن يتحمل ضميراً ، وإذا كان جامداً فيكون الأول أو منزلاً منزلةً ، وتكلمنا في جميع فصول الخبر ، وبقي فصلان :

أحدهما : الكلام في الضمير الذي في الصفة : أعلم أنّ الصفة إذا جرت على من هي له ، فيستتر الضمير ولا يظهر مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً مخاطباً كان أو متكلماً أو غائباً ، فتقول : أنا ضاربٌ ، وهو ضاربٌ ، وهي ضاربةٌ ، الضمير في هذا كله مستترٌ ، وأما التاء في (ضاربة) من قولك : هندٌ ضاربةٌ ، فلحقت لتأنيث الضمير المستتر وهذه التاء بمنزلة التاء في ضربتُ ، من قولك : هندٌ ضربتُ لحقت لتدل على أن الضمير مؤنثٌ ويدل ذلك على أن لحاقها في اسم الفاعل كحاقها في الفعل ، أنها تجري على حكمها فحيث يحسن لحاقها في الفعل يحسن في الصفة ، وحيث يقبح اسقاطها في الفعل يقبح اسقاطها في الصفة فتقول : الشمس طلعتُ ، ويقبح اسقاطها هنا ، وتقول : الشمس طالعةٌ ويقبح اسقاطها ، فلا تقول : الشمس طالعٌ ، ولا يكون الشمسس طالعٌ ، والشمس طلعتُ إلا في الشعر (٢) ، وتقول : مررت برجلٍ حسنٍ أفعالهٌ وحسن أفعالهٌ ، وتقول : مررت برجلٍ حسنٍ أفعالهٌ ، وحسن أفعالهٌ ، ولا تجد هذا ينكسر أبداً . وأما قولهم : امرأةٌ حائضٌ ، فليس بجارٍ على حاضت ، وكذلك قوله : امرأةٌ مريضٌ ، ليس بجارٍ على أرضعت ، ولو أرادوا الجارية لقالوا : امرأةٌ مريضةٌ وحائضةٌ ، وكذلك : امرأةٌ حاملٌ ، ولو أرادوا الجارية لقالوا : حاملةٌ

(١) الجمل ص ٥٠ .

(٢) انظر ما تقدم ص

وسياتى الكلام فى هذا ، وفى أقسام لحاق التاء ، وأنها توجد على سبعة أقسام فى باب التذكير والتأنيث .

وتقول : الزيدان ضاربان ، والزيدون ضاربون ، الفاعل مستتر ، والألف والواو ليسا بضميرين يدل على ذلك انقلابهما ياء مع العوامل ، والألف والواو إذا كانا ضميرين فلا ينقلبان نحو : يضربان ويضربون // فقد ثبت ما ذكرته أن الضمير فى الصفة الجارية على من هو له لا يظهر أبداً ولا يكون إلا مستتراً ، فإن جرت على غير من هو له برز ضميرها مطلقاً ، ولا يجوز استتاره (١) ولم يجس مستتراً إلا فى الشعر . قال الأعشى :

١٤٦ - فقلت له : هذه هاتها فجاأ بأدماً مقتادها (٢)

فمقتاد صفة لأدماً ، والأدماً : الناقة . والمقتاد : صاحبها . فكان القياس أن يقول : مقتادها هو إلا أن الشاعر اضطر فتركه مضراً كما كان نفسى الفعل . والرواية المشهورة فى البيت :

* بأدماً فى حبل مقتادها * ١٤٦

وأما يظهر المضمرة فى الصفة إذا جرت على غير من هو له وسط هذا أن تقول : إن الفعل إذا تحل الضمير فحكم الضمير فيه على حاله واحدة . جرى على من هو له أو على غير من هو له (٣) .

والضمير فى الفعل على حسيماً أذكره : اعلم أن الفعل إذا كان ماضياً فإن الضمير يظهر فى كل حال ، إلا أن يكون مضراً غائباً مذكراً أو مؤنثاً ، فإن كان متكلماً أو مخاطباً فلا بد من ظهوره . وكذلك إذا كان مثنى أو مجسوماً ،

(١) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ذلك / انظر أمالى ابن

الشجرى ٣١٦/١ ، الانصاف ٥٧/١ .

(٢) هذه رواية الفراء فى معاني القرآن ٣٤٧/٣ ، ورواية لى ديوان هو التى وسمها المؤلف بالمشهور بعد . انظر ديوانه ص ٦٩ ، أدب الكاتب ص ٥٢ .

(٣) فى الأصل : " بل على من هو له أو على غير من هو له " وما اثبتته يعضده قوله المصنف بعد " فهكذا الضمير فى الفعل جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو له " .

فتقول : ضربتُ وضربنا وضربتِ وضربتما وضربتُم وضربتن ، والزيدان ضربا والزيدون ضربوا ، والهندان ضربتا ، والهندات ضربن ، ولا يستتر إلا أن يكون مفرداً غائباً مذكراً كان أو مؤنثاً - كما أعلمتك - فتقول : زيدٌ ضرب ، وهندٌ ضربت ، فإن كان مضارعاً فلا يخلو الضمير أن يكون متكلماً أو مخاطباً ، أو غائباً فإن كان متكلماً استتر في الافراد وغير الافراد ، فتقول : أضرب ، ونضرب النون للجمع والهمزة للمفرد وبهذا وقع الفرق بين المفرد وغيره ، فإن كان مخاطباً استتر إن كان مفرداً مذكراً وظهر فيما عدا ذلك ، فتقول : أنت تضرب فيستتر لأن الضمير مفردٌ مذكرٌ فإن شئت أو جمعت أو كان مؤنثاً ظهر (١) فتقول : أنت تضربين يا هند ، وهذا على مذهب سيويه (٢) ، وهو الصحيح ، لقوله نسي التثنية : أنتما يا هندان تضريان ، وتقول في الجمع : أنتن يا هندات تضربين وتقول : أنتما يازيدان تضريان ، وأنتم يازيدون تضربون ، فتجد الضمير ظاهراً في الفعل المضارع ، إذا كان مخاطباً إلا أن يكون مفرداً مذكراً - كما أعلمتك - ، فإن كان غائباً فإنه يستتر في الإفراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : زيدٌ يضربٌ وهندٌ تضربٌ ، فيستتر في المذكر والمؤنث ، لأن الفرق وقع بين المذكر والمؤنث بالتاء . وتقول في التثنية : الزيدان يضريان ، والهندان تضريان (٣) ، وتقول في الجمع : الزيدون يضربون ، والهندات يضربن ، بالتاء لان التاء إنما كانت في مثل قولك : هندٌ تضرب ، والهندان تضريان (٤) للفرق بين المذكر والمؤنث ، وقد وقع الفرق هنا بأن ضمير المذكر الواو ، وضمير المؤنث النون ، ورجعوا إلى الأصل ، وهو الياء للغائب ، فهكذا الضمير في الفعل ، جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو له ، فمثاله إذا جرى على من هو له قولك : زيدٌ قام ، ومثاله إذا جرى على غير من هو له قولك : هندٌ زيدٌ ضربته ، فضربته عن زيد ، والضاربة هندٌ ، والفاعل مستترٌ كما هو مستترٌ

(١) في الأصل : "استتر" وهو سهوا .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

(٣) في الأصل : "يضريان" .

في قولك : زيدٌ ضربَ عمراً ، وعلى هذا تقيس كل ما جاءك من هذا النوع .

فإذا جرت الصفةُ على مَنْ هي له ، واستترت في كلِّ حالٍ ، فقد استترت في مواضعٍ ظهرت فيها في الفعل ، فأظهروا الضميرَ في الصفة إذا جرت على غير من هي له في كلِّ حالٍ ، لتظهر في مواضعٍ استترت في الفعل ، فيكون ذلك كالعوض .

الفصلُ الثاني : في الخبر إذا كان مفرداً جامداً ، فإنه يكون هو الأولُ حقيقةً ، ويكون الأولُ اتساعاً ، فمثال الأول حقيقةً قولهم : أخوك زيدٌ ، ومثاله : اتساعاً قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ (١) فالمعنى : مثلُ أمهاتهم في التحريم ، فلما تنزلن منزلة الأمهات في ذلك صرنَ (٢) كأنهن أمهاتٌ ، والدليلُ على ذلك قوله سبحانه : ﴿ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ﴾ (٣) فنفي سبحانه أن تكون الأمُ غيرَ الوالدة ، وتقول : أبو يوسف أبوحنيفة // (٤) أي تنزل منزلة وسد مسده . قال النابغة :

١٤٠

١٤٧- عُلَيْنٌ بِكَدْيُونٍ وَأَشْعِرُكَ كَرَةً
فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَاتُ الْغَلَائِلِ (٥)

-
- (١) سورة الاحزاب آية ٦ .
 (٢) تكلمة يلتئم بمثلها الكلام .
 (٣) سورة المجادلة آية ٢ .
 (٤) انظر هذا المثال وتوجيهه في الايضاح ٤٩/١ . وعليه جل اعتماد المؤلف في هذا الفصل .
 (٥) بهذه الرواية وأورد أبو علي الفارسي في الايضاح ٤٩/١ . وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ٨٠ ، المصباح ١/١١ ، المعرَّب للجواليقي ص ٣٣٣ ، أمالي ابن الشجري ١/١٥٧ ، شرح المفصل ٢٢/٥ ، خزنة الأدب ١/٥١٢ ، اللسان "اضاء" .
 ورواية الديوان ص ١٤٧ "وضاء" بالواو وبها جاء البيت في التقفية ص ٤١٩ ، التهذيب ٩/٤٤٢ ، ١٠/١٢١ ، اللسان "كرر" و"كدن" .
 و"علين" في الاصل : "غلين" بغين معجمة بعدها موحدة تحتية والتصحيح من المصادر السابقة .

يروى هذا البيت : فُهِنَّ وَضَاءٌ ، من الوضَاءة وهي النظافة ، ووضاء جمع وضيء كما تقول : كَرِيمٌ وَكَرَامٌ وَظَرِيفٌ وَظَرَافٌ ، فهو من قبيل الاخبار بالمفرد وهو مشتق ، ويروى : فُهِنَّ أَضَاءٌ (١) ، بفتح الهمزة جمع أَضَاءَةٌ ، والأضَاءة : الغدير ، والعرب تشبّه الدرّوع بالغدُر ، قال أوس : (٢)

(٣)

وهذا كثير في أشعار العرب وغيرهم فعلى هذا يكون الأصل : فهن مثل الغُدْر ، والكُدْيُونُ ، عَكْرُ الزَيْتِ ، وَالكَرَّةُ : البَعْرُ ، والغلائل : مسامير الدرّوع ، وهذه الرواية أحسن من الأولى ، لأنّ قوله : (٤) صافيات الغلائل يعطى الصفاء والبريق فيكون قوله : وضاء ، لا فائدة فيه إلا التوكيد وإذا روى : أَضَاءٌ بفتح الهمزة فيكون قد أعطى معنى زائداً ، وهو التشبيه بالغدْر .

ومن روى : إِضَاءٌ بكسر الهمزة احتمل وجهين :
أحدهما : أن تكون الهمزة بدلاً من الواو ، فتكون مثل وشاحٍ إِشاح ،
ووعاءٍ وإعاء ، فيكون مثل الرواية الأولى وهي : وضاء من الوضاءة وهي النظافة والكلام فيه هنا كاللّلام فيه هناك .

- (١) لم أقف على هذه الرواية فيما اطلعت عليه من مصادر .
(٢) أوس بن حجر التميمي شاعر جاهلي مشهور .
(٣) سقط قول أوس من الأصل ولعله يريد قوله يصف درعا :
وأملس صولياً كنهى قرارة أحسن بقاع نفع ربح فأجفلا
ديوانه ص ٨٤ ، والنهي : السغدِير .
او قوله ص ٨٦ :

لها رفرف فوق الانامل مرسل
غدِير جرت في منته الرياح سلسل

وبيضاء زغف نثله سلمية
وأشبرنيه الهالكى كأنه

(٤) في الاصل : "قولك" .

الثاني : أن يكون إضاء جمع أضاءة على وزن فعلة ويكون بمنزلة أكمة
 وإكام . والعرب تقول في الغدير : أضاءة وأضاً ، بالمد والقصر (١) ، فيكون
 قد شبه الدروع بالعدر ويكون الكلام على حسبما تقدم في الرواية الثانية
 وعلى هذا الوجه حمله أبو علي (٢) وهو عندي أحسن لأمر ثلاثة :

أحدها : أن قلب الواو همزة إذا كانت أولاً مكسورة اختلف النحويون
 فيه . فمنهم من ذهب إلى أنه سماع يُحفظ ولا يُقاس عليه ومنهم من ذهب
 إلى أنه قياس . والذي ذهب إلى أنه سماع الجرمي لأنه لم يبلغ أعنده أن يكون
 مما يقال منه ما لم تقل العرب بالقياس على ما قالته وأجراه مجرى قلب الواو
 المفتوحة همزة نحو : وحدهً واحداً ، امرأةً وفأاةً وأناةً ، وهذا متفق على
 أنه محفوظ لا يقال منه إلا ما قالته العرب (٣) . وذهب المازني إلى أن قلب
 الواو همزة إذا كانت مكسورة قياس (٤) وأجرى الواو المكسورة مجرى الواو المضمومة
 نحو : (أقتت) (٥) ، وهذا ما لا خلاف في أنه من فصيح كلام العرب ،
 فهو أولى بلا شك .

الثاني : أنك إذا جعلت الهمزة بدلاً من الواو ، فانتقد تركت
 الظاهر وقدرت ما لم ينطق به وإذا جعلت الهمزة أصلية ، فانتقد بقيست
 مع الظاهر وبلا شك أن البقاء مع الظاهر أولى .

(١) المشهور القصر وذكر سيبويه في الكتاب ٦١٢/٣ وقال أبو سعيد السيرافي
 في شرحه ٥/ل ٣٠٥ : " وقوله : أضاءةً وأضاً لا أعلم أحداً ذكر أضاءةً
 بالمد غيره وكل يقول : أضاءةً وأضاً مثل : حصاةً وحصىً وذكره هو أيضاً
 مفصلاً فيما تقدم ومدّه نادر " . وانظر الكتاب ٥٨٣/٣ ، المنقوص
 والمدود ص ٢٦ ، التهذيب ٩٧/١٢ - ٩٨ ، ايضاح شواهد
 الايضاح ل ١٠ ، اللسان " أضاً " .

(٢) الايضاح ٤٩/١ .

(٣) انظر المنصف ٢٣١/١ .

(٤) المصدر نفسه ٢٢٩/١ .

(٥) في قوله تعالى (= وإذا الرسل أقتت) = سورة العرسلات آية ١١ .

الثالث : أنك إذا جعلت الهمزة بدلاً من الواو، فهو عندك من الوضاعة والنظافة، فلم تزد على ما أعطاه (صافيات الغلائل) شيئاً، لأن قولك : صافيات الغلائل " النهاية في النظافة، لأن تلك السامير آخر ما يزول عنها الصدا من الدرور، وإذا جعلته جمع أضاة مثل أكمة وإكام فيكون له معنسى زائد، وهو التشبيه. ومهما قدر في البيت ألا يكون فيه حشو فهو أولى .

فهذه ثلاثة أوجه تحسن في إضاء بالكسر، أن لا تكون الهمزة بدلاً من واو وأن تكون يراد بها الغدر .

قوله : (والتقدير : زيدٌ مثل الأسدِ شدة) (١)

يحتمل هذا عند وجهين :

أحدهما : وهو الظاهر أنه حمله على حذف مضاف وأجراه مجسرى قوله سبحانه : (وأسأل القرية) (٢) المعنى : وأسأل أهل القرية، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

الثاني : أن يكون قوله : والتقدير ، أي : وتقدير الحقيقة في مثل هذا أن تقول : زيدٌ مثل الأسد، ويكون قوله : (زيد الأسد شدة) على غير طريقة (زيدٌ مثل الأسد) لأن هذا تشبيه صريح، وإذا قلت : زيد الأسد فهو استعارة (٣) واتساع كانه هو، لكثرة شبيهه به .

وقوله : (شدة) يحتمل عندي وجهين : //

أحدهما : أن يكون بمنزلة شدة من قولك : زيدٌ على الناس شدة، ويكون تمييزاً، ويكون من باب : زيد أحسن الناس وجهاً، والأصل : وجهه زيد أحسن الوجوه وبذلك يكون التقدير هنا : شدة زيدٌ مثل شدة الأسد .

(١) ليس هذا موجوداً في الجمل المطبوع، وجاء في الخطيتين كما أورده المصنف هنا .

(٢) سورة يوسف آية ٨٢ .

(٣) هذا تشبيه مؤكد والاستعارة عند علماء البلاغة : ما حذف فيه المشبه أو المشبه به . انظر شرح التلخيص /

الثاني : أن يكون بمنزلة : أنت الرجل علماً ، ومذهب سيوييه
في هذا أن يكون حالاً (١) ، أي أنت الذي عظم في هذا الحال ، وسيأتي
الكلام في هذا في باب التمييز مستوعباً .

وقوله : (علمي بزيد إذا مال) (٢)

الأصل : علمي بزيد إذا كان ذا مال أو ان كان ذا مال ، وحذف للعلم
به . وقد تقدم الكلام في هذا بما يغني عن الاعادة (٣) . فان أردت أن تدخل
كان ، قلت : كان علمي بزيد إذا مال ويكون التقدير : علمي بزيد ان كان
ذامال ثم حذف (ان كان) للعلم به وسد (ذامال) سده ، فان كان الأصل :
علمي بزيد اذا كان ذامال ، وأردت أن تدخل كان فتقول : يكون علمي بزيد
ذا مال ، على تقدير : يكون علمي بزيد اذا كان ذا مال ويجوز أن تقدم (علمي)
على (كان) وترفعه بالابتداء ، وتجعل في كان ضميراً فتقول : علمي بزيد
كان ذامال ، ومتى قلت هذا أظهرت الخبر ولم تنب الحال منابه ، فتقول :
علمي بزيد كان ذامال لأنك ان قلت : علمي بزيد كان ذامال ، وتحذف (ان كان)
فيكون ذلك نقضاً للغرض لأنك إنما حذف (ان كان) طلباً للاختصار وللعلم
به ، فدخول (كان) نقض (٤) للغرض ، وكذلك لا يجوز أن تجعل (كان) هنا
زائدة لأن كان الزائدة إنما تدخل للدلالة على الزمان الماضي ، وأنت قد حذف
(ان كان) وهما الآن على الزمان الماضي للعلم به وطلب الاختصار فهذا
نقض الغرض . ولا يجوز أن يكون (ذامال) خبراً عن كان ، ويكون في كان ضمير
يعود الى زيد فلو كان ذلك (٥) بقى المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من الخبر
وهو جملة ، وهذه المسألة منعها أبو علي في الأيضاح ، وأجازها غيره ، والذي
يظهر لي مقاله أبو علي (٦) . وقد بينت ذلك بما أمكني .

(١) الكتاب ١/٣٨٨ .

(٢) هذا النص ليس في الجمل المطبوع ولا في الخطيتين .

(٣) انظر ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(٤) في الاصل : نقضاً

(٥) تكلمة بمثلها يلتزم بها الكلام .

(٦) الايضاح ١/٥٠ وانظر الكافي ١/١٣٩ - ١٤٠ .

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

هذه الترجمة ردها كثير من النحويين فقالوا : لا يشتغل الفعل بالضمير حتى يرتفع المفعول بالابتداء ، وما دام معمولاً للفعل ، فلا سبيل لوصول الفعل الى الضمير ، فاذا قلت : زيد ضربته ، وجئت بالضمير فلم تأت به حتى جعلت زيدا مبتدأ وأزلته عن أن يكون معمولاً للفعل .

وكذلك اعترضوا على قوله : (ان اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء) (١) بنحو ما ذكرته . وهذا الذي ذكروه صحيح . والعذر لأبي القاسم أنه أراد : باب اشتغال الفعل عما يصح أن يكون مفعولاً به ويكون منزلة قوله : " واذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال " (٢) أي تقدم ما يصح أن يكون نعتاً ، وأما النعت فلا يمكن تقديمه ، وهو نعت ، ويوجد هذا النوع من العبارة لأبي القاسم كثيراً ، وسأنبه عليها في مواضعها .

قوله : (ارتفع بالابتداء ، وصار الفعل خبره) (٣) .

يريد : في موضع خبره ، وقد تقدم أن أصل الخبر أن يكون مفرداً ، ومتى جاءت الجملة خبراً فلا بد أن تكون في موضع الخبر ، أو مشبهة بما وضع موضع الخبر ، وتكون هي الجند في المعنى وبينت ذلك كله واستدللت على صحته بما ظهر لي . (٤)

قوله : (وقد يجوز نصبه) (٥)

اعلم أن نصب هذا الاسم باضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس لأنه لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يدل على الفعل

(١) الجمل ص ٥١ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥١ .

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) الجمل ص ٥١ .

وَأَمَّا أَنْ يُحذفَ الفعلُ على شريطة التفسير فخارجٌ عن القياس ، وشبهه سيويه بالاضمار على شريطة التفسير (١) ، نحو : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، وَهَيْسَ رَجُلًا عَمْرُو ، ونحو : رَبَّهُ رَجُلًا ، فكما ان الاضمار على شريطة التفسير لا يقال الا بالسمع ، ولا يقدم عليه بالقياس لانه خارج عن طريقة الاضمار ، فليزِمَ أَنْ يَكُونَ الحذفُ على // شريطة التفسير ، يُحفظ ولا يقاس عليه ، فيجب عما ١٤٢ ذكرته أن تُضبطِ الموضع الذي ورد فيه : فاعلم أنه جاء بسبعة شروط : (٢)

أحدها : أَنْ يَكُونَ مساوياً للضمير أو السبب ، فإن كان الضمير أو السبب منصوباً كان الاسم كذلك ، وإن كان الضمير (٣) مرفوعاً كان الاسم كذلك ، فإن كان مخفوضاً فتنظر إلى موضعه ، فإن كان موضعه نصباً (٤) فينصبُ الاسم وإن كان موضعه رفعاً (٤) فيرفعُ الاسم .

فان قلت : ولم لا يكون الاسم مساوياً لضميره أو سببه في الخفض؟ قلت : لو أتوا به مخفوضاً لم يخلُ أَنْ يأتوا به بحرف الجر أو يحذفوا حرف الجر ، فإن حذفوا حرف الجر فقالوا : زَيْدٌ مررتُ به ، دخلوا في باب ضعيف ، وهو حذفُ حرفِ الجرِّ ، وابقاءُ عمله ، والأكثر في حرف الجر ان حذف الا يبقى عمله ، فان أبقوا حرف الجر فقالوا : بزَيْدٍ مررتُ به ، فليس الكلام مقتضياً للفعل لأنه يمكن أَنْ يَكُونَ (بزَيْدٍ) متعلقاً بـ (مررتُ) ويكون (به) بدلاً من (بزَيْدٍ) ويكون التقدير : مررتُ بزَيْدٍ (به) وهو من بدل المضمَر مسن الظاهر كما تقول : ضربتُ زَيْدًا إِياء .

-
- (١) الكتاب ٨١/١ .
 (٢) في الأصل : "تسعة" بحثناة فوقية فسين والشروط التي ذكرها المصنف سبعة فقط . وسياتي ص قوله : "وبينت أنها سبعة" وانظر الشروط مجلدة في شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٥ .
 (٣) في الأصل : "الاسم" والصواب ما أثبت .
 (٤) في الأصل "نصب" رفع " وهو خطأ .

ولا يجوز حذف شيء من الكلام إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون في الكلام ما يقتضيه .

الثاني : أن يكون في الكلام ما يدل عليه .

الثالث : أن يكون إذا ظهر لم يدخل بالمعنى .

فإذا تقرر ما ذكرته فقد تبين لك أنه لا يجوز أن تقول : إن زيد ضربته

ويكون على تقدير : إن ضرب زيد ضربته لأن ضميره منصوب فلا يكون هو

إلا كذلك .

الثاني : أن تكون جهة نصب واحدة . فلا يجوز أن تقول : زيدا

جلست عنده لأن زيدا مفعول به و (عنده) منصوب على أنه مفعول فيه ، ولا

يجوز نصبه على الاتساع لأنه من الظروف التي لا تتصرف فان قلت : اليوم

مشيت فيه ، فيجوز ، لأنه يجوز لك أن تنصب اليوم على المفعول به على

الاتساع .

ومن الناس من أجاز : زيدا جلست عنده . ولم يشترط هذا الشرط .

والذي يظهر لي أن (زيداً جلست عنده) لا يقال بالقياس على قولك : زيدا

ضربت أخاه لأن هذا الباب خارج عن القياس ، فلا يقاس عليها إلا ما هو مثله من

كل جهة ولا يتعدى ما سمع من ذلك ، وعلى هذا لا يجوز أن تقول : زيدا ضربت

ضربة (١) بالنصب لأنك لو نصبت لكان التقدير : شامت زيدا ضربت

ضربه ولو قلت هذا لكان نصب زيد مخالفاً لنصب سببه .

الثالث : ألا يحول بين الاسم والفعل بحرف صدر نحو حروف الاستفهام

وحروف الشرط فإذا قلت زيداً ضربته ؟ أو أزيد هلا ضربته ؟ أو عمرو متى

ضربته ؟ ومحمد كيف ضربته ؟ فلا يجوز في الاسم المتقدم في هذه المسائل

كلها إلا الرفع ولا يجوز النصب باضمار فعل لأنه لا يصح أن يفسر في هذا الباب

إلا ما يصح أن يعمل وهذه الحروف لا يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ،

(١) في الأصل : أزيداً هلا ضربته * وما أثبتته نظرت فيها إلى قول المؤلف

بعد : * فلا يجوز في الاسم المتقدم في هذه المسائل كلها إلا الرفع * .

وكذلك لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فلا يصح أن يفسر ، لأن المفسر فسي
هذا الباب نزلته العرب منزلةً للعامل . وكذلك لا يجوز أن تقول : زيدا ما ضربته
لأن (ما) من حروف الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها فلا يصح أن يفسر
فان قلت : زيدا لأضربه ، جاز لأن (لا) ليست من حروف الصدور ، تقول :
زيداً لا أضرب وإنما جاز ذلك في (لا) لأن قولك (لا أضرب زيدا) جواب (١)
لمن قال : أضرب زيدا غداً فكما يتقدم المعمول عا العامل في الإيجاب
يتقدم في النفي ، فان قلت : والله لا أضرب زيدا لم يجز لزيد هنا أن يتقدم
على (لا) لأنها جواب القسم لأن الموجب (والله لأضرب زيدا) فكما
لا يتقدم المعمول هنا لا يتقدم هناك . ويجوز أن تقول : زيدا لن أضربه ، لأن
(لن أضرب) جواب لمن قال : (سأضرب زيدا) أو (سوف أضرب زيدا) فكما
يجوز : زيدا سأضرب ، يجوز // : زيدا لن أضرب ، وكذلك : زيدا لم
أضربه لأنه يجوز أن تقول : زيدا لم أضرب ، لأن جواب لمن قال : زيدا
ضربت وكذلك تقول : زيدا لما أضربه ، لأن (لما) ليست من حروف الصدور ،
لأنها جواب لمن قال : قد ضربت زيدا . فاضبط هذا كله تعرف به
حروف الصدور من غير حروف الصدور وعليه مبنى هذا الباب .

١٤٣

الرابع : ألا يعمل هذا المحذوف إلا في واحد ، نحو قولك : زيدا
أعطيته درهماً وكذلك تقول : زيدا ظننته شاكساً ، فزيداً منصوبٌ بفعل
تقديره : ظننت زيدا .

فان قلت : فكيف يجوز الإقتصار على أحد المفعولين في ظننت ؟
قلت : ليس هنا إقتصار ، لأن (ظننت) الظاهره مفسرةٌ لذلك
المحذوف ومتى ظهر المحذوف زال هذا الظاهر فصارت هذه الظاهره
كأنها المحذوفة . فما ينصبه الظاهر فكان المحذوف نصبه وتعدى إليه ، لأنه
مفسر ونائب منابه ولا يجوز أن تقول : زيدا درهماً أعطيته إياه ويكون التقدير :
أعطيت زيدا درهماً لما ذكرته من أن هذا المحذوف لا يعمل إلا في واحد

(١) في الأصل : " جواباً " .

وكذلك لا يجوز أن تقول : إن زيد (١) عمراً يضربه على أن يكون زيد مرفوعاً
 بفعل ذلك الفعل ساقط على عمرو، ويكون التقدير : أ يضرب زيد عمراً ، لما
 ذكرته من أن المحذوف لا يعمل في اسمين وأجازه أبو الحسن الأخفش على
 هذا . وما ذكرته أولاً يبين أن هذا الباب جاء على غير قياس فلا يتعمده
 المقطوع (٢) منه .

وهذه المسألة تختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال :
 * فذهب أبو الحسن الأخفش إلى ما ذكرته ، من أن المحذوف يعمل في
 المرفوع والمنصوب (٣) .

* وذهب سيبويه إلى أن هذه المسألة تجوز (٤) على أن يكون عمرو
 منصوباً باضمار فعل يفسره الفعل الذي بعده ويكون ذلك الفعل المحذوف ،
 مفسراً (٥) للفعل الرفع لزيد حتى يكون كل واحد من الفعلين قد عمل
 في معمول واحد .

فان قلت : كيف يفسر المحذوف محذوفاً ؟
 قلت : كما يعود الضمير على ضمير فيفسره لأنه قد يفسر . ومثال ذلك :
 الزيدان كانا أبواهما قائمان فأبواهما مبتدأ وقائمان خبر عن أبويهما والجملة
 خبر عن كان ، واسم كان الضمير الذي في كان . ولابد في خبر كان إذا كان
 جملة من ضمير يعود إلى اسم كان فالضمير الذي أضيف إليه الأبوان عائد على
 الضمير الذي في كان ، ووضح ذلك لأن الضمير الذي كان قد عاد إلى الزيدين
 واستبان بذلك حتى صار كأنه لم يضر وكانك جئت بالظاهر فصح لذلك أن
 يعود عليه المضمرة ويفسره . وكذلك إذا قلت : أزيداً عمراً يضربه ونصبت عمراً

(١) في الأصل : " إن زيدا " .

(٢) قوله : المقطوع . هكذا في الأصل ولعله تحريف صوابه السموع .

(٣) قال الأخفش - فيما وجد له الاستاذ عبد السلام هارون من شروح على

حواشي بعض نسخ الكتاب وأثبتها في طبعته ١٠٥ / ١ " أزيداً أخاه

تضربه الوجه النصيب لأن زيدا ينبغي أن يرتفع بفعل مضمرة وذلك الفعل

يقع على أخيه .

(٤) في الأصل " يجوز " بالمشناة التحتية .

(٥) انظر الكتاب ١ / ٢٦٣ .

ولو قلت هذا كان (يضرِب) مفسراً للفعل الرفع لزيد (١) وسيبويه يستحب الرفع بالابتداء (٢) لأنه لم يدخل عليه ما يحسن نصبه لأنه قد حيل بينه وبين همزة الاستفهام الطالبة بالفعل وأبو الحسن يستحب في عمرو النصب ، لأنه عنده منصوب بالفعل الرفع لزيد .

القول الثالث : أن عمراً منصوب بفعل محذوف ، وزيد مرفوع أيضاً بفعل محذوف ، و (يضرِب) الظاهر مفسر للفعلين من غير أن يكون الفعل الظاهر مفسراً للفعل الناصب لعمرو ، والفعل الناصب لعمرو مفسر للفعل الرفع بل مفسر للفعلين من غير تدريج . وهذا القول فيه بعد الفصل ، على حسبما أبينه .

الشرط الخامس : أن يكون الفعل الظاهر المفسر يلو الاسم المنصوب باضمار فعل وذلك نحو قولك : أزيداً تضرِبُه ؟ فان قلت : أزيداً أنت تضرِبُه ؟ كان زيد مرفوعاً وأما قولهم : أزيداً أنت ضارِبُه ، فليس من هذا ، لأن ضارِباً لا يصح أن يكون مفسراً للفعل الناصب لزيد إلا باسناد لـ (أنت) ، وليس كذلك الفعل إلا ترى أنك لو قلت : أزيد ضارِبُه لم يكن كلاماً . ولو قلت : أزيداً تضرِبُه لكان كلاماً مستقلاً ، فيلزم عن هذا الذي ذكرته أنك إذا قلت : أزيداً اليوم تضرِبُه أن يكون // اليوم متعلقاً بالفعل الظاهر ، ولا يتعلق بالمحذوف .

١٤٤

فان قلت : فكيف جاز هذا وقد فصلت ؟

قلت : الفصل بالظرف لا يعتد به لاتساع العرب في الظروف والمجرورات وكذلك إذا قلت : اليوم زيداً تضرِبُه . فالיום ظرف متعلق بـ (تضرِبُه) ولا يتعلق بالمحذوف لما ذكرته .

فان قلت : فهل يجوز أن يتعلق اليوم بمحذوف ، على مذهب أبي الحسن

(١) انظر حواشي الكتاب ١/١٠٥ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٥ .

(٣) في الاصل : " متعلق "

فقاءم ، وأما زيداً فاضرب ، وكذلك تقول : أما يزيد فامرر ، فزيد متعلق ب (امرر)
 والتقدير : مهما يكن من شيء فامرر يزيد ثم جعلوا مكان : مهما يكن من شيء
 (أما) فصارت الفاء واليه حرف الشرط ففتح اللفظ فقدم شيء من الجواب ،
 ليزول القبح .

واختلف النحويون إذا كان معنا ما يمنع من التقديم غير الفاء . فالظاهر
 من كلام النحويين أن ذلك لا يجوز ، فلا تقول : أما زيد فاني ضارب ، لأن (ان)
 تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وإنما يتقدم على الفاء ما لا مانع له من التقديم
 إلا الفاء فيتقدم إصلاحاً - وهذا هو الظاهر من كلام سيوييه ، لأنه استدل بقول
 العرب : أما العسل فانا شراب (١) ، على جواز تقديم (معول) (٢) أمثلة
 السالفة عليها - وربطوا هذا بأن قالوا : لا يتقدم على الفاء إلا ما يصرح أن يقع بعد
 الفاء واليا لها إذا لم تجعل (أما) مكان (مهما يكن من شيء) وأظهرت الأصل .

ومن الناس من أجاز هذا (٣) ، وقال : إنه لما وقع الاتساع بتقديم ما قياسه

لا يتقدم لم ينظر إلى كثرة المواقع وقتتها ، والقياس عندى النظر إلى كثرة المواقع ،
 ولأن التقديم لإصلاح الفاء فلا يصرح حكم غيرها في حقها والعرب تجعل (أما) مكان
 ما ذكرته من حروف الشرط وجملته مطلقاً ، فإن حذفوا حرف الشرط والشرط ، لم
 يجعلوا مكانهما شيئاً ، فلا بد أيضاً أن يقدّموا شيئاً من جملة الجواب على الفاء
 إصلاحاً للفظ ، فتقول : زيدا فاضرب ، والتقدير : مهما يكن من شيء فاضرب زيدا
 فحذفوا (مهما يكن من شيء) اكتفاءً عن ذلك بقرينة الحال ، فبقى : فاضرب زيدا
 ففتح اللفظ لوجود الفاء أولاً وهى // طالبة ان تكون ثانياً لأنها رابطة الجزاء

(١) الكتاب ١/١١١٠

(٢) تكملة بعثها يلتئم الكلام .

(٣) الى هذا ذهب المبرد وابن رستويه واختاره ابن مالك ونقل السيوطى عن ابن

ولاد والزجاج أن المبرد رجع عنه الى القول بمذهب سيوييه والجمهور ، وذهب

الفراء الى أن كل ناسخ يعمل ما بعده فيما قبله مع "أما" انظر / أمالى ابن

الشجرى ٢/٣٤٩ ، مغنى اللبيب ص ٨٣ ، همع الهوامع ٤/٣٥٨ - ٣٥٩ ،

حواشى المقتضب ٣/٢٨ .

بالشرط فقد ما شيئاً من جعلتها عليها إصلاحاً للفظ ، فقالوا : زيدا فاضرب
والدليل على أن زيدا من قولك : زيدا فاضرب يجوز أن يكون منصوباً بـ (اضرب)
ويكون على ما ذكرته من الحذف والاختصار وتقدم شيء من الكلام إصلاحاً للفظ
قولهم : وسزيد فامرر فلا بد أن تقول في (يزيد) : إنه متعلق بـ (امرر) ،
والتقدير : مهما يكن من شيء فامرر يزيد ، وأما : زيدا فاضرب ، فقد يحتتمل
وجهين :

أحدهما : ما صح في قولك : يزيد فامرر .

الثاني : أن يكون زيد منصوباً باضمار فعل تقديره : الزم زيدا فاضرب
وقدره سيويبه فقال : عليك زيدا فاضرب (١) وهذا التقدير راجع إلى المعنى
والذي يجب أن يقال : الزم زيدا ، لأن الفعل يحذف ويعمل محذوفاً وليس
كذلك اسم الفعل .

وحذف (مهما يكن من شيء) والأصل مكانه (أما) إنما يكون بشروطين :

أحدهما : أن يكون الكلام اقتضاه .

الثاني : أن تكون الجملة اسمية فلا تقول : زيد قائم ويكون على تقدير : مهما

يكن من شيء فزيد قائم ، وكذلك لا تقول : زيد فضربت على تقدير : مهما يكن

من شيء فضربت زيدا ولا بد هنا من جعل (أما) مكان هذه الجملة الشرطية .

هذا مذهب البصريين (٢) ولا أعلم لغيرهم (٣) في ذلك خلافاً ، ويظهر من بعض

الكوفيين إجازة هذا كله ، وحملوا عليه (٤) قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٥) وقد مضى الكلام في هذه الآية وفي أمثالها بما يغني عن

الإعادة (٦) إن شاء الله .

(١) في الكتاب ١ / ١٣٨ : " فإذا قلت : زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على

الابتداء إلا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم فهو دليل على أنه لا

يجوز أن يكون مبتدأً ، فإن شئت نصبت على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك

في الاستفهام وإن شئت على عليك كأنك قلت : عليك زيدا فاقطعه .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، المقضب ٣ / ٧ .

(٣) قوله : " لغيرهم " هكذا في الأصل ولعله تحريف صوابه " بينهم " .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٦) انظر ص